المركز الديمقراطي العربي؛ برلين- ألمانيا

تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها

إعداد وتنسيق

الدكتورة جميلة السعيدي

جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء-المغرب

كتاب جماعي دولي محكّم

VR.3383.6456.B 2021

المركز الديمقراطي العربي

تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها

THE IMPACT OF THE CORONA PANDEMIC ON THE GLOBAL ECONOMY AND WAYS TO CONFRONT IT

International refereed collective book

VR.3383.6456.B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER

Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112

http://democraticac.de

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030- 89899419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174278717

Bendjakhdel

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة :المركز الديمقراطي العربي برلين -ألمانيا

All rights reserved No part of this book may by reproducted.
Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means without
Prior permission in writing of the published

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098

البريد الإلكتروني
book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

اسم الكتاب: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها

إعداد وتنسيق: د. جميلة السعيدي

تأليف مجموعة من الباحثين

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6456. B

الطبعة الأولى

فبراير 2021 م

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مقدمة

يعيش العالم منذ ديسمبر 2019 على وقع شبح جائحة كورونا (كوفيد-19)، إذ يعد هذا الوضع استثنائيا من مختلف الجوانب وسيشكل لا محالة منعطفا كبيرا في تاريخ الإنسانية جمعاء، ليس لخطورته على صحة الإنسان فحسب بل لآثاره الوخيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كذلك، فكما هو معروف أثارت مخاطر الأوبئة والأمراض عبر العصور الكثير من الأسئلة والإشكاليات، وهو نفس النقاش الذي تطرحه الآن جائحة كورونا باعتبارها وباء عالمي، أثر بشكل مباشر على المعاملات الدولية البشرية والتجارية والسياسية، حيث فرض تفشي الوباء على الدول اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية، كالعزل والحجر الصحي والتباعد الجسدي، وغلق الحدود البحرية والبرية وتعليق الرحلات الجوية، مما انعكس سلبا على الاقتصاد العالمي الذي دخل في حالة ركود حاد وانكماش مفاجئ، وبالتالي ظهور أزمة اقتصادي عالمية غير متوقعة.

فيما كانت التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2020 تتنبأ بنسبة نمو مستقرة أو مرتفعة، جاء تفشي الفيروس التاجي، وسبب صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، فقد خفضت المنظمة العالمية توقعاتها بالنسبة لنسبة النمو من 2.9% إلى 1.5%، وربما تسوء الأمور أكثر إلى درجة تسجيل عجز وخلل في معاملات الاقتصاد العالمي بقيمة 2000 مليار دولار، مما يعني انهيار الاقتصاد العالمي بصفة كلية، ما يشبه الكساد الكبير الذي أعقب الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 التي أثرت على معظم دول العالم المتقدمة والنامية بحكم الترابط العالمي بين اقتصاديات الدول.

ساهم تفشي فيروس كورونا في إصابة الاقتصاد العالمي بالشلل، فقد عرقل الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم، وأضعف الطلب العالمي، وعزل دولا ووضعها تحت الحجر الصحي، وأخرى تحت حظر التجول والطيران، وأصاب قطاعات المال والطيران والنقل والسياحة بخسائر فادحة.

إن الاضطراب الاقتصادي المفاجئ الذي سببه الفيروس التاجي الجديد أثر بشكل كبير على العديد من القطاعات، ومنها مجال صناعة السفر، الذي يعتبر مؤشر للخسائر التي ضربت القطاعات الاقتصادي، سبب المخاوف من انتقال العدوى عبر الطائرات، فقد كان لإغلاق الدول لحدودها الأثر البالغ على هذا القطاع، وردا على ذلك، علقت شركات الطيران لرحلاتها الجوية، كما قامت بتسريح الموظفين، الأمر الذي انعكس سلبا على قطاعات اقتصادية أخرى كقطاع السياحة وتبادل السلع والخدمات. إلخ

فالعالم اليوم أمام تحد حقيقي، وهو كيفية الخروج من هذه الأزمة الصحة، ومواجهة آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، غير أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق تنمية التعاون وتكاثف جهود المجتمع الدولي، ومطالب كذلك بإعادة تحديد وترتيب أولوياته، وبفتح الباب واسعا في المستقبل للبحث العلمي.

أعضاء اللجنة العلمية

أعضاء اللجنة العلمية	
ذة. جميلة السعيدي	جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء- المغرب
ذ.أحمد بلقاضي	عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير – جامعة ابن زهر – المغرب
ذ.عبد الرحيم بنعلي	عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش – جامعة القاضي عياض– المغرب
ذ. الطيب بومعزة	جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء- المغرب
ذ. محمد أنفلوس	جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء- المغرب
ذ. عبد المجيد السامي	جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء- المغرب
ذ. عبد الرحمان الدكاري	جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء- المغرب
ذ. مصطفى الندراوي	جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء- المغرب
ذة. رشيدة المرابط	جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء- المغرب
ذ.سعيد بوجروف	جامعة القاضي عياض مراكش- المغرب
ذ.حسن رامو	جامعة محمد الخامس الرباط - المغرب
ذ.عبد النور صديق	جامعة محمد الخامس الرباط - المغرب
ذ.محمد بنعتو	جامعة ابن زهر أكادير- المغرب
ذ. إبراهيم مودود	جامعة ابن زهر أكادير- المغرب
ذة.آنا مرية مير	جامعة بوردو- فرنسا
ذ. جوزي لويس فيلانوفا	جامعة خيرونا- إسبانيا
ذ. ميكيله بلانشا	مركز الدراسات "راديتشي دي سترا"- إيطاليا
ذة. سلوى درويش	جامعة القاهرة- مصر
ذ. أشرف زكريا العبد	جامعة حلوان- مصر
ذة. تغريد الجهيني	جامعة طيبة - السعودية
ذة. فاطمة لواتي	جامعة تلمسان - الجزائر
ذ. سعيد لعريبية	جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب
ذ. علي بولرباح	جامعة عبد المالك السعدي تطوان - المغرب
ذ. يونس كبيشي	جامعة عبد المالك السعدي تطوان - المغرب
ذ. سعيد مواق	جامعة الحسن الثاني الدارالبيضاء- المغرب
رئيسة اللجنة العلمية	**ذة: جميلة السعيدي**

الفهرس

الآثار والبدائل الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والسياسية لكوفيد-19 1
- جيهان خياطي - العربي قطيبي- كريمة قرشي- عبد العزيز بوتشكوشت

التجارة الالكترونية كآلية لمواجهة الصعوبات الاقتصادية في زمن كورونا 21
- بنعائشة نبيلة - دهريب إلهام

الإجراءات اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي المحتمل جراء جائحة كورونا 39
- ذي يزن الاعوش

أثر جائحة كورونا على أسوق العمل 63
- عواطف خضر حمد الخضر

أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية 74
- كرم سلام عبدالرؤوف سلام

الأمن المجتمعي مفهوم قديم وتصور جديد 91
- سامية نواصر

التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على مستقبل العلاقات الدولية 101
- عبد الواحد الخمال - فريد الحفيظي

جائحة كورونا وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية في الجزائر قراءة سوسيولوجية للموضوع 113
- جلال نجاة

مدى استخدام السياسات المحاسبية للتخفيف من حده جائحه كورونا على الإيرادات النفطية بالزاوية 124
- انتصار الكوني الحاج البشتي

تداعيات جائحة كوفيد 19 ورهانات التنمية المستدامة: نحو رؤيا جديد لتنظيم القطاع غير المهيكل وتأهيل القطاع التعاوني 139
- مريم رشيد

تداعيات جائحة كورونا على القطاع السياحي: نموذج منطقة شفشاون 156
- جميلة السعيدي - جواد اعبيدو

كوفيد 19 و تأثيره على قطاع النقل (من وجهة القانون) 172
- معداوي نجية

تداعيات الازمة الصحية كوفيد 19 بالمغرب وسبل تجاوزها 191
- بونعاج عبدالله - أحمد بوهكو

الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب ورهان ما بعد كوفيد 19 207
- محمد مريكيك

دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية والسياسية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بالجزائر -مع الإشارة إلى أهم التدابير والإجراءات المتخذة- 221
- هالة اليحياوي - سليم جداي

الجائحة والسياحة بالمجال التطواني، التأثيرات وكيفية إنقاذ القطاع 236
- جميلة السعيدي - عبد الحق البدوري - رضوان المتقي

تداعيات تفشي فيروس كورونا كوفيد -19- على نشاط مؤسسات القطاع السياحي (عقود الخدمات السياحية أنموذجاً) .. 249
- كركوري مباركة حنان

سبل وإجراءات مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا 266
- أيمن أحمد علي العوامري

مدى تأثر الاقتصاد العالمي والليبي بجائحة كورونا 280
- مجدي عثمان سالم المبروك - أسامة منصور العماري

LE COVID 19 ET IMPACT SUR L'ÉCONOMIE MONDIALE 300
- Adrif Abdessalam

Economie asphyxiée : effet secondaire du covid-19 307
- Jamila Saidi - Hanan Kaddar

Impacts de la pandémie Covid-19 sur le secteur pétrolier Cas des pays exportateurs de la région du MENA 319
- Boulahbel Bachari Samira - Bendahmane Amina

The Coronavirus Health Crisis: An Opportunity To Create A Solid Social 330
- Jamila Saidi - Ghazi Soukaina

Covid-19 et crises : vecteurs de changement au service de l'innovation pour la relance du tourisme 337
- Jamila Saidi - El Hachoumi Sanae - Brahim Moudoud

Le COVID 19 : La pandémie du 21ème siècle et ses répercussions sur la vie économique mondiale 349
- Kbichi Youness

La géo-économie et la politique mondiale à l'ère du CORONAVIRUS 357
- Kbichi Youness - Aziz Meziane - Abdelali Boualaga

الآثار والبدائل الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والسياسية لكوفيد-19

جهان خياطي [1]
العربي قطيبي . [1]
كريمة قرشي [1]
عبدالعزيز بوتشكوشت [1]

(1)طالب(ة) باحث(ة) بسلك الدكتوراه بمختبر تراب، بيئة وتنمية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة ابن طفيل/القنيطرة، المغرب

ملخص

شهدت نهاية 2019 حدثا تاريخيا أرخى بظلاله على سكان الكرة الأرضية، حيث كان له الوقع الجلل في صفوف كل مكونات المنتظم الدولي. لقد شكل ظهور كوفيد-19 الفيروس التاجي بمدينة ووهان الصينية أواخر سنة 2019 الحدث الأبرز على مر العصور. لقد أدى انتشار فيروس كوفيد المستجد إلى حدوث رجات علمية وسياسية وإقتصادية وإجتماعية على كل دول العالم، حيث أرغم جل الدول إلى الدخول في عزلة مخافة حدوث إبادة جماعية من طرف الوباء القاتل الفيروس سريع الانتشار والذي لقب بالجائحة. اصطف جنود العلماء والسياسيين وأعلنت حالات الطوارئ الصحية ودخلت المجتمعات في نمط عيش جديد في بداية تبني سلوكات إجتماعية جديدة قوامها التباعد الاجتماعي والاحتراز لتفادي الإصابة.

الكلمات المفاتيح: الجائحة- أزمة صحية-أثار اقتصادية واجتماعية وتشريعية وسياسية

Abstract :

The end of 2019 was a historic event That had a slackening impact on the world's population, with all the ingrédients of international order having a shabby effect. The late 2019 appearance of the corona virus in Wuhan, china, was the most prominent event of times and times. The spread of the new COVID virus has led to scientific, political, economic, and social degrees in all countries of the world, forcing all states into isolation, frightending to be the kind of mass extermination of the HIV/AIDS pandemic, which is called « pandemic ». soldiers of scientists and politicians lined up, declared health emergencies, and communities entered a pattern A new life at the beginning of adopting new social behaviors based on social divergence and prevention to avoid injury.

Key words : The pandemic - a health crisis - has economic, social, legislative and political.

تقديم عام:

شهد العالم تحولات عميقة بعد انتشار فيروس كوفيد-19 في أواخر سنة 2019، حيث تغيرت الأوليات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية. فقد دفع تفشي الوباء في المغرب إلى فرض حالة الطوارئ مع تزايد حالات الإصابة مما أثر على قطاعات عديدة، والتي تزامنت مع أزمة الجفاف التي هددت المحاصيل الزراعية. الشيء الذي دفع بالحكومة المغربية لاتخاذ مجموعة من التدابير لتجاوز والتخفيف من الأزمة على الاقتصاد الوطني. فما هو فيروس كوفيد-19؟ وما هي أهم الأوبئة التي شهدها المغرب؟ وما الأضرار الآنية والتأثيرات المستقبلية لتفشي هذه الجائحة؟ وما هي البدائل للخروج من هذه الأزمة الصحية وهل سينجح المغرب في تخطي أزمة كورونا؟

أسئلة تشكل في عمقها إشكالية بحثية يحاول هذا المقال الإجابة عنها انطلاقا من البحث البيبليوغرافي، ووفق مقاربة كمية وكيفية تهدف إلى تحليل ظاهرة الوباء والتعرف على أهم مخلفاتها باعتماد منهج تاريخي تحليلي ووصفي للظاهرة من خلال إشكالية التالية: على الرغم من التطور العلمي والتقني لم يتمكن العالم من فك لغز كوفيد-19، وبالرغم من التطور الاقتصادي للدول أضحت هذه الأخيرة على شفى حفرة من الانهيار فما السبيل إلى التعافي من مخلفات هذا الوباء؟

– لمحة عن تاريخ الأوبئة بالمغرب

بالعودة إلى تاريخ الأوبئة على الأقل خلال الحقبة الحديثة والمعاصرة، نستشف أن كورونا ليست بالجائحة الجديدة على المغرب، فقد عبر تاريخه موجات من الجوائح والأوبئة، سنحاول في هذه الفقرة سرد بعض أهمها والتي كان لها وقع خاص على الاقتصاد والمجتمع المغربي، والتي ظلت راسخة في الوجدان والذاكرة الشعبية. ومن أهم هذه الأوبئة والجوائح على سبيل الحصر:

- **طواعين منتصف القرن 18 ومطلع القرن 19**

أبرزها طاعونا 1742-1744، وطاعونا 1747-1751. والتي ترددت على شكل موجات، وقد عمت هذه الطواعين مختلف ربوع البلاد ولاسيما المدن الكبيرة: كفاس، مكناس، زرهون، تازة، سلا، طنجة، تطوان، وزان والقصر الكبير. تعددت الروايات بخصوص مصدرها، إلا أن أرجحها تلك التي تربطها بالقوافل التجارية. وقد كانت أعراضها تتوزع بين الحمى والقشعريرة والقيء وطفح جلدي.كما تفاوتت قوة فتكها حسب المدن التي تجتاحها مخلفتا عشرات الوفيات اليومية. ومع نهاية القرن 18 ومطلع القرن 19 شهد المغرب تردد موجات أخرى من الطاعون، الأولى كانت بين سنة 1798-1800، والثانية بين 1818و1820، كما إختلف في طبيعتها ونوعيتها بين طاعون رئوي وطاعون دملي، وتميزت بدورها بقوة فتك كبيرة فمثلا حصدت في مدينة فاس 65000 قتيل وفي مراكش 51000 قتيل.[1]

- **كوليرا القرن التاسع عشر**

عرفت عند المغاربة بمسميات متعددة منها بوكليب والريح الصفرا، إرتبطت بوباء عالمي إجتاح جل أقطار المعمورة انطلاقا من شبه القارة الهندية عبر موجات متتالية، ضربت الموجة الأولى 1834- 1835. وقد تم تشخيص هذا الطاعون على أنه كوليرا تصيب الناس بأعراض القيء والأوجاع الشديدة والإسهال الحاد. تميز هذا الوباء بسرعته في الانتشار، ثم

1- البراز محمد الأمين، طبعة 1992، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 18، عدد الصفحات 430. مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء.

عاود الظهور لعدة سنوات في 1854-1855، 1859-1860، 1867-1868، 1878 و1896-1895 عبر موجات. تميز هو الأخر بقوة فتكه خاصة في المدن المكتظة بالسكان. وما زاد الأمر سوءا مشاكل الصرف الصحي وإنتشار المجاعات[2].

- **جوائح القرن العشرين**

بدأ المغرب يعرف انتشارا لجوائح من أنواع مختلفة، مع الانفتاح الذي كان يعرفه في سياق التسرب الاستعماري، إلا أنها كانت أقل فتكا، مع تطور الطب وحرص سلطات الحماية الفرنسية على حماية قواتها ومصالحها بالمغرب. ففي سنة 1912 ضرب وباء التيفوس وحمى المستنقعات مناطق واسعة من المغرب، موقعة مئات من القتلى، والتي عاودت الظهور مع نهاية العشرينات من القرن الماضي. أيضا الانفلونزا الاسبانية وهي جائحة عالمية ارتبطت بسياق الحرب العالمية الأولى رغم أن حصيلتها كانت الأكثر فتكا في التاريخ الصحي للبشرية إلا أن وقعها كان بدرجة أقل في المغرب.

- **جوائح القرن الواحد والعشرين**

بقي المغرب في منأى عن الأوبئة التي شهدها العالم خلال العشرين سنة من القرن الحالي، ومن أبرز هذه الأوبئة انفلونزا الطيور سنة 2006. وانفلوانزا الخنازير سنة 2007 و2009. ثم متلازمة الشرق الأوسط الذي تم إكتشاف أول حالة إصابة به في المملكة العربية السعودية سنة 2012. وفيروس ايبولا بدول غرب افريقيا سنة 2014، والمتميز بنسبة فتك عالية تصل حتى 50% ثم أخيرا جائحة كوفيد- 19 حيث سجلت أولى حالات في المغرب يوم 02 مارس سنة 2020.

– جائحة كوفيد-19 في المغرب

عرف المغرب وعلى غرار بلدان العالم، أولى حالات الإصابة في مطلع شهر مارس سنة 2020، والتي كانت حالات وافدة من الدول الأوربية، لكن سرعان ما انتقلت العدوى وتم تسجيل إصابات حالات محلية. واستمر العدد في التزايد على الرغم من اتخاذ المغرب جميع الإجراءات الاحترازية والوقائية. فحفاظا على صحة وسلامة المجتمع المغربي، وفي سياق التحلي بحس المسؤولية وروح التضامن الوطني، تقرر إعلان "حالة الطوارئ الصحية " وتقييد الحركة في البلاد ابتداء من يوم الجمعة 20 مارس 2020 على الساعة السادسة مساء لأجل غير مسمى، كوسيلة لا محيد عنها لإبقاء هذا الفيروس تحت السيطرة.

بموجب المرسوم بقانون رقم 292.20.2 الصادر بتاريخ 22 مارس 2020 والمتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية، تم اتخاذ عدة قرارات تنظيمية وإدارية، تواكب الإجراءات المتخذة في هذا الشأن.[3] أهمها موضحة بالجدول التالي:

2 – نفس المرجع السابق.

3 –المديرية العامة للجماعات الترابية، قسم الإحصاء والتوثيق والنشر، 2020: المراسيم والدوريات والبيانات المتعلقة بفترة وباء كوفيد–19

الجدول رقم 1: التسلسل الزمني لأبرز التدابير الاستباقية والأحكام المعتمدة في ظل حالة الطوارئ الصحية

التـواريخ	التـدابير المتخـذة
09-03-2020	إغلاق الحدود.
13-03-2020	إغلاق المؤسسات التعليمية والجامعية.
14-03-2020	منع جميع التجمعات العمومية التي يشارك فيها 50 شخصا فما فوق.
16-03-2020	إغلاق الأماكن العمومية.
20-03-2020	إعلان حالة الطوارئ الصحية.
21-03-2020	منع التنقل بين المدن، توقيف القطارات من وإلى مختلف الإتجاهات.
07-04-2020	إقرار إلزامية ارتداء الكمامات الواقية.
23-04-2020	حظر التنقل الليلي خلال شهر رمضان يوميا من الساعة السابعة مساء إلى الساعة الخامسة صباح، باستثناء الأشخاص العاملين بالقطاعات والأنشطة الحيوية والأساسية.
11-06-2020	الإعلان عن بدء تنزيل مخطط للتخفيف التدريجي من تدابير الحجر الصحي، وتقسيم عمالات وأقاليم المملكة إلى منطقتين للتخفيف.

المصدر: تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، إحالة رقم 2020/28: الإنعكاسات الصحية والإقتصادية والإجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد-19" والسبل الممكنة لتجاوزها.

وقد تميز المغرب بحصيلة إيجابية إلى حد كبير خلال فترة الحجر الصحي، كما تؤكد ذلك العديد من المؤشرات، من خلال نسبة التعافي التي قاربت 90 % ونسبة الفتك المتدنية، وعدد الحالات النشيطة هكذا، احتل المغرب المرتبة 65 في عدد حالات الإصابة بكوفيد-19 في العالم. إلا أنه اعتبارا من 19 يوليوز 2020 المرحلة الثالثة من رفع الحجر الصحي، تسبب في زيادة عدد الحالات وبالتالي صعد المغرب إلى المرتبة 38 في عدد حالات الإصابة بـ كوفيد-19 على مستوى العالم، كما ارتفع عدد الحالات المؤكدة من 8000 حالة في منتصف يونيو 2020 إلى أكثر من 100 ألف حالة اعتبارًا من 20 شتنبر2020 ورغم أن المغرب استطاع الحفاظ على نسبة فتك من بين أدنى النسب في العالم 1.8% .

لقد وضع الارتفاع السريع في عدد حالات كوفيد-19 المنظومة الصحية في وضعية صعبة، حيث أصبحت غير قادرة على التعامل مع الأرقام القياسية للحالات المؤكدة. أعلى مجموع يسجل بجهة الدار البيضاء سطات، ثم أدناها بالجهات الجنوبية حسب الخريطة التالية:

شكل رقم 1: توزيع الحالات حسب الجهات

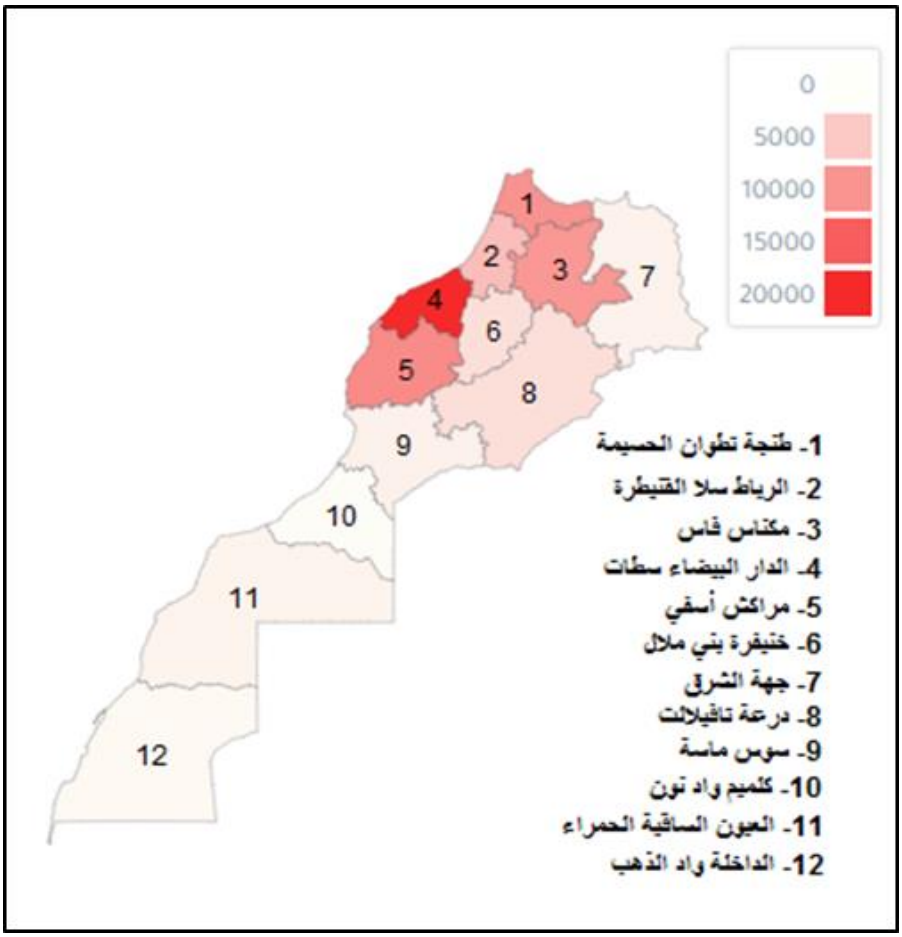

المصدر: https ://covid.hespress.com/

وقد أدى هذا الارتفاع إلى تأثر عدة قطاعات حيوية بالبلاد وغلى ظهور نتائج ومخلفات أثرت على كل مجالات الحياة وجودتها.

1- الآثار الناتجة لفيروس كورونا المستجد كوفيد-19 بالمغرب

1-1 الآثار الاقتصادية

أمام الانتشار السريع والمتزايد للفيروس، شرعت عدة دول في إغلاق حدودها. في مارس 2020 تم تعميم قرار تقييد الرحلات الجوية وإغلاق الحدود بين الدول، مما أدى إلى وقف حركية الأشخاص، وكذا المبادلات التجارية (وإن بدرجة أقل) لأكثر من 3 أشهر. فتداعيات أزمة كوفيد-19 على الإقتصاد العالمي تداعيات غير مسبوقة. إذ تشير توقعات النمو إلى انكماش كبير في الناتج الداخلي الإجمالي العالمي بحوالي 4.4- % أي ما يقارب 2.6 مرات الانخفاض الذي سجله الاقتصاد العالمي سنة 2009 على إثر الأزمة المالية،كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 2: نمو الناتج الداخلي الإجمالي العالمي ما بين سنتي 1961 و2020

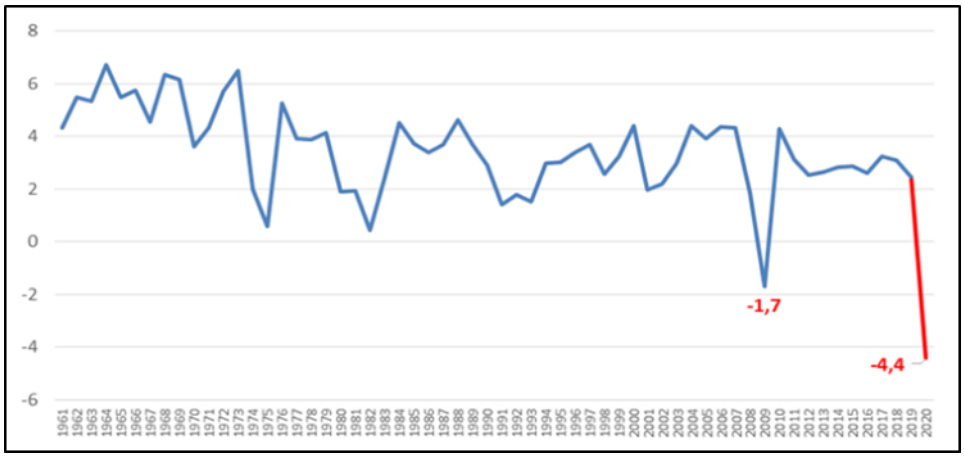

المصدر : قاعدة بيانات مؤشرا ت التنمية العالمية وتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي

أحدث الظهور المفاجئ والانتشار الواسع لفيروس كورونا المستجد كوفيد-19 أثار وخيمة على العديد من القطاعات الإقتصادية4. فقد ساهمت الإجراءات الوقائية المصاحبة لجائحة كوفيد-19 في الحد من الحركية الاقتصادية، وتسببت في توقف العمل ما نتج عنه من وضعيات إجتماعية صعبة، كما أن معدل التشغيل انخفض من 42.1% إلى 39.3% ، ما ترتب عنه فقدان الدخل وتراجع القدرة الشرائية، من خلال تراجع متوسط الدخل الشهري للنشيطين المشتغلين بنسبة 50%. ما أدى إلى إنخفاض نفقات الإستهلاك للأسر بأكثر من 21.2 % خلال الفصل الثاني من سنة 5.2020

لقد سلطت أزمة كوفيد-19 الضوء على المستوى المرتفع لهشاشة فئات عريضة من الساكنة الذين يعملون في القطاع الغير مهيكل. حيث ساهمت الجائحة في مفاقمة التفاوتات التي كانت موجودة من قبل وعمقت أشكال هشاشة السكان. وبحسب توقعات البنك الدولي فسيقع 100 مليون شخص في الفقر المدقع.

- **جائحة كورونا تكبد قطاع السياحة خسائر كبيرة**

تعد الأنشطة المرتبطة بالسياحة من بين الفروع الاقتصادية الأكثر تضررا من الجائحة، حيث تضررت هذه الأنشطة بشدة من تداعيات الحجر الصحي وإغلاق الحدود. فمع متم يونيو 2020 تراجع عدد السياح الوافدين بنسبة 63 %، فيما تراجع عدد ليالي المبيت في مؤسسات الإيواء المصنفة بنسبة% 59 ، مما تسبب في توقف نشاط حوالي 94% من المؤسسات الفندقية والسياحية المصنفة مع نهاية ماي 2020، حيث ظلت رحلات السياح الوافدين معلقة، وكذا التردد إزاء التغيرات المحتملة والمتعلقة بالقواعد الصحية الواجب تطبيقها بعد الرفع التدريجي للحجر الصحي. لاسيما مع الارتفاع المتزايد لحالات الإصابة بالفيروس.

34- أحمد أنوار ناجي ، يونيو 2020: "جائحة كورونا وتأثيرها على عقد التعليم الخاص" كتاب جماعي الحياة...في زمن الفيروس التاجي "كوفيد-19" إشراف الكركوري جمال وفرحان أحمد، الطبعة الأولى، مطابع الرباط نيت، المغرب

5 - 4 تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إحالة رقم 2020/28: الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد-19" والسبل الممكنة لتجاوزها.

نفس الشيء عاشه قطاع النقل الجوي حيث قامت الخطوط الملكية المغربية بتسريح العديد من طواقمها بهدف تقليص نفقاتها، بسبب تأثير الجائحة. فالتطورات التي فرضتها الظرفية ألزمت اتخاذ إجراءات قاسية لضمان استمرارية المؤسسة، باعتماد مخطط إعادة الهيكلة لتقليص التكاليف وتمكينها من الانطلاق مجدداً على أسس متينة.

- **قطاع الصيد البحـري**

بخصوص قطاع الصيد البحري، ، فلم يتأثر كثيراً بأزمة كوفيد-19 وتُظهر المقارنة بين الأنشطة، انخفاضًا طفيفًا ،وقد تم التخفيف من هذا الانخفاض بزيادة حجم الأسماك البيضاء والمحار بحوالي % 22 و% 107 على التوالي. فيما 50من بين 198 مصنعًا متخصصًا في التجميد توقّف بسبب جائحة كوفيد-19 كما سجلت وضعية المخازِن 59.196 طنًّا .

- فيما يتعلق بمعامل التعليب، توقّف 21 معملاً من مجموع 51 معملاً، منها 20 مصنعًا أغلق بسب كوفيد-19 .

- بخصوص صادرات المنتجات البحرية، من 1 يناير إلى 12 يوليوز 2020 ، تشير المُعطيات المتاحة إلى انخفاض حصة أسواق الاتحاد الأوروبي 3- % وإفريقيا جنوب الصحراء 4-% والبرازيل %-53 بالمُقابل تم تسجيل تنويع تصاعدي تجاه أسواق اسيا 33% من حيث الحجم وتركيا 12% وروسيا 29%. وعلى الرغم من الإجراءات التقييدية المُصاحبة لحالة الطوارئ الصحية، إلا أن المؤشرات المتعلقة بالقطاع كانت إيجابية بشكل عام.

- **قطـاع الـفلاحـة**

يعتبر القطاع الفلاحي من أقل القطاعات تأثراً بالأزمة الصحية، لكن بالمُقابل تأثّر كثيرا بالنقص الكبير في التساقطات المطرية خلال السنتين الأخيرتين. إلا أن قطاع اللحوم الحمراء والبيضاء قد عانى جراء إغلاق الأسواق.

فتداعيات الجائحة فرضت نفسها بقوة. حيث أفرزت هذه الظرفية الاستثنائية مجموعة من التحديات، الأمر الذي سيؤدي إلى أن جزءا كبيرا من المغاربة سينزلقون تحت عتبة الفقر.

2-1 التأثيرات الإجتماعية لفيروس كورونا بالمغرب

شهدت مختلف القطاعات الاجتماعية تأثرا واضحا، وبدرجات متفاوتة بحسب وضعيتها الهشة، أو التي تعرف أصلا مصاعبا وترديا في خدماتها. في هذه الفقرة سنحاول أن نسلط الضوء على مختلف هذه القطاعات الإجتماعية التي تأثرت سلبا بتفشي هذه الجائحة.

- **تأثيرات على قطاع الصحة العمومية بشكل كبير**[6]

ساهمت جائحة كورونا في تعرية الواقع المأزوم للمنظومة الصحية بالمغرب، والتي تعاني أصلا قبل تفشي الوباء من عدة اختلالات، وأولها حجم الانفاق العمومي المحدود الذي لايبلغ سوى 5 % 7 من الموازنة العامة للدولة وهو رقم يظل بعيدا عن المعدل الذي تصي به منظمة الصحة العالمية وهو 12 %، أضف إلى ذلك النقص الكبير في الأطقم و المستلزمات الطبية حيث يبلغ مجموع الاسرة المخصصة للإنعاش 1634 سرير[8] ، بينما يبلغ مجموع السكان حوالي 35 مليون نسمة.

6- موقع مستجدات كورونا .www.marocovid com

7 – ارقام جاءت في تقرير منشور بقناة فرنسا 24 بتاريخ 03-04- 2020 تحت عنوان ازمة كورونا تعري نقائص القطاع الصحي بالمغرب الكبير

8 – نفس المرجع السابق.

وسوء التوزيع الجغرافي فيما يتعلق بالمراكز الاستشفائية. وقد دفعت هذه الاختلالات الدولة المغربية للاستعانة بالجيش، حيث صدرت أوامر ملكية بضرورة تعزيز المنظومة الصحية بأطر صحية عسكرية، وتم إنشاء مستشفيات ميدانية تابعة للجيش بكل من مدن بن سليمان، الدار البيضاء، سيدي يحيى الغرب لإحتواء تفشي الوباء، بالإضافة إلى الإستعانة بالمصحات الخاصة لتخفيف الضغط عن المستشفيات العمومية.

- **أثرت الجائحة سلبا على المنطومة التعلمية الهشة**

مع تسرب الوباء إلى المغرب وتسجيل أولى الحالات، قامت الحكومة بتعطيل الدراسة بمختلف المدارس الحكومية والخاصة والمؤسسات الجامعية والمراكز البحثية، و مراكز الدعم و تعلم اللغات. ذلك منذ 16 مارس 2020. كخطوة استباقية لاحتواء تفشي الوباء. وقد أحدث انتشار الجائحة بالمغرب، انعكاسات متعددة على المنطومة التعليمية ككل ومن ذلك:

- إعتماد التعليم عن بعد

فرض تفشي الوباء وإجراءات الحجر الصحي، الانتقال إلى نمط التعليم عن بعد، كإجراء بيداغوجي لاستكمال المقررات الدراسية التي توقفت حضوريا عند نسبة 75%. وقد جاء في تقرير المندوبية السامية للتخطيط تفاوت نسب متابعة الدروس بين المستويات التعليمي، ذلك أن 48% من تلاميذ الابتدائي تابعوا دروسهم بانتظام، وفي الإعدادي والثانوي وصلت حوالي 60%. بينما بلغت في التعليم العالي مايقرب 56%. يورد تقرير المندوبية السامية للتخطيط عدة عوامل تحد من ذلك أهمها :

الجدول رقم 2 : الصعوبات الرئيسية لمتابعة الدروس عن بعد[9]

أسباب عدم فاعلية التعلم عن بعد	النسبة المئوية
غياب التفاعل مع أعضاء هيئة التدريس	38.9%
عدم ملائمة منهجية التدريس	8.3%
عدم كفاية محتوى الدروس	8.4%
نقص أو عدم كفاية العدة الرقمية	25.4%
غياب المراقبة وعدم تقييم التلاميذ منطرف هيئة التدريس	10.8%
نقص التجربة في التكوين عن بعد	9.2%
صعوبة تقديم المساعدة للأطفال من طرف الأباء	3.6%
أخرى	0.6%
المجموع	100%

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط 2020

9 – قمنا بالتصرف في النسب المئوية المتعلقة بصعوبات متابعة الدروس عن بعد التي جاءت في تقرير المندوبية السامية للتخطيط 2020 من خلال الحصول على معدل كل صعوبة من الصعوبات والتي جاء ت مفصلة في التقرير حسب كل سلك تعلمي.

وبخصوص رودود الفعل تجاه نمط التعليم عن بعد، أظهر تقرير المندوبية السامية للتخطيط، أن نصف عدد الأسر التي شملتها دراستها عبرت عن حماسها واهتمام من طرف أطفالها لطريقة التعلم عن بعد في مختلف أسلاك التعليم الإبتدائي، الاعدادي والثانوي، وأن 30 % من هذه الأسر تشعر بالانزعاج وعدم الارتياح تجاه هذا النمط من التعليم.

- تأثير واضح على قطاع التعليم الخصوصي

رغم أن قطاع التعليم الخصوصي أفضل من نظيره العمومي في ما يتعلق بالتجهيزات والبنيات التحتية، وكذا ظروف التدريس، إلا أن جائحة كورونا أثرت بشكل كبير وواضح عليه، تعود أسباب هذا التأثر إلى إنعكاسات الجائحة على الأوضاع المالية للأسر، إذ أن توقف الدخل لدى هذه الأسر أو تدنيه، أحدث صعوبة لدى المدارس الخصوصية في استخلاص الرسوم الشهرية، مما أدى إلى إختلالات مالية كبيرة لها، حيث إضطرت كثير من المؤسسات إلى إعلان حالة إفلاسها، وتسريح مؤقت أو نهائي للأطر التربوية والإدارية بها، وقد إتضح ذلك من خلال البلاغات التي نشرتها 10 جمعيات أرباب المدارس الخاصة، والتي نبهت فيه الحكومة إلى الإختلالات التي تواجهها مؤسسات التعليم الخصوصي جراء انقطاع الدراسة وتداعياتها على شغيلتها، والتزامتها تجاه البنوك، وإدارة الضرائب، و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. فالنزاع القائم بين جمعيات أولياء التلاميذ ومؤسسات التعليم الخصوصي، نتج عنه هجرة جماعية للتلاميذ نحو المؤسسات الحكومية وفي هذا الصدد قال وزير التربية الوطنية بأن 14024011 تلميذ غادروا المؤسسات الخاصة نحو مؤسسات التعليم العمومي، كما أوضح ممثلوا التعليم الخاص أن نسبة المغادرة بلغت أزيد من 50% في بعض المؤسسات. مما أحدثت اكتظاظا في الصفوف الدراسية بالمؤسسات الحكومية.

- اضطراب في سير المنظومة التعليمية

أدت الجائحة إلى اضطراب في السير العادي بالمنظومة التعليمية، ومن ذلك:

- ✓ تأجيل الإمتحانات الإشهادية إلى مواعيد غير مواعيدها الاعتيادية، بالنسبة للموسم الدراسي 2019-2020 ،
- ✓ اعتماد آلية تفويج الصفوف الدراسية، من خلال إصدار المذكرة الوزارية 39- 20 مع بداية الموسم الدراسي.
- ✓ توقف الدراسة ببعض المؤسسات مع تفشي وباء كورونا داخل المجتمع وجدت الكثير من المؤسسات التعليمية نفسها مضطرة للتوقف عن الدراسة، بعد تسجيل حالات للإصابة بين تلاميذتها أو أطرها التربوية و الإدارية لما يزيد عن 3030 حالة، وفي هذا الإطار صرح وزير التربية الوطنية أنه تم إغلاق حوالي 210 مؤسسة تعليمية تستقبل أكثر من 100 ألف تلميذ .

10- بلاغ صادر بتاريخ 18 مارس 2020 عن رابطة التعليم الخاصة رفعته إلى رئيس الحكومة وضحت من خلاله المشاكل و الصعوبات التي تواجهها مؤسسات التعليم الخصوصي بفعل كورونا .

11- تصريح أمزازي أمام أعضاء لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب الثلاثاء 30 اكتوبر 2020.

- **الفعل الاجتماعي و النفسي تجاه الجائحة**

أشارت المندوبية السامية للتخطيط في تقرير لها بخصوص التأثيرات الإجتماعية والنفسية لجائحة كوفيد 19. أن 34% من الأسر المغربية طبقت الحجر الصحي قبل فرض حالة الطوارئ الصحية من طرف السلطات العمومية، وحوالي 79 % من ساكنة المغرب طبقت بشكل كامل تدابير الحجر الصحي مقابل 21 % احترمت هذه الإجراءات بشكل جزئي.

الجدول رقم 3 : درجة احترام الحجر الصحي من طرف افراد الأسر

درجة احترام الحجر الصحي	الوسط الحضري	العالم القروي	المجموع
بشكل كلي	**82.8 %**	**63.3%**	**78.6%**
بشكل جزئي	**17%**	**28.9%**	**20.7%**
على الاطلاق	**0.2%**	**1.8%**	**0.7%**
المجموع	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط 2020

فيما 82% من المواطنين الذين يخرجون أثناء فترة الحجر الصحي هم أرباب الأسر، وأن 15% من الفئة العمرية المتراوحة بين 25 و 59 سنة، وأن 2 % من الأطفال أقل من 18 سنة و1 % لفئة المسنين وعزى التقرير هذا السلوك أثناء الجائحة للعوامل متعددة فـ 94 % من الحالات المتخذة بقصد التزود بالمؤن. 34 % بهدف الخروج للعمل. 10 % بغاية قضاء بعض المصالح الإدارية فيما 7 % لاحتياجات ترفيهية. والنسبة ذاتها للرعاية الصحية للأشخاص المسنين 12.

3-1 أثار أزمة كوفيد- 19 على المؤسسات التشريعية

جعل فيروس كورونا الدول تعيد التفكير في كيفية التعامل مع القواعد الدستورية والقانونية ومنها المغرب، حيث فرض ضرورة التوفر مستقبلا على قواعد دستورية مرنة تحتمل التأويلات وتتيح حرية وهامش للفعل حتى لا تشل المؤسسات الدستورية وتعيق استمرارية الدولة.

من هنا تبرز الإشكالية المطروحة ضمنيا، وهي ما مدى فعالية الأداء التشريعي والمؤسساتي في أزمة كورونا؟ وكيف يمكن اعتبار السلطة التشريعية جهازا فعالا في ترشيد السياسة العامة؟

تعتبر السلطة التشريعية المؤسسة السياسية الرئيسية التي تمثل مختلف أطياف المجتمع، كما تعد الهيئة التي تعبر عن اختيارات المجتمع، وهو المؤسسة السياسية التي تسهم وفقا لما يقرره الدستور والإديولوجية السياسية للدولة في التشريع ورقابة أدوار السلطة التنفيذية.

لقد تعرض العالم بصفة عامة لخطر الفيروس التاجي "كوفيد-19"، حيث أتى بآثار سلبية في مجموعة من القطاعات وأثر بشكل كبير على حركة عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

12 -المندوبية السامية للتخطيط، 2020: "بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر" مذكرة حول نتائج البحث.

المغرب كباقي دول العالم، يواجه تحديات صعبة بسبب جائحة كورونا، أثرت بشكل ملموس على سير قوانين المؤسسات التشريعية، هذه الظرفية الاستثنائية التي تعرفها بلادنا اليوم، أثبت لنا حقيقة أساسية في وقت الأزمات.13 وهي أن كل المؤسسات الدستورية في ظل أزمة كورونا مسؤولة أمام المواطنين، عن ضمان قوتهم وحياتهم وصحتهم ومنحهم الطمأنينة وتوقع غد أفضل يتجاوز الحاضر، لأن التحديات تضع المؤسسات الدستورية أمام مسؤولية مشتركة تتمثل في القدرة على التواجد بشكل جماعي.

لقد قام المغرب بخطوات استباقية مهمة في محاربة تفشي الوباء، رغم المفارقة التي واجهتها هذه الخطوات بالنسبة لبعض الفئات من المجتمع المغربي والتي استهترت بالأمر. حين أُعلن عن الفيروس في بلادنا كان الاعتقاد أنه حالة عابرة، وأن أزمة أضراره ستظل محدودة، لكن سرعان ما سقط الاعتقاد واصطدمنا بواقع الوضعية الصحية، فأصبح الامتثال للضوابط المرتبطة بشروط الحجر الصحي أمرا مفروضا.

ولهذا تركزت كل القوى ببلادنا على مبدأ تعاون السلط وتوازنها، فإذا كان الفلاسفة الليبراليون أمثال لوك وروسو ومونتسكيو دافعوا عن فصل السلط وتراتبيتها وأولوية الجهاز التشريعي على الجهاز التنفيذي، فإن أزمة كورونا أثبتت لنا فعالية وواقعية مبدأ توازن السلط وتعاونها بما يخدم تحقيق الأهداف العامة للفعالية والانسجام والتعاون والقدرة على الانتصار على المشاكل والأزمات. إذا كيف أثبتت كورونا أن الأزمات الكبرى تحتاج إلى الوزن الثقيل داخل المؤسسات والحضور النوعي والتواجد على الأرض، وهو ما كان غائبا بالنسبة للمؤسسة التشريعية؟14. قبل الجواب على السؤال، يجب أن نعرف بالمؤسسة التشريعية، من خلال الأدوار التي تؤديها هذه الأخيرة في تحقيق أهداف ومتطلبات المصلحة العامة.

المؤسسة التشريعية هي هيئة تداولية لها سلطة تبني القوانين. وتعرف الهيئات التشريعية بتسميات عدة منها: البرلمان والجمعية الوطنية. تعدّ الهيئة التشريعية في الحكومات ذات النظام البرلماني هي السلطة الرسمية العليا وهي التي تعيين المسؤولين في السلطة التنفيذية.

تمتاز المؤسسة التشريعية بمجموعة من الخصائص والسمات، ما يجعلها تختلف عن باقي المؤسسات في الدولة، وذلك استنادا للأدوار التي أنشئت من أجلها، والتي تحمل تأثيرا مباشرا على الحياة المجتمعية. وفي هذا السياق سنتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين السياسة العامة والسلطة التشريعية من خلال الأدوار التي لعبتها هذه الأخيرة في ضبط التوازن في فترة الأزمة.15 ما زاد من أهمية الأدوار سلسلة الظروف الحالية التي يعيشها المغرب كباقي دول العالم، هذه الظرفية صاحبتها موجة واسعة في الدعوة إلى ضرورة إحداث إصلاحات شاملة تصب أغلبها في صلب اهتمامات المواطنين.

أثبتت أزمة كورونا أن المدرسة الدستورية والقانونية، يجب أن تنهج طريق جديد في إحداث إصلاحات شاملة تصب أغلبها في صلب اهتمامات المواطنين، خصوصا في هذه الفترة التي يتضمنها الغموض المحيط بالمؤسسات المعنية وما يسببه من انعكاس نفسي على الأمن الروحي، وكذا فيما يتعلق بما قامت به الدولة في أزمة كورونا.

13- دار الكتب والوثائق، 2010: محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب 1963-1977، بغداد. ص 189.

14 – المرسوم المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها ينص في مادته السادسة على ما يلي: ''يوقف سريان مفعول جميع الآجال المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل خلال فترة حالة الطوارئ الصحية المعلن عنها، ويستأنف احتسابها ابتداء من اليوم الموالي ليوم رفع حالة الطوارئ المذكورة.

15- https://ar.wikipedia.org/wiki

هذا الغموض لا يساعد المؤسسات الدستورية على تجاوز الأزمة كما يحدث لديها ارتباكا وترددا وبطئا في التحرك. من هنا يجب اغتنام هذه الفرصة لتقوية المؤسسة الدستورية.

1-4 تأثيركوفيد-19 على المستوى السياسي:

- **تأثيركورونا على العالم:**

لقد شبه الكاتب البريطاني -في مقال له بصحيفة تايمز البريطانية16- العالم بعد كورونا مثل العالم بعد هجمات 11 شتنبر 2001 من حيث قوة تأثير الجائحة، مع إضافة أقوى تهم تأثير الجائحة مجاليا فإذا كانت هجمات 11 شتنبر 2001 همت مجالا جغرافيا واحدا لدواعي سياسية مختلفة، فإن جائحة كورونا تهم كوكب الأرض برمته ولو باختلاف حدته من منطقة لأخرى. لكون تأثيره شمل كل سلوكاتنا اليومية من تباعد اجتماعي وتقييد لحرية التنقل إلى ظهور أنظمة غذائية معينة تهدف إلى الرفع من مناعته الفردية والجماعية في حرب إستباقية مع الوباء. لذلك وأمام حرب فجائية تعرفها جل الدول وحكوماتها أعلنت حالة طوارئ صحية، تعيش فيه البلاد ظروفا استثنائيا تحتكم إلى لجنا لتدبير الأزمة بالبلاد، والمغرب بدوره لم يخرج عن هاته القاعدة بإعلانه حالة الطوارئ الصحية وتشكيل لجنة اليقظة لتتبع الوضع عن كثب.

- **عودة الاهتمام بالأوبئة ضمن الأجندات السياسية:**

وإذا كانت الأوبئة السابقة مثل الإنفلوزا الاسبانية 1918، قد خلفت خسائر في الاقتصاد وفي الأرواح (تجاوزت المائة مليون وفاة) فإنها على العكس من ذلك لم تأخذ حيزا كبيرا في الحقل السياسي17، مثل ما هو عليه حال كورونا والتي احتلت مكانا مهما في الحوار السياسي العالمي، وعن طريقها ستتبوأ الأوبئة من جديد مكانا مهما في الخريطة السياسية العالمية (الحروب العالمية القادمة) خاصة بعد أن أعاد إلى الواجهة حوارات عن ماضي الأوبئة الدفين ومدى تأثيره على سلوك المجتمعات، وقد أثير الموضوع ببلادنا بدءا بالعودة للسنوات التي عرف فيه المغرب وباء الطاعون18 وما اثاره من ذعر وسط المغاربة آنذلك وما خلفه من ضحايا. ولعل عودة موضوع الأوبئة للساحة الوطنية السياسية لمن شأنه إعطاء بعد آخر لمجالات ظلت لم تحظ من قبل بأولوية وعلى رأسها الصحة والبحث العلمي.

- **فيروس كورونا يكشف هشاشة السياسات الصحية:**

لقد أكد الفيروس على هشاشتنا الوقائية أو درجة يقظتنا أمام سرعة وفعالية إنتشاره(وهو ما أكده رئيس الحكومة المغربية في كثير من المرات)، فالحلول المقترحة إلى حدود الآن لا تتجاوز غلق الحدود والانطواء على الذات وهو بدوره سيساهم في عزل الدول التي اختارت هذا النمط من التعامل مع الجائحة، بشكل يؤثر على علاقاتها الجيوسياسية وربما يؤثر على التحالفات الدولية أو الاقليمية حول الموارد (تهديد إيطاليا بالخروج من الاتحاد الأوروبي بسبب فيروس كورونا)19 لأن بعض الدول، ستكون بحاجة للأموال للتعامل مع قضايا الصحة والأوبئة، لكون حماية مواطني دولة ما سيكون شبه مستحيل دون حماية مواطني الدولة أو الدول الأخرى.

16 – تايمز: تأثير كورونا على السياسة لن يقل عن تأثير هجمات 11 سبتمبر2020/3/4

17 – الذي ألفت حوله الكاتبة لورا إسبيني

18– سنوات 1799 و1800 على سبيل الحصر

19--- https://www.aljazeera.net/news/politics/2020

- **عولمة "الفيروس" سبب في عزلة الأمم أو عولمة "الوقاية":**

لتأمين صحة المجتمعات تلجأ الدول إلى الحد من حريات أفرادها وجماعاتها، وفي نفس الاتجاه تمشي النظريات المفسرة لهاته الأوبئة بين ثنائية نظريات العلوم ونظريات المؤامرات (السياسية) (فالإنفلونزا الإسبانية من صنع الألمان، نفس الشيء بالنسبة لداء فقدان المناعة "الايدز" ، وهو ما يحدث الآن مع "كورونا"، هكذا تروج الشائعات) والمغرب لم يخرج هو الآخر من تقييد لحرية التنقل دون ترخيص مسبق وفي فترة زمنية محددة في اليوم، ومع ذلك فقد أفرز عولمة الفيروس نماذج جديدة لمركزية وسلطوية الدولة بشكل اختلط فيه واجب الحماية بشطط في استعمال السلطة حتى بين عناصر السلطة نفسها أحيانا.

- **فيروس كورونا وسلطوية الدولة**

لقد أعاد فيروس كورونا للدولة هيبتها وسلطويتها فبمقدار سرعة انتشار الوباء بقدر ما تتسلط الدولة أكثر وتستعيد عافيتها، وهو ما يجعل الفيروس يخدم بشكل مباشر الدولة ومنح مفاهيم جديدة للسلطة والدولة والحدود الفردانية والحريات

فالدول الأسيوية مثلا : الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة تفاعلت مع الوباء واستجابت بسرعة مذهلة حيث لم تفكر طويلا في الأمر أي في تداعياته على تقييد حريات الأفراد والجماعات بينما النماذج الغربية تأخرت ولم تلجأ إلى تقييد الحريات الا بعد أن اتفحل الأمر وأصبح معه من الصعب محاصرة الوباء دون عزل البلاد بأكملها ثم الإفراد والجماعات واللجوء الى الحجر المنزلي كوسيلة للحد من انتشار الوباء.

فالدول الغربية بدت مرتبكة في وتائهة في التعاطي مع انتشار سريع للجائحة بشكل أذهل العالم وامتحن هشاشة البنيات الصحية مما ساهم في تقييم السياسات الاجتماعية وخاصة منها القطاع الصحي الذي لم يعر له انتباه او اهتمام في البرامج السياسة مما سيضطر معه بعدها الى تفعيل قانون الجاذبية وإعادة القطاع الصحي لوضعه الطبيعي أي الوقوف على رجليه.

- **ظهور نموذجين سياسيين إبان فترة انتشار الوباء:**

وقد مكنت الوباء من التمييز بين نموذجين سياسيين في العالم :

نموذج يعطي الأولوية للاقتصاد قبل الإنسان وهو النموذج الأمريكي الذي لم يلجأ على الاغلاق او فرض الاحتراز على مواطنيهم إلا بعد أن استفحل الأمر في مقابل ذلك أعطيت الفرصة للاقتصاد حتى لا يتضرر ومعه مصالح الفئة المتحكمة في السياسة بينما النموذج الثاني النموذج الفرنسي وكذلك إيطاليا، اللذان أعطوا الأهمية على حد ما للإنسان "قيم الجمهورية الفرنسية" وهو ما ساهم في دعم القطاع الاجتماعي إعفاء المواطنين الفرنسيين من فواتير الماء والكهرباء ..... على حساب الاقتصاد. نفس الشيء بالنسبة لجمهورية إيطاليا التي اختارت الاغلاق ولو على حساب الاقتصاد والتفكير في إعادة بناء الدولة بعد الجائحة. هاته الأخيرة جعلت إيطاليا تفكر في جدوى وجود تحالف كبير مثل الاتحاد الأوروبي مما جعلها تفكر في الانسحاب منه.

وهو تأثير مباشر للجائحة على قرارات الدول وعلى سياساتها الداخلية والخارجية. أضف إلى ذلك انتشار البيروقراطية وتراجع مؤسسات التنمية في جل البلدان المضاربة في بورصات التسييس والعسكرة أثر على وضعية المراكز البحثية السلمية على وجه الخصوص وخاصة الطبية منها، لكون هاته المراكز البحثية الطبية تحتاج إلى نفقات كثيرة لتمويل أبحاثها الاستشرافية وهو الشيء الذي تفضل جل الدول عدم الدخول فيه والانفاق فيما يسبب لها تبوأ مكانة الصدارة بمفهومها الكولونيالي.

- **كورونا وتأثيرها على الخريطة السياسية الأمريكية:**

أمام تفشي ظاهرة كورونا والتي حصدت أكثر من 230 ألف من الأرواح بالولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب تأخر التفاعل للإدارة الأمريكية إزاء التفشي السريع للوباء، وفي تصويت عقابي للرئيس "ترامب" وأمام تزايد المخاوف من التصويت بشكل مباشر أقدم عدد كبير من الناخبين على التصويت عبر البريد في مشاركة كثيفة لم تشهد البلاد مثيلا لها معلنة بذلك نهاية مرحلة "ترامب"، ويتضح من خلال ذلك أن من بين أسباب عدم انتخاب الرئيس الأمريكي لولاية ثانية سوء تدبيره لملف "كورونا" سبب نوعا من الاحتقان لدى المجتمع الأمريكي من جهة ولتأثير هذه الأخيرة على نمط الاقتراع من جهة أخرى والذي يسمح بالتصويت المبكر عبر البريد حيث بلغ عدد الناخبين عبر البريد زهاء 20 90 مليون ناخبا(ة) (من أصل 230 مليون ناخبا) وهو الشيء الذي حسم المعركة الانتخابية لصالح المرشح الديموقراطي وانتقاما من الرئيس المنتهية ولايته.

خلاصة:

لقد أثرت كورونا على مختلف مناحي الحياة مما جعل البشرية تعيش نمطا جديدا بل ذهب البعض إلى التنبؤ بميلاد نمط جديد للحياة وأيضا بزوغ فجر دول وإمكانية أفول أخرى أمام ما سيكبده الفيروس من خسائر خاصة بالدول العظمى، وبطبية الحال لن تستثني دولة مثل المغرب من آثار هاته الجائحة بلجوؤ المغرب إلى الاقتراض من جديد لتجاوز العجز الذي سيخلفه الوباء. لذلك ماهي البدائل الكفيلة بتجاوز مخلفات الجائحة من جهة وتفي بغرض العيش بشكل يصمن كرامة الفرد والمجتمع بالمغرب؟

2- البدائل أو الإجراءات لمواجهة جائحة كورونا

على غرار العديد من البلدان حول العالم، ونظرا للتبعات الاقتصادية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا المستجد. سارعت الحكومة المغربية والبنك الدولي إلى إطلاق حزمة من الإجراءات الهادفة إلى الحد من تداعيات هذه الأزمة سواء على المقاولات أو على الأجراء. فقد سارع الاتحاد العام لمقاولات المغرب (أكبر تجمع للشركات في البلاد ويُعرف باسم "الباطرونا")، إلى اقتراح مجموعة من الإجراءات للتخفيف من التأثير السلبي لانتشار الفيروس على الاقتصاد المحلي.

1-2 صندوق خاص

17 مارس صدر في الجريدة الرسمية قرار حكومي، تم بموجه إحداث صندوق مالي بمبلغ مليار دولار، للتكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية. وسيدعم الصندوق أيضا الاقتصاد الوطني، من خلال مجموعة من

20- 85 مليون ناخب عبر البريد حسب قناة فرانس 24 عبر موقها بالانترنت ليوم 30 أكتوبر 2020 .

التدابير التي ستقترحها الحكومة، لا سيما فيما يخص مواكبة القطاعات الأكثر تأثرا، والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة. وقد تم فتح هذا الصندوق أمام مساهمات الأشخاص الراغبين في التبرع . وحتى 23 مارس بلغت الموارد التي تم ضخها بـ"الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا"، حوالي 23.5 مليار درهم (2.39 مليار دولار)، بحسب وكالة المغرب الرسمية.

2-2 إجراءات البنك المركزي

قرر البنك المركزي المغربي في اجتماع مجلسه الأول خلال هذا العام 17 مارس ، تخفيض سعر الفائدة الرئيسية بواقع 25 نقطة أساس، إلى 2% بدل 2.25 %، بسبب تبعات كورونا والأوضاع المناخية. وقال البنك المركزي المغربي في بيان عقب الاجتماع، إن "النقاش تركز بالخصوص على تأثيرات كل من الأوضاع المناخية غير الملائمة التي يشهدها المغرب، وانتشار فيروس كوفيد-19 على الصعيد العالمي".

3-2 إستنفار حكومي

وأعلنت الحكومة المغربية، الأربعاء 11 مارس ، إنشاء "لجنة اليقظة الاقتصادية" لمواجهة انعكاسات وباء فيروس "كورونا المستجد" على الاقتصاد وتحديد الإجراءات المواكبة. ويقوم بتنسيق عمل اللجنة وزير المالية محمد بنشعبون، وممثلون من 7 وزارات وممثل عن البنك المركزي، و4 منظمات مهنية متعلقة بالبنوك والمقاولات والصناعة والتجارة. وبعد أقل من أسبوعين على تسجيل أول إصابة بكورونا في البلاد، عقد الاجتماع الأول للجنة الحكومية، بمقر وزارة الاقتصاد والمالية، لتقييم وضعية الاقتصاد الوطني ودراسة الإجراءات ذات الأولوية.

4-2 تدابير ضريبية

وتشمل الإجراءات المتعلقة بالضريبة، والتي أقرتها السلطات المغربية، "استفادة الشركات التي تقل معاملاتها للسنة المالية الماضية، عن 20 مليون درهم (2.04 مليون دولار)، من تأجيل وضع التصريحات الضريبية (وثائق تبين أداء الضريبة) حتى نهاية يونيو المقبل". وتقرر أيضا، "تعليق المراقبة الضريبية، للشركات الصغرى والمتوسطة، حتى 30 يونيو 2020". وعلى إثر التطورات الاقتصادية بسبب الفيروس، توقع البنك المركزي المغربي في 17 مارس الجاري، أن تستقر نسبة النمو عند 2.3 % . وقال البنك المركزي، "إن توقعات نسبة نمو الاقتصاد المحلي، تبقى محاطة بقدر كبير من الشكوك، وقابلة للتخفيض، إذا لم يتم احتواء تفشي داء كوفيد 19 على المستوى الدولي في أقرب الآجال". 21

5-2 القطاع السياحي

أعلن المغرب صرف تعويضات مالية لعاملين في القطاع السياحي الذي تضرر بسبب جائحة كورونا، وجاء القرار عقب توقيع اتفاقية ثلاثية الأطراف بين ممثلي الحكومة والكونفدرالية الوطنية للسياحة (نقابة مهنية) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقال بيان للصندوق إن "الاتفاقية تهدف إلى تقديم الدعم للموظفين والمرشدين السياحيين العاملين بالقطاع، في إطار مواكبة المقاولات السياحية التي توجد في وضعية صعبة جراء الحالة الوبائية الراهنة".

21 – أحمد بن الطاهر، 26-03-2020: بدائل اقتصادية وتجارية لتخفيف أثر "كورونا" على اقتصاد المغرب. الرباط

وأضاف البيان "تقرر إحداث بوابة إلكترونية لتمكين المقاولات من التصريح بالعاملين والمتدربين لديها، للاستفادة من تعويض جزافي شهري ممول من الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا وقدره ألفا درهم (217 دولارا) ابتداء من يونيو وحتى ديسمبر المقبل". وتابع أن "الاستفادة من هذا التعويض تبقى مشروطة بانخفاض رقم معاملات الشركة على الأقل بنسبة 25% (مقارنة بنفس المدة من العام الماضي)، وبأن تحافظ هذه الشركات على 80% على الأقل من عمالها".22 بالإضافة إلى تشجيع السياحة الداخلية ، واعتماد برنامج عمل يهدف إلى استغلال هذه الأزمة، من أجل استعادة مكانة المغرب داخل المجال السياحي العالمي،. إلا أن الظروف الوبائية في فصل الصيف، لم تساعد على تحقيق النتائج المرجوة من تلك العملية. حيث وصلت نسبة السياح المغاربة في الفنادق إلى 30 %، في أفق وصولها إلى 50 % عبر تطوير العروض لكي تتماشى مع متطلبات السياح المحليين 23.

على العموم فعنوان مرحلة ما بعد 2020 هو إعادة تموقع الاقتصاد المغربي داخليا وخارجيا، وذلك من خلال:

- التركيز على الاستثمار الوطني وجلب الاستثمار الأجنبي ،
- تسخير السياسات الهيكلية)الصناعية والتجارية(والسياسات الداعمة والمواكبة (التشغيل والأسعار (،
- تطوير المقاولاتية الاجتماعية والتضامنية تجاوزا لمنظومة المساعدات والدعم، وتحفيزا للفئات الموجودة في وضعية الهشاشة،
- ربط القطاعات الانتاجية فيما بينها ضمانا للاكتفاء الذاتي والأمن الاقتصادي . والعمل على إحلال الواردات، بحيث لا يلجأ للتزود من الخارج إلا للأساسيات التي لا يمكن توفيرها محليا،
- الاهتمام بالقطاعات الاستراتيجية التقليدية ومنها الفلاحة والصناعة والسياحة والصيد البحري مع ربطها بحاجيات البلد أولا، وتشجيع القطاعات الواعدة المرتبطة بالاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق واقتصاد الصحة،
- تشجيع قطاع التكنولوجيا خاصة في مجالي تقنيات التواصل والذكاء الصناعي، وهذا من شأنه الإقلاع باقتصاد المعرفة.[24]

وفي إطار مواجهة الجائحة، أطلقت الحكومة عملية تضامن لفائدة المشتغلين بالقطاع غير المهيكل، والمياومين ممن تأثروا بالجائحة، وقد تم إحداث منصة الكترونية قصد الاستفادة من الدعم الحكومي الذي تراوح بين 800 درهم و 1200 درهم خلال اشهر أبريل، ماي ويونيو، حسب البنية العددية للأسر، وهذا الدعم تحمله الصندوق المحدث لمواجهة تداعيات وأثار كورونا.

22 – وكالة الأناضول ، 06-09-2020: كورونا.. تعرف على شروط صرف التعويضات للعاملين بالقطاع السياحي المغربي https://www.aljazeera.net/ebusiness

23 – ازويني جميلة 11 يونيو 2020 : المغرب يسعى إلى إنعاش السياحة بعد شهرين من الإغلاق . مجلة القانون والأعمال الدولية.

24 – هشام عطوش ، الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا المستجد وإعادة التموقع الاقتصادي بالمغرب . مؤلف جماعي " جائحة كورونا والمجتمع المغربي فعالياة التدخلات وسؤال المألات . تنسيق د. ميلود الرحالي ، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات

6-2 البدائل على المستوى التشريعي والمؤسساتي لتجاوز الأزمة

جائحة كورونا دافع قوي للانكباب الجاد على معالجة أساليب ووسائل الأداء التشريعي في ترشيد السياسة العامة واتساق السلطة التشريعية مع الجهاز التنفيذي حتى يصبح فعالا في المديين القصير والمتوسط. كما أن الإعلان عن خطة للخروج من الأزمة قريباً ينبغي أن تجعل من المواطن قطب الرحى في السياسات العمومية، تنزيلا لمقتضيات الحكامة الجيدة والشفافية.

باستعراضنا لهذه المقترحات يمكن أن نتجاوز التحديات المرتبطة بالأزمة ونساهم في تقوية المؤسسة التشريعية ونرتقي بأدائها وحماية استقلاليتها.

في بلادنا كان الاعتقاد أن الفيروس حالة عابرة، وأن أزمة أضراره ستظل محدودة، لكن الواقع كان عكس ذلك، ولهذا تجندت كل القوى ببلادنا في مختلف الميادين حيث لعبت دورا أساسيا في تنفيذ الإجراءات التقنية.

كان للحكومة دورا تنفيذيا وتنظيميا أكثر منه تشريعيا، إلا أنها حاولت مسايرة ومواكبة تطور الوباء قبل انتشاره على المستوى الوطني وحتى بعد تفشيه وذلك من خلال مشاريع قوانين ومراسيم حكومية وقرارات وزارية؛ وقد نجحت نسبيا في السيطرة عليه. لكن بالرغم من هذا، إن أخذنا بعين الاعتبار المدة بين ظهور الوباء وتاريخ تسجيل أول حالة بالمغرب أو تاريخ أول "تشريع" حكومي فهي مدة ليست بالهينة (على الأقل ثلاثة أشهر) وهي مدة كانت لتكون كافية للحكومة لاتخاذ تدابير كانت لتجنبنا حجرا صحيا واقتصاديا سيكلف المغرب الكثير أو على الأقل كانت لتسهل التعامل مع الظرفية التي فرضها الفيروس، ونخص بالذكر هنا برامج دعم المتضررين من جائحة كورونا – علما أن صندوق تدبير جائحة كورونا رأى النور بتعليمات ملكية سامية – التي استغرقت أياما لإيجاد صيغة لتوزيع المساعدات دون الحديث عن الإشكالات التي طرحها التنزيل الفعلي لهذه البرامج.

في المقابل سجلت المؤسسة التشريعية عجزها في سرعة اتخاذ القرار وانتقلت من ممارسة مهامها التشريعية والرقابية والتقييمية إلى ممارسة الدور الذي تتركه له مسطرة المرسوم القانون، وهو دور الإذن بالإصدار (المادة 70 من الدستور). حيث لم نشهد فعلا أية مبادرات تشريعية استباقية تهدف إلى تدبير هذه الجائحة، اللهم بعض التحركات المتمثلة في بعض مقترحات القوانين[25] ما تزال قيد النقاش والتي، وإن دخلت حيز التنفيذ، فلن تؤثر لا من قريب ولا من بعيد في تدبير الجائحة. وبالتالي نكون أمام مشرع حذر من هول الأزمة وينتظر تراخي أثارها، لكنه يتخذ قرارات في غير وقتها وقد لا تساعد في تدبيرها.

7-2 السلوكات الوقائية من الجائحة

تنوعت التدابير الاحترازية والوقائية من وباء كوفيد19 من طرف المواطنين، ويستنتج من ذلك تعدد العوامل المتدخلة في ذلك، بين درجات الوعي بخطورة الوباء والمستوى المعيشي.

25

الجدول رقم 4: الممارسات الوقائية من فيروس كورونا (%)

الممارسات	في الوسط الحضري	في العالم القروي	المجموع
غسل اليدين بالصابون بانتظام	97 %	95.5%	96.5%
وضع الكمامة والأقنعة	74.6%	45.3%	65.4%
تجنب المصافحة والتحية الجسدية	63.9%	60.8%	63.00%
الخروج بشكل أقل	63.00%	53.00%	59.2%
التعقيم المنتظم للأسطح و الأغراض القابلة للعدوى	55.2%%	40.5%	50.6%
المحافظة عندالخروج على مسافة أمان لأقل عن متر	51.8. %	40.8%	48.4%
تعقيم اليدين بانتظام	54.4%	29.3%	46.6%
اجتناب نقط البيع أسواق مراكز تجارية	33.1%	27.8%	31.4%
وضع قفازات	7.5%	4.7%	6.6%
العمل بشكل أقل خارج البيت أو اختيار العمل عن بعد	4.00%	2.00%	3.4%
دون أي تدابير	0.1%	1.2%	0.5%

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط 2020

يتضح من خلال الجدول أعلاه، تفاوتا من حيث الممارسات الوقائية من فيروس كورونا، حيث أن الإجراء الوقائي الأكثر شيوعا بين الأسر المغربية هو غسل اليدين بالصابون بإنتظام، ووضع الكمامات ، و تجنب المصافحة الجسدية. و يمكن تفسير ذلك بانتشار، نوع من الوعي المجتمعي لدى الأسر من خلال الحملات التوعوية المكثفة عبر البرامج التلفزيونية، أو من خلال وسائط التواصل الاجتماعي، كما يمكن تفسير هذه النسب المرتفعة لهذه الممارسات الوقائية، بإمكانية التوفر والحصول عليها بالنظر إلى أسعارها المنخفضة، وتوفرها في الاسواق ونقط البيع.

8-2 على المستوى السياسي:

لقد أثارت جائحة كرورونا نوعا من التضامن بين أفراد المجتمع المغربي؛ فعلاقة التعاون التي أقدم عليها المجتمع المدني إلى جانب رجال الأمن ومختلف عناصر الأمن بمختلف تصنيفاتها أمام خطر غير مرئي أعاد إلى الأذهان ملحمة المقاومة المغربية لكن هاته المرة عن وعي عمودي وأفقي لحجم الكارثة وهو الشيئ الذي يدعو إلى إعادة تنظيم أدوار السلط بنهج المقاربة التشاركية واحترام المؤسسات. فالعدوى هاته المرة حققت "العدالة الاجتماعية" لم تميز بين فقير وغني ولا رجل سلطة دون غيره.

فالعدالة الاجتماعية ظلت مطلبا أساسيا لكل مكونات المجتمع؛ واليوم يتضح أن المغرب يحتاج إلى نهج سياسة ببعد تشاركي مع إيلاء عناية خاصة جدا للبحث العلمي وللقطاعات الاجتماعية لكونها صمام أمن المجتمع وضمان لسلمه الاجتماعي واستقراره السياسي.

خلاصـة

لقد أبان المغرب عن حنكة قوية في مواجهة جائحة "كورونا"، خاصة بعد إحداث صندوق لتدبير ومواجهة الوباء والذي بلغت موارده إلى غاية 18 ماي 2020 ما مجموعه 32.7 مليار درهم، وإحداث لجنة اليقظة الاقتصادية، والإجراءات المتخذة لدعم 4.3 مليون من الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، وما يناهز 950 ألف أجير متوقف مؤقتا عن العمل.26

كل الخطوات الاستباقية التي اتخذتها الدولة كانت نموذج فريد في تدبير الجائحة، هذا ما شهدت به التقارير الدولية وكبار المحللين والفاعلين السياسيين في مختلف المواقع الدولية. ولقد ارتبط نجاح الإجراءات الاستباقية بأهم متدخل وهو الملك محمد السادس، في رص صفوف الجبهة الداخلية وخلق تعبئة وطنية واجتماعية شاملة، مكنته من مواجهة هذا الوباء بخطوات جعلته يتحول إلى نموذج ناجح يؤسس لتجربة مميزة في مواجهة الأزمات. كما استطاع المغرب أن يتخذ تدابير وقائية عبر مجموعة من الإجراءات الموازية والاستباقية لمعالجة جائحة كورونا، جعلته يعرف سيلا من المبادرات التضامنية الواسعة النطاق بغية تحصين الدولة من مخاطر هذا الفيروس المستجد، فالمغرب برهن على حكمة متبصرة من خلال استغلاله لمجمل التجارب الدولية التي سبقت مواجهتها للوباء، و أيضا تدبير عامل الوقت من جهة، والتحول إلى نظم الإدارة الإلكترونية كآلية لتقديم الخدمات عن بعد من جهة أخرى.

لقد ساهمت الأزمة في جعل العالم قرية صغيرة، حيث أصبح الكل يعيش تقريبا على نفس الظروف،لا من حيث حالة الطوارئ الصحية، أو من خلال التسارع في اتخاذ حزمة من الإجراءات الوقائية والاحترازية، لردع انتشار كورونا، ملاحظا أن هذه الأخيرة أكدت بالملموس أنه مهما بلغت الحضارات من التطور ونمو اقتصادي و غيره من سمات العصرنة و التحديث، فإن قوة تماسك المجتمع وتلاحمه وترابطه في مواجهة الأزمات تبقى هي اللبنة الأساس للخروج منها بأقل الأضرار.

البيبليـوغـرافيـا

- البراز محمد الأمين، طبعة 1992: تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 18، عدد الصفحات 430. مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء.
- المندوبية السامية للتخطيط، 2020: "بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر" مذكرة حول نتائج البحث.
- المندوبية السامية للتخطيط، 2020: المرحلة الثانية من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر.
- أحمد أنوار ناجي ، يونيو 2020: "جائحة كورونا وتأثيرها على عقد التعليم الخاص" كتاب جماعي الحياة...في زمن الفيروس التاجي "كوفيد-19" إشراف الكركوري جمال وفرحان أحمد، الطبعة الأولى، مطابع الرباط نيت، المغرب.
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 2020/28: الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد-19" والسبل الممكنة لتجاوزها.

26- https://www.amadeusonline.org/publications/analyses-covid-19

- المديرية العامة للجماعات الترابية، قسم الإحصاء والتوثيق والنشر، 2020: المراسيم والدوريات والبيانات المتعلقة بفترة وباء كوفيد-19
- أحمد بن الطاهر، 26-03-2020: بدائل اقتصادية وتجارية لتخفيف أثر "كورونا" على اقتصاد المغرب. الرباط
- ازويني جميلة، 11 يونيو 2020: المغرب يسعى إلى إنعاش السياحة بعد شهرين من الإغلاق . مجلة القانون والأعمال الدولية.
- موقع مستجدات كورونا .www.marocovid com
- دار الكتب والوثائق، 2010: محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب 1963-1977، بغداد ص 189.
- المرسوم المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها ينص في مادته السادسة على ما يلي: "يوقف سريان مفعول جميع الآجال المنصوص عليها في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل خلال فترة حالة الطوارئ الصحية المعلن عنها، ويستأنف احتسابها ابتداء من اليوم الموالي ليوم رفع حالة الطوارئ المذكورة".
- https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses
- https://www.institutmontaigne.org/blog/coronavirus-etle-maroc-un-modele-de-gestion-de-la-crise
- http://albayane.press.ma/lassurabilite-du-risque-pandemique-du-covid-19.html consulté le 24-06-2020 . Article publié sur le site officiel du quotidien.
- https://www.amadeusonline.org/publications/analyses-covid-19
- https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/3/4
- https://aawsat.com/home/article/2195776
- https://www.elwatannews.com/news/details/5018630

-https://www.france24.com/ar

التجارة الالكترونية كآلية لمواجهة الصعوبات الاقتصادية في زمن كورونا

د/ بن عائشة نبيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة المدية - الجزائر -

أ/ دهريب الهام

طالبة دكتوراه كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة وهران2 محمد بن أحمد - الجزائر –

الملخص

إن التطور الذي تشهده أنظمة المعلوماتية أدى الى نشأة التجارة الالكترونية التي تمثل الآن الحل الأنسب لحماية الاقتصاد في ظل انتشار فيروس كورونا الذي تسبب في إيقاف عجلة التنمية الاقتصادية، لكن مع ذلك قد تتسبب في مشاكل يعبر عنها بمخاطر التجارة الالكترونية، ومع هذا يمكن مواجهة هذه الأخيرة من خلال الآليات الوقائية و الردعية التي وضعها المشرع الجزائري في قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية و مجموعة القوانين المكملة له كقانون حماية المستهلك وقمع الغش، قانون الممارسات التجارية وقانون العقوبات .

الكلمات المفتاحية: التجارة الالكترونية، جائحة كورونا، حماية الاقتصاد، مخاطر التجارة الالكترونية.

Résumé

Le développement des systèmes d'information a conduit à l'émergence du commerce électronique, qui est aujourd'hui la solution la plus appropriée pour protéger l'économie à la lumière de la propagation du Coronavirus, qui a provoqué la suspension du développement économique, mais peut néanmoins causer des problèmes exprimés par les dangers du commerce électronique, mais ces derniers peuvent être confrontés par les mécanismes préventifs et dissuasifs mis en place par le législateur algérien dans la loi 18-05 sur le commerce électronique et l'ensemble de lois complémentaires à celui-ci comme la Loi sur la protection du consommateur, la suppression des pratiques commerciales et le code pénal.

Mots clés: E-commerce, Corona pandemic, protection économique, risques de commerce électronique

Summary

The development of information systems has led to the emergence of e-commerce, which is now the most appropriate solution to protect the economy in light of the spread of the Coronavirus, which has caused the suspension of economic development, but may nevertheless cause problems expressed by the dangers of e-commerce, yet the latter can be confronted through the preventive and deterrent mechanisms established by the Algerian legislator in the law 18-05 on electronic commerce and the set of laws complementary to it such as the Consumer Protection Act, the suppression of trade practices and the penal code.

Keywords: E-commerce, Corona pandemic, economic protection, e-commerce risks.

مقـــــدمة

شهد العالم منذ عشرين سنة الماضية مخاطر عديدة على شكل أوبئة أمراض كوباء سارس سنة 2003 ووباء انفلونزا الخنازير H1N1سنة 2009 وفيروس ايبولا سنة 272014، لكن مع ذلك كانت هذه الأوبئة محصورة في مناطق محدودة ،أما اليوم ظهر فيروس هدد الأمن الصحي العالمي حيث لم تسلم أي دولة منه يدعى ب "فيروس كورونا " أو "كوفيد19" .

إن جائحة كورونا هو وباء مستجد ظهر لأول مرة في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر سنة 2019 28،ثم انتشر في العالم بأسره بسرعة هائلة فنتج عنه عدة إشكالات ذات أبعاد مختلفة قانونية ،اجتماعية ،سياسية و اقتصادية ،وما يهمنا اليوم في دراستنا الجانب القانوني و الاقتصادي حيث أن هذا الفيروس قد تسبب في غلق الحدود و الحجر المنزلي لكل المواطنين في جميع بقاع العالم مما أدى ذلك الى توقيف عجلة التنمية الاقتصادية مما سيخلق أزمة اقتصادية حقيقية إن استمر الوضع هكذا ،ولتجنب ذلك لجأت جل البلدان الى تعزيز التجارة الالكترونية لأنها الأكثر أمانا في الوضع الحالي مثلا الامارات قد سجلت ارتفاعا في الأرباح بالمقارنة مع سنة 2019 التي قدرت ب"16 مليون دولار" حسب تصريحات رومانو ذلك أنها الدولة العربية الرائدة في هذا المجال وهذا لفرض المشرع الاماراتي إجراءات الكترونية صارمة مع خيارات الدفع الالكتروني بالإضافة الى الرقابة المشددة على المواقع،29 أما بالنسبة للمشرع الجزائري لم يهتم بها الا في السنوات الأخيرة من خلال وضع عدة نصوص قانونية تحميها و آخرها قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية 30.

تبعا لما تم ذكره فالإشكال المطروح يتمحور حول نجاعة التجارة الالكترونية لمواجهة الصعوبات الاقتصادية في زمن كورونا؟، الإجابة عن هذا الاشكال تقتضي تقسيم الدراسة الى مبحثين هما:

المبحث الأول: الآثار الإيجابية للتجارة الالكترونية في زمن كورونا

المبحث الثاني: الآثار السلبية للتجارة الالكترونية في زمن كورونا

المبحث الاول: الآثار الإيجابية للتجارة الالكترونية في زمن كورونا

إن أهم ما نتج عن اندماج اقتصاد المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال هو التجارة الالكترونية ، حيث كانت تعطى أكبر أهمية للسلع المادية الملموسة وذات الأحجام الكبيرة ،فأصبحت إلى السلع الرقمية ،و المتاجرة بالمعلومات وخدمة مجال الخدمات اللاملموسة ،تحتل المرتبة الأولى في اهتمامات المنتجين ثم تليها السلع المادية، وهذا ما أعطى الأهمية القصوى لاستعمال التجارة الالكترونية بالإضافة إلى التسهيلات الكبيرة والسرعة الفائقة في أداء الأعمال التي تكلف الجهد والأموال الطائلة عند استعملاها للتجارة التقليدية ،وعليه في هذا الجزء سنقسم دراستنا الى مطلبين هما:

المطلب الأول: مفهوم التجارة الالكترونية

27- علاء رضوان، العلاقة التعاقدية بين المؤجر والمستأجر، تاريخ الاطلاع 2020-04-26، من الموقع الالكتروني https://www.hrw.org/ar/tag/coronavirus

28- موقع منظمة الصحة العالمية

29- huttp:// www .albayan.ae/economy /last-deal/2020-4-8-1.3824671.

30- قانون 18-05 المؤرخ في 10 مايو 2018،المتعلق بالتجارة الالكترونية،ج.ر. المؤرخة في 16 مايو 2018،ع.28، ص.4.

المطلب الثاني: الآثار الايجابية للتجارة الالكترونية

المطلب الأول: مفهوم التجارة الالكترونية

أظهرت مجموعة الدراسات والمنشورات أن مفهوم التجارة الإلكترونية يحتل موضوعا هاما، وهو مركب من مصطلحين هما: التجارة والالكترونية، ويمكن أن نعرف كلا منهما على حدى حتى تتمكن من إعطاء تعريف أقرب إلى الدقة والشمولية ناهيك عن التعريف الذي قدمه المشرع الجزائري في ظل قانون التجارة الدولية

الفرع الأول: التعريف الاصطلاحي للتجارة الالكترونية

تعرف التجارة الالكترونية على أنها تبادل السلع والخدمات إلكترونيا، كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCED على أنها **" المعاملات التجارية التي تتم من قبل الافراد و الهيئات التي تعمل على معالجة و نقل البيانات الرقمية بما فيها الصوت و الصورة من خلال شبكات مفتوحة مثل الانترنت أو مغلقة مثل Minitel Aol والتي تسمح بالدخول الى الشبكات المفتوحة"** [31].

ينقسم مصطلح التجارة الالكترونية الى كلمتين هما :

أولا: التجارة

مضمون مصطلح التجارة يشير إلى عرض متزايد للنشاطات تجري داخل شبكة مفتوحة كإجراء عمليات الشراء والبيع ، المقايضة ، الإشهار ومختلف المعاملات للوصول إلى مبادلة قيم بين طرفين ،ومن أمثلة المعاملات يمكن أن نذكر هنا : البيع بالمزاد العلني ، الخدمات البنكية والمالية بيع برامج الإعلام الآلي ، كلها تظهر على مواقع - على الأنترنيت - تعرض كمًّا هائلا من مجموعات من السلع والخدمات الموجهة للمستهلك ،وهذه الأمثلة للتجارة والمعاملات توضح أن الفرد يمكن أن يجري معاملات عن طريق الأنترنيت بشكل سريع وفعال.

ثانيا: إلكترونية

يعرف مصطلح إلكترونيك أنه مجموع الهياكل اللازمة للتكنولوجيا والشبكة المعلوماتية والاتصالات عن بعد (Télécommunication) والمستعملة لمعالجة وتحويل المعطيات الرقمية،وبالتالي فإن الأنترنيت يسمح بتبادل اتصالات ومعاملات عن طريق" شبكة مفتوحة " بدون إجراءات حمائية لازمة، ومما سبق ذكره فإن التجارة الإلكترونية تعرف على أنها : " إجراء عمليات تجارية - بمختلف أشكالها - بين متعاملين اقتصاديين عن طريق تقنية الاتصال الحديثة المتمثلة في الأنترنيت ، بما يتضمن الفعالية والسرعة في الأداء ".32

31- بن الدين أمحمد، شهيدي محمد، حليمي وهيبة ،أمن الشبكات من مخاطر التهديدات الالكترونية ودوره في تعزيز التجارة الالكترونية ، يوم دراسي حول التجارة الالكترونية في الجزائر – الواقع و الآفاق – ،كلية الآد و العلوم الإنسانية قسم علوم التسيير ،الجامعة الافريقية العقيد أحمد دراية ،أدرار .

32- رزيقكمال ،مسدور فارس : التجارة الالكترونية وضرورة اعتمادها في الجزائر في الالفية الثالثة ، مداخلة للجمعية العلمية – نادي الدراسات الاقتصادية–، في كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة البليدة ، ص 05، الموقع الالكتروني: www.clubnada.jeeran.com

الفرع الثاني: التعريف القانوني للتجارة الالكترونية

قام المشرع الجزائري بتعريف التجارة الالكترونية في المادة السادسة الفقرة الأولى منالقانون 18-05 على أنها " النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني باقتراح او ضمان توفير سلع و خدمات عن بعد لمستهلك الكتروني عن طريق اتصالات الكترونية".

وبالتالي فالتجارة الالكترونية هى عبارة عن عملية تبادل للمعلومات الخاصة بالعمليات التجارية بين طرفين أو أكثر بدون استخدام المستندات الورقية، حيث يتم تبادل البيانات إلكترونيا Electronic Data Interchange(EDI) وكذلك إجراء جميع عمليات البيع والشراء والتسويق إلكترونيا من خلال شبكة الانترنت أو أي وسيلة إلكترونية أخرى سمعية أو مرئية، متضمنا ذلك كل ما يتعلق بهذه العمليات من دفع أو تحصيل للأموال وهو ما يسمى بالتحويل الإلكتروني للأموال Electronic fund stransfer(EFT)وبالتالي يستطيع كل من الأفراد والشركات والهيئات الحكومية انجاز جميع العمليات التجارية والمالية والمعلوماتية فيما بينهم بصورة إلكترونية دون الاعتماد بشكل كبير على العنصر البشرى".

تعتمد التجارة الإلكترونية في المكانة التي وصلت اليها اليوم، على تشكيلة من تكنولوجيات الحاسوب وشبكات المعلومات وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تتقدم بسرعة مذهلة وهي البنية التحتية للتجارة الالكترونية المساهمة في نجاحه33، ومن التعريف هناك مصطلحات أساسية لابد من إعطاء تعريف لها وهي:

- **المورد الالكتروني**

يقصد بالمورد الالكتروني حسب المادة 6 فقرة 4 من قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية " كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق أو اقتراح توفير السلع والخدمات عن طريق الاتصالات الالكترونية ".

- **المستهلك الالكتروني**

يقصد بالمستهلك الالكتروني من نفس المادة فقرة 3 أنه " كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني بعوض أو بصفة مجانية سلعة أو خدمة عن طريق الاتصالات الالكترونية من المورد الالكتروني بغرض الاستخدام النهائي".

- **السلعة**

لم يعرف قانون التجارة الالكترونية السلعة لذا نرجع للقواعد العامة حيث جاء في المادة 3 فقرة 17 من قانون 03-09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش 34على أنها "كل شيء مادي قابل للتنازل عنه بمقابل أو مجانا ".

33-Charles Tripper ,Electronic Commerce strategies ,Microsoft press , Canada, l'année 2000 , P.76-120.

34- قانون 09-03، المؤرخ في 25 فبراير سنة 2009 م، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، ج .ر .ع. 15، المؤرخة في 08 مارس سنة 2009 م، ص 12.،المعدل و المتمم بالقانون القانون 18-09 المؤرخ في 10 يونيو 2018 ،يعدل ويتمم قانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، ج .ر .ع. 35، المؤرخة في 13 يونيو 2018م، ص .5.

- **الخدمة**

لم يعرف قانون التجارة الالكترونية الخدمة لذا نرجع للقواعد العامة حيث جاء في المادة 3 فقرة 16 من نفس القانون أنها " كل عمل مقدم، غير تسليم السلعة، حتى و لو كان هذا تابعا أو مدعما للخدمة المقدمة ".

المطلب الثاني: الآثار الايجابية للتجارة الالكترونية

إن مفهوم التجارة الالكترونية يبين لنا أهميتها البالغة في مجال الاقتصاد فالدول بحاجة اليها ومن بينها الجزائر التي تشهد عصرنة في كل المجالات، وهذه حقيقة لا يمكن تجاهلها[35]، وخاصة بعد انتشار فيروس كوفيد 19 وتكريس الحجر الصحي زادت الحاجة الى استخدام التجارة الالكترونية، وستعود على الاقتصاد بفوائد عديدة أي العودة الى عجلة التنمية الاقتصادية، ويتضح لنا ذلك من خلال الإيجابيات التي تنبثق عنها وهي كالآتي:

- التجارة الإلكترونية تسمح للفرد بأن يعمل في منزله، وتقلل الوقت المتاح للتسوق؛ مما يعني ازدحام أقل في الشوارع؛ وبالتالي خفض نسبة تلوث الهواء.
- أن التجارة الإلكترونية تسمح لبعض البضائع أن تباع بأسعار زهيدة؛ وبذلك يستطيع الأفراد الذين دخلهم المادي ليس بالرفيع، شراء هذه البضائع مما يعني رفع في مستوى المعيشة المجتمع ككل.
- التجارة الإلكترونية تسمح للناس الذين يعيشون في دول العالم الثالث، أن يمتلكوا منتجات أوى خدمات غير متوفرة في بلدانهم الأصلية، مثل: تسهل الحصول على شهادات جامعية عبر الإنترنت.
- التجارة الإلكترونية تيسر توزيع الخدمات العامة (الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية) بسعر منخفض وبكفاءة أعلى.
- توفير الوقت والجهد في عقد الصفقات التجارية.
- أسهمت إلى حد كبير في خفض النفقات، التي تستخدمها الشركات التجارية، سواء نفقات التوظيف أو التخزين أو التوزيع والانتقال.
  - أسهمت بشكل مباشر في فتح مجالات وأسواق للسياحة العربية والخليجية.
  - أسهمت بإضافة السرعة المتناهية والشفافية في المعاملات الاستثمارية.

المبحث الثاني: الآثار السلبية للتجارة الالكترونية في زمن كورونا

إن التجارة الالكترونية تمثل الحل الأنسب في الوقت الراهن في ظل انتشار فيروس كورونا عن طريق العدوى، و رغم مالها من إيجابيات إلا أن لها تأثيرات سلبية من طرف المستخدمين الالكترونيين[36] البعض منهم قد يستغل الفرصة

35 – حوحو يمينة، التعاقد الالكتروني في التشريع الجزائري، مجلة القانون الاقتصادي و البيئة،مخبر القانون الاقتصادي و البيئة ،ع.3 جويلية 2012،ص.51.

36– يقصد بالمستخدم أو المهني أو المتدخل "كل شخص طبيعي أو معنوي يتدخل في عملية عرض المنتوجات للاستهلاك "،من المادة 7/3 من القانون رقم 09-03، المصدر السابق الذكر، المعدل و المتمم .

للقرصنة الالكترونية، و هذا ما يطلق عليه بمخاطر التجارة الالكترونية التي تعد من قبيل مخاطر التطور العلم37، و الاشكال المطروح في هذا الخصوص ما مفهوم مخاطر التجارة الالكترونية وما هي سبل وقاية المستهلك الالكتروني منها؟.

الإجابة عن هذا الاشكال تقتضي تقسيم الدراسة الى مطلبين هما:

المطلب الأول: مفهوم مخاطر التجارة الالكترونية

المطلب الثاني: آليات حماية المستهلك الالكتروني من مخاطر التجارة الالكترونية

المطلب الأول: مفهوم مخاطر التجارة الالكترونية

لم يرد في قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية تعريف لمخاطرها و لإيجاد ذلك لابد من إعطاء تعريف لمصطلح مخاطر مع التذكير أنه قد سبق أن أعطينا في المبحث الأول مفهوم للتجارة الالكترونية ثم البحث عن أنواع مخاطر هذه الأخيرة، وهذا ما سنقوم بدراسته في هذا الجزء من خلال تقسيم دراستنا الى فرعين:

الفرع الأول: تعريف مخاطر التجارة الالكترونية

الفرع الثاني:أنواع مخاطر التجارة الالكترونية

الفرع الأول: تعريف مخاطر التجارة الالكترونية

إن مصطلح التجارة الالكترونية يتركب من مصطلحين هما مخاطر والتجارة الالكترونية، وهذه الأخيرة قد عرفناها فيما سبق أما مصطلح الأول هو الذي يحتاج الى تعريف ومن ثم الدمج بين المصطلحين.

أولا: تعريف مصطلح المخاطر

إن مصطلح مخاطر هو حديث النشأة، وسنقوم بإيراد تعريف لغوي (أ) ثم التعريف القانوني (ب).

أ) التعريف اللغوي لمصطلح مخاطر

مصطلح مخاطر أو خطر ظهر لأول مرة في اللغة الفرنسية لهنري أينشتاين Estienne Henriفي 1557، ولكن معناه ظل مجهولا38، لكن مع التطور الحاصل في شتى المجالات مكن من إعطاء تعريف لها حيث يقصد بالمخاطر المهالك وباللغة الفرنسية Risque أما باللغة الإنجليزية Risk39، وفي تعريف آخر في معجم لاروس عرف الخطر على أنه حادث يقع بسبب نشاط يحوي مخاطر تؤثر على الانسان والبيئة40.

37- عرفها الأستاذ محمد القطب على أنّها كل "ما يلحق بالمنتوج من عيوب لا يمكن لل منتج اكتشافها بسبب حالة المعرفة العلمية والتّقنية التي لم تسمح بذلك وقت طرح المنتوج للتداول"37 ، محمد محمد القطب، المسؤولية المدنية الناشئة عن أضرار الدّواء، مشكلاتها وخصوصية أحكامها، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص. 330.

38-Guy Planchette, les nouvelles approches pour réduire les risques, Revue el MakhaterVol2,N°2,juin 2012 ,P 33.

39- مهدي علواش، أثر تعذر احاطة المنتج بمخاطر التقدم العلمي على مسؤوليته المدنية، مجلة الشريعة والاقتصاد، مجلد 7، الإصدار الأول لسنة 2018،جامعة قسنطينة 1، عدد 13،ص.565.

40-Karine Mangili, Rebecca Dubois, Le Grand Larousse, éd Larousse, illustré 2014 ,P1007.

ب) التعريف القانوني لمصطلح مخاطر

لم يرد تعريف لمصطلح المخاطر في قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية وإنما ورد في قانون حماية المستهلك حيث جاء في المادة3 /4 من المرسوم التنفيذي 17-140 المتعلق بشروط النظافة والنظافة الصحية اثناء عملية وضع المواد الغذائية للاستهلاك أنه "احتمالية تأثير مضر بالصحة وحدته نتيجة وجود خطر ...."41، وقد فرق هذا المرسوم بين مصطلح مخاطر ومصطلح خطر حيث في نفس المادة المذكورة أعلاه فقرة 3 عرف الخطر على أنه" كل عامل بيولوجي أو كيميائي أو فيزيائي ....."

ثانيا: تعريف مخاطر التجارة الالكترونية

يستنتج مما سبق أن مصطلح مخاطر في ظل قانون الاستهلاك محصور في التأثيرات السلبية على الصحة، وقد عرفنا التجارة الالكترونية على أنها النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد للمستهلك الالكتروني عن طريق الاتصالات الالكترونية إذا فمخاطر التجارة الالكترونية لا تشمل الصحة فقط بل هي مخاطر من نوع خاص وسيتضح ذلك أكثر في الجزء الموالي المعنون بأنواع مخاطر التجارة الالكترونية.

الفرع الثاني: أنواع مخاطر التجارة الالكترونية

يمثل فيروس كورونا أزمة صحية وفي نفس الوقت اقتصادية فحتى التجارة التقليدية لم تسلم منه لكن التجارة الالكترونية يمكن أن تكون البديل نظرا للإيجابيات التي تقدمها في الوقت الراهن كما رأينا ذلك في المبحث الأول، وفي تصريحات للحكومة الأمريكية حولها فمن المتوقع زيادة بنسبة 12% في هذا العام مقارنة بالسنة الماضية 42،لكن مع ذلك قد تتنامى معها مخاطرها، وهذه الأخيرة تشكل عائقا أمام الكثير من الدول ومن بينها الجزائر أمام ازهار هذا النوع من التجارة و بالأخص في مجال العقود الإلكترونية ،وسنعرض في هذا الجزء أهم مخاطر التجارة الإلكترونية حتى نتمكن من إعطاء حلول لحماية المستهلك الالكتروني منها وهي كالآتي :

أولا: مخـاطر العقـود الالكترونية

لم يعرف التشريع الجزائري العقد الالكتروني ولم ينظمه كما فعل المشرع الفرنسي حيث وضع له قواعد بموجب قانون الاقتصاد الرقمي (l'économie numérique)43 الا بعد صدور قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية حيث جاء في المادة 2/6 أنه العقد الذي يتم ابرامه عن بعد دون الحضور الفعلي و المتزامن للمتعاقدين وذلك عن طريق تقنية الاتصال الإلكتروني ،وقد حدد المشرع الجزائري في هذا القانون القواعد المتعلقة به لكن مع ذلك له مخاطر خاصة في عقد

41- المرسوم التنفيذي رقم 140/17 المؤرخ في 11افريل 2017، المتعلق لشروط النظافة والنظافة الصحية اثناء عملية وضع المواد الغذائية للاستهلاك البشري، ج. ر. المؤرخة في16افريل2017، ع.24 ص 3.

42- huttp://www.expand cart.com/ar34224

43- محمد أحمد عبد الحميد أحمد، الحماية المدنية للمستهلك التقليدي والالكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2015، ص.196.

البيع الالكتروني حيث يجد المستهلك الالكتروني صعوبة في التحقق من شخصية المتعاقد فقد يكون وهمي وأهليته وجديته وليس للسلعة وجود مادي ملموس 44.

يستغل المجرمون الالكترونيون الوضع لاختراق واحتكار البيانات الحساسة وهذا ما يدعى بالقرصنة الالكترونية حيث تعني مفهومين القرصان والمخرب حيث الأول يتجسس على المعلومات أما الثاني فيأخذ المعلومات التي قدمها هذا القرصان للقيام بأعمال التخريب، ويكون ذلك باستعمال برمجيات خبيثة كالفيروسات التي لها القدرة على أن تنسخ نفسها وتنتقل من جهاز الى آخر كأحصنة طروادة45.

ثانيا: ارتفاع أسعار المنتجات

إن التجارة الالكترونية الآن أصبحت تنصب على منتجات كوفيدCOVID مثل أقنعة الوجه، القفازات، المناديل الورقية، المطهرات بكل أنواعها فقد احتلت المراكز الأولى46، وهذا ما سيعود على الدول المنتجة لها بالربح الوفير خاصة المتعامل AMAZON الذي تزايدت الطلبات على منتجاته47، لكن بعض المتعاملين الاقتصاديين قد يستغلون الفرصة لرفع الأسعار وهذا ما يشكل خطر على المستهلك الالكتروني، وقد حظر قانون المنافسة الجزائري رفع الأسعار كما أنه وقع على المخالف عقوبات مالية التي سندرسها لاحقا.

ثالثا: الغش والخداع في بيع السلع

إن من بين مخاطر التجارة الالكترونية الغش والخداع في بيع السلع فقد تسلم غير تلك التي كان متفق عليها، وهما يشكلان جريمة في قانون العقوبات كما أنه هناك فرق بين المصطلحين وسنبين ذلك فيما يلي:

1) الغش في بيع السلع

لم يعرف المشرع الجزائري الغش وحتى المشرع الفرنسي الا ان محكمة النقض الفرنسية قد أعطت تعريفا له بأنه اللجوء الى التلاعب أو المعالجة غير المشروعة أو غير المطابقة للتنظيم والتي من شأنها تزييف التركيب الفيزيائي للمنتوج48، فهناك الغش بالإضافة أو الخلط أو الغش بالإنقاص كعدم إضافة مادة ضرورية للغذاء حتى يصبح غير ضار، بالإضافة إلى الغش بالصناعة، وباللغة الفرنسية استعمل المشرع لفظ Falsifier للتعبير عن الغش.

44- بن جديد فتحي، مدى كفاية قواعد القانون المدني الجزائري لإبرام عقد البيع عبر الانترنت، مجلة القانون الاقتصادي و البيئة، ع.5، سبتمبر 2015، مخبر القانون الاقتصادي و البيئة ،جامعة وهران 2،ص.173.

45- بن الدين أمحمد، شهيدي محمد، حليمي وهيبة، المرجع السابق.

46-حسنة ناصر، تأثير فيروس كورونا على التجارة الالكترونية العالمية و العربية، تاريخ النشر 2020/04/5، تاريخ الاطلاع 2020/04/18 من الموقع الالكتروني huttp://www.expandcart.com/ar34224

47- huttp://www.blogs.aljazeera.net/blogs/2020/4/25.

48- بن عزوز أحمد، الأمن الغذائي في قانون الاستهلاك، دراسة مقارنة، مذكر لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعة وهران2، 2012، ص.211.

2) الخداع في بيع السلع

الخداع هو الإعلام الغير النزيه الموجه لشخص بقصد حثه على التعاقد وقد استعمل المشرع الفرنسي مصطلح " Tromper" للدلالة عليه 49،و لم يرد تعريف له في القانون الجزائري لكن ما يمكن قوله في هذا الشأن أنّ هذا المصطلح يختلف عن التدليس المعروف في القانون المدني وجريمة النّصب، ويكون الخداع في الصّفات الجوهرية للسلعة أو في تركيبها أو في نوعها أو في مصدرها بجميع الوسائل وخاصة ما حددته المادة 430 قانون العقوبات الجزائري فيما يخص إعطاء بيانات كاذبة ترمي إلى الاعتقاد بوجود عملية سابقة وصحيحة أو إلى مراقبة رسمية لم توجد.

يأخذ الخداع عدة أشكال وهي:

- الخداع في الطبيعة.
- الخداع في الصفات الجوهرية.
- الخداع في التركيب أو نسبة المقومات اللازمة للسلع.
- الخداع في النوع.
- الخداع في المصدر.
- الخداع في كمية الأشياء المستعملة.
- الخداع في الهدية.
- تسليم المنتوجات غير تلك المتفق عليها في العقد الإلكتروني.
- الخداع في قابلية استعمال المنتوج.
- الخداع المتعلق بتاريخ أو مدة صلاحية المنتوج.
- الخداع المتعلق بالنتائج المنتظرة من المنتوج.
- بطريقة الاستعمال أو الاحتياطات اللازمة لاستعمال المنتوج.

أما بخصوص الخدمة فالمشرع الجزائري لم يجرم الخداع في الخدمة حسب النصوص الجزائرية في قانون العقوبات، أما في قانون الاستهلاك فتطبق على السلعة و الخدمة50، و بالتالي على المشرع أن يضيف مصطلح الخدمة في م 429 من قانون العقوبات الجزائري.

رابعا: التخلف عن مواعيد استلام الشحنات

إن جائحة كورونا قد تسببت في تقليل ساعات العمل والعمال بما فيهم المسؤولين عن التوصيل بالإضافة الى أن الطلب المتزايد للمنتجات الوقائية ضد كوفيد 19 قد أدى الى نقص المخازن، كل هذه العوامل قد ينتج عنها التخلف عن مواعيد استلام المنتوجات المتفق عليها في العقد.

---

49 –من نفس المرجع.

50– زواري عبد القادر، جنحة الخداع في اطار الازدواجية العقابية بين قانون العقوبات و قانون حماية المستهلك و قمع الغش، مجلة القانون الاقتصادي و البيئة ، مخبر القانون الاقتصادي و البيئة ، ع.5 ،سبتمبر 2015،ص.211 .

المطلب الثاني: آليات حماية المستهلك الالكتروني من مخاطر التجارة الالكترونية

بعد أن تناولنا في الجزء السابق مخاطر التجارة الالكترونية التي تمثل سلبيات هذه الأخيرة لكنها قد لا تأثر عند حمايتها، وهذا ما يسعى اليه المشرع الجزائري من خلال مجموعة من النصوص القانونية نجدها في قانون التجارة الالكترونية كقاعدة عامة وفي قوانين أخرى كقانون حماية المستهلك، قانون المنافسة، قانون التوزيع، وقانون العقوبات.

إن مجموعة النصوص المذكورة أعلاه قد جاءت بآليات لحماية المستهلك الالكتروني من مخاطر التجارة الالكترونية سنوجزها في فرعين هما:

الفرع الأول: الآليات الوقائية لحماية المستهلك الالكتروني من مخاطر التجارة الالكترونية

الفرع الثاني: الآليات الردعية لحماية المستهلك الالكتروني من مخاطر التجارة الالكترونية

الفرع الأول: الآليات الوقائية لحماية المستهلك الالكتروني من مخاطر التجارة الالكترونية

تتمثل الآليات الوقائية في التزامات فرضها المشرع الجزائري على المورد الالكتروني من جهة ومن جهة أخرى رقابة الهيئات الإدارية على مدى تطبيق القواعد القانونية التي سنقوم بدراستها في نقطتين:

أولا: التزامات المورد الالكتروني

ثانيا: رقابة الهيئات الإدارية على أعمال المورد الالكتروني

أولا: التزامات المورد الالكتروني

تتمثل التزامات المورد الالكتروني فيما يلي:

- التزام المورد الالكتروني بحسن التنفيذ بعد ابرام العقد الالكتروني حسب المادة 18 فقرة 1 من قانون التجارة الالكترونية
- ارسال نسخة الكترونية من العقد الى المستهلك الالكتروني بمجرد ابرام العقد حسب المادة 19 من قانون التجارة الالكترونية
- إعداد فاتورة وتسليمها الى المستهلك الالكتروني، ويمكن لهذا الأخير طلبها في شكل ورقي
- استعادة المنتوج الغير المطابق للطلبية ان كان معيبا، ويقع عليه التزام:
  - تسليم جديد موافق للطلبية، أو
  - اصلاح المنتوج المعيب، أو
  - استبدال المنتوج بآخر مماثل، أو
  - الغاء الطلبية وارجاع المبالغ المدفوعة دون الاخلال بإمكانية مطالبة المستهلك بالتعويض في حالة وقوع ضرر[51].

51- المادة 23 من قانون 18-05 ،المصدر السابق الذكر .

- حفظ سجلات المعاملات التجارية المنجزة وتواريخها وارسالها الكترونيا الى المركز الوطني للسجل التجاري[52].

ثانيا: رقابة الهيئات الإدارية على أعمال المورد الالكتروني

جاء في المادة 36 من قانون التجارة الالكترونية 18-05 أن مراقبة الموردين الالكترونيين تتم عن طريق ضباط و أعوان الشرطة القضائية المنصوص عليهم في قانون الإجراءات الجزائية، و الأعوان المنتمون للأسلاك الخاصة بالرقابة التابعين للإدارة المكلفة بالتجارة و هم أعوان قمع الغش المذكورين في قانون حماية المستهلك وقمع الغش ،لكن لم يذكر المشرع الجزائري مهامهم و أرجعها للقواعد العامة و هي تتمثل في :

- الدخول إلى المحلات للتفتيش والمراقبة في أي وقت وفي أي مرحلة. (حسب المادتين 29، 34 من قانون 09-03) المذكور سابقا.
- معاينة المنتوجات وفي حالة الشك ترسل عينة إلى المخبر للتحليل وتبقي عينتان شاهدتان باستثناء المواد الغذائية سريعة التلف فتقتطع عينية واحدة (حسب المادتين 30، 40 من قانون 09-03).
- تحرير محاضر لها حجية تدون فيها جميع البيانات اللازمة(حسب المادتين 31، 32 من قانون 09-03)
- فرض تدابير عدة كالحجز، السحب المؤقت أو النّهائي، التوقيف المؤقت لنشاط المؤسسة وفرض غرامة الصلح في حالة انعدام النّظافة والسّلامة.

وقد أضاف تعديل القانون المذكور بالقانون18-09 سلطات جديدة من بينها السماح بالدخول المشروط للمتوجات المستوردة حسب المادة 54 من قانون 09-03 المعدلة لكن لم يوضح لنا المشرع احكام ذلك.

الفرع الثاني: الآليات الردعية لحماية المستهلك الالكتروني من مخاطر التجارة الالكترونية

تتمثل الآليات الردعية في توقيع المسؤولية المدنية و/أو الجزائية على المخالفين وضعها المشرع الجزائري لحماية المستهلك الالكتروني من مخاطر التجارة الالكترونية، وسنقوم بدراستها في هذا الجزء من خلال نقطتين هما:

أولا: المسؤولية المدنية للمتدخل الالكتروني عن مخاطر التجارة الالكترونية

ثانيا: المسؤولية الجزائية للمتدخل الالكتروني عن مخاطر التجارة الالكترونية

أولا: المسؤولية المدنية للمتدخل الالكتروني عن مخاطر التجارة الالكترونية

تقوم المسؤولية المدنية على ثلاثة أركان هي الخطأ و الضرر و العلاقة السببية بينهما حسب المادة 124 ق.م.ج التي تنص على أنه "**كل فعل أيا كان يرتكبه الشخص بخطئه، ويسبب ضررا للغيريلزم من كان سببا في حدوثه بالتعويض** "،هذا حسب القواعد العامة لكن التطور العلمي الحاصل في شتى المجالات و ظهور التجارة الالكترونية و زيادة المخاطر الناتجة عنها جعل من القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية بنوعيها العقدية والتقصيرية غير كافية لمواجهتها لهذا نأخذ

52- المادة 25 من نفس القانون .

بالمسؤولية الحديثة التي تواكب هذا التطور وهي تتمثل في مسؤولية المورد الالكتروني أو مسؤولية المتدخل في قانون الاستهلاك ،وهذا ما سنقوم بدراسته في هذا الجزء من خلال نقطتين هما:

1) نطاق المسؤولية الناجمة عن مخاطر التجارة الالكترونية

أدى التطور العلمي و التكنولوجي الى تطور نظام المسؤولية فاستحدث المشرع الجزائري بعد تعديله القانون المدني مادتين تتعلقان بمسؤولية المنتج هما المادة 140مكرر، 140مكرر1ومصدرهما القانون الفرنسي رقم98-389 المؤرخ في 19ماي1998 المتعلق بالمسؤولية عن فعل المنتوجات المعيبة[53]الذي جاء تطبيقا للتعليمة الاوروبية رقم85-374المؤرخة في 25جويلية 1985 المتعلقة بالمسؤولية عن فعل المنتجات المعيبة المعدلة و المتممة [54]،وما يستنتج من ذلك أن هناك شروط خاصة لقيام هذه المسؤولية كما هناك استثناءات ترد عليها مع العلم أن هذه الأخيرة لم ينص عليها المشرع الجزائري .

1.1) شروط قيام مسؤولية المنتج عن مخاطر التجارة الالكترونية

تقوم المسؤولية على ثلاثة اركان الخطأ، الضرر والعلاقة السببية بينهما لكن هنا في مسؤولية المنتج هناك شروط خاصة وهي:

الشرط الأول: عيب في المنتوج

جاء في المادة 140 مكرر فقرة1 ق.م.ج أن يكون المنتج مسؤولا عن الضرر الناتج عن عيب في منتوجه حتى ولو لم تربطه بالمتضرر علاقة تعاقدية.

الملاحظ من استقراء نص المادة يتبين أن أول شرط هو وجود عيب في المنتوج لكن المشرع الجزائري لم يعرفه في القانون المدني لذا نرجع إلى قانون حماية المستهلك 09-03 ففي المادة 3 فقرة 10 قد عرف المنتوج السليم والنزيه والقابل للتسويق على أنه "منتوج خال من أي نقص و/ أو عيب خفي يضمن عدم الاضرار بصحة وسلامة المستهلك و/ أو مصالحه المادية والمعنوية يفهم من نص المادة أن العيب ينحصر في نقص الأمان والسلامة في المنتوجات[55].

الشرط الثاني: أن يكون المورد الالكتروني هو المسؤول

لقد سبق لنا أن عرفنا المورد الالكتروني في المبحث الأول من الدراسة، وهذا الأخير يشترط أن يكون المسؤول ليساءل.

53-la loi n°98-389 du 19mai 1998 relative à la responsabilité du fait des produits défectueux، journal officiel de la république française n°117 du 21 mai1998.

54 -Directive n°85-374 du conseil du 25 juillet 1985 relative au rapprochement des dispositions législatives réglementaires administratives des Etats membres en matière de responsabilité du fait des produits défectueux modifiée et complétée.

55 – محمودي فأطيمة، الآثار القانونية المترتبة عن المسؤولية المدنية للمنتج، مجلة القانون الاقتصادي والبيئة، تصدر عن مخبر القانون الاقتصادي والبيئة، كلية الحقوق، جامعة وهران، عدد2، سبتمبر 2009، ص. 116.

1.2) الاستثناءات الواردة على مسؤولية المورد الالكتروني عن مخاطر التجارة الالكترونية

يمكن للمورد الالكتروني التحلل من مسؤوليته في حالتين ورد ذكرهما في قانون التجارة الالكترونية رقم 18-05 السابق الذكر حسب المادة 18 فقرة 2 منه وهما:

- إذا أثبت أن عدم التنفيذ راجع الى المستهلك الالكتروني
- إذا أثبت وجود قوة قاهرة، ويعد وباء كورونا من قبيلها

2) آثار المسؤولية الناجمة عن مخاطر التجارة الالكترونية

من البديهي إن تحققت قواعد المسؤولية المدنية أن يطلب المتضرر تعويضا عن الضرر اللاحق به سواء كان هذا الضرر جسمانيا أو اقتصاديا وحتى الاضرار التي حددتها المادة 3 الفقرة 11 والمادة 19 من ق.ح. م 09-03.

ثانيا: المسؤولية الجزائية للمتدخل الالكتروني عن مخاطر التجارة الالكترونية

تمثل المسؤولية الجزائية الأسلوب الردعي الأمثل لمحاربة مخاطر التجارة الالكترونية ذلك أن العقوبات فيها لا تشمل التعويض فقط مثل المسؤولية المدنية وإنما تمتد الى عقوبات سالبة للحرية، وقد أحسن المشرع الجزائري حين نص على عقوبات خاصة في قانون التجارة الالكترونية إضافة الى العقوبات الموجودة في قوانين أخرى، وهذا ما سنقوم بدراسته في نقطتين هما:

1) المخالفات المنصوص عليها في قانون التجارة الالكترونية

جاء في قانون التجارة الالكترونية عدة مخالفات مجرمة مع العقوبات المقررة لها، و ما يلاحظ على هذه الأخيرة أنها عقوبات مالية ، وسنذكر البعض منها في هذه النقاط:

- يعاقب بغرامة مالية من 200000 دج الى 1000000 دج كل من يعرض للبيع أو يبيع عن طريق الاتصال الالكتروني منتجات أو الخدمات المذكورة في المادة 3 من قانون 18-05 كالمنتوجات الصيدلانية[56].
- يعاقب بغرامة من 20000 دج الى 200000 دج كل من يخالف الالتزام بحفظ سجلات المعاملات الالكترونية لدى المركز الوطني للسجل التجاري.

2) المخالفات المنصوص عليها في قوانين أخرى

1.2) قانون العقوبات

1.1.2) جنحة الخداع

يعاقب المورد الالكتروني بالحبس من شهرين إلى 3 سنوات وبغرامة من 20.000 دج إلى 100.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين عملا بنص المادة 429 من قانون العقوبات الجزائري وترفع العقوبة إلى مدة حبس خمس سنوات وغرامة

56- المادة 37 من قانون 18 -05 ،المصدر السابق الذكر .

500.000دج في حالة استعمال وسائل للخداع حسب المادة 430 من قانون العقوبات الجزائري من قانون العقوبات الجزائري.

2.1.2) جنحة الغش

يعاقب المورد الالكتروني بالحبس من 2 سنة إلى 5 سنوات وبغرامة من 20.000دج إلى 100.000دج عملا بالمادة 431 من قانون العقوبات الجزائري وعند تسبب المادة الغذائية الملوثة في أمراض أو عجز عن العمل ترفع مدة الحبس من 5 سنوات إلى 10 سنوات وبغرامة من 500.000دج إلى 1.000.000دج تطبيقا للمادة 432 من قانون العقوبات الجزائري وتضيف نفس المادة أنّ بائع المواد الغذائية الفاسدة يعاقب بالحبس من 5 سنوات إلى 10 سنوات وغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج وأمّا الذي يتسبب في مرض غير قابل للشّفاء فعقوبته من عشر سنوات إلى 20 سنة وغرامة من 1.000.000دج إلى 2.000.000 دج وأمّا من تسبب في وفاة المستهلك في حكم على المتدخل بالسّجن المؤبد.

2.2) قانون حماية المستهلك وقمع الغش

- يعاقب بغرامة من 200000 دج الى 500000 دج كل من يخالف الزامية سلامة المواد الغذائية[57].

- يعاقب بغرامة من 200000 دج الى 500000 دج كل من يخالف الزامية أمن المنتوج[58].

- يعاقب بغرامة من 50000 دج الى 500000 دج كل من يخالف الزامية رقابة المطابقة[59].

3.2) قانون الممارسات التجارية

- يعاقب بغرامة من 10000 دج الى 100000 دج كل من لا يعلم المستهلك بشروط البيع [60]

- يعاقب بغرامة بنسبة 80 % من المبلغ الذي كان يجب فوترته عند عدم الفوترة[61] .

- يعاقب بغرامة من 20000 دج الى 200000 دج كل من يمارس أسعار غير شرعية [62].

- يعاقب بغرامة من 300000 دج الى 10000000 دج كل من يقوم بممارسات تجارية تدليسية [63]

57- المادة 71 من قانون 09-03 ، المصدر السابق الذكر.

58 – المادة 73 من نفس القانون .

59 – المادة 74 من نفس القانون .

60 – المادة 32 من قانون 04-02 المؤرخ في 23 يونيو 2004 ، المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية ،ج.ر. المؤرخة في 27 يونيو 2004 ، ع.41،ص.3. المعدل و المتمم .

61- المادة 33 من نفس القانون .

62 – المادة 36 من نفس القانون .

63 – المادة 37 من نفس القانون .

خـــاتمة

خلاصة القول إن التجارة الالكترونية هي تمثل بصيص الأمل للتجار في ظل أزمة كورونا من كل القطاعات ذلك للإيجابيات التي تقدمها أما السلبيات فيمكن درئها إذا طبق نظام قانوني فعال لمحاربتها، ولكن مع ذلك فالجزائر تسجل مجموعة من الأسباب تحول دون انتشارها وهي:

1- الانتشار الواسع للأمية في بلادنا، حيث تعتبر الجزائر من الدول التي تحوي نسبة أمية مرتفعة نوعا ما فالإحصاءات التي تتحدث عما يفوق سبعة ملايين أمي ، و بالتالي فهؤلاء لا يفقهون حتى معنى أن تمارس تجارتك عن طريق الأنترنيت بل لا يتخيلون حتى وجودها، و هذا يعتبر عائقا يحول دون انتشار التجارة الإلكترونية.

2- انتشار الأمية بالمعنى الحديث، حيث أن مصطلح الأمية في التعريفات الحديث يعني لا يحسن استخدام الحاسوب، ذلك أن فئة واسعة من المتعلمين لم يسبق لهم أن جلسوا أمام حاسوب وتعاملوا معه. وبالتالي فلا نتخيل أنهم يستطيعون ممارسة تجارتهم عبر الأنترنيت الذي يرتكز على استخدام الحاسوب.

3- ارتفاع تكلفة الحصول على حاسوب، وهذا أيضا يحول دون انتشار هذه التجارة التي تتطلب حاسوبا في المرتبة الأولى وبالتالي فانتشار استخدام الحواسيب مرتبط ايضا بضرورة التفكير في تكلفة الحصول عليه، لا على المستوى الشخصي فقط وإنما على المستوى التجاري أيضا.

4- ارتفاع تكلفة استخدام الأنترنيت، ذلك أن تكاليف الاتصال العادي في بلادنا مستمرة في الارتفاع في ظل غياب المنافسة في قطاع الاتصالات الذي لاتزال الدولة تحتكر الجانب الأكبر منه، مما يحول دون انخفاض تكلفة الاتصال عن طريق الأنترنيت.

5- نقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية في البلاد بهذه التقنية التجارية الحديثة التي يمكن أن تفتح لهم آفاقا اقتصادية أوسع، مما يجعل اتشارها يكون منعدماُ في بلادنا.

6- عدم اهتمام الهيئات الإدارية العليا للبلاد بالموضوع، فلا يعقل أن وزارة التجارة في بلادنا لم تفكر حتى في إجراء استقصاء لمدى اهتمام الناس بهذا النوع من التجارة، والتفكير في سبيل تقنينها أو الاستفادة من تجارب الدول الغربية في هذا المجال.

7- تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث وسائل وتقنيات الدفع الحديثة[64].

وعليه نقدم بعض التوصيات في هذا المجال نرجو الأخذ بها لمنع حدوث أزمة اقتصادية في ظل استمرار انتشار فيروس كورونا وهي:

1) إن الحكومات العربية مدعوة لبذل الجهود لتصبح جزءاً من الاقتصاد الرقمي من خلال البدء بتطوير البنية الاساسية للاقتصاد الجديد، بإيجاد شبكة اتصالات تتسم بالسرعة والفاعلية الكبيرة وتوفير خدمات الانترنت وذلك عبر تقديم الدعم لخفض أسعار أجهزة الحاسوب الشخصية بغية تشجيع انتشارها بشكل واسع، والعمل على تحرير قطاع الاتصالات العربية وايجاد البنية التشريعية والقانونية المناسبة التي تحمي حقوق الملكية الفكرية وتساعد على قيام شركات تكنولوجيا المعلومات وغيرها من شركات الاقتصاد الرقمي.

64- رزيق كمال ، مسدور فارس : المرجع السابق ، ص 13.

2) تحفيز الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على ممارسة التجارة الالكترونية من خلال منحها اعفاءات ضريبة وجمركية للتعاملات التي تتم عبر المواقع التجارية لها، مع اشتراط وجود موقع تجاري (Web Site) على الانترنت لأي مشروع يتقدم بطلب ترخيص من الجهات المختصة حتى لو كان تصميم هذا الموقع، لغرض عرض المعلومات فقط لتكون خطوة اولى للتفاعل مع تطبيقات هذه التجارة.

- الاعتماد على صناعات أخرى غير مجلات النفط كالتركيز على الصناعة والزراعة المحلية لتحقيق الاكتفاء.

- وضع نظام الدفع الإلكتروني.

- وضع أنظمة حماية ضد القرصنة الإلكترونية.

- رفع العقوبات على المخالفين.

- التحكيم الإلكتروني هو أنسب حل منازعات الناشئة عن نزاعات التجارة الإلكترونية في الوقت الراهن.

قائمة المصادر و المراجع

أولا: باللغة العربية

1) القوانين حسب تسلسلها الزمني

- قانون 04-02 المؤرخ في 23 يونيو 2004 ، المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية ،ج.ر. المؤرخة في 27 يونيو 2004 ، ع.41،ص.3. المعدل و المتمم .

- قانون 09-03، المؤرخ في 25 فبراير سنة 2009 م، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، ج .ر .ع. 15، المؤرخة في 08 مارس سنة 2009 م، ص .12،المعدل و المتمم

- المرسوم التنفيذي رقم 140/17 المؤرخ في 11افريل 2017، المتعلق لشروط النظافة والنظافة الصحية اثناء عملية وضع المواد الغذائية للاستهلاك البشري، ج. ر. المؤرخة في16افريل2017، ع.24 ص .3

- قانون 18-05 المؤرخ في 10 مايو 2018، المتعلق بالتجارة الالكترونية، ج.ر. المؤرخة في 16 مايو 2018، ع. 28، ص.4.

- القانون 18-09 المؤرخ في 10 يونيو 2018 ،يعدل ويتمم قانون رقم 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، ج .ر .ع. 35، المؤرخة في 13 يونيو 2018م، ص .5.

2) المؤلفات العامة والمتخصصة

- محمد أحمد عبد الحميد أحمد، الحماية المدنية للمستهلك التقليدي والالكتروني،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية 2015.

- محمد محمد القطب، المسؤولية المدنية الناشئة عن أضرار الدّواء، مشكلاتها وخصوصية أحكامها، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.

3) المقالات

- بن جديد فتحي، مدى كفاية قواعد القانون المدني الجزائري لإبرام عقد البيع عبر الانترنت،مجلة القانون الاقتصادي و البيئة،ع.5،سبتمبر 2015،مخبر القانون الاقتصادي و البيئة ،جامعة وهران 2.

- حسنة ناصر، تأثير فيروس كورونا على التجارة الالكترونية العالمية و العربية، تاريخ النشر 2020/04/5،تاريخ الاطلاع 2020/04/18 من الموقع الالكتروني huttp://www.expandcart.com/ar34224

- حوحو يمينة، التعاقد الالكتروني في التشريع الجزائري، مجلة القانون الاقتصادي و البيئة، مخبر القانون الاقتصادي و البيئة ،ع.3 جويلية 2012 .

- زواري عبد القادر ، جنحة الخداع في اطار الازدواجية العقابية بين قانون العقوبات و قانون حماية المستهلك و قمع الغش، مجلة القانون الاقتصادي و البيئة ،مخبر القانون الاقتصادي و البيئة ،ع.5 ،سبتمبر 2015.

- علاء رضوان، العلاقة التعاقدية بين المؤجر والمستأجر، تاريخ الاطلاع 2020-04-26، من الموقع الالكتروني https://www.hrw.org/ar/tag/coronavirus

- محمودي فأطيمة، الآثار القانونية المترتبة عن المسؤولية المدنية للمنتج، مجلة القانون الاقتصادي والبيئة، تصدر عن مخبر القانون الاقتصادي والبيئة، كلية الحقوق، جامعة وهران، عدد2، سبتمبر 2009.

- مهدي علواش، أثر تعذر احاطة المنتج بمخاطر التقدم العلمي على مسؤوليته المدنية، مجلة الشريعة والاقتصاد، مجلد 7، الإصدار الأول لسنة 2018، جامعة قسنطينة 1، عدد 13.

4) المداخلات

- بن الدين أمحمد، شهيدي محمد، حليمي وهيبة ،أمن الشبكات من مخاطر التهديدات الالكترونية ودوره في تعزيز التجارة الالكترونية ، يوم دراسي حول التجارة الالكترونية في الجزائر - الواقع و الآفاق - ،كلية الآد و العلوم الإنسانية قسم علوم التسيير ،الجامعة الافريقية العقيد أحمد دراية ،أدرار .

- رزيق كمال ،مسدور فارس : التجارة الالكترونية وضرورة اعتمادها في الجزائر في الالفية الثالثة ، مداخلة للجمعية العلمية – نادي الدراسات الاقتصادية-، في كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة البليدة ، ص 05، الموقع الالكتروني: www.clubnada.jeeran.com

5) الاطروحات والمذكرات

- بن عزوز أحمد، الأمن الغذائي في قانون الاستهلاك، دراسة مقارنة، مذكر لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعة وهران2، 2012.

ثانيا: باللغة الفرنسية

1) Les lois communautaires

- Directive n°85-374 du conseil du 25 juillet 1985 relative au rapprochement des dispositions législatives, réglementaires administratives des Etats membres en matière de responsabilité du fait des produits défectueux, modifiée et complétée.

2) les lois nationales françaises

- la loi n°98-389 du 19mai 1998 relative à la responsabilité du fait des produits défectueux، journal officiel de la république française n°117 du 21 mai1998.

3) **Les Ouvrages**

- Charles Tripper ,Electronic Commerce strategies ,Microsoft press , Canada, l'année 2000

4) Dictionnaires

- Karine Mangili, Rebecca Dubois, Le Grand Larousse, éd Larousse, illustré 2014 ,P1007.

5) Les articles :

- Guy Planchette, les nouvelles approches pour réduire les risques, Revue el Makhater Vol2,N°2,juin 2012 .

المو اقع الالكترونية

- huttp:// www .albayan.ae/economy /last-deal/2020-4-8-1.382467
- huttp://www.expand cart.com/ar 34224
- huttp://www.blogs.aljazeera.net/blogs/2020/4/25.

الإجراءات اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي المحتمل جراء جائحة كورونا

ذي يزن محمد أحمد الاعوش

ماجستير علوم مالية ومصرفية تخصص إدارة مالية

عضو هيئة التحرير في المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية برلين- ألمانيا

ملخص:

يركز هذا البحث على جانبين رئيسيين هما علاقة جائحة كورونا بالركود الاقتصادي والإجراءات اللازمة لمواجهة الركود, ولدراسة الجانبين تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي وقد مرت الدراسة بخمسة مراحل, المرحلة الأولى تمثلت في إثبات حالة الركود كتأثير مباشر للجائحة, المرحلة الثانية في إثبات أن الإجراء الأساسي يتمثل في احتواء الجائحة لإيقاف حالة التدهور, المرحلة الثالثة في دراسة الوسائل الاقتصادية اللازمة للمواجهة المباشرة للركود وتمثلت في السياسات النقدية والسياسات المالية ودور المؤسسات الدولية, المرحلة الرابعة في الحلول ذات التأثير الفعلي لتحفيز الاقتصاد وتمثلت في تعظيم العوائد الاقتصادية ودور الهجرة والاقتصاد المتعدد والتبادل المعرفي وتفعيل الاقتصاد الرقمي, أما المرحلة الخامسة والأخيرة فتمثلت في منع العوامل شديدة التأثير على الاقتصاد مثل التوترات السياسية والحروب, أما بالنسبة لأهم النتائج فقد خلصت الدراسة إلى أن الركود الاقتصادي قد بداء بالتحقق في الاقتصاديات المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وأن أول إجراء لإيقاف التدهور تمثل في احتواء الجائحة, كما خلصت الدراسة إلى مجموعة إجراءات أخرى لمواجهة الركود الاقتصادي منها مجموعة اجراءات لمواجهة الأثار المباشرة ومجموعة لحفز الاقتصاد وإجراء أخير لمنع العوامل الخارجية ذات التأثير الشديد.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا, الركود الاقتصادي, الإجراءات.

summary :

This paper focuses on two main aspects , the relation between the corona pandemic and the economic recession and the necessary procedures to confront the recession. To study the mentioned aspects , the analytical , descriptive approach has been applied . The study paper will include five stages : stage one will be through demonstrating the recession case as a direct impact to the pandemic . Stage two , the proof that the main procedures are concerned on the containment of the pandemic to stop the recession . Examining the economic means necessary to confront the recession like monetary , financial policy and the role of the international institutions . Stage four , the actual , effective solutions to spur the economy through maximizing earnings , role of immigration , multi-economy , knowledge sharing and promoting the digital economy . Stage five, the final , deals about checking the most intensive factors affecting an economy like political tensions , wars .. . The important results through this paper are the conclusion that an economic recession has started to impact advanced

economies like USA , UK . It also concludes that the first action to curb an economic deterioration would be through containing the pandemic . A set of actions to cope with economic recession like the procedures taken to face the direct effects and other set of action to prevent external , effective elements

key words: Corona Virus pandemic , Economic recession , actions .

إشكالية البحث

هل تحققت مرحلة الركود الاقتصادي بالفعل؟ وما هي الإجراءات اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي المحتمل جراء جائحة كورونا؟

فرضيات البحث

1. مرحلة الركود الاقتصادي بدأت بالظهور جراء جائحة كورونا.
2. الإجراء الأول: إيقاف التدهور الاقتصادي والحد من تأثيرات جائحة كورونا.
3. الإجراء الثاني: تفعيل دور القطاع المصرفي (السياسات النقدية).
4. الإجراء الثالث: تفعيل دور الدولة (السياسات المالية).
5. الإجراء الرابع: تفعيل دور المؤسسات الدولية في إنقاذ الاقتصاديات المتضررة.
6. الإجراء الخامس: تعظيم العوائد الاقتصادية وتفعيل الاستثمار الخارجي.
7. الإجراء السادس: فتح الهجرة نحو الاقتصاديات المتماسكة.
8. الإجراء السابع: تفعيل التبادل المعرفي وأسرار الصناعات بين الدول.
9. الإجراء الثامن: تفعيل الاقتصاد المتعدد.
10. الإجراء التاسع: الانتقال إلى مرحلة الاقتصاد الرقمي.
11. الاجراء العاشر: إنهاء التوترات السياسية والعسكرية في العالم.

منهج البحث:

المنهج الملائم لهذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات عن ظاهره معينة وكشف أبعادها وتحليل أثارها وإيجاد الحلول والإجراءات الأكثر ملائمة من بين الأساليب والطرق الاقتصادية المعروفة والمعتمدة مهنياً وعلمياً.

أهمية البحث

تتمثل الأهمية في دراسة احتمالية تحقق الركود الاقتصادي وتحديد الإجراءات اللازمة لمواجهة الركود الاقتصادي وإضافة قيمة لعلم إدارة الأزمات الاقتصادية.

الفرضية الأولى: مرحلة الركود الاقتصادي بدأت بالظهور جراء جائحة كورونا

خلال القرن الماضي واجه الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات والكوارث والتي تسببت في حالات ركود عميقة مثل فترة الكساد العظيم في عام 1927, ومن هذه الكوارث والأزمات التي هزت العالم الحربين العالميتين الأولى والثانية والأنفلونزا الاسبانية وأزمة الدين الأوربية, وفي الوقت الحاضر يواجه العالم جائحة كورونا والتي تعتبر كارثة من جميع النواحي الإنسانية والاقتصادية والسياسية, ومن أشد التخوفات التي تواجهها الدول انعكاس جائحة كورونا على الاقتصاد والتي يعتقد بأنها ستدفع الاقتصاد العالمي إلى أعمق ركود متوقع منذ قرن، ولكن قبل الاستباق في الحكم علينا تأكيد ما إن كانت جائحة كورونا تمثل بالفعل تهديد على الاقتصاد العالمي وسيتسبب في ركوده, ما يعزز الاعتقاد بأن الركود الاقتصادي أصبح وشيك انخفاض

الناتج العالمي بمستوى ثلاثة بالمئة هذا العام وفق ما أفاد صندوق النقد الدولي، وبحسب تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي (الثلاثاء 14 نيسان/ أبريل 2020) يتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي أعمق ركود منذ قرن مع انخفاض الناتج العالمي بمستوى 3 % هذا العام، وقد يكون بإمكان الاقتصاد العالمي تحقيق انتعاش بنسبة 5,8 بالمئة في 2021 إذا تم احتواء الفيروس وعادت الحركة الاقتصادية إلى طبيعتها, لكنّ التقرير أقر بصعوبة وضع التوقّعات في ظل هذا الوضع المتسارع.65 وبالنظر إلى اقتصاديات الدول نجد أن الاقتصاد البريطاني من أكثر الاقتصاديات المتوقع تأثرها بجائحة كورونا والسبب في هذا الرأي هو التأثر المسبق لاقتصاد بريطانيا بسبب الخروج من الاتحاد الأوربي,66 الأمر الذي أدخل الاقتصاد البريطاني مرحلة ركود مع تسجيل الناتج المحلي الإجمالي للبلاد انكماشين متتالين، مدفوعا بالضربات القوية التي تعرضت لها مختلف القطاعات جراء تفشي فيروس كورونا، والإجراءات الحكومية لكبحها, وحسب تصريح مكتب الإحصاءات الوطنية، حيث إن الاقتصاد المحلي انكمش في الربع الثاني من عام 2020 بنسبة 20.4%، بعد تسجيله انكماشا آخر بنسبة 2.2% والذي كان الأدنى منذ 40 عاما، وهو أكبر انكماش معلن لأي اقتصاد كبير حتى الآن,67 أما بالنسبة للولايات الأمريكية المتحدة والتي تصدرت قائمة الدول المتضررة من الجائحة من حيث عدد الضحايا68 فقد سجل اقتصادها انكماشاً ملفتاً بمعدل سنوي نسبته 33٪ في الربع الثاني من العام 2020, تغطي هذه النتائج الفترة التي تسبب فيها فيروس كورونا المستجد بإغلاق الشركات ما أدى إلى رفع معدل البطالة إلى 14.7٪, ويعتبر التراجع في الناتج المحلي الإجمالي والناتج الإجمالي للسلع والخدمات للربع الثاني أكبر انخفاض منذ عام 1947, مما أدخل الاقتصاد رسميًا في ركود ناتج عن تفشي فيروس كورونا المستجد لتنتهي فترة من التوسع الاقتصادي استمرت 11 عاماً وكانت الأطول على الإطلاق في الولايات المتحدة,69 وبذلك بات الركود الاقتصادي جراء جائحة كورونا حقيقة مؤكدة وبهذا تم إثبات الفرضية الأولى.

65 ركود عميق مرشّح للتفاقم جراء كورونا حسب صندوق النقد الدولي, https://www.dw.com/, تم الاطلاع في 8\11\2020.
66 Moody's Investors Service, Inc 24\6\2016 page 2
67 اقتصاد بريطانيا يدخل مرحلة ركود بتسجيل انكماش تاريخي, https://www.aljazeera.net/, تم الاطلاع في 8\11\2020.
68 الحصيلة الكاملة لإصابات ووفيات كورونا في العالم https://www.skynewsarabia.com/ تم الاطلاع في 27\11\2020
69 يورونيوز, الولايات المتحدة تدخل رسمياً في ركود اقتصادي, https://arabic.euronews.com/ تم الاطلاع في 8\11\2020.

الفرضية الثانية: إيقاف التدهور الاقتصادي والحد من تأثيرات جائحة كورونا.

يقتضي المنطق العلمي في إدارة الأزمات وحل المشاكل وخصوصاً في المراحل الأولى التركيز على التعامل مع منابع المشكلة وجذورها وليس مع الأثار, ولهذا يمثل إيقاف التدهور الاقتصادي والحد من تأثيرات جائحة كورونا الإجراء الأولي والأساسي والذي يعتبر الأهم وذلك لعدة أسباب:

1. استمرار الجائحة حتى الوقت الراهن (اكتوبر 2020)[70] واحتمالية انتهائها كأفضل التوقعات بحلول نهاية عام 2020 إلى أوائل عام 2021,[71] كما أن بعض التوقعات تشير إلى استمرار الجائحة حتى منتصف 2021 حسب تصريح رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون,[72] في حين أن أسواء التوقعات تشير إلى احتمالية بقاء الفيروس بشكل مستمر بصورة أو بأخرى حسب تصريح البروفيسور مارك والبورت، عضو المجموعة الاستشارية العلمية في مؤسسة "إمرجينسيس" [73].
2. حجم الخسائر والتكاليف الناتجة عن تفشي الجائحة, فحسب تصريح الدكتور روبرت ردفيلد مدير المركز الأمريكي للسيطرة على الأمراض والوقاية منها "من المحتمل أن تتكبد دولتنا نحو 7 تريليونات دولار بسبب هذا الفيروس ضئيل الحجم"[74]
3. التأثير السلبي لاستمرار الجائحة على وضع الاقتصاد في الحاضر والمستقبل كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية حيث توقع المحللون أن يتقلّص النمو في الاقتصاد الامريكي بنسبة 30 في المئة أو أكثر من أبريل حتى يونيو 2020 .[75]

لذا فإن الخطوة الأولى في مواجهة الانكماش و الركود الاقتصادي المحتمل جراء الجائحة هي إيقاف المصدر الرئيسي للأزمة من خلال:

1. الإجراءات المباشرة في احتواء وإيقاف الجائحة: والمقصود بذلك درجة التفاعل الحكومات تجاه حالات الأزمات والطوارئ المفاجئة من عمليات وأنشطة وسرعه في الاستجابة لغرض إيقاف هذه الأزمات واحتوائها, والجدير بالذكر أن التفاعل تجاه جائحة كورونا منذ بداية 2020 تفاوت من دولة إلى أخرى كما هو الحال في التجربة الصينية[76] والتي تفوقت على كل من التجربة الكندية[77] والإيطالية[78] الأمر الذي أدى إلى احتواء الصين للأزمة بوقت أقصر وانخفاض الخسائر البشرية أقل بكثير بنظرائها الأخرين.

70 حسام نور, كورونا «كوفيد-19» الأربعاء 28 أكتوبر 2020, https://arabia.as.com/ تم الاطلاع في 28\10\2020.
71 When Will The Coronavirus Pandemic End?, https://www.sciencealert.com/ تم الاطلاع في 28\10\2020
72 جونسون: جائحة "كورونا" سوف تنتهي منتصف العام المقبل, لندن - د ب أ, https://www.emaratalyoum.com/ تم الاطلاع في 28\10\2020
73 وائل عبد الحميد, تنتهي خلال عامين أم تستمر للأبد.. متي تتلاشى جائحة كورونا؟, https://masralarabia.net/, تم الاطلاع في 28\10\2020.
74 وائل عبد الحميد, خسائر كورونا 7 تريليونات دولار.. أمريكا «تجثو على ركبتيها», https://masralarabia.net/, تم الاطلاع في 28\10\2020.
75 فيروس كورونا: الاقتصاد الأمريكي يشهد أسوأ تراجع منذ عام 2008, BBC, https://www.bbc.com/, تم الاطلاع في 28\10\2020.
76 قائمة الدول التي انتشر فيها فيروس كورونا 2019–20 https://ar.wikipedia.org/wiki تم الاطلاع في 27\11\2020
77 انكماش اقتصاد كندا 8.2% مع ضربة كورونا https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy تم الاطلاع في 27\11\2020
78 أسباب الانهيار الإيطالي أمام «كورونا», https://alqabas.com/article/5763060 تم الاطلاع في 27\11\2020

2. إجراءات المعالجة والإنقاذ الاقتصادي الفورية: بالرغم من أهمية تطبيق الإجراءات المباشرة واحتواء الأزمة إلا أنه قد يترتب على ذلك العديد من الأثار الاقتصادية كتأثيرات الحجر الصحي على الحركة والنشاط الاقتصادي, وهنا تظهر أهمية وضرورة تطبيق إجراءات المعالجة والإنقاذ الاقتصادي الفورية والتي يقصد بها التدخلات الاقتصادية في فترات الحجر الصحي والفترات التي تليها لمنع تضرر القطاعات الاقتصادية وخصوصاً القطاع الخاص بكافة مستوياته من المنشآت الصغرى وحتى العملاقة نظراً للأهمية التي يشكلها هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد, كما أن فترات الجمود الناتجة عن الحجر الصحي قد تتسبب بإفلاس عدد كبير من هذه الشركات مما يترتب عليه العديد من التبعات شديدة التأثير كارتفاع معدلات البطالة وتراجع الناتج المحلي, وبالنظر إلى التجربة الصينية نجد أن هذه العملية تم تطبيقها بالفعل من قبل الحكومة حيث تم ضخ 156 مليار دولار لدعم الاقتصاد الصيني في شهر فبراير من العام 2020[79]

السؤال الذي يطرح نفسه: ما الذي يثبت فاعلية الإجراءات السابقة في وقف التدهور الاقتصادي والتأثير على حالة الركود المترتبة؟! الذي يثبت هذا الأمر هو قياس التغيرات الاقتصادية والتي يعبر عنها بنسب التراجع والنمو, ومن حيث وضع الاقتصاد الصيني فقد أظهر مسح خاص نمو أنشطة المصانع الصينية بأسرع إيقاع لها خلال نحو 10 سنوات في يوليو/تموز الماضي، وسط تحسن متواصل للطلب المحلي في أعقاب أزمة فيروس كورونا، لكن مع استمرار الضعف في طلبيات التصدير والتوظيف, وانتعش النمو في الربع الثاني من العام بعد انكماش قياسي في الربع الأول,[80]وبهذا تم إثبات الفرضية الثانية.

أزمة كورونا والمستقبل

بسبب الضربة العنيفة التي تلقاها الاقتصاد العالمي جراء جائحة كورونا لن يتمكن من تحمل ضربة مماثله, وأي إجراءات أو محاولات لإنقاذ الاقتصاد العالمي وإخراجه من حالة الركود والانكماش ستفقد فاعليتها في حال التعرض لجائحة أخرى, ولهذا السبب ينبغي الاستفادة من أزمة كورونا ووضع استراتيجيات وخطط لمواجهة الأزمات المستقبلية المحتملة.

الفرضية الثالثة: تفعيل دور القطاع المصرفي من خلال استخدام السياسات النقدية.

أدوات السياسة النقدية: هي الوسائل المختلفة التي تستعين بها الدولة في إدارة حجم المعروض من النقود من خلال تدابير وإجراءات سيادية تهدف إلى تعظيم أهداف معينة,[81] من خلال التعريف نجد أن السياسات النقدية تعمل بشكل رئيسي على التحكم بحجم المعروض النقدي المطروح في الاقتصاد (رفع – خفض) , وهنا يظهر التساؤل الأهم: لماذا تسعى السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي إلى التحكم بحجم المعروض النقدي؟! نلاحظ أن التعريف لم يظهر أهداف السياسة النقدية وغاياتها النهائية وجعلها مبهمة على حد تعبيره (تعظيم أهداف معينة) لذا يتوجب التوصل لأهداف السياسة

79 مواجهة كورونا , https://www.alarabiya.net/ تم الاطلاع في 27\11\2020
80 اقتصاد الصين يتعافى وأوروبا تتحرك.. أكبر قفزة للمصانع الصينية منذ 10 سنوات رغم كورونا, https://www.aljazeera.net/ebusiness تم الاطلاع في 1\11\2020
81 حسين كامل فهمي .أدوات السياسة النقدية, المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب – جدة, 2006, صفحة 14.

النقدية وتأثيراتها من أجل معرفة دور هذه السياسات في مواجهة الانكماش والركود, من ناحية أخرى فإن الاعتماد على الاقتباسات والاستشهادات الجاهزة لا يجدي نفع لأننا بحاجة لمعرفة التسلسل والتتابع المنطقي للتأثيرات وهذا ما سنفقده في حال الاقتباس, كما أن معرفة أهداف السياسية النقدية ممكنه من خلال تطبيق المنطق الاقتصادي في حالات شحة ووفرة المعروض النقدي وكذلك الاوضاع الاقتصادية ومدي احتياجها للنقد, ففي حالة ارتفاع حجم المعروض النقدي بشكل يتفوق على كمية المعروض السلعي فهذا يعني وجود كمية كبيرة من النقد تفوق احتياجات التبادل والقيمة الفعلية للسلع, وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع وفق العلاقة المباشرة بين نمو المعروض النقدي وتضخم الأسعار الطويل الأجل,[82] وهذا ما يعرف بالتضخم, بالمقابل فإن انخفاض المعروض النقدي بشكل أقل من احتياجات الاقتصاد في تنفيذ عمليات التبادل التجاري والإنفاق الرأسمالي يؤدي إلى شحة السيولة بالتالي عرقلة تنفيذ العمليات الاقتصادية, هذه الحالات تدعو السلطات النقدية إلى ضرورة التأثير على حجم المعروض النقدي لتحقيق التوازن الفعال والمؤثر في الاقتصاد, أما من حيث الوضع الاقتصادي وتحديداً في حالة تراجع الاقتصاد والتي ينخفض فيها الناتج المحلي وترتفع معدلات البطالة يحدث انخفاض في الإقبال على السلع نظراً لضعف الدخل مما يعني انخفاض المستوى العام لأسعار السلع والخدمات وهذه الحالة تعرف بالانكماش ، وهو الانخفاض المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات,[83] وفي هذه الحالة يتمثل دور السلطات النقدية من خلال الإسهام في تحفيز الاقتصاد وذلك عن طريق استخدام السياسة التوسعية والتي تتحقق عندما تستخدم السلطة النقدية إجراءاتها للتحفيز عن طريق الإبقاء على أسعار الفائدة قصيرة الأجل بمعدل أقل من المعتاد أو تزيد من إجمالي المعروض من النقود في الاقتصاد بسرعة أكبر من المعتاد, ويتم استخدام هذه السياسية تقليديًا لمحاولة تقليل البطالة أثناء الركود عن طريق خفض أسعار الفائدة على أمل أن يؤدي الائتمان الأقل تكلفة إلى جذب الشركات لاقتراض المزيد من الأموال وبالتالي التوسع, وهذا سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي (الطلب الإجمالي على جميع السلع والخدمات في الاقتصاد) مما سيزيد من النمو على المدى القصير,[84] وهذا ما يثبت دور السياسات النقدية في التأثير على الوضع الاقتصادي, وبالرغم من ذلك فإن بيان التأثيرات الاقتصادية للسياسات النقدية ودورها في حفز الاقتصاد ومواجهة الأزمات لا يعطينا الإثبات الكامل حيث لابد من أثبات هذا الأمر من الناحية الفعلية بتجارب متحققة, وهذا ما يقودنا إلى كل من التجربتين البريطانية والصينية.

التجربة البريطانية (مواجهة أزمة الخروج من الاتحاد الأوربي): كان لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي تأثيرات مباشرة على الاقتصاد, كما أن التوقعات الاقتصادية أشارت إلى أن المملكة المتحدة ستتعرض لانخفاض الناتج المحلي على المدى البعيد ما بين 5% الى 8%,[85] وهذا ما يستدعي تدخل البنك المركزي عبر استخدام ادوات السياسة النقدية لحفز الاقتصاد , وقد تبين توجه بنك انجلترا بهذا الخصوص من خلال التصريح الرسمي" إذا فشل النمو العالمي في الاستقرار أو إذا ظلت أوجه عدم اليقين في خروج بريطانيا من الاتحاد راسخة ، فقد تحتاج السياسة النقدية إلى تعزيز الانتعاش المتوقع في نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في المملكة المتحدة" [86]التصريح يؤكد استعداد بنك انجلترا في اتخاذ اجراءات لتحفيز

82 Milton Friedman (1987). "quantity theory of money", The New Palgrave: A Dictionary of Economics, v. 4, p15-19.
83 Mankiw 2002, pp. 22–32, https://en.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 1\11\2020
84 Expansionary Monetary Policy: Definition, Purpose, Tools, https://en.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 1\11\2020
85 Moody's Investors Service, Inc 24\6\2016 page 1
86 بنك إنجلترا يبقي أسعار الفائدة دون تغيير https://www.bitcoinnews.ae تم الاطلاع في تاريخ 2\11\2020

الاقتصاد البريطاني , وهذا ما ثبت فعلاً حيث أبقى بنك إنجلترا على أسعار الفائدة دون تغيير ديسمبر 2019 والذي يعتبر الأدنى تاريخيا , فقد أبقت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي سعر الفائدة الرسمي للبنك عند 0.75٪ والذي لم يتغير منذ أغسطس 2018. وصوتت لجنة السياسة النقدية على هذا القرار بأغلبية 7-2 , كما صوتت اللجنة بالإجماع للحفاظ على مخزون مشتريات سندات الشركات بمبلغ 10 مليارات جنيه استرليني ومشتريات السندات الحكومية البريطانية بمبلغ 435 مليار جنيه استرليني,[87] استخدام السياسة النقدية كان أحد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البريطانية في مواجهة الأزمة والتي أثبتت فاعليتها من خلال التوقعات بأن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة بنحو 1.1 في المائة اعتبارًا من مارس 2020 (مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إدخال تأثيرات جائحة كورونا),[88] هذا الأمر يثبت فاعلية استخدام أدوات السياسية النقدية في مواجهة حالات الانكماش والركود الاقتصادي, ولمزيد من الإثبات علينا إيجاد حالة فعلية خلال فترة الجائحة وهذا ما تبينه التجربة الصينية.

التجربة الصينية (مواجهة أزمة كورونا): أثناء مواجهة الصين لجائحة كورونا كان للسياسيات النقدية دور بارز في دعم الاقتصاد حيث أفاد تقرير إخباري في شهر مارس 2020 بأن قطاع المصارف الصيني عزز دعمه المالي للمشروعات الصغيرة لدعمها في مواجهة فيروس كورونا, ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) عن رابطة المصارف الصينية أن المصارف المحلية والخاصة قدمت دعماً ائتمانياً بقيمة 42.8 مليار دولار , وأشارت إلى أن الدعم تم توجيهه بصورة رئيسية إلى الشركات شديدة الصغر والصغيرة والمتوسطة وهي التي تأثرت بصورة كبيرة من المرض,[89] وهذا يثبت دور السياسات النقدية في تعزيز الاقتصاد الصيني وانتعاشه كما تم ذكره سابقاً, وبهذا تم إثبات الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: تفعيل دور الدولة (السياسات المالية).

كمدخل لمعرفة السياسات المالية للدولة ينبغي التعرف على مفهوم النفقة العامة والتي تعرف بأنها مبلغ من النقود يخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق نفع عام,[90] وهذا المفهوم يساعد على التفريق بين نفقات الدولة وإيراداتها والتي تشكل بمجملها أبرز عناصر السياسية المالية, أما السياسيات المالية فهي الأسلوب التي يتم من خلاله تحصيل أو أنفاق أموال الدولة وكذلك تعرف بأنها استخدام تحصيل الإيرادات الحكومية (الضرائب أو الاقتطاعات الضريبية) والمصروفات (الإنفاق) للتأثير على اقتصاد بلد ما, وقد تطور استخدام الإيرادات والمصروفات الحكومية للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي كنتيجة للكساد الكبير,[91] هذا يعني أن أحد أهم استخدامات السياسات المالية ترتكز على التدخل في الاقتصاد والتأثير على وضعة وهذا ما يعارضه بعض الاقتصاديين بخلاف كينز والذي يرى أن لكل من القطاعين العام والخاص دور فاعل في الاقتصاد وبهذا يؤيد كينز تدخل الدولة في بعض المجالات لغرض تعزيز الاقتصاد,[92] وفي نظريته يعتقد أن اتجاهات

87 بنك إنجلترا يبقي أسعار الفائدة دون تغيير https://www.bitcoinnews.ae تم الاطلاع في تاريخ 2\11\2020

88 Forecasted gross domestic product (GDP) growth in the United Kingdom (UK) from 2020 to 2024 https://www.statista.com/statistics/375195/gdp-growth-forecast-uk/ تم الاطلاع في 27\11\2020

89 المصارف الصينية تدعم المشروعات الصغيرة لمواجهة "كورونا" https://www.alittihad.ae//article تم الاطلاع في 2\11\2020.

90 عبد الكريم بوغزالة, محاضرات في المالية العامة, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, 2016, صفحة 28.

91 Kramer, Leslie. "What Is Fiscal Policy?". Investopedia. Dotdash https://ar.wikipedia.org/ تم الاطلاع في 2\11\2020

92 Henry Farrell and John Quiggin (March 2012). "Consensus, Dissensus and Economic Ideas: The Rise and Fall of Keynesianism During the Economic Crisis" (PDF). The Center for the Study of Development Strategies.

الاقتصاد الكلي تحدد إلى حد بعيد سلوك الافراد على مستوى الاقتصاد الجزئي، وقد أكد على دور الطلب الإجمالي على السلع وأن لهذا الطلب دور رئيسي في الاقتصاد خصوصا في فترات الركود الاقتصادي، حيث يعتقد أنه من خلال الطلب الكلي تستطيع الحكومة محاربة البطالة والكساد، خصوصا إبان الكساد الكبير.[93]

أدوات السياسة المالية: للسياسة المالية أدوات شأنها شأن السياسات النقدية وتقوم على نفس فلسفة ومنطقية نضيرتها النقدية, فمثلما أن السياسة النقدية تتمحور حول ضخ وامتصاص المعروض النقدي تقوم السياسة المالية على تحصيل وإنفاق المال العام وبهذا تنقسم إلى سياستين رئيسيتين والتي بدورها تنقسم إلى أدوات فرعية كالآتي:

1- **السياسة الإنفاقية:** يمكن تعريف السياسة الإنفاقية بأنها برنامج الأنفاق الذي يقوم على طبيعة وأدوار الدولة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهادف إلى مواجهة نفقات الحكومة و هيئاتها المحلية,[94] وهنا تتركز النظرية الكينزية في أن الإنفاق العام يعمل على تسريع حركة العجلة الاقتصادية, ولتحقيق هذا الغرض وزيادة معدلات النمو الاقتصادي عادة ينبغي استخدام الأدوات المالية التالية:[95]

1- تخفيض معدلات الضرائب لتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج (زيادة العرض).
2- زيادة حجم الإنفاق العام في قطاع الخدمات الاجتماعية بهدف زيادة الدخل لدى الطبقات الفقيرة وخاصة في قطاعي التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية.
3- زيادة حجم الإعانات الإنتاجية للقطاعات غير الرابحة وتنشيط الإنتاج في المناطق النائية.
4- إقامة مشاريع القاعدة الأساسية بهدف جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية في القطاعات التي ترغب الدولة بتطويرها وتحفيزها.

2- **السياسة الإيرادية:** وتعرف بنظام الإيرادات الحكومية وتعني الوسيلة التي تحصل الحكومة من خلالها على التمويل.[96]

ويمكن تقسيم السياسة الإيرادية إلى فرعين أساسيين[97] هما:-

الفرع الأول السياسة الضريبية: يمكن تعريف السياسة الضريبية بأنها " مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب الأثار الغير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع,[98] وتعتبر الضرائب من أهم المصادر للحصول على الموارد السيادية للدولة مما يؤدى إلى تخفيض العجز الكلى في الموازنة العامة للدولة وتقليل اللجوء إلى الإصدار النقدي لمواجهة هذا العجز وما يصاحب ذلك من ضغوط تضخمية,[99] الجدير بالذكر وجود نوع من التأثير المنعكس للضريبة كأحد أدوات السياسة المالية , فبالنظر إلى كون الضرائب

93 اقتصاد كينزي, https://ar.wikipedia.org/wiki تم الاطلاع في 2020\10\27
94 د. طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1990 ،ص 29
95 القانون المالي | السياسة المالية والضريبية, http://arab-ency.com, تم الاطلاع في 2020\11\2.
96 Principles of a High-Quality State Revenue System, https://www.ncsl.org/ تم الاطلاع في 2020\11\2
97 حيدر نعمة بخيت, السياسات المالية في العراق ودورها في التأثر على عرض النقد,193, https://almerja.com/,تم الاطلاع في 2020\11\2
98 سعيد عبد العزيز عثمان، وآخرون، "النظم الضريبية" مكتبة الاشعاع الفنية الاسكندرية ،مصر ص 10
99 السياسات الضريبية, وزارة المالية, جمهورية مصر العربية, http://www.mof.gov.eg/ تم الاطلاع في 2020\11\2.

أداه إيراديه تستطيع الدولة من خلال رفع النسبة الضريبية بأن ترفع تحصيلاتها, وبالمقابل نجد أن الحالة المعاكسة (خفض الضرائب) تمثل حالة إنفاق غير مباشرة للمال العام حيث أن خفض الضرائب هو تخلي الدولة عن جزء من أموالها للمكلفين, لذلك يمكن اعتبار الضرائب أداة مزدوجة, ولهذا السبب فإن تخفيض الضرائب في وقت الأزمات الاقتصادية يعتبر أحد أوجه المعالجة لحالة الركود وهذا ما سيتم طرحة لاحقاً في دراسة واقع استخدام الضرائب أثناء جائحة كورونا.

الفرع الثاني سياسة الاقتراض: والمقصود بهذه السياسية تمويل احتياجات الدولة عن طريق الدين العام بحيث تصبح الدولة الطرف المدين لفترة من الزمن مقابل امتيازات وعوائد معينه مستحقة للطرف الدائن وينقسم الدين إلى داخلي وخارجي, وتلجا الدول إلى هذه السياسة عندما تفوق الاحتياجات المالية للحكومة حجم المصادر الإيرادية الأخرى, كما أن بعض المصادر لها حد أقصى لا يمكن رفعه مثل الضرائب والتي يترتب على رفعها العديد من التبعات والأثار السلبية وخصوصاً في فترات الأزمات الاقتصادية, الجدير بالذكر أن الإدارة الخاطئة لسياسة الاقتراض أو الدين العام قد ينتج عنها أثار سلبية معاكسة, وهذا ما سيتم مناقشته لاحقاً في دور المؤسسات الدولية.

الضرائب أثناء جائحة كورونا: خلال مؤتمر صحفي عقد في البيت الأبيض شهر مارس 2020 في خطاب رسمي للرئيس الأمريكي ترامب أشار إلى إجراءات من بينها خفض الضرائب على بعض الشركات ومساعدة المتضررين من الفيروس,[100] وفي نفس الشهر درس الائتلاف الحاكم في ألمانيا مواجهة تداعيات فيروس كورونا الجديد على اقتصاد البلاد من خلال دعم القطاعات الإنتاجية عن طريق تخفيض الضرائب وتقليص ساعات العمل,[101] ولكن يبدو أن هذه التوجهات لم تطبق على أرض الواقع إلا في حالات استثنائية لبعض الدول وما يؤكد هذا الأمر التحذيرات التي أطلقتها مراكز الأبحاث العالمية, فحسب ما نشرته صحيفة القاردين في شهر أكتوبر 2020 [102]حذر مركز أبحاث عالمي رائد من أن الحكومات يجب أن تقاوم فرض تخفيضات في الإنفاق والزيادات الضريبية الضخمة في المرحلة الحالية وحتى تتعافى اقتصاداتها من آثار عمليات الإغلاق الناجمة عن فيروس كورونا, كما قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في فحصها الربع سنوي للاقتصاد العالمي إنه سيكون من الضروري مواصلة اقتراض أموال إضافية في العام المقبل لدعم الأسر والشركات الأكثر تضرراً على الرغم من المخاوف بشأن تنامي القطاع العام, وفي إشارة واضحة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحكومات التي تفكر في زيادة الضرائب بما في ذلك المملكة المتحدة "إن الإنفاق العام ضروري لدعم انتعاش النمو الذي بدأ يتباطأ في العديد من البلدان منذ يونيو ، وذلك أساسًا بسبب مخاوف حدوث مزيد من الإغلاق هذا الشتاء" مما سبق نجد أن استخدام الضرائب كأحد أدوات السياسة المالية (تخفيض الضرائب) يحفز الاقتصاد وخصوصاً في حالات الركود والأزمات, وبهذا تم إثبات الفرضية الرابعة.

100 ترامب يبحث إجراءات لحل أزمة كورونا الاقتصادية https://www.alhurra.com/ تم الاطلاع في 2\11\2020.
101 شادي عاكوم – برلين, خيارات ألمانيا لمواجهة تداعيات كورونا على الاقتصاد, https://www.alaraby.co.uk/ تم الاطلاع في 2\11\2020.
102 Governments should avoid Covid spending cuts and tax rises, says OECD https://www.theguardian.com/ تم الاطلاع في 2\11\2020.

الفرضية الخامسة: تفعيل دور المؤسسات الدولية في إنقاذ الاقتصاديات المتضررة.

من أشد التأثيرات السلبية لجائحة كورونا هو ضربها للاقتصاديات القوية والأكثر تأثيراً على مستوى الاقتصاد العالمي مما ينذر بأزمة اقتصادية عالمية تطال جميع الدول سواء المتأثرة بالجائحة أو الغير متأثرة حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش نمو الاقتصاد العالمي بمعدل -4.9% في عام 2020, وبحسب أحدث تقارير الصندوق فإن تأثير جائحة كورونا المستجد على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام 2020 أكثر سلبا من المستوى المنتظر، ومن المتوقع أن يكون التعافي أكثر تدرجا مما أشارت إليه التنبؤات السابقة,[103] وكذلك توقعت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية في يونيو/ 2020 أن يبلغ إجمالي الديون العالمية 76 تريليون دولار، ما يعادل 95% من الناتج العالمي,[104] هذه المؤشرات والتوقعات تستدعي تدخل وتفعيل دور المؤسسات الدولية التي تعني بالقضايا العالمية وتمتلك خاصية التأثير على الدول مثل الأمم المتحدة والتي تشرف على العديد من المؤسسات القوية والمتخصصة كالبنك الدولي والذي يعرف بأنه أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية, البنك الدولي بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في "بريتون وودز" بولاية نيو هامبشير الأمريكية، ويعد الإعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظراً إلى الكوارث الطبيعية والطوارئ التي تتعرض لها الدول والشعوب ولاحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية، غير أن البنك الدولي اليوم زاد من تركيزه على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله, ويركز جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام 2000، والتي تستهدف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر,[105] لذلك عندما تواجه دولة ما كساداً اقتصادياً خطيراً وديوناً خارجية تعجز عن التعامل معها لا يصبح أمام الحكومة خيار إلا أن تتجه إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية لتقدم للدولة قروضاً سريعة الصرف,[106] لكن هذه المؤسسات تحتاج إلى ضمانات تثبت أن هذه الدولة[107] لديها القدرة على السداد[108] وأنها ستتخذ الخطوات الضرورية لضمان إنقاذ ميزانيتها على المدى القصير, وتُنتزع هذه الضمانات من الحكومات من خلال برامج مفروضة عليها تعرف ببرامج تحقيق الاستقرار والإصلاح الهيكلي, وتتضمن الأنشطة الواردة في هذه البرامج تقليل حجم وهيكل الإنفاق الحكومي وخصخصة الصناعات المملوكة للدولة وتقليل سيطرة الحكومة على القطاع العام وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية للامتثال لقواعد تحرير التجارة وغير ذلك من المحددات المماثلة,[109] معنى هذا أن البنك الدولي وجميع المؤسسات الدولية تمثل خط دفاع أخير للدول مواجهة الأزمات الاقتصادية وحالات الركود والانكماش, وبهذا تم أثبات الفرضية الخامسة,,, الجدير بالذكر أن الاقتراض من البنك الدولي سلاح ذو حدين حيث تواجه الدول تحديين غايه في القوة والصعوبة, الأول يكمن في كيفية تحقيق الاستغلال الأمثل للقرض في مواجهة الأزمة, أما الثاني فهو تحمل الأعباء

103 محمد علي, الاقتصاد العالمي بعد كورونا.. مؤشرات انكماش وتفاؤل, https://al-ain.com/ تم الاطلاع في 27\10\2020
104 محمد علي, الاقتصاد العالمي بعد كورونا.. مؤشرات انكماش وتفاؤل, https://al-ain.com/ تم الاطلاع في 27\10\2020
105 "البنك الدولي" الدليل العربي - حقوق الإنسان والتنمية.[وصلة مكسورة] نسخة محفوظة 23 سبتمبر 2015 على موقع واي باك مشين, تم الاطلاع في 2\11\2020.
106 كاي تريكل, الوحدة رقم 27 البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, صفحة 524.
107 International Bank for Reconstruction and Development Articles of Agreement (as amended effective 16 February 1989), Article IV, Section 10.
108 1998), 4. :. World Bank. Development and Human Rights: The Role of the World Bank. (Washington, D.C
109 كاي تريكل, الوحدة رقم 27 البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, صفحة 524.

والالتزامات المتمثلة في الاقساط وشروط السداد, وتكمن الكارثة في حالة فشل إدارة القرض والذي يعني استمرارية الأزمة مضافاً ألىها أعباء القرض الخارجي وبهذا فإن القروض الخارجية ستزيد الطين بله والأمر سوء.

الفرضية السادسة: تعظيم العوائد الاقتصادية وتفعيل الاستثمار الخارجي.

بالرغم من إثبات فاعلية الحلول السابقة في مواجهة الجائحة إلا أنه من الضروري الانتباه إلى أن هذه الحلول تركز على إيقاف التدهور الاقتصادي وإنقاذ ما يمكن إنقاذه, فهي لا تتجاوز كونها حلول وإجراءات مرحلية مؤقته تعمل على التحفيز الجزئي أو ترحيل الأعباء من عاتق الاقتصاد إلى خانة الالتزامات ,والديون المستقبلية, لذا فإن مواجهة الركود الاقتصادي تتطلب إجراءات تعمل على تحقيق قيمة اقتصادية حقيقة تضاف إلى الدخل والناتج المحلي والقومي, ولتحقيق هذا الجانب ينبغي توجيه الأموال إلى مراكز استثمارية فعالة وبالتأكيد أن مثل هذه المراكز لن تتواجد في اقتصاد راكد ما يعني توجيه الأموال نحو الخارج.قد يرى البعض أن هذا الأمر يفتقر إلى المنطقية فكيف يطلب من اقتصاد راكد أن يوجه الأموال إلى الخارج في حين أنه بأمس الحاجه لهذه الأموال؟!! بالعودة إلى الفرضية الثالثة نجد أن إنشاء المشاريع تمثل أحد أوجه الإنفاق العام والذي يعتبر من جوانب السياسة المالية, وفي حالة محدودية أموال الدولة تصبح أمام خيارين إما الإنفاق العام أو الاستثمار الخارجي, ولكن هل من الممكن تنفيذ الخيارين بأموال محدودة؟!! تطبيق هذا الأمر ممكن من خلال تعظيم العوائد الاقتصادية عن طريق تنفيذ المشاريع وفق أسلوب (POT) والذي يعني تولي مستثمر من القطاع الخاص بعد الترخيص له من الدولة أو الجهة الحكومية المختصة بتشييد وبناء أي من مشروعات البنية الأساسية كإنشاء مطار أو محطة لتوليد الكهرباء من موارده الخاصة على أن يتولى تشغيله وإدارته بعد الانتهاء منه لمدة امتياز معينة تتراوح عادة ما بين 30 أو 40 سنة وخلالها يتولى تشغيل المشروع بحيث يحصل من خلاله على التكاليف التي تحملها بالإضافة إلى تحقيق أرباح من خلال العوائد والرسوم التي يدفعها مستخدمو هذا المشروع وبعد انتهاء مدة الامتياز يتم نقل المشروع بعناصره إلى الدولة ومن ثم فإن نظام B.O.T يعني وجود آلية تمويلية لإنشاء البنى الأساسية في مجتمع ما بعيداً عن موارد الدولة,[110] وهذا ما يتيح للدولة استخدام مواردها في مجالات أخرى, ولكن أين ينبغي أن توجه هذه الموارد؟!! هذا التساؤل يقودنا إلى ما يسمى بالأسواق الناشئة وهي الأسواق التي تمتلك صفات قريبة من صفات الأسواق المتقدمة، لكنها لم تستوفي جميع الصفات والمعايير التي تؤهلها لكي تكون ضمن تلك الأسواق,[111] فالأسواق الناشئة تتضمن الأسواق التي كانت سابقاً أسواق متقدمة والأسواق التي قد تصبح متقدمة في المستقبل,[112] كما أن الأسواق الناشئة تمثل توجه مرغوب للاستثمارات حيث تشير بعض المصادر إلى وصول رأس مال صناديق التحوط (المحفظة الوقائية) في الأسواق الناشئة إلى مستوى قياسي جديد في الربع الأول من عام 2011 حيث بلغت ما يقارب 121 مليار دولار,[113] ويجدر الإشارة إلى أن البلدان الصناعية الجديدة أسواق ناشئة لم تصل اقتصاداتها بعد إلى وضع متقدم ولكنها تفوق بمعنى الاقتصاد الكلي نظيراتها النامية, ويوجد بعض المصطلحات التي يتم استخدامها للتعبير والإشارة إلى الأسواق الناشئة ومن ضمنها مصطلح "الاقتصادات

110 التشييد والتشغيل ونقل الملكية https://ar.wikipedia.org/wiki تم الاطلاع في 7\11\2020.

111 Inc., MSCI (2009). "Market Rebound and the Value Effect in Korea, August 2009". SSRN Electronic Journal. doi:10.2139/ssrn.1508735. ISSN 1556-5068

112 Bloomberg - Are you a robot?". www.bloomberg.com تم الاطلاع في 28\10\2020

113 Ørbæk, Peter (1995-01-24). "Can you Trust your Data?". BRICS Report Series. 2 (24). doi:10.7146/brics.v2i24.19926. ISSN 1601-5355.

سريعة النمو" الذي تم استخدامه للدلالة على بعض اقتصادات الدول مثل الإمارات العربية المتحدة وشيلي وماليزيا,[114] وبالرغم مما سبق إلا أنه ينقصنا الإجابة على تساؤل غايه في الأهمية: ما مدى قدرة الأسواق الناشئة في مواجهة الأزمات الاقتصادية؟؟! هذا ما تم إثباته من خلال الدراسات السابقة, ففي عام 2011 فقد أثبتت بعض الدراسات تفوق أداء الأسواق الناشئة على مستوى الاقتصاد العالمي وأثبتت قدرتها على الصمود في الأزمات التي واجهت الاقتصاد في ذلك الحين.[115] بهذا نخلص إلى نتيجة وجود إمكانية لنتفيد المشاريع العامة بدون المساس بأموال الدولة وتوجيهها نحو استثمارات فعالة تتصف بالقوة الإيرادية والقدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية ما يحقق تعظيم العوائد الاقتصادية, وبهذا تم إثبات الفرضية السادسة.

الفرضية السابعة: فتح الهجرة نحو الاقتصاديات المتماسكة.

من أكثر المظاهر الناتجة جراء جائحة كورونا ارتفاع معدل البطالة سواء بشكل مباشر أثناء فترة الحجر الصحي أو بشكل غير مباشر كأحد تبعات الركود الاقتصادي, وكما هو معروف أن البطالة من أكثر المشاكل المعيقة للاقتصاد والتنمية, لذا ينبغي التعامل مع هذه الظاهرة كخطوة أساسية لمواجهة الركود, وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال فتح أبواب الهجرة نحو الدول ذات الاقتصاد المتماسك الأمر الذي سيترتب عليه جانبين غايه في الأهمية:

1. **تخفيف معدلات البطالة في الدول النامية وخلق موارد ماليه داعمة لاقتصادها.**

بحسب تقرير آفاق الاقتصاد الصادر عن صندوق النقد العربي بلغ معدل البطالة الإجمالي في الدول العربية نحو 10 % عام 2018 وفق تقديرات البنك الدولي، وهو ما يمثل تقريبا نحو ضعف المتوسط العالمي البالغ 5.4%.[116]

وبأخذ الاقتصاد الأردني كمثال نجد أنه بالرغم من تميزه بالإدارة الجيدة الا أن أوضاعه الأخيرة مقلقة من حيث ارتفاع التكاليف الانتاجية وارتفاع أسعار الطاقة تؤثر على تنافسية المنتجات المحلية لصالح السلع الأجنبية,[117] كما يواجه اقتصاده خمسة معوقات تتمثّل بالطاقة والمياه والرقعة الزراعية واللجوء وعدم ثبات الأسواق,[118] الوضع الصعب للاقتصاد الأردني يشير إلى افتقاره للفرص مما يعني أن هذه مؤشر منطقي لمعاناة الاقتصاد من ظاهرة البطالة, غير أن هذا لم يمنع القوى العاملة والكفاءات الأردنية من التوجه إلى الخارج الأمر الذي ساعد في تعزيز الاقتصاد من جانبين الأول امتصاص البطالة الداخلية والثاني خلق مورد اقتصادي ذو تأثير عالي حيث بلغ حجم الحوالات المالية للمغتربين الاردنيين المرسلة إلى المملكة خلال 2019 ما يقارب 3.7 مليار دولار ، و أحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى بحجم حوالات المغتربين بواقع 1.4 مليار دولار, وبحسب تقرير صادر عن

---

114 Wei (2015). Chine, Inde : les firmes au cœur de l'émergence. Presses universitaires de Rennes. ISBN 978-2-7535-4011-8.

115 EAGLEs_Outlook_Annual_Report_2012 (20 February 2012), page 9

116 الدول العربية تحتاج 60 مليون فرصة عمل حتى عام 2020, http://mubasher.aljazeera.net/, تم الاطلاع في 7\11\2020.

117 اقتصاد الأردن, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 7\11\2020.

118 لحياة - النسور: اقتصاد الأردن يواجه أسوأ وضع في تاريخه نسخة محفوظة 2020-06-04 على موقع واي باك مشين, الاطلاع في 7\11\2020.

شركة إكسبرس موني بين أن غالبية حوالات المغتربين الاردنيين جاءت من تسعه دول منها المملكة العربية السعودية ، والامارات العربية ، والولايات المتحدة الامريكية,[119]وبالنظر إلى ميزانية الأردن للعام 2019 والتي أقرها مجلس الوزراء على ميزانية بقيمة 9.25 مليار دينار ما يعادل 13 مليار دولار[120] نجد أن التحويلات الخارجية شكلت 28% من اجمالي الميزانية, وهذا يثبت أهمية الهجرة للدول التي تعاني من البطالة.

2. **دعم وتعزيز اقتصاديات الدول المتقدمة.**

للقوى والكفاءات المهاجرة دور كبير في نهضة الاقتصاديات المتقدمة حيث ذكرت دراسة أجرتها مؤسسة "سيتي" ومعهد "أوكسفورد مارتن" أن الاقتصاديات الكبرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "أو إي سي دي" ربما كانت ستخسر المليارات لو لم تكن هناك مساهمات من المهاجرين في النمو الاقتصادي, وقال إيان غولدن، أستاذ العولمة والتنمية بجامعة أوكسفورد ورئيس فريق البحث الذي أعد الدراسة، إن "الهجرة كان لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي الكلي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فعلى سبيل المثال لو تم تجميد الهجرة في تسعينيات القرن الماضي، فإن إجمالي الناتج المحلى الحقيقي للمملكة المتحدة في عام 2014 كان يمكن أن يقل بنحو 175 مليار جنيه استرليني، بينما إجمالي الناتج المحلي لألمانيا ربما كان سيقل بـ 155 مليار يورو,[121] من ناحية أخرى فأن التأثيرات ليست مقصورة على الجوانب الاقتصادية بل تمتد لتشمل التأثير في المساهمة العلمية والتي بدورها تنعكس على الاقتصاد حيث جاء في الدراسة التي أجراها معهد الاقتصاد الألماني (IW) وأعلن عنها في الثالث من كانون الثاني/ يناير 2019 بمدينة كولونيا غربي ألمانيا، أن واحدة من كل عشر براءات اختراع مسجلة من ألمانيا في عام 2016 كانت تعود إلى مخترع ذي خلفية مهاجرة, وتقول الدراسة بأنه تم تسجيل 30 ألف براءة اختراع في ذلك العام, ويذكر أن نسبة هؤلاء الأشخاص بلغت 6 بالمئة تقريبا في عام 2005.[122]

الجدير بالذكر أن عملية الهجرة نحو الدول المتقدمة تتكامل مع عملية توجيه الاستثمارات الخارجية والمذكورة في الفرضية السادسة بحيث يتم توجيه فوائض الأموال إلى الأسواق الناشئة وبالمقابل توجيه الفائض البشري نحو الاقتصاديات المتقدمة, وبالرغم من إثبات فاعلية الهجرة في تنمية الاقتصاد إلا أن تحقيق هذا الأمر مرتبط بانتهاء جائحة كورونا حيث أن احتمالية استمرار الجائحة كما ذكر سابقاً سيجعل تطبيق الهجرة أمر غير منطقي وغايه في الصعوبة وذو تأثيرات سلبية معاكسة, كما أن هناك اعتبارات أخرى تؤثر على عملية الهجرة منها الاحتياطات الأمنية في مواجهة العمليات الإرهابية والذي كان أحد أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي,[123] وبهذا تم إثبات الفرضية السابعة.

الفرضية الثامنة: تفعيل التبادل المعرفي وأسرار الصناعات بين الدول.

119 علاء القرالة, 3.7 مليار دولار حوالات المغتربين, الرأي, http://alrai.com/article, تم الاطلاع في 7\11\2020.
120 لأردن يُقر ميزانية 2019 بقيمة 13 مليار دولار, دنيا الوطن, https://www.alwatanvoice.com/, تم الاطلاع في 7\11\2020.
121 دراسة: أثر الهجرة الإيجابي على اقتصادات الدول الكبرى, https://www.infomigrants.net/, تم الاطلاع في 7\11\2020.
122 ألمانيا: زيادة براءات الاختراع لباحثين من أصول مهاجرة, https://www.dw.com/, تم الاطلاع في 10\11\2020
123 لندن - الخليج أونلاين, 8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي, https://alkhaleejonline.net/, تم الاطلاع في 10\11\2020.

الشعور بأهمية التبادل المعرفي ظهر منذ أربعين عام, وانطلق هذا التوجه بتبني مباشر من الأمم المتحدة حين عقدت مؤتمر التعاون التقني بين البلدان النامية أو ما يُعرف الآن باسم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمستمد من اعتماد خطة عمل بوينس أيرس لتعزيز وتنفيذ التعاون التقني بين البلدان النامية من قبل 138 دولة عضوة في الأمم المتحدة في الأرجنتين، في 18 سبتمبر 1978, وتم تعريف التعاون التقني في بوينس أيرس على أنه "أداة قادرة على تعزيز تبادل الخبرات الناجحة بين البلدان التي تشترك في حقائق تاريخية وتحديات مماثلة",[124] ومع أن هذا التوجه تم تأسيسه من منظمة عالمية مثل الأمم المتحدة إلا أننا بحاجة لدليل على فاعلية التبادل المعرفي وأثره في الاقتصاد, وهذا ما بينته التجربة الصينية في صناعة السيارات والتي تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في الصين, ففي العقود الماضية حقق هذا القطاع نتائج قوية على المستويات المحلية والدولية, وفي عام 2014 بلغ إجمالي إنتاج السيارات في الصين 23.720 مليون، وهو ما يمثل 26 ٪ من إنتاج السيارات العالمي,[125] وبالرغم من التطور المتسارع في صناعة السيارات الصينية وقدرتها التنافسية في الاسواق العالمية إلا أنه من المدهش أن الصين لا تمتلك تاريخ عريق في صناعة السيارات مثل ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كما لم يسمع عن مخترعين صينين سباقين في صناعة السيارات مثل الأمريكي هنري فورد والألماني كارل بينز [126] وبالتأكيد أن هذه الصناعة ليست وليدة اللحظة ولم تؤسس من فراغ, فإن كان الأمر كذلك فما هو السر إذن ؟!! يكمن سر التأسيس لصناعة السيارات الصينية في التبادل المعرفي حيث أن لصناعة السيارات في الصين أصول سوفييتية بشكل أساسي فقد تم تأسيس المصانع وتصميم السيارات المرخص لها في الخمسينات بمساعدة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.[127]

بالرغم من إثبات فاعلية التبادل المعرفي وأسرار الصناعات بين الدول في نمو الاقتصاد إلا أن المنطق السياسي والاقتصادي يقودنا إلى تساؤل منطقي حول إمكانية تحقيق هذا الإجراء في ظل التنافس الدولي المحموم, فما الذي قد يدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبادل أسرارها الصناعية مع الصين في حين تمثل هذه الأخيرة العدو الاقتصادي الأول؟!! قابلية تحقيق هذا الأمر يرجع إلى القواسم المشتركة بين الدول والتي تسمح بهذا التبادل كما ورد في تعريف التعاون التقني المذكور سابقاً والذي يشترط أن يكون التعاون التقني بين البلدان التي تشترك في حقائق تاريخية وتحديات مماثلة, وبالعودة إلى تجربة صناعات السيارات بين الصين والسوفييت يرجع الأمر إلى العلاقة الايدلوجية السياسية والاقتصادية المشتركة بين البلدين, وفي الوقت الحالي نجد شريحة كبيرة من الدول التي تتملك القواسم المشتركة فيما بينها مثل دول الاتحاد الأوربي ودول النمور الآسيوية وبالتأكيد الدول العربية والتي من المفترض أن تكون سباقة في تحقيق هذا الاجراء ,,, وبهذا تم إثبات الفرضية الثامنة.

124 أخبار الأمم المتحدة, مؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى حول التعاون بين دول الجنوب, https://news.un.org/ تم الاطلاع في 8\11\2020.

125 صناعة السيارات في الصين, https://ar.wikipedia.org/wiki, تم الاطلاع في 8\11\2020.

126 Lauren Cox, Live Science Contributor, "Who Invented the Car?" ،www.livescience.com, Retrieved 11-4-2018. Edited تم الاطلاع في 8\11\2020 .

127 China Corp. 2015 - Auto Industry, DCA Chine-Analyse, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في\8\11\2020.

الفرضية التاسعة: تفعيل الاقتصاد المتعدد.

الاقتصاد المتعدد هو الاقتصاد الذي يرتكز على نظرية تنويع المجالات والمصادر الاقتصادية, ولمعرفة مدى أهمية مبداء التنويع الاقتصادي علينا القيام بعملية الإثبات العكسية من خلال دراسة النقيض وهذا ما يقودنا إلى الاقتصاد المنفرد أو ما يسمى باقتصاد الريع, الاقتصاد الريعي هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع (الدخل)، وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز، بحيث تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه وتوزيعه وبيعه,[128] وفقًا للأطر النظرية التي تناولت نموذج الدولة الريعية، فإن الدولة تصاب بما يطلق عليه «لعنة الموارد ،» خاصة الدول النامية المنتجة للنفط؛ إذ ساهمت إيرادات النفط في تحقيق طفرة من النمو لدى هذه الدول، من دون أن تصاحبها تنمية حقيقية، أو إصلاح سياسي ومؤسسي، فالدولة تعتمد في الحصول على مواردها على إيرادات النفط، من دون وجود إنتاج حقيقي، ومن ثم يكون اقتصادها معتمدًا كليًا على سعر النفط.[129]

سلبيات الاقتصاد الريعي

يؤدي اعتماد الدولة شبه التام على ريع الموارد الطبيعية إلى شلل قطاعات كثيرة مما ينعكس سلباً على المجتمع, ولذا أخطر ما يمكن ملاحظته في اقتصاد الريع هو تحول المجتمع إلى النمط الاستهلاكي واعتماده على الاستيراد الخارجي ومن جهة أخرى فإن اقتصاد الريع غير قادر على رفع الناتج المحلي وهو أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم البطالة والكسل الاجتماعي. حيث يتحدد في قطاعات معينة لا يتوفر فيها فرص عمل كافية لمواطني الدولة مما يخلق حالة من عدم التوازن في المجتمع,[130] وهذا ما حصل بالفعل في التجربة الفنزويلية والتي اعتمد اقتصادها على تصدير النفط نظراً للمخزون الهائل التي تمتلكه فنزيلا حيث أن لدى فنزويلا أكبر احتياطي نفطي يقدر بأكثر من 300 مليار برميل، ويشكل النفط 90 % من عوائد الصادرات,[131] الذي حدث أن الاقتصاد تدهور بشدة جراء انخفاض أسعار النفط في أوائل عام 2015[132] الأمر الذي كان له انعكاس شديد على الاقتصاد والتي يمكن تأكيدها من خلال بعض الأرقام والوقائع التي قد تعطي صورة سريعة وملخصة عن الوضع في البلاد[133]

1. وصل معدل التضخم إلى 1600% عام 2018.
2. يتراوح العجز في الناتج المحلي الإجمالي من 18. 20%.
3. ارتفع حجم الديون لنحو 120 مليار دولار عام 2017.
4. تقلص الاقتصاد بنسبة 16.6% عام 2017.

وبهذا تم إثبات الفرضية التاسعة.

---

128 محمد نبيل الشيمي. الاقتصاد الريعي، المفهوم والإشكالية نسخة محفوظة 15 ديسمبر 2019 على موقع واي باك مشين, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 8\11\2020.

129 آية بدر عليوة, فشل الدولة الريعية, المركز العربي للدراسات الصفحة 1.

130 بشار الزبيدي, مخاطر الاقتصاد الريعي, http://www.almothaqaf.com/, تم الاطلاع في 8\11\2020.

131 بالأرقام.. اقتصاد فنزويلا الذي خنق شعبها https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/ تم الاطلاع في 10\11\2020

132Mariana Zuñiga and Anthony Faiola. "Even sex is in crisis in Venezuela, where Contraceptives are growing scarce

133 بالأرقام.. اقتصاد فنزويلا الذي خنق شعبها https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/ تم الاطلاع في 10\11\2020

الفرضية العاشرة: الانتقال إلى مرحلة الاقتصاد الرقمي.

انتهاء جائحة كورونا واحتواءها أمر لم يتم تأكيده بعد وهذا يضعنا أمام عدة احتمالات, والأسواء من هذه الاحتمالات استمرار الجائحة وضربها مره أخرى للاقتصاد العالمي كما ذكر في الفرضية الأولى أو التعرض لجائحة أخرى, وكلا الاحتماليين سيضع الاقتصاديات في وضع حرج للغاية مما قد يوصلها إلى حافة الانهيار, لهذا السبب يتوجب العمل على إجراء مزدوج بحيث يحمي الاقتصاد في حالة تكرر واستمرار الجائحة وفي نفس الوقت يعمل على مواجهة الركود المحتمل وحفز الاقتصاد وهذا ما يحققه التحول نحو الاقتصاد الرقمي, الأمر الذي يقودنا إلى الحديث عن تعريف الاقتصاد الرقمي وملامحه ومميزاته عن غيره في مواجهة الجائحة.

تعريف الاقتصاد الرقمي: يصف الاقتصاد الرقمي انتشار استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة الفرص والنمو الاقتصادي وتحسين تقديم الخدمات العامة, وللاقتصاد الرقمي دور حاسم في إنشاء مجتمعات "ذكية" حيث تستخدم جميع الجهات الفاعلة –السلطات الحكومية وقطاع الأعمال والمواطنون، خاصة الشباب والنساء – أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها لاتخاذ قرارات فعالة,[134] وتتحدد ملامح الاقتصاد الرقمي من خلال الجوانب الآتية:

الحكومة الإلكترونية: الحكومة الإلكترونية هو نظام حديث تتبناه الحكومات باستخدام الشبكة العنكبوتية العالمية والإنترنت في ربط مؤسساتها بعضها ببعض، وربط مختلف خدماتها بالمؤسسات الخاصة والجمهور عموما، ووضع المعلومات في متناول الأفراد وذلك لخلق علاقة شفافة تتصف بالسرعة والدقة تهدف للارتقاء بجودة الأداء, وتعريف الحكومة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أسلوب أداء الخدمات الحكومية, و بصيغة أخرى تعنى تغير أسلوب أداء الخدمة من أسلوب يتصف بالروتين والبيروقراطية وتعدد وتعقد الإجراءات إلى أسلوب معتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أداء الخدمات الحكومية بهدف تقديمها للمواطن بطريقة سهله عبر شبكة الانترنت مما يوفر الكثير من الجهد والمال لها فتنخفض بذلك تكلفة أداء الخدمة,[135] وجود مثل هذه الخاصية في الاقتصاد يساعد على جانبين, فمن ناحية يعمل على تحقيق سرعة الاستجابة لعملية الدعم الاقتصادي في حالة تفاقم الجائحة وتأثيرها على القطاعات الاقتصادية, ومن ناحية أخرى تساعد في تسريع الدورة الاقتصادية وتسهيل العمليات التشغيلية والتي تحفز الاقتصاد في مرحلة ما بعد الجائحة ما يخفف وطاءة الركود وتقليص أثارة وفترته الزمنية.

النقود الإلكترونية: يعرف البعض النقود الالكترونية بأنها عبارة عن القيمة المخزونة او وسيلة الدفع المدفوعة مسبقاً تكون فيها الأموال مسجلة او القيمة متوفرة ومخزونة على جهاز الكتروني في حيازة المستهلك, وفي الوقت الراهن توجهت الكثير من الدول المتقدمة نحو التعامل النقدي الإلكتروني الكامل ومن هذ الدول هولندا حيث أن التعامل يكاد ينعدم التعامل بالنقود الورقي,[136] التعامل مع هذا النوع من النقود يساعد على استمرار العمليات المالية مع أي وضع حتى ولوكان

134 آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية, اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا, الأمم المتحدة الأسكوا , E/ESCWA/TDD/2017/2 , ص 4
135 حكومة إلكترونية https://ar.wikipedia.org/ تم الاطلاع في تاريخ 2020\11\6
136 لورين كوميتيه , بلدان توشك فيها النقود على أن "تنقرض" مقابل البطاقات البنكية , https://www.bbc.com/ تم الاطلاع في تاريخ 2020\11\6

هذا الوضع يمثل حالة الحجر الكامل ولأي فترة زمنية نظراً لخصائصها التي لا تتطلب التقابض والتقاء أطراف التعاملات الاقتصادية, كما أن سرعة وأمان التداول للنقود الإلكترونية يعمل على رفع عملية دوران النقد الأمر الذي يعتبر عامل رئيسي للخروج من حالة الركود الاقتصادي.

البنوك الإلكترونية: وهي البنوك التي يقوم عملائها (المرخص لهم) ببعض أو كل العمليات المصرفية (التقليدية و المتاحة من البنك) و التأثير علي النظام المحاسبي للبنك فوراً وبشكل مباشرة من خلال الشبكات الإلكترونية أو غير مباشرة من خلال منافذ البنك أو خط تليفون, وهذا التفاعل يتم عن بعد وذلك مباشرة عندما يكون متصلاً باستخدام حاسبه الآلي المجهز لهذا الغرض بالبنك من خلال شبكة إلكترونية للاتصال كالويب لتنفيذ عمليات مصرفية إلكترونية والمحاسبة عنها آنياً أو غير مباشرة عندما يتعامل مع البنك بإحدى وسائل الدفع لنقود إلكترونية كبطاقات الائتمان و بطاقة الصراف الآلي من أحد المنافذ المتصلة بالبنك لتنفيذ هذه العمليات,[137] تكامل البنوك الإلكترونية مع العنصرين السابقين (النقد والحكومة الإلكترونية) يعزز من تفعيل التعامل الإلكتروني في الأنشطة والعمليات الاقتصادية ما يساعد بشكل كبير في استمرارية حركة الاقتصاد أثناء الجائحة والفترات التي تليها.

الأسواق الالكترونية: الأسواق الإلكترونية هي أسواق متصلة عبر شبكات اتصالات حديثة ومدعومة بأجهزة كمبيوتر عالية السرعة, في السوق الإلكترونية لا يجب أن يكون المشترون والبائعون في نفس الموقع الفعلي من أجل التفاعل وهذا يمثل فائدة بالغة في حالات الحجر الصحي, ومع التطور الهائل للإنترنت ستلعب الأسواق الإلكترونية دورًا أكثر أهمية في حياة الناس اليومية, حيث أصبحت شبكة الويب العالمية الواجهة العالمية للأسواق الإلكترونية, ويمكن للأشخاص استخدام الويب للوصول إلى مختلف الأسواق الإلكترونية افتراضيًا من أي مكان وفي أي وقت, كما يمكن للمستثمرين العاديين استخدام الإنترنت لإجراء التداول عبر الإنترنت من خلال شركات الوساطة عبر الإنترنت ، ويمكن للعملاء تقديم عطاءات لمنتجات مختلفة في بيوت المزادات عبر الإنترنت مثل eBay,[138] المزايا المهمة في الاسواق الإلكترونية تتمثل في الاستمرارية وهذا ما يجعلها فعالة في حالات التوقف الاقتصادي أثناء الجائحة وتباطؤ الحركة الاقتصادية في مرحلة الركود.

المصانع الذكية: في الآونة الأخيرة تم استخدام التكنولوجيا بشكل كبير في الأنظمة الصناعية وخصوصاً الصناعات المتقدمة والثقيلة الأمر الذي أدى إلى ظهور مصطلح التصنيع الذكي وهو فئة واسعة من الصناعات التحويلية التي تستخدم التصنيع المتكامل بالكمبيوتر ، والمستويات العالية من القدرة على التكيف والتغيرات السريعة في التصميم ، وتكنولوجيا المعلومات الرقمية ، وتدريب القوى العاملة التقنية الأكثر مرونة,[139] ويتمثل هدف الشركات في تحقيق الاتصال والربط الرقمي بين خط الإنتاج برمته، وبين كل جزء من العملية المصورة على شاشة مراقبة أو حاسوب لوحي , ويتم برمجة المعلومات وفقا للغرض المطلوب، ويمكن عندئذ أن تنظم خطوط الإنتاج نفسها، بحيث يتم رصد مختلف مواد التصنيع ومعالجتها على

137 رشدي عبد اللطيف وادي , أهمية و مزايا البنوك الإلكترونية في قطاع غزة بفلسطين ومعوقات انتشارها , الجامعة الإسلامية غزة , ص6.

138 Electronic Markets https://www.encyclopedia.com/ تم الاطلاع في تاريخ 6\11\2020.

139 Davis, Jim; Edgar, Thomas; Porter, James; Bernaden, John; Sarli, Michael (2012-12-20). "Smart manufacturing, manufacturing intelligence and demand-dynamic performance".

خط الإنتاج، وتقوم الأنظمة بتقديم المعلومات وإصلاح الأخطاء، ويمكن طلب المزيد من المواد بشكل آلي في حالة انخفاض مستوى المخزون,[140] وتقوم العديد من الشركات الألمانية الكبيرة بتطوير تقنيات حسب الطلب والحاجة من أجل الرقمنة, وهذا يسري على قطاع صناعة السيارات وقطاع الطيران تماما كما يسري على شركات اللوجستية والبرمجة, وحتى قطاع بناء الآلات يعمل جاهدا باستمرار من أجل التوصل إلى آلات أكثر ذكاء,[141] وجود مثل هذه المصانع يدعم الاقتصاد من ناحيتين, حيث ستقل فترات التوقف أثناء الحجر الصحي وكذلك تقلل التكاليف التشغيلية ومتطلبات الانتاج في مرحلة الركود الاقتصادي ما يجعلها عامل مؤثر في حماية وحفز الاقتصاد.

فاعلية الاقتصاد الرقمي في ظل جائحة كورونا: في الوقت الذي تسببت جائحة فيروس كورونا المستجد في اضطرابات اقتصادية واسعة طالت جميع دول العالم وعانى منها ملايين البشر، إلا أن كبرى شركات التكنولوجيا الأمريكية استفادت من الجائحة وحققت أرباحا هائلة وازدهارا ماليا, حيث ارتفعت مبيعات أمازون بنسبة 40 في المئة خلال ثلاثة أشهر حتى يونيو/حزيران، بينما حققت شركة أبل زيادة كبيرة في مبيعات هواتف آى فون وغيرها من الأجهزة, كما قفز عدد مستخدمي منصات شركة فيسبوك للتواصل الاجتماعي وتشمل (واتس آب وانستاغرام)، بنسبة 15 في المئة,[142] ونجد أن القاسم المشترك بين الشركات المذكورة بأنها جميعاً تعتمد على التعامل الإلكتروني ما يثبت فاعلية الاقتصاد الرقمي.

الجوانب الإيجابية للاقتصاد الرقمي: تطبيق الاقتصاد الرقمي له العديد من الانعكاسات الإيجابية التي تساعد وبشكل كبير في تجاوز حالات الركود الاقتصادي المحتملة وذلك من خلال:

1. عدم التأثر بإجراءات احتواء الجائحة مثل الحجر الصحي.
2. انخفاض التكاليف والمقومات اللازمة لتشغيل الاقتصاد وفق الأسلوب الرقمي.
3. الحلول والابتكارات التكنلوجية ودورها في مواجهة المشاكل الاقتصادية.
4. انخفاض الوقت والجهد مقارنة بالأساليب الاقتصادية الأخرى.

وبهذا تم إثبات الفرضية العاشرة.

الفرضية الحادية عشر: انهاء التوترات السياسية والحروب العسكرية في العالم.

من المعروف أن التوترات السياسية ونشوب الحروب العسكرية هي العدو الأول للاقتصاد وهذا ما أثبتته التجارب التاريخية, كما أن استمرار التوترات والحروب في ظل الوضع الحالي سيضع الدول في مواجهة الأثار الآتية:

1. الأضرار الاقتصادية والخسائر البشرية المباشرة لهذه النزاعات والتوترات.
2. الأضرار الناتجة عن جائحة كورونا حالياً ومستقبلاً.
3. تبعات وتأثيرات الركود الاقتصادي العالمي المحتمل.

140 المصانع الذكية في قلب العصر الصناعي الرابع في ألمانيا https://alarab.co.uk/ تم الاطلاع في تاريخ 6\11\2020.
141 صناعة 4.0: شركات تستجمع قواها , https://www.deutschland.de/ تم الاطلاع في تاريخ 6\11\2020.
142 فيروس كورونا: أمازون وفيسبوك وأبل حققوا مليارات بفضل الجائحة, https://www.bbc.com/, تم الاطلاع في 10\11\2020.

وبالرغم من أن هذا الإجراء (إنهاء التوترات والحروب) بحد ذاته لا يمت للاقتصاد بصله بخلاف الإجراءات السابقة غير أن له تأثيرات وانعكاسات إيجابية شديده على الاقتصاد حيث سيترتب عليه جانبين:

1. **إيقاف خسائر الحرب**: واشنطن (رويترز) - أفاد تقرير سري اطلعت عليه رويترز أن تكلفة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والخسائر الاقتصادية في الحرب الأهلية في اليمن تجاوزت 14 مليار دولار حتى الآن ، وتسلط الضوء على الجهود اللازمة لإعادة بناء البلاد حيث انعكس الأمر على أكثر من نصف السكان,[143] ونظرًا لاستمرار الحرب وبالتالي استمرار التدمير لبقية البنى التحتية من كافة أطراف الصراع فإنه من الصعوبة بمكان التوصل إلى تقييم شامل للأضرار وبالتالي فإن ما سنذكره في هذا الجانب ما هو إلا تقديرات أولية صادرة عن بعض الجهات ذات العلاقة، ففي جانب الخسائر المادية وحتى يوليو/تموز 2018، تشير بعض التقارير الحقوقية غير الرسمية إلى تضرر البنية التحتية بشكل كبير جرَّاء الحرب؛ حيث تشير إلى تضرر 15 مطارًا، 14 ميناء، 2512 طريقًا وجسرًا، 727 خزانًا وشبكة مياه، و185 محطة ومولد كهرباء، و421 شبكة اتصالات، و882 مدرسة ومعهدًا، و318 مستشفى ومركزًا صحيًّا، و1797 منشأة حكومية، و360 محطة وقود سيارات، و265 ناقلة وقود، و316 مصنعًا، و295 مزرعة دواجن ومواشٍ، و490 موقعًا أثريًّا ومنشأة سياحية، و112 منشأة رياضية.[144]

أما جانب الأداء الاقتصادي الكلي، تشير بعض التقديرات الاقتصادية إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي اليمني بصورة كبيرة خلال السنوات 2015–2018 جرَّاء الحرب والصراع, حيث قُدِّرت الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 47.1%، بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال سنوات الحرب الأربع قد خسر ما يقارب 50 مليار دولار، مع العلم بأن متوسط خسائر الحرب في دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط يتراوح ما بين 6-15% فقط من الناتج المحلي وعلى المستوى العالمي ما بين 4-9%. وترجع الزيادة في خسائر الناتج المحلي الإجمالي في اليمن مقارنة بالدول الأخرى إلى ترافق الحرب مع حالة من الحصار البري والبحري والجوي المفروض على اليمن من قبل قوات التحالف العربي من ناحية، ومن ناحية ثانية استخدام أطراف النزاع في الداخل موارد الطاقة اللازمة للعملية الإنتاجية كأدوات في نزاعها وبالذات الكهرباء والمشتقات النفطية، فضلًا عن انقسام مؤسسات الدولة الاقتصادية بين طرفي النزاع.[145]

في جانب الموازنة العامة للدولة، تشير تقارير وزارة المالية إلى تراجع الإيرادات العامة للدولة بحوالي 50% خلال العام 2015 و60% خلال عام 2016؛ حيث تراجعت الإيرادات العامة من حوالي 2.2 تريليون ريال يمني في عام 2014 إلى حوالي 1.1 تريليون في عام 2015 ثم إلى 900 مليار ريال فقط في عام 2016 (وصل سعر الصرف للريال اليمني في بداية أغسطس/آب 2018 إلى حوالي 550 ريالًا/دولار), ويعود ذلك بصفة أساسية إلى توقف إنتاج وتصدير النفط والذي تُمثل عوائده قرابة الـ50% من إجمالي الإيرادات، فضلًا عن تعليق المساعدات الخارجية للموازنة العامة, ونتيجة لتراجع الإيرادات فقد انكمشت النفقات العامة هي الأخرى وبنسبة تصل إلى 36% عام

143 Yara Bayoumy, Civil war costs Yemen $14 billion, https://www.reuters.com/, تم الاطلاع في 5\11\2020
144 التكلفة الاقتصادية لحرب اليمن, مركز الجزيرة للدراسات, https://studies.aljazeera.net/, تم الاطلاع في 5\11\2020.
145 إصدارات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، تقرير، (العدد 34، يونيو/حزيران 2018)، ص 2-3.

2016 مقارنة بعام 2014، مع العلم بأن انقسام البنك المركزي اليمني بين صنعاء وعدن قد عمل على تعطيل الموازنة العامة للدولة خلال العامين 2017 و2018 لتواجه بذلك الموازنة العامة أزمة سيولة أسهمت في توقف دفع رواتب نسبة كبيرة من الموظفين والمتقاعدين وبالذات في المحافظات الخاضعة لسيطرة الحوثيين ولقرابة العامين.[146]

مثل هذه الأضرار والتبعات الاقتصادية جراء الحروب والنزاعات تمثل عبئ شديد على الاقتصاد في الأوضاع الاعتيادية (خارج نطاق الأوبئة) ناهيك عن استمراريتها في ضل جائحة كورونا والركود الاقتصادي العالمي المحتمل, بالتأكيد أن اقتصاد كالاقتصاد اليمني لن ينجو في حالة أزمة اقتصادية عالمية, معنى هذا إن ايقاف الحرب سيساعد بشكل كبير أيقاف النزيف الاقتصادي والسماح بالتدخل الخارجي لإنقاذ الاقتصاد وإعادة إعمار اليمن ومن ناحية أخرى تفعيل المصالح والموارد الاقتصادية المعطلة والتي تمثل النقطة التالية كفائدة لإيقاف الحرب, بالتالي وجود فرصة أمام اليمن في مواجهة أثار الركود الاقتصادي وهذا ما يبين أهمية هذا الإجراء.

2. **تفعيل المصالح والموارد الاقتصادية المعطلة:** بالعودة إلى الحالة السابقة (حرب اليمن) نجد أن الحرب قد أوقفت أهم المصادر الاقتصادية السيادية مما تسبب بالأوضاع المتردية السابقة الذكر, ومن هذه المصادر النفط والغاز حيث يبلغ إجمالي الاحتياطيات المؤكدة لحقل الغاز مأرب الجوف حوالي 10 تريليون قدم مكعب (286 كيلومتر مكعب),[147] من ناحية أخرى لم يقتصر الأمر على المصادر النفطية بل امتد أثره إلى تعطيل الخصائص الاقتصادية لموقع اليمن الجغرافي والذي من الممكن أن يصبح أهم ركائز الاقتصاد اليمني حيث أن موقع اليمن الاستراتيجي في باب المندب يعطي البلاد أهمية أكبر والمزيد من الفرص الاقتصادية, ويعد مضيق باب المندب ممرًا حيويًا لصادرات النفط إلى أوروبا والتجارة العالمية, ووفقا لبعض التقديرات فإن سبعة في المائة من التجارة العالمية و 30 في المائة من النفط العالمي يمر عبر مضيق باب المندب وبفضل هذا الموقع الاستراتيجي كانت البلاد وجهة لمشاريع طموحة, ففي عام 2007 تم الإعلان عن مشروع جسر القرون الذي يهدف إلى بناء جسر بين اليمن وجيبوتي والذي تضمن بناء مدينتين على جانبي الجسر ، الأولى في اليمن والثانية في جيبوتي, كما تضمنت بناء مطار يخدم المدينتين, ومن المقرر أن يجتذب المطار كما هو مخطط له نحو 100 مليون مسافر سنويًا مما يضعه على رأس أكبر مطارات العالم من حيث حركة المسافرين ، متفوقًا على مطار دبي ومطار لوس أنجلوس الدولي, ومع ذلك ، فإن الصراع الدائر في اليمن حال دون تنفيذ المشروع.[148]

بالنظر إلى الخسائر المباشرة للحروب والموارد الاقتصادية المعطلة نجد أن إيقاف التوترات والحروب سيمكن من وقف النزف الاقتصادي والبشري وتفعيل موارد الاقتصاد بالشكل الصحيح مما يعطي الاقتصاد قوة أكبر في مواجهة أي أزمات محتملة, وبهذا تم إثبات الفرضية الأخيرة.

146 التكلفة الاقتصادية لحرب اليمن, مركز الجزيرة للدراسات, https://studies.aljazeera.net/, تم الاطلاع في 5\11\2020.
147 "Yemen LNG". hydrocarbons-technology.com. 2012. Retrieved 2013-06-08 تم الاطلاع في 6\11\2020,
148 Muneer Binwaber, Why will Yemen be the poorest country, https://behorizon.org/, تم الاطلاع في 6\11\2020

النتائج

1. التحقق الفعلي لحالة الركود الاقتصادي والإعلان الرسمي عن الحالة في الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة.
2. إيقاف حالة التدهور الاقتصادي تتطلب الاحتواء الكامل للجائحة وإيقاف تفشي الوباء.
3. فاعلية السياسات النقدية في الحد من تفاقم حالة الركود الاقتصادي والعمل على حفز الاقتصاد.
4. فاعلية السياسات المالية في الحد من تفاقم حالة الركود الاقتصادي والعمل على حفز الاقتصاد.
5. فاعلية دور المؤسسات الدولية والبنك الدولي في الحد من تفاقم حالة الركود الاقتصادي والعمل على حفز الاقتصاد.
6. فاعلية تعظيم العواد الاقتصادية والاستثمارات الخارجية في الحد من تفاقم الركود الاقتصادي والعمل على حفز الاقتصاد.
7. فاعلية الهجرة في الحد من تفاقم حالة الركود الاقتصادي والعمل على حفز الاقتصاد.
8. فاعلية التبادل المعرفي وأسرار الصناعة في الحد من تفاقم حالة الركود الاقتصادي والعمل على حفز الاقتصاد.
9. فاعلية التنوع الاقتصادي في الحد من تفاقم حالة الركود الاقتصادي والعمل على حفز الاقتصاد.
10. فاعلية الانتقال إلى مرحلة الاقتصاد الرقمي في الحد من تفاقم حالة الركود الاقتصادي والعمل على حفز الاقتصاد.
11. فاعلية إيقاف التوترات السياسية والحروب في الحد من تفاقم حالة الركود الاقتصادي والعمل على حفز الاقتصاد.

المراجع

1. ركود عميق مرشّح للتفاقم جراء كورونا حسب صندوق النقد الدولي, https://www.dw.com/, تم الاطلاع في 2020\11\8.
2. Moody’s Investors Service, Inc 24\6\2016 page 2
1. اقتصاد بريطانيا يدخل مرحلة ركود بتسجيل انكماش تاريخي, https://www.aljazeera.net/, تم الاطلاع في 2020\11\8.
2. الحصيلة الكاملة لإصابات ووفيات كورونا في العالم https://www.skynewsarabia.com/ تم الاطلاع في 2020\11\27
3. يورونيوز, الولايات المتحدة تدخل رسمياً في ركود اقتصادي, https://arabic.euronews.com/ تم الاطلاع في 2020\11\8.
4. حسام نور, كورونا «كوفيد-19» الأربعاء 28 أكتوبر 2020, https://arabia.as.com/ تم الاطلاع في 2020\10\28.
5. When Will The Coronavirus Pandemic End?, https://www.sciencealert.com/ تم الاطلاع في 2020\10\28
6. جونسون: جائحة "كورونا" سوف تنتهي منتصف العام المقبل, لندن - د ب أ, https://www.emaratalyoum.com/ تم الاطلاع في 2020\10\28
7. وائل عبد الحميد, تنتهي خلال عامين أم تستمر للأبد.. متي تتلاشى جائحة كورونا؟, https://masralarabia.net/, تم الاطلاع في 2020\10\28.
8. وائل عبد الحميد, خسائر كورونا 7 تريليونات دولار.. أمريكا «تجثو على ركبتيها», https://masralarabia.net/, تم الاطلاع في 2020\10\28.

9. فيروس كورونا: الاقتصاد الأمريكي يشهد أسوأ تراجع منذ عام 2008, BBC, https://www.bbc.com/, تم الاطلاع في 28\10\2020.
10. قائمة الدول التي انتشر فيها فيروس كورونا 2019–20 https://ar.wikipedia.org/wiki تم الاطلاع في 27\11\2020
11. انكماش اقتصاد كندا 8.2% مع ضربة كورونا https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy تم الاطلاع في 27\11\2020
12. أسباب الانهيار الإيطالي أمام «كورونا», https://alqabas.com/article/5763060 تم الاطلاع في 27\11\2020
13. مواجهة كورونا , https://www.alarabiya.net/ تم الاطلاع في 27\11\2020
14. اقتصاد الصين يتعافى وأوروبا تتحرك.. أكبر قفزة للمصانع الصينية منذ 10 سنوات رغم كورونا, https://www.aljazeera.net/ebusiness تم الاطلاع في 1\11\2020
15. حسين كامل فهمي .أدوات السياسة النقدية, المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب – جدة, 2006, صفحة 14.
16. Milton Friedman (1987). "quantity theory of money", The New Palgrave: A Dictionary of Economics, v. 4, p15-19.
1. Mankiw 2002, pp. 22–32, https://en.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 1\11\2020
i. Expansionary Monetary Policy: Definition, Purpose, Tools, https://en.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 1\11\2020
17. Moody's Investors Service, Inc 24\6\2016 page 1
18. بنك إنجلترا يبقي أسعار الفائدة دون تغيير https://www.bitcoinnews.ae تم الاطلاع في تاريخ 2\11\2020
19. بنك إنجلترا يبقي أسعار الفائدة دون تغيير https://www.bitcoinnews.ae تم الاطلاع في تاريخ 2\11\2020
20. Forecasted gross domestic product (GDP) growth in the United Kingdom (UK) from 2020 to 2024 https://www.statista.com/statistics/375195/gdp-growth-forecast-uk/ تم الاطلاع في 27\11\2020
21. المصارف الصينية تدعم المشروعات الصغيرة لمواجهة "كورونا" https://www.alittihad.ae//article تم الاطلاع في 2\11\2020.
22. عبد الكريم بوغزالة, محاضرات في المالية العامة, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, 2016, صفحة 28.
23. Kramer, Leslie. "What Is Fiscal Policy?". Investopedia. Dotdash https://ar.wikipedia.org/ تم الاطلاع في 2\11\2020
24. Henry Farrell and John Quiggin (March 2012). "Consensus, Dissensus and Economic Ideas: The Rise and Fall of Keynesianism During the Economic Crisis" (PDF). The Center for the Study of Development Strategies.
25. اقتصاد كينزي, https://ar.wikipedia.org/wiki تم الاطلاع في 27\10\2020
26. د. طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1990 ،ص 29
27. القانون المالي | السياسة المالية والضريبية, http://arab-ency.com, تم الاطلاع في 2\11\2020.
28. Principles of a High-Quality State Revenue System, https://www.ncsl.org/ تم الاطلاع في 2\11\2020
29. حيدر نعمة بخيت, السياسات المالية في العراق ودورها في التأثر على عرض النقد,193, https://almerja.com/, تم الاطلاع في 2\11\2020
30. سعيد عبد العزيز عثمان، وآخرون، "النظم الضريبية" مكتبة الاشعاع الفنية الاسكندرية ،مصر ص 10
31. السياسات الضريبية, وزارة المالية, جمهورية مصر العربية, http://www.mof.gov.eg/ تم الاطلاع في 2\11\2020.
32. ترامب يبحث إجراءات لحل أزمة كورونا الاقتصادية https://www.alhurra.com/ تم الاطلاع في 2\11\2020.
33. شادي عاكوم – برلين, خيارات ألمانيا لمواجهة تداعيات كورونا على الاقتصاد, https://www.alaraby.co.uk/ تم الاطلاع في 2\11\2020.
34. Governments should avoid Covid spending cuts and tax rises, says OECD https://www.theguardian.com/ تم الاطلاع في 2\11\2020.
35. محمد علي, الاقتصاد العالمي بعد كورونا.. مؤشرات انكماش وتفاؤل, https://al-ain.com/ تم الاطلاع في 27\10\2020
36. محمد علي, الاقتصاد العالمي بعد كورونا.. مؤشرات انكماش وتفاؤل, https://al-ain.com/ تم الاطلاع في 27\10\2020
37. "البنك الدولي" الدليل العربي - حقوق الإنسان والتنمية.[وصلة مكسورة] نسخة محفوظة 23 سبتمبر 2015 على موقع واي باك مشين, تم الاطلاع في 2\11\2020.
38. كاي تريكل, الوحدة رقم 27 البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, صفحة 524.
39. International Bank for Reconstruction and Development Articles of Agreement (as amended effective 16 February 1989), Article IV, Section 10.

i. World Bank. Development and Human Rights: The Role of the World Bank. (Washington, D.C.: 1998), 4.

40. كاي تريكل, الوحدة رقم 27 البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, صفحة 524.
41. التشييد والتشغيل ونقل الملكية https://ar.wikipedia.org/wiki تم الاطلاع في 7\11\2020.
42. Inc., MSCI (2009). "Market Rebound and the Value Effect in Korea, August 2009". SSRN Electronic Journal. doi:10.2139/ssrn.1508735. ISSN 1556-5068
43. Bloomberg - Are you a robot?". www.bloomberg.com تم الاطلاع في 28\10\2020
44. Ørbæk, Peter (1995-01-24). "Can you Trust your Data?". BRICS Report Series. 2 (24). doi:10.7146/brics.v2i24.19926. ISSN 1601-5355.
45. Wei (2015). Chine, Inde : les firmes au cœur de l'émergence. Presses universitaires de Rennes. ISBN 978-2-7535-4011-8.
46. EAGLEs_Outlook_Annual_Report_2012 (20 February 2012), page 9
47. الدول العربية تحتاج 60 مليون فرصة عمل حتى عام 2020, http://mubasher.aljazeera.net/, تم الاطلاع في 7\11\2020.
48. اقتصاد الأردن, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 7\11\2020.
49. لحياة - النسور: اقتصاد الأردن يواجه أسوأ وضع في تاريخه نسخة محفوظة 04-06-2020 على موقع واي باك مشين, الاطلاع في 7\11\2020.
50. علاء القرالة, 3.7 مليار دولار حوالات المغتربين, الرأي, http://alrai.com/article, تم الاطلاع في 7\11\2020.
51. لأردن يُقر ميزانية 2019 بقيمة 13 مليار دولار, دنيا الوطن, https://www.alwatanvoice.com/, تم الاطلاع في 7\11\2020.
52. دراسة: أثر الهجرة الإيجابي على اقتصادات الدول الكبرى, https://www.infomigrants.net/, تم الاطلاع في 7\11\2020.
53. ألمانيا: زيادة براءات الاختراع لباحثين من أصول مهاجرة, https://www.dw.com/, تم الاطلاع في 10\11\2020
54. لندن - الخليج أونلاين, 8 أسباب دفعت بريطانيا للانفصال عن الاتحاد الأوروبي, https://alkhaleejonline.net/, تم الاطلاع في 10\11\2020.
55. أخبار الأمم المتحدة, مؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى حول التعاون بين دول الجنوب, https://news.un.org/ تم الاطلاع في 8\11\2020.
56. صناعة السيارات في الصين, https://ar.wikipedia.org/wiki, تم الاطلاع في 8\11\2020.
57. Lauren Cox, Live Science Contributor, "Who Invented the Car?" ،www.livescience.com, Retrieved 11-4-2018. Edited تم الاطلاع في 8\11\2020 .
58. China Corp. 2015 - Auto Industry, DCA Chine-Analyse, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في8\11\2020.
59. محمد نبيل الشيمي. الاقتصاد الريعي، المفهوم والإشكالية نسخة محفوظة 15 ديسمبر 2019 على موقع واي باك مشين, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 8\11\2020.
60. آية بدر عليوة, فشل الدولة الريعية, المركز العربي للدراسات الصفحة 1.
61. بشار الزبيدي, مخاطر الاقتصاد الريعي, http://www.almothaqaf.com/, تم الاطلاع في 8\11\2020.
62. بالأرقام.. اقتصاد فنزويلا الذي خنق شعبها https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/ تم الاطلاع في 10\11\2020
63. Mariana Zuñiga and Anthony Faiola. "Even sex is in crisis in Venezuela, where Contraceptives are scarce
64. بالأرقام.. اقتصاد فنزويلا الذي خنق شعبها https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/ تم الاطلاع في 10\11\2020
65. آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية, اللجنة الاقتصادية لغربي أسيا, الأمم المتحدة الأسكوا , E/ESCWA/TDD/2017/2 , ص 4
66. حكومة إلكترونية https://ar.wikipedia.org/ تم الاطلاع في تاريخ 6\11\2020
67. لورين كوميتيه , بلدان توشك فيها النقود على أن "تنقرض" مقابل البطاقات البنكية , https://www.bbc.com/ تم الاطلاع في تاريخ 6\11\2020
68. رشدي عبد اللطيف وادي , أهمية و مزايا البنوك الإلكترونية في قطاع غزة بفلسطين ومعوقات انتشارها , الجامعة الإسلامية غزة , ص6.
69. Electronic Markets https://www.encyclopedia.com/ تم الاطلاع في تاريخ 6\11\2020.
70. Davis, Jim; Edgar, Thomas; Porter, James; Bernaden, John; Sarli, Michael (2012-12-20). "Smart manufacturing, manufacturing intelligence and demand-dynamic performance".
71. المصانع الذكية في قلب العصر الصناعي الرابع في ألمانيا https://alarab.co.uk/ تم الاطلاع في تاريخ 6\11\2020.
72. صناعة 4.0: شركات تستجمع قواها , https://www.deutschland.de/ تم الاطلاع في تاريخ 6\11\2020.

73. فيروس كورونا: أمازون وفيسبوك وأبل حققوا مليارات بفضل الجائحة, https://www.bbc.com/, تم الاطلاع في 2020\11\10.
74. Yara Bayoumy, Civil war costs Yemen $14 billion, https://www.reuters.com/, تم الاطلاع في 2020\11\5
75. التكلفة الاقتصادية لحرب اليمن, مركز الجزيرة للدراسات, https://studies.aljazeera.net/, تم الاطلاع في 2020\11\5.
76. إصدارات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، تقرير، (العدد 34، يونيو/حزيران 2018)، ص 2-3.
77. التكلفة الاقتصادية لحرب اليمن, مركز الجزيرة للدراسات, https://studies.aljazeera.net/, تم الاطلاع في 2020\11\5.
78. "Yemen LNG". hydrocarbons-technology.com. 2012. Retrieved 2013-06-08 تم الاطلاع في 2020\11\6,
79. Muneer Binwaber, Why will Yemen be the poorest country, https://behorizon.org/, تم الاطلاع في 2020\11\6

أثر جائحة كورونا على أسوق العمل

عواطف خضر حمد الخضر

أستاذ مساعد

كلية البيان للعلوم والتكنولوجيا – الخرطوم - السودان

ملخص

يشهد العالم اليوم تجميدا للعمل والإنتاج وارتفاع معدلات البطالة لم يسبقه مثيل، بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19). ويُؤثِّر الفيروس على الوظائف من خلال تأثيره على المعروض من الأيدي العاملة، لاسيما من خلال صحة العمال وقدرتهم على الحركة والانتقال، وتأثيره على أنشطة منشآت الأعمال. وهو يُضعِف الطلب على السلع والخدمات، ويُقلِّص المعروض من مستلزمات الإنتاج، ويؤدي إلى تقييد السيولة، وزيادة عدم اليقين والشكوك وينتج عن هذا الوضع تحديات كبيرة. واثر الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل بسبب وباء كورونا سلبا على أكثر من 81% من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3.3 مليار شخص، فخسر الملايين أعمالهم وتوقفت دورة الإنتاج في أغلب دول العالم.

انطلقت الدراسة لمعرفة الى اى مدى اثرت جائحة كورونا وماصاحبها من اجراءات اغلاق جزئى وكامل للمؤسسات الاقتصادية فى ارتفاع غير مسبوق لمعدلات البطالة ومايرتبط بها من انخفاض فى الانتاج والدخول، خلل فى الموازين والموازنات وارتفاع معدلات الفقر وزيادة عدم اليقين والشكوك وينتج عن هذا الوضع تحديات كبيرة تلقى بظلالها السالبة على كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وماهى الجهود التى بذلت من دول وتكتلات ومنظمات اقتصادية اقليمية ودولية للتعافى من الاثار المدمرة لجائحة كورونا وهل كتب لها النجاح اخذين فى الاعتبار طول امد الازمة والخلل الهيكلى الذى يلازم الاداء الاقتصادى لدول كثيرة فتفاقمت فيها المشاكل الاقتصادية وعلى رأسها البطالة.

كلمات مفتاحية: البطالة، جائحة كورونا، تأثير، اغلاق، الاقتصاد

Abstract

Today, the world is witnessing an unprecedented freeze of work and production and so high unemployment rate, due to the spread of the Corona pandemic (Covid-19). The virus affects jobs through its effect on the labor supply, health of workers, their ability to move, and its impact on the activities of business enterprises. It weakens the demand of goods and services, reduces the supply of production requirements, leads to a restriction of liquidity and increase uncertainty and doubts so creates great challenges. This situation imposed partial and total closure of workplaces so 3.3 billion people lost their jobs (more than 81% of the global workforce) and the production cycle stopped in most countries of the world.

This study designed to explain the extent of negative effects of the Corona pandemic which accompanied by partial and complete closure of economic institutions on highly increase in unemployment rates, decrease in production and incomes, deficit in balances and budgets and rapid increasing in poverty rates, and what are efforts made by countries and institutions to recover from destructed effects of the Corona pandemic and the degree of failure or success taking into consideration the prolonged of crisis and the structural deficiency of economic performance of many countries.

Key words: unemployment, effect, corona pandemic, closure, deficit.

مقدمة

تعتبر البطالة من أهم المشكلات التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها النامية والمتقدمة، لما ينتج عنها من الاثار السالبة اقتصاديا واجتماعيا. وتختلف نسب وأسباب البطالة من مجتمع إلى آخر ولذلك تباينت طرق التعامل معها من التجاهل التام إلى الدعم الجزئي أو الكلي للتخفيف من حدتها، وأضحت عائقا تنمويا كبيرا في الكثير من دول العالم الثالث في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك. ابرزنتائج البطالة الفقر والمرض ومن ثم التخلف المطبق.

تسببت الأزمة الاقتصادية الأخيرة الناتجة عن تفشي فيروس كورونا في فقدان ملايين العاملين وظائفهم، ما وضعهم فجأة أمام كابوس البطالة والهشاشة في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها بلدانهم والتي دفعت مجموعة من المؤسسات إلى تسريح العاملين، وتم توصيف الأزمة الناتجة عن تفشى فيروس كورونا بانها الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية حسب تقارير منظمة العمل الدولية وهي تفيد بأن 1.25مليار شخص يعملون في القطاعات التي صُنفت بأنها معرضة بشدة لخطر حدوث زيادات "قاسية ومدمرة" في تسريح العاملين وتخفيض الأجور وساعات العمل .ويعمل الكثير من هؤلاء في وظائف منخفضة الأجر وقليلة المهارة، وبالتالي تكون خسارة الدخل المفاجئة مدمرة .

وتختلف نسبة العاملين في هذه القطاعات "المعرضة للخطر" باختلاف المنطقة الجغرافية، من 41 بالمئة في الأمريكتين إلى 26 بالمئة في إفريقيا. وتحذر الدراسة من أن مناطق أخرى، ولا سيما أفريقيا، لديها مستويات أعلى من الاقتصاد غير المنظَّم، الأمر الذي يشكل، بالترافق مع نقص الحماية الاجتماعية وارتفاع الكثافة السكانية وضعف القدرات، تحديات صحية واقتصادية شديدة للحكومات وهناك مليارا شخص في العالم يعملون في القطاع غير المنظم (معظمهم في الاقتصادات الناشئة والنامية) وهم معرضون للخطر أكثر من بقية الفئات.

تتناول الدراسة الركود الاقتصادى وارتفاع معدلات البطالة التى ترتبت على انتشار فيروس كورونا عالميا من خلال عدد من المحاور تتضمن التعريف بالبطالة اسبابها واثارها الاقتصادية والاجتماعية، وتاثير جائحة كورونا على معدلات البطالة والفقر والجهود التى بذلت لتلافى الاثار السالبة وتختم الدراسة بمجموعة من التوصيات المتوقع اسهامها فى ايجاد حلول للأزمة الاقتصادية الاجتماعية الناتجة عن جائحة كورونا.

1- مفهوم البطالة:

1-1 تعريف البطالة: هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية .طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ولكن دون جدوى. يرتبط مفهوم البطالة بالراغبين والقادرين على العمل والذين تتراوح اعمارهم بين 15 الى 64 عام وتعرف بالقوة العاملة اى ان البطالة لاتحسب من مجموع السكان فى الدولة من خلال هذا التعريف يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطل فالتلاميذ والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد الأمل في العثور على عمل وأصحاب العمل المؤقت ومن هم في غنى عن العمل لا يتم أعتبارهم عاطلين عن العمل.

2-1

2-1 معدل البطالة

هو نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوة العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة. وتختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي. ويمكن حسابها كما يلي :

معدل البطالة = (عدد العاطلين مقسوما بعدد القوة العاملة) مضروباً بمائة .

3-1 أسباب البطالة

1- الزيادة الكبيرة فى عدد السكان.

2- النمو البطئ للنشاط الاقتصادي.

3- الخلل القائم بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية وسوق العمل.

4- الهجرة من الرّيف إلى المدينة.

5- عدم تناسب المُؤهّلات الوظيفيّة للوظائف الشّاغرة مع المُؤهّلات التعليميّة أو الخبرات المِهنيّة للأفراد.

4-1 أنواع البطالة

تتفق معظم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تناولت ظاهرة البطالة، أن أنماط البطالة وأشكالها ليست ثابتة أو نهائية، وإنما هي متغيرة ومتجددة باستمرار.

1- النمط الأول: تقسيم البطالة حسب نمط التشغيل، إلى ثلاثة أنواع هي :

أ. البطالة السافرة. ب. البطالة الجزئية أو نقص التشغيل. ج البطالة المقنعة أو المستترة.

2- النمط الثاني: تقسيم البطالة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد إلى ثلاثة أنواع هي :

أ. البطالة الاحتكاكية. ب البطالة الدورية . ج البطالة الهيكلية.

3- النمط الثالث: تقسيم البطالة حسب طبيعتها الخاصة إلى ثلاثة انواع هى :

أ. البطالة الموسمية. ب البطالة الاختيارية. ج البطالة الإجبارية أو القسرية.

2- الاثارالاقتصادية والاجتماعية للبطالة:

1-2 الاثار الاقتصادية:

- البطالة تؤدّي إلى انتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله وربّما الوحيد، ممّا يعرضّه لآلام الفقر والحرمان , وبالتالى تزيد معدلات الجهل والمرض.
- تؤدّي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج الوطني.
- تؤدّي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامّة والوازين الاخرى لانخاض معدلات الطلب والناتج والصادر.
- تؤدّي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقيّة.
- تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- تؤدّي البطالة إلى شلّ الحياة في بعض القطّاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمّال أحياناً إلى الإضرابات.

- تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بأعداد العاطلين عن العمل.

2-2 الاثار الاجتماعية:

- يفتقد العاطلون عن العمل إلى تقدير الذات ويشعرون بالفشل.
- يستشري الإحساس بانخفاض قيمتهم وأهميتهم الاجتماعية وأنهم أقل من اقرأنهم الذين يزاولون أعمالا وأنشطة إنتاجية.
- وقد وجد أن نسبة منهم يسيطر عليها الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة.
- أن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو والنضوج العقلي.
- أن البطالة تولد عند الفرد شعورا بالنقص بالإضافة إلى أنه يورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة.
- كما وأن الفرد العاطل عن العمل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع فتنشأ لديه العدوانية والإحباط وكما ان البطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه.
- أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس.

3- اثار جائحة كورونا:

1-3 أثر جائحة كورونا على معدلات البطالة:

الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل بسبب وباء كورونا انعكس سلبا على أكثر من 81% من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3.3 مليار شخص، فخسر الملايين أعمالهم وتوقفت دورة الإنتاج في أغلب دول العالم.

وتوقعت منظمةالعمل أن تؤدي أزمة وباء فيروس كورونا المستجد إلى إلغاء 6.7 بالمئة من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من عام 2020، أي ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل

وفاقمت أزمة "كورونا" من معدّلات البطالة ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما ضاعف أعداد المعطلين خلال الأشهر الستة الأخيرة من السنة الجارية، حيث أدّى تباطؤ دوران العجلة الاقتصادية إلى تضرّر أو إعلان إفلاس عدد من المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالخصوص، مفرّغة أفواجاً كبيرةً من العاطلين إلى خارج سوق الشغل. معدلات البطالة بالمنطقة العربية وشمال إفريقيا كانت تشهد انخفاضاً طفيفاً بعدد من البلدان خلال السنوات القليلة الماضية، غير أن أزمة "كورونا" أدّت إلى تضاعف المعدّلات وارتفاعها إلى مستويات قياسية، مع فقدان الآلاف من العاملين والمستخدمين عملهم بسبب تأثيرات الجائحة على الاقتصاد والاستثمار.

بمصر كشف المعهد العربي للتخطيط عن زيادة معدلات البطالة منذ بداية الأزمة إلى أواخر شهر مايو/أيار، ليبلغ عدد الذين فقدوا وظائفهم 824 ألف موظف، وتوقع المعهد استمرار ارتفاع العدد ليصل إلى 1.2 مليون إذا استمرت الأزمة إلى نهاية السنة الجارية. وبالجزائر أعلن الديوان الوطني للإحصاء عن "أرقام مقلقة" مع اقتراب نسبة البطالة من 15% شهر يوليو/تموز الماضي، بعدما ثبتت عند 11.4% في نهاية عام 2019. وأما بالمغرب فكشفت المندوبة السامية للتخطيط

ارتفاع معدّل البطالة من 8.1% إلى 12.3 %خلال السنة الجارية، مع تزايد عدد العاطلين بنحو نصف مليون شخص. معهد الإحصاء الحكومي في تونس أعلن بدوره ارتفاع معدل عدد العاطلين عن العمل إلى 18% خلال الربع الثاني من العام الجاري، مقابل 15.3% في الربع الأول. اما الاردن فأن معدلات البطالة سجلت المستوى الأعلى لها تاريخياً خلال العام الحالي 2020، سواءً بمعدلات البطالة بين الذكور أم بين الإناث، أو بين المحافظات وبمختلف التخصصات، معتبرا أنها معدلات مرتفعة بمختلف المعايير.

تعتبر الصدمات التي خلفتها أزمتا 2008 و2009 الاقتصاديتان صغيرة مقارنة بما نشهده اليوم نتيجة لجائحة كورونا. في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، بلغ معدل البطالة 7.2 بالمئة في يوليو- تموز مقابل 7.1 بالمئة في حزيران -يونيو كما أن البطالة في صفوف الشباب أخذت في الارتفاع، لتصل إلى 17 بالمئة في دول الاتحاد و 17.3 بالمئة ضمن منطقة اليورو. وتشير تقديرات المكتب إلى أن 15.2 مليون شخص كانوا عاطلين عن العمل في يوليو- تموز في الاتحاد الأوروبي ككل، بينهم 12.8 مليون في منطقة اليورو. كما كان للوباء تأثير كبير على الوظائف. إذ انخفض عدد الايدى العاملة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي بنسبة 2.7٪ .أما إسبانيا وأيرلندا والمجر فقد تعرضت لنسب خسائر في الوظائف كبيرة للغاية، بخلاف مالطا التي عرفت ارتفاعا معتبرا في نسب التوظيف قبل الجائحة.

وكان التضخم السنوي في دول منطقة اليورو، التي تضم 19 دولة قد سجّل 0.4 بالمئة في يوليو- تموز الماضي. وأرجع مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي يوروستات، في أول تقدير له لشهر أغسطس-آب، الانكماش إلى أسباب على رأسها تراجع أسعار الطاقة بنحو 8 بالمئة. وتعمل دول الاتحاد الأوروبي على وضع السبل الكفيلة لمكافحة البطالة وإنعاش الاقتصاد.

لا تزال اقتصادات أوروبا تعاني من تبعات كوفيد-19، فوفقًا لأحدث بيانات الاتحاد الأوروبي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بنسبة 11.4٪ خلال الربع الثاني من العام الجاري. وكانت التوقعات أسوأ لكن هذا لا يزال أكبر انخفاض منذ بدء الأزمة التي أثقلت اقتصادات الدول الأوروبية. وخلال عطلة الصيف تضررت دول مثل إسبانيا وكرواتيا واليونان والبرتغال وكذلك المجر من آثار إجراءات الإغلاق التي صاحبت استشراء فيروس كورونا وعرفت انتكاسة اقتصادية موجعة خلال الأشهر الثلاثة السابقة.وشهدت المملكة المتحدة ، انكماش الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من الخمس.

كما تشير البيانات إلى أن نحو 59 مليون وظيفة مهددة بالإنهاء الدائم أو خفض الرواتب في أوروبا، على الرغم من الإجراءات العاجلة التي اتخذتها حكومات الدول الأوروبية لدعم الملايين من الوظائف.لا تتوقع دول الاتحاد الأوروبي النجاة قريبا من فخ البطالة الذي سقطت فيه تحت تأثير ضربات جائحة كورونا على الاقتصاد والاستهلاك والتوظيف .

شهدت الولايات المتحدة الأميركية منذ تفشي فيروس كورونا المستجد؛ معدلات بطالة أكبر بكثير مما سجل في دول غربية أخرى من 4.4% في مارس/آذار الماضي إلى 14.7% في أبريل/نيسان مع فقدان 20.5 مليون وظيفة ومعدل بطالة اسوأ مما كان عليه في أي وقت منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، وتقدم أكثر من 33.5 مليون شخص بطلبات للحصول على إعانات بطالة. تتصدر الولايات المتحدة دول العالم من حيث عدد حالات الإصابة والوفاة، تليها والهند والبرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا والمكسيك وبيرو وكولومبيا وتشيلي وإسبانيا وإيران والسعودية. وشهدت سوق العمل أكبر انهيار

لها على الإطلاق، وتقدم أكثر من 33.5 مليون شخص بطلبات للحصول على إعانات بطالة وتجاوزت الزيادة في عدد الطلبات في أبريل (نيسان) تلك المسجلة خلال فترة "الكساد الكبير".

لم تشكل تبعات الهزة المالية العالمية ومركزها الولايات المتحدة في 2008، على سوق الوظائف وطلبات الإعانة الأميركية، إلا جزءا بسيطا من التبعات التي فرضها فيروس كورونا 2020,

وفي الهند كانت الأزمة أشد عنفاً، فقد بلغ عدد العاطلين نحو شخص بين كل 4 أشخاص، ليقفز معدل البطالة إلى مستوى 27.1 في المئة في بداية الشهر الحالي. كما خسرت كندا 3 ملايين وظيفة خلال مارس (آذار) وأبريل (نيسان) الماضيين، ليرتفع معدل البطالة إلى 13 في المئة.

بالرغم من أن جميع المناطق في العالم تعاني من الأزمة التي تسبب بها الفيروس، شهدت الدول العربية وأوروبا أسوأ تأثير في مجال التوظيف من ناحية نسبية. وأكبر الخسارات من ناحية الأرقام تتركز في دول آسيا والمحيط الهادئ وهي أكثر المناطق المأهولة بالسكان في العالم.

كشفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن الموجة الثانية المحتملة من فيروس كورونا، يمكن أن ترفع أعداد العاطلين إلى 80 مليون في الدول المتقدمة بالعالم. وتوقعت أن تظل البطالة مرتفعة حتى 2021، مشيرة إلى بلوغها قرابة 10 بالمائة في دول المنظمة بحلول نهاية العام الجاري، مقابل 5.3 بالمائة نهاية 2019.

وحذرت المنظمة من ارتفاع نسبة البطالة إلى 12.6 بالمئة في حال ظهور موجة ثانية للجائحة، مضيفة أن التوقعات تشير إلى انتعاش تدريجي فقط.

2-3 أثر جائحة كورونا على معدلات الفقر.

في أبريل/نيسان، كانت التقديرات قد أشارت إلى أن تفشي فيروس كورونا يتسبب في سقوط ما يتراوح بين 40 و60 مليون شخص في براثن الفقر المدقع. ومنذ ذلك الحين، تحوَّل مركز هذه الجائحة من أوروبا وأمريكا الشمالية إلى جنوب العالم. وقد أدى ذلك إلى زيادة أعداد الوفيات في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وطول فترة الإغلاق، وارتفاع التكاليف الاقتصادية.

وباستخدام تنبؤات النمو الصادرة حديثاً في يونيو/حزيران والواردة في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، يمكننا تحديث التقديرات الخاصة بتأثيرات هذه الجائحة على معدلات الفقر عالمياً. وتُوضع تنبؤات النمو الجديدة وفق سيناريوهين- سيناريو أساسي وسيناريو تدهور الأوضاع، مما يتيح لنا استكشاف سيناريوهين مختلفين لكيفية تأثير هذه الجائحة على معدلات الفقر. ويفترض السيناريو الأساسي استمرار تفشي هذا الفيروس بالمستويات المتوقعة حالياً وتعافي النشاط في وقت لاحق من هذا العام، فيما يفترض سيناريو تدهور الأوضاع استمرار التفشي لفترة أطول من المتوقع، مما يجبر البلدان على الإبقاء على تدابير الإغلاق أو إعادة تطبيقها. وإذا تحقق السيناريو الثاني، فإن الشركات الأكثر تأثرا ستخرج من الأسواق، وستقلِّص الأسر المعيشية المحتاجة استهلاكها بشكل حاد، وستتعرَّض العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل لضغوط مالية شديدة. ويتوقع السيناريو الأول انكماش معدل النمو العالمي بنحو 5% في عام 2020، فيما يتوقع السيناريو الثاني وصول هذا الانكماش إلى 8% في العام ذاته.

وباستخدام الطريقة ذاتها التي ذكرناها في آخر مدونة لنا، نقدِّر تأثير فيروس كورونا على معدلات الفقر من خلال مقارنة توقعات الفقر التي تستخدم التقديرات الجديدة لإجمالي الناتج المحلي بتلك التي تستند إلى تقديرات إجمالي الناتج المحلي قبل تفشي هذه الجائحة، وهي في هذه الحالة تنبؤات تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية في يناير/كانون الثاني. وفي ظل السيناريو الأساسي، نتوقع أن يؤدي فيروس كورونا إلى سقوط 71 مليون شخص في براثن الفقر المدقع على أساس خط الفقر الدولي، وهو 1.90دولار للفرد في اليوم. وأما في ظل سيناريو تدهور الأوضاع، فسيرتفع هذا العدد إلى 100مليون. ويزداد الأمر غموضاً عند توقُّع ما سيحدث في عام 2021وما بعده. فوفقاً لتنبؤات تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية، سيزيد الناتج الاقتصادي العالمي بنحو 4% في عام 2021، لكن توقعاتنا بشأن الفقر تشير إلى عدم تغيُّر عدد الفقراء المدقعين بشكل عام بين عامي 2020و .2021فكيف يكون ذلك؟ تلعب معدلات النمو في البلدان التي بها أكبر عدد من الفقراء دوراً كبيراً في هذا الشأن. ففي نيجيريا والهند وجمهورية الكونغو الديمقراطية التي نتوقع أن ثلاثتها تضم أكثر من ثلث فقراء العالم، يُتوقَّع أن يبلغ معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 0.8%- و 2.1%و 0.3%على التوالي. ولا يكفي ذلك لتحقيق انخفاضات مستدامة في عدد الفقراء خاصةً مع نمو السكان بمعدلات 2.6%و1% و .3.1%.

تشير التقارير إلى أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ربما تكون الأشد تضرراً. وبوجه خاص، تعطي التنبؤات الجديدة لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية صورة واقعية للهند التي تضم نسبة كبيرة من فقراء العالم. ونتيجةً لذلك، ورغم أن التوقعات بشأن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء لم تختلف بشكل عام، فإن منطقة جنوب آسيا ربما تشهد زيادة أكبر في عدد الفقراء بسبب تفشي فيروس كورونا. وأحد المحاذير الكبيرة بشأن هذه النتيجة هو أن أحدث تقديرات الفقر المتاحة لنا والصادرة عن الهند تعود إلى عامي .2012-2011وبالتالي، من الصعب للغاية الحصول على صورة دقيقة لأوضاع الفقر هناك قبل تفشي هذه الجائحة، ناهيك عن صورة لما وصلت إليه هذه الأوضاع الآن.

وباستخدام خطوط الفقر الأعلى، يتغيّر توزيع أعداد الفقراء المضافة بين المناطق تغيُّراً ملحوظاً. فمن بين 176 مليون شخص يُتوقَّع سقوطهم في براثن الفقر عند خط الفقر البالغ 3.20دولار للفرد في اليوم في ظل السيناريو الأساسي، تضم منطقة جنوب آسيا ثلثي هذا العدد. ومن بين 177مليوناً يُتوقَّع انزلاقهم إلى هوة الفقر عند مستوى 5.50دولار للفرد في اليوم، توجد نسبة كبيرة من حديثي الفقر في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ونسبة صغيرة منهم في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وذلك لسبب بسيط هو أن القليل من السكان هناك يعيشون على هذا المستوى.

تجدر ملاحظة أن عدد الفقراء الجدد عند مستوى 1.90دولار للفرد في اليوم ليس جزءاً من الفقراء المضافين عند استخدام خطوط الفقر الأعلى. وإذا رأى شخص ما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أن دخله اليومي انخفض من دولارين إلى 1.50دولار بسبب تفشي فيروس كورونا، فستتم إضافته إلى الفقراء عند خط الفقر 1.90دولار، وليس عند الخط 3.20دولار لإدراجه بالفعل ضمن الفقراء سواء قبل وقوع هذه الجائحة أو بعدها.

نقيس تأثير فيروس كورونا على معدل الفقر بالفارق الذي طرأ على عدد الفقراء بالملايين في عام 2020والذي نطرح منه الفارق في عددهم بالملايين في عام 2019مع استخدام معدلي النمو. ويضمن الأخير عدم تأثُّر النتائج بالتغييرات في معدل الفقر الناتجة عن تنقيحات معدلات النمو لعام 2019والتي لا يمكن أن تُعزى إلى جائحة كورونا. وبالتالي، يصبح الناتج 71 = (614-632)-(595-684) مليوناً.

4- الجهود المبذولة لتعافي الاقتصاد:

مصر واجهت تلك التحديات الناجمة عن فيروس كورونا، عبر تخصيص إعانات عاجلة للقطاعات الأكثر تضررا من كورونا كقطاع العمالة غير المنتظمة وكذلك العاملين بالسياحة، بواقع 500 جنيه للعمالة غير المنتظمة و600 جنيه للعاملين بالقطاع السياحي. اعتمدت بعض الحكومات على توسيع نطاق تقديم المساعدات الاجتماعية للتخفيف من وقْع الصدمة. فعلى سبيل المثال، يقدِّم الأردن وتونس تحويلات نقدية إلى أسر جديدة. ومع أن لهذه التدابير أهمية كبيرة، فإنها تبرز الحاجة إلى إجراء إصلاحات.

ولا تزال شبكات الأمان الاجتماعي صغيرة، إذ تبلغ نسبتها نحو 1% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة (بالمقارنة مع 1.5%في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و 2.2%في أوروبا وآسيا الوسطى)، على الرغم من ارتفاع أعداد الفقراء والفئات الأولى بالرعاية. ومن الضروري توسيع نطاقها وفي نهاية المطاف تحسين طريقة توجيهها.

علاوة على ذلك، فإن برامج إعانات البطالة تفتقر إلى الفعالية، لاسيما بسبب ارتفاع معدلات العمالة غير الرسمية، وهو ما يحد من مصادر تمويلها. وقد جعل هذا الحكومات تسعى جاهدةً إلى تحديد هوية العاملين في القطاع غير الرسمي والتواصل معهم. وقد اتجه بعضها إلى اعتماد حلول مبتكرة مثل مساندة حائزي بطاقات نظام المساعدة الطبية في المغرب .ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي في وضع أفضل، إذ استخدمت ما لديها من احتياطيات مالية في دعم الأجور، كما في البحرين. ويمكن للسعودية توسيع نطاق برنامجها لإعانات البطالة التي لا تستند إلى الاشتراكات، وهو من البرامج القليلة من هذا القبيل في المنطقة.

كما يمكن أن تصل الحكومات أيضا إلى العمال عن طريق توسيع تدابير دعم الأجور، وفي الوقت نفسه الحرص على ألا يتلاشى دور القطاع الخاص الرسمي الصغير بالفعل في المنطقة .ويمكن توسيع بعض البرامج كتلك التي يجري العمل بها في الجزائر وتونس.

ويمكن للحكومات أيضا إعفاء منشآت الأعمال من اشتراكات الضمان الاجتماعي، وهو ما قد يكون خيارا أرخص تكلفة، كما في الأردن والمغرب.

أظهر تفشي وباء كوفيد-19 تفاوتا كبيرا في شبكات الأمان الاجتماعي في جميع أنحاء العالم، ولكنها كانت أكثر وضوحا بين المجتمعات في الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وكلها دول تعتبر ثرية، إذ أظهر الوباء الاختلافات الحادة في النهج بين هذه المجتمعات. فى أوروبا، أدى انهيار النشاط الاقتصادي إلى إيجاد برامج دعم أجور تبقي على أود ملايين الأشخاص وتحافظ عليهم على قيد الحياة في الوقت الحالي، وفي المقابل، تقدم أكثر من 33.5 مليون شخص في الولايات المتحدة بطلبات للحصول على إعانات بطالة، في فترات الركود الاقتصادي ربما يفقد الموظفون الأميركيون تأمينهم الصحي إذا فقدوا وظائفهم يجب الاستمرار في ضخ الأموال في الاقتصاد حتى يستمر الناس في العمل، لأنه من خلال العمل يتم حمايتهم كما أن هناك خطرا أكبر بفقدان المنازل إذا كانت قيد الرهن العقاري، لكن في أوروبا، عادة ما يدفع الأوروبيون ضرائب أعلى، ما يعني أنهم يكسبون أقل في الأوقات الجيدة.

وكما يبدو، تميل الولايات المتحدة إلى ترتيب أقل من المتوسط في تدابير الدعم الاجتماعي بين 37 دولة في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، التي ينتمي معظم أعضائها إلى ديمقراطيات متطورة. لهذا السبب حلت الولايات المتحدة في

المرتبة الأخيرة من حيث الأشخاص الذين يعيشون في فقر نسبي، الأمر الذي يعني الاعتماد على نصف متوسط الدخل أو أقل، بنسبة 17.8 في المئة، في المقابل، فإن لدى دول مثل أيسلندا والدنمارك وجمهورية التشيك وفنلندا أقل من 6 في المئة.

نجد ان دول اليورو، أقل تأثرا ببطالة أزمة "كورونا"، لاعتماد الجهات الحكومية على تقليص ساعات عمل الموظفين ودفع أجور ثلثي راتبهم، وفي القطاع الخاص، لا تدفع الشركات الأجور مقابل تسريح ظرفي حتى نهاية الأزمة، لتعود الأمور إلى نصابها لاحقا، ويعترف العديد من الاقتصاديين بفاعلية هذا النظام، إذ مكن ألمانيا من العودة القوية بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، نظرا لأن شركاتها لم تفقد خبرة عمالها وكانت على استعداد لتكبير طاقتها الكاملة بمجرد بدء الانتعاش

لكن تظل **الخطة** الأوروبية المتبعة لتجاوز أزمة البطالة الحالية مكلفة للغاية لأن الإعانات الحكومية في أوروبا للعاطلين تكون أكثر سخاء عن تلك المتبعة في الولايات المتحدة. ما يجعل من ظاهرة تسريح العمال محدودة .

وعلى صعيد التأمين للصحي، يتلقى نحو نصف الأمريكيين تأمينا صحيا من خلال أعمالهم، بينما يحصل 34 في المئة آخرون على مزايا من خلال برنامجي "ميدي كير" و"ميدي كيد" الحكوميين.

أما في أوروبا، فالتغطية الصحية الشاملة هي القاعدة، وتكون ممولة بشكل عام من الرواتب أو الضرائب الأخرى، فمثلا تقدم هيئة الصحة الوطنية البريطانية، التي تمولها الضرائب، رعاية مجانية تكلف الحكومة 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا. وساعدت خطط الدعم الحكومية داخل أوروبا في الحد من فقدان الوظائف حتى الآن. لكن البرامج مصممة فقط لتكون مؤقتة مما يعني احتمال ارتفاع في معدلات البطالة مستقبلا

5-الخاتمة

لقد خلفت جائحة فيروس كورونا المستجد آثار كبيرة على أسواق العمل الوطنية والعالمية؛ حيث انخفضت ساعات العمل بحوالي 14 %خلال الربع الثاني لعام 2020 ،وهو ما يعادل خسارة 400 مليون وظيفة بدوام كامل. الأشخاص العاملون في الاقتصاد غير الرسمي، والفئات ذات التمثيل المنخفض مثل الشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة، هم من بين أولئك الذين تأثروا أكثر من غيرهم في سوق العمل، أن خسارة الوظائف وانخفاض ساعات العمل وتعطل علاقات العمل وخسارة الدخل ستُعرض الكثير من الأشخاص إلى الفقر، وأنماط العمل غير الرسمية، وإلى مختلف أشكال الاستغلال، مدركين أن الشباب قد تأثروا تأثيراً حاداً، وأن هناك خطر بأن مخرجات سوق العمل على المدى الطويل قد تتأثر بصورة سلبية إذا لم تكن هناك خطط تعافٍ فعالة على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي.

كما يُتوقع حدوث خسائر فادحة بين مختلف فئات الدخل، وبشكل خاص في بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط (7.0 بالمئة، 100 مليون عامل بدوام كامل). وهذه الأرقام أعلى بكثير من آثار الأزمة المالية لعام 2008-2009 . ويتأثر اليوم أكثر من أربعة أخماس (81 بالمئة) من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3.3 مليار شخص جراء الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل.

وتسببت الجائحة باختلالات اقتصادية واجتماعية مدمرة، تهدد بدفع عشرات الملايين من الناس باتجاه البطالة والفقر، وفيما يعاني نحو 690 مليون شخص من نقص التغذية، قد يرتفع هذا العدد بما يصل إلى 132مليونا مع نهاية هذا العام في ظل أنظمة صحية وحماية اجتماعية ضعيفة خاصة للعمال والمزارعين.

6-التوصيات:

تحفيز الاقتصاد والتوظيف.

دعم الشركات والوظائف والدخل.

حماية العاملين في مكان العمل.

حماية اجتماعية أوسع نطاقا والاعتماد على الحوار الاجتماعي لإيجاد الحلول.

الالتزام بممارسات السلامة والصحة في مكان العمل بوصفها أمرا حاسما في معالجة البُعد الإنساني للأزمة .توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل التغطية الصحية الشاملة ودعم الدخل للأشخاص الأكثر تضررا."

يجب أن تشمل تلك التدابير العاملين في الاقتصاد غير الرسمي وفي الوظائف متدنية الأجر، وألا تستثني الشباب وكبار السن والمهاجرين، وأن تولي اهتماما خاصا بالنساء.

تقديم مساعدات نقدية، حصص مالية للأطفال، وجبات غذائية صحية في المدارس، مبادرات إغاثية مثل المأوى والغذاء.

تقديم المساعدات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

التضامن والدعم الدولي، وخاصة إزاء المجتمعات الأضعف لاسيّما في الدول النامية.

تطوير استراتيجيات مستدامة وطويلة الأمد للتصدي للتحديات التي تواجه قطاعي الصحة والأغذية الزراعية، وإعادة التفكير في مستقبل البيئة والتصدي لتغيّر المناخ، والتدهور البيئي عندها فقط يمكننا حماية الصحة وسبل العيش والأمن الغذائي والتغذية لجميع الناس.

على الحكومات والعمّال وأرباب العمل الموافقة على خطة إنعاش اقتصادي مستدام للحد من أوجه عدم المساواة التي كشفت عنها الجائحة.

تطبيقات المناهج والعلوم السلوكية في صنع سياسات اكثر فاعلية لأسواق العمل.

الاستقصاء العلمي والتقني لصنع القرارات المستندة على البراهين.

الالتزام بالنمو العالمي المستدام والمتوازن والشامل وعلى توفير وظائف كريمة لجميع العمال.

تعزيز المبادى والحقوق الأساسية في العمل.

المراجع:

1."Unemployment" Encyclopedia Britannica, Retrieved 17-11-2020

2. Kimberly Amadeo (19-8-2016), "Unemployment Rate Formula" ،Retrieved 10-11-2020.

3. "Unemployment", politics.co.uk, Retrieved 7-11-2020.

4. "Unemployment", investopedia, Retrieved 18-11-2020.

5. https://mawdoo3.com.

6. https://www.ilo.org.

7. "Europe economies continue to be battered by covid-19" arabic.euronews.com.

8. "Europe expect escape unemployment trap" al-ain.com

9. https://www.independentarabia.com

10."business" skynewsarabia.com

11. "economy" covid19.my.gov.sa

12. https://www.trtarabi.com

13. https://www.aleqt.com

أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية

كرم سلام عبدالرؤوف سلام

دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس،مصر

ملخص :

تهدف الدراسة إلى التعرف على الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا على الاقتصاد العالمي بشكل عام والقطاعات الاقتصادية الدولية بشكل خاص ، من خلال مراجعة وتحليل الوضع الاقتصادي العالمي ، وتحليل تداعيات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية ، والسياسات والمبادرات التي اتخذتها المنظمات الدولية وحكومات الدول لمواجهة هذه الأزمة.

ووجدت الدراسة أن هناك آثارا سلبية لوباء كورونا على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى القطاعات الاقتصادية الدولية بشكل خاص سواء من خلال إجراءات احتواء الفيروس أو التوقف المفاجئ للأنشطة الاقتصادية الدولية.

الكلمات المفتاحية: جائحة ، كورونا ، الاقتصاد العالمي ، القطاعات الاقتصادية الدولية.

Abstract:

The study aims to identify the economic and social repercussions of the Corona crisis on the global economy in general and the international economic sectors in particular, by reviewing and analyzing the global economic situation, and analyzing the repercussions of the Corona pandemic on international economic sectors, and the policies and initiatives taken by international organizations and state governments to confront this crisis .

The study found that there are negative effects of the Corona epidemic on the global economy in general and on the international economic sectors in particular, whether through measures to contain the virus or the sudden halt of international economic activities.

Key words: pandemic, corona, global economy, international economic sectors.

مقدمة:

يعيش العالم منذ ديسمبر 2019 على وقع شبح جائحة كورونا (كوفيد-19)، إذ يعد هذا الوضع استثنائيا من مختلف الجوانب وسيشكل لا محالة منعطفا كبيرا في تاريخ الإنسانية جمعاء، ليس لخطورته على صحة الإنسان فحسب بل لآثاره الوخيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كذلك، فكما هو معروف أثارت مخاطر الأوبئة والأمراض عبر العصور الكثير من الأسئلة والإشكاليات، وهو نفس النقاش الذي تطرحه الآن جائحة كورونا باعتبارها وباء عالمي، أثر بشكل مباشر على المعاملات الدولية البشرية والتجارية والسياسية، حيث فرض تفشي الوباء على الدول اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية، كالعزل والحجر الصحي والتباعد الجسدي، وغلق الحدود البحرية والبرية وتعليق الرحلات الجوية، مما انعكس سلبا على الاقتصاد العالمي الذي دخل في حالة ركود حاد وانكماش مفاجئ، وبالتالي ظهور أزمة اقتصادي عالمية غير متوقعة.فيما كانت التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2020 تتنبأ

بنسبة نمو مستقرة أو مرتفعة، جاء تفشي الفيروس التاجي، وسبب صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي، فقد خفضت المنظمة العالمية توقعاتها بالنسبة لنسبة النمو من 2.9% إلى 1.5%، وربما تسوء الأمور أكثر إلى درجة تسجيل عجز وخلل في معاملات الاقتصاد العالمي بقيمة 2000 مليار دولار، مما يعني انهيار الاقتصاد العالمي بصفة كلية، ما يشبه الكساد الكبير الذي أعقب الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 التي أثرت على معظم دول العالم المتقدمة والنامية بحكم الترابط العالمي بين اقتصاديات الدول.

مشكلة الدراسة:

منذ ما أعلنت منظمة الصحة العالمية فى فبراير عن أكتشاف أولى الحالات المصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد -٩١) فى مدينة ووهان الصينية فى ديسمبر ٢٠١٩،ما زال الفيروس يشكل تحدياً غير مسبوق للنظم الصحية والاقتصادية لدول العالم على حد السواء .فقد تسارع انتشار الفيروس خلال أسابيع قليلة ليضرب حوالى ١٢٠ دولة،متسببا حتى الآن فى إصابة ما يزيد عن ثلاثة ملايين ونصف المليون شخص ووفاة أكثر من ٢٤٥ألف حالةحول العالم.وفى الوقت الذى ينشغل فيه علماء الأوبئة وخبراء الصحة بمحاولات إيجاد أمصال علاجية لاحتواء الجائحة,تتزايد مخاوف الاقتصاديين بشأن أضرارها الكائنة والخسائر المحتملة على الأنشطة الاقتصادية والأسواق المالية وأسواق العمل.ففى أعقاب تفشى الجائحة انتاب الاقتصاد العالمي حالة غير مسبوقة لم يشهدها منذ الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن الماضي.حيث تسبب انتشار الفيروس في إعاقة حركة التجارة العالمية،وضعف الطلب العالمي،لاسيما الطلب على النفط،وإصابة قطاعات اقتصادية وإنتاجية بالشلل التام .كما أدت سرعة انتشار الوباء وإنتقالة بين الدول إلى إرتفاع مستويات اللايقين وتدنى مستويات الثقة ،مما تسبب فى إنهيار العديد من الأسواق المالية العالمية الرئيسية وتراجع مؤشراتها لمستويات قياسية.

وبناء على ما سبق،تتضح مشكلة الدراسة فى محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

-كيف تؤثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمى؟

-ما هى التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد -٩١)على القطاعات الاقتصادية الدولية؟

-ما هى آليات التكيف الاقتصادي التى اتخاذتها المنظمات الدولية و حكومات الدول منالمختلفة للتغلب على أزمة جائحة كورونا الراهنة لاستمرار عجلة التنمية الاقتصادية من أجل تعزيز قدرة الاقتصاد العالمى وإستعادة توازناته للحفاظ على مسارات التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية العالمية؟

فرضية الدراسة والأسئلة الفرعية:

تقوم الدراسة على فرضية مؤداها"تؤثر جائحة كورونا تأثيراً سلبياًعلى القطاعات الاقتصادية الدولية ."وينبثق من هذه الفرضية الأسئلة التالية التى تحاول الدراسة الإجابة عليها وهى:

-كيف تؤثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمى؟

-ما هى تداعيات أزمة جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية؟

-ما هى الآليات والسياسات التى اتخذتها المنظمات الدولية وحكومات الدول لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار صحة الفرضية والتى تنطوى على ان هناك آثار سلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد على القطاعات الاقتصادية الدولية،ومحاولة الإجابة على تساؤلات الدراسة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من التداعيات السلبية للأزمات العالمية والمحلية الراهنة (فيروس كورونا المستجد،الركود الاقتصاد،ترتجع المعونات والمساعدات الدولية...) التى تؤثر على عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة عالمياً ,وتعوق حركة التنميةالاقتصادية العالمية .

والتى تتحقق من خلال : دراسة وتحليل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجدعلى القطاعات الاقتصادية الدولية،و السياسات التى اتخاذاتها المنظمات الدولية وحكومات الدول المختلفة لمواجهة أزمة جائحة كورونا،وتقديم بعض التوصيات لمتخذ القرار للاستعانة بها فى مواجهة تلك الأزمة.

منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة على استخدام المنهج الوصفى التحليلى من خلال استعراض وتحليل الوضع الاقتصادي العالمي ،وتداعيات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية،والآليات والسياسات التى اتخذتها المنظمات الدولية وحكومات الدول لمواجهة الأزمة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات العربية والإنجليزية التى أهتمت بموضوع تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمى والمحلى،ففى دراسة:

-د.هبةمحمود الباز،يونيو ٢٠٢٠،معهد التخطيط القومى،بعنوان"الشمول المالى كمدخل للتعامل مع تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد"،تهدف الدراسة إلى أهمية استخدام آلية الشمول المالى لمواجهة تداعيات الأزمة،من خلال مساهمة الشمول المالى فى إتاحة الخدمات المالية لأكبر قدر من المواطنين.

-د.سالى محمد فريد،يونيو٢٠٢٠،معهد التخطيط القومى،بعنوان"تداعيات كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي"،تهدف الدراسة إلى بحث مختلف مصادر مصر من النقد الأجنبي،ومدى تطورها،وتداعيات كورونا عليها.وقد توصلت الدراسة إلى أن تباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة كورونا أدى لتراجع المتحصلات من العوائد الاقتصادية مثل قطاع السياحة،قناة السويس،تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

-د.مغاورى شلبى على،يونيو٢٠٢٠،معهد التخطيط القومى،بعنوان"تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي فى مصر"،تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي فى مصر،وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تبنى استراتيجية تعميق الصناعة المصرية،واستغلال تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة.

-د.سلوى محمد مرسى،زينب محمد الصادى،مايو ٢٠٢٠،معهد التخطيط القومى،بعنوان "تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصرى" وتهدف الدراسة إلى دراسة تأثير جائحة كورونا على القطاع السياحي في مصر،وقدتوصلت الدراسة إلى أن قطاع السياحة أكثر القطاعات الاقتصادية تكبدت خسائر فادحة نتيجة تفشى الجائحة،وأدت لتوقف حركة السياحة والسفر والطيران بشكل كامل.

وبالتالي فإن هذه الدراسة جاءت لدراسة كيفية تأثير جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية بصفة عامة وقطاع النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة ، ودراسة المقومات والإمكانيات المتاحة في مصر لمواجهة هذه التداعيات السلبية.

-دراسة باللغة الإنجليزية peterson kozili، April2020 بعنوان:

Spillover of COVID-19:Impact on The Global Economy"

تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمى ،وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك آثار سلبية لتداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمى.

نطاق الدراسة :

النطاق الزمنى :الدراسة تحليلية خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

والنطاق المكانى دراسة تطبيقية على الاقتصاد العالمى والقطاعات الاقتصادية الدولية.

هيكل الدراسة (خطة الدراسة) : ويتضمن النقاط التالية:

-1الوضع الاقتصادي العالمى .

-2تداعيات أزمة فيروس كورونالمستجدعلى القطاعات الاقتصادية الدولية.

-3السياسات التى اتخاذاتها المنظمات الدولية وحكومات الدول المختلفة لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا الراهنة.

مقدمة:

لقد تسببت جائحة كورونا العديد من التداعيات السلبية على الاقتصاد العالمى،وما زال هناك حالة من عدم اليقين الشديد حول التنبؤ بالأوضاع خلال الفترة المقبلة وما يمكن أن تسببه هذه الجائحة من المزيد من التداعيات على القطاعات الاقتصادية المختلفة،وكيف يمكن التصدى واتخاذ التدابير اللازمة للحد من آثارها السلبية.فالتداعيات الاقتصادية تعتمد على عوامل تتفاعل بطرق يصعب التنبؤ بها،بما فى ذلك مسار الجائحة،وكثافة جهود الاحتواء ودرجة فعاليتها ،والتحولات فى أنماط الإنفاق والاستهلاك.

١-الوضع الاقتصادى العالمى الكلى [149]

١-١ معدل النمو الاقتصادي العالمي

لقد أدت أزمة جائحة كورونا إلى حدوث انكماش فى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمى بنحو سالب ٤,٩% عام ٢٠٢٠ ، وقد بلغ معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمى نحو سالب ٦,٢% عام ٢٠٢٠ ، وذلك بسبب عمليات الاغلاق الكبير التى تمت لمعظم الأنشطة الاقتصادية. ومن المتوقع أن يسبب الأغلاق العام الكبير انكماش النمو أسوأ إذا استمرت جائحة كورونا وإجراءات الاحتواء مدة أطول.ووفقا لأحدث تقديرات صندوق النقد الدولي هناك توقعات تعافى النمو العالمى عام ٢٠٢١ ليصل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى ٥,٤% 150.

١-٢ المالية العامة للدول

أدت تداعيات جائحة كورونا لآثار سلبية وزيادة الضغوط على المالية العامة للدول ، مما أدى لإرتفاع عجز المالية العامة الكلى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم بنحو ١٠ نقاط مئوية ليسجل سالب ٣١,٩%عام ٢٠٢٠ بعدما كان سالب ٣,٩%عام ٢٠١٩،بسبب الانكماش الكبير فى النشاط الاقتصادي وتراجع إيرادات المالية العامة للدول 151.

١-٣ مستوى الدين العام العالمى

نتيجة لتداعيات أزمة جائحة كورونا والزيادة الضغوط على المالية العامة للدول ،فقد أدت إلى إرتفاع نسبة إجمالى الدين العالمى إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمى ١٠١,٥%عام ٢٠٢٠ ،بعدما كان يمثل نسبة ٢٨,٨ %عام ٢٠١٩ وهو مستوى غير مسبوق .

١-٤ معدل التضخم العالمى

149 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،التابع لمجلس الوزراء المصرى ، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمى وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى ،السنة (1) ، 2020،ص20.

150 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،التابع لمجلس الوزراء المصرى ،التداعيات العالمية لفيروس كورونا المستجد ،السنة (1) ،عدد خاص ،11مارس 2020 ص 8.

–سحر عبود،أسماء المليجى ،التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر،سلسلة أوراق إصدارات معهد التخطيط القومى،مايو٢٠٢٠,ص–ص١–٥٢

151 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،التابع لمجلس الوزراء المصرى ،التداعيات العالمية لفيروس كورونا المستجد ،السنة (1) ،عدد خاص ،11مارس 2020 ص ١١.

نتيجة لتداعيات أزمة جائحة كورونا على الاقتصاد العالمى،فقد أدت إلى هبوط الطلب الكلى العالمى مما أدى إلى إنخفاض معدل التضخم على مستوى العالم ليسجل ٣ %عام ٢٠٢٠ ،مقابل ٣,٦%عام ٢٩١٠ ، ويرجع ذلك إلى تراجع معدل نمو الإنفاق الاستهلاكى للأسر وخاصة للسلع غير الضرورية .

١-٥ معدل البطالة وسوق العمل العالمى

أدى انتشار جائحة كورونا لإغلاقات صارمة مما سبب اضطرابات حادة فى سوق العمل العالمى ،حيث الاضطرار إلى تخفيض ساعات العمل من قبل الشركات والمؤسسات الدولية سبب خسارة ٠٠٣ مليون وظيفة بدوام كامل،خاصة بين العمال محدودى المهارات الذين لا يملكون خيار العمل من المنزل وتزيد بين النساء عن الرجال،ونتيجة ذلك تضرر ٠٨%من حوالى ٢ مليار عامل فى القطاع غير الرسمى على مستوى العالم.وأدت برامج الساعات المخفضة ومساندة العاملين الموقوفين مؤقتاً عن العمل لحماية الكثيرين من الوقوع فى بطالة صريحة 152 .

١-٦ تحويلات العاملين فى العالم

تشير إحصائيات البنك الدولي إلى تراجع تدفقات تحويلات العاملين فى جميع أنحاء العالم ،ففى قارة أوروبا وآسيا الوسطى بلغت ٧٢,٥%،تليها تراجع تدفقات تحويلات العاملين في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٣٢,١%وجنوب آسيا ٢٢,١%،والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ٩١,٦%،وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بنسبة ٩١,٣%،وشرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة ٣١%.ويعود هذه التراجع نتيجة لإنخفاض توظيف وتراجع أجور العمال المهاجرين وهم الأكثر عرضة لفقدان الوظائف والأجور خلال تلك الأزمة 153.

١-٧ الاستثمار الأجنبي المباشر العالمى

نتيجة لتداعيات أزمة جائحة كورونا،فقد أدت لإنخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العالم بنسبة ٠٣% على مستوى العالم عام ٢٠٢٠ .

١-٨ سوق السلع العالمى

تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي إلى أن جائحة كورونا أثرت على سوق السلع العالمى حيث أدت لإنخفاض أسعار النفط على مستوى العالم بنحو ١٤,١%عام ٢٠٢٠ بسبب تراجع الطلب العالمى وانخفاضة بمعدلات أقل من نقص المعروض ،كما انخفضت الأسعار العالمية لمعظم السلعخلال عام ٢٠٢٠ بسبب عمليات الاغلاق ونقص الطلب العلمى على معظم السلع ومن أمثلة تلك السلع انخفض سعر البترول سالب ٥٨,٣%،والبلاتين سالب ٨٢,٧%، والفضة سالب ٦١,٧%،والسلع الزراعية سالب ٤١,٣%،والذهب ٠,٨%،والفحم سالب ٤٢,٥%،والمعادن الرئيسية سالب ٦١,٩%.

152 تقارير متاحة على الموقع الرسمى لمنظمة العمل الدولية

153 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،التابع لمجلس الوزراء المصرى ،التداعيات العالمية لفيروس كورونا المستجد ،السنة (1) ،عدد خاص ،11مارس 2020 ص ٦١.

١-٩ أسواق المال الدولية (البورصات العالمية)

شهدت مؤشرات معظم البورصات العالمية انخفاضاً خلال عام ٢٠٢٠ ،حيث انخفض كلا من مؤشر داو جونز الصناعى ومؤشر ستاندرآند بورز وفوتشى للأسواق الناشئة بينما شهد مؤشر نيكاى ٥٢٢ اليابانى ارتفاعاً خلال نفس الفترة. ومن الأثار الاقتصادية العالمية لفيروس كورونا المستجد ما يلى 154 :

- - التباطؤ الاقتصادى على الأسواق المالية بشكل عام .
- -انخفاض معظم المؤشرات الدولية مثل مؤشر S&P 500 الذى انخفض ٧ %يوم ٩مارس ،مما أدى إلى وقف التداول لأول مرة منذ عام ٧٩٩١.
- -هروب المستثمرين إلى أصول الملاذ الآمن مثل سندات الخزانة الأمريكية،مما أدى إلى تسجيل عوائد منخفضة ،الأمر الذى ترتب علية انخفاض تكاليف اقتراض الحكومة الأمريكية.
- -انخفاض أسعار الفائدة للشركات والأفراد ،والتى قد تنطوى على مخاطر كبيرة جداً ،وبالتالى فإن زيادة الائتمان قد يشوبها كثيراً من الغموض.
- -كلما طال انتشار الفيروس ،سيتأثر الأداء الاقتصادي وأداء قطاع الأعمال ،مما يثير مخاوف بشأن القدرة على تحمل الديون ،خاصة فى البلدان والشركات المثقلة بالديون.

٢ -تداعيات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية

٢-١ تداعيات جائحة كورونا على قطاع السياحة

يواجه قطاع السياحة العالمي عشرات المليارات من الخسائر حيث عقدت منظمة السياحةالعالمية حيث أكدت أن قطاع السياحة حاليا يعد واحدا من اكثر القطاعات تضرر من تفشي فيروس كورونا المستجد الى جانب تأثيره السلبي على كل من العرض والطلب بالنسبة لقطاع السفر.حيث سببت التدابير الاحتوائية والاحترازية التى تم أتخاذها من جانب الدول للحد من تفشى الوباء عدداً من التداعيات السلبية على قطاع السياحة،وبما كان له من تأثيرات فى غاية الخطورة على العمالة فى قطاع السياحة والصناعات المغذية،من خلال خفض ساعات الرعمل أو تقليص العمالة بصورة مؤقتة لمحاولة خفض التكاليف فى ظل خسائر القطاع الناجمة عن عن الإغلاق ،وقد لا يعود القطاع إلى سابق عهده وانتعاشه على المدى القصير ،وحتى بعد الرفع التدريجى لإجراءات الاحتواء.

وتشير بيانات منظمة السياحة العالمية إلى أن أزمة جائحة كورونا أدت لإنخفاض عدد السياح الدوليين على مستوى العالم بحوالى ٧٩% عام ٢٠٢٠،بما يؤدى لتحقيق خسائر تقدر بنحو ٥٩١مليار دولار .ويعمل فى قطاع السياحة بشكل مباشر وغير مباشر حوالى ٣٣٠مليون شخصاً من جميع أنحاء العالم ،أى ما يعادل ١,٣٠ %من إجمالى العمالة

154 التجارة الإلكترونية تنقذ أسواق التجزئة العالمية والمستهلكين من قبضة كورونا ،،متاح على الموقع الإلكتروني www.independentarabia.com:تم الاطلاع ٧/١١/٢٠٢٠.

العالمية.وقد تضرر حوالى ٢١٠ مليون وظيفة مباشرة فى قطاع السياحة للخطر على مستوى العالم خلال عام ٢٠٢٠. وأدى تقييد السفر الدولى فى جميع أنحاء العالم لإلغاء ما بين ٠٧-٠٨%من حجوزات الفنادق على مستوى العالم 155.

كما تشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية في تاثير فيروس كورونا على قطاع السياحه عالميا،إلى أن هناك انخفاض في عدد السياح الدوليين بنسبه تتراوح بين ١%و٣% خلال عام 2020 على مستوى العالم مقارنه بتقديرات نمو تتراوح بين 3 و4 %في بدايةعام 2020 هذا الانخفاض سوف يؤدي إلى خسارة تقدر بما يتراوح بين 30 و 50 مليار دولار امريكي في إنفاق الزوار الدوليين في الوجهات السياحية(إيرادات السياحة الدولية).وتعد منطقة اسيا والمحيط الهادي هي المنطقة الاكثر تضررا بإنخفاض اعداد السائحين بنسبه تتراوح بين 9 الى 12 % في عام 2020 مقارنة بنمو كان متوقعا بين 5 و 6 % في اوائل عام 2020 ،وسوف يكون التاثير الاكبر على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي قد تتعرض للافلاس وهذا يستدعي اتخاذ تدابير الدعم والانعاش للسياحة في أكثر البلدان تضرراً 156.

ومن ابرز تداعيات فيروس كورونا على الرحلات البحرية أنها من من بين اوائل القطاعات التي تعرضت لضربه قوية ،عايز صوت معزل الركاب على متن رحلاتهم البحريه مثل باخره الاميره الماسيه على شواطئ اليابان الامر الذي حول احلام العطلات الى كوابيس لالاف السياح العالميين و جدير بالذكر ان تفشى فيروس كورونا في ايطاليا كان له تاثير كبير حيث يحتل قطاع السفر والسياحة حوالي 31 % من النشاط الاقتصادي .

٢-٢ تداعيات جائحة كورونا على قطاع النقل واللوجستيات

أدت التدابير الاحترازية لتفادي جائحة كورونا لفرض حالة طوارئ عالمية،وتقييد حركة السفر والتجارة والنقل واللوجستيات بين أكثر من ٢٠٠دولة حول العالم ،بما أدى لتراجع معدلات التجارة العالمية ،وإنهيار أسواق النفط ،وهو ما أدى لإبرام تحالف "أوبك" والاتفاق على خفض الإنتاج فى ٢١إبريل عام ٢٠٢٠بنحو ٩,٧ مليون برميل لوضع حد للخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار النفط . وقد أنخفضت حركة الحاويات العاملة على خطوط الشرق الأقصى/أوروبا/البحر المتوسط بنحو ٥٢%خلال عام ٢٠٢٠،وقد أدى تراجع التجارة العالمية وتراجع أسعار النفط وانعكاساتها على قرارات تحويل بعض شركات الملاحة العالمية لخط سيرها أو تخفيضها لحركة السفن لضرورة إطلاق حوافز وسياسات تسويقية مرنة للحد من تلك التداعيات على الحركة الملاحة البحرؤة بجميع الموانى العالمية وقناة السويس وامتصاص الصدمة والتأثيرات السلبية المحتملة للإزمة .

٢-٣ تداعيات جائحة كورونا على قطاع السفروالطيران والنقل الجوى

155 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،التابع لمجلس الوزراء المصرى ، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمى وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى ،السنة (1) ، 2020،ص20.

2منظمة السياحة العالمية،الحرص على فرص العمل ودعم الاقتصاد بواسطة السفر والسياحة ،دعوة للعمل من أجل تخفيف وطأة كوفيد-١٩الاجتماعية والاقتصادية وتسريع الانتعاش ،١٣/مارس/٢٠٢٠.

تشمل صناعة الطيران حوالى ٠٩٢ شركة حول العالم وتدعم الناتج المحلى الإجمالى العالمى بنسبة ٣,٦%،وتخلق وظائف لأكثر من ٥٦,٥مليون موظف حول العالم ،وقد أسفرت الضوابط التى جرى توقيعها من جانب جميع دول العالم لاحتواء انتشار جائحة كورونا،لتوقف حركة السفر والطيران وهو ما أدى لتراجع حركة الطيران الدولى بنسبة تتراوح بين ٠٨-٠٩% فى جميع أنحاء العالم.

وقد أدى انتشار أزمة جائحة كورونا تأثيرات سلبية كبيرة على قطاع السفر والطيران والنقل الجوى ،حيث تراجعت ايرادات حركة الطيران والسفر على مستوى أنحاء العالم بنسبة ٨٣-٤٤%عام ٠٢٠٢ ,وتقدر خسائر صناعة الطيران على المستوى الدولى بقيمة ٢٥٢ دولار شهرياً، وتشير توقعات الإتحاد الدولي للنقل الجوى عام ١٢٠٢إلى تراجع حركة النقل الجوى بنسبة ٤٢%بناء على استئناف الرحلات الداخلية ،وتأتى التوقعات النهائية للقطاع مرهونة بقررات فتح الحدود وإلغاء قرارات توقف حركة الطيران الدولى،وقررات العزل المنزلى 157.

٢-٤ تداعيات جائحة كورونا على قطاع التجارة الدولية

لقد أدت أزمة جائحة كورونا تأثيرات سلبية كبيرة على قطاع التجارة الدولية ،حيث انكمشت التجارة العالمية بنسبة ٣ %فى الربع الأول من عام٠٢٠٢ ،وبنسبة ٨١,٥%فى الربع الأخير من نفس العام ، وقد انخفضت جم التجارة الدولية بنسبة ٨,٤%عام ٠٢٠٢ ،وخجم الصادرات الدولية بنسبة ٨,٦%،وحجم الواردات الدولية بنيبة ٨,٢%عام ٠٢٠٢ ، ووفقاً لتقديرات منظمة التجارة العالمية فمن المتوقع تعافى التجارة الدولية بنحو ٥%عام ١٢٠٢ ،وهو ما يتفق مع السيناريو المتفائل . كما أدت أزمة جائحة كورونا إلى إنخفاض خجم التجارة الدولية للبضائع بنسبة تتراوح بين ٣١-٢٣%عام ٠٢٠٢ ،وإنخفاض الرحلات التجارية الدولية خلال عام ٠٢٠٢ بنسبة ٤٧% ،وقد بدأت الرحلات التجارية للزيادة فى أواخر عام ٠٢٠٢ لترتفع بنسبة ٨٥% 158.

٢-٥تداعيات جائحة كورونا على القطاع الصناعي العالمى

خلال العقدين الماضيين،أصبح الاقتصاد الصيني يؤدى دوراً محورياً فى توجهات الاقتصاد العالمي، حيث إن أهمية الصين المتزايدة فى الاقتصاد العالمي لا يرتبط بوضعها كدولة مصنعة ومصدرة للمنتجات الاستهلاكية ولكنها باتت أيضاً المورد الرئي وهمي فى العالم للمدخلات الوسيطة لشركات التصنيع فى الخارج،حيث تشير الإحصاءات إلى أن ٠٢%كن التجارة العالمية تأتى فى هيئة منتجات وسيطة تم تصنيعها فى الصين ،ويعد التصنيع الصينى ضرورة لكثير من سلاسل القيمة . خاصة تلك المتعلقة بالأدوات الدقيقه والالات ومعدات السيارات والاتصالات،و حدوث اي اضطراب كبير في إمدادات الصين في هذه القطاعات سيؤثر بشكل كبير على المنتجين في بقيه العالم.ومن البلدان المتأثرة نتيجةتعطل الصادرات الصينية:

157 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،التابع لمجلس الوزراء المصرى ، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمى وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى ،السنة (1) ، 2020،ص2. 3

158 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،التابع لمجلس الوزراء المصرى ، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمى وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى ،السنة (1) ، 2020،ص-ص73-76.

-قد تواجه بعض الشركات تصنيع السيارات الاوروبية نقصا في المكونات الاساسيه لصناعتها، وقد تجد الشركات في اليابان صعوبة في الحصول على قطع الغيار اللازمة لتجميع الكاميرات الرقمية وبشكل عام يؤثر هذا الأمر على القدرات الانتاجية والصادرات الإجمالية للعديد من الشركات.

- -على المستوى القطاعي نجد أن اكثر الاقتصاديات تأثراً هي قطاع الالات والسيارات والمواد الكيميائية بالاتحاد الأوروبي ، والالات والسيارات والادوات الدقيقة بالولايات المتحدة الأمريكية والألات والسيارات الياباني، والألات ومعدات الاتصالات بجمهورية كوريا ،و معدات الاتصالات وألات المكاتب بمقاطعة تايوان الصينية، و معدات الاتصالات في فيتنام.
- -من اكثر البلدان تأثرا استراليا وروسيا البيضاء والبرازيل وكندا والاتحاد الاوروبي وهونج كونج والهند واندونيسيا و اسرائيل و اليابان و جمهوريه كوريا وماليزيا والمكسيك.
- -أدى انتشار فيروس كورونا إلى تعطيل عمليات التصنيع في جميع أنحاء العالم حيث قامت الصين بإغلاق مصانعها وعاد الكثير من العمال الى بلادهم مما أثر بالسلب على سلاسل الامداد العالمية ،وقد توقفت شركات عالمية عن التصنيع مثل شركه هيونداي نتيجةعدم تمكنها من الحصول على قطع الغيار الصينية.
- -تأثرت سلاسل الامداد العالمية نتيجة التأخر في التسليم من الدول الصناعية للمنتجين مما اثر على مخزون المدخلات كما انخفض مخزون السلع تامة الصنع ،وإنخفض نشاط الشراء بشكل كبير نتيجة تراجع مشتريات الصين و انخفاض الانتاج والطلب في دول اخرى.
- -يوضح مؤشر مديري المشتريات انخفاض الانتاج في السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية مع انخفاض حاد في السلع الاستثمارية.
- - اثرت جائحة كورونا على بعض الصناعات التكنولوجية مثل الهواتف الذكية والاجهزه القابلة للارتداء والعاب الفيديو.بالاضافة الى التاثير على صناعة قطع غيار السيارات و صناعه أشباه الموصلات.

٦-٢ تداعيات جائحة كورونا على قطاع النفط [159]

مع تحول فيروس كورونا المستجد الى وباء رسمي وتراجع اسعار النفط وسط حرب الاسعار العالمية تبرز تأثيرات الفيروس على الاسعار سواء على البلدان المصدرة او المستوردة للنفط، وتشير الاحصاءات الدولية الى إنخفاض الطلب العالمي على النفط في عام 2020 ليسجل بذلك أول إنخفاض له منذ اكثر من عقد من الزمن بسبب الانكماش في طلب الصين والانخفاض الكبير في قطاع السفر والتجارة.وتشير التوقعات المستقبلية لسوق النفط العالمى أنه سيعتمد في النهاية على مدى سرعة تحرك الحكومات لاحتواء تفشى فيرس كورونا ومدى نجاح جهودها ومدى استمرار تاثير الفيروس على النشاط الاقتصادي وبعد اكتشاف الفيروس في الصين أنخفضت اسعار النفط بنحو 20 دولارا للبرميل تحسباً الى انخفاض الطلب العالمى على النفط، حيث أدى انتشار عدوى الفيروس الى انخفاض الانتاج ،وهو ما يبرر تقرير سوق النفط الصاد

159 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،التابع لمجلس الوزراء المصرى ، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمى وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى ،السنة (1) ، 2020،ص. 28

عن وكالة الطاقة الدولية إلى أهميه دور الصين في استهلاك النفط حيث تمثل الصين 14 % من الطلب العالمي على النفط و اكثر من 80 % من النمو العالمي في الطلب خلال عام 2019 160.

٢-٧ تداعيات جائحة كورونا على قطاع تكنولوجيا

لقد تأثر قطاع التكنولوجيا الصناعية بشكل كبير بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد وكان له تداعيات اكبر على الاقتصاديات التكنولوجية العالمية ، عايز أغلقت الشركات مكاتبها و متاجرها ومصانعها في الصين ، وكان له من آثار قصيرة وطويلة الاجل حيث تم تاجيل والغاء معظم الأشطة للشركات التكنولوجية على سبيل المثال انخفاض بنسبة 12 % في انتاج الهواتف الذكية في عام 2020 ، بالإضافة الى تباطئ محتمل في طرح الجيل الخامس فى

الصين ، لذلك فإنه من الضروري ايجاد الطرق الملائمة لمحاربة طردالفيروس من خلال إتباع عدد من الخطوات التي تحد من انتشاره.

وقد إمتد تاثير فيروس كورونا المستجد ليشمل اكبر صناعات التكنولوجيا ومنها فيسبوك وشركة أبل وجوجل وميكروسوفت ،و بدات الشركات تتبنى تقنيات جديدة نتيجه للفيروس مثل الروبوتات الصحية،و سياسات العمل من المنزل،والتكنولوجيا التعليمية من خلال التعليم الالكتروني عن بعد ،واستخدام المعصم الذكي في التعليم 161 .

٢-٨ تداعيات جائحة كورونا على قطاع الزراعة والأمن الغذائي

لقد أثرت جائحة كورونا على قطاع الزراعة أو الفلاحة ومنظومة الأمن الغذائي العالمى من جانب عرض الغذاء ،حيث توقف عمليات نقل الأغذية نتيجة إجراء الحجر الصحى،وعرقلة سلاسل إمدادات الغذاء ، أو انقطاعها نتيجة القيود على التصدير ،وزيادة الفاقد من المواد الغذائية وخصوصاً السلع سريعة التلف ،كل هذا من شأنه أن يؤثر على عرض الغذاء العالمى وارتفاع أسعاره سواء على الصعيد العالمي أو المحلى كليا أو جزئيا.فبعض الدول مثل الهند وضعت قيود على الأرز وهى أكبر مصدر له فى العالم ،كذلك نفس الإجراء من جانب دولة فيتنام وتايلاند فى تقييد بيع الأرز، كم أتخذت كازاخستان تقييد بيع القمح أكبر مصدرله،ودعت روسيا منتجى الزيوت النباتية لديها إلى تقييد بذور عباد الشمس ومنتجات السكر، وبالتالي فقد أثرت أزمة جائحة كورونا بأثار سلبية على قطاع الزراعة ومنظومة الأمن الغذائى المحلى والعالمى 162.

---

160 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،التابع لمجلس الوزراء المصرى ، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمى وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى ،السنة (1) ، 2020،ص105.

[1]المركز المصرى للدراسات الاقتصادية،تحليل قطاعى لتداعيات تأثير كوفيد – ١٩على الاقتصاد المصري،الكتاب الخامس عشر،الجزء الأول،إبريل ٢٠٢٠.

–المركز المصري للدراسات الاقتصادية،رأى فى أزمة ،الاقتصاد غير الرسمي،العدد ٧،ابريل ٢٠٢٠,ص٤٣ .

٣ - السياسات والإجراءات التي اتخذتها حكومات الدول والمنظمات الدولية والمحلية لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا

٣-١ السياسات التى اتخذتها حكومات الدول [163]

هناك مجموعة من السياسات والإجراءات التي اتخذتها حكومات الدول المختلفة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا وهى 164 :

- -استجابة الحكومات لتخفيف التداعيات الاقتصادية لأزمة جائحة كورونا، حيث اعلنت الحكومات الوطنية استجابتها غير المنسقة الي حد كبير ضد الفيروس ،حيث أعلن مجلس الاحتياطي الفدرالي عن توفير مليارات الدولارات في هيئه قروض خاصة للشركات التى قد تواجه قيود السيولة ،فضلا عن الدعم المالي لقطاعات محددة مثل قطاع الطيران، وكذلك اتجهت العديد من البنوك المركزية الامريكيه ل خفض سعر الفائدة .
- -ومن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية تخفيض الضرائب على الرواتب ومساعدة العمال والصناعات المتأثرة بالفيروس ،بالاضافة إلى اتخاذ بعد التدابير اجراءات الاحترازيه في العديد من الدول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وايطاليا والامارات العربيه المتحدة،وذلك لاحتواء الاثار الجانبيه السلبية النجمة عن تداعيات أزمة جائحة كورونا على الأنشطة الاقتصادية الدولية.
- - تعهد وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظو البنوك المركزية الدولية في اتخاذ تدابير مالية ونقدية مناسبة ،وكما أعلن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن توافر 50 مليار دولار و 12 مليار دولار امريكي على التوالي من التمويل لدعم الاقتصاديات منخفضة الدخل والاقتصاديه الناشئة.
- -خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي سعر الفائدة بوقع 50 نقطة.كما تعهد وزراء المالية للدول الصناعية الكبرى باستخدام جميع الادوات السياسية الملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي القوي والمستدام وحمايتة من المخاطر.

1سعد نصار،إطار استراتيجية التنمية الزراعية والأمم الغذائى فى مصر للسنوات الخمس القادمة،الطبعة الثانية،معهد التخطيط القومى،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،مصر،٢٠٢٧،ص٢٠٢.

2 البنك المركزى المصرى,التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لمواجهة آثار فيروس كورونا،كتاب دورى ،بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٥١,متاح على الموقع الإلكتروني-/https://www.cbe.cbe.org/ar/pages/Highlights pages:

3 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،التابع لمجلس الوزراء المصرى ، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمى وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى ،السنة (1) ، 2020،ص 115.

- -خفض بنك الصين الشعبي اسعار الفائده بوق 10نقاط أساس ونصح المقرضين بالتيسير على المقترضين المتضررين بدلا من فرض مزيد من الاعباء والمطالبة بالقروض المتعثرة لديهم.
- -قام البنك المركزي الكوري بعقد اجتماع طارئ لكنه لم يتمكن من تخفيض سعر الفائدة.
- -مساعدة البنك الدولي البلدان النامية والناشئة للحد من الاضرار الاقتصادية لجائحة كورونا.
- -قام العديد من حكومات الدول باتخاذ العديد من الاجراءات والتدابير في كافه المجالات لرفع مستوى مستويات الثقة وتنشيط الاداء الاقتصادي والسعي نحو التعاون الدولي وتقويه الانظمة الصحية.
- -تكاتف جميع دول العالم لتقديم المساعدات المالية للدول النامية خاصة الدول الافريقية في منطقة جنوب الصحراء التي تعانى من الانخفاض في مرافق البنية التحتيه الصحية لمنع تفاقم الازمة ،وذلك من خلال التركيز على الخطوات الواجب اتباعها من قبل البلدان النامية على المستوى الوطنى والتي تتمثل في :
- -تعزيز الاستثمارات الوطنية داخل قطاع الصحة لتمكينه من توفير الخدمات العلاجية على اعلى مستوى ممكن.
- -دعم برامج الأمان الاجتماعي من خلال تسهيل التحويلات النقدية وتقديم الخدمات الطبية المجانية للفئات الاشد احتياجا.
- -تقديم الاعفاءات الضريبية المؤقتة وبرامج الدعم الحكومية القطاع الخاص وتشجيعة على رفع معدلات الانتاج.
- -إلزام البنوك المركزية في البلدان الناميةبوضع قرارات بتخفيض اسعار الفائده وضخ السيولة لتنشيط حركة الاداء الاقتصادي وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

٣-٢ السياسات والإجراءات التى اتخذتها المنظمات الدولية لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا

هناك مجموعة من السياسات والإجراءات التي اتخذتها المنظمات الدولية المختلفة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا وهى 165:

-تتمثل جهود المؤسسات الدولية في مواجهة جائحة كورونا في دعم البلدان النامية من خلال سعي مجموعه البنك الدولي المتمثلةفي المؤسسة الدوليه للتنميةو مؤسسة التمويل الدولية على اتخاذ الخطوات الضرورية لوضع حزمة من التحفيزات الاقتصادية سريعةالإنفاق والتي تقدر بنحو 12 مليار دولار امريكي.كما تهدف تلك الجهود الى تعزيز اداء الأنظمة الصحية وتقليل الاثار السلبية على الاداء الاقتصادي مع السعي لوضع برامج تركز على الجوانب الاجتماعية تظهر تلك الجهود من خلال الاتي:

- -دعم البنوك التجارية بهدف زيادة التمويل التجاري.
- -تقديم المساعدات والحزم الراسمالية للقطاع الخاص.
- -مساندة الشركات المتعاملة مع تلك المؤسسات بشكل مباشر.

165 مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،التابع لمجلس الوزراء المصرى ، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمى وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى ،السنة (1) ، 2020،ص٤٤.

- -الاهتمام بتعزيز القطاعات الاستراتيجيةكالتجهيزات الطبية والادوية من أجل استمرار حركه الواردات وتفادي مخاطر الهبوط.
- -تسعى الحكومات الى تجنب اللجوء الى فرض السياسات الحمائية التي تؤدي لتفاقم الازمات، وتعمل على وضع عدد من البرامج والخطط من اجل إستيعاب الازمة وذلك من خلال الاتي:
- -تتجنب الحكومات فرض قيود على الصادرات من الاغذية و المنتجات الطبيه الضرورية.
- -تعمل على تشجيع زياده الانتاج وضمان تدفق الموارد.
- -تشجيع منشات الاعمال الخاصة على الحفاظ على معدلات عالية من المخزون.
- -عدم الاعتماد على مورد واحد من العمل على تنويع الموردين من اجل اداره المخاطر.

النتائج:

- -أدت جائحة كورونا إلى آثار سلبية على القطاعات الاقتصادية الدولية (الزراعةوالفلاحة الدولية ،الصناعة الدولية،التجارة الدولية ،النقل واللوجستيات،السياحة والسفر والطيران الجوى،قطاع النفط،قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،....الخ).
- -أكثر القطاعات الاقتصادية الدولية تضرراً قطاع السياحة والسفر والطيران الجوى والفندقة ،والزراعة والصناعة والتجارة الدولية.
- -هناك تداعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية لجائحة كورونا عى القطاعات الاقتصادية الدولية.
- -أدت جائحة كورونا لآثار سلبية على مؤشر الاقتصاد العالمى الكلى،حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي وزيادة معدلات البطالة ،والمديونيات الخارجية للدول،وعجز الموازنات العامة للدول،وعدم استقرار سوق السلع وسوق المال الدولى .
- -قامت المنظمات الدولية وحكومات الدول المختلفة بإتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات الإحترازية اللازمة لمواجهة أزمة جائحة كورونا.

التوصيات:

- ضخ سيولة بقيمة تريليون دولار من خلال " الاستخدام الموسع لحقوق السحب الخاصة" الحالية فى صندوق النقد الدولي ،وإضافة مخصص جديد يتجاوز مخصصات عام ٢٠٠٩ التى تم إجراؤها استجابة للأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.
- إلغاء تريليون دولار من الديون المستحقة على البلدان النامية هذا العام ووقف فورى لمدفوعات الديون السيادية.

- توفير ٥٠٠ مليار دولار لتمويل خطة كبرى للتعافي الصحي تمول من وعود المساعدات الإنمائية الرسمية التي وعد بها شركاء التنمية والتي لم تقدم حتى الآن.
- -ينبغي تفعيل ضوابط رأس المال المتدفق للخارج ومحاولة تفعيل استخدامه داخلياً قدر المستطاع.
- على حكومات الدول ضرورة معالجة المخاطر من المنبع في حالة الأوبئة,من خلال تقليل احتمالية انتقال الفيروسات من الحيوانات إلى البشر (الخفافيش وأكل النمل الحرشفي في حالة جائحة كورونا).
- الاستجابة للتحذيرات ويشمل ذلك وضع ضمانات أفضل لمواجهة الآثار الخطيرة التي تسببها الأوبئة.
- الخيارات التفصيلية،حيث أن هناك بعض التدابير التي يجب اتخاذها للحد من مخاطر معينة،حتى لو كانت ستؤثر على جوانب أخرى من الحياة.
- -الاهتمام بالتكنولوجيا ومنها الذكاء الاصطناعي،والتي يمكن استخدامها في تقييم مخاطر الأوبئة والتأهب لمواجهتها وتحديد سبل المواجهة.
- -الاستثمار المرن في المجالات الصحية ،حيث ألحقت جائحة كورونا أضرارا بكفاءة الرعاية الصحية وهو ما يستوجب توجيه دفة الاستثمار إلى المجالات الصحية.
- التركيز على أكثر طرق المواجهة،حيث أثبتت القيود المبكرة المفروضة على السفر الجوي فاعليتها في مكافحة فيروس كورونا المستجد،ويمكن إنشاء صندوق طوارئ عالمي لمعالجة تكلفة هذه التدابير.
- -تعزيز الروابط بين العلم ودوائر صنع السياسات،حيث حققت حكومات البلدان التي تتوافر فيها المعلومات العلمية والمشورة المتعلقة بالسياسات القائمة على الهلم نجاحاً أكبر في مكافحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-٩١.
- -بناء قدرات الدولة ،ويتحقق ذلك من خلال معالجة المخاطر التي تواجهها البلدان في إطار الحوكمة الرشيدة ،وأن يجري بصورة مستمرة وليس كأستجابة طارئة لأي جائحة مستقبلية .
- تحسين وسائل التواصل،حيث كان التواصل وتبادل المعلومات حول كوفيد-٩١ بطيئا أو ناقصا في عدد من البلدان ،وهو ما يستوجب إنشاء وحدات معلومات واتصالات وطنية ودولية بهدف مواجهة المخاطر.
- التفكير في الاضطرابات الاجتماعية المتوقعة ،حيث أن أزمة جائحة كورونا أجبرت الشعوب والمنظمات الدولية والمحلية على تجربة أنماط معيشية ومهنية جديدة ،وحان الوقت الآن للنظر ومعرفة أي هذه التغيرات يجب الحفاظ عليها على المدى الطويل.
- -ضرورة إستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتخفيف حدة أزمة جائحة كورونا ،وإيجاد حل يتناسب مع أزمة القرن الحادي والعشرين،فالذكاء الاصطناعي يساعد في اتخاذ قرارات تساعد في حل الأزمة ،حيث يمكنه ان يساعد في الكشف عن الإشارات المبكرة للأعراض التي قد تشير إلى وباء جديد محتمل ،كما يساعد على التنبؤ بالوباء التالي (الأنواع الجديدة من الفيروسات)،كما يستخدم في التشخيص والتجارب العلمية والتصنيع لضمان أمان وفعالية الأدوية واللقاحات المضادة للفيروسات.

المراجع :

-المركز المصرى للدراسات الاقتصادية،تحليل قطاعى لتداعيات تأثير كوفيد -٩١على الاقتصاد المصري،الكتاب الخامس عشر،الجزء الأول،إبريل ٢٠٢٠.

-البنك المركزى المصرى,التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لمواجهة آثار فيروس كورونا،كتاب دورى ،بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٥١,متاح على الموقع الإلكتروني.-/https://www.cbe.cbe.org/ar/pages/Highlights pages:

-المركز المصري للدراسات الاقتصادية،رأى فى أزمة ،الاقتصاد غير الرسمي،العدد ٧،ابريل ٢٠٢٠,ص٤٣.

-التجارة الإلكترونية تنقذ أسواق التجزئة العالمية والمستهلكين من قبضة كورونا ،،متاح على الموقع الإلكتروني www.independentarabia.com:تم الاطلاع ٢٠٢٠/١١/٧.

-مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،التابع لمجلس الوزراء المصرى ، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمى وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى ،السنة (1) ، 2020،ص20.

-مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،التابع لمجلس الوزراء المصرى ،التداعيات العالمية لفيروس كورونا المستجد ،السنة (1) ،عدد خاص ،11مارس 2020 ص 8.

-منظمة السياحة العالمية،الحرص على فرص العمل ودعم الاقتصاد بواسطة السفر والسياحة ،دعوة للعمل من أجل تخفيف وطأة كوفيد-٩١الاجتماعية والاقتصادية وتسريع الانتعاش ،١٣/مارس/٢٠٢٠.

- هبة محمود الباز،الشمول المالى كمدخل للتعامل مع تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد،معهد التخطيط القومى ،سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري،يونيو ٢٠٢٠,ص-ص١-٩١.

-سالى محمد فريد ،تداعيات كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي،سلسلة إصدارات معهد التخطيط القومى ،يونيو ٢٠٢٠،ص-ص١-٥٢.

-سحر عبود،أسماء المليجى ،التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر،سلسلة أوراق إصدارات معهد التخطيط القومى،مايو٢٠٢٠,ص-ص١-٥٢.

-سعد نصار،إطار استراتيجية التنمية الزراعية والأمم الغذائى فى مصر للسنوات الخمس القادمة،الطبعة الثانية،معهد التخطيط القومى،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،مصر،٢٠١٧،ص٢٠٢.

-سلوى محمد مرسي،زينب محمد الصادى ،تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصرى، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري،معهد التخطيط القومى،الإصدار١٠،مايو ٢٠٢٠،ص-ص١-٦٢.

-مغاورى شلبى على،البيئة التشريعية والتنظيمية للتحول الرقمى وتنمية الصناعات الرقمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفادة من أهم التجارب الدولية،ورشة عمل التحول الرقمى تجارب وتحديات،وزارة الإنتاج الحربى ولجنة تنمية الصناعات الرقمية،القاهرة ،٨٢/أغسطس/٢٠١٩.

المو اقع الإلكترونية :

-تقديرات البنك الدولى www.worldbank.org.database.

-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

https://unctad.org/en/pages/coronavirus.aspx

-الاتحاد الدولى للنقل الجوى

http://www.tfis.ilcilo.org/contents/org/iata.

-مجلس السفروالسياحة العالمى

Www.wttc.org(wttc).

-صندوق النقد الدولي

imf,world economic outlook,April2020

الأمن المجتمعي: مفهوم قديم وتصور جديد

سامية نواصر

باحثة دكتوراه _جامعة سطيف 2 الجزائر

الملخص:

لم تكن المجتمعات العربية في منأى عن ما شهده العالم من إنتشار وباء كوفيد 19 هذه الجائحة التي فرضت تحولات إقتصادية وإجتماعية وسياسية عميقة رافقها شلل شبه كلي للصناعة والسياحة والتجارة والحركة النقلية والسياحة.

الحقيقة أن الوباء وجه أنظارنا إلى الإهتمام بما هو آت بالنظر إلى تموضع الأمن المجتمعي في صلب الواقع المعاش والواقع الوبائي المفروض الذي تعيشه البشرية جمعاء لأصدق تعبيرا على عسر الأزمة الأمنية والصحية التي يتخبط فيها العالم ككل.

وقف العالم مذهولا أمام فيروس كوفيد19 والذي إنطلق من الصين وإنتشر إلى باقي دول العالم دون إستئذان ولا حواجز وقد خيم الطابع السودوي للحياة وأصبحت الموت الهاجس الوحيد والبطالة مؤشر مهم .

وأمام هذه الأزمة التي يعيشها العالم برمته تحتم صياغة إستراتيجية دولية جديدة تتلاءم مع كل المستجدات والأزمات علما أنها الخلاص الوحيد لكل الإشكالات والمآزق.

الكلمات المفتاحية: الأمن، المجتمع، كوفيد 19، البطالة، الإستقرار.

ABSTRUCT :

The Arab societies have not been far from what the world is witnessing :The COVID 19 pandemic . This panademic has imposed a deep economic,social and political transformations along with an almost total paralysis of industry, tourism and trade and also transportation and tourism.

The fact is that this pandemic attracted our attention to what is coming ,to our future as far as the position of social security in the lived reality is concerned.

The pandemic reality imposed on the whole humanity reflects clearly the difficult security and health crisis that the world has to face.

The world is dumbfounded of COVID 19 which appeared first in China then spread in all the world's countries without exception waiting for no permission and respecting no borders .

It has plunged life in darkness and death has become a melancholic obsession and unemployment is an important indicator of this situation.

In front of the crisis the entire world is living,to issue a new international strategy has become a must. A strategy convenient to all the novelties and crisis ; taking into consideration that it is the only deliverance form all problems and impasses .

KEY WORDS : SECURITY, SOCIETY, COVID 19, UNEMPLOYMENT , STABILITY.

مقدمة:

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أهمية الأمن المجتمعي في حياة الفرد والمجتمع، والذي يعتبر من كبريات التحديات التي تدعو غلى المحافظة على سلامة الفرد نفسيا وإجتماعيا وعاطفيا، إذ يمثل الفرد النواة الاولى في المجتمع ويمثل الأمن عمود توازن المجتمع وثباته وإستمراريته وتطوره.

تحاول هذه الورقة البحثية التعمق في مسألة العلاقة بين الوباء والأمن إذ تمثل تنقيبا وتحليلا للأسس والفواعل الظاهرة والخفية.

كما تحاول هذه الورقة أن تبين تأثير الجائحة على الفرد والمجتمع والإقتصاد والأمن ودورها في المساهمة لصياغة رؤية جديدة وإستراتيجية متماشية مع الأوضاع .

قد نوفق في التساؤلات التي نطرحها أو على الأقل إزالة اللبس عن بعض المشكلات التي يواجهها الفرد والمجتمع في ظل هذه الجائحة.

1_ ماهية الأمن المجتمعي؟ وما مقوماته؟

2_ مدى تأثير جائحة كوفيد 19 على الامن المجتمعي؟

3_ كيف يكمن للمجتمع أن يوفق في تحقيق توازنه ويوازن بين إحتياجاته؟

أولا: ماهية الأمن المجتمعي:

الأمن المجتمعي مفهوم جد معقد لأنه لا يمس جانب واحد فقط من الحياة وإنما يمس جوانب عدة فهو لا يمس الفرد فقط ولا الأسرة فحسب وإنما مختلف مؤسسات المجتمع وبناءاته.

"الأمن بسكون الميم لغة: ضد الخوف وهو من باب أمن وفهم والامن بكسر الميم: أي المستجير ليأمن علة نفسه ومن الآمن أي الخائف"166.

"إن الأمن هو: المقابل_ المضاد_ للخوف...والفزع...فهو الطمأنينة والإطمئنان إلى عدم توقع المكروه"167, أما إصطلاحا فالامن المجتمعي "أن يعيش الفرد ويحيا حياة إجتماعية آمنة مطمئنة مستقرة على نفسه ورزقه ومكانه الذي يعيش فيه هو ومن يعول"168

الأمن المجتمعي هو الشعور بالإطمئنان والإستقرار النفسي والعاطفي وتقبل الآخر وإحترامه وإحترام حريته الدينية وخصوصيته العقائدية.

_ أسامة السيد عبد السميع، **الأمن الإجتماعي في الإسلام دراسة مقارنة**، مصر، دار الجامعة الجديدة 2009، ص. 19. 166

_ محمد عمارة، **مقومات الأمن الإجتماعي في الإسلام**، القاهرة، مكتبة الإمام البخار للنشر والتوزيع، 2009، ص. 09. 167

_ أسامة السيد عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص، 19. 168

ثانيا: مستويات الأمن المجتمعي: للأمن المجتمعي عدة مستويات أهمها:

1_ على مستوى الفرد: بما أن الفرد يعيش لنفسه وللمجتمع في آن واحد فإن "الأفراد عقول حرة ومبدعة لكنهم يشكلون جزءا من عملية الإجتماع"[169]. الأفراد جزء من المجتمع حيث "يميل الأفراد غلى تحقيق ذواتهم ويسعون إلى إمتلاك صورة ذاتية كاملة لكن المجتمع يحاول أن يقحم نفسه حتى وإن كان مفعول ذلك يتعارض مع الكمال الفردي"[170].

ويجب الإهتمام بالفرد بإعتباره قوة محركة وفاعلة في المجتمع ومكون أساسي وعنصر من عناصر تشكله أي يجب الإهتمام بتنشئته تنشئة صالحة وأن يتحلى بالأخلاق العالية والقيم الجيدة.

2_ على مستوى الأسرة: تعتبر الأسرة النواة الأسرة هي الخلية الأساسية في المجتمع وهي أساس النظام المجتمعي، وأي تغير أو تبدل فيها أو في عناصرها ينعكس إما سلبا أو إيجابا على الفرد والمجتمع.

إن الإنتماء إلى الأسرة هو مطلب غريزي وفطري بإعتبارها جزء من آدميتنا وإنسانيتنا، ناهيك على المطلب النفسي والروحي والديني والفطري لضمان النمو الأفضل والأمثل لطفل متوازن جسميا وروحيا ونفسيا، حيث "تعد الأسرة الخلية الأولى في البناء الإجتماعي حيث يكتسب الإنسان معارفه وخبراته وسلوكاته الإجتماعية الأولى من هذه المؤسسة"171.

وتعتبر الأسرة مجتمع مصغر ومن خلالها تتكون العلاقات الإجتماعية وتداخل، وهي الوسط الأكثر ملائمة لنمو الطفل وتطوره عقليا ونفسيا وجسديا، " وبهذا تكون الأسرة مؤسسة هامة من مؤسسات التنشئة الإجتماعية تمنح الفرد منذ الوهلة الأولى قيم ومعايير دينية ترافقه في كل مراحل حياته وتساهم في إختيار توجهاته المستقبلية وتمنحه حسب الظروف السائدة الإنتماء والتعاطف على أقل تقدير إلى جماعة دينية تتوافق مع ما تلقاه من خلال تنشئته الأسرية"172.

3- على مستوى المجتمع: "البشر يمتلكون وعيا خلاقا، وليس أساس الحياة الإجتماعية سوى الأفراد الواعين او جماعات الأفراد الواعين الذين يتفاعلون فيما بينهم بسبب مجموعة من الدوافع والأهداف والمنافع"[173]،

4_ على مستوى الدولة: وهي حماية الدولة من كل خطر يهددها سواء داخليا أو خارجيا وبالنظر إلى نوع الخطر وألياته يتوجب التصدي له كالفوضى والتطرف والإرهاب والجرائم بأنواعها، والأمن يتوجب اليقظة الدائمة وتسخير كل الوسائل سواء المادية والبشرية والمعلوماتية للتصدي والقضاء على كل ما يهدد أمن الدولة وشعبها وترابها وحدودها.

_ جورج زيمل، **الفرد والمجتمع المشكلات الأساسية للسوسيولوجيا**، ترجمة حسن أحجيج، القاهرة، رؤية للنشر والتوزيع، 2017، ص. 150.
169

_ المرجع نفسه، ص. 170.151

171_ حلاوة باسمة، "دور الوالدين في تكوين الشخصية الإجتماعية عند الأبناء دراسة ميدانية في مدينة دمشق" ، دمشق، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 27- العدد الثالث + الرابع، 2011، ص. 73.

172_ بيران بن شاعة، **الخلفيات الإجتماعية للتعصب ضد الآخر وسبل معالجته**، الحوار الديني وقضايا التجديد في الفكر الإسلامي المعاصر، الأغواط، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، جوان 2017، ص.48.

_ جورج زيمل، مرجع سبق ذكره، ص. 173.151

لكن إتساع الهوة بين المجتمع والدولة مما نتج دولة محتفظة بهيبة مؤسساتها ومواطن متخلي عن القيمة الرمزية للوطن وتلاشي الشعور بالإنتماء للوطن وللمجتمع بحجة أن الدولة لم تقدم ما يحلم به وأن المجتمع ضد طموحاته." ذلك أن الفرد غير مهم بقدر ما يسهم في زيادة قوة الدولة وليس لحياة الأفراد ومماتهم وبؤسهم أو شقائهم أية أهمية إلا بقدر ما يمكن أن تكون لهذه الإهتمامات اليومية فائدة"174

ثالثا: مقومات الأمن المجتمعي: يرتكز الأمن المجتمعي على ركائز أهمها:

1_ سيادة القانون: القانون أسمى سلطة وأعلى مرتبة لأن كل الأفراد متساوون أمامه وملزمون بتطبيق بنوده ومواده كذلك إحترام إرادة الشعب في إختياراته، القانون يحقق الأمن ويحافظ على الممتلكات والأشخاص، وعندما يسود القانون تطمئن القلوب والنفوس وتستدب الأمن والأمان والإستقرار.

2_ التضامن الإجتماعي: التضامن الإجتماعي سمة مميزة في المجتمعات بأنواعها وصفة التضامن الإجتماعي صفة موجودة منذ القدم وليست وليدة الساعة حيث يسعى أفراد المجتمع إلى التعاون والتآزر والتكافل وهي سمات سنها القرآن ودعا إليها الرسول الكريم محمد عليه الصلاة والسلام.

3_ التعايش السلمي: "أن الإسلام هو النظام العالمي الوحيد الذي إحتوى على تشريعات يمكن ان يعيش العالم في ظلها في سلام ووئام ولو في شبر واحد من الأرض، يهودا ونصارى ومسلمين بل ملحدين إذا رضخوا لتوجيهات الإسلام مع بقائهم على عقائدهم دون أن يضيق الإسلام ذرعا بأحد منهم وهذا ما لا وجود له في أي نظام آخر على وجه الأرض"[175]

4_ سيادة قيم التسامح ونبذ العنف.

5_ التوزيع العادل للثروات: الإرتجالية في العملية التوزيعية للثروة الوطنية خلقت ازمات سياسية وإجتماعية وإقتصادية وخاصة أمنية.

6_ المشاركة السياسية الفعالة: المشاركة السياسية هي نشاط سياسي يقوم به الفرد من خلال مساهمته في الحياة السياسية بأشكالها المختلفة الإنخراط في الأحزاب، المشاركة في الإنتخابات، هذه المشاركة سواء كانت رسمية أو غير رسمية، فردية أو جماعية فهي تشير إلى الفرد في أن يؤدي دورا هاما في عملية إتخاذ القرار ومناقشة القضايا السياسية وبالتالي المساهمة في التغيير والتأثير لتحقيق أهداف التنمية الإجتماعية والسياسية والإقتصادية أي تحقيق الصالح العام.

7_ الشعور بروح المسؤولية والمواطنة والإنتماء:

_ حسين موسى، **ميشال فوكو_ الفرد والمجتمع_** ، بدون بلد نشر، التنوير للطباعة والنشر، 2009، ص. 174.122

_ عبد العظيم إبراهيم المطعني، **مبادئ التعايش السلمي في الإسلام منهجا وسيرة** ، القاهرة دار الفتح للإعلام العربي، 1996، ص. 175.15

رابعا: الأمن المجتمعي وجائحة كوفيد19:

"لازم المرض الإنسان منذ بدء الخليقة وحتى الآن وإختلفت أساليب الرعاية المقدمة للمريض فمنها عزل المريض بعيدا عن الآخرين حتى يلقي مصيره المحتوم بالشفاء أو الموت إلى ان حثت الاديان السماوية على ضرورة رعاية المرضى وتقديم العون والرعاية لهم"[176].

تعتبر جائحة كورونا وهي جائحة عالمية إجتاحت العالم ككل سببها فيروس تاجي واطلق عليه كوفيد 19 لإكتشافه في أواخر سنة 2019م في مدينة ووهان الصينية ثم إجتاح كل العالم وهو فيروس جديد ينتقل عبر الهواء أي عن طريق التنفس واللمس ومازالت تفاصيل إنتقاله وإنتشاره قيد الدراسة والتحقيق لم يكن العالم يتصور سرعة إنتقاله وخطورته على الإنسان حيث حصد الكثير من الأرواح وكلف الدول خسائر مالية فادحة، حيث تعطلت المصانع والمعامل وإغلاق الحدود البرية والجوية والبحرية وتوقفت حركة الأفراد.

إجتاح الوباء العالم كلية أطل على البلاد العربية والتي وجدها تعاني من الإنشقاقات والمؤامرات والإحتجاجات ما أثقل كاهلها وتبط خطاها وزادت على ذلك الجائحة وزنا ومشكلا وإنشغالا، وتحصيل ذلك أن الفرد العربي لم يعد يثق في أي شيء فهو يشك في كل شيء أصبح حتى يشكك في حقيقة الموت والحياة جراء الوباء، وحتى في وجوده من عدمه.

في بدايات ظهور الفيروس ترقبنا شاشات التلفزيون وهواتفنا النقالة بحثا عن معلومات أصيلة وأجوبة مقنعة تشبع حيرتنا وتبدد شكوكنا، أبحرنا لأيام وليالي في الفضاء الأزرق، الأخبار موجودة على مدار 24 ساعة دون توقف، سمعنا تصريحات أطباء وإشهارات لإختراعات المخابر العلمية العالمية المختلفة وطرق وممارسات لمصابي الفيروس وكيفية تغلبهم عليه، حتى أصبحنا لا نفرق بين الخبر الصحيح والخبر الزائف إختلطت علينا الأمور وتهاطلت علينا المعلومات، عقولنا الصغيرة لم تعد تستوعب الكم الهائل من المدخلات.

لم نجد من يوجهنا ولم نجد من يهدأ من روعنا ولم نجد من يزرع في نفوسنا الطمأنينة والسكينة، فالحياة التي عشناها سابقا لم تعلمنا كيفية التعامل مع الأزمات الوبائية المختلفة لأننا بكل بساطة إفتقدنا فيها روح المعرفة والبحث، أما المؤسسات التعليمية المختلفة التي تعلمنا فيها لم تدرج في برامجها كيفية الوقاية والتعامل مع الأزمات لأن برامجها النظرية لم ترق إلى التجارب العلمية العالمية المتطورة، أما الوسائل الإعلامية وشبكات التواصل فحدث ولا حرج فقد سمموا عقولنا ولعبوا بمشاعرنا حتى إختلط علينا الأمر وأصبحنا لا نفرق ما إذا كان الوباء تسويقا سياسيا أو إنتقاما إلاهيا أو مجرد عدوى عابرة، واقع لم يُغيب إستعمال الدين كذريعة وتفسير للوباء بأنه جاء إنتقاما من الله للكافر أما المسلم فهو في أمان وسلام، أما منظومتنا الصحية فقد تعرّت أمام إنتشار الجائحة، وساعدت في ذلك عدة عوامل أثرت على قصور عملها وتدني خدماتها أهما نقص المعدات والتأطير للطاقم الطبي وشبه الطبي.

المدة طالت والموضوع أصبح مألوفا ومملا العربي المسكين تهاطلت عليه الفيديوهات لكيفية التعامل والتعايش مع الوباء والوقاية منه، لكن حقيقة الأمر أنه لمس عجزه وعجز مؤسساته المختلفة وأنظمته على التعامل مع الوباء ليس لأننا لم

_ عبد المحي محمد صالح_ السيد رمضان، **اسس الخدمة الإجتماعية الطبية والتأهيل**، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص. 176.77

نكن مستعدين فقط وإنما لأن وعينا لم يرق إلى المستوى المطلوب. فقد فاقت ممارساتنا كل التوقعات من سخرية وإستهزاء وإستهتار وتكذيب ونفي حتى بوجودية الفيروس.

أصبحت كورونا تحاصر حياتنا وجوانبها وتحور فرديتنا وتقوقعنا أكثر فأكثر، أصبحت كورونا تخترق أفكار الفرد "المرض والصحة ليسا في حالة إستاتيكية ثابتة ولكن وراء كل حالة من الصحة والمرض ظاهرة التغيير المستمر وهناك معركة من جانب الإنسان للحفظ على مستوى إيجابي ضد القوى الحيوية والطبيعية والعقلية والإجتماعية والتي تحاول قلب ميزان الصحة وإذا تغلبت العوامل السلبية ظهرت الحالة المرضية وإذا تغلبت العوامل الإيجابية إستمرت حالة الصحة والسلامة"[177]

خامسا: البطالة نتيجة تفشي الوباء وتهديد الأمن المجتمعي:

تعاني البشرية من إنتشار أمراض أكثر تأثيرا من الكورونا كإنتشار الجريمة والإنحراف والبطالة ونتيجة للخلل في البناء الإجتماعي وإنهيار الجانب القيمي إنتشرت أمراض أكثر عدوانية عن البشرية ووباء الكورونا حيث يشكو الدول النامية من ظاهرة البطالة والتي إزدادت مع الجائحة مما ولد إختلال التوازن بين عناصر العملية الإنتاجية.

إذ تمثل البطالة ظاهرة إجتماعية وإقتصادية سلبية تجلب الضرر والأزمات للفرد والمجتمع والدولة، وهي إحدى أهم المشكلات التي تعاني منها دول العالم سواء العربية أو الغربية، وتتمايز نسب حدتها من مجتمع إلى آخر من إقليم إلى آخر، إن موضوع البطالة أصبح الهاجس الأساسي للحكومات والأفراد لما يترتب عنها من إنحراف وجريمة وحرقة وسرقة وفقر وأمية....

1- ماهية البطالة:

يمكن تعريف البطالة وفقا للمفهوم العلمي بأنها الحالة التي لا يستخدم فيها الفرد أو المجتمع قوة عمله إستخداما عقلانيا وكاملا وتاما. ونلاحظ من هذا التعريف أنه يوجد بعدين للبطالة " البعد الأول هو عدم الإستخدام الكامل للقوى العاملة، والبعد الثاني هو عدم الإستخدام الأمثل لها"178

أما البطالة في مفهومها الشائع أن العاطل هو الشخص القادر على العمل وبلغ السن القانونية لممارسته غير أنه لم يمتهن أي مهنة.

وتعد البطالة ظاهرة متجذرة في أغلب المجتمعات الإنسانية، وهي آفة إقتصادية وإجتماعية ونفسية وحتى ثقافية تؤثر على الفرد والمجتمع والدولة ككل.

_ المرجع نفسه، ص. 80.81. 177

13_ فريد بختي، **دراسة تحليلية وقياسية للبطالة بإستعمال نماذج أشعة تصحيح الخطأ *VECM* 1970–2003**–رسالة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، تخصص طرق كمية، 2005، ص.13

وهي من أخطر المشاكل التي تهدد أمن الدول وإستقرار الشعوب وتنامي الأمراض الإجتماعية كالعنف والسرقة والجريمة " هي آفة إجتماعية إذا إنهارت الأسرة وإنحرف بعض أفرادها إجتماعيا، وسار في ركاب العنف والجنوح وتعاطي المخدرات وتناول المسكرات وبالمثل تعتبر البطالة آفة نفسية بالنسبة للفرد، إذا شعر بالفقدان والضياع والإغتراب عن الواقع والذات وعن المجتمع"179

2-شروط البطالة:

-أن يكون الفرد بلغ سن العمل.

-أن لا يشغل أية وظيفة أو عمل.

-توفر الرغبة في العمل.

-توفر عامل البحث عن العمل.

-القبول بالوظيفة إذا ما أتيحت الفرصة لطالب العمل.

3-أنواع البطالة:

1-البطالة الإجبارية: وهي التي تكون الدولة مسؤولة عن حدوثها، وتظهر عندما تعجز الحكومة في توفير وإيجاد الوظائف لطالبيها، وبالأجرة المطلوبة، أو عندما تضطر المؤسسات والمصانع وغيرها من التنظيمات توقيف العاملين فيها بصفة فجائية وهو ما حصل عندما إجتاح وباء كورونا العالم حيث إظطر أرباب العمل توقيف العمل وحجز الأشخاص في منازلهم خوفا من إنتقال العدوى في الاوساط العمالية.

2-البطالة الإختيارية: والتي تنتج عن عدم رغبة الفرد في العمل لعدة أسباب أهمها إنخفاض الأجر أو عدم ملائمة ظروف العمل أو بعد مسافة العمل عن مقر السكن أو عدم مطابقة الوظيفة للشهادة والمؤهلات العلمية لطالب العمل.....

3- البطالة الموسمية: والتي تحدث في مواسم معينة مثل عند الذين يشتغلون في الزراعة أو السياحة.

4-البطالة المقنعة: وهي البطالة التي يعاني منها خاصة الدول العربية وهي إكتظاظ عدد من الموظفين في منصب عمل واحد.

-أبعاد البطالة:

*البعد السياسي: تعتبر البطالة تهديدا مباشرا للأمن السياسي والإجتماعي، ولأن إنتشارها بين أفراد المجتمع يؤدي بهم إلى عزلهم عن الحياة السياسية، أين يتخلى عن مهمته التغيرية والتنموية المرجوة منه. مما يترجم المشاركة الإنتخابية الهزيلة نتيجة عدم تلبية الدولة لطموحاتهم وتحقيق أحلامهم، مما يساعد في إتساع الهوة بين الشباب والسلطة.

179 -محمد ذمان ذبيح، **الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة فرع إقتصاد إسلامي، 2007-2008، ص.13.

*البعد القيمي: مشكلة الانتماء للوطن وعدم الرضا بالواقع مما يهز لدى الفرد قناعاته ووطنيته.

*البعد الإجتماعي: إنتشار الجريمة والسرقة والفساد والإنحراف والقتل و تمثل الجريمة ظاهرة اجتماعية سلبية تخرج عن الضوابط القانونية و القيمية و الأخلاقية و تجلب الضرر للأفراد و الجماعات .

وتزايد "الجريمة كظاهرة إجتماعية بأنها كل فعل يتنافى مع القيم السائدة في المجتمع وهي خطيئة إجتماعية تعارض قيم وأخلاق المجتمع"[180]

فهي ظاهرة إجتماعية تحتم دراسة إما السلوك الإنساني السوي أو غير السوي(المجرم) والذي مرده إلى إفرازات وتأثيرات العوامل الإجتماعية أو الإقتصادية أو الثقافية وحتى الدينية.

إذن " ليست الجريمة سوى أشد صورة للإنحراف في السلوك"[181]

ويعتبر علماء الاجتماع بأن الجريمة هي التعدي أو الخروج على السلوك الاجتماعي، ومن هنا يعتبر جريمة كل فعل من شأنه أن يصدم الضمير الجماعي السائر في المجتمع فيسبب ردة فعل اجتماعية .

*البعد الصحي: مشاكل الجهاز الهضمي والعصبي نتيجة الهزائم والإنكسارات واليأس وظهور أمراض مزمنة بعد أن كان ظهورها مرهون بالسن المتقدمة .

*البعد الديني: يعتبر الدين من أهم مقومات سلامة المجتمع وهو قانون إلهي أي أنه "لا يقتصر على العبادات وإقامة الشعائر الدينية، وإنما أيضا العنصر الجوهري في التنشئة الإجتماعية للأفراد، وحصن منيع يعصمهم من التورط في إرتكاب الإثم والخطيئة ويحول بالتالي دون قيام السلوك المنحرف"[182]

ومنهم من يتخذ الدين كذريعة وغطاء يختبأ ورائه لتحقيق غايات سافرة لا إنسانية ولا موضوعية، فالتطرف الديني صفة لصيقة بالدين أو ما يعرف بالإرهاب بالمفهوم الحديث، وقد جندت الدولة جميع الوسائل لمحاربة هذه الآفة لأنها تستهدف تهديم البنى التحتية ،كانت أحدث تلك الدراسات ما كشفته دراسة بريطانية أن 48.5% من المجندين في التنظيمات الإرهابية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خريجي الجامعات، وأن 44% منهم من خريجي الهندسة، أي أن التجنيد في هذه الجماعات هم جامعيين بالدرجة الأولى، ما جعلهم لقمة صائغة وفريسة سهلة الإصطياد نتيجة البطالة وسخطهم على السلطة القائمة والمجتمع ككل مما يجعلهم آلات منفذة لخطط همجية ضد البشرية والتحضر والإنسانية، وهو ما يهدد البعد الأمني لمنطقة شمال إفريقيا والتي أصبحت الممول الأساسي بشريا وماديا لمعاقل الإرهاب.

نتيجة لإغلاق الحدود وتوقف العديد من المصانع تكبد الإقتصاد خسائر إقتصادية وبشرية نتيجة تفشي وباء كورونا مثلا في عام 2003م إنتشر فيروس السارس وألحق خسائر فادحة للعديد من الدول سواء مادية أو بشرية، اما في القطاع السياحي هو الآخر تكبد خسائر كبرى نتيجة لغلق المطارات وشل الحركة المرورية حيث واجه القطاع السياحي مجموعة

_ محمد صبحي، **علم إجتماع الإجرام وعلم العقاب** ، الأردن، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998، ص180.10

181_ رمسيس بهنام، **علم تفسير الإجرام**، مصر، منشأة المعارف الإسكندرية، ب ت، ص10.

_ أكرم نشأت إبراهيم، **علم الإجتماع الجنائي**، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص. 119 182

من الأزمات نتيجة تداعيات أزمة كورونا ونتيجة تخوف الأفراد من العدوى وإنتقال الوباء قلت حركتهم مما تسبب في ركود سياحي وإنكماش الطلب على السياحة ونتيجة غلق الوكالات السياحية وشلل كلي في وسائل النقل مما تسبب في إنتشار البطالة لتسريح عمال الفنادق والمطاعم مما خلف ركود في حركية السياحة في الكثير من دول العالم وخاصة الدول التي تعتمد على الدحل السياحي كدخل أساسي ووحيد أحيانا.

وهو ما أدى إلى زوال العديد من المؤسسات الفندقية والوكالات السياحية نتيجة تراجع الطلب على السياحة والتنقل، وتسريحات كبرى في صفوف الموظفين مما تسبب فب البطالة مما أثر سلبا على الأمن المجتمعي، عما أن "في عام 2019 بلغت صادرات المنطقة العربية نحو تريليون دولار 5 في المائة من الصادرات العالميو وبلغت وارداتها حوالي 828 مليار دولار 4.4 في المائة من الواردات العالمية"[183]

سادسا: الحلول المقترحة للحد من البطالة في ظل الجائحة:

الإنسان منذ نشأته وهو يبحث عن الأمن والسلامة والمأمن من كل شر ومكروه فهو في بحث دائم عن الطمأنينة والسلامة وهو ما منحه الإستمرارية في الحياة والتكاثر والتوسع والإكتشاف.

لقد تطورت اساليب الدفاع عن النفس من الحقبة البدائية حتى اليوم وتوصل الإنسان وطيلة مشواره التواصلي وصيرورته التاريخية بإستراتيجيات ووسائل ومعدات حفظت أمنه وحافظت عليه وساعدته على تأمين نفسه وأسرته وعشيرته.

الرخاء الإقتصادي والقضاء على البطالة لا يكتمل إلا بوجود الأمن والأمان المجتمعي " إن تحقيق الأمن بأبعاده المختلفة وفي مقدمتها الأمن الإقتصادي والغذائي والعائلي والصحي وهو ما يعرف بالامن الإجتماعي بمفهومه التقليدي ولقد أضحى الأمن الإجتماعي اليوم من الموضوعات الجديرة بالإهتمام في عالم تتنازعه التيارات الإيديولوجية المختلفة إن إنكماش الزمان والمكان يؤدي إلى ظهور تهديدات جديدة للأمن البشري"184 .

" يعتبر الأمن حالة ناتجة عن توازن ديناميكي ينشأ بين مختلف المكونات البيئية المعيشية وهو ناتج عملية معقدة حيث يتفاعل البشر مع بيئتهم حسب الوسط نحن لا نعني البيئة المادية ولكن أيضا البيئات الثقافية والتكنولوجية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية والتنظيمية" 185

فلكل ظاهرة أسلوبها آلياتها ونمط عيشها وتأثيراتها فطريقة الإنسان في ملء الفراغ اليومي الذي يعيشه والتيه والخوف اللذان يسيطران عليه لهو إشكال حقيقي، صحيح أن الوباء سجن أجسادنا في غرف ولكن لم يسجن عقولنا عن التفكير فقد أعطانا فرصة لإعادة ترتيب حياتنا وضبط أولوياتنا وعقلنة نمط تفكيرنا .

18_ آثار جائحة كوفيد19 على WWW .UNESCWA.ORG/FILES/20 تاريخ الصفح 28_ 11_2020 الساعة 13.

الإقتصادات العربية التجارة والإستثمار الأجنبي المباشر،

_ عامر العورتاني، الأمن الإجتماعي الأهم في معادلة الجودة الإجتماعية، تاريخ التصفح 27_11_2020 الساعة 23. 184

185 _ Sécurité et promotion de la sécurité : Aspets conceptuels et operationnels , canada ,1998, p. 08.

من المفروض أن يتعلم العربي أنه الأساس في كل تطور وتقدم وأن يساهم مهما كانت ثقافته وتوجهه الديني في التغيير الإيجابي وأن يبني ولا يهدم، أن يسعى إلى تطوير المجال العلمي والبحثي والمعرفي وذلك برد الإعتبار للمعلم وللعالم وللباحث وللمؤسسات التعليمية المختلفة وجعلها من أولى خططنا الإستراتيجية .

قائمة المراجع:

الكتب:

1_ أكرم نشأت إبراهيم، **علم الإجتماع الجنائي**، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.

2_ أسامة السيد عبد السميع، **الأمن الإجتماعي في الإسلام دراسة مقارنة**، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2009.

3_ بيران بن شاعة، **الخلفيات الإجتماعية للتعصب ضد الآخروسبل معالجته**، الحوار الديني وقضايا التجديد في الفكر الإسلامي المعاصر، الأغواط، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، جوان 2017.

4_ جورج زيمل، **الفرد والمجتمع المشكلات الأساسية للسوسيولوجيا**، ترجمة حسن أحجيج، القاهرة، رؤية للنشر والتوزيع، 2017

5_ حسين موسى، **ميشال فوكو_ الفرد والمجتمع**_ ، بدون بلد نشر، التنوير للطباعة والنشر، 2009.

_ محمد صبحي، **علم إجتماع الإجرام وعلم العقاب** ، الأردن، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998.

6_ محمد عمارة، **مقومات الأمن الإجتماعي في الإسلام**، القاهرة، مكتبة الإمام البخار للنشر والتوزيع، 2009.

7_ المطعني عبد العظيم إبراهيم، **مبادئ التعايش السلمي في الإسلام منهجا وسيرة** ، القاهرة، دار الفتح للإعلام العربي، 1996.

8- صالح عبد المجي محمد _ السيد رمضان، **اسس الخدمة الإجتماعية الطبية والتأهيل**، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1999.

9- رمسيس بهنام، **علم تفسير الإجرام**، مصر، منشأة المعارف الإسكندرية، ب ت

المجلات:

1_ حلاوة باسمة، "دور الوالدين في تكوين الشخصية الإجتماعية عند الأبناء دراسة ميدانية في مدينة دمشق" ، دمشق، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 27- العدد الثالث + الرابع، 2011.

الرسائل الجامعية

1_ بختي فريد، **دراسة تحليلية وقياسية للبطالة بإستعمال نماذج أشعة تصحيح الخطأ *VECM* 1970-2003**-رسالة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، تخصص طرق كمية، 2005.

2-مذبيح حمد ذمان ، **الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة فرع إقتصاد إسلامي، 2007-2008.

المو اقع الإلكترونية:

18_ آثار جائحة كوفيد19 على الإقتصادات العربية التجارة والإستثمار الأجنبي المباشر، WWW .UNESCWA.ORG/FILES/20_ تاريخ الصفح 28_ 11_2020 الساعة 13.

_ عامر العورتاني، الأمن الإجتماعي الأهم في معادلة الجودة الإجتماعية، تاريخ التصفح 27_11_2020 الساعة 23.[1]

[1] _ Sécurité et promotion de la sécurité : Aspets conceptuels et operationnels , canada ,1998, p. 08.

التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على مستقبل العلاقات الدولية

عبد الواحد الخمال

أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات العرائش-المغرب

فريد الحفيظي

أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات العرائش-المغرب

ملخص

يظهر أن الآثار الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا المستجد عديدة وعميقة، حيث أنّه من المتوقع أن يشهد تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وذلك نتيجة لثلاث قنوات رئيسية. أولًا: يتأثر جانب العرض بسبب تعطل الإنتاج نتيجة للإصابات بالفيروس، وكذلك إجراءات احتوائه. ثانيًا: يتأثر جانب الطلب عالميًا وخصوصًا في قطاع السياحة وصناعة الترفيه. ثالثًا: انتشار هذه الآثار عالميا نتيجة لانتقال الفيروس عبر الحدود، وكذلك نتيجة لتراجع معدلات الطلب العالمية في الدول الصناعية الكبرى والصين. وستتأثر الاقتصادات العربية سلبًا من خلال العديد من القنوات أهمها السياحة، وعائدات صادرات النفط.وستحتاج الدول والمؤسسات الاقتصادية إلى مجموعة من السياسات التي من شأنها التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا الجديد.

Abstarct

The economic effects resulting from the spread of the new coronavirus variant are numerous and profound, in that a reversal in terms of the growth rates of the world economy is expected to take place as a consequence of three main channels. First, the supply side is affected because the production has been disrupted by the virus in addition to the its containment measures. Second, the demand side is affected internationally, especially in relation to the tourist sector and the the entertainment industry. Third, the prevalence of such implications worldwide due to the virus crossborder transmission, as well as the decline of the levels of the world demand in the major industrialised countries and China. The Arab world's economies are going to be have an adverse impact on different channels, notably tourism and oil export earnings. Both the states and the economic institutions will need a set of policies for the purpose of easing the tensions of the negative economic effects of the spread of the new coronavirus variant.

تقديم:

شكلت أزمة كورونا هزة فجائية على مستوى النظام الاقتصادي الدولي، نتيجة انتشاره الواسع من مدينة ووهان الصينية لينتقل بعدها إلى معظم بلدان العالم، وقد أفرز هذا الوضع صدمة لم يشهدها العالم منذ فترة ما عرف بالكساد العظيم الذي خلفته الازمة الاقتصادية لعام 1929 وأزمة 2008 وذلك بالنظر إلى تداعياتها على الاستقرار العالمي، نتيجة

لإعاقة النشاط الاقتصادي الناجم عن فرض حالة الطوارئ الصحية والحجر المناطقي وما صاحبه من تكاليف التصدي والاحتواء للحد من انتشار الوباء، وكذا نتيجة للإرتباك الذي حصل على مستوى العرض والطلب ،الأمر الذي وجه ضربة موجعة الى الاقتصاد العالمي الموسوم بالهشاشة، مخلفا هزات في الأسواق المالية، وتراجعات حادة لأسعار النفط والسلع.الأمر الذي ستكون له انعكاسات على شكل النظام الدولي نتيجة هذه الرجّة العالمية، التي كان لها تأثير كبير على مجال العلاقات الدولية.

كما أفرزت الأزمة ضعفا على مستوى العمل المشترك ودور التكتلات العالمية والإقليمية الكبرى التي ثبت فشلها في مواجهة هذه الأزمة الصحية العالمية.

فقد أجبرت هذه الأزمة الصحية الجميع على إعادة التفكير في هيكل النظام العالمي وميزان القوى الخاصة به، فلا شك أن الجائحة هي أزمة كبرى ألقت بظلالها على جوانب عديدة، سواء على المستوى الصحي، الاقتصادي الاجتماعي، السياسي، أو حتى العسكري.

كما أن هذه الأزمة ستترك آثارا على النظام الاقتصادي العالمي، ربما تستمر لأجيال عديدة بالتزامن مع تغيير واضح في أنماط العلاقات الاجتماعية داخل الدول، وأنماط العلاقات الدولية في النظام العالمي، وبما أن الهيمنة والقيادة، يشكلان أبرز معالم النظام العالمي، والذي تتصارع عليهما القوى العظمى المتحكمة في مجريات الأحداث العالمية، فإن النقاش يحتدم حول احتمالية أن يشهد العالم تغييرا في مراكز السيطرة والتحكم.

حيث سنتناول في هذا الموضوع وقائع جائحة كورونا وانعكاساتها الاقتصادية العامة على العالم، ولاسيما الشكل المتوقع للنظام الدولي، بحيث ذهب الكثيرون إلى استشراف البناء العالمي الجديد المتوقع ونظامه بعد محاولة القضاء والتغلب على هذا الوباء، في إطار تزاحم فرضيات تتأرجح بين فشل المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل الناجع مع مسار الجائحة، والكشف عن محدودية وضعف المنظومات الصحية؛ باستثناء ألمانيا إلى حد ما، هذا فضلا عن غياب التضامن المفترض فيما بينهما، موازاة، مع تمكن الصين من احتواء الجائحة، وهذا ما قد يمهد لقيادة صينية لنظام عالمي جديد.

وبالمقابل؛ هناك من يشكك في قدرة المارد الصيني على صدارة النظام العالمي، لكون أن الغرب يمتلك اقتصادات قوية، وأن الحديث عن نجاح الصين في الاحتواء هو أمر سابق لأوانه بالنظر للطابع المحافظ والاحترازي للنظام الصيني في اطلاع المنظمات الدولية (منظمة الصحة العالمية) على حقيقة الأوضاع؛ ولاسيما في ظل تصاعد الانتقادات الدولية الموجهة لها بخصوص تأخرها المقصود في إعلان حقيقة وأسرار فتك هذا الوباء، مما أفشل حسابات المنظمات الصحية العالمية ،وساهم بالتالي في تعميق الأزمة الوبائية العالمية.

وهنا يُثار التساؤل المهم: هل سيكون النظام الدولي بعد كورونا كما قبله أم سيشهد تغييرات على مستوى ملامحه وتمركز فاعليه؟؟ وهل يعاد الاعتبار إلى الدور المركزي للدولة الوطنية؟

بمعنى آخر: هل ستؤدي انعكاسات الجائحة وطريقة تعامل الدول الكبرى معها الى تغيير في شكل النظام العالمي وموازين القوى الاقتصادية فيه؟.

المحور الأول: ملامح الدور الجديد للدولة و انعكاساته على النظام الاقتصادي الدولي

كشفت هذه الجائحة العالمية الضَعف الذي يعانيه النظام الدولي في مواجهة المخاطر والأزمات، بحيث عجزت أغلبية الدول في مواجهة هذه الأزمة العابرة للحدود، وذلك نتيجة التأثير الذي خلفته جائحة كورونا على التوازنات الدولية والإقليمية، الأمر الذي يضع فرضيات بروز مؤشرات حول التغيير الذي سيطال النظام الدولي في ظل التجاذبات التي تشهدها علاقات العديد من الدول وعلى رأسها العلاقة المتوترة بين واشنطن وبكين.

إذن، فإن القوة الآسيوية وعلى رأسها الصين مصممة على اكتساب مركزية جديدة في نظام عالمي منظم تقليديا لمحاكاة دول حلف الأطلسي186 .

لقد استطاعت الصين السيطرة على أزمة كوفيد - 19 من خلال قدرتها على الضبط الاجتماعي عبر الاعتماد على طرق رقمية مبتكرة، وقدمت نموذجا ناجحا وصاعدا، مقابل النموذج الغربي الذي أخفق في التعامل مع الأزمة، وذلك ما أعاد قضية التنافس بين الولايات المتحدة، بوصفها قوة مهيمنة، والصين، بوصفها قوة صاعدة، إلى الواجهة، وذلك في خضم تصاعد الجدال حول فكرة حتمية الصدام بين القوتين من عدمها187.

لقد أثارت جائحة كورونا عدة تغيرات جوهرية في تفاعلات السياسة والاقتصاد والمجتمع، أبرزها تلك المتعلقة بإعادة صياغة أدوار الدول الوطنية وقدراتها على الاستجابة للتداعيات السلبية لتفشي الفيروس، خاصةً وأنه بات في صدارة أولويات النظام الدولي.

إذ يرتبط ذلك بدور الدولة بصورة مباشرة، وتكشف الأزمات التاريخية المماثلة مثل "الكساد الأكبر"، وما ارتبط بذلك من انهيار اقتصادي اجتاح دول العالم؛ عن التوسع التلقائي في دور الدولة في

فترات الأزمات، حيث سعى الرئيس الأمريكي الأسبق "فرانكلن روزفلت" إلى تعزيز دور الدولة عبر استراتيجية أسماها "الصفقة الجديدة" من أجل تقديم دعم فيدرالي مباشر للتقليل من التداعيات السلبية

على المواطنين، وتعزيز دور الدولة في الاقتصاد188.

كذلك فإن تفشي الأوبئة قد تسبب في استدعاء الدولة للقيام بأدوار رئيسية لم تكن لتُقبل عليها الشركات الكبرى أو المنظمات الدولية، كما لا يمتلك الفاعلون من دون الدول القدرات الكافية للقيام بها 189.

186 - Mark Minevich: Can China use coronavirus to pave the way to a new world order?, The Hall, Avril 2, 2020, accessible via the following link: https://bit.ly/3b4Nngv

187 – مصطفى بخوش: انعكاسات أزمة كورونا الحديثة في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص: 83 – 84.

188 -Franklin D. Roosevelt Helped The American People Regain Faith In Themselves, White House, accessible at:
https://bit.ly/2Y5npWw.

189 -Shelomo Ben-ami, Why this Pandemic Is Different?, Project Syndicate, 17 April 2020, Accessible at: https://bit.ly/3eVCcsE.

لقد شهد حقل السياسة المقارنة تطوراً في دراسات الدولة والمجتمع وأيهما أكثر تأثيراً. ففي خمسينيات القرن الماضي ساد الاتجاه النظري التقليدي الذي يأخذ بمبدأ مركزية الدولة (أو ما يُطلق عليه "الدولنة". وتقوم هذه المدرسة على افتراض استقلال الدولة النسبي عن المجتمع، وأنها المصدر النهائي لكل السلطات، فسادت مفاهيم كالدولة المهيمنة، ونموذج الدولة الريعية، وفي المقابل ظهر اتجاه آخر يأخذ بأولوية المجتمع190.

فيما طرح "جويل مجدال" أهمية النظر للعلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار أنها تفاعل متبادل وليست معادلة صفرية، ويعتبر "مجدال" من أبرز من تصدوا لتحليل أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع، وطرح أربعة نماذج لهذه العلاقة: نموذج دولة قوية ومجتمع قوي (الولايات المتحدة)، نموذج دولة قوية ومجتمع ضعيف (الصين) ، نموذج دولة ضعيفة ومجتمع قوي (لبنان)، ونموذج دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف (الدول الهشة) 191.

ويمكن القول إن تفشي فروس كورونا، قد حمل في طياته تأثيراته ممتدة وعميقة على الدولة والمجتمع معاً، بحيث تشكلت ملامح جديدة لظاهرة "عودة الدولة" بعد فرة ممتدة من الترويج لنموذج انسحاب الدول من الاقتصاد والمجال العام لصالح فواعل أخرى، مثل: قطاع الأعمال، والشركات الكبرى والمؤسسات غر الحكومية. وتمثلت أهم ملامح "عودة الدولة" خلال الجائحة من خلال تكريس السياسات الأحادية، و ذلك عبر تعزيز التوجهات الأحادية من جانب الدول، أي اتجاه كل دولة للعمل بشكل منفرد من أجل الحد من تفشي الفيروس، في ظل تراجع فاعلية التكتلات الإقليمية، وهو ما برز على الفور في انقسامات أوروبية شديدة حدت من جهود الاتحاد الأوروبي في وضع استراتيجية مشتركة من أجل الحد من تداعيات تفشي الفيروس في بعض دول القارة، حيث أبرز الوباء الحاجة الملحة إلى توازن جديد بن الدولة القومية من جانب والمؤسسات فوق الوطنية" من جانب آخر192 .

ويهدد فروس كورونا فكرة الاتحاد الأوروبي نفسها، حيث إن سرعة التفشي قد وفّر فرصة سانحة للقادة المناهضين للتكامل الأوروبي، ويرتبط بذلك تشجيع الأحزاب القومية على تبني الحلول الوطنية وليس الأوروبية.

وقد أدت تلك التطورات إلى تعزيز سيطرة الدولة بشكل أكبر في ظل تبني الحكومات لإجراءات وتدابير طارئة من أجل السيطرة على الفيروس ترتبط بفرض الرقابة المشددة، والتتبع لحركة الأفراد واتصالاتهم،ومن المرجح أن تستمر السلطات الجديدة التي اكتسبتها الحكومات في المرحلة الحالية حتى بعد انتهاء الأزمة 193.

من الملاحظ أن الجزء الأكبر من جهود الاستجابة لأزمة كورونا قومياً بطبيعته، ولم تقده مؤسسات دولية متعددة الأطراف، وفي ضوء ذلك إذا تم النظر إلى هذه المؤسسات على أنها فشلت في إدارة أزمة تفشي كورونا، لا سيما مع عدم بذل

190 – علي الدين هلال، السياسة المقارنة: من السلوكية إلى العولمة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2015 ، ص 91.

191 -Joel Migdal (ed.), State Power And Social Forces: Domination And Transformation In The Third World,
Cambridge: Cambridge university press, 1994, pp.1-4.

192 -Shelomo Ben-ami, **op**. **cit**.

193 -John Allen, How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic, **Foreign Policy**, 20 March 2020, Accessible
at: https://bit.ly/2Y71HBj

جهود تذكر خلال الأزمة المالية العالمية، أو وقف الصراعات في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، أو إدارة هجرة النزاعات، أو مواجهة تغر المناخ العالمي؛ فيتوقع أن يُثار الجدل حول إصلاح شامل للحكامة العالمية ،أو قد تلجأ الدول إلى تجاوز العديد من هذه الأنظمة سعياً وراء مصالحها الخاصة 194 .

وقد أشارت العديد من الاتجاهات إلى أن وباء كورونا، قد مثّل بدرجات متفاوتة تراجعاً لمد العولمة، وتقليص الاعتماد المتبادل بين الدول، حيث ساهم في تسليط الضوء على الجوانب السلبية للعولمة، مثل انتقال الأمراض بشكل متسارع، حتى أصبحت كل دولة تميل إلى تقليص الاعتماد المتبادل أو التكامل مع غيرها من الدول 195 .

ويمكن القول بأنه في مقابل التردد وعدم اليقين في إدارة الولايات المتحدة لأزمة كورونا، فقد نجح النموذج الصيني، الذي يمثل "الدولة القوية والمجتمع الضعيف"، في السيطرة بشكل أكثر فاعلية على انتشار الفيروس، بالرغم من كون الصين هي بالأساس بؤرة تفشي الفيروس حول العالم، وذلك مع التسليم بأن الإحصائيات المعلنة من جانب الصين دقيقة أو غير بعيدة بشكل كبير عن واقع الوباء في الداخل، خاصةً في ظل تشكيك كثير من الدول في الأرقام الصينية المعلنة196 .

وفي ظل طغيان الأخبار المتعلقة بالجائحة وطريقة تعامل الدول معها، بدأت بعض وسائل الإعلام والمراكز البحثية تبدي اهتمامًا بمآل النظام الدولي القائم وحجم التحولات التي ستفرضها الجائحة، وراج الحديث عن ارتباط التحولات الكبرى بأحداث كبرى، ومنها الجوائح، وعن أنّ «من السنن الكونية حدوث تحولات في الأنظمة السياسية والاقتصادية وبخاصة عقب الحروب أو الانقلابات أو الأوبئة197 .وبحسب الكاتب الفرنسي جاك أتالي، «أدّت الأوبئة الكبيرة في العالم إلى تغييرات أساسية في التنظيمات السياسية للأمم، وفي الثقافات التي تكمن وراء هذه الأنظمة 198.

بحيث ساد نوع من التفكير بأنّ التغيير قادم بلا شك، وأنّ النظام العالمي القائم، بل العالم، الذي عرفناه قبل جائحة كورونا لن يكون هو نفسه بعد الجائحة، وقد تناقلت وسائل الإعلام بكثافة تصريحًا لوزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر يقول فيه: «كورونا سيغير العالم إلى الأبد»، ونظرًا إلى اعتبار الرجل واحدًا من السياسيين الكبار ومن الشهود على تحولات كبرى، ومساهمًا في رسم السياسة الأمريكية من خلال شغله منصبَي رئيس مجلس الأمن القومي

194 - Rodger Baker, **op**. **cit**.

195 -Neil Irwin, It's The End Of The World Economy As We Know It, **The New York Times**, 16 April 2020, Accessi-ble at.: https://www.nytimes.com/2020/04/16/upshot/world-economy-restructuring-coronavirus.html?action=click&-module=Top%20Stories&pgtype=Homepage >

196 - Kishore Mahbubani, The world after covid-19, **The Economist**, 20 April 2020 Accessible at: https://www.economist.com/open-future/2020/04/20/by-invitation-kishore-mahbubani?fsrc=scn/fb/te/bl/ed/theworldaftercovid19byinvitationkishoremahbubaniopenfuture .

197 – أيمن عمر، «كورونا وتشكل نظام عالمي جديد، «**النهار**) بيروت)، 2020/3/27.

198- غارديان: "ما بعد كورونا... من الرابحون والخاسرون بالنظام العالمي الجديد؟" الجزيرة نت، 12 نيسان/أبريل 2020 . <https://bit.ly/2DPRoJX>.

ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة، فقد أخذ كلامه بكثير من الاهتمام والجِّد، وبنيت عليه توجهات من قبل باحثين ومهتمين بالتحولات في العلاقات الدولية.

المحور الثاني: مخلفات و انعكاسات الجائحة على مستقبل العلاقات الدولية

إن هذا الوباء المفاجئ لا يضع تحديات هائلة أمام أمن الصحة العامة العالمية فحسب، بل أصبح كمحطة هائلة للانعطاف في مسار المنظومة الكونية199 . لأن التجربة قد علمت أنه مع كل جائحة هائلة، ومع كل مواجهات حروب مدمرة، تسقط أنظمة تدبير علاقات دولية وتولد أنظمة جديدة يؤرخ لها كقطائع في مسار تطور البشرية، وواضح اليوم، أن سنة 2020 هي سنة انعطاف من ذات المستوى في التاريخ200.

لذلك فأغلب المحللين الدوليين يناقشون الوضع حول العالم بعد انتهاء هذه الجائحة والتغيرات المصاحبة لها 201 . بحيث سيتعرض النظام العالمي إلى حالة من الاهتزاز، وعدم الاستقرار الداخلي على مستوى العلاقات الدولية 202 .

وأضاف أن هذه الأزمة تنذر بإعادة ترتيب بنية القوى الدولية بطرق لا يمكننا أن نتخيلها، وأن فيروس كورونا سيواصل تأثيره السلبي على النشاط الاقتصادي، وسيرفع من حجم الخلافات بين الدول203

إن الجديد في هذه الأزمة أنها كشفت ولأول مرة عن سعي الصين لاحتلال مكانة سياسية كبرى عالميًا بعد أن كانت تأخذ دور المتفرج في العديد من الأزمات العالمية ، هذا ما يؤكد أن فترة ما بعد كورونا ستعرف صراعا ما بين الدول الكبرى حول إعادة بناء نظام جديد قد تترتب عليه تطورات مخيفة حول تقاسم الزعامة العالمية، فيما بين الصين وأمريكا، وإعادة تشكيل أحلاف جديدة في أفق خلق توازنات جديدة، من أجل الاتفاق على خارطة طريق لتقاسم النفوذ من جديد، فيما بين الدول الكبار.

---

199 -Pierre Bouchilloux: COVID-19 et relation internationales, Classe International, 09 Juin 2020, Disponible sur le lien Suivant: https://bit.ly/2RaYz2T

200 – لحسن العبس ي : "كورونا.. هل نهاية العولمة الاقتصادية ونهاية ثنائية شمال جنوب، و ثنائية المركزية الغربية/العالم، أنفاس بريس، بتاريخ 28 يونيو 2020 ، متوفر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/33l534G

201 – كيف سيبدو العالم بعد جائحة فيروس كورونا الجديد "، شينخوا، بتاريخ 02 أبريل 2020 ، متوفر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2RcXveN

202 – محمد كاظم المعني: " جائحة كورونا وازمة النظام العالمي الجديد"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 11 أبريل 2020 ، متوفر عبر الرابط التالي: https ://bit.ly/33e0Y2g

203 – أزمة جائحة كورونا لم تثر فقط إشكالية التحول في بنية النظام الدولي؛ وإنما أثارت بشكل أعمق اشكالية دور الدولة والمجتمع في الحفاظ على معدل كاف من الإنتاج المحلي، وخاصة الأدوات والأجهزة الطبية بعد ما ضربت جائحة كورونا القطاع الصحي، ما يجعل الدول تعيد الاعتبار للإنتاج المحلي حتى لو كان أكثر تكلفة والتخلي عن سياسة الاستيراد في عصر سوف يشهد انتشار العديد من الفيروسات والأوبئة القاتلة . انظر : منصور أبو كريم: " هل يشهد العالم الدولي تحولا بعد انحصار كورونا"، مدونات من الجزيرة، بتاريخ 19 أبريل 2020 ، متوفر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2ZpciHM

فأصحاب هذه النظرية يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية لن يكون بإمكانها إبقاء الوضع على ما كان عليه، أو بالأحرى الاستمرار بالنظام العالمي القائم، ذلك أن جائحة كورونا تجعل من إعادة رسم معالم النظام الجديد، على أسس جديدة، حاجة حتمية.

ومن المتوقع حسب المتمسكين بهذا السيناريو، أن النظام العالمي لما بعد جائحة كورونا سيقوده القطبان الرئيسيان وهما أمريكا والصين، ولكنه وبحسبهم لن يكون بصرامة وصراع القطبية التي كانت إبان الحرب الباردة، فبحسب هؤلاء ستكون أهم سمات هذا النظام الجديد هي المرونة، وسوف تستغل أطراف أخرى وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي وروسيا تحول هذا النظام إلى قطبي مرن ،وذلك في سبيل تعزيز دورها ومكانتها داخل المنظومة العالمية204 .

أما على مستوى المؤسسات الدولية الإقليمية كشفت أزمة فيروس كورونا مدى الضعف والقصور الذي تعاني منه المؤسسات الدولية، إذ شكلت هذه الأزمة اختبارا مهما لأبرز مؤسسة دولية وهي منظمة الأمم المتحدة من أجل قياس مدى فاعلية دورها في إدارة الأزمات الدولية ومدى استيعابها لحجم المخاطر والتحديات المستجدة التي تواجه المنظومة الكونية، وفعليا فقد أظهرت هذه الكارثة الصحية قصور دور الأمم المتحدة وفروعها المتخصصة لا سيما الصحية في مواجهة هذا التهديد الحقيقي للسلم والأمن الدوليين.

وتعتبر منظمة الصحة العالمية والتي تأسست في العام 1948 إحدى هذه الوكالات المتخصصة في الأمن الصحي والتي تهدف إلى تعزيز وحماية الصحة الجيدة في جميع أنحاء العالم، فإن هذه المؤسسة الصحية العالمية فشلت في العديد من الاختبارات خصوصا في شق الأمراض الوبائية، وذلك بسبب عدم استجابتها السريعة للأزمات الصحية العالمية، بحيث ظهر للعيان خصوصا في ظل جائحة كورونا مدى التردد والتناقض في تقديم البيانات واتخاذ القرارات من لدن المنظمة، بل وتقديم معلومات خاطئة حول الإرشادات التي يجب على الدول الالتزام بها205 .

وعلى إثر ذلك، واجهت المنظمة انتقادات لاذعة حول سوء تدبيرها لهذه الجائحة العالمية، ومن دول عديدة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي قررت سحب تمويلها للمنظمة، وهي التي تعتبر أكبر مساهم في منظمة الصحة العالمية بما يناهز 400 إلى 500 مليون دولار سنويا أي بنسبة تتراوح ما بين 10 إلى 15 بالمائة من ميزانية المنظمة.

وكان الرئيس ترامب قد وجه لها اتهامات تحت خط نظرية المؤامرة من خلال تواطئها مع الصين في شأن التغطية على انتشار الفيروس، وارتكابها لأخطاء قاتلة بتركيز اهتمامها على بكين ووضع الثقة المفرطة بها، وتضليل الولايات المتحدة فيما يخص المعلومات حول انتشار الوباء، بالإضافة إلى سوء إدارتها الشديد للأزمة .

كما أظهرت الأزمة أيضا تراجع دور بعض التكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي كقوة توازن في النظام الدولي، بحيث اتسم تعامل دول هذا التكتل الإقليمي بالفردية والانعزالية في ظل أزمة كورونا، وواجهت أوروبا تحديا كبيرا خاصة مع تأثير أزمة بريكست.

---

204 – وضاح خنفر: النظام الدولي في عصر كورونا، عربي بوست، مارس 2020 ، متوفر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2WSRqrO

205 – ماذا فعل كورونا بمنظمة الصحة العالمية؟ قائمة من التناقضات الجسيمة وقعت بها المرجعية الطبية الأهم في العالم، عربي بوست، 9 يوليو 2020 ، متوفر عبر الرابط التالي : https://bit.ly/35lGOGk

بحيث بدت مؤسسة الاتحاد في معزل عن رسم سياسة موحدة في ظل هذه الجائحة، فقد ضربت الأهداف التي أنشأ على إثرها هذا التكتل، بحيث أغلقت الحدود، وتعثر التنسيق المشترك، وبالموازاة تصاعدت موجة الأنانية القومية والاتهامات المتبادلة بين الدول206 .

وقد أظهر وضع الاتحاد الأوروبي عدم التزام دوله بمبدأ التضامن، كما أبان عن ضعف أدوار المفوضية الأوروبية التي عجزت عن القيام بدور تنسيقي بين دوله، وتجلى غياب ذلك عبر قيام الدول الأعضاء فيه بالتحرك بشكل انفرادي دون تنسيق فيما بينها خصوصا في مسألة إغلاق الحدود وتطبيق سياسات العزل وإجراءات التفتيش، هذه الأمور التي أظهرت انتهاء عصر التضامن الأوروبي207 .

لذلك تفتح مرحلة ما بعد كورونا العديد من التحديات التي من شأنها أن تشكل هزة كبيرة في الدعائم الأساسية للاتحاد ومن أبرزها، دعامة الوحدة وذلك وسط غياب مظاهر التضامن والتعاون وانكفاء الدول ضمن حدودها، بحيث عمقت أزمة كورونا من هشاشة الاتحاد الذي تضرر بفعل تداعيات أزمات سابقة بدءًا بالأزمة الاقتصادية العالمية للعام 2008 مرورا بأزمة اللاجئين، وتداعيات البريكست وصولا إلى الأزمة المتولدة عن جائحة وباء كورونا.

بحيث أعادت الأخيرة الاعتبار إلى الدولة القومية كملاذ في وقت الأزمات الكبرى، كما عززت داخليا مساعي الشعبويين في أوروبا الراغبين في تفكيك الاتحاد، وخارجيا مراقبة العديد من القوى الدولية وعلى رأسها روسيا والصين للتحولات الجيوسياسية في القارة الأوروبية، والدفع باتجاه تغذية النزعة الانفصالية التفككية، بحيث رأى العديد من الخبراء أن المساعدات التي قدمتها كلا الدولتين، على الرغم من تصنيفها ضمن الطابع الإنساني، إلا أنها لا تخلو من أبعاد جيوسياسية في سبيل تحقيق مصالحها عن طريق تقوية مكانتها داخل النظام الدولي208 .

هذه التداعيات من شأنها أن تلقي بظلالها مستقبلا على محاولات الاتحاد لبناء قدراته الأمنية-الدفاعية، وترميم قطاعاته الاقتصادية التي تكبدت خسائر كبيرة جراء هذه الجائحة.

لذلك فلا سبيل لإعادة إحياء روح الاتحاد إلا عن طريق إعادة بناء وهيكلة الرعاية الصحية والقطاع الاقتصادي عن طريق التضامن بين بلدانه للوصول إلى أوروبا جيوسياسية متكاملة ومتماسكة209 .

---

206 – وضاح خنفر: النظام الدولي في عصر كورونا، عربي بوست، مارس 2020 ، متوفر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2WSRqrO

207 -For more on this topic, see :Teresa CORATELLA : Covid-19 And Europe: Looking For A Geopolitical Megaphone, within Collective book : The World after COVID-19: Cooperation or Competition?, Center for Strategic Research & Antalya Diplomacy Forum, Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, June 2020, P: 33-37. accessible via the following link: https://bit.ly/3gBPdaD.

208 – حلمي هماي: أي اتحاد أوروبي بعد كورونا؟، صحيفة العرب، بتاريخ 26 مارس 2020 ، متوفر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/39s4s2b

See More: Javi López: The coronavirus: A geopolitical earthquake, European Council on Foreign Relations, Avril 2, 2020, accessible via the following link: https://bit.ly/2xpR9Cy

209 – Nicu Popescu: How the coronavirus threatens a geopolitical Europe, Global village space, March 30, 2020, accessible via the following link: https://bit.ly/2JLNy4a.

وقد أثار الموقف السلبي للاتحاد الأوروبي العديد من التساؤلات حول الغاية من هذا التكتل الإقليمي الذي كان ينظر له على أنه أكثر تحالف موحد وأكثر استراتيجية ما فوق بنية الدولة في العالم210 .

ومن هنا يمكن القول، إن المؤسسات الدولية والإقليمية، عجزت عن استيعاب الأخطار الجديدة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، وعدم قدرتها على حشد وتعبئة الجهود الدولية لوضع خطة استراتيجية لمواجهة هذا الخطر، عن بقائها رهينة ابتزازات من جانب الممولين والمانحين بها.

بينما يرى بعض الباحثين أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل قوة سائدة ولكن أكثر ضعفًا في قيادتها للنظام العالمي مع احتفاظها بالعديد من الامتيازات التي راكمتها على مدار قيادتها للنظام الدولي. ومن الممكن أن ينتج هذا السيناريو نظامًا دوليًا ثنائي القطبية، ولكنه هش إلى درجة كبيرة الذي نستطيع أن نطلق عليه متعدد الأقطاب.

فأزمة كورونا ستفضي إلى تغيير واضح في هيكل النظام الدولي، حيث ستسرع من التحول من نظام الأحادية القطبية، الذي تسيطر فيه الولايات المتحدة الأمريكية على التفاعلات الدولية، منذ انتهاء الحرب الباردة إلى نظام متعدد الأقطاب الذي تكون فيه لروسيا والصين، أدوارا بارزة، على الصعيد السياسي والاقتصادي، إلى جانب أمريكا، وهو ما يسهم في خلق التوازن والاستقرار في العلاقات الدولية،.

ولتعزيز هذا السيناريو، تحت بند التضامن والتعاون الدولي، يجب توفر مجموعة من الشروط وأبرزها وضع الخلافات وتخفيف عبء العقوبات الاقتصادية عن طريق تجميدها أو رفعها.

لذلك، فإن العلاقات بين الدول سوف تسير على مبدأ المصالح المشتركة التي تتطلب التعاون والتنسيق المتبادل، وبالتالي فإن التقارب يبقي رهينا بقدرة أطراف النظام الدولي خصوصا الأكثر تأثيرا على احتواء القضايا العالقة بينهما والمرشحة للارتفاع .

فمخلفات أزمة كوفيد- 19 على النظام الدولي تفرض أكثر من أي وقت مضى على القوى الدولية،العمل على زيادة فرص التعاون عن طريق تخطي العقبات سواء السياسية والاقتصادية، وذلك في سبيل تجاوز التداعيات الوخيمة لأزمة فيروس كورونا على المنظومة العالمية211 .

وفي نفس السياق، يرى أصحاب هذا التوجه أنّ الجائحة تمثل نقطة فارقة بين عالمين، فما كان قائمًا قبلها لن يعود كذلك بعدها، بمعنى أنّ التغيير سوف يصيب الكثير من المسلّمات.

---

210 -Mohammed Cherkaoui : The Shifting Geopolitics of Coronavirus and the Demise of Neoliberalism – (Part 1), Aljazeera Center For Studies, March 2020, "accessible via the following link: https://bit.ly/2yh9jX6, P: 3.

211 -Joseph S. Nye Jr: No, the Coronavirus Will Not Change the Global Order, Foreign Policy, April 2020, available on the website: https://bit.ly/3eEPDxl /

George Friedman: Power And The Rise And Fall Of Nations, Geopolitical Futures, May 2020, available on the website: https://bit.ly/3daiZm4/

Abdul Rasool Syed: The Coronavirus and China-U.S. Relations, Global village space, Mars 2020, available on the website: https://bit.ly/2JLNy4 /

لن تقود الصين نظامًا عالميًا جديدًا، ولن تستطيع أمريكا العودة إلى قيادة النظام الذي كانت تتصدره، فهو لن يكون موجودًا، بل إن كثيرًا من الأسس التي قام عليها ذلك النظام سوف يعاد النظر فيها. هنا تجري مناقشة الكثير من المفاهيم، مثل العولمة وقيم السوق والنيوليبرالية، والديمقراطية ودور الدولة الوطنية، والإعلام وغير ذلك.

هنا أيضًا يتم عرض بعض التصورات الحالمة عن عالم ربما يكون قد هذّبه الخوف على الوجود، وأظهر عجز إمكانياته الضخمة جدًا، بما فيها أسلحة الدمار الشامل وحاملات الطائرات العملاقة.

بالرغم من أنّ العولمة بدت واقعًا لا يمكن دفعه في السنوات الأخيرة، فقد ظلت محط انتقاد نخب في بلدان متعددة، ودعا كثيرون إلى «عولمة إنسانية»، والآن يرى البعض أنّ العولمة بصورتها المعروفة قد سقطت أمام الجائحة، فقد سيّجت الدول حدودها، ومنعت أغلبيتها حركة الخروج والدخول منها وإليها، وأكثر من ذلك فقد فرض على الناس البقاء في بيوتهم، والابتعاد عن بعضهم البعض.

صحيح أنّ النظام العالمي الذي كان قائمًا قبل الجائحة قد تعرض للنقد الشديد، كما كان محط انتقاد من قوى كبرى ترى أنّ الدور الذي تؤديه في القرار الدولي، لا يتناسب ووزنها الفعلي من حيث قوتها الاقتصادية أو العسكرية أو البشرية، وأيضًا قدراتها التقنية، لكن تفجر الحديث عن نظام دولي جديد، وتصور شكله، ارتبط بالوباء الذي اجتاح العالم، ورأى البعض أنه سبب للتغيير مثلما حدث مع جوائح سابقة، بل مع أحداث كبرى في العالم.

ختاماً، إن الدولة الوطنية في مرحلة "ما بعد كورونا" من المرجح أن تختلف عما كانت عليه في السابق، مع تباين التأثرات المحتملة وفقاً لخصوصية وطبيعة كل نظام سياسي والبيئة التي يتفاعل بها. ومع شيوع حالة عدم اليقين إزاء التطورات المرتبطة بالمرحلة اللاحقة، خاصةً وأن تفشي الفيروس ما زال قائماً ولم ينتهِ بعد ولم يتم التوصل إلى لقاح فعّال؛ فإن كل التطورات القائمة والمحتملة حتى يتم القضاء بشكل كامل على الفيروس من شأنها أن تمثل قوة دفع باتجاه تعزيز أدوار الدولة بشكل أكبر، خاصةً وأن أغلب الاختصاصات التي اكتسبتها الدولة خلال مرحلة الوباء قد لا تتخلى عنها، لا سيما في الدول الأكثر تضرراً من تداعيات الجائحة.

لائحة المراجع والمصادر:

- Mark Minevich: Can China use coronavirus to pave the way to a new world order?, The Hall, Avril 2, 2020, accessible via the following link: https://bit.ly/3b4Nngv

- مصطفى بخوش: انعكاسات أزمة كورونا الحديثة في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص: 83 – 84.

- Franklin D. Roosevelt Helped The American People Regain Faith In Themselves, White House, accessible at:
- https://bit.ly/2Y5npWw.
- Shelomo Ben-ami, Why this Pandemic Is Different?, Project Syndicate, 17 April 2020, Accessible at: https://bit.ly/3eVCcsE.

- علي الدين هلال، السياسة المقارنة: من السلوكية إلى العولمة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2015 ص 91.

- Joel Migdal (ed.), State Power And Social Forces: Domination And Transformation In The Third World,
- Cambridge: Cambridge university press, 1994, pp.1-4.
- John Allen, How the World Will Look After the Coronavirus Pandemic, Foreign Policy, 20 March 2020, Accessible
- at: https://bit.ly/2Y71HBj
- Neil Irwin, It's The End Of The World Economy As We Know It, The New York Times, 16 April 2020, Accessi-ble at.: https://www.nytimes.com/2020/04/16/upshot/world-economy-restructuring-coronavirus.html?action=click&-module=Top%20Stories&pgtype=Homepage >
- Kishore Mahbubani, The world after covid-19, The Economist, 20 April 2020 Accessible at: https://www.economist.com/open-future/2020/04/20/by-invitation-kishore-mahbubani?fsrc=scn/fb/te/bl/ed/theworldaftercovid19byinvitationkishoremahbubaniopenfuture .

- أيمن عمر، «كورونا وتشكل نظام عالمي جديد، «النهار) بيروت)، 2020/3/27.

- غارديان: "ما بعد كورونا... مَن الرابحون والخاسرون بالنظام العالمي الجديد؟" الجزيرة نت، 12 نيسان/

أبريل 2020.<https://bit.ly/2DPRoJX>

- Pierre Bouchilloux: COVID-19 et relation internationales, Classe International, 09 Juin 2020, Disponible sur le lien Suivant: https://bit.ly/2RaYz2T

- لحسن العبس ي : " كورونا.. هل نهاية العولمة الاقتصادية ونهاية ثنائية شمال جنوب، و ثنائية المركزية الغربية/العالم، أنفاس بريس،

بتاريخ 28 يونيو 2020 ، متوفر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/33l534G

- كيف سيبدو العالم بعد جائحة فيروس كورونا الجديد "، شينخوا، بتاريخ 02 أبريل 2020 ، متوفر عبر الرابط التالي:https://bit.ly/2RcXveN

- محمد كاظم المعني: " جائحة كورونا وازمة النظام العالمي الجديد"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 11 أبريل 2020، متوفر عبر الرابط

التالي: https ://bit.ly/33e0Y2g

- منصور أبو كريم: " هل يشهد العالم الدولي تحولا بعد انحصار كورونا"، مدونات من الجزيرة، بتاريخ 19 أبريل 2020،

متوفر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2ZpciHM

[1] - وضاح خنفر: النظام الدولي في عصر كورونا، عربي بوست، مارس 2020 ، متوفر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2WSRqrO

-وضاح خنفر: النظام الدولي في عصر كورونا، عربي بوست، مارس 2020 ، متوفر عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2WSRqrO

-For more on this topic, see :Teresa CORATELLA : Covid-19 And Europe: Looking For A Geopolitical Megaphone, within Collective book : The World after COVID-19: Cooperation or Competition?, Center for Strategic Research & Antalya Diplomacy Forum, Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, June 2020, P: 33-37. accessible via the following link: https://bit.ly/3gBPdaD.

-حلمي همامي: أي اتحاد أوروبي بعد كورونا؟، صحيفة العرب، بتاريخ 26 مارس 2020 ، متوفر عبر الرابط التالي:https://bit.ly/39s4s2b

- See More: Javi López: The coronavirus: A geopolitical earthquake, European Council on Foreign Relations, Avril 2, 2020, accessible via the following link: https://bit.ly/2xpR9Cy
- Nicu Popescu: How the coronavirus threatens a geopolitical Europe, Global village space, March 30, 2020, accessible via the following link: https://bit.ly/2JLNy4a.
- Mohammed Cherkaoui : The Shifting Geopolitics of Coronavirus and the Demise of Neoliberalism (Part 1), Aljazeera Center For Studies, March 2020, "accessible via the following link: https://bit.ly/2yh9jX6, P: 3.
- Joseph S. Nye Jr: No, the Coronavirus Will Not Change the Global Order, Foreign Policy, April 2020, available on the website: https://bit.ly/3eEPDxl /
- George Friedman: Power And The Rise And Fall Of Nations, Geopolitical Futures, May 2020, available on the website: https://bit.ly/3daiZm4/
- Abdul Rasool Syed: The Coronavirus and China-U.S. Relations, Global village space, Mars 2020, available on the website: https://bit.ly/2JLNy4 /

جائحة كورونا وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية في الجزائر قراءة سوسيولوجية للموضوع

جلال نجاة

طالبة دكتوراه علم اجتماع تنمية الموارد البشرية جامعة أم البواقي الجزائر

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أهم انعكاسات جائحة كورونا على الحياة الاجتماعية في الجزائر انطلاقا من مؤثرات الجانب الاقتصادي الذي شهد ركودا عالميا من وجهة نظر سوسيولوجية، بتسليط الضوء على أبعاد الأزمة الصحية (الحجر الصحي، التباعد الاجتماعي، الضائقة المالية والعزلة الاجتماعية) وأبعاد الحياة الاجتماعية (الوضع الاقتصادي، الوظائف الاجتماعية، الظواهر الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة هذا الموضوع من خلال تحليل بعض السلوكيات والمواقف في الواقع المعاش بالاستناد الى بعض الرؤى النظرية السوسيولوجية.

نتج عنها أن هذه الأزمة الصحية أضفت جمودا في الحياة الاجتماعية جراء الركود الاقتصادي الذي تسببت في إحداثه أفرز تغييرا في بعض المفاهيم والرؤى وأنماط العيش وطبيعة العلاقات وانجذاب نحو نماذج الحياة الافتراضية وفرضت على المجتمع تقبلها بهدف التكيف مع معطيات هذا الواقع الجديد بالرغم من تحفظه عنها، كما مارست ضغوطات نفسية واجتماعية تسببت في تطور الظواهر الاجتماعية السلبية مثل تطور الجريمة والإيجابية بظهور محاولات إبداعية، ولمواجهة هذه الأزمة وجب الاستثمار في الموارد البشرية عن طريق العلم والعمل والحفاظ على القيم لتحقيق تماسك المجتمع وفق آليات ملائمة لخصائص البيئة العربية وإرادة تغيير جادة تبتغي التطور الفعلي والتنمية الحقة.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا – الحياة الاجتماعية

Abstract :

This study aims to identify the most important repercussions of the corona pandemic on social life in Algeria based on the influences of the economic side, which witnessed a global recession, from a sociological point of view, highlighting the dimensions of the health crisis “quarantine, social distancing, financial distress, social isolation” And dimensions of social life, economic situation, social functions, social phenomena, social relations”, the descriptive and analytical method was used to study this subject by analyzing some behaviors and attitudes in the lived reality based on some sociological theoretical visions.

As a result, this health crisis added a stalemate in social life due to the economic recession it caused produce a change in some concepts visions patterns of life the nature of relationships, an attraction towards hypothetical life models, as well as imposed on society to accept them in order to adapt to the data of this new reality despite its reservations about it, also exercised

psychological and social pressures that caused negative social phenomena such as crime and positivity to the emergence of creative attempts, in order to face this crisis it is necessary to invest in human resources through knowledge work and reservation of values to achieve the cohesion of society according to mechanisms appropriate to the characteristics of the Arab environment and the desire for serious change that seeks actual development and true development.

Key Word : corona pandemic - social life - Algeria

تمهيد:

يدرس علم الاجتماع طبيعة الحياة الاجتماعية وأساليبها المختلفة وأنماط العيش فيها وتباينها وتغيرها بتركيزه على كل العوامل المؤثرة فيها والمحدثة للتغير والتطور، وتعتبر مجالات الحياة هي نظم اجتماعية متداخلة فيما بينها من حيث الوظائف والأدوار والتأثير فنجد النظام السياسي يؤثر على نمط وشكل النظام الاقتصادي والاجتماعي والعكس صحيح في بعض الظروف والأحيان، ويعد الاقتصاد من أهم مجالات الحياة تأثيرا على الوضع الاجتماعي للأفراد فهو القوة الدافعة لتطور الشعوب واستمراريتها وفي انهياره زوالها وفي تعثره تحدث الفوضى والارتباك في الحياة الاجتماعية بسبب ما يحدثه من مشكلات مالية، كما تعد الأزمات والحروب والظروف الاستثنائية عوامل هامة تحدث تغيرات في مجريات الأحداث اليومية في المجتمع ذلك أنها تفرض واقعا جديدا وفق معطيات مستحدثة وجب على أفراد المجتمع إيجاد حلول للتكيف معه، بخلق سلوكيات وأنماط تعامل قد تمتزج بين ما هو متعارف عليه وما خلفته الظروف المعاشة لتظهر في شكل نماذج سلوكية جديدة وفق فهم وتفسير للفاعلين في المحيط السوسيو ثقافي قد تسبب مشكلات متكررة تظهر في شكل ظواهر سلبية تنعكس على مجريات الأحداث فتخلق واقعا ذا خصائص تتماشى والمعطيات المستحدثة لكنها تخلف نتائج غير متوقعة على المجالات الأخرى، بما أن الأمراض هي مشكلات هامة تصيب الأفراد فتؤثر على أدوارهم ووظائفهم في المجتمع فتقل فاعليتها ما قد يؤدي الى اختلال التوازن في البناء الاجتماعي ككل، وحينما يصبح المرض وباءا ويتطور الى جائحة عالمية فهنا يحتاج الأمر الى بحث في مؤثراتها وانعكاساتها على الوضع العام، وتعد جائحة كورونا أزمة صحية عالمية ضربت العالم بأسره في وقت وجيز فأربكت مساراته وأهدافه بحيث عمل الحجر الصحي الذي فرضته تدابير الحد من انتشار هذا الوباء على فرض معطيات جديدة نتجت عن التباعد الاجتماعي الذي أثر على الحياة ككل في الكرة الأرضية الأمر الذي انعكس سلبا على كل مجالاتها، ليفقد الاقتصاد العالمي روحه المرتكزة على التعامل البشري باعتبار أن المبادلات والتعاملات الإنسانية هي العمود الفقري لنجاح نشاطاته لتصبح التكنولوجيا بديلا عن الاجتماع الإنساني ما خلق أنماط تفاعل جديدة في العالم، وتعتبر الجزائر من دول العالم الثالث التي نالت منها جائحة كورونا بحيث كانت لها تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية وباعتبار المجتمع الجزائري له من الخصائص السوسيوثقافية ما يميزه عن غير من المجتمعات الأخرى، فقد أفرز هذا الوضع واقعا جديدا يستهوي فضول الباحثين والدارسين باختلاف تخصصاتهم وتوجهاتهم لتسليط الضوء على معطياته وتناولها بالبحث والتقصي، ليكون هذا الأمر الهام من دواعي اختيار هذا الموضوع انطلاقا من أهميته القصوى على كل الأصعدة للقيام بدراسة نظرية تحليلية للواقع ذات رؤية سوسيولوجية بهدف التعرف على تأثيرات جائحة كورونا على الوضع الاجتماعي في الجزائر في ظل ما أحدثته من ركود اقتصادي، ، تهدف هذه الدراسة الى توضيح وتفسير تأثيرات

جائحة كورونا بأبعادها المتمثلة في (الحجر الصحي، التباعد الاجتماعي، الضائقة المالية و العزلة الاجتماعية على الحياة الاجتماعية في الجزائر بأبعادها المتمثلة في (الوضع الاقتصادي، الوظائف الاجتماعية، الظواهر الاجتماعية، الحياة الافتراضية) لنطرح التساؤل التالي :

ماهي انعكاسات جائحة كورونا على الحياة الاجتماعية في الجزائر؟

لتندرج تحت السؤال الرئيسي تساؤلات فرعية مفادها:

- ماهي تأثيرات الحجر الصحي على الوضع الاقتصادي في الجزائر؟
- ماهي تأثيرات التباعد الاجتماعي على الوظائف الاجتماعية؟
- ماهي تأثيرات الضائقة المالية على الظواهر الاجتماعية؟
- ماهية تأثيرات العزلة الاجتماعية على طبيعة العلاقات الاجتماعية؟

الفرضيات: تم وضع إجابات مؤقتة لهذه التساؤلات في شكل فرضيات

الفرضية الرئيسية:- كان لجائحة كورونا تأثيرات كبيرة على الحياة الاجتماعية في الجزائر

الفرضيات الفرعية:

- أثر الحجر الصحي بطريقة سلبية الوضع الاقتصادي في الجزائر
- أثر التباعد الاجتماعي سلبا على الوظائف الاجتماعية
- كان للضائقة المالية انعكاسات سلبية على الظواهر الاجتماعية
- أدت العزلة الاجتماعية الى تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية

أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع جائحة كورونا وتأثيراتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول من المواضيع الحديثة الهامة التي تستقطب فضول الباحثين للكشف عن مؤثراتها، ليكون هذا الجانب من أهم أسباب اختيار هذا الموضوع وهو محاولة إجلاء الغموض الذي يعتري هذه الظاهرة الصحية الحديثة والكشف عن علاقاتها بالظواهر الاقتصادية، والرغبة في تفسير الكثير من الظواهر الاجتماعية التي نتجت عنها تفسيرا علميا اجتماعيا يخضع للملاحظة والموازنة بين الحقائق، من خلال ابراز بعض السلوكيات وأنماط التفاعل التي فرضتها وقائع الأحداث الجديدة، مع المشاركة في وضع بعض التوصيات والاقتراحات التي تمكن من مواجهة هذه الأزمة العالمية بأخف الأضرار.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة على كل الأصعدة فعلى الصعيد العملي نجد أنها تعمل على تفسير وقائع وأحداث اجتماعيه بطرق علمية قد تبدو غامضة ومثيرة للجدل فتحاول اجلاء غموضها وتوضيح بعض الجوانب فيها التي لا تزال تحتاج للبحث والتقصي، كما تقدم على الصعيد العلمي رؤية علمية واضحة لواقع معاش تصف فيها انعكاسات ظاهرة

صحية على حياة المجتمع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بحيث تعمل على توجيه بؤرة الاهتمام الى متغيرات هامة أفرزتها معطيات الظروف الحالية قد تكون مواضيع لبحوث أخرى، ومن أهدافها محاولة توضيح وتفسير تداعيات الوضع الاقتصادي على الحياة الاجتماعية في ظل جائحة كورونا في الجزائر، من خلال معرفة تأثير إجراءات الحجر الصحي على الجانب الاقتصادي، وتأثير التباعد الاجتماعي على الحياة الاجتماعية، تأثير الضائقة المالية على الظواهر الاجتماعية وتأثير العزلة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية.

مفاهيم الدراسة: يعمد الباحث الى تحديد وتوضيح مفاهيم الدراسة التي يقوم بها بغية تحديد معالمها وإطارها حتى لا يحيد عنه وبغية تحري الدقة في البحث، وتقدم هذه الدراسة مفهومين هما جائحة كورونا – الحياة الاجتماعية في الجزائر

تعريف جائحة كورونا كوفيد19:

هي جائحة عالمية مستمرة حاليا لمرض فيروس كورونا 2019(كوفيد-19) سببها فيروس كورونا2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس كوف2) تفشى المرض للمرة الأولى في مدينة ووهان الصينية في أوائل شهر ديسمبر2019، أعلنت منظمة الصحة العالمية رسميا في 30 يناير أن تفشي الفيروس يشكل حالة طوارئ صحية عامة تبعث على القلق الدولي أكدت تحوله الى جائحة في 11 مارس 2020 ألغ عن أكثر من 39.8 مليون إصابة كوفيد19 في أكثر من 188 دولة و منطقة حتى تاريخ 2020/10/19 تضمن أكثر من 1110000 حالة وفاة. (موسوعة ويكيبيديا، جائحة كورونا 2019-2020، https://ar.m.www.wikipia.org، 2020/10/19، على الساعة الرابعة بعد الزوال)

الحياة الاجتماعية:

لإيجاد تعريف للحياة الاجتماعية وجب تعريف المجتمع أولا بحيث يعرفه غريب بأنه "بناء ينشأ من تفاعل مجموعة معينة من الأفراد والجماعات في مكان جغرافي محدد يستخدمون موارده لسد احتياجاتهم المادية والروحية"، وهو أيضا "عبارة عن مجموعة من الناس يعيشون في رقعة جغرافية معينة يجمع بينهم إطار ثقافي اجتماعي اقتصادي لتحقيق غايات واهداف مشتركة بينهم". (غريب، 2009، ص42) ويعرفه عبد الرحمن بأنه " هو شبكة العلاقات الاجتماعية التي تنتج عن سلوك الأفراد والجماعات وعلاقتهم ببعض وينشأ من خلال الرغبة المشتركة للأفراد والجماعات للعيش معا في حالة من التعاون من أجل الاستمرار والوجود. (عبد الرحمن، 1999، ص55)، أما عن الحياة الاجتماعية فيرى كل من أجبرن ونمكوف (Ogburn & nimkoff) أن علم الاجتماع يقوم على الدراسة العلمية للحياة الاجتماعية وهذه الحياة تقوم على التفاعل الذي يؤدي الى التنظيمي الاجتماعي والى تكوين وخلق الثقافة بمفهومها العام" (عبد الرحمن، 1999، ص53)، ليتبين أن الحياة الاجتماعية مفهوم يعبر عن واقع التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وطبيعة النظم والعلاقات وأنماط العيش.

الجزائر:

هي دولة عربية ذات سيادة تقع في شمال إفريقيا تبلغ مساحتها 2381741 كم2 هي عاشر أكبر بلد في العالم من حيث المساحة تطل شمالا على البحر الأبيض المتوسط ويحدها من الشمال الشرقي تونس وشرقا ليبيا وغربا المغرب

والصحراء الغربية ومن الجنوب الغربي موريتانيا ومالي ومن الجنوب الشرقي النيجر، تعد قوة إقليمية ومتوسطية انطلاقا مما تملكه من مقومات التطور موقعها على البحر وشساعة أراضيها وخصوبتها وتنوع المناخ بحيث تعتبر بوابة افريقيا يعتمد اقتصادها على الطاقة، يبلغ عدد سكانها 43 مليون نسمة سنة 2019 متوسط العمر 19 سنة. (موسوعة ويكيبيديا، الجزائر، www.ar. m.wikipidia.org، 2020/03/23 على الساعة السابعة مساءا).

2-منهج الدراسة:

هذه الدراسة نظرية تحليلية للواقع المعاش تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا في الجزائر بوصف مؤثراتها على الحياة الاجتماعية وتحليل ما أحدثته من تغير في أنماط العيش وطرق التعامل، وباعتبار الموضوع حديث حيث تنعدم فيه المراجع فقد تم الاعتماد على الملاحظة اليومية الدقيقة لمجريات الأحداث وملكة التحليل التي تملكها الباحثة لفهم وتفسير بعض المواقف والسلوكيات.

3-الوضع الاقتصادي العام في الجزائر في ظل تداعيات الحجر الصحي:

كان لانتشار جائحة كورونا آثارا سلبية على الاقتصاد العالمي عامة وعلى الجزائري خاصة بحيث أضفت عليه نوعا من الركود والتوقف الشبه كلي لمعظم قطاعاته فقد أدت التدابير الصحية الى توقيف كل التعاملات بشتى أنواعها من إغلاق الحدود الجوية والبحرية والبرية بين الدول وتوقف وسائل النقل بين المدن، كما تسببت إجراءات التباعد الجسدي في غلق الكثير من المؤسسات بشتى أنواعها منها التعليمية والدينية واقتضاب عمل المؤسسات الاقتصادية مما فرض تخفيض انتاجها ومبيعاتها الأمر الذي انعكس سلبا على السوق العالمية وقد تأثرت سوق النفط والطاقة وأخذت أسعارها في التذبذب والانخفاض مما أثر على الدول المصدرة لها، وتعد الجزائر واحدة من هذه الدول بحيث يعتمد اقتصادها أساسا على عائدات صادرها من هذه المواد بنسبة كبيرة مما تسبب في ضائقة مالية أربكت الوضع الاقتصادي العام خاصة وهي تعيش فترة تحولات كبيرة سياسية واصلاحات اقتصادية في ظل غموض كبير حول وضعية هذا الوباء من حيث مدة بقائه وتطوره أو تلاشيه، وشكل مشكلات عويصة لدى أصحاب القرار وفرض ضرورة ترشيد المصاريف والميزانيات وتوقيف المشاريع الكبرى مؤقتا، كما انعكست إجراءات الحجر الصحي على السوق الداخلية وعلى مبادلاتها ما أحدث بطالة وفقرا في أوساط المجتمع نتيجة توقف الكثير من الأنشطة خاصة في مجال الاعمال الحرة من حرف وخدمات نقل ومطاعم ومكاتب مختلفة التخصصات الأمر الذي أفرز وضعا اجتماعيا مزريا تجلى في معاناة يومية لأفراد هذه الفئات في جلب قوت يومهم، كما عرفت السوق في الجزائر بروز ظاهرة الاحتكار بقوة وتذبذب الأسعار وتزايد الطلب والشراء على السلع وخاصة منها المواد الغذائية نتيجة الخوف والرعب من المستقبل المجهول لنقص المعلومات عن هذه الجائحة والغموض الذي يعتري حقيقة منبتها ومدة بقائها ونتائجها وآثارها ما أحدث ضغوطات اجتماعية على الحياة ككل.

4-التباعد الاجتماعي وتأثيره على الوظائف الاجتماعية:

اقتضت إجراءات الحجر الصحي وجوب تباعد الفرد عن محيطه لتفادي العدوى الشديدة التي تميز بها وباء كورونا المستجد الأمر الذي أدى الى غلق الكثير من التنظيمات الاجتماعية التعليمية والدينية وتخفيض عدد العمال في المؤسسات الاقتصادية والخدماتية لتصبح الأسرة هي الملاذ الوحيد للأفراد، وفي ظل الوضع الراهن الذي يقتضي التباعد

حتى بين أفراد الأسرة الواحدة مما نتج عنه فراغا كبيرا لدى الأفراد حتم عليهم الانجذاب نحو تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي استقطبت معظم فئات المجتمع الجزائري خاصة في هذه الظروف الاستثنائية، بحيث أضحت هي المتنفس الوحيد لهم انطلاقا من ما توفره من خدمات اعلام تواصل عمل وترفيه بغية تصفح الأخبار اليومية والتواصل مع الأقارب والأصدقاء وتنفيذ أعمال مختلفة عن بعد وواجبات تعليمية وألعاب مختلفة، لتشكل متغيرا هاما له كان صداه في الحياة الاجتماعية فقد أربكت هذه التكنولوجيا وظائف وأدوار الفاعلين من خلال المعلومات التي يوفرها في كل لحظة عن مختلف المواضيع وبكل الطرق والأشكال المكتوبة والمصورة والناطقة باستخدام نمط الفكاهة والسخرية في التعبير عن الواقع المعاش، وفق قوالب جاهزة للإقناع لها أهداف معينة في غالب الأحيان منها توجيه الرأي العام حول قضايا معينة وغرس قيم غريبة عن خصائص البيئة المعاشة وتعليم سلوكيات جديدة باسم التحضر والتحرر لتصبح غزوا ثقافيا بكل ما يحمله المفهوم من معنى شكل ضغوطات غير مباشرة تسببت في خلق هوة بين الأفراد والجماعات أثرت على الوضع فقد خلقت الاخبار المتضاربة نوعا من التشكيك في كل ما يصدر عن وسائل الإعلام الرسمية مما أدى الى فقدان الثقة عموما في ما يربط الفرد بالدولة خاصة في ظل غموض الأحداث وتسارعها كما أدت الألعاب الإلكترونية الى تغيير الوعي لدى فئة الشباب والأطفال وعملت على صرف انتباههم عن كل ما يهم حياتهم ومستقبلهم من تعليم وعبادة ورفض واقع بكل معطياته مما أثر على العمليات الاجتماعية التي تعتبر التنشئة الاجتماعية من أهمها على الإطلاق بإحداث مشكلات أخلت بنظمها ففي الأسرة أحدثت مشكلة الطاعة وفي المدرسة مشكلة عدم الامتثال وعدم التركيز وصرف الاهتمام عن دور العبادة والتشويش على ووسائل الإعلام، وفي ظل ضغوطات نفسية واجتماعية بفعل الجائحة تخلى الكثير من الفاعلين عن بعض مهامهم في تفعيل آليات الضبط الاجتماعي من تأكيد على القيم والأخلاق وتطبيق القانون وسط وعي مغيب وتائه بين أدراج التكنولوجيا لتذوب القيم المتوارثة وسط غزو تحرري يبث سمومه كل لحظة ودقيقة في عقول كل فئات المجتمع، وفي ظل خصائص نفسية واجتماعية حامية الطبع للفرد الجزائري، تبرز مظاهر هذا المشهد الفوضوي في أنماط تفاعل جديدة تملك من الشدة ما يجعلها تصل الى قتل الفرد لنفسه ومن الأنانية وحب الذات ما يوصلها الى الإجرام والحاق الضرر بالآخرين لأن الفرد أصبح يمقت الآخر الذي قد يشاركه يوما في لقمة عيش أو في قرار تجاري أو يغلبه في نقاش حاد، الأمر الذي أدى الى اختلال التوازن في الحياة العامة وظهور فشل ذريع في محاولات التكيف تعبر عنه مشاهد الفوضى في التعامل وعدم احترام الآخر مما انعكس سلبا على الحياة الاقتصادية وعلى نجاح المجتمع عموما.

5- الضائقة المالية والظواهر الاجتماعية في المجتمع الجزائري:

كان للضائقة المالية التي تسببت في إحداثها إجراءات مواجهة الفيروس المستجد الذي اجتاح العالم بسرعة هائلة الكثير من المؤثرات الاجتماعية فقد أصبحت الحياة الاجتماعية في الجزائر تسودها الضغوطات من كل جانب، فمن بطالة وارتفاع الأسعار من الجانب الاقتصادي الى خوف شديد ورعب من هذا الوباء في ظل إمكانيات متواضعة ووعي منقوص عن هذا المرض وعن طرق مجابهته، الى واقع اعلامي يفتقر الى الاحترافية في تناول هذه القضية الهامة في تاريخ الإنسانية بحيث نالت منه الشائعات والأقاويل المتضاربة وأخذت نصيب الأسد منه، حتى أربكت المناخ العام وزعزع الشك اليقين في نفوس الأفراد والجماعات في كل معلومة تصدر من وسائل الإعلام الرسمية، ليخلق هذا الوضع ضغوطات نفسية واجتماعية على الأفراد في المجتمع الجزائري انعكست على سلوكياتهم ومواقفهم إزاء المشكلات اليومية والمعاناة التي تفاقم وضعها خلال هذه الجائحة، وانطلاقا من ما يتميز به الفرد الجزائري من طبع حامي ومزاج متقلب وردود الفعل القوية

والنفس الرافضة للواقع للغامض وعدم الاستقرار، فقد كان هذا أحد الأسباب الهامة في تطور بعض الظواهر السلبية وظهورها بأرقام مخيفة، مثل ما ترجمته أرقام حوادث المرور اليومية والأسبوعية التي تعلنها المصادر الأمنية في البلاد بالرغم من توقف الكثير من وسائل النقل، وأرقام الجرائم التي ظهرت في أبشع صورها في كل مكان في الأسواق وفي الأسر وبين الأقارب لتعبر عن صبر نفذ وواقع صعب المعاش وعن تدهور للقيم وغياب للوعي الاجتماعي. وبالرغم من كل هذا المناخ المشحون السلبي فقد ظهر جانب إيجابي أفرزته معطيات الأزمة الصحية هو ظاهرة الإبداع من طرف بعض الشباب الذي سعى بكل ما يملك من إمكانيات بسيطة لمساعدة مجتمعه في محاولات التكيف مع هذا الوضع الجديد، من خلال أفكار مبدعة تجلت في صنع وسائل الحماية والوقاية من الوباء وبعض الأجهزة الطبية المخصصة للكشف عن المرض أو نظم الكترونية تساعد في تسيير حالة الطوارئ التي فرضتها هذه الأزمة الصحية بالإضافة الى السعي الجاد وراء خلق سبل للتضامن عبر المنصات الإلكترونية مع بعض المناطق المتضررة من هذا الوباء.

6-العزلة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية:

أدت إجراءات التباعد الاجتماعي التي فرضتها التدابير الصحية للوقاية من جائحة كورونا الى عزل الأفراد عن كل أشكال التفاعل الاجتماعي التي ألفوها في المجتمع الجزائري فقد توقفت كل مظاهر التضامن والتآزر في المناسبات المفرحة والحزينة وأصبح الفرد يمرض فلا يجد من يزوره ويعوده من ذويه والمحيطين به، ليجد نفسه في عزلة حتى بين أفراد الأسرة خوفا من العدوى يحمل مشاعر تذمر ناقمة عن قهر هذا الواقع الذي حرمه من الاجتماع مع أهله ومقربيه، ولقد كان لتكنولوجيا الاتصال دورا مهما في تحقيق التواصل بين أفراد المجتمع ورأب الصدع الاجتماعي من خلال منصات التوصل الاجتماعي الإلكترونية في هذا الوقت الاستثنائي، لتعرف الحياة الاجتماعية في الجزائر نمطا من العلاقات كانت متحفظة في قبوله والتعامل به رسميا من قبل نتيجة سلبياته المتوقعة، فقد أدى الوضع الغير طبيعي الذي أفرزته إجراءات التدابير الصحية الى الاعتماد على الحياة الافتراضية في التواصل عبر كل الوسائط الالكترونية المتاحة لتسيير كل مجالات الحياة وأنشطتها بهدف تقريب المسافات والخروج من العزلة، فقد ساهمت في تسهيل طرق التعليم عن بعد والتعاملات الاقتصادية المقتضبة بفعل الأزمة بخصوص عمليات البيع والشراء والتسويق الإلكتروني بالرغم من وجود مشكلات مالية في طرق التمويل عن بعد لكنها لاقت رواجا كبيرا، كما ساهمت في تضامن أفراد المجتمع وتعاونهم مع بعضهم في محاولات التكيف مع الوضع الحالي حتى بالكلمة الطيبة والتخفيف من معاناة بعضهم اليومية صحية كانت ام اقتصادية واجتماعية، ومن ناحية أخرى فقد شهدت هذه المواقع صراعا حادا في شكل ردود أفعال إزاء الوضعية السيئة التي آلت اليها البلاد وتفاعلهم مع ما تبثه هذه المواقع من معلومات زائفة وأخبار متضاربة حول قضايا الساعة الصحية والاقتصادية والسياسية ومستجداتها، ليؤكد الواقع أن التكنولوجيا سلاح ذو حدين تحقق الرفاهية وتحل المشكلات لكنها تسبب مشكلات أخرى قد لا يحمد عقباها في غياب لآليات الضبط الاجتماعي، كما أنها لا تستطيع أن تكون بديلا للاجتماع الإنساني الذي يحمل في طياته روح المجتمع فالقيم الثمينة لا يدركها الا من حرم منها، وملامح التضامن تظهر في تقاسيم الوجه من خلال التقارب الجسدي وليس في صور متحركة والقيم الإنسانية نراها في المواقف الطارئة أثناء التقارب في المكان، والثقة في التعامل والتبادل تظهر من خلال الالتقاء والتفاهم خاصة في ظل واقع اجتماعي تقليدي تعود على هذا النوع من العلاقات.

7-مناقشة المقاربات النظرية:

التغير الاجتماعي هو من أهم المواضيع التي استهوت الباحثين والدارسين فيه لما له من أهمية كبرى في تفسير حالات معينة يؤول اليها المجتمع في مرحلة ما ويكون هذا إثر مروره بمراحل كثيرة أو بفعل قوى إيراديه عن طريق ثورة يقوم بها المجتمع أو أحد فئاته ولا إيراديه عن طريق عوامل خارجة عن نطاق الأفراد فتمارس صفة القهر على الحياة الاجتماعية لتتغير السلوكيات والعلاقات وأنماط العيش بهدف التكيف معها، وقد تكون هذه العوامل بفعل الطبيعة كالكوارث الطبيعية أو بفعل الأفراد عن طريق قوة السياسة، الاقتصاد، العلم أو الآلة الحربية، يعرفه الزيود بأنه " كل تغير يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية محددة وهو ينصب على أنماط العلاقات والقيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الفرد". (الزيود،2011، ص141)

يرى أوجست كونت أن التغير يكون تدريجي وهادئ عبر مراحل مرت بها الإنسانية جمعاء وفق تطور الفكر عموما وهي مرحلة اللاهوتية والميتافيزيقية والمرحلة العقلية)عبد الرحمن، ص133)، ويرى كارل ماركس أن التغير يكون بفعل ثورة تقوم بها طبقة العمال المهضومة الحقوق على طبقة البورجوازية ويرى أن الاقتصاد هو السبب الأول والأخير في إحداث التغير الاجتماعي وهو عماد الحياة في المجتمع لأنه يحدد أشكال النظم الاجتماعية الأخرى من سياسة ودين وتعليم كما أكد أن العلاقات في النظام الرأسمالي هي علاقات صراع طبقي تعيش حياة تناقضات تؤول في النهاية الى انتصار الطبقة الكادحة التي تعاني الظلم والحرمان بالقضاء على الطبقة البورجوازية لتمحو بذلك آثار القهر وتعوضه بالنظام الاشتراكي الذي يقوم على العلاقات المتكافئة وفق عدالة اجتماعية وملكية عامة لوسائل الإنتاج(غنيم، 2008، ص39)، وكما ركز التيار الماركسي في تحليله للواقع الاجتماعي على وجوب قيام الثورة للإحداث التغيير فقد ركز التيار البنائي الوظيفي على المحافظة على استقرار المجتمع من خلال محاولات التكيف التي تؤدي الى خلق سلوكيات جديدة قد تكون حلولا لمشكلات تسبب خللا في توازن البناء، ولقد انتقد باريتو فكرة كارل ماركس لأنه سلط الضوء على عامل وحيد يؤدي الى تغير المجتمع بأكمله "ليوجه بذلك اتجاه دراسات علم الاجتماع الى مجموعة العوامل السيكولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تلعب دورا كبيرا في تشكيل الظواهر الاجتماعية والنسق الاجتماعي ككل، كما تحدث عن دائرية التغير الذي يكون بفعل الفئة المفكرة في المجتمع وعن التوازن الذي يحدثه المجتمع مهما كانت درجة اللا تمايز التي يحملها"(عبد الرحمن،1999، ص370)، ولقد شاطره تالكوت بارسونز الرأي في طرحه لنظرية النسق الاجتماعي ومحاولاته في التكيف مع المواقف الطارئة التي قد تحدث خللا في توازنه وروبرت ميرتن الذي تحدث عن الوظائف الاجتماعية الكامنة والظاهرة في أهداف الفاعلين وعن المشكلات الاجتماعية التي عبر عن بالخلل الغير وظيفي للمجتمع. (عودة، 1995، ص94).

بإسقاط هذه الأفكار والرؤى على الحياة الاجتماعية في الجزائر خلال أحداث جائحة كورونا فنجد أن هذه الأخيرة لها أثرا كبيرا في تغيير أنماط تعامل فمن علاقات اجتماعية مبنية التقارب الجسدي الى علاقات في الحياة الافتراضية بكل أنماطها من تضامن وتنافس وصراع، ومن تذبذب في الاعتراف بمواقع التواصل الاجتماعي الى قبول عام بها واعتمادها وسيلة رسمية في التعاملات الرسمية في التعليم والتجارة والخدمات، ومن علاقات اقتصادية يفترض الاتفاق والتعاقد فيها التقاء أطراف التبادل التجاري الى تسويق واتفاق وتبادل الكتروني للخدمات والسلع والبضائع، لقد غير العامل الصحي مجرى الحياة الاجتماعية في الجزائر بالرغم من ما يحمله هذا المجتمع من خصائص ثقافية واجتماعية محافظة على النمط التقليدي، وهذا يؤكد ما طرحه باريتو بقوله أن التغير الاجتماعي قد يكون بفعل عوامل كثيرة من ضمنها الاقتصاد،

كما تضيف هذه الدراسة عامل التكنولوجيا الذي يعد سلاحا ذو حدين فكما سهلت دور العمليات الاجتماعية وأدوار الفاعلين فيها فقد أخلت بنظمها وبتوازنها من خلال مشاركتها إياها في وظائف التنشئة والإعلام بطرق مغايرة للنمط المعتاد بأفكار غريبة خلقت نفورا بين أعضاء المؤسسات الاجتماعية وفوضى في التعامل بين كل الأطراف وفي كل البنى الاجتماعية.

لقد برهنت الأحداث الأخيرة جراء انتشار فيروس كورونا أن العامل الصحي مهم جدا في استقرار الحياة وتطوره لأن المريض يفقد القدرة الكاملة على أداء أدواره في المجتمع وهذا يؤدي الى خلل في الوظائف وبارتفاع عدد المرضى في الجزائر أثر هذا على الكثير من الوظائف في المؤسسات بأنواعها سواء اجتماعية مثل الأسرة وتعليمية واقتصادية، وقد أشار بارسونز الى هذه الفكرة حينما رأى "أن المرض هو شكل من الانحراف الاجتماعي وعليه فالمجتمع يقوم بخلق نموذج مقبول من السلوكيات فيما يتعلق بالمرض يطلق عليها دور المريض" (القصاص، ص186)

وتؤكد هذه الدراسة أن التغير الاجتماعي الذي يحدث في الجزائر يعتبر تغيرا مفاجئا وفق تسارع للأحداث لكنه في حقيقة الأمر دعمته عوامل أخرى هي رغبة المجتمع في الآونة الأخيرة في تغيير النظام السياسي والاقتصادي ومشاعر التذمر الرافضة لقهر الظروف القاسية التي يعيشها الفرد الجزائري، وبالرغم من مقاومة هذه الرغبات من قبل بعض الفئات من المجتمع خوفا من النتائج التي قد لا تكون في صالح العامة من الناس إلا أن التغيير حصل خلال محاولات للتكيف مع معطيات واقع جديد فرضته جائحة كورونا التي حتمت التعامل بوسائل كانت مرفوضة أو متحفظ عليها من قبل في التعاملات والتبادلات الرسمية وهي الحياة الافتراضية، كما أن هذه الأزمة كان لها تأثيراتها الإيجابية في تحقيق تماسك المجتمع في محاولاته للتكيف من خلال سبل التضامن الاجتماعية وطرق التعاون في المجال الاقتصادي والاجتماعي مما يشير الى أن الأزمات هي عامل مهم يحقق تضامن المجتمع بغض النظر عن طبيعة المكان والزمان ونوعية الجماعات وفق طرح دوركايم الذي صنف التضامن الى نوع آلي يكون بين الجماعات التي تملك خصائص ثقافية واجتماعية متماثلة مثل الريف والتضامن العضوي يكون في المجتمعات الصناعية وفق متطلبات تكامل المهن والنشاطات في الحياة المتمدنة، بالإضافة الى ولادة محاولات إبداعية لدى فئة الشباب وهذا يثبت الجزائر تملك من مقومات التطور ما يجعلها في مصاف الدول المتقدمة لكن اذا أحسنت الاستثمار فيها وهي الموارد البشرية الشابة المتميزة.

8-خاتمة وتوصيات

جائحة كورونا هي مرض مميت يتصف بشدة العدوة حديث النشأة خصائصه غير معروفة في الأوساط الطبية والصحية مواجهته تفترض تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي بطرق جادة وصارمة كما تفترض امتثال كل المجتمعات لهذه الإجراءات مدة تواجده مجهولة، هو ظاهرة صحية هامة اجتاحت العالم في فترة وجيزة أحدثت أزمة كبيرة في الاقتصاد العالمي بحيث توقفت كل التعاملات بشتى أنواعها ونتيجة التباعد الاجتماعي الذي فرضته التدابير الصحية للحد من انتشار هذا الوباء، كانت له انعكاسات سلبية على كل دول العالم منها الجزائر التي واجهت مشكلات كبيرة في كل مجالات الحياة خاصة وهي تشهد في الآونة الأخيرة محاولات لإصلاح نظمها السياسية والاقتصادية في ظل اقتصاد ريعي يعتمد على عائدات الطاقة، وفي ظل وضع اقتصادي عالمي سيء جدا من تذبذب في أسعار الطاقة في البورصات العالمية وركود للنشاطات الاقتصادية ككل، مع إمكانيات بسيطة في المجال الطبي لا تفي بالغرض لمواجهة الجائحة، الأمر الذي مارس ضغوطات كبيرة على المجتمع بكل نظمه وفرض واقعا جديدا يحمل من تغيير المفاهيم والرؤى وأنماط العيش وطبيعة

العلاقات نماذج تعامل جديدة وفرتها التكنولوجيا كان بالأمس القريب يرفضها ولا يعترف بها كوسيلة تعامل وتبادل رسمية، لقد فرضت هذه الأزمة تغييرا في أنماط العيش بهدف التكيف مع معطيات هذا الواقع الجديد، كما نتج عنها تطور في الظواهر الاجتماعية السلبية منها تطور الجريمة والإيجابية منها ظهور محاولات إبداعية لدى بعض الشباب الآمل في غد أفضل مما يطرح إشكاليات عدة ويكشف عن نقاط هامة وجب على أصحاب القرار في هذا البلد دراستها ووضعها بعين الاعتبار في محاولاتهم لإصلاح البلاد والعباد.

إن هذا الواقع يعبر عن بنية تحتية هشة ترجمتها أطر شكلية لا تملك من التوافق الفعلي بين ما هو مستورد وما هو محلي وغابت عنها آليات التطور والنمو الصحيحة التي تتلاءم وخصائص البيئة العربية بالرغم من ما تملكه من مقومات تمثلت في مواردها المادية والبشرية فالتعليم عبارة عن نماذج مستوردة والأسرة والمدرسة تخلت عن وظائفها التربوية للتكنولوجيا والنظم الاقتصادية هي قوالب جاهزة والكفاءات مهمشة ونسبة كبيرة من الشباب مغيبة الوعي بين التكنولوجيا والمخدرات والأدوية المهلوسة، والبحث العلمي غطاه الغبار بين أدراج المكتبات الجامعية، لأجل هذا كانت آثار الجائحة وخيمة على المجتمع الجزائري ولمواجهتها وجب إعادة البناء بطرق صحيحة وفق آليات تتوافق مع الخصائص الثقافية والاجتماعية للبيئة الجزائرية وإرادة تغيير جادة تبتغي التطور الفعلي والتنمية الحقة بتهيئة مناخ اجتماعي يحفز على العلم والعمل وفق قيم وأخلاق تدعو الى التماسك والاندماج الاجتماعي فبالتماسك تقوى وتنجح المجتمعات وبالتفرقة والفوضى واللانظام تضعف، والعلم والتكنولوجيا سلاح ذو حدين قد يحقق الرفاهية والتطور ولكنه يسعى الى الدمار اذا لم تحده شروط وحدود قيمية تخلقها آليات الضبط الاجتماعي من قانون وأخلاق ومجتمع.

التوصيات: من التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن تكون خطة طريق لمواجهة هذه الأزمة أو غيرها من الأزمات التي قد تعترض الدول العربية والجزائر خاصة نضع هذه النقاط:

- ضرورة الاهتمام بالبناء الاجتماعي حتى يصلح حال النظام الاقتصادي والسياسي بالتوعية الصحيحة وتحقيق الاندماج الاجتماعي لأن التماسك والتعاون يخلق درعا أمام الأزمات
- التحكم الجيد في المعلومة الصحيحة والدقيقة في الوقت المحدد يقي المجتمع من الأخبار الزائفة التي تحدث الفوضى وتزيد من اشتداد الأزمات.
- ضرورة الاهتمام بالبنى التقليدية للمجتمع الجزائري وهي الأسرة والمدرسة وتفعيل وظائفها التربوية حتى تكون الإصلاحات ناجعة وتؤدي فوائدها.
- الاهتمام بتفعيل آليات الضبط الاجتماعي حتى ينتظم المجتمع وتقل فيه الظواهر السلبية والأدوار بمختلف أنواعها.
- ضرورة الاهتمام بالتعليم وفق ما تقتضيه خصائص المجتمع الجزائري الثقافية والدينية.
- ضرورة الاهتمام بمخرجات البحث العلمي وتطبيقها في المجال العملي خاصة في الميدان الاقتصادي بخلق جسور واقعية بين الجامعة والميدان الاقتصادي.

- ضرورة الاهتمام بتكوين الكفاءات في الجامعة ومراكز التكوين المهني بما يتوافق والتطورات الحديثة وما تتطلبه احتياجات الواقع العملي.
- الاستثمار الفعلي في الكفاءات من خلال التحفيز المادي والمعنوي وخلق مناخ علمي وعملي يدعم الإبداع.
- الاستثمار السريع في ما أحدثته هذه الجائحة من سبل تضامن وتعاون بين أفراد المجتمع لتكاثف الجهود في مواجهة الأزمة.

قائمة المراجع:

- الحسن، احسان محمد. (2015). النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة. ط3. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الزيود، إسماعيل محمد. (2011). علم الاجتماع. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر.
- عبد الرحمن، عبد الله. (1999). علم الاجتماع النشأة والتطور. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- عودة، محمود. (1995). أسس علم الاجتماع. بيروت: دار النهضة للنشر والتوزيع.
- غريب عبد السميع. (2009). علم الاجتماع مفهومات موضوعات دراسات. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة
- غنيم، رشاد. (2008). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. مصر: دار المعرفة الجامعية.
- القصاص، محمد مهدي. (2009). مدخل الى علم الاجتماع. مصر: جامعة المنصورة.
- موسوعة ويكيبيديا، جائحة كورونا 2019-2020، https://ar.m.www.wikipia.org، 2020/10/19، على الساعة الرابعة بعد الزوال)

مدى استخدام السياسات المحاسبية للتخفيف من حدة جائحه كورونا على الإيرادات النفطية بالزاوية

انتصار الكوني الحاج البشتي

استاد مساعد، عضو هيئه تدريس، قسم المحاسبة، كليه الاقتصاد، جامعه الزاوية، ليبيا

الملخص

ليبيا بلد غني بموارده الطبيعية وخاصة النفط الذي يمثل 90 بالمائة من مصادر الدخل الخارجي من العملة الصعبة، وهو ما يجعل الاقتصاد الليبي اقتصادا ريعيا بامتياز، فضلا على الموقع الجغرافي الدي ساعد على نمو شبكات التجارة بين أوروبا ووسط إفريقيا، وبالرغم من تداعيات عدم الاستقرار السياسي الدي تعاني منه البلاد والدي تسبب في اضرار كبيره للاقتصاد، الا ان جائحه كورونا ادت الى انهيار اقتصادي شبه كامل أثر سلبا على تدني المستوى المعيشي للفرد.انطلاقا من الفرضية التي مفادها ان المحاسبة ووسائلها لها دور في التحفيف من حده الازمات الاقتصادية وأنها علما اجتماعيا يتفاعل مع المستجدات و يستجيب للتطورات, تم اجراء هده الدراسة على إيرادات بعض المنتجات النفطية في ليبيا, للتعرف على مدى الاستفادة من السياسات لمحاسبيه في معالجه الازمات المالية. باستخدام المنهج الوصفي تم التوصل الى دليل يؤكد عدم وجود أي آثر للسياسيات المحاسبية التي من شأنها التخفيف من حده الاثار المالية السلبية لجائحه كورونا، حيث اثبتت نتيجة المقابلة الشخصية مع عينه الدراسة المتمثلة في مدراء ورؤساء اقسام المصانع المستهدفة عن عدم توفير اساسيات الاستمرارية، مثل ادوات الدكاء الاصطناعي لضمان استمرار العمل، وتعديل التعاقدات لضمان توفر لوازم الانتاج. وبدا واضحا من هده الدراسة ان الاقتصاد الليبي مازال غير جاهز للتعامل مع مثل هده الازمات والكوارث البيولوجية، بالرغم من كونه متصل بالاقتصاد العالمي من خلال العديد من القنوات أهمها صادرات النفط. واوصت الدراسة بوجوب الأخذ بالعديد من الإجراءات المحاسبية مثل: العمل السريع على توفير أدوات التقدم التكنولوجي لأداء الوظائف المحاسبية، الاستعانة بالإجراءات المحاسبية الصادرة عن الهيئات والمنظمات ذات العلاقة، واعاده ترتيب الأولويات وتقدير التدفقات التقديرية المستقبلية.

الكلمات المفتاحية

ليبيا نفط LO.شركه الزاوية لتكرير النفط، ZORC. مصنع اسفلا الزاوية، ZAF. مصنع اسفلت بنغازي،BAF

Abstract

Libya is a country rich in natural resources, especially oil, which represents 90 percent of the sources of external income from hard currency. Despite the repercussions of the political instability that the country suffers from, which caused great damage to the economy, the Corona pandemic led to an almost complete economic collapse that negatively affected the low standard of living for the individual. based on the assumption that accountability and its means have a role in mitigating the severity of crises Economic, this study was conducted on the revenues of some petroleum products in Libya, to identify the extent of benefiting from these policies for accountability. Evidence was reached confirms that there is no effect of accounting policies that would mitigate the negative financial effects of the Corona pandemic. The study recommended

that many accounting procedures should be taken, such as: rapid work to provide tools for technological progress to perform accounting functions, use of accounting procedures issued by relevant bodies and organizations, re-ordering priorities and estimating future estimated flows.

Key words: Libya oil Lo, Zawiya oil refining company ZORC, Zawiya factory for produce asphalt, Benghazi factory for produce asphalt.

1. مقدمه

لا يستطيع أحد ان ينكر بأن اقتصاد العالمي تأثر بشكل مباشر بالأزمة الحالية لجائحه كورونا الامر الدي تسبب بموجه كساد عالمي، فإلى جانب الخسائر البشرية الفادحة والخسائر الاقتصادية التي تؤكد تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي لسنه 2020, تأثر المستوى المعيشي للأفراد في الدول النامية بشكل مدمر. وحيث ان النظام المحاسبي الدي يوفر المعلومة المحاسبية يؤثر ويتأثر بالمتغيرات البيئية، وله دور في تفعيل السياسات والاجراءات المحاسبية والا فصاحات اللازمة التي من شأنها التخفيف من حده الاثار السلبية لانتشار كوفيد 19, بتقديم المعلومات اللازمة لأتخاد القرارات المتعلقة بالتكلفة والعائد المتوقع, والمخاطر المحتملة لمستخدمي المعلومات المحاسبية, فإن الإدارة كونها صوره للأداء المالي الناجح ونبض للحياة الصناعية تساعد على رؤية أفضل للتغلب على الازمات التي تستوجب ديناميكية تنير الفكر المحاسبي, يجب ان تستنفر كل جهودها من اجل التقليل من الاثار السلبية للازمات الاقتصادية, واتباع توصيات المنظمات المحاسبية باتخاذ ما يناسب ويلائم الحاجة للقياس والافصاح المحاسبي، وضمان الاستمرارية، خصوصا وان هده الازمه تعد مصدر لعدم التأكد حيال المستقبل.

1.1. مشكلة الدراسة

بالنظر للواقع الحالي لجائحه كورونا وما تسببت به من مشاكل اقتصادية في العالم بأكمله، والتي وتزايدت حدتها نتيجة عوامل دولية واقليمية ومحلية في العديد من البلدان، منها على الصعيد الدولي الازمة التي تعاني منها ليبيا نتيجة ظروف عدم الاستقرار السياسي من سنه 2011 الى حد الان. وحيث ان ليبيا تعتبر من ضمن الدول الرائدة في تصدير النفط عالميا والدي يعد الممول الرئيسي للخزانة العامة للدولة، فأن الانخفاض الحاد في اسعار النفط، والحرب المحلية الشرسة والصراع الدائر وما تطلبه من نفقات تستنزف نسبة كبيرة من ايرادات الموازنة ان لم تكن جلها، جعلها تمر بأزمه ماليه واقتصاديه كبرى، تسبب في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي (منظمه أوبك, 2010). هدا وقد تزايدت حده هده الازمه المالية بتفشي جائحه كورونا التي انفجرت في نهاية السنة الماضية 2019 في العالم باسره، حيث اصابت العديد من المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وكبرى الدول الأسيوية، مثل اليابان والصين المصدر الرئيسي لهدا الوباء العالمي، ناهيك عن الاضرار الاخرى والتي يمكن تخيلها في إحدى الدول النامية وبالظروف المشار اليها أعلاه.

وهنا تثار تساؤلات بحثية اكاديمية مفادها: ما مدى استخدام السياسات المحاسبية لمواجهه الازمه المالية الحالية الناتجة من جائحه كورونا في بعض الصناعات النفطية الليبية؟ بعباره أخرى هل نجحت الجهات المسئولة في المحافظة على إيرادات المنتجات النفطية في ليبيا في ظل هده الجائحة وما هي السبل التي يجب اتباعها للتقليل من حده الاثار السلبية في المستقبل؟

1.2. أهداف الدراسة

تهدف هده الدراسة للتعرف على:

- الإجراءات المحاسبية المتخذة من الشركات موضع الدراسة للتقليل من الاثار الاقتصادية السلبية الناتجة من جائحه كورونا.
- الحلول الممكنة التي تساعد على تخطي هده الازمه بأقل خسائر ممكنه.

1.3. منهجيه الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي نظرا لملائمته لطبيعة هده الدراسة، حيث ان المقابلات الشخصية تعتبر طريقة فعاله لجمع وتمثيل المعلومات اللازمة لإثراء الموضوع للوصول الي تحليل علمي تقريبي. هدا وقد صممت أسئلة المقابلة من ثلاثة أقسام، القسم الأول يسعى إلى تحديد المصانع، ومعلومات عن الشركة، مثل اسم المصنع، والعنوان، ونوع الصناعة، ووظيفة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم. القسم الثاني يتضمن اسئلة مغلقه حول مدى اتباع الإجراءات المحاسبية اللازمة للحد من اثار الازمه الاقتصادية، حيث تضمن 9 أسئلة إلا أن بعض المستهدفين أعطوا نصف ساعة فقط للمقابلة، ونتيجة لذلك تم تقليص عدد الأسئلة إلى 7 تم استخلاصها من مقاله (عبد اللطيف, 2020). اما القسم الثالث يحاول استكشاف الحلول المناسبة والتي يجب اتباعها للتخفيف من حده تأثير الازمه الحالية، وقد تم تصميم هذا الجزء كسؤال مفتوح.

تم استخدام الخطوات التالية لإنجاح المقابلة، الاختبار المسبق للمقابلة وعرض الأسئلة على مجموعه من الخبراء المختصين، للتأكد من أن الأسئلة الواردة في جدول المقابلة مناسبه لأهداف الدراسة، وايضا للتأكد من أن صياغة الأسئلة كانت واضحة، ولتحديد المدة المحتملة للمقابلات وكانت نتيجة الاختبار 95 %. ايضا تخطيط مفصل للمقابلة، متضمناً المكان والزمان ودلك بجدولة المواعيد مع الأشخاص المستهدفين، واستخدام نفس طريقة المقابلة مع جميع الأشخاص، وتوفير شرح كافٍ لأهداف المقابلة ونطاقها مع التأكيد على سريه البيانات والمعلومات واستخدامها لأغراض الدراسة فقط، قراءه البيانات المكتوبة بدقه والاستماع بعناية الى الأشرطة وتدوين اجابه كل مقابل في ورقه منفصلة ثم تجميع اجابات كل سؤال معا، مع عدم تجاهل الاعتبار الاخلاقي الدي يقضي بتشفير جميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لضمان سرية البيانات.

1.4. مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من المسئولين في المصانع المختارة في المناطق الغربية والشرقية في ليبيا، والتي تعتبر مملوكه ملكيه تامه لشركه الزاوية لتكرير النفط التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط، حيث تركزت على مصانع خلط وتعبئه الزيوت المعدنية والاسفلت في مدينتي الزاوية وبنغازي. سبب اختيار الباحث لهذه الشركة أنها الشركة الوحيدة التي تمتلك هده المصانع في ليبيا. وهي تعتبر أول شركة تكرير أسستها المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا عام 1974ولها العديد من الأنشطة، مثل تكرير النفط الخام، وتصنيع الأسفلت، والزيت المعدني المختلط والمعبأ في زجاجات، وتصدير النفط الخام وتوريد المنتجات البترولية. (دليل شركه الزاوية لتكرير النفط, 2010).

بالنسبة لعينة المقابلة، هدفت الباحثة إلى إجراء 25 مقابلة منظمة مع مديري ورؤساء أقسام يصل عددهم إلى 32 موظف، وقد تم تحقيق 21، في حين تم استبعاد 4 لعدم التزامهم بموعد المقابلة. لإجراء المقابلة، تم تقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات حسب طبيعة الوظيفة. المجموعة الأولى هي المديرين العامين في الادارات المختلفة في الشركة وعددهم 8 مديرين. تم تسجيل اجابات هذه المجموعة على شريط لأن هذا يتيح لمن أجريت معهم المقابلات حرية التعبير عن آرائهم. والمجموعة الثانية هي رؤساء أقسام بالمصانع وبالشركة وعددهم 11 أشخاص، وتم تدوين الملاحظات فقط، اما المجموعة الثالثة فكانت تتكون من 2 من رؤساء الأقسام بالمؤسسة الوطنية للنفط.

2. الجانب النظري

2.1. مقدمه جغرافية عن ليبيا

تقع ليبيا في قلب شمال إفريقيا بالقرب من البحر الأبيض المتوسط ، وتحيط بها مصر وتونس والجزائر والسودان وتشاد والنيجر. تبلغ مساحة ليبيا حوالي 1،759،540 كيلومتر مربع ويوجد بها خط ساحلي يبلغ حوالي 2000 كم. تعتبر رابع أكبر دولة في إفريقيا، والسابع عشر أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، وتبلغ سبع مرات حجم المملكة المتحدة. المناخ معتدل في الربيع والخريف. يميل الصيف إلى أن يكون حارًا جدًا بينما يكون الشتاء باردًا فالمناخ هو مناخ البحر الأبيض المتوسط، مع صيف حار أو حار جدا وشتاء معتدل. الأمطار قليلة نسبيا. يكون الطقس أكثر برودة في المرتفعات، اما المناطق الداخلية الصحراوية فصيفها حار جدا، الخلاصة ان ليبيا تخضع لمناخ متنوع مع البحر الأبيض المتوسط في الشمال والمناخ الصحراوي في الجنوب حيث تشكل الصحاري القسم الأكبر من الأراضي الليبية تقدر بحوالي 45 في المائة. بقية لأراضي عبارة عن هضاب هي امتداد للهضبة الأفريقية، وعن سهل ساحلي يمتد على طول البحر المتوسط. فيها واحات كثيرة، وجبال مع 25 في المائة من الكثبان الرملية، والباقي أراضي صالحة للزراعة 19 في المائة، ومحاصيل دائمة 17 في المائة، ومراعي 20 في المائة، وغابات 4 في المائة (Libya Location Map2007).

شكل (1) موقع ليبيا الجغرافي (موقع واي باك مشين)

2.2. مصادر الدخل في ليبيا

تعتبر ليبيا من الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط، والغاز الطبيعي، وخام الحديد وأملاح السباكة، والمراعي. تعتبر الزراعة وصيد الأسماك من القطاعات الصناعية الرئيسية خارج قطاعي النفط والغاز (منظمه اوبك، 2010).

الموقع الجغرافي لليبيا يجعلها حلقة وصل استراتيجية بين الدول الشرقية والغربية (Libya Energy Data, 2007) الا ان الصراعات العسكرية الدائرة الان تنبئ باحتمال عدم استمرار هده المزايا. أما بالنسبة لتوزيع المصادر المالية الليبية على القطاعات غير النفطية، فيأتي قطاع الصناعة في المرتبة الأولى، والقطاع الزراعي في المرتبة الثانية، وقطاع السياحة في المرتبة الثالثة. ومع ذلك، يعتبر مصدر النفط المصدر المالي الرئيسي في ليبيا (Igbikiowubo، 2008).

قبل الحرب، كانت ليبيا تنتج ما يقدر بنحو 1.65 مليون برميل يوميًا. زادت قدرة الإنتاج الليبي على مدار العقد الماضي، من 1.4 مليون برميل في اليوم في عام 2000 إلى 1.8 مليون برميل في اليوم في عام 2010، لكنها لا تزال أقل بكثير من مستويات الذروة التي تجاوزت 3 ملايين برميل في اليوم التي تم تحقيقها في الستينيات. على الرغم من أن ليبيا أنتجت أقل من الطاقة الإنتاجية، إلا أن الإنتاج تجاوز هدف أوبك للبلاد البالغ 1.47 مليون برميل في اليوم (Libya Oil, 2011).

تملك ليبيا مركبين كيمياويين ضخمين في البريقة (المنطقة الوسطى) وفي الزاوية (المنطقة الغربية) الى جانب مركب الحديد والصلب في مصراته وهو أكبر مركب صناعي في افريقيا في هذه الصناعة. اما باقي النسيج الصناعي فيتمثل في معامل الاسمنت في بنغازي والخمس ومصراته وطرابلس. بالنسبة للصناعات التحويلية فلا تعتبر ذات جودة عالية والتي تتمثل في صناعه بعض ة المواد الغذائية من طحين وعجين وطماطم وزيت . على المستوى الزراعي تستثمر ليبيا في واحات النهر الصناعي في الجنوب (الكفرة. الجفرة. جالو. أوجله) وتنتج هذه الواحات كميات مهمة من التمور والزيتون تكفي للاستهلاك الداخلي. تعتبر مدينه الزاوية مصدرا لإنتاج القوارص بكميات تغطي حاجة السوق الداخلية الى جانب تكرير النفط الخام وإنتاج الزيوت المعدنية. كما تستثمر ليبيا في صيد الاسماك عبر موانئ الصيد المنتشرة في كل المدن الساحلية. (تونس الشرق, 2015).

2.3. صناعات النفط وتصنيع الزيوت المعدنية والاسفلت في ليبيا

تسعى الباحثة إلى تقديم مساهمة أصلية لاكتساب المعرفة على المستويين الأكاديمي والعملي، كإحدى المحاولات الأولى للتحقيق التجريبي من مدى توفر التخطيط والتطبيق المناسب للأساليب المحاسبية للتخفيف من حده جائحه كورونا على الايرادات النفطية باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل الخزانة العامة. رغم وجود عده مصانع للإنتاج والتكرير والمتمثلة في مصفاة الزاوية ومصفاه سبها ورأس الانوف ومليتا وما يتبعهم من مصانع.

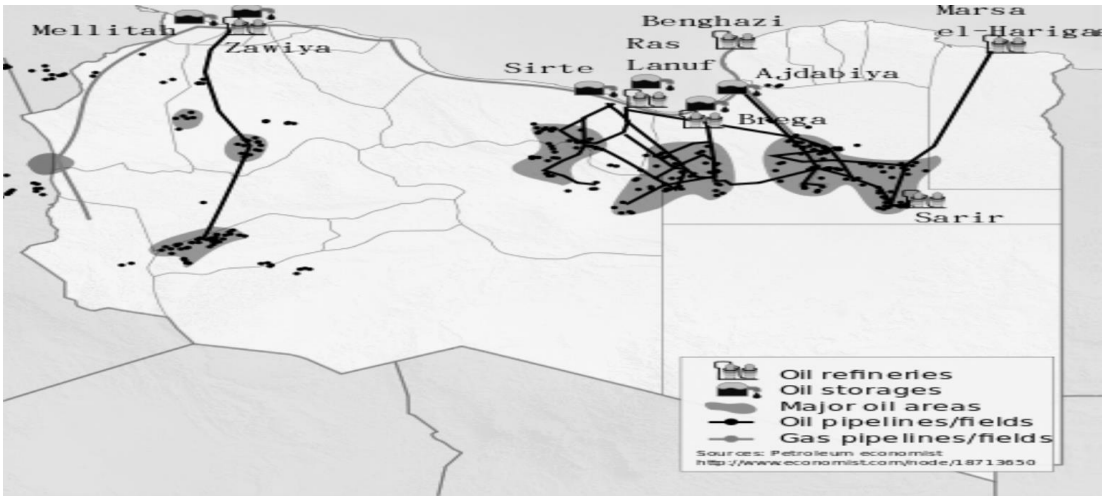

الشكل 2 حقول ومصافي النفط والغاز الرئيسية في ليبيا (خرائط موقع ليبيا 2007)

نظرا للطروف الراهنة للبلاد وما تمر به من فوضى وعدم استقرار سياسي، فقد اقتصرت الدراسة على مصفاة الزاوية والمصانع التابعة له باعتباره يغطي 70% من احتياجات المنطقة الغربية، الى جانب عمليات التصدير حيث يتم الإنتاج والتكرير في عده مصانع في مدينتي الزاوية وبنغازي في ليبيا. وباعتبار ان هذه المصانع مملوكة لشركة الزاوية لتكرير النفط ZORC فقط، رأت الباحثة ضرورة اعطاء خلفية عن هذه الشركة.

تأسست عام 1974 من قبل المؤسسة الوطنية للنفط، وتعمل في تكرير النفط وتصنيع الإسفلت وتصدير وتوريد النفط الخام والبترول، بالإضافة إلى إنتاج أنواع مختلفة من الزيوت المعدنية. تقع على بعد 50 كم غرب العاصمة طرابلس. هذه الشركة هي ثاني أكبر شركة تكرير في ليبيا بطاقة معالجة خام 60 ألف برميل في اليوم. توسعت السعة إلى 108000 برميل في اليوم بحلول عام 1977، واعتبارًا من مايو 2011، كانت طاقة المصفاة 120.000 برميل يوميًا.

إنها الشركة الوحيدة التي تنتج الزيوت المعدنية ومنتجات الأسفلت في ليبيا. تم اختيار موقع الشركة لتغطية أسواق المنطقة الغربية اللازمة من الزيوت المعدنية والتي تمثل 70٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي و100٪ من الإسفلت، وذلك تماشياً مع سياسة مراكز التوزيع الصناعي. بالإضافة إلى الاستفادة من مياه البحر وقربها من موانئ التصدير، لما لها من أهمية في الإنتاج والمساهمة في إنتاج النفط في ليبيا، وخاصة في المنطقة الغربية (دليل شركه الزاوية، 2010). توفر الشركة كافة التسهيلات اللازمة للإنتاج مثل الكهرباء وتحلية مياه البحر وتوليد البخار والمختبرات ووحدات مراقبة الجودة وورش الصيانة التي تشمل مختلف التخصصات والموانئ والمخازن.

لديها عدد كبير في القوى العاملة وتحتوي على عده اقسام مثل الإدارة المالية وإدارة الحسابات وإدارة التخطيط والمتابعة وإدارة المراجعة الداخلية وادارة لهندسة والدراسات الفنية, وإدارة المشاريع، وإدارة المستودعات، وإدارة تطوير الميناء، وإدارة التدريب، وإدارة مصنع خلط وتعبئه الزيوت، وإدارة مصنع اسفلت الزاوية، وإدارة مصنع اسفلت بنغازي، وإدارة العمليات البحرية، وإدارة السلامة، والنقابات العمالية للشركات، وإدارة الخدمات، وإدارة المشتريات، ، إدارة الشئون الإدارية، اداره منع الخسائر ، وإدارة الأمن الصناعي، ، وغيرها. تشمل بعض هذه الإدارات قسمين بينما يضم البعض ستة أقسام (دليل شركه الزاوية لتكرير النفط، 2010).

اما فيما يخص المصانع المستهدفة، مصنع خيط وتعبئه الزيوت الدي تأسس سنه 1971-1972 من قبل شركة شل الأمريكية فانه يعمل بثلاثة خطوط إنتاج، خط واحد لتر، وخط اربعه لتر وخط 200 لتر، وبطاقة 5 ملايين علبة في السنة لخط لتر واحد، و3 ملايين جالون سنويًا لخط أربعة لترات، و60 ألف برميل سنويًا لخط 200 لتر. بدأ المصنع ينفد من مصلحة شركه EOM في عام 1983 ثم صدر قرار من المؤسسة الوطنية للنفط بنقل المصنع إلى شركه الزاوية لتكرير النفط عام 1984. وعمل المصنع في إنتاج وخلط أنواع مختلفة من الزيوت المعدنية مثل زيت الثريا 50 / 20، زيت زهرة، زيت عطارد، زيت مشري، إلخ.

في عام 1986، قام المصنع بتطوير وتغيير جميع خطوط الإنتاج لزيادة السعة إلى 25 مليون علبة في السنة لخط 1 لتر، و3.5 مليون جالون لخط 4 لتر في السنة و120 ألف برميل في السنة لخط 200 لتر، من خلال التشغيل فترتين في اليوم (14 ساعة عمل). يتم تسويق جميع المنتجات للسوق المحلي من خلال البريقة للتسويق والراحلة وليبيا نفط.

ثانيا؛ مصنعي الزاوية ZAF وبنغازي BAF لإنتاج الاسفلت، تم تأسيسها في عام 1980 بطاقة 100000 طن في السنة. منتجات هذه المصانع هي كما يلي: اسفلت 60-70، ديزل تفريغ، ديزل سريع التطاير، ديزل معدل التطاير (دليل شركه الزاوية، 2010).

شكل (3) مصفاة الزاوية لتكرير النفط (موقع شركه الزاوية لتكرير النفط)

3. الجانب العملي

3.1. الاثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية المتبعة في ظروف جائحه كورونا

للتعرف على مدى اتباع عينه الدراسة للإجراءات والسياسات المحاسبية المناسبة وللتعليمات الصادرة من المنظمات المهنية المتخصصة، التي من شأنها ان تقلل من تداعيات الازمه المالية الناتجة من كوفيد 19 وسبل مواجهه الاثار المستقبلية التي ستعقب هده الازمه، تم اجراء المقابلات الشخصية للحصول على إجابات سريعة ودقيقه حول الموضوع،

حيث أنها مناقشة هادفة بين المحاور والمحاور المستجيب، بقصد الحصول على معلومات معينة من الشخص الذي تمت مقابلته، والتي لها صلة بالأسئلة (Elbishti ، 2015) .

ومن خلال تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها من استمارة الأسئلة الخاصة بالمقابلة الشخصية تبين الاتي:

3.1.1. الجزء الأول:

أ. معلومات عامه عن عينه الدراسة

المستهدفين من المقابلة	التكرار	نوع الصناعة	العنوان
مصنع خلط وتعبئه الزيوت	4	تصنيع وخلط وتعبئه الزيوت المعدنية	مدينه الزاوية
وحدات التكرير بمصفاه الزاويه	5	تكرير النفط الخام	مدينه الزاوية
مصنع اسفلت الزاوية	3	تصنيع الاسفلت	مدينه الزاوية
مصنع اسفلت بنغازي	3	تصنيع الاسفلت	مدينه بنغازي
إدارة العامة بشركه الزاوية لتكرير النفط	4	اعمال داريه ومحاسبيه	مدينه الزاوية
المؤسسة الوطنية للنفط	2	اعمال اداريه ومحاسبيه	مدينه طرابلس

يوضح الجدول السابق المصانع المستهدفة للمقابلة وموقعها ونوع الصناعة الامر الدي يشير الى ان نسبه العينة المستهدفة كافيه لتعميم نتائج الدراسة حسب وجهه نظر الباحثة.

ب. الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
مدير اداره	8	% 38
رئيس قسم	13	% 62
الاجمالي	21	% 100

يتضح من الجدول السابق ان نسبه الموظفين الدين يشغلون وظيفة مدير اداره تبلغ 38% اضافه لنسبه رؤساء الاقسام التي بلغت 62 % الامر الدي يضفي الكثير من الثقة في مصداقيه المعلومات المتحصل عليها.

3.1.2. الجزء الثاني

أ. أسئلة المقابلة (العدد الكلي)

الرقم	السؤال	نعم	لا	الى حد ما
1	توفر المعلومات المناسبة عن المواد اللازمة للإنتاج وجميع النشاطات بالتوقيت المناسب	3	17	1
2	توفير ادوات الدكاء الاصطناعي لضمان استمرار العمل		21	

3	تعديل التعاقدات لضمان توفر لوازم الانتاج		21	
4	اعاده ترتيب الاولويات واستخدام الموازنات المناسبة لتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لضمان الاستمرارية		19	2
5	اعداد التقارير التفصيلية المالية لتجنب توقف العمل واتباع اسس القياس المحاسبي	15	6	
6	اتخاد الاجراءات الوقائية الضرورية لضمان سلامه القائمين على استمرار لعمل وتوفير العناية الصحية اللازمة			21
7	الاطلاع على بالنشرات والتعليمات الصادرة من المنظمات المحاسبية المهنية بخصوص الاجراءات اللازمة واتباعها		21	

ب. معدل الإجابات

الرقم		الاجابات	عدد لمرات	النسبة
1	توفر المعلومات المناسبة عن المواد اللازمة للإنتاج وجميع النشاطات بالتوقيت المناسب	نعم	3	%14
		لا	17	
		الى حد ما	1	% 5
2	توفير ادواتوفير ادوات الدكاء الاصطناعي لضمان استمرار العمل	نعم	0	
		لا	21	% 100
		الى حد ما	0	
3	تعديل التعاقدات لضمان توفر لوازم الانتاج	نغم	0	
		لا	21	% 100
		الى حد ما	0	
4	اعاده ترتيب الاولويات واستخدام الموازنات المناسبة لتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لضمان الاستمرارية	نعم	0	
		لا	19	% 90
		الى حد ما	2	% 10
5	اعداد التقارير التفصيلية المالية لتجنب توقف العمل والافصاح الكامل	نعم	15	% 71
		لا	6	% 26
		الى حد ما	0	

6	اتخاذ الاجراءات الوقائية الضرورية لضمان سلامه القائمين على استمرار لعمل وتوفير العناية الصحية اللازمة	نعم		
		لا		
		الى حد ما	21	% 100
7	الاطلاع على بالنشرات والتعليمات الصادرة من المنظمات المحاسبية المهنية بخصوص الاجراءات اللازمة واتباعها	نعم	21	% 100
		لا	0	
		الى حد ما	0	

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان اغلب الاجابات توضح انه لم يتم اتخاذ ايه اجراءات من قبل الاشخاص متخذي القرارات لاستخدام الوسائل المحاسبية البديلة، حيث احتل البند توفير ادوات الذكاء الاصطناعي لضمان استمرار العمل, والبند تعديل التعاقدات لضمان توفر لوازم الانتاج، والبند الاطلاع على النشرات والتعليمات الصادرة من المنظمات المحاسبية المهنية بخصوص الاجراءات اللازمة اتباعها في مثل هده الحالات المرتبة الاولي من حيث عدم توفرهما بنسبه 100 % ,وهدا دليل واضح على ان المسئولين بالإدارات المختلفة لم يبدلوا الجهد اللازم للتقليل من الاثار المالية السلبية للوباء وما يترتب عن دلك من تداعيات. حيث ان الاجراءات الاحترازية والتباعد الجسدي قد القت بظلالها على العمال وبالتالي على سير العملية الإنتاجية والمنتجات والربحية، الامر الدي يندر بخطر عدم القدرة على الاستمرار وانتفاء فرض الاستمرارية الدي يعد من اساسيات علم المحاسبة.

في حين احتل البند ترتيب الاولويات واستخدام الموازنات المناسبة لتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المرتبة الثانية من ناحية عدم توفره بنسبه 90 %. وهنا يتضح القصور محاسبي والاخلال بمبدأ الافصاح الدي يندر بحدوث مشاكل ماليه قد تستمر الى ما بعد انتهاء الجائحة، وما لها من اثار سلبيه على فرضيه الاستمرارية، الامر الدي حدث مع كثير من الشركات التي اهملت التدفقات المالية التشغيلية وانتهى بها الامر الى اشهار افلاسها، مما دفع بالمنظمات المحاسبية المهنية الى إلزام الشركات باعتبار قوائم التدفقات النقدية أحد القوائم الرئيسية الني يجب الافصاح عنها (طارق حماد 2008). اضافه الى ما تناولته دراسة عبود، (2009) لتحديد إثر الافصاح والشفافية في اداره الازمات ودلك لتحديد ماهية الازمه المالية العالمية 2008، وما نتج عنها من انهيار واختفاء العديد من الشركات الكبرى نتيجة عدم الالتزام بالقواعد المحاسبية والاجراءات البديلة في وقت الازمات وضعف الافصاح عن المعلومات الواجب عرضها عن حركه النشاط ومصادر التمويل، ايضا دراسة ظاهر، القشي, 2005 التي حاولت التعرف على اسباب انهيار شركه انرون وشركه آرثر اندرسون وكانت النتائج تشير الى عدم التقيد باليات القياس والافصاح.

اما بند توفر المعلومات المناسبة عن المواد اللازمة للإنتاج وجميع النشاطات بالتوقيت المناسب، وبند اعداد التقارير التفصيلية المالية لتجنب توقف العمل فقد احتل التراتيب الثالث والرابع بنسب 81 % و76 % على التوالي. مما يشير الى بقاء الشركة في حاله عدم تأكد بخصوص الاسعار والكميات المناسبة والتوقيت المناسب لضمان عدم توقف الانتاج الامر الدي ينفي صفه المناسبة للمعلومة والتي تعتبر من الاساسيات الأولية لتوفر نظام محاسبي جيد.

3.1.3. الجزء الثالث

بإجراء نقاش مع بعض افراد العينة وتوجيه أسئلة مباشره ومفتوحه حسب الخطة المنهجية قيد الدراسة حول تداعيات هده الازمه والحلول المقترحة، لتعزيز الافاق الاقتصادية عير المتينة التي خلفتها ظروف عدم الاستقرار السياسي، ومع تفشي وباء كورونا وانخفاض الطلب العالمي على النقط وتوقف سلاسل التوريد مما ادي لحدوث تضخم عير مسبوق. وبالاطلاع على تقارير الانتاج وايرادات التكرير والمبيعات للزيوت بالإضافة الى تقارير المرتبات من شهر مارس الى شهر اكتوبر لهده السنة واجراء مقارنه مع السنوات السابقة (تم الحصول على هده الأرقام بالاطلاع الشخصي لتقارير الشركة) يتبين التأثير السلبي لغياب السياسات المحاسبية السليمة والتي تتضح من الجدول التالي:

السنة	مصروفات المرتبات	مصروفات الاخرى شامله لرسوم التكرير
2018	8182468	3797213 3341979 رسوم تكرير
2019	4083541	10879193 3341979 رسوم تكرير
2020 (حتى شهر10)	2501829	6776400 396086 رسوم تكرير

تقارير الميزانية شركه الزاوية لتكرير النفط (2020)

بالنظر الى الجدول السابق يمكن توقع الاثار المستقبلية لانخفاض مصروف المرتبات نتيجة العمل بنسبه 50% فقط من اليد العاملة كأجراء احترازي، فالفرق ابين سنتي 2019 و2020 يعد كبير نسبيا ويشير الى رصد تداعيات اقتصادية واجتماعيه خطيره تضفي بظلالها على مختلف القطاعات مثل الصحة والبناء الدي يعتمد بشكل كبير على المنتجات المستوردة مثل الأدوية ومواد البناء بالإضافة الى العمالة الأجنبية الوافدة والتي توقفت مما ادى الى ارتفاع كبير في الاسعار.

في حين يوضح الجدول التالي الايرادات السنوية للإيرادات

السنة	ايرادات الزيوت	ايرادات التكرير	اسفلت الزاوية	اسفلت بنغازي
2018	5666434.234	173753369.619	3276833.984	4373122.000
2019	2255944	127707459		
2020	9080406	14936800		

تقارير الميزانية شركه الزاوية لتكرير النفط (2020)

ملاحظه: المقارنة بين سنتي 2018 و2020 لاعتبار 2019 سنه استثنائية اشتدت فيها الحرب بسبب عدم الاستقرار الدي تعاني منه البلاد، الامر الدي ادى الى شبه توقف للمصانع مما يشير الى عدم اتباع سياسات محاسبيه من شأنها المحافظة على الاستمرارية، وهدا ما يندر بحدوث كارثه اقتصاديه قد لا يمنت التعافي منها بسهوله.

4. الخاتمة

بالرجوع الى فلسفه هده الدراسة التي تبلورت في التعرف على مدى الالتزام بالسياسات المحاسبية والاثر المالي للازمه الحالية لجائحه كورونا على إيرادات النفط باعتباره أحد اهم مصادر الخزانة العامة في ليبيا، يمكن القول بأن انخفاض الايرادات والمرتبات والاعتماد الكبير على المنتجات الواردة من الصين ومصر وايطاليا ادى الى نشؤ حاله كساد اقتصادي وتضخم ملحوظ وغير مسبوق، كنتيجة للقيود على الحركة والشحن وتعطل التجارة العالمية وتوقفها شبه الكامل. من خلال النتائج التي تم التوصل اليها يمكن تصور وضع الاقتصاد الليبي كنتيجة لتراجع معدلات الاقتصاد العالمي وتعطل قنوات العرض والطلب وسلاسل التوريد، خصوصا بعد تراجع الطلب على النفط بسبب انخفاض الإنتاج الصناعي وحركه السفر والتجارة العالمية تحديدا من الصين، ومع فشل مجموعه أوبك بالالتزام بقرار خفض انتاج النفط، هدا القرار الدي جاء كمحاوله لضبط أسواق النفط العالمية، وإعلان السعودية عن عزمها على زيادة الإنتاج الى 10 ملايين برميل يوميا (أوبك, 2020)، الامر الدي سيزيد من انزلاق أسعار النفط بشكل متدني. والدي انعكس على الاقتصاد في الدول المتقدمة، ناهيك عن بلد من دول العالم الثالث يعاني انقسامات سياسية وصراعات عسكريه القت بظلالها على دول الجوار وعلى المواطنين حيث عجز الكثير منهم عن تلبيه الاحتياجات المعيشية الرئيسية. اخير ترى الباحثة ان هده الحقائق التي تم استنتاجها تعتبر بمثابة ضربه موجعه لاقتصاد يعاني من الهشاشة، فالخسائر المتوقعة ستكون كبيره تزيد مواطن الضعف في الاقتصاد الليبي شأنه شأن بقية الدول النامية وتؤكد تعرضه لمخاطر واضطرابات اقتصاديه وماليه في وقت تشتد فيه الحاجة للنمو والبناء الاقتصادي.

5. النتائج والتوصيات

5.1. النتائج

تم التوصل الى مجموعه من الاستنتاجات توضح أوجه الخلل والقصور الموجود في الدور المحاسبي المفترض لتخفيف حده الاثار الناجمة عن جائحه كورونا والتي من أهمها:

1- **عدم وجود استراتيجية ايجابيه لمتابعه الالتزام بالمبادئ والفروض المحاسبية مثل الاستمرارية والقياس والافصاح الامر الدي يعد غير مقبول.**
2- **غياب الدور المحاسبي الامر الدي يعد غير منطقي ودلك بعدم وضع اليه فعاله للعمل في الظروف الراهنة لتوفير المعلومات المناسبة والدي انعكس سلبا على الحياة الاقتصادية في ليبيا.**
3- **توقف الإنتاج لفتره من الزمن تمشيا مع الإجراءات الاحترازية والتباعد الجسدي بسبب عدم توفر وسائل التقنية الحديثة**

4- عدم تعديل التعاقدات لضمان توفر لوازم الانتاج واهمال استراتيجية اتخاذ الإجراءات التصحيحية مما ساهم في تفاقم سوء الحياة المعيشية الناتجة من كوفيد 19.
5- عدم استخدام نظام الموازنات المرنة وتجاهل قوائم التدفقات النقدية التشغيلية.
6- عدم الاهتمام والتقيد بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تستند الى الشفافية والافصاح وغيرها وما يتبع دلك من تداعيات انتشار الفساد المالي والمحاسبي والإداري من الممارسات غير السليمة في الإقليم، الامر الدي أدى الى زيادة ظاهره البطالة والبطالة المقنعة والتضخم والفساد بجميع اشكاله.
7- اهمال الاطلاع على النشرات من المنظمات المحاسبية التي تقدم الارشادات التي يجب اتباعها في حالات الازمات.

5.2. التوصيات

1- في ظروف تفاقم نتائج جائحة كورونا وانعكاساتها على جميع القطاعات يتطلب الدور المحاسبي الاستجابة السريعة بما يناسب من افصاح وتحليل للوصولً إلى المعلومات الملائمة وتوفيرها في الوقت المناسب لاتحاد القرارات التي تضمن الخروج بأقل خسائر والعمل السريع على وضع الضوابط والتوازنات الكفيلة بتوصيل المعلومات الى كافة الأطراف ذات العلاقة.
2- حيث ان الجودة المحاسبية لا تتوقف على تطبيق السياسات والإجراءات فقط ولكن تمتد لتشمل تأهيل وتجهيز بيئة العمل والبيئة المحيطة بالتطورات والتقنيات الحديثة، ينبغي العمل السريع على توفير أدوات الدكاء الاصطناعي والتقدم التكنولوجي لأداء الوظائف المحاسبية، وعدم توقف العمل نتيجة الإجراءات الاحترازية وعدم التواصل المباشر الدي يعتبر عاملًا حاسمًا في منع الوباء من التسبب في خسائر ماديه التي بدورها لها تأثير مباشر على الافراد وتدهور المستوى المعيشي.
3- مراجعه تكاليف الإنتاج التي من المتوقع زيادتها بكميات كبيره نتيجة نقص المواد الخام وارتفاع أسعارها وكدلك جميع الخدمات اللوجستية المرتبطة بها بحيث يتم تعديل التعاقدات لضمان عدم نقص المواد الأساسية للإنتاج.
4- الاستعانة بالإجراءات البديلة واعاده ترتيب الأولويات بحيث يتم التغيير للموازنات المناسبة او اجراء التعديلات عليها وتقدير مدى التدفقات التقديرية المستقبلية.
5- ضرورة تطوير التقارير المالية لتلبيه الاحتياجات المناسبة لتعزيز الثقة بالنظام المحاسبي واعداد التقارير المالية التفصيلية لتجنب توقف العمل وضمان الاستمرارية.
6- وضع الخطط البديلة للاستعانة بها في مثل هده الازمات واتخاذ الاجراءات المناسبة، لتعزيز دور إدارة المخاطر والتقليل من الاثار الناتجة من سوء استخدام الإجراءات المحاسبية في أزمات المستقبلية،

وتدقيق البرامج والنفقات والاستعانة بالخبراء ودراسة وتجارب الدول الأخرى واليات تقاربها للاستفادة في وضع الخطط الخاصة بكيفية التعامل في البيئات المتقاربة مع بيئتنا.

7- النظر بعمق وبطريقه كليه لكافة الاثار الناتجة عن هده الازمه المالية واجراء الدراسات والبحوث اللازمة لمعالجتها حيث ان وظيفة المحاسبة لا تقتصر فقط على وقت الازمه بل تمتد الى ما بعد انتهائها.

8- وجوب الاهتمام بالإجراءات والتعليمات الصادرة بنشرات المنظمات العالمية خصوصا تلك التي تتعلق بالقياس والافصاح وضمان الاستمرارية.

المراجع

1. القشي، ظاهر, 2005، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، المجلة العربية للإدارة المنظمة العربية للإدارة، جامعه الدول العربية، المجلد 25، العدد الثاني، القاهرة.
2. طارق حماد, 2008، التقارير المالية، أسس الاعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية.
3. هاني عبد اللطيف, 2020، كورونا يهدد الاقتصاد العالمي بالكساد، مركز الجزيرة للدراسات، جامعه سوانزي، بريطانيا
4. عبود 2009، إثر الشفافية والافصاح في ادراه الازمه المالية العالمية، المؤتمر العلمي الثالث، القاهرة.
5. على عبد الله، عبد الواحد غازي 2020 الاثار المحتملة لجائحه كورونا على الموازنة العامة للدولة ومهنه المحاسبة والتدقيق، جامعه الموصل، العراق.
6. مخلوف احمد, 2009، الازمه المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادي الإفصاح والشفافية وحوكمت الشركات من منظور إسلامي، أطروحة دكتوراه، جامعه الجزائر، الجزائر.

النشرات والدوريات والمو اقع

1. اثار انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) على اعداد القوائم المالية ومراجعتها, 2020، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين.
2. تونس الشرق,2015، تونس
3. دليل شركه الزاوية لتكرير النفط. 2010.
4. منشورات منظمه أوبك, 2010.
5. منشورات منظمه أوبك 2020.
6. موقع واي باك مشين, 2014.

المراجع الأجنبية

1 International Monetary Fund. Prolonged uncertainty weighs on Asia’s economy - IMF country focus, October 22nd, 2019 (accessed on March 20th, 2020). https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/10/18/na102319-prolonged- Uncertainty-weighs-on-Asia's-economy

2 Elbishti Entsar, 2015, The degree of JIT in mineral oil and Asphalt manufacturing in Libya, University Tun Hussein Onn Malaysia

3 Igbikiowubo, H. (2008). Libya’s Blood Money Moves to Revive Oil Industry [online]

httpwww.globalpolicy.org/security/sanction/libya/2003/1014blood.htm>[Accessed 24JULY2008].

4 Libya Energy Data, Statistics and Analysis (2007). Country Analysis Briefs, Energy Information Administration. [Online] Available at: < www.eia.doe.gov> [Accessed8 December 2007].

5 Libya Location Map. (2007). Maps of world [online] Available at: http: // www.mapsofworld.com/libya/libya-location-map.htm1>[Accessed18[October 2008].

6 Libya Oil Almance. An Open Oil References Guide. (2010). Annual Report". Hess, retrieved 13 October 2011.

تداعيات جائحة كوفيد 19 ورهانات التنمية المستدامة: نحو رؤيا جديد لتنظيم القطاع غير المهيكل وتأهيل القطاع التعاوني

مريم رشيد

طالبة باحثة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، بجامعة عبد المالك السعدي-المغرب

ملخص:

يتمحور موضوع المقال حول دراسة الإجراءات التي اعتمدتها المملكة المغربية لمواجهة فيروس كوفيد 19 وانعكاساته السلبية والايجابية، وتأثيرها على رهان تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030؛ من خلال الواقع الاقتصادي والاجتماعي الهش الذي أبانت عنه، مع التركيز على القطاع غير المهيكل والنسيج التعاوني، مما يستدعي ضرورة الاستفادة من نتائج هذه الأزمة فيوضع استراتيجية النموذج التنموي الجديد.

الكلمات المفاتيح: فيروس كورونا-أهداف التنمية المستدامة -التغيرات المناخية-الرعاية الاجتماعية-التعاونيات.

Abstract :

The topic of the article revolves around studying the procedures adopted by the Kingdom of Morocco to confront the Covid virus 19, its negative and positive repercussions, and their impact on the stakes in achieving the sustainable development goals by 2030. Through the fragile economic and social reality that it has shown, with a focus on the informal sector and the cooperative weaving, which calls for the necessity of benefiting from the results of this crisis in developing a strategy for the new developmental model.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم أزمة عالمية غير مسبوقة وحالة من الاضطراب على مختلف الأصعدة؛ اقتصاد عالمي يعيش في نكسات متواصلة؛ عزلة بلدان العالم، وخضوع ملايين الأفراد لحالة الحجر الصحي وانعكاساته النفسية الصعبة. أزمة عالمية كشفت هشاشة المنظومة الصحية التي لم تستطع مواجهة هذا الفيروس سواء الدول المتقدمة أو النامية، فالمجتمع الدولي يواجه تحدي إيقاف انتشار هذا الفيروس الذي غيَّر ملامح النظام الدولي في حاضرهما سينعكس بالضرورة على مستقبله ما بعد هذه الجائحة، التعبير عنها الأمين العام للأمم المتحدة بقوله " إن العالم يواجه أصعب أزمة منذ الحرب العالمية الثانية بسب هذا الوباء".

لقد أثبتت هذه الجائحة على أن حياة الأفراد ليست دائماً عادية بل قد تتعرض لتهديدات ومخاطر تؤثر على توازن الدول، فهذه الحالات الطارئة من الصعب توقع حدوثها وتبقى نجاعة التدخلات الكفيلة بالتخفيف من حدتها. فقد كشفت عن عجز اجتماعي كبير وعن هشاشة النظام العالمي بسيطرة مظاهر الرعب والخوف والقلق من المجهول.

أما بالنسبة للمغرب، فقد عملت الدولة على التدخل من خلال رؤية استباقية لتدبير هذه الأزمة وحماية المواطنين وتوفير الدعم للفئات الفقيرة والهشة وفق الإمكانيات المتوفرة مع اللجوء إلى إحداث صندوق التضامن للتخفيف من تداعيات هذه الجائحة.

وسنحاول من خلال هذه الورقة قدر الإمكان الوقوف على الإجراءات التي اعتمدتها المملكة المغربية في مواجهتها لتداعيات كوفيد19، وعلى أثر هذه الجائحة في ارتباطه انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية التي مست حياة الموطنين و التي جسَّدها الفيلسوف الألماني "يورغن هابرماس" في تفسيره للتحديات الناتجة عن أزمة كورونا قائلاً: "أرى حالتين، على وجه الخصوص، من المحتمل أن يُنتهك فيهما مبدأ "عدم المساس بالكرامة الإنسانية"، الذي يضمنه الدستور الألماني في ديباجته، الحالة الأولى تتعلق بما يدعونه "الفرز"، أما الحالة الثانية فترتبط باختيار اللحظة المناسبة لإنهاء التباعد الاجتماعي"212.

وبذلك فالتحديات كبيرة أمام الدولة للبحث عن السبل الكفيلة لإعادة الوضع الاقتصادي والاجتماعي لحالة التوان من جديد. بناءً عليه، نتساءل حول الإجراءات التي اعتمدتها المغرب في ظل هذه الجائحة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وارتباط ذلك بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أولاً – الإجراءات المعتمدة للتخفيف من حدة فيروس كورونا:

بمجرد تسجيل أول حالة إصابة بالمغرب بتاريخ 2 مارس 2020، باشرت الحكومة المغربية إجراءاتها لمواجهة هذه الجائحة، بمنع التجمعات التي تفوق 50 شخص، وإيقاف حركة الطيران، وأصدرت وزارة التربية الوطنية والبحث العلمي قراراً بإيقاف الدراسة حضورياً، وأصدرت وزارة الداخلية بلاغاً بتاريخ 19 مارس يقضي بمنع تحركات المواطنين دون التوفر على رخصة استثنائية213وبالاستناد إلى دستور المملكة، بادرت الحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ الصحية لأجل غير محدد، بتاريخ 19 مارس 2020 وأصدرت مرسوم قانون214 بعد التصويت عليه بتاريخ 23 مارس 2020،215 فقد تم فرض حالة الطوارئ والحجر الصحي الذي تم تمديده مرتين في محاولة لتطويق الفيروس.216

لقد فرضت ظروف الحجر الصحي التي تزامنت مع تفشي وباء كوفيد 19 تغييرا في الحياة الاعتيادية، وشملت هذه الإجراءات المؤطرة بقانون حالة الطوارئ الصحية، تقييد لحركة الأفراد والجماعات من خلال الالتزام بالتباعد الاجتماعي لتطويق الحالات المصابة. وقد انعكست هذه الظروف المصاحبة لهذا الفيروس على نمط عيش الساكنة على مستويات

212يورغن هابرماس، الديمقراطية الآن في خطر: التضامن هو العلاج الوحيد في مواجهة كورونا،https://aljadeedmagazine.com/، تاريخ الاطلاع 02-11-2020

213عبد الرحيم العلام، تشريعات الزمن الوبائي المغربي" الظروف الخاصة" وقيم الديمقراطية، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، تنسيق عبد الرحيم العلام، مطبعة قرطبة، أكادير،2020، ص 85

214صدر مرسوم القانون بإعلان حالة الطوارئ الصحية بتاريخ 23 مارس 2020و نشر في الجريدة الرسمية عدد 6867 بتاريخ 24 مارس 2020

215أحمد مفيد، دور السلطة التشريعية خلال الحالات غير العادية حالة الطوارئ الصحية، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، تنسيق عبد الرحيم العلام، مطبعة قرطبة، أكادير،2020، ص 77

216عبد الحميد بنخطاب، من الدولة الراعية إلى الدولة الشاملة قراءة في تعامل الدولة المغربية مع الجائحة، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، تنسيق عبد الرحيم العلام، مطبعة قرطبة، أكادير،2020، ص 172

عدة تفرض ضرورة التكيف مع نظام الحياة الجديدة الذي يلغي مجموعة من السلوكيات التي كانت تنظم العلاقات وأساسية في تعامل الأفراد فيما بينهم.

1- إحداث لجنة اليقظة الاقتصادية لتتبع انعكاسات فيروس كوفيد 19:

مع سريان إجراءات الحجر الصحي وفرض حالة الطوارئ الصحية، عملت الحكومة المغربية على إحداث لجنة لليقظة في إطار المجهودات الاستباقية التي تقوم بها لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لوباء كورونا المستجد على الاقتصاد الوطني، لجنة تعمل برصد آني للوضعية الاقتصادية؛ من خلال التتبع والتقييم لوضعية القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً. وتتكون هذه اللجنة من مجموعة من الوزارات التي تعمل وزارة الاقتصاد المالية وإصلاح الإدارة بتنسيق أعمالها مع كل من وزارة الداخلية، والشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، والفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي. إضافة إلى وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي الاقتصاد الاجتماعي، ووزارة الشغل والادماج المهني، وبنك المغرب، والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات، وجامعة غرف الصناعة التقليدية؛ وكلت لهذه اللجنة مهمة وضع خطة عمل بهدف مواكبة المقاولات التي تأثرت بشكل كبير بهذه الجائحة وتسهيل شروط استفادتها من التمويل لاستئناف نشاطها من جديد. إضافة إلى تقديم تعويضات للأفراد المسجلين في صندوق الضمان الاجتماعي المتوقفين عن العمل والحاصلين على بطاقة "الراميد" وللعاملين في القطاع غير المهيكل، كما تقوم هذه اللجنة باتخاذ القرارات والتدابير المناسبة بحسب تطور الحالة والوبائية.

2- الصندوق الخاص لمواجهة جائحة كورونا[217]:

تم احداث هذا الصندوق بقرار حكومي لمواجهة تداعيات، خصصت له 10 ملايير درهم من الميزانية العامة للدولة، وساهمت فيها الجهات ب 1.5 مليار درهم، إضافة إلى مساهمة شركات وأفراد مجالس منتخبة...إلخ، إلى أن بلغما مجموعه 32 مليار درهم، خصصت لتوفير لاقتناء المستلزمات الطبية الضرورية لمواجهة العجز في للقطاع الصحي(شراء أجهزة التنفس، أسرة الإنعاش، أسرة عادية ...) ودعم الاقتصاد الوطني، التخفيف من الأثار الاجتماعية لهذه الجائحة عبر توزيع مواد غذائية على الأسر. وتوزيع دعم مالي على الأسر التي تتوفر على بطاقة "الراميد" يتراوح بين 800 و1200 درهم حسب عدد أفراد الأسرة، كما خصص دعم شهري يصل إلى 2000 درهم لفائدة الأجراء المنخرطين في صندوق الضمان الاجتماعي المتوقفين مؤقتاً عن العمل والذين يصل عددهم إلى 950 ألف أجير، فضلاً عن العاملين بالقطاع غير المهيكل.

3 – اللجوء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي:

217الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا " كوفيد 19" أحدث بموجب المرسوم رقم 2.20.269 الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 22 رجب 1441الموافق ل 17 مارس 2020

في ظل سياسته الاحترازية تحسباً لركود الاقتصاد العالمي، طلب المغرب قرضاً مالياً وقائياً من الأخطار والصدمات الخارجية بقيمة ثلاثة مليارات دولار؛ بهدف المساعدة في التخفيف الصعوبات التي يوجهها الاقتصاد المغربي والحفاظ على الاحتياط الكافي من العملات الأجنبية لضمان ثقة المستثمرين، في مقابل ذلك فإن هذا الاجراء من شأنه اثقال كاهل المغرب بالديون وإضعاف تنافسيته، ورهن مصير الأجيال اللاحقة بتبعات خدمة الدين. وستؤدي هذه الظروف إلى الرفع من حصة الدين الخارجي للخزينة إلى 22.4 %من الدين الإجمالي للخزينة و16.7%من الناتج الداخلي الإجمالي بزيادة ستصل على التوالي إلى2.7% نقط و0.8% نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة بالسنة الماضية. وبناء على حصة الدين الداخلي للخزينة المتوقع في حدود 57.7 %من الناتج الداخلي الإجمالي، وسيصل معدل الدين الإجمالي للخزينة إلى 74.4 %من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2182020.

ويظل اللجوء إلى الاقتراض الخيار الأنسب في نظر الحكومة المغربية أسوة في ذلك بباقي الدول التي تمر من أزمة مالية خانقة بهدف تشجيع الحفاظ على وثيرة المقاولات، حيث تم استبعاد سياسة التقشف في ميزانية الدولة وهو خيار صعب في فترة الأزمات الصحية، وخيار الرفع من الضرائب العمومية التي ستؤدي إلى إنهاك الاقتصاد الوطني (توقف النشاط الاقتصادية وعدم قدرة المقاولات على تسديد واستخلاص ديونها...)، هكذا فإن هذا الإجراء يدخل في صميم الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والمؤسساتي للدولة التي أصبحت دولة إنمائية شاملة219.

ثانياً-الانعكاسات الإيجابية والسلبية لكوفيد19 على الحياة العامة للمواطنين:

ساهمت أزمة كورونا في تفاقم أزمات الدول بقطاعها الخاص والعام، سواء من حيث تراجع معدل الإنتاج واقفال العديد من الشركات، فضلاً عن اغلاق المعابر والحدود الدولية وشركات الطيران التي خسرت أموالاً طائلة نتيجة توقف الرحلات الجوية، مما أثر بدوره على قطاعات أخرى كالسياحة وقطاع الصناعة التقليدية.

لقد ساهمت جائحة كورونا في بروز التعليم عن بعد؛ عبر إدخال الرقمنة إلى قطاعات عدة، حيث تم اللجوء إليها في التعليم، وفي بعض الخدمات الإدارية، واقتناء الحاجيات الضرورية، وفي بيع المنتجات ومن ضمنها منتجات التعاونيات.

وانسجاماً مع الظرفية الوبائية الصعبة، بادرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى اتخاذ إجراءات احترازية مخافة تفشي الوباء في صفوف المتعلمين، من خلال اعتماد تقنية التعليم عن بعد بدل التعليم الحضوري؛ التي تعتمد على استمرارية تلقي التلاميذ والطلبة الدروس عبر وسائل التواصل الاجتماعي و تحديد فترات زمنية يتم فيها بث الدروس عبر قنوات التلفزة الوطنية، وعلى الرغم من أنه يصعب تقييم هذه التجربة، إلا أنه لم يكن هناك خيار آخر في ظل الإمكانيات المحدودة، خاصة بالنسبة للأسر التي توجد في مناطق نائية حيث يصعب ربطها بشبكات الاتصالات. لاسيما وأن التعليم عن بعد هو بمثابة نظام تفاعلي يكون طرفاه التلميذ والأستاذ، وهذا التفاعل يكون ضعيفاً خاصة إذا علمنا أن بعض

218 تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول التوقعات الاستشرافية لسنة 2021: الوضعية الاقتصادية لسنة 2020 وآفاق تطويرها سنة 2021

219 عبد الحميد بنخطاب، من الدولة الراعية إلى الدلة الشاملة قراءة في تعامل الدولة المغربية مع الجائحة، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، تنسيق عبد الرحيم العلام، مطبعة قرطبة، أكادير، 2020، ص 175

التلاميذ وأيضاً الأساتذة لا يتقنون استخدام هذه الوسائل. دون أن ننسى دور العديد من المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية وبعض المكتبات التي وضعت رهن إشارة الطلبة والطلبة الباحثين بشكل مجاني في سبيل الولوج المتكافئ للمعرفة، والتحول نحو رقمنة الخدمات الإدارية.

بذلك، فالأمر لا يعدو أن يكون مجرد مرحلة لتصريف هذه الأزمة والتي تقتضي من الوزارة الوصية على قطاع التعليم تفكيرا جدياً في إمكانيات رقمنة القطاع.

- **بروز التجارة الالكترونية:**

لقد شكلت هذه الفترة الوبائية حافزاً لتطوير تقنيات التجارة الالكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث انتعش قطاع الأداء بواسطة البطائق المصرفية عبر الانترنيت في الربع الأخير من العام الجاري بنسبة 26% مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة، وقد بلغت قيمة المعاملات 140 مليون دولار220. وإن كان مؤشر التجارة الاليكترونية الصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد" لسنة 2019 حيث عرف المغرب تراجعاً في هذا المؤشر، فاحتل الرتبة 81 سنة2018، وتراجع إلى الرتبة 95 من أصل 152 دولة عبر العالم سنة 2019، وجاء في المركز العاشرة عربياً، في حين حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربياً و28 عالمياً221. إلاّ أنه وكما سبقت الإشارة، فإنه في هذه الظرفية الوبائية شهدت المعاملات الإليكترونية تطوراً مهماً.

كما فرضت حالة الحجر الصحي وإغلاق المحلات التجارية بروز مجموعة من الصفحات والمواقع الاليكترونية التي تقدم خدمات التسوق وإيصال الوجبات الغذائية، واستفاد كذلك من هذا التحول القطاع التعاوني بوجود مجموعة من المنصات الاشهارية لتسويق المنتجات التعاونيات.

- **بروز روح التضامن والتعاون:**

واجهت المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ مجموعة من الأوبئة التي انتشرت على مجالات عدة وخلفت ملايين الضحايا، أثناء انتشار هذه الأوبئة لا يواجه الفرد مخاطر إمكانية اصابته من عدمها، بل يواجه حالة من الضغط النفسي المرتبطة بالمستقبل المجهول وهو ما يجعله يعيش حالة من الخوف والقلق تجاه انتشار الوباء في المجتمع ككل، في ظل عدم وجود لقاح قادر على وقف زحفه. ولعل من أهم ما نتج عن هذه الحالة الوبائية تقليص الفجوة من الفرد والمجتمع؛ إذ أصبح مصير الفرد مرتبط بوضعية المجتمع الصحية؛ لقد أيقظ هذا الوباء الشعور بالمواطنة باعتبارها التزاما تعاقديا

220الحسين اكو، جائحة كورونا وسؤال التحول الرقمي بالمغرب، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، تنسيق ميلود الرحالي، الإصدار الأول، يونيو 2020، ص72

221تقرير دولي يصنف المغرب في مراتب متدنية في تصنيف التجارة الإلكترونية، https://www.noonpresse.com/ ، تاريخ الاطلاع: 2020-11-04

أخلاقيا وحضاريا، وتشكل منظومة قيمها سلوكاً تطوعياً حضارياً يقوم به الفرد لوطنه أو المكان الذي يسكن فيه أو المنظمة التي يعمل بها.222

ويعتبر هذا التضامن والتعاون أحد القيم الثابتة في المجتمع المغربي عبر تاريخه الطويل سواء في فترات الشدة أو الرخاء، لكنها برزت بقوة خلال فترة هذه الجائحة خاصة في بدايتها، من خلال تقديم يد المساعدة للفئات الفقيرة والمعوزة، وبرز العمل التطوعي خاصة منه المهيكل في إطار المجتمع المدني؛ حيث أشرفت العديد من الجمعيات على جمع تبرعات لشراء المواد الغذائية ومواد التنظيف.

كما برز العمل التطوعي أيضاً في المجال الصحي؛ من خلال تجند الأطر الصحية والباحثين في المجال لتوفير الأجهزة خاصة منها الموجهة للتنفس الاصطناعي، كما تجلت قيم التضامن لدى أساتذة التربية والتعليم الذين تحملوا ضغط إنجاح الموسم الدراسي ببذل جهود مضاعفة في تبسيط الدروس في إطار التعلم عن بعد، إضافة إلى مبادرات في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمواطنين.

ثالثا- تداعيات أزمة كورونا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يتعلق الأمر بتحدي تقليص الفوارق الاجتماعية والتفاوتات الترابية، والنهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين شروط العمل اللائق لجميع المواطنين، والحفاظ على التنوع البيولوجي، ومواجهة آثار التغيرات المناخية. وتعرف التنمية المستدامة على أنها تنمية تمسح بتلبية حاجيات الأجيال الحاضرة دون الاخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

ويعتبر رئيس وزراء النرويج Gro Harlem BRUNTLAND، أول من اعتمد هذا المصطلح بشكل رسمي سنة 1987 في تقرير " مستقبلنا المشترك" للتعبير عن السي لتحقيق نوعا من العدالة و المساواة بينا الأجيال الحالية و المستقبلية.223 وتشمل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تتعلق بمستقبل التنمية المراد الوصول إليها في أفق 2030، هنا تجدر الإشارة إلى أن قد يصعب تحقيق هذه الأهداف بفعل تداعيات هذه الجائحة، التي كانت قد سبقتها في بداية الألفية صدمات صحية أخرى من قبيل فيروس "اتش 1 أن 1"، وفيروس "ايبولا"، و"سارس"...إلخ، لكن فيروس كورونا أشد خطورة وأكثرها فتكاً.

أمام هذا التحدي، فالدول ومؤسساتها الصحية ملزمة باتخاذ إجراءات في إطار التنسيق المشترك مع القواعد الدولية العالمية للتصدي للكوارث الصحية بشكل تضامني حماية للأمن والسلم الدوليين224؛ خاصة وأن 40 % من سكان العالم لا يتوفرون على التأمين الصحي، أن 800 مليون شخص ينفق 10% من ميزانية أسرهم على الرعاية الصحية كل

222شروق بنت عبد العزي الخليف، محمد بن خليفة إسماعيل، المواطنة وتعزيز العمل التطوعي، مركز الأبحاث الواعدة في العلوم الاجتماعية ودراسة المرأة، الرياض،2013، ص 127

223 أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، جامعة 6 أكتوبر، القاهرة ،2014، ص 90

224 رشيد المرزكيوي، القانون الدولي للكوارث والأزمات الصحية، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، تنسيق عبد الرحيم العلام، مطبعة قرطبة، أكادير، 2020، ص 628

سنة، فيما يوجد 100 مليون شخص تحت عتبة الفقر ما يعني عدم توفرهم على وسائل الولوج إلى العلاجات، إضافة إلى أن 55% من سكان العالم لا يستفيدون من أي نظام للحماية الاجتماعية.225

بناءً عليه، فإن الوصول إلى النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 يقتضي بالضرورة أخذ النتائج التي كشف عنها فيرس كورنا على محمل الجد وإعادة النظر في نظام الحماية الاجتماعية وتجويده بالشكل الذي يجعله يصمد أمام الأزمات. فلا يمكن أن نتحدث عن اقتصاد مستدام دون وجود نظام فعال للحماية الاجتماعية. بإجاد حلول مستدامة تكون لها نتائج اقتصادية ينعكس أثرها عل المجتمع، وتحترم البيئة واستدامتها دون استنزافها. وهو ما تعبر عنه الخطاطة أسفله.

تحقيق التنمية المستدامة يقتضي:

حلول مستدامة ⟸ معقلة اقتصادياً ⟸ مرغوبة اجتماعياً ⟸ قابلة للتحقيق ايكولوجياً

فمن خلال التداخل بين العناصر الثلاثة، يختصر تعريف التنمية المستدامة على أن ترتكز على ثلاثة مبادئ أساسية هي: العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، والفعالية الاقتصادية، وبذلك يكون الاهتمام مرتبط بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1- العلاقة بين فيرس كورونا والتغيير المناخي:

تشكل التغيرات المناخية أهم التحديات التي تواجه عالم اليوم وترخي بظلالها على كافة مناحي الحياة والمخططات التنموية والقطاعات الاقتصادية؛ بما فيها الجانب الصحي خاصة أن انشار الأمراض المعدية له علاقة مباشرة بالتغيرات المناخية التي تسبب انهيار النظم البيئية، وتراجع الموارد الطبيعية؛ الشيء الذي أثر على التساقطات المطرية، وحدوث فيضانات فجائية، والجفاف وندرة المياه الصالحة للشرب...إلخ.226 حيث أثبتت الدراسات صدق هذا الطرح سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وإن كانت الأمراض الحساسية. بالوضعية الحالية برهنت على أن مصير الإنسانية واحد؛ فالتهديدات البيئية، انعكاسات التلوث، والاحتباس الحراري، وندرة المياه، وقلة الغداء، والتهديدات المرتبطة بالأمراض المعدية العابرة للحدود تستدعي تظافر الجهود بالتضامن والتعاون استحضاراً للعيش المشترك.227

وتؤثر التغيرات المناخية وظاهرة الاحتباس الحراري على خريطة توزيع الأمراض في العالم بطريقة غير مباشرة؛ فقد اعتبر مجموعة من الباحثين على أن فيروس كورونا كغيره من الأمراض المعدية يتأثر بدرجة الحرارة، الأمر الذي كان يعول عليه في تراجع عدد الحالات المصابة بالفيروس والقضاء عليه نهائياً خلال فصل الصيف، في حين اعتقد البعض الآخر على أن الفيروس يبقى فوق السطح أربعة أيام، إلا أنه نتيجة للحرارة فلن يبقى كل هذه المدة، وهناك ثلة أخرى رأت

225ياسين خرشوفة، فيروس كورونا كوفيد 19 والتغير المناخي: أوجه التشابه وتداعياتهما على أهداف التنمية المستدامة 2030، كلية علوم التربية، الرباط، الشبكة العربية للعمل المناخي والمكتب التنفيذي للائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة، تنسيق عبد العزيز فعراس، 2020، ص 21

226 الحسين شكراني، اللاجئ البيئي بين الشكل والتطور الحالة الإفريقية، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، تنسيق عبد الرحيم العلام، مطبعة قرطبة، أكادير، 2020، ص 773

227 ادريس الكريني، التداعيات الاستراتيجية لجائحة كورونا، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، تنسيق عبد الرحيم العلام، مطبعة قرطبة، أكادير، 2020، ص 596-597

انخفاض الفيروس في فترة الصيف، إلا أنه سوف يعود من جديد في فصل الشتاء- وهو ما أصبح جلياً حيث أن مجموعة من الدول مددت حالة الطوارئ و أخرى رجعت لحالة الحجر الصحي من جديد-. ويفسر مؤيدو هذا الاتجاه على أن الفيروسات تكون في فصل الصيف أقل انتشاراً لأن الناس يقضون وقتاً أقل معاً في الأماكن الضيقة إضافة إلى إغلاق المدارس والجامعات.

تأسيساً على ما سبق، فإن للتغيرات المناخية دور كبير في انتشار الفيروسات، وفي الوقت التي تتسارع فيه الدراسات والأبحاث للحد من انتشار فيروس كورونا لما له من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية، فقد أظهرت بعض التقارير على أن انتشاره كانت له نتائج إيجابية على مشكل التغير المناخي؛ وذلك من خلال التخفيف من وثيرة الطلب المتزايد على الطاقة والانبعاثات الغازات228، ومن حيث التزام الأفراد بالنظافة الشخصية والتعقيم باستمرار.

وفي هذا الإطار، تعتبر " كيمبرلي نيوكلاس " وهي باحثة في علوم الاستدامة بجامعة لاند بالسويد أن هناك العديد من العوامل التي ساهمت في تقليص الانبعاثات الغازية وممن ضمنها تطبيق حالة الحجر الصحي وتوقف حالة المواصلات التي تسبب وحدها ف 23% من الانبعاثات العالمية للكاربون، وتسهم السيارات ب 72%، والنقل الجوي بنسبة 11% من اجمالي الانبعاثات العالمية المسببة للاحتباس الحراري، وتحسنت جودة الهواء في 337 مدينة حول العالم بنسبة 11.4 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.229

كما أدت حالة التوقف بسبب كوفيد 19 إلى انخفاض نسبة استهلاك الفحم في المحطات الطاقية، وانخفاض انبعاثات أكسيد الكاربون وانخفاض نسبة النتروجين، وانخفاض نسبة الكهرباء، وانخفاض الجسيمات الدقيقة.230

وفي تقرير لمؤسسة التعاون الدولي والتنمية: أكدت من خلاله توقعات بتراجع النمو الاقتصادي سنة 2020 بمقدار النصف إثر تفشي فيروس كورونا. في مقابل ذلك توقع الباحثين في مركز أبحاث الطقس والبيئة الدولي بأوسلو على أن تنخفض الانبعاثات العالمية في عام 2020 بنسبة 0.3 %، وقد لا ترجع إلى معدلاتها السابقة إذا ما اعتمد على الطاقات النظيفة في تحريك النمو الاقتصادي.231

2- القطاع غير المهيكل والهشاشة الاجتماعية: نحو رؤية جديدة لمسألة الرعاية الاجتماعية:

تحقق الرعاية الاجتماعية مبدأ الرفاهية لأفراد المجتمع على اعتبار أنها " نسق منظم من الخدمات الاجتماعية والمؤسسات ترمي إلى مساعدة الأفراد والجماعات للوصول إلى مستويات ملائمة للمعيشة، بهدف قيام علاقات سوية بين

228 بالنظر إلى أن مصدر هذه الانبعاثات الغازية مصدرها الدو الصناعية الكبرى وهي المتسببة في أزمة التغير المناخي ومصدر انتشار فيروس كورونا.

229 فيروس كورونا هل تراجع مستويات التلوث سيدوم بعد انحسار الفيروس؟، https://www.bbc.com/arabic، تاريخ الاطلاع: 01-11-2020

230محمد بن عتو، كورونا يتحول إلى حلف لجهود الصين من أجل خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، http://bayanealyaoume.press .ma ، تاريخ الاطلاع: 26-10-2020

231 فيروس كورونا هل تراجع مستويات التلوث سيدوم بعد انحسار الفيروس؟، https://www.bbc.com/arabi، تاريخ 28-10-2020

الأفراد بتنمية قدراتهم وتحسين الحياة الإنسانية بما يتفق مع حاجات المجتمع"232.وبذلك فالحماية الاجتماعية تكتسي طبيعة سياسية واستراتيجية لا يمكن اختزالها في بعد واحد، بل هي قضية جوهرية تستدعي تظافر جهود كافة الفاعلين لتحسين جودة حياة المجتمع على أساس الإدماج والتضامن بما يضمن الاستفادة من الحقوق الاجتماعية الأساسية التي تعزيز قيم المواطنة.233 حيث "ترتكز الدولة الاجتماعية على التزامات متعارف عليها، تحتاج في عملها إلى " عقد اجتماعي" يكون بمثابة ميثاق وطني يحدد المسؤوليات حتى يستطيع كل المتدخلين تكييف مبادئهم كفاءاتهم مع طبيعة مسؤولياتهم، بهدف بناء مجتمع فاعلين ومسؤولين."234وهي مقومات مازال المغرب لم يعتمدها بشكل تطبيقي، الأمر الذي برز في الواجهة و أعاده فيروس كورونا المستجد من جديد للنقاش؛ فمسألة التفكير في الرعاية الاجتماعية بكونها واجب أخلاقي للدولة تجاه مواطنيها وحق يضمنه دستور المملكة، حيث كشفت إجراءات الحجر الصحي الأعداد الكبيرة من السكان الراغبين في الاستفادة يشتغلون في القطاع غير المهيكل؛ حيث قدر عددهم ب 4.3 مليون من بينهم مليونين و300 ألف من المواطنين الذين يتوفرون على بطاقة "الراميد"، عدد كبير يفرض على الدولة أجرأة برنامج الرعاية لهذه الفئات التي فاقم من وضعيتها البقاء في المنزل و التزام التباعد الاجتماعي؛ وهي عاجزة عن توفير مستلزمات الحياة الكريمة في حالة استمرار هذه الأزمة لشهور قادمة. كما جاء في تقرير للمندوبية السامية للتخطيط حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي الاجتماعي والنفسي على الأسر المغربية، كشف على أن 34% من الأسر أصبحت لا تتوفر على دخل بفعل توقف نشاطها بفعل الحجر الصحي، وترتفع هذه النسبة في الوسط القروي إلى 35% مقارنة مع الوسط الحضري ب 33%، وتصل نسبة الأسر الفقيرة 44%، والأسر الهشة 23542%. كما عرض التقرير إلى أن تراجع نمو الاقتصادي الوطني بنسبة 5.8-، مع نهاية شهر ماي صرح حوالي 958.000 أجير في القطاع المنظم بفقدان عملهم. وبناء على فرضية استمرار المنحى التنازلي لمعدل النشاط الذي تراجع من 45.8% إلى 44.8%، سيؤدي فقدان هذه الوظائف إلى ارتفاع معدل البطالة على المستوى الوطني إلى حوالي 14.8%، بزيادة 5.6 نقطة مقارنة بمستواه المسجل سنة 2019، زيادة على انخفاض معدل التشغيل من 42.1% إلى 39.3% على أساس سنوي.236

وتعتبر النساء من الفئات الهشة التي تأثرت خلال مرحلة الحجر الصحي، إذ عانت النساء العاملات في الوحدات الصناعية من توقف العمل بها، ومن العنف المنزلي بفعل الضغوط الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث أشارت المنظمة العالمية للصحة على ارتفاع حالات التبليغ عن العنف حيث وصلت في شهر أبريل 60%. كما زاد التعليم عن بعد من تعب النساء

232مصطفى السلماوي، تدخلات الدولة زمن كورونا بين الرعاية الاجتماعية وتهدئة الأوضاع المشحونة، المركز المغربي للأبحاث تحليل الدراسات، تنسيق ميلود الرحالي، يونيو 2020، الطبعة الأولى، ص 118

233ادريس الكراوي، التنمية نهاية نموذج؟، المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الأولى،2018، ص 65

234رضوان زهرو، نموذجنا التنموي من أجل تعاقد جديد، مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،2019، ص 166

235 تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر لسنة 2020، ص 14

236دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا " كوفيد 19" والسبل الممكنة لتجاوزها"، إحالة واردة من مجلس النواب،2020، ص 35

إضافة إلى الأشغال المنزلية. كما أن مناصب الشغل التي تزاولها النساء تعد أكثر تأثراً من هذه الأزمة ب 1.8 مرة أكثر من الرجال، فإذا كانت النساء تشكلن 39% من العمالة العالمية، في مقابل ذلك يمثلن 54% من مناصب الشغل المفقودة.237

وفي سياق حماية المواطنين والمواطنات من تداعياتها خاصة الفئات الاجتماعية في وضعية صعبة وبالأخص النساء في القطاع غير المهيكل، حيث تنعدم التغطية الاجتماعية والتأمينات الصحية واستدامة العمل بكل مستحقاته...إلخ. حيث يقدر عدد النساء في المغرب 17.67 مليون، ما يعادل 50.3%، من ضمنهن 13.4 مليون في سن العمل، ثلثا هؤلاء النساء مطلقات أو أرامل، كما تصل نسبة البطالة بين النساء تصل إلى13.5%. وتؤدي هذه التفاوتات غلى خسارة المغرب ل 25 % من التنمية البشرية مما يجعله يصنف في مراتب متأخرة، فيفقد 25.4 % نتيجة لعدم المساواة، والصحة 16.8 %، والمعيشة 21.8%، ونتيجة لعدم ادماج النساء فالمغرب يفقد 15.8 %. 238

وفي إطار تمكين النساء اقتصادياً اجتماعياً سياسياً، عملت الحكومة المغربية على تفعيل "البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 " الذي يراد منه التخفيف من حدة الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا على النساء والفتيات في وضعية صعبة. فضلاً عن تحسين مؤشرات مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية، إذ اتخذت مجموعة من التدابير على مستوى التواصل والمواكبة، والتي من شأنها حماية حقوق الفتيات والنساء والنهوض بأوضاعهن وتحسين مستوى عيشهن. وتم تحديد الأهداف الإجرائية لكل محور استراتيجي بالشكل الذي يتناسب مع أهداف التنمية المستدامة، من خلال:

- الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل من النساء والفتيات من الموارد الضرورية.
- الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي والمطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.[239]

تأسيساً على ما سبق، فالوضعية الوبائية فرضت ضرورة إعادة التفكير في النموذج التنموي الجديد للمغرب – الذي تشكل فيه النساء ركيزة أساسية -، وإعادة النظر في التوجهات الاستراتيجية للدولة، لاسيما علاقتها بالمجتمع وتأهيل الاقتصاد الوطني؛ بمعنى إعادة استعادة الدولة لأدوارها الاقتصادية والاجتماعية بتعبئة الموارد، ومراقبة الاقتصاد وتوجيهه، بالموازاة مع التأسيس لمنظومة متماسكة للحماية الاجتماعية.240

237دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ص 26
238تقرير التنمية البشرية 2017، التفاوتات السوسيو مجالية والتنمية البشرية مساهمة في الحوار حول النموذج التنموي، خلاصة تركيبية، المرصد الوطني للتنمية البشرية،2018 ص 11
239تقرير وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، مغرب التمكين: البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030، مطبعة AZ-Editions، أكدال – الرباط،2020، ص63
240سعيد خمري، المغرب ما بعد كورنا: أي دور اجتماعي للدولة والأحزاب السياسية؟، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، تنسيق عبد الرحيم العلام، مطبعة قرطبة، أكادير، 2020، ص 211

لقد أظهرت هذه الأزمة نقاط العتمة في البرنامج التنموي المغربي، كما ظلت مخرجات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ انطلاقها سنة 2005، ضعيفة ولم تصل إلى المستويات التي كانت منتظرة، بل أضحت مورداً ريعياً لبعض الفاعلين العموميين؛ بمساهمتها في تشكيل دائرة للمصالح الخاصة والزبونية التي تستغل في خدمة الأجندة الانتخابية فقط. ما يجعل دور الدولة التنموي ضعيفاً أمام هذه الشبكات الريعية؛ التي أصبحت تحدد ملامح المشهد السياسي بل أكثر من ذلك تعرقل البرامج التنموية التي لا تتناسب مع مصالحها الخاصة. بذلك فأزمة كورونا اليوم تفرض إعادة النظر في مطلب العدالة الاجتماعية لتحسين رفاهية المواطنين عبر "العقد الاجتماعي" الذي بموجبه تنازل المواطن عن حقه في السلطة والتمثيلية للفاعل السياسي بهدف تحقيق حقوقه وواجباته اتجاه الدولة.241 في هذا الصدد فجائحة كوفيد 19 تشكل نقطة الانطلاق من جديد في وضع الأسس لنموذج تنموي يرسم مسار الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويقطع مع سياسة الريع والمصالح الضيقة. وإعادة النظر نظام الحماية الاجتماعية بالمغرب الذي يحتاج إلى إرادة سياسية تعمل على تنزيل برنامج وطني للحماية الاجتماعية، يستجيب لاحتياجات المجتمع بتقليص الفوارق الاجتماعية والانصاف ومحاربة الفقر والهشاشة وتوفير كل الشروط الضامنة للعدالة والمساواة.

إنَّ حدة التفاوتات الاجتماعية تجعل من المواطن المغربي عاجز عن مواجهة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية؛ هو ما جاء به تقرير أوكسفام الدي اعتبر أن " شبكة الأمان لدي الأسر التي توجد مباشرة فوق عتبة الفقر لا تؤهلها لمواجهة أي صدمة اقتصادية أو اجتماعية" الأمر الذي أبانت عنه جائحة كورونا.242

لقد كشفت هذه الجائحة الستار عن واقع الفوارق السوسيو مجالية، بما يفرض ضرورة إعادة النظر في السياسات الاجتماعية للدولة؛ فقد تأزمت أوضاع الفئات الفقيرة والهشة بفقدان مصدر دخلها بسبب إجراءات الحجر الصحي، حيث توقفت الحرفيين والعمال والتجار ...إلخ، الأمر الذي يعكس النسبة المرتفعة للأسر التي فقدت مصدر دخلها (34%).

هكذا فإن الحاجة ملحة إلى نظام للحماية الاجتماعية متكامل يشمل جميع الفئات لتجاوز مختلف أشكال الاقصاء والهشاشة وتقليص الفوارق الاجتماعية، وهو مطلب أبانت هذه الجائحة عن أهميته وراهنيته فتح نقاش جاد ومسؤول يتحمل فيه كل الفاعلين مسؤولية ضمان السلم الاجتماعي.

3- تداعيات أزمة كورونا على القطاع التعاوني: التعاونيات بين الكم العددي وهشاشة المؤسسات:

أزمة مكنت من الوقوف على مدى ضعف الأنظمة الاقتصادية؛ فلا الليبرالية المتوحشة استطاعت تجاوز تبعاتها ولا الدولة التدخلية تمكنت من مجاراتها والتخفيف من حدتها على مواطنيها. كذلك الشأن بالنسبة لمنظمات الاقتصاد

241حسن الزواوي، جائحة كورونا وضعف بنيات الدولة الاجتماعية بالمغرب، مجلة 24، https://majala24.ma، تاريخ الاطلاع: 30-10-2020

242امحمد اربوح، التفاوتات الاجتماعية المجالية زمن كورونا: انكشاف وتعميق،المركز المغربي للأبحاث تحليل الدراسات، تنسيق ميلود الرحالي، يونيو 2020، الطبعة الأولى، ص 160

الاجتماعي والتضامني التي استطاعت الصمود أمام الأزمة الاقتصادية لسنة 2008، إلا أنها خلال هذه الجائحة أبانت عن ضعف مناعتها وحاجتها إلى نظام للحكام الجيدة. لاسيما أن الإقلاع الاقتصادي والتعافي من الأزمة يستوجب حسب عالم الاقتصاد" روستوف "صاحب نظرية مراحل النمو الاقتصادي243،يحتاج لعوامل الانطلاق؛ من الرأسمال البشري المؤهل، الرأسمال المادي والشروع في التصنيع244.وهي العناصر الثلاثة التي تأثرت بالجائحة سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة. من هذا المنطلق فإن مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وخاصة التعاونيات تحتاج إلى إعادة النظر في نظام حكامتها.

مما لا شك فيه أن للمغرب تجربة قديمة في المجال التعاوني بدءًا بالتنظيمات التقليدية والعفوية التي تميز بها المجتمع المغربي في تدبير أموره في إطار التعان والتضامن لإنجاز مهام يصعب على الشخص الواحد إنجازها في وقت وجهد أقل. وقد تأسست التجربة التعاونية المغربية في إطار مؤسساتي مع الاستعمار الفرنسي، وبعد الاستقلال تمت مغربتها وتقديم مختلف أشكال الدعم من خلال إحداث مكتب تنمية التعاون.

ويبلغ حالياً عدد التعاونيات في المغرب وفق معطيات تم تداولها من طرف مدير مكتب تنمية التعاون ومجموعة من اللقاءات التواصلية عن بعد، 27262 تعاونية منها 4025 تعاونية نسوية، ويبلغ عدد منخرطها ما يناهز 3% من الساكنة النشيطة؛ في حين فاق عدد الأعضاء 653000 متعاون ومتعاونة، أي ما يمثل عدد الموظفين المدنيين بالوظيفة العمومية. تمثل النساء 35 % من بين العدد الإجمالي للأعضاء بحوالي 197000 امرأة، في حين يبلغ عدد المنخرطين من حملة الشهادات 5000متعاون متعاونة. ويتميز النسيج التعاوني بهيمنة التعاونيات العاملة في القطاع الفلاحي بنسبة تزيد 64 % من مجموع التعاونيات، ثم تعاونيات قطاع الصناعة التقليدية بنسبة تفوق 18 %؛ وهو القطاع المعول عليه بإدماج عدد مهم من العاطلين عن العمل في صفوف الشباب245. وقد ساهم قد ساهم في تنمية القطاع التعاوني مجموعة من الفاعلين كل من جانبه؛ ولعل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تعتبر الفاعل الرئيسي، حيث منذ انطلاقتها سنة 2005 شهد القطاع حركية كبيرة بتأسيس أزيد من 21000 تعاونية. وتتوزع هذه التعاونيات بين قطاعات الفلاحة والصناعة التقليدية ثم السكن ومجال الخدمات.

وبالرغم من وضع تشريع جديد للقطاع التعاوني ممثل في القانون 12. 112 الذي جاء لتنظيم القطاع وجعل التعاونيات رافعة لنموذج تنموي جديد، ومرافقتها منذ وجود فكرة التعاونية إلى حين بدء عملها وذلك من خلال برنامج "مرافقة الذي دامت مدته خمس سنوات واستهدف مواكبة 2000 تعاونية، بمعدل 500 تعاونية في السنة خلال الفترة 2015 – 2018.246وذلك وفق مقاربة النوع، ودعم المشاريع التي توفر المزيد من الفرص للنساء والفتيات في الحياة الاقتصادية من خلال الأنشطة المدرة للدخل، وبرنامج "تثمن" لدعم سلاسل الإنتاج وسلاسل الخدمات المحلية، التي

243خمسة مراحل وهي مرحلة المجتمع التقليدي، ومرحلة التهيؤ والانطلاق، ثم مرحلة الاندفاع نحو النضج، وأخيراً مرحلة الاستهلاك الكبير

244رضوان زهرو، نموذجنا التنموي من أجل تعاقد جديد، مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2019، ص 34

245مكتب تنمية التعاون يضع خلية خاصة لمواكبة التعاونيات خلال أزمة كوفيد19 http://bayanealyaoume.press.ma//، تاريخ الاطلاع:03-11-2020

246 مصطفى افتيحي، تعاونيات من عدة أقاليم بعين عرمة بفضل برنامج مرافقة، مجلة التعاون، عدد 117/116، مكتب تنمية التعاون،2018، ص 38

تقوده وكالة التنمية الاجتماعية، والذي يهدف إلى تشجيع الفاعلين والجمعيات والتعاونيات، بهدف هيكلة القطاع وبناء نظام بيئي قادر على ضمان التمكين الاقتصادي للنساء، وتحمل تطلعات المرأة وثيلها (مثل مشروع هيكلة اتحاد تعاونيات أركان مع الاتحاد الأوروبي). وتتمثل حصيلة برنامج تثمن، منذ إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية في دجنبر 2019 ،في : 16187مستفيداً (التعاونيات واتحادات التعاونيات ومجموعات المصالح الاقتصادية والجمعيات المهنية) من بينهم 766 8 امرأة؛ وبلغ مجموع الميزانية 346 مليون دره كما ،ساهمت وكالة التنمية الاجتماعية فيها بـ 90 مليون درهم خلال الفترة 2015 - 2018 ،وذلك وفق مقاربة النوع، ودعم المشاريع التي توفر المزيد من الفرص للنساء والفتيات في الحياة الاقتصادية من خلال الأنشطة المدرة للدخل وبرنامج تثمن، لدعم سلاسل الإنتاج وسلاسل الخدمات المحلية، التي تقوده وكالة التنمية الاجتماعية، والذي يهدف إلى تشجيع الفاعلين والجمعيات والتعاونيات، وتطوير مشاريع أنشطتها المدرة للدخل ومناصب الشغل المستقرة. وهي تعمل،وفقا لمقاربة سلاسل الإنتاج، بهدف هيكلة القطاع وبناء نظام بيئي قادر على ضمان التمكين. الاقتصادي للنساء، وتحمل تطلعات المرأة وثيلها (مثل مشروع هيكلة اتحاد تعاونيات أركان مع الاتحاد الأوروبي). وتتمثل حصيلة برنامج تثمن، منذ إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية في دجنبر 2019 ،في 16187 : مستفيدا (التعاونيات واتحادات التعاونيات ومجموعات المصالح الاقتصادية والجمعيات المهنية) من بينهم 766 8 امرأة؛ وبلغ مجموع الميزانية 346 مليون دره كما ،ساهمت وكالة التنمية الاجتماعية فيها بـ 90 مليون درهم. وعلى الرغم من عدد التكوينات والإمكانيات المادة المخصصة للقطاع إلا أنه يعاني من ضعف الحكامة التي تجعلها لا تصمد أمام الأزمات.247

أ -التعاونيات ومرحلة الحجر الصحي:

لقد شكلت مرحلة الحجر الصحي السكتة القلبية لقطاع هش يبحث له عن موطئ قدم في السوق الوطنية والدولية، مرحلة توقف عكست واقع هذه التعاونيات داخلياً ونظام حكامتها وواقع المتعاونين الاجتماعي؛ حيث فقدت هذه الفئة مصدر عيشها، كما لم تستفد أغلب التعاونيات من إجراءات لجنة اليقظة الاقتصادية بخصوص من القروض المضمونة من طرف صندوق الضمان المركزي بسبب عدم تعاطي الأبناك مع طلبات التعاونيات الصغرى والمتوسطة، كما لم تستفد التعاونيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لكون المنخرطات والمنخرطين لا يتوفرون على التغطية الصحية، فضلاً على أنه تم ادماج التعاونيات في إطار القطاع غير المهيكل أو الأشخاص الذين يتوفرون على بطاقة الراميد" للاستفادة من دعم صندوق كورنا .

كما لم يتم السماح للتعاونيات العاملة في مجال الصناعة التقليدية بإنتاج الكمامات للمساهمة والزامية توفرها على ترخيص لهذه الغاية. وللتخفيف من حدة الأزمة التي تعانيها التعاونيات في مجال تسويق منتجاتها تم تشجيع التعاونيات على البيع عبر الأنترنيت؛ حيث تمت مساعدة أكثر من 500 تعاونية من هوية بصرية logo للتسويق عبر المنصات الاليكترونية.

247حسن حنان، من رهانات التعاونيات تنمية التعاونيات: صياغة وتنفيذ ميثاق حسن الحكامة في التعاونيات، مجلة التعاون، عدد 117/116، مكتب تنمية التعاون،2018، ص 24

ب-التعاونيات الفلاحية نموذجاً:

إنَّ فرض المغرب لحالة الحجر الصحي شل العديد من المجالات المرتبطة بالقطاع الفلاحي وألغى العديد من الأنشطة التي كانت مبرمجة خلال هذه السنة، لعل من أبرزها الدورة 15 للمعرض الدولي للفلاحة التي كان مزمع تنظيمها بين 14و 19 أبريل بمدينة مكناس، ومهرجان الفواكه الحمراء بالعرائش الذي كان مبرمجاً في الفترة الممتدة بين 12و15 مارس، ومهرجان اللوز بتافروات الذي كان مقرراً تنظيمه بين 5و 8 مارس. كما تم إلغاء المعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي بمدينة بني ملال، والمعارض التي تقام على هامش المواسم الدينية.248

لقد شكل الغاء هذه المهرجات انتكاسة بالنسبة لمجموعة من التعاونيات الفلاحية التي كانت تعول عليها في الترويج لمنتجاتها وكسب زبناء جدد؛ خاصة وأن هذه الفضاءات تشكل مجالاً للتعريف بالعديد من الفاعلين في المجال الفلاحي، كما يتم خلالها عقد صفقات لتسويق هذه المنتجات في الخارج، بذلك فالمعرض الدولي للفلاحة يشكل حلقة أساسية لدعم النسيج التعاوني. خاصة أنه مع غلق الحدود، عجزت مجموعة من التعاونيات عن تصدير الشحنات التي كانت مرتبطة فيها بعقود قبل تفشي الوباء، إضافة إلى مشكل الجفاف هذه السنة الذي زاد من حدة الأزمة من خلال صعوبة الحصول على المادة الأولية، وإن وجدت تباع بأسعار مرتفعة مثال ذلك مجال الأركان.

فلتجاوز مخلفات هذه الظرفية التي شكلت امتحاناً لتقييم مدى قدرة هذا القطاع على الصمود، ومدى نجاعة المجهودات التي تبدلها الدولة لتثبيته على قواعد صلبة وضمان استدامته، ينبغي إعادة النظر في الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الاجتماعي التضامني، والبحث عن السبل الكفيلة بغرس قيم التعاون والعمل وتجاوز فكرة انتظار الدعم الجاهز من الدولة دون بذل جهد، والالتزام بإدماج التعاونيات في قانون الصفقات العمومية؛ إذ يشكل هذا القانون انصافاً للتعاونيات المغربية، وفق ما جاءت به المادة 9: من القانون الجديد للتعاونيات 12 .112. فبالرغم من المجهودات المبذولة، إلاَّ أنه يصعب تطبيق هذا القانون في ظل الواقع الراهن للقطاع التعاوني، فنسبة 30% من الصفقات العمومية كانت قد سبقتها في مرحلة سابقة تخصيص نسبة 20%.

إنَّ تطبيق هذا القانون سوف يجعل المتعاونين يفكرون بفكر المقاولة بعيداً عن انتظار الدعم، فتصبح التعاونية أكثر جاذبية للشباب، بما يغير الصورة النمطية للتعاونية – مجالا للضرورة فقط -فتطبيق هذا المشروع يقتضي ضرورة تشكيل تكتلات في إطار اتحادات للدخول في نظام الصفقات العمومية مما يعطي للتعاونيات حجما أكبر سواءً من حيث رأسمالها أو عدد أعضائها.249 إضافة إلى تطوير نظام التمويل والتأمين التعاوني لفائدة النسيج التعاوني، وتشجيعها على الانتظام في إطار اتحادات وتوفير مزيداً من التأهيل والتكوين ودعم الابتكار التعاوني.

248عبد الخالق بوزيان، محمد الهاشمي، تداعيات كوفيد 19 على القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، الإصدار الأول، يونيو 2020، ص 38

249أسماء دياني، نائبة رئيس الشبكة المغربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، برنامج "في الاقتصاد" ميدى 1 تيفي http://m.medi1tv.com، تاريخ المشاهدة: 26-10-2020

خـاتمـــة:

لقد خلفت جائحة كورونا جملة من النتائج السلبية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، وكان من أهم مظاهرها زعزعة النظام الدولي بأزمة متعددة الأبعاد؛ عبر التوقف الاضطراري للنشاط الاقتصادي وانعكاساته على الوضعية الاجتماعية للمواطنين ونظام الحماية الاجتماعية، خاصة بالنسبة للطبقات الاجتماعية الأكثر هشاشة. وفي سياق هذه الظرفية الوبائية التي تفرض ضرورة التعاون وتكاثف الجهود بهدف الخروج من هذا النفق بأقل الأضرار، وفتح الآفاق نحو عالم جديد استفاد من كبوته في إعادة رسم سياساته التنموية.

وفي هذا الصدد، فإن الاضطراب الذي أحدثته جائحة كورونا وما صاحبها من انعكاسات سلبية ساهمت في تعطيل الجهود الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، إلاَّ أنها قدمت مجموعة من الدروس الحقيقية لتنفيذ إصلاحات هيكلية، وإحداث تغييرات عميقة في الرؤية الشاملة للسياسات الاقتصادية والمجتمعية التي يجب أن يتم بلورتها في هذا الإطار. كما أدى إلى عجز التمويل المخصص لتنفيذ هذه الأهداف والذي تم تحديده في 2.5 تريليون دولار سنوياً مما سيزيد من حجم التحديات التي تواجه القطاع الاقتصادي. لاسيما وأن مرحلة ما بعد الأزمة، سوف يحتاج المغرب إلى اعتمادات مالية كبيرة بفعل تراجع المداخيل الجبائية، بالإضافة إلى ذلك، فالدولة مطالبة بوضع خطة للإنعاش الاقتصادي من خلال إعادة تنشيط المقاولات، وتقديم القروض، وتوجيه السياسات الاقتصادية بهدف تحقيق الإقلاع الاقتصادي وتقوية التوازنات الماكرو اقتصادية. إذ يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "بضرورة وضع المغرب على مسار تنموي جديد من خلال معالجة مكامن الضعف والهشاشة التي تعتري نموذجنا التنموي الحالي، وتسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات، وتدابير إعادة الهيكلة لانبثاق مغرب مزدهر بشكل مستدام وأكثر اندماجاً وتضامناً".250

قائمة المراجع:

- أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، جامعة 6 أكتوبر، القاهرة،2014.
- أحمد مفيد، دور السلطة التشريعية خلال الحالات غير العادية حالة الطوارئ الصحية، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، تنسيق عبد الرحيم العلام، مطبعة قرطبة، أكادير،2020.
- ادريس الكراوي، التنمية نهاية نموذج؟، المركز الثقافي للكتاب للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الأولى،2018.
- ادريس الكريني، التداعيات الاستراتيجية لجائحة كورونا، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، تنسيق عبد الرحيم العلام، مطبعة قرطبة، أكادير، 2020
- امحمد اربوح، التفاوتات الاجتماعية المجالية زمن كورونا: انكشاف وتعميق، المركز المغربي للأبحاث تحليل الدراسات، تنسيق ميلود الرحالي، يونيو 2020، الطبعة الأولى.
- تقرير التنمية البشرية 2017، التفاوتات السوسيو مجالية والتنمية البشرية مساهمة في الحوار حول النموذج التنموي، خلاصة تركيبة، المرصد الوطني للتنمية البشرية،2018.

250 دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا " كوفيد 19 والسبل الممكنة لتجاوزها، إحالة واردة من مجلس النواب،2020، ص 86

- تقرير المندوبية السامية للتخطيط حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر لسنة 2020.
- تقرير وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، مغرب التمكين: البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030، مطبعة AZ-Editions، أكدال – الرباط،2020.
- حسن حنان، من رهانات التعاونيات تنمية التعاونيات: صياغة وتنفيذ ميثاق حسن الحكامة في التعاونيات، مجلة التعاون، عدد 117/116، مكتب تنمية التعاون،2018.
- الحسين اكو، جائحة كورونا وسؤال التحول الرقمي بالمغرب، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، تنسيق ميلود الرحالي، الإصدار الأول، يونيو 2020.
- الحسين شكراني، اللاجئ البيئي بين الشكل والتطور الحالة الإفريقية، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، تنسيق عبد الرحيم العلام، مطبعة قرطبة، أكادير، 2020
- دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا " كوفيد 19" والسبل الممكنة لتجاوزها"، إحالة واردة من مجلس النواب،2020.
- رشيد المرزكيوي، القانون الدولي للكوارث والأزمات الصحية، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، تنسيق عبد الرحيم العلام، مطبعة قرطبة، أكادير.
- رضوان زهرو، نموذجنا التنموي من أجل تعاقد جديد، مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2019.
- سعيد خمري، المغرب ما بعد كورنا: أي دور اجتماعي للدولة والأحزاب السياسية؟، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، تنسيق عبد الرحيم العلام، مطبعة قرطبة، أكادير، 2020
- شروق بنت عبد العزي الخليف، محمد بن خليفة إسماعيل، المواطنة وتعزيز العمل التطوعي، مركز الأبحاث الواعدة في العلوم الاجتماعية ودراسة المرأة، الرياض،2013.
- عبد الحميد بنخطاب، من الدولة الراعية إلى الدلة الشاملة قراءة في تعامل الدولة المغربية مع الجائحة، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، تنسيق عبد الرحيم العلام، مطبعة قرطبة، أكادير،2020.
- عبد الخالق بوزيان، محمد الهاشمي، تداعيات كوفيد 19 على القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، منشورات المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، الإصدار الأول، يونيو 2020.
- عبد الرحيم العلام، تشريعات الزمن الوبائي المغربي" الظروف الخاصة" وقيم الديمقراطية، منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث، تنسيق عبد الرحيم العلام، مطبعة قرطبة، أكادير،2020.
- مصطفى افتيحي، تعاونيات من عدة أقاليم بعين عرمة بفضل برنامج مرافقة، مجلة التعاون، عدد 117/116، مكتب تنمية التعاون،2018.
- مصطفى السلماوي، تدخلات الدولة زمن كورونا بين الرعاية الاجتماعية وتهدئة الأوضاع المشحونة، المركز المغربي للأبحاث تحليل الدراسات، تنسيق ميلود الرحالي، الطبعة الأولى يونيو 2020.

- ياسين خرشوفة، فيروس كورونا كوفيد 19 والتغير المناخي: أوجه التشابه وتداعياتهما على أهداف التنمية المستدامة 2030، كلية علوم التربية، الرباط، الشبكة العربية للعمل المناخي والمكتب التنفيذي للائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة، تنسيق عبد العزيز فعراس، 2020.
- أسماء دياني، نائبة رئيس الشبكة المغربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، برنامج "في الاقتصاد" ميدى 1 تيفيhttp://m.medi1tv.com.
- تقرير دولي يصنف المغرب في مراتب متدنية في تصنيف التجارة الإلكترونية،https://www.noonpresse.com/.
- حسن الزواوي، جائحة كورونا وضعف بنيات الدولة الاجتماعية بالمغرب، مجلة 24، https://majala24.ma
- فيروس كورونا هل تراجع مستويات التلوث سيدوم بعد انحسار الفيروس؟،https://www.bbc.com/arabi.
- محمد بن عتو، كورونا يتحول إلى حلف لجهود الصين من أجل خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، http://bayanealyaoume.press. ma.
- مكتب تنمية التعاون يضع خلية خاصة لمواكبة التعاونيات خلال أزمة كوفيد19 http://bayanealyaoume.press.ma//.
- يورغن هابرماس، الديمقراطية الآن في خطر: التضامن هو العلاج الوحيد في مواجهة كورونا، https://aljadeedmagazine.com/

تداعيات جائحة كورونا على القطاع السياحي: نموذج منطقة شفشاون

جميلة السعيدي
أستاذة التعليم العالي- كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية
جواد اعبيدو
دكتور وباحث في الجغرافيا- كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية

الملخص

يتناول هذا المقال موضوع تداعيات جائحة كورونا على القطاع السياحي من خلال نموذج منطقة شفشاون، فمما لا شكل فيه أن انتشار الوباء على الصعيد العالمي رافقه اتخاذ الدول ومنها المغرب لمجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية ،كغلق الحدود وتعليق الرحلات الجوية، التي كان لها وقع كبير على المستوى الاقتصادي، ولا سيما قطاع السياحة الذي يرتبط مباشرة بحركة النقل والأسفار الأمر الذي شل هذا القطاع وأدخله في حالة حجر تام.

ومنطقة شفشاون ،كباقي مناطق المغرب، وبحكم انتمائها إلى جهة طنجة تطوان الحسيمة التي سجلت أعلى المعدلات من الإصابة بالفيروس طيلة الأشهر الأولى من الجائحة، وما رافق ذلك من تشديد للإجراءات الاحترازية والوقائية بهذه الجهة، فقد عرفت أزمة غير مسبوقة في قطاع السياحة. وقد عملت الدولة على إخراج هذا القطاع من هذه الأزمة عبر تخصيص دعم مالي للمقاولات السياحية والعاملين في القطاع، لكن هذه الإجراءات تبقى غير كافية ما لم يتم إصلاح هذا القطاع بشكل جذري، والعمل على استعادة الثقة وتحفيز الطلب السياحي، وتنويع الأسواق والمنتجات والخدمات، مع التركيز على السياحة الداخلية خاصة على المديين القريب والمتوسط، ومواكبة المستجدات التي يعرفها قطاع السياحة بولوج مجال السياحة الإلكترونية، لتحقيق تنافسية أكبر على الصعيد العالمي.

الكلمات المفاتيح: جائحة كورونا- السياحة- التنمية السياحية – المؤهلات السياحية- التسويق السياحي

Abstract

This article screw has highlighted the impact of the Corona pandemic on the tourism sector, Through the case of the Chefchaouen region. there is no doubt that the spread of the epidemic globally has been accompanied by the adoption of a series of precautionary measures by countries, including Morocco, such as the closure of borders and the suspension of flights, which have negatively affected the economy, particularly the tourism sector, which is directly linked to transport and travel, which has paralysed this sector and put it in a state of complete quarantine.

The chefchaouen area belongs to a region with the highest rates of Covid-19 infection during the first months of the pandemic, which is the region of Tanger-Tetouan al-Hoceima, and the accompanying tightening of precautionary and preventive measures in this region, has experienced an unprecedented crisis in the tourism sector. The state has worked to get this sector out of this crisis by allocating financial support to tourism contractors and workers in the sector, but these measures remain insufficient unless this sector is radically reformed, and work to restore confidence and stimulate tourism demand, diversify markets, products and services, with a focus on national tourism, especially in the near and medium term, and keep up with the

developments in the tourism sector by entering the field of e-tourism, to achieve greater competitiveness globally.

Keywords: Corona Pandemic - Tourism - Tourism Development - Tourism potential - Tourism Marketing.

تقديم

كان لانتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19) عالميا الأثر البالغ على العديد من الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما قطاع السياحة وذلك لتأثره المباشر بالإجراءات الوقائية والاحترازية التي اتخذتها الدول لمنع تفشي الجائحة كوقف حركة التنقل والطيران وغلق الحدود البرية والبحرية. إلخ. فقد أعلنت منظمة السياحة العالمية أن خسائر قطاع السياحة خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري بلغت 320 مليار دولار، بسبب انخفاض عدد السياح عالميا بنسبة 56% إثر جائحة كورونا، إن حجم الإيرادات المفقودة في الفترة من يناير إلى مايو الماضيين يمثل أكثر من 3 أضعاف الخسائر خلال الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2009. كما أظهر مقياس السياحة العالمية لمنظمة السياحة أن الإغلاق شبه الكامل المفروض بسبب الوباء أدى إلى انخفاض بنسبة 98% في أعداد السياح العالميين في ماي الماضي مقارنة بعام 2019، وتراجع عدد السياح في العالم بـ300 مليون بين يناير وماي الماضيين.

ويعد المغرب من بين الدول المعتمدة على السياحة بنسبة كبيرة، خاصة أن نحو 13 مليون سائح أجنبي زارو المغرب العام الماضي، ما ساهم في دخل بلغ قدرها 78 مليار درهم. وبمجرد تسجيل أول حالة إصابة بفيروس كورونا بالبلاد باشرت الدولة في اتخاذ مجموعة من الإجراءات الوقائية والاحترازية، حيث تم فرض حالة طوارئ صحية، وغلق الحدود وتعليق الرحلات الجوية، وفرض الحجر المنزلي والتباعد الجسدي، فكان لهذه الإجراءات وقع مباشر وكبير على قطاع السياحة حيث قدرت نسبة خسائر هذا القطاع بنحو90%، فيما تم تسريح حوالي 75 %من العاملين بالقطاع.

فقد احتلت جهة طنجة- تطوان-الحسيمة المراتب الثلاثة الأولى في عدد الإصابات بالفيروس في الأشهر الأولى من انتشار الجائحة، مما دفع بالسلطات المحلية إلى فرض إجراءات وتدابير وقائية صارمة في هذه المنطقة، كما تم استثناؤها من تدابير تخفيف الحجر المنزلي التي اعتمدها المغرب في فترة عيد الأضحى، وصادف ذلك فصل الصيف الذي عادة ما تشهد فيه في المنطقة انتعاشا سياحيا كبيرا، باعتبارها الوجهة المفضلة لعموم المغاربة في هذا الفصل، وذلك لما تتوفر عليه شواطئ متنوعة على واجهتين بحريتين (المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط)، الأمر الذي نتج عنه ركود سياحي غير مسبوق كانت له تداعيات كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وبحكم المكانة السياحية التي تحتلها منطقة شفشاون (الخريطة1) ضمن جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وذلك بفعل مؤهلاتها السياحية المتنوعة (طبيعية، ثقافية...) التي جعلت منها قبلة سياحية مهمة في الجهة، سواء بالنسبة للسياحة الداخلية أو الدولية، فقد عرفت هذه المنطقة هي الأخرى أزمة غير مسبوقة خاصة في الجانب السياحي، وذلك بفعل وقع التدابير السالفة الذكر، بالإضافة إلى أهمية ومكانة القطاع السياحي ضمن النسيج الاقتصادي ودوره في تحريك عجلة التنمية بالمنطقة. انطلاقا من الوضعية السالفة الذكر، حاولنا من خلال هذا المقال إبراز تداعيات انتشار جائحة

كورونا على القطاع السياحي بمدينة شفشاون والتدابير والإجراءات التي اتخذتها الجهات المعنية للنهوض بالقطاع السياحي والخروج من هذه الأزمة.

الخريطة1: توطين مجال الدراسة(مدينة شفشاون)

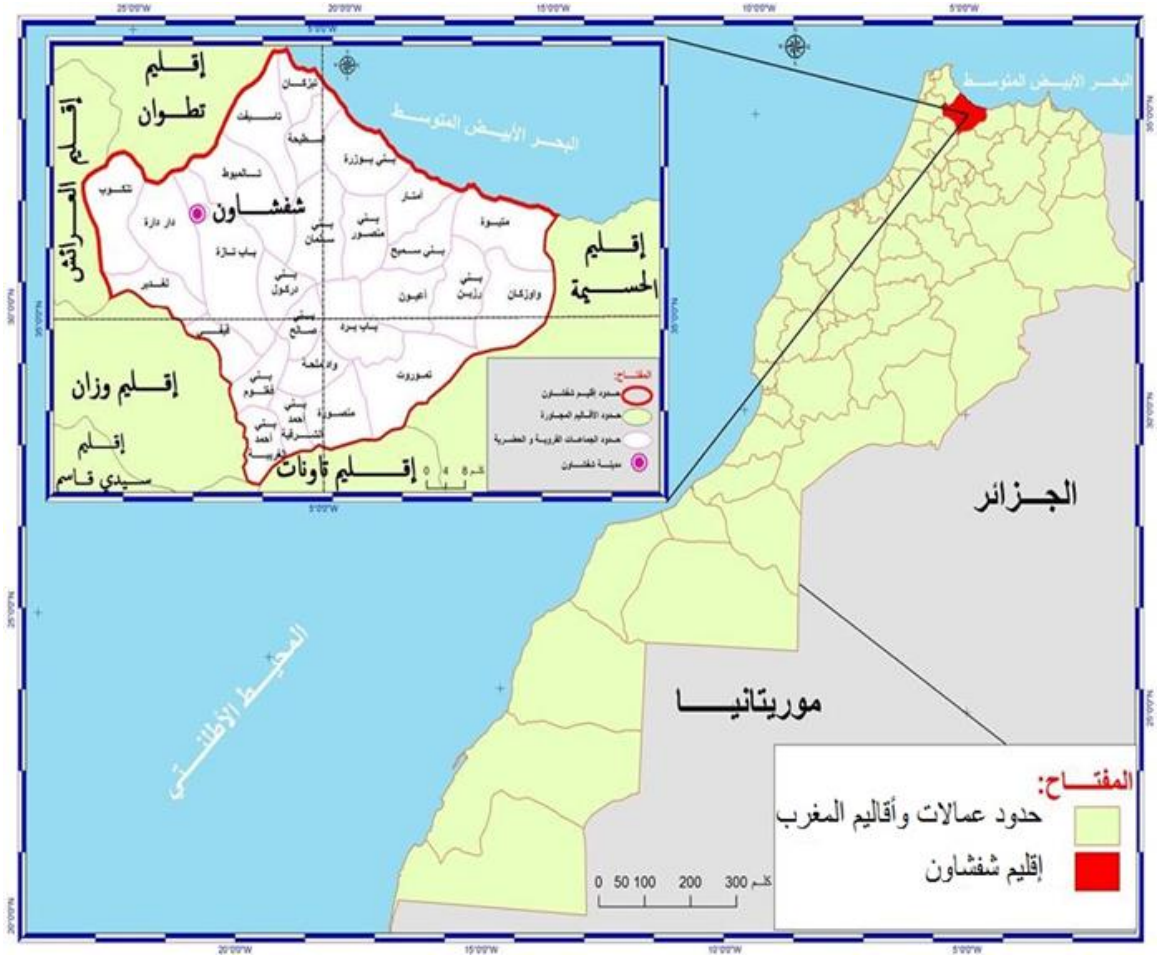

المصدر: إنجاز فريق العمل بالاعتماد على معطيات عمالة إقليم شفشاون

I- خصائص الوضعية الوبائية بالمغرب

وصلت الوضعية الوبائية بالمغرب في الشهور الأخير إلى مرحلة مقلقة وذلك بفعل تزايد عدد الحالات الجديدة المسجلة بجميع جهات البلاد، حيث وصل مجموع الحالات المؤكدة إلى غاية 1 نونبر 2020 إلى 222544 حالة بزيادة 3460 حالة جديدة، كما وصل عدد الوفيات إلى 3762 بزيادة يومية قدرها 67 وفاة. وقد توزعت الحالات الجديدة على مجموع جهات حسب الشكل الآتي: (الشكل1)

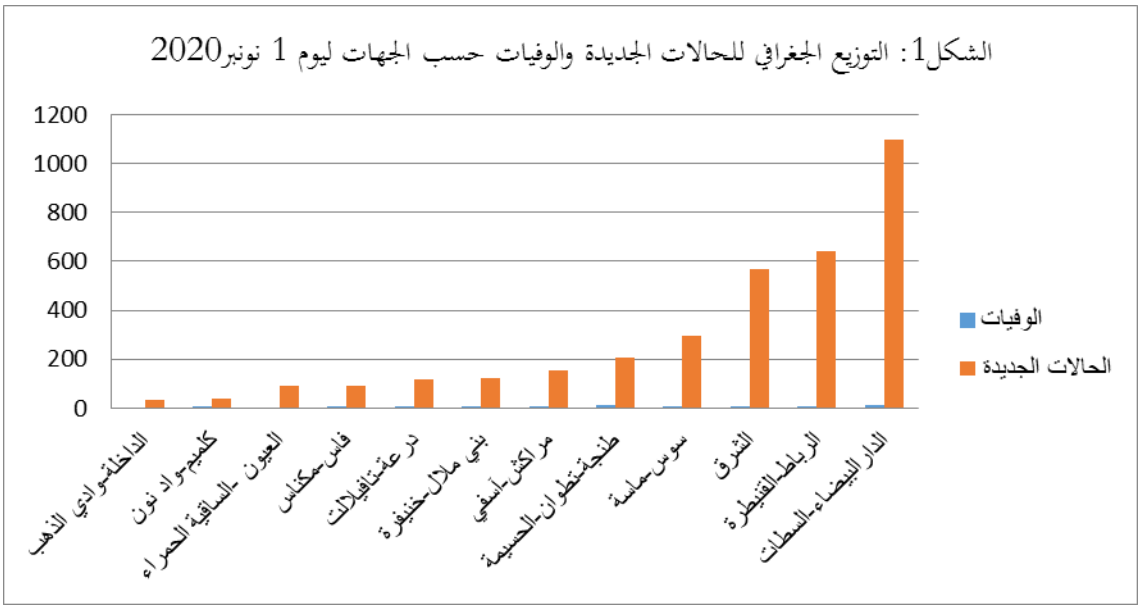

المصدر: الموقع الإلكتروني: http://www.covidmaroc.ma/Documents/BULLETIN/BQ

تحتل جهة الدار البيضاء-السطات الرتبة الأولى من حيث عدد الحالات الجديدة المسجلة ب1100 حالة، تليها جهة الرباط –القنيطرة، ثم جهة الشرق، ثم سوس ماسة، فيما تحتل جهة طنجة تطوان الحسيمة الرتبة الخامسة؛ أما من حيث عدد الوفيات، فتحتل جهة الدارالبيضاء – السطات دائما الرتبة الأولى ب 13 حالة وفاة، تليها جهة طنجة – تطوان الحسيمة ب 12 وفاة...

II- القطاع السياحي وجائحة كورونا بالمغرب

1- قطاع السياحة رافعة للتنمية بالمغرب

تعتبر السياحية قطاعا أساسيا في الاقتصاد المغربي نظرا لمساهمته القوية في خلق فرص الشغل، ولهذا أولى المغرب خلال العقدين الأخيرين مكانة هامة للنشاط السياحي في سياسته التنموية، فالسياحة تعد مصدرا هاما للثروة، إذ تساهم بحوالي 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، كما يعتبر القطاع مصدرا ممتازا للشغل حيث ساهم في خلق 550 000 منصب شغل مباشر سنة 2019، أي ما يعادل 5 في المائة من إجمالي نسبة الشغل في الاقتصاد. كما تحتل السياحة كذلك مكانة هامة فيما يتعلق بمصادر جلب العملة الصعبة إلى المملكة وذلك إلى جانب تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج(الشكل2).

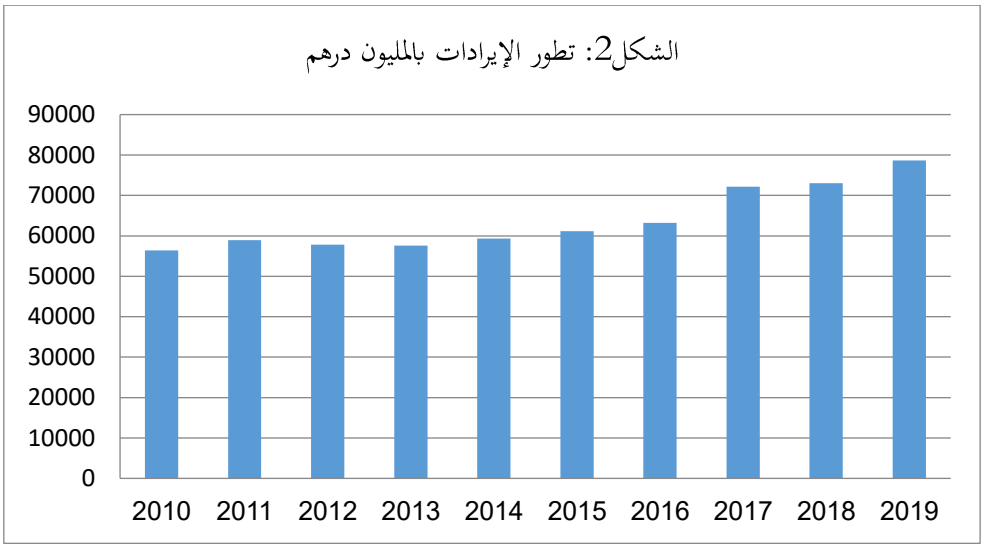

المصدر: استغلال إحصائيات وزارة السياحة

قُدرت العائدات المحصلة من طرف السياح غير المقيمين الذين أقاموا بالمغرب سنة 2019 (دون احتساب مصاريف النقل الدولي) بحوالي 78،6 مليار درهم مسجلا بذلك زيادة بلغت نسبتها 7.7+ % مقارنة مع سنة 2018. وتمثل هذه العائدات من العملة الصعبة حوالي 19% من صادرات السلع والخدمات خلال سنة 2019.

وقد بلغت الطاقة الإيوائية المصنفة في متم سنة 2019 ما مجموعه 268.800 سرير، أي حوالي 7650 سرير إضافي مقارنة مع سنة 2018. وتشكل الفنادق من فئة 3* و4* و5* والنوادي الفندقية 54% من إجمالي عدد مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة. كما شهد القطاع ارتفاع السياحة الدولية(الشكل3).

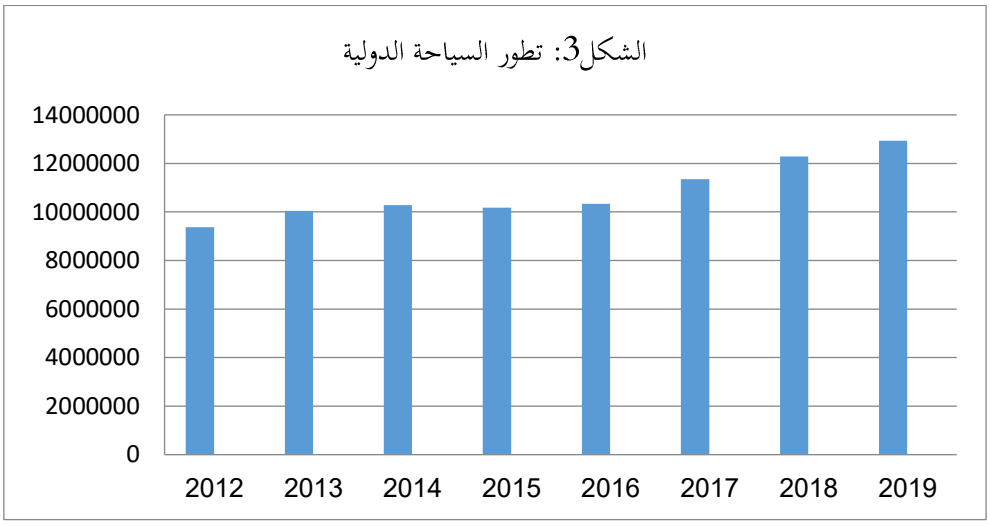

المصدر: استغلال إحصائيات وزارة السياحة

بلغ عدد السياح الوافدين خلال سنة 2019، بمراكز الحدود من السياح غير المقيمين 12,9 مليون سائح، أي ارتفاع نسبته +5 % مقارنة مع سنة 2018. وموازاة مع ذلك بلغ عدد المبيتات المسجلة بمؤسسات الإيواء السياحي المصنفة

25,2 مليون خلال سنة 2019، مسجلا بذلك ارتفاعا نسبته +5% مقارنة مع السنة الماضية (السياحة الوافدة +3,2% والسياحة الداخلية +9,4%.).

2- أثروباء كورونا على قطاع السياحة بالمغرب

كان لانتشار جائحة كورونا الأثر البالغ على الاقتصاد المغربي ولا سيما على قطاع السياحة الذي تأثر بشكل مباشر بالإجراءات الوقائية والاحترازية التي اتخذتها البلاد لوقف تفشي هذا الوباء. فانتشار الوباء على المستوى العالمي، رافقه اتخاذ السلطات العمومية لمجموعة من التدابير الوقائية، كغلق الحدود البحرية والبرية وتعليق الرحلات الجوية، وغلق أماكن الاستجمام الترفيه الأمر الذي أدخل قطاع السياحة في حالة حجر تام. ولمواجهة هذه الوضعية غير المسبوقة، قامت الكونفدرالية الوطنية للسياحة بدق ناقوس الإنذار كما قدرت حجم الخسائر التي سيعرفها هذا القطاع بحوالي 138 مليار درهم، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2022[251].

III- القطاع السياحي بشفشاون في زمن الجائحة

1- منطقة شفشاون: مؤهلات سياحية متنوعة

تزخر منطقة شفشاون بمؤهلات سياحية متنوعة بين ما هو طبيعي (ثروات نباتية، شواطئ، منابع مائية...)؛ وما هو ثقافي (تراث ثقافي ثابت ومنقول ولا مادي). هذه الموارد المتنوعة تشكل رافعة لدعم التنمية السياحية بالمنطقة وتوفير منتوج عرض سياحي يتلاءم مختلف أنواع السياحة (الشاطئية، الإيكولوجية، الجبلية...)، هذا إلى جانب موقعها الاستراتيجي المتمثل في القرب من أوربا.

1-1- مؤهلات السياحة البيئية: تنوع إيكولوجي وبيولوجي وجيولوجي

1-1-1- المنتزهات الوطنية ر افعة لدعم السياحة البيئية بالمنطقة

- المنتزه الوطني تلاسمطان: أنشأ المنتزه الوطني تلسمطان سنة 2004 على مساحة64593 هكتار، يشمل تراب تسع جماعات قروية، منها ست جماعات تنتمي لإقليم شفشاون(باب تازة- بني دركول- بني سلمان-اسطيحة-تاسيفت-تلمبوط)، والتي تشكل80%من المساحة الاجمالية للمنتزه؛ وثلاث جماعات تنتمي إلى إقليم تطوان(ولاد علي منصور-الواد-الحمرا)، والتي تشكل 20% من المساحة الإجمالية للمنتزه252. تقدر ساكنة المنتزه بحوالي 20000نسمة، أما بالنسبة للتنوع البيولوجي، فالمنتزه يتوفر على أكثر من 1000نوع من النباتات، وأكثر من 170 صنف من الحيوانات.

جاء المنتزه الوطني لتلسمطان نتيجة ثمرة تعاون أوربي مغربي في إطار برنامج ميدا(MEDA-Chefchaouen) من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على التنوع الإحيائي للمنتزه الغني من حيث النباتات والوحيش، والمشاهد الطبيعية والثقافية الفريدة، وأيضا تعزيز وتشجيع السياحة البيئية.

---

251 - الموقع الإلكتروني: https://fnh.ma/article/opinions-libres/tourisme-marocain-face-au-coronavirus-ce-qui-ne-tue-pas-rend-plus-fort

252 - مصطفى احمامو(2015)، قضايا التدبير والإعداد في المناطق الجبلية: حالة الذروة الكلسية وهوامشها جنوب واد مرتيل(إقليما تطوان وشفشاون)، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، الجزء الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، ص393-395

- المنتزه الوطني بوهاشم: هو محمية طبيعية شمال المغرب غرب مدينة شفشاون، يمتد منتزه جبل بوهاشم على مساحة 8000 هكتار، يمتاز بتنوع بيولوجي وإيكولوجي كبير، فعلى مستوى الوحيش هناك 16 نوعا مستوطنا أو نادرا أو مهدد بالانقراض و34 نوعا من الثدييات منها ما نقرض كالفهد، ومنها 11 نوعا مستوطنا أو نادرا أو مهدد بالانقراض. ويتميز الموقع بتنوع بالغ من حيث البرمائيات. إذ توجد به تسعة من الأنواع المغربية الإحدى عشر وستة منها أنواع مستوطنة. برز الطابع الغني لهذا الموقع ذي الأهمية البيولوجية والإيكولوجية وتنوعه البيولوجي تصنيفه ضمن المواقع ذات الأولوية القصوى، إلى جانب تنوع تراثه الثقافي(المساجد، الزوايا، الأضرحة...). ومن بين أهداف هذا المنتزه تشجيع السياحة البيئية والقروية253.

2-1-1- مؤهلات السياحة الثقافية: تراث عمراني متنوع

- القصبة الأثرية

تعد القصبة النواة الأولى لمدينة شفشاون، تمتد على مساحة تقدر بـ7378 متر مربع، قام ببنائها الشريف العلمي مولاي علي بن راشد سنة 876هـ / 1471م254، اتخذها تكنة عسكرية للدفاع عن الثغور الشمالية بعد الاحتلال البرتغالي لمدن سبتة سنة 818هـ/1415م، والقصر الصغير سنة 862هـ /1457م، ومدينتي طنجة وأصيلا سنة 876هـ / 1471م255.

- الجوامع: معالم دينية بحمولات ثقافية وتاريخية

تتوفر مدينة شفشاون على العديد من الجوامع العتيقة والأثرية التي تعود إلى حقب زمنية قديمة، تتميز بهندستها العتيقة ونقوشها وزخارفها المتميزة، فبالإضافة إلى الصلاة يتم فيها أيضا تدريس العلوم الدينية واللغوية ، ومن أهمها: الجامع الأعظم، جامع ريف الأندلس، جامع الصبانين .إلخ

- السقايات العمومية

من بين المعالم الأثرية التي ميزت مدينة شفشاون والتي لازال بعضها قائما إلى اليوم، تتواجد بمختلف أحياء المدينة القديمة على الخصوص، ويصل عددها إلى حوالي 12 سابيلا، أصبحت هذه السقايات تكتسي قيمة حضارية و سياحية مهمة بالمدينة.

- المطاحن المائية "أرحاء"

من أهم السمات التي ميزت منطقة شفشاون عن باقي المناطق المغربية، وهي تلك المطاحن تقليدية، وهي شبيهة بتلك التي كانت موجودة بغرناطة على نهر(خينيل) لا من حيث تركيبها وأدواتها وطريقة عملها256. وذلك بحكم ظروف

253 - المنتزه الوطني بوهاشم(2011)، دليل السياحة: زيارة- تذوق- مغامرة

254 - محمد القاضي وأحمد أشرنان(2012)، شفشاون تاريخ، حضارة، أصالة، نشر جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية بشفشاون، مطبعة إيمبريا مدري- تطوان، ص95.

255 - عبد القادر العافية (1982)، عبد القادر العافية(1982)، الحياة السياسية و الاجتماعية و الفكرية بشفشاون و أحوازها خلال القرن العاشر الهجري (16 الميلادي)، ص63.

256- جواد اعبيدو، جميلة السعيدي(2016)**:** التراث الثقافي والتنمية السياحية: الواقع والرهانات (مدينة شفشاون نموذجا)، مقال منشور في مجلة التراب والتنمية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس، سلسلة دفاتر المختبرات، العدد الخامس والسادس،2020، ص18

المنطقة الطبيعية وما توفر عليه ثروة مائية كالمنابع والمجاري المائية، حيث تم استغلال هذه الموارد المائية في إقامة مجموعة من الأرحاء التي تعتمد في حركتها على الماء وذلك لطحن الزيتون والحبوب.

وقد أحصى خوان دي لاسكيطي(Juan De Lasquetti) في تقريره حول مدينة شفشاون ومجتمعها وبنياتها الاقتصادية، سنة 1918 -أي قبل دخول الاستعمار الاسباني بسنتين- 21 رحى لطحن الحبوب مع ذكر مالكيها257، نذكر منها: رحى الحضري بين قنطرة رأس الماء وقنطرة حي الصبانين، ورحى بن مالك ورحى بن يعيش ورحى الغرناطي ورحى الشكوري بنفس الموقع المذكور، ورحى البوهالي ورحى زيان ورحى سلام ورحى سيدي عيسى ورحى الأيسر أسفل قنطرة الصبانين. إلا أن هذه المطاحن التقليدية –مع كامل الأسف- لم تعد تقوم بدورها في وقتنا الراهن، فقد تعرض الكثير منها إلى الاندثار أما المتبقي منها فقد تحول إلى مجرد أطلال كما تم استغلال بعضها في بعض الانشطة التجارية أو تم تحويلها إلى مقاهي.

بالإضافة إلى هذه الأرحاء الخاصة بطحن الحبوب، كانت منطقة شفشاون تتوفر على أرحاء للزيتون (المعصرة)، ونذكر منها على سبيل المثال: رحى الغرناطي بحي السويقة، ورحى الجامع الأعظم بنفس الحي، ورحى سيدي بوخنشة بحي الخرازين، ورحى العافية بحي الهوتة، ورحى جامع ريف الأندلس(مطحنتان) كانتا محبستان على المسجد المعرف بالحي، ورحى باحمو(مطحنتان) بحي الصبانين(الجدول1).

الجدول1: الأرحاء المخصصة للزيت

أسماء الأرحاء	أماكن وجودها
رحى الغراندي	حي السويقة
رحى الجامع الكبير	حي السويقة
رحى سيدي بوخنشة	حي الخرازين
رحى العافية	حي الهوتة
رحى الشريف أعنان	حي السوق
رحى جامع ريف الأندلس	حي ريف الأندلس
رحى سيدي بالحاج الشريف	حي السوق
رحى الرحموني	حي العنصر

المصدر: رجاء الحبوسي(2012)، مرجع مذكور، ص39

يدل التواجد الكبير لهذه الأرحاء على أن إنتاج الزيتون كان مهما في المنطقة. إلا أن هذه المطاحن التقليدية الخاصة بالزيت هي الأخرى عرفت تراجعا كبيرا في وظائفها، وذلك في ظل الاكتساح الكبير للمطاحن العصرية، حيث تم التخلي على عدد مهم منها بالمنطقة.

257 - رجاء الحبوسي(2012)، الحياة الاقتصادية بشفشاون وباديتها(1561-1694م)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ص38

- الفنادق القديمة

كانت مدينة شفشاون تتوفر على العديد من الفنادق لعل أولها الفندق اليهودي الذي شيد بالحي التجاري بالسويقة، وهو اليوم "بزار التليدي" ومازال محافظا على طابعه الهيكلي. أما أشهر هذه الفنادق وأكبرها هو الفندق الفوقي المعروف اليوم بفندق (اشفيشو) المجاور لساحة وطاء الحمام، بني من طرف مهندس غرناطي يدعى الورديغي وذلك قبل حوالي أربعمائة سنة، بناه على غرار فندق بغرناطة يسمى Corral del Carbon أي فندق ساحة الفحم، أصبح يضم حاليا محلات للصناعة التقليدية، ومازال محافظا على طابعه المعماري، ويعتبر من المعالم السياحية بالمدينة يقصده الزوار من الداخل والخارج. وهناك فندق آخر كان يعرف بالفندق السفلي، كان يقع أسفل ساحة وطاء الحمام ولم يعد له ذكر، فقد حل محله مقر لوكالة بنكية258.

- الحمامات

من بين ما تميزت مدينة شفشاون في المجال العمراني هي الحمامات العامة أو الشعبية، وكان أول حمام شيد بمدينة شفشاون هو "حمام البلاد" الموجود أسفل ساحة وطاء الحمام في الطريق المؤدي إلى حي الهوية، ثم تلاه "حمام الهراس" وهو الموجود جنب حي الهوتة، وقد بنيا على طراز الحمامات الغرناطية، بالإضافة إلى حمامات أخرى كحمام "المصلوحي" الذي شيد أيام الحماية الإسبانية، والذي مازال يؤدي دوره إلى اليوم259.

- الأفران التقليدية

عرفت مدينة شفشاون عددا من الأفران التقليدية التي بنيت في كل حي بل هناك من الأحياء ما كان يتوفر على ثلاثة أفران كحي ريف الأندلس وما زال إلى اليوم، نظرا لطوله وكثافة سكانه، ومنها من كان يتوفر على فرنين كحي باب السوق، وحي الصبانين،، وقد وصل مجموعها إلى 14.

2- تأثير جائحة كورونا على القطاع السياحي بشفشاون

ساهمت الإجراءات الوقائية والاحترازية التي اتخذتها البلاد لوقف تفشي هذا الوباء في ركود وشلل القطاع السياحي بجميع جهات المغرب، ومنها جهة طنجة تطوان الحسيمة التي ينتمي إليها مجال دراستنا مدينة شفشاون، إذ احتلت هذه الجهة المرتبة الثالثة من حيث عدد الإصابات بهذا الفيروس في الشهور الأولى من الجائحة، مما دفع السلطات المحلية إلى فرض إجراءات وقائية صارمة بكل مناطق الجهة كمنع التنقل بدون رخصة وغلق الشواطئ في فصل الاصطياف، وغلق الحدائق والمنزهات وأماكن الترفيه والتسلية، وحضر التظاهرات الفنية والثقافية والتجارية والرياضية.إلخ، الأمر الذي كان له الأثر البالغ على جميع الأنشطة الاقتصادية ولا سيما النشاط السياحي (الصور 1،2،3).

بعض صور مدينة شفشاون في زمن جائحة كورونا

258 - جميلة السعيدي، جواد اعبيدو(2016): دور القطاع السياحي في التنمية المحلية: نموذج مدينة شفشاون. مقال منشور في المدن الجبلية ورهان التدبير الترابي منشورات الملتقى العلمي والثقافي لمدينة القصيبة، الطبعة الأولى، مطابع الرباط نت،ص233

259 - جواد اعبيدو(2013)، السياحة الثقافية بمدينة شفشاون ودورها في التنمية المحلية، بحث لنيل درجة الماستر في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية– المحمدية، ص68.

المصدر: صور نشرتها وكالة أنباء صينية ترصد وضع مدينة شفشاون في زمن كورونا بالصور– عن موقع:http://chaouenpress.ma/m/news7554.html

ولإبراز الأثر السلبي لهذه الجائحة على النشاط السياحي بالمنطقة بلغة الأرقام والإحصائيات أيضا، قمنا برصد تطور عدد الوافدين وليال المبيت السياحية بالنسبة للسياحة الداخلية والدولية بالفنادق المصنفة من خلال ثلاثة أشكال مقارنة(الشكل 1،2،3)، وذلك من يناير إلى مارس 2020.

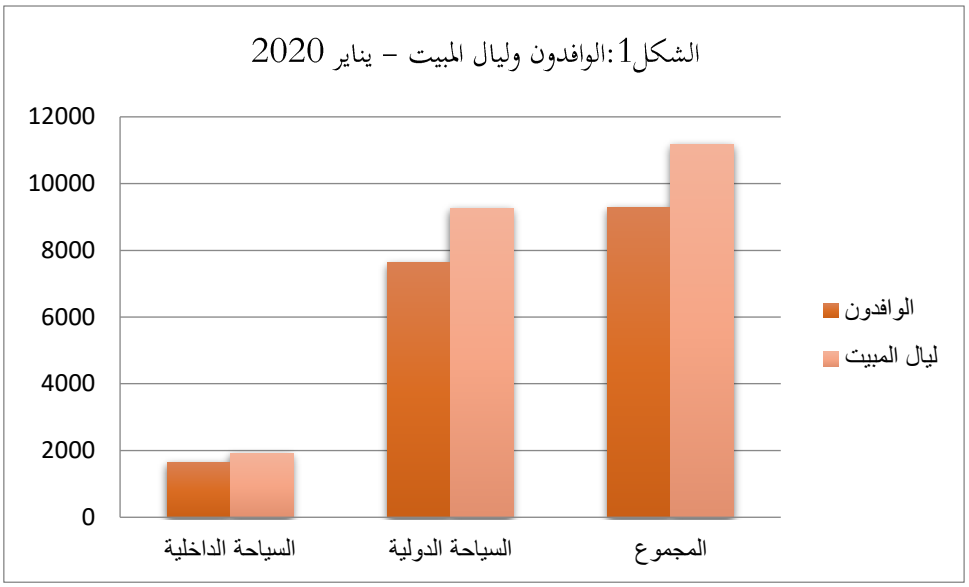

المصدر: جمعية التنمية السياحية بشفشاون،2020

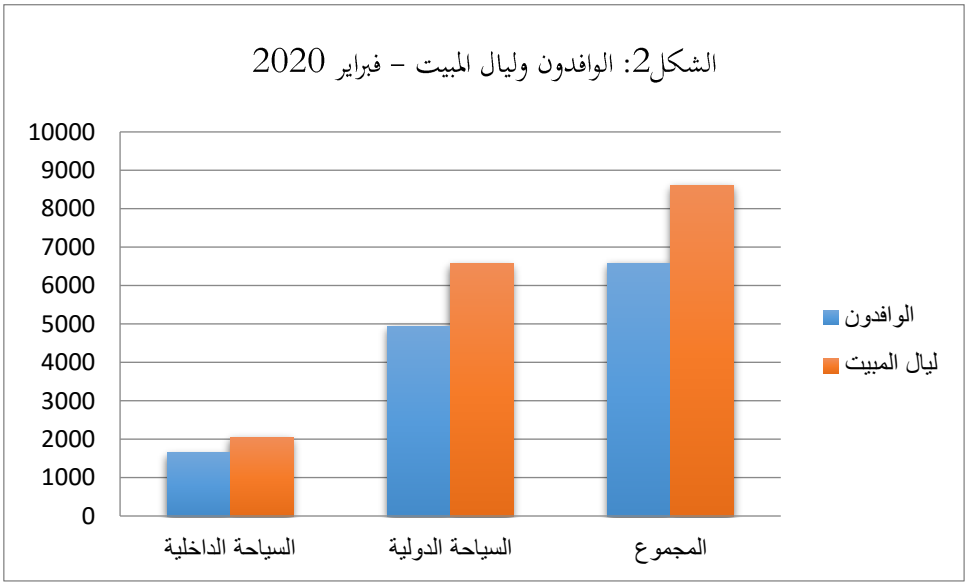

المصدر: جمعية التنمية السياحية بشفشاون،2020

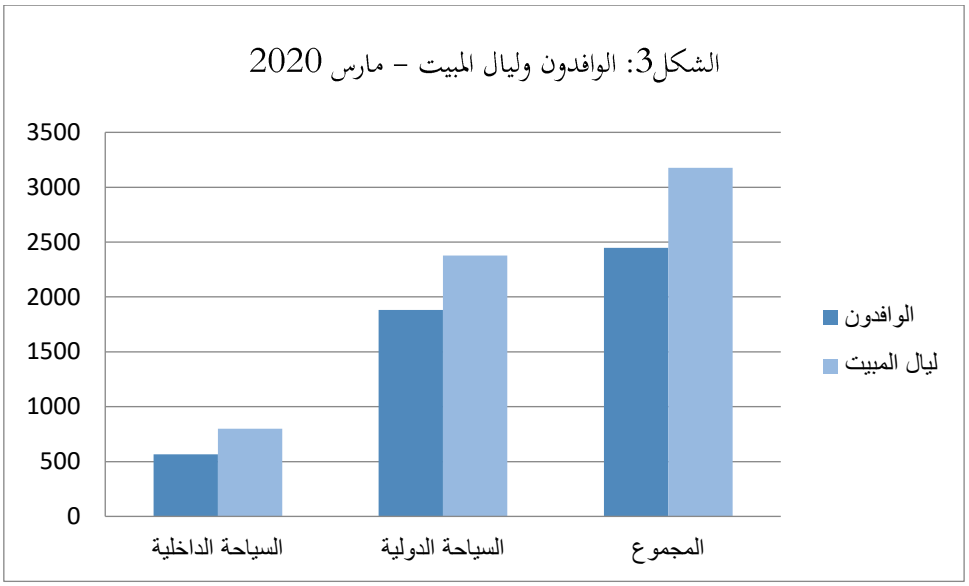

المصدر: جمعية التنمية السياحية بشفشاون،2020

نلاحظ من خلال هذه الأشكال أن أعداد الوافدين بالفنادق المصنفة بمنطقة شفشاون عرفت تراجعا واضحا من 9296 في يناير إلى 2449 في مارس، كما تراجعت ليال المبيت هي الأخرى من 11180 إلى 3176 خلال نفس الفترة المذكورة، وبدون شك فإن هذه الأرقام ستنخفض بشكل أكثر خلال الأشهر اللاحقة مع استمرار تطبيق إجراءات الوقاية والتباعد الاجتماعي ومنع التنقل داخليا وغلق الحدود البرية والبحرية وتعليق الرحلات الجوية.

IV- سبل مواجهة الجائحة والنهوض بالقطاع السياحي

1- التدابيروالإجراءات المتخذة لمواجهة جائحة كورونا بالمغرب

بالموازاة مع إعلان حالة الطوارئ الصحية التي تهدف إلى تقليص واحتواء انتشار جائحة كورونا، قامت السلطات المغربية باعتماد مجموعة من التدابير الاستباقية منذ تسجيل أول حالة بالبلاد في مطلع شهر مارس، كما يلي260:

260 - الوقـــع الإلكترونـــي: https://mtataes.gov.ma/wp-content/uploads/2020/07/الســـياحة-بـــالمغرب-مابعـــد-كوفيد-19--V2-10072020.pdf

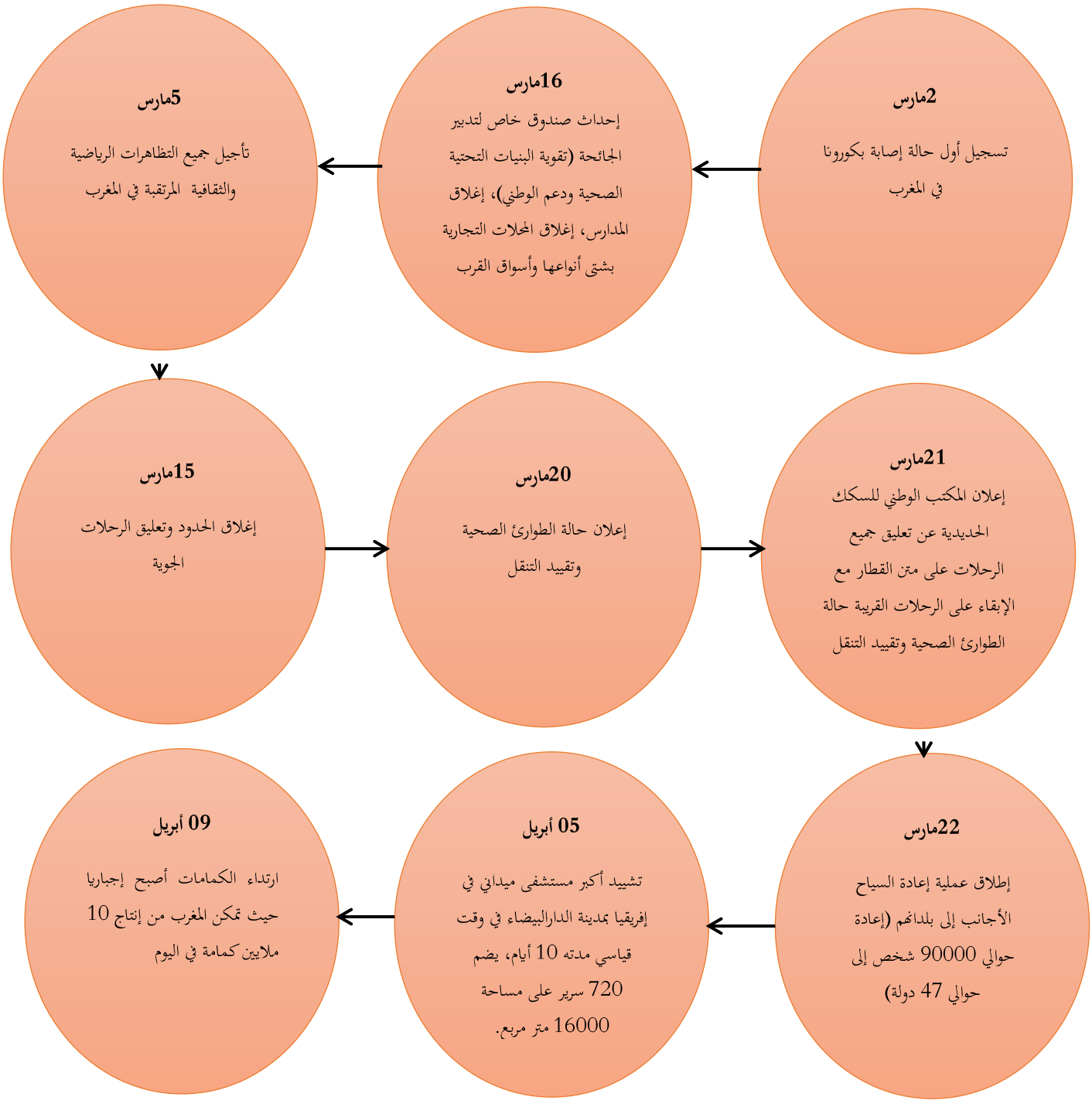

2- تدابيروإجراءات مواجهة تداعيات جائحة كورونا على القطاع السياحي

إلى جانب التدابير والإجراءات الاحترازية النموذجية التي اتخذها المغرب لاحتواء انتشار المرض، وضمان سلامة وأمن المواطنين وكذا الأجانب القاطنين بالبلاد، فقد اعتمد إجراءات أخرى مهمة للحد من الانعكاسات الاقتصادية

والاجتماعية لهذه الجائحة. وقد استفاد قطاع السياحة من هذه الإجراءات، حيث استفاد حوالي 70 بالمئة من العاملين بالقطاع والمسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من التعويضات الشهرية. وعلى المستوى التشريعي، تدخلت الدولة أيضا لتجنب إفلاس المقاولات السياحية وضمان حقوق المستهلكين من خلال مشروع قانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين.

ولتقوية قدرات المهنيين السياحيين وتحضيرهم للاستئناف السريع للنشاط السياحي الذي يقتضي تحسين التنافسية، تم تطوير منصة رقمية لمواكبة المهنيين عبر عرض تكوينات رقمية في عدد من المجالات، تهم التميز عبر الجودة والابتكار والقدرة التجارية، باعتبارها عوامل مهمة في صمود المقاولات، واستدامتها أثناء الظروف القاهرة. ولتحضير أفضل لإعادة إعطاء الانطلاقة للنشاط السياحي، تم العمل على عدة جوانب هامة منها إعداد دليل للصحة والسلامة لاستئناف النشاط السياحي؛ والترويج السياحي؛ وهيكلة القطاع وتعميم تدريجي للتغطية الاجتماعية؛ وإعداد مخطط قطاعي.

أما على مستوى الترويج السياحي، تم التركيز على إنعاش السياحة الداخلية عبر محورين أساسيين، يتعلق الأول بالتواصل حيث تم وضع استراتيجية تواصلية لفائدة السوق الداخلية وطنيا وجهويا، تهدف إلى تقريب المنتوج السياحي للمواطن، وكذا تشجيعه على استهلاك السياحة الداخلية كمنتوج وطني بمختلف مكوناته .كما تم وضع الآليات الضرورية لتحديد العروض السياحية الملائمة للمواطنين بمختلف شرائحهم، وكذا تقريب هذه العروض للمغاربة، بالاعتماد على كل الوسائل المتاحة، خاصة التكنولوجية والرقمية، والتي أصبحت في متناول الجميع. وتم وضع رهن إشارة مهنيي السياحة المغاربة بوابة تفاعلية، توفر المعطيات والمعلومات حول السوق السياحي الدولي، وذلك من أجل تتبع آني ومباشر لتأثير وباء كورونا عبر العالم، وتوقعات فتح الأسواق السياحية العالمية. وإعادة هيكلة القطاع عبر التعميم التدريجي للتغطية الاجتماعية.إلخ261

3- سبل إنعاش القطاع السياحي بعد الجائحة بمنطقة شفشاون

رغم التأثير الكبير للأزمة الصحية الحالية على قطاع السياحة، إلا أنها تمثل أيضًا فرصة سانحة لضمان الإصلاح الشامل للصناعة السياحية. فقد كشفت هذه الأزمة عن عيوب قطاع يعتبر حيويًا للاقتصاد المغربي لكنه يعاني من عدة مشاكل هيكلية تكبح نموه (مشاكل الحكامة ، الشركات ، ثقل الضرائب ، هيمنة القطاع غير المهيكل. إلخ).

يجب أن تكون فترة ما بعد كوفيد فرصة لوضع أسس النموذج السياحي الجديد وجعله قاطرة لتنمية البلاد. عبر ضمان إدارة أفضل للصناعة السياحية ، وتحسين قدرتها التنافسية ، ودعم السياحة الداخلية، وتسريع التحول الرقمي وزيادة قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية.

وباعتبار السياحة قطاع أساسي وحيوي بشفشاون، فقد أجمع العديد من الفاعلين في مجال السياحة بإقليم شفشاون على ضرورة مساهمة الجميع في إعادة إقلاع السياحة عبر وضع خطة محكمة تضعها في قلب المعادلة التنموية، و أن "استغلال وتثمين الجانب اللامادي لإقليم شفشاون، من ثقافة وتاريخ ومآثر وأدن وفن وتقاليد وعادات، يفرض بذل

261 -الموقع الإلكتروني: http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/وزارة-السياحة-والصناعة-التقليدية-أعد/الأنشطة-الحكومية/

جهود إضافية لإثرائها وإضفاء قيمة مضافة عليها، بالإضافة إلى أهمية السياحة الالكترونية كأداة أساسية لتعزيز عامل الجذب السياحي، ودور وسائل التكنولوجيا الحديثة في الترويج والتوجيه كما التعريف بما يزخر به إقليم شفشاون من مؤهلات طبيعية وتاريخية وثقافية262.

خلاصة

أدى انتشار جائحة كورونا إلى تضرر العديد من القطاعات الاقتصادية والإنتاجية ليس فقط في المغرب بل على المستوى العالمي، ويعد القطاع السياحي واحد من القطاعات الاقتصادية التي تكبدت خسائر فادحة نتيجة انتشار فيروس كورونا المستجد، وذلك نتيجة الإجراءات الوقائية والاحترازية التي اتخذتها الدولة لمنع دخول الفيروس ووقف انتشاره، منها غلق الحدود البرية والبحرية وتعليق الرحلات الجوية وغلف أماكن الاستجمام والترفيه فكان لهذه الإجراءات وقع سريع على قطاع السياحة حيث أدخلته في حالة حجر تام.

وقد تسببت هذه الأزمة في التأثير الكبير على القطاع السياحي المغربي والحد من نموه وتطوره خلال هذا العام أي 2020، بعد أن كانت كل التوقعات تشير إلى انتعاش الحركة السياحية خلال العام بنسبة أكبر من السنة الفارطة.

لقد أصبح قطاع السياحة اليوم في تحد جديد يعتبر الأسوأ من نوعه جراء تفشي فيروس كورونا المستجد، فرغم ما قامت به الدولة من مجهودات وتدابير لإخراج القطاع من أزمته الغير مسبوقة، والتي أشرنا إليها في ثنايا هذا المقال، إلا أن الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهود لاسترجاع عافية القطاع السياحي والحفاظ على قوته، واستغلال هذه الأزمة كفرصة لمباشرة إصلاح حقيقي وتجديد وتطوير القطاع وزيادة قدرته على المنافسة الدولية.

لقد أبانت الجائحة عن هشاشة القطاع السياحي المغربي جراء الأزمة الصحية التي كانت أشد وقعا على المناطق التي يرتكز نشاطها الاقتصادي على قطاع السياحي كحالة مجال دراستنا (شفشاون) حيث توقفت عجلة التنمية الاقتصادية بشكل شبه تام. الأمر الذي يتطلب إدراج القطاع السياحي في حزم الطوارئ الاقتصادية الوطنية والإقليمية والعالمية، وخلق آليات واستراتيجيات لإدارة الأزمات السياحية. كما يتطلب الأمر دراسة الأسواق السياحية والعمل بسرعة على استعادة الثقة وتحفيز الطلب السياحي، وتنويع الأسواق والمنتجات والخدمات، مع التركيز على السياحة الداخلية خاصة على المديين القريب والمتوسط، ومواكبة المستجدات التي يعرفها قطاع السياحة بولوج مجال السياحة الإلكترونية، لتحقيق تنافسية أكبر على الصعيد العالمي.

لائحة البيبليوغرافيا

- احمامو مصطفى (2015)، قضايا التدبير والإعداد في المناطق الجبلية: حالة الذروة الكلسية وهوامشها جنوب واد مرتيل(إقليما تطوان وشفشاون)، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، الجزء الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان
- اعبيدو جواد(2013)، السياحة الثقافية بمدينة شفشاون ودورها في التنمية المحلية، بحث لنيل درجة الماستر في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية– المحمدية

262 - جميلة السعيدي، أثر جائحة كورونا على القطاع السياحي بشفشاون: الواقع والرهانات، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://alittihad.info/أثر-جائحة-كورونا-على-القطاع-السياحي-بش/ بتاريخ 2020/07/01

- اعبيدو جواد، السعيدي جميلة (2016): التراث الثقافي والتنمية السياحية: الواقع والرهانات (مدينة شفشاون نموذجا)، مقال منشور في مجلة التراب والتنمية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز فاس، سلسلة دفاتر المختبرات، العدد الخامس والسادس،2020
- الحبوسي رجاء (2012)، الحياة الاقتصادية بشفشاون وباديتها(1561-1694م)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط،
- السعيدي جميلة، أثر جائحة كورونا على القطاع السياحي بشفشاون: الواقع والرهانات، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://alittihad.info/أثر-جائحة-كورونا-على-القطاع-السياحي-بش/ بتاريخ 2020/07/01
- السعيدي جميلة، اعبيدو جواد (2016): دور القطاع السياحي في التنمية المحلية: نموذج مدينة شفشاون. مقال منشور في المدن الجبلية ورهان التدبير الترابي منشورات الملتقى العلمي والثقافي لمدينة القصيبة، الطبعة الأولى، مطابع الرباط نت،ص233
- العافية عبد القادر (1982)، عبد القادر العافية(1982)، الحياة السياسية و الاجتماعية و الفكرية بشفشاون و أحوازها خلال القرن العاشر الهجري (16 الميلادي)
- القاضي محمد وأشرنان أحمد (2012)، شفشاون تاريخ، حضارة، أصالة، نشر جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية بشفشاون، مطبعة إيمبريا مدري- تطوان
- المنتزه الوطني بوهاشم(2011)، دليل السياحة: زيارة- تذوق- مغامرة
- الموقع الإلكتروني:http://chaouenpress.ma/m/news7554.html
- الموقع الإلكتروني: http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/وزارة-السياحة-والصناعة-التقليدية-أعد/الأنشطة-الحكومية/
- الموقع الإلكتروني: https://fnh.ma/article/opinions-libres/tourisme-marocain-face-au-coronavirus-ce-qui-ne-tue-pas-rend-plus-fort
- الموقع الإلكتروني: https://mtataes.gov.ma/wp-content/uploads/2020/07/السياحة-بالمغرب-مابعد-كوفيد19.-V2-10072020.pdf

كوفيد 19 و تأثيره على قطاع النقل (من وجهة القانون)

د معداوي نجية

استاذ محاضرا- كلية الحقوق جامعة لونيسي علي البليدة . الجزائر.

الملخص:

شهدت مختلف دول العالم انتشار فيروس كورونا المستجد الذي ، اثّر على الحياة البشرية والاجتماعية ،والسياسية ،والاقتصادية وقطاع الخدمات، ذلك ما انعكس على العلاقات التعاقدية ومنها عقود النقل البري و الجوي و حتى النقل البحري، التي تعتبر شريان الحياة الاقتصادية وعصب تداول الخدمات السّلع .

الكثير من هذه المؤسسات والشركات والأفراد حاولت البحث عن أسانيد قانونية تبرر لها فسخ هذه العقود،او التحلل من مسؤولية عدم الوفاء بالالتزامات الناتجة عن تلك العقود ، متى كان تنفيذها مستحيلاً، أو على الأقل طلب إعادة التوازن المالي للعقد إذا أصبح تنفيذه مرهقا ومضراً لأحد الأطراف.

ما أنتج مشكلات قانونية لم تعالجها الإتّفاقيات الدّولية بشكل واضح، منها طبيعة الأوبئة المستجدة من النّاحية القانونية وتأثيرها على مسؤولية النّاقل.

الكلمات المفتاحية : كورونا، التزامات، عقود ،نقل بحري،نقل الاشخاص،نقل البضائع،القوة القاهرة،الظروف الطارئة.

Abstract :

Various countries of the world witnessed the spread of the new Corona virus, which affected human, social, political, economic life and the service sector. This was reflected in contractual relations, including land and air transport contracts and even maritime transport, which are considered the economic lifeline and the backbone of commodity services circulation

. Many of these institutions, companies and individuals tried to search for legal grounds that would justify the termination of these contracts, or the dissolution of the responsibility for not fulfilling the obligations resulting from those contracts, when their implementation was impossible, or at least requesting a financial rebalancing of the contract if its implementation became cumbersome and harmful to one of the parties.

What resulted in legal problems that were not clearly addressed by international conventions, including the legal nature of emerging epidemics and their impact on the carrier's liability.

Key words: Corona, obligations, contracts, maritime transport, transport of people, transport of goods, force majeure, hardship.

مقدمة :

تفاجأ العالم مع بدايات سنة 2020 ، بظهور وباء خطير في الصين يدخل ضمن فئة الفيروسات التاجية، أطلقت عليه تسمية" كوفيد" 19 ، تبين لاحقاً أن أ ول ظهور له كان في شهر ديسمبر من سنة 2019 رغم أن حدة انتشار الوباء في الصين قد زادت في شهر يناير من السنة الجارية، إلا أن استجابة دول العالم في البداية كانت بطيئة، فلم تبادر إلى إغلاق حدودها مع الصين ربما لسوء تقدير لخطورة الوباء من قبل جميع الأطراف المعنية، لاسيما منمنظمة الصحة العالمية.

لكن، مع تضاعف سرعة تفشي الوباء وإنتقاله لخارج حدود الصين، خلصت دول العالم في الأخير إلى ضرورة إغلاق حدودها واتخذت إجراءات مشددة لوقف انتشاره، منها من إختار إعلان حالة الطوارئ، ومنها من اِختار إعلان حظر التجوال، ومنها من إختار سن تشريعات اس ذلك أن الأعمال والخدمات الصناعية والتجارية والتعليمية التي تأثرت بسبب هذه الجائحة، هي أعمال وخدمات تم الاتفاق على تنفيذها بموجب عقود لم يتوقع أطرافها أن تحدث مثل هذه الجائحة التي ستوقف أو تعرقل تنفيذ هذه العقود .وعليه؛ وبعد اتخاذ تلك القرارات، سواء تلك المتعلقة بمنع السفر، أو المتعلقة بتعليق العمل الحكومي والخاص في مقرات العمل الرئيسية إلا في حدود ضيقة جدا، وإغلاق المجمعات التجارية وفرض حظر التجوال ... إلخ، أصبحت الكثير من المؤسسات والشركات التجارية والصناعية والخدمية تواجه تحديات مالية كبيرة تتعلق بمدى إمكانية الاستمرار في تنفيذ العقود المبرمة في ظل ظروف سابقة تختلف كليا عن الظروف الراهنة .حيث إن تنفيذ هذه العقود في ظل الظروف الراهنة، إما أن يكون مستحيلً في الوقت الراهن،تثنائية لمواجهة تفشي الوباء.

وعليه؛ فإن الكثير من هذه المؤسسات والشركات والأفراد ستحاول البحث عن أسانيد نظامية تبرر لها فسخ هذه العقود متى كان تنفيذها مستحيلاً، أو على الأقل طلب إعادة التوزان المالي للعقد إذا أصبح تنفيذه مرهقا ومضراً لأحد الأطراف.

ما أنتج مشكلات قانونية لم تعالجها الإتّفاقيات الدّولية بشكل واضح، منها طبيعة الأوبئة المستجدة من النّاحية القانونية وتأثيرها على مسؤولية النّاقل.

و عليه تطرح الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير فيروس كورنا على قطاع النّقل بأنواعه ؟ وكيف انعكس ذلك على مسؤولية النّاقل ؟.

و الجواب عن هذه الاشكالية لن يكتمل دون تحديد الطبيعة القانونية لفيروس كورونا المستجد.

و تبدو اهمية الدراسة في ان هذا البحث يقف على واقع النقل سواء البري او البحري و الجوي، من خلال إبراز العلاقة بين وباء كورونا ومسؤولية النّاقل ، وما رتّبه من آثار اقتصاديةٌ مسّت قطاع النّقل ، و آثارٌ قانونيةٌ ارتبطت بمسؤولية النّاقل من خلال العقود المبرمة مع المتعاقدين.

و فيما يخص منهجية البحث فقد تم الاعتماد على المنهج التّحليلي الوصفي بغية فهم واقع قطاع النقل بأنواعه في ظل جائحة كوررونا، والمنهج المقارن لمقارنة النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية، بغية إيضاح نيّة المشرّع الجزائري.

و بناءا عليه قسمت الدراسة الى محورين تعلق المحور الاول بالطبيعة القانونية لفيروس كرونا ، على اساس اننا لا نستطيع الحديث عن مسؤولية الناقل دون الوقوف على تكييف القانوني للجائحة ، في حين خصص المحور الثاني لانعكاسات هذه الجائحة على قطاع النقل لكن من الناحية القانونية.

اولا - الطبيعة القانونية لفيروس كورونا.

كان تأثير فيروس كورونا على الوضعية الاقتصادية في كافة دول العالم واضحا ، و ساد قلق بشان تهرب الشركات والمؤسسات والأفراد من مسؤولية تنفيذ الالتزامات تجاه المتعاقدين و الغير، فطرحت إشكالات متعددة، تختلف باختلاف وجهة نظر كل باحث حول تكييف فيروس كورونا ، وباعتبار أن هناك آليتين تنبثق في اطارهما مسؤولية المتعاقد من عدمه، ألا و هي القوة القاهرة التي يصير فيها الالتزام التعاقدي مستحيل التنفيذ، والظروف الطارئة التي يصبح فيها الالتزام التعاقدي صعب التنفيذ ، و مهم جدا في هذا اطار معرفة تصنيف هذه الجائحة ضمن الطافتين.

1-1- جائحة فيروس كورونا من الظروف الطارئة:

يقصد بالظرف الطارئ هو «كل حادث عام لاحق على تكوين العقد، وغير متوقع الحصول أثناء التعاقد، ينجم عنه اختلال بين المنافع المتولدة عن عقد يتراخى تنفيذه إلى أجل أو آجال، بحيث يصبح تنفيذ المدين لالتزامه كما أوجبه العقد يرهقه إرهاقا شديدا و يتهدده بخسارة فادحة تخرج عن الحد المألوف » .263

فالحوادث الطارئة هي حالات عامة غير مألوفة لم يكن في الحسبان توقعها ولا دفعها، و قد اخذ المشرع الجزائري في المادة 3/107 من القانون المدني الجزائري لكنه لم يعرفها، بل اكتفى بذكر شروطها والآثار المترتبة عنها، حيث جاء نص المادة كما يلي:

« غير أنه إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدي، وان لم يصبح مستحيلا، صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة ، جاز للقاضي تبعا للظروف وبعد مراعاة لمصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول، ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك264 » .

و من شروط تطبيق نظرية الحوادث الاستثنائية او الظروف الطارئة أن يكون العقد متراخي التنفيذ، و يقصد بتراخي تنفيذ العقد، أن تكون هناك مدة زمنية بين تاريخ انعقاد العقد وتاريخ نفاذه .265

263 - أنظر عبد الر ا زق أحمد السنهوري ، " الوسيط في شرح القانون المدني، المجلد الأول، الجزء 2، العقود الواردة على الانتفاع بالشيء، الإيجار والعارية"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة الجديدة 2015. ص 705 ،

264 - هذه النظرية أخذت بها التشريعات الحديثة حيث تقابلها المادة 2 / 147 من القانون المدني المصري ، والمادة 2 / 148من القانون السوري ، والمادة 2 / 146 من القانون الع ا رقي، والمادة 147 من القانون الليبي، والمادة 269 من القانون البولوني، والمادة 1467من القانون الإيطالي.

265 - لم ينص المشرع الجزائري على هذا الشرط صراحة فالفقرة الثالثة من المادة 107 المذكورة أعلاه، على غرار ما قام به المشرع المصري وبقية تشريعات الدول العربية التي أخذت بنظرية الظروف الطارئة.

و إذا بحثنا عن إمكانية توفر هذا الشرط في فيروس كورونا، نجده حاضرا بقوة، فنجده في عقد الإيجار و عقد العمل و عقد الخدمات السياحية و عقود التوريد..و ما الى ذلك، فهي عقود زمنية بطبيعتها ، ومن ثم تصلح صلاحية واضحة لتكون ميدانا لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة 266 ، حيث انها أبرمت في ظروف عادية، لكن مع أزمة كورونا يخل المدين عن تنفيذ العقد ، وذلك راجع لكون هذا المدين توقف مصدر رزقه بسبب الازمة الصحية ، او منع مغادرة منزله، او اوقف تنقله ، او منع منحه ترخيص التصدير..(و حالة الطوارئ الصحية في بعض البلدان) وكذلك لخوفه من عدوى فيروس كورونا.

- **أن يكون الظرف الطارئ حادثاً استثنائياً، هذا الشرط** يعني أن الحادث الطارئ كالجائحة يجب أن يكون حادثاً استثنائياً نادر الوقوع مثل الزلازل والسيول والحروب ونحوها من الآفات التي هي نادرة الوقوع وليست مألوفة وقد عرفها الفقهاء بأنها: **ما لا يستطاع دفعه في العادة، كالريح والمطر الشديد وغير ذلك من الظروف التي تحدث حدوثاً استثنائياً.**

والحادث الاستثنائي لا يقتصر على الحوادث الطبيعية وحدها، بل قد ينجم عن أية وقائع مادية أخرى ، فقد أدى التطور العلمي إلى اتساع رقعة هذه الظروف لتشمل أنواعا أخرى لم تكن معروفة من قبل، مثل انتشار الإشعاع الذري ، وتلوث البيئة، او انتشار الغازات السامة، وكلها قد تكون من قبيل الحوادث الاستثنائية التي تؤثر بشكل أو بآخر على تنفيذ الالتزام العقدي .267

و يمكن أن نقول أن فيروس كورونا 2019 حادث استثنائي عام، وليس المقصود بالعمومية أن يشمل الدول كلها، بل يكفي أن يشمل دولة، أو إقليم دولة فقط، **كما لا بد ألا يخص الظرف الطارئ** أحدا معين ، و مما لا شك فيه ان هذه الجائحة و التي اعتبرتها منظمة الصحة العالمية وباءا عالميا، باعتبارها انتشرت في العالم، تتوفر على وصف العمومية.

وبالنسبة لاعتبار الظرف الطارئ غير متوقع او مفاجئاً، فلا يكون في الإمكان التنبؤ بحدوثه، وهو شرط متوفر في الجوائح، فالجائحة هي ما لا يستطاع دفعه في العادة وهي من الأمور الغيبية التي لا نعلم متى وكيف وأين تحدث، ونقصد بتوقع الظرف الطارئ هو احتمال وقوعه وما سيتكبد منه المتعاقد من صعوبات في تنفيذ الالتزام ولا سيما إذا كان التزاما ثقيلا على الكاهل.

حيث نجد فيروس كورونا حدث استثنائي لم يعشه العالم من قبل ، وغير متوقع حيث ظهر أول مرة في "ووهان" بالصين، ثم انتقل بعد ذلك إلى مختلف دول العالم ، وكان له تأثير سلبي على العقود المبرمة قبل تفشي وباء كورونا. و حتى ان قاربنا بينه و بين الفيروسات التي انتشرت سابقا و المشابهة له كالسارس و المارس ، و التي لم يكن لها اثر كبير و بقيت

---

266 - عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، المجلد الأول، الجزء 2، العقود الواردة على الانتفاع بالشيء، الإيجار والعارية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة الجديدة 2015، ص 820.

267 - احمد مروك ، " شرط اعادة التفاوض في عقود التجارة الدولية "، رسالة دكتوراه في القانون ، جامعة الجزائر .2015. ص 57

محصورة في منطقة معينة و تم التحكم فيها ، إلا ان هذا الفيروس فاق كل الاحتمالات و التوقعات، مما يجعله غير متوقع بالفعل و استثنائي.

كما لا بد أن يكون تنفيذ الالتزام مع وجود الظرف الطارئ مرهقاً. ويعتبر شرط الإرهاق من أهم الشروط التي يجب أن تتوافر لتطبيق نظرية الظروف الطارئة، والذي وصفه المشرع الجزائري في الفقرة الثالثة من المادة 107 المذكورة أعلاه بأنه يهدد المدين بخسارة فادحة[268].

كذلك الحال بالنسبة للمدينين بأداء قروض استهلاكية والذين توقفوا عن العمل بموجب الحالة الصحية التي يمر بها العالم، التي تم الإعلان عنها في الجزائر بتاريخ 24مارس 2020 . حيث بسبب توقفهم عن العمل أصبح معه من الصعب تنفيذ التزاماتهم بموجب عقد العمل المحدد أو غير محدد المدة الزمنية أن توقفهم عن العمل أصبح معه من الصعب تنفيذ التزاماتهم المتمثلة في أداء الأقساط الدورية للبنك يبقى قائما وغير مستحيل ،بحيث يمكن للمقترض في التشريعات المقارنة والتي نظمت الظروف الطارئة أن يدفع بوجود ظرف طارئ يطلب بموجبه من القاضي تعديل العقد حسب درجة إرهاق تنفيذ الالتزام له وإعادة التوازن العقدي، أما في ظل التشريعات التي تتبنى نظرية الظروف الطارئة ،كما هو الحال بالنسبة للمشرع الجزائري فيبقى للمدين الذي أصبح تنفيذ التزامه مرهقا أو صعب التنفيذ اللجوء لبعض القواعد القانونية كي يوفر لنفسه الحماية القانونية تجاه الآثار السلبية لفيروس كوفيد 19 الذي أثقل كاهله و ارهقه[269].

لكن لا يمكن التسليم في كل الاحوال باعتبار جائحة كورونا كظرف طارئ حيث انه في بعض الاحيان الالتزام مستحيل التنفيذ وليس مرهقا فقط.

1-2- جائحة كورونا من قبيل القوة القاهرة.

لم يعرف المشرع الجزائري كما فعل المشرع المصري والفرنسي في القانون المدني القوة القاهرة، وإنما أشار إليها كسبب أجنبي معفي من المسؤولية، إذ تنص المادة 127 من القانون المدني [270]:""إذا اثبت الشخص أن الضرر قد نشا عن سبب لا يد له فيه كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطا صدر من المضرور أو خطا من الغير كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر ما لم يوجد نص قانوني أو اتفاق يخالف ذلك " .

و أشار اليها في صلب القانون المدني ، كسبب معفي من المسؤولية، كما أشار اليها قانون الاجراءات المدنية و الادارية منه كاستثناء لسقوط الحق أو سقوط حق الطعن بسبب عدم احترام الآجال المقررة في القانون من أجل ممارسة حق أو من أجل حق الطعن.

في حين عرفها المشرع المغربي في قانون الالتزامات و العقود على أنها كل أمر لا يستطيع الانسان أن يتوقعه، كالظواهر الطبيعية (الفيضانات و الجفاف و العواصف و الحرائق و الجراد و الحروب و فعل السلطة)، و يكون من

268 - امحمد مروك مرجع سابق.ص 62.

269- مولاي زكرياء ، بن الزين محمد الأمين ، خدايم كريم ،" تأثير فيروس كورونا على تنفيذ الالتزامات التعاقدية " ، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد34 ، عدد خاص القانون و جائحة كوفيد 19- جويلية 2020. ، ص 343.

270 - الأمر رقم75/58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 ، المتضمن القانون المدني الجزائري ، الجريدة الرسمية، العدد 78 ، سنة 1975، المعدل والمتمم.

شانه أن يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا .و لا يعتبر من قبيل القوة القاهرة الامر الذي كان من الممكن دفعه، ما لم يقدم المدين الدليل على أنه بذل كل العناية لدرئه عن نفسه.

أما المشرع الفرنسي، فقد عرفها في مجلة الالتزامات و العقود على أنها الحالة التي لا يقيس معها الوفاء بالعقود، أي كل ما لا يستطيع الانسان دفعه ، و بالتالي فان القوة القاهرة هي كل حادث لم يكن متوقعا و لا يد للشخص فيه و لا يمكن درؤه بحيث يجعل من تنفيذ الالتزام مستحيلا.

علاوة على ذلك ، فإن للأطراف الحرية في ترتيب هذا التعريف تعاقديًا. من ذلك الحين فصاعدًا ، سيعتمد كل التفكير على الطريقة التي صاغت بها الشركات بنود القوة القاهرة في عقودها.

و لقد عرفها رجال الفقه بأنها **كل فعل خارجي لا يد للإنسان فيه كالحوادث الطبيعية والحروب إلى غيرها من المسائل غير المتوقعة .**

او انها ذلك الحادث الذي لا يمكن توقعه ولا يمكن دفعه ويجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا [271]، أي إن القوة القاهرة هي حدث لا يمكن توقعه، ولا يمكن دفعه يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا لسبب لا دخل لإرادة المدين فيه، فالقوة القاهرة تعرف بعناصرها الثلاث المعروفة والتي يسميها البعض بقانون القوة القاهرة، وهي عدم التوقع وعدم الدفع والخارجية .

و فيما يتعلق بفيروس كورونا ، و بالرجوع الى الاحكام القضائية السابقة و المتعلقة بالأوبئة نجد أولاً ، وباء حمى الضنك الذي أصاب مقاطعة مارتينيك ، حيث اعتبرت محكمة استئناف نانسي ، في حكم صادر في 22 نوفمبر 2010 ، أنه لا يمكن التنبؤ به بسبب حقيقة أن المرض كان فريدًا في هذه المنطقة وأثر على عدد كبير من السكان. علاوة على ذلك ، لم يتم الاعتراف بمعيار عدم المقاومة في الوباء بسبب وجود وسائل الوقاية و التي اعتبرت كفيلة بإبعاد المرض.[272]

كما اعتبرت محكمة استئناف بينساسون Besançon الفرنسية في حكمها الصادر عام 2014 أن: «فيروس H1N1 لا يشكل بذاته قوة قاهرة في وقت إبرام العقد محل النزاع لسهولة تنبؤه لكثرة الإعلانات الصادرة حتى قبل تنفيذ الإجراءات الصحية ».[273]

271 - بلحاج العربي، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص867.

272 - Elsa Haddad، Charlotte Delaunay Le coronavirus et ses conséquences sur les contrats، cas de force majeure ou cause d'imprévision? 27 Mars 2020، https://www.village-justice.com/articles/coronavirus-ses-consequences-sur-les-contrats-commerciaux-cas-force-majeure،34373.html

273 CA Besançon، 8 Janvier 2014، RG 12/02291، Dalloz actualité، 4 Mars 2020، «La grippe، les épidémies et la force majeure en dix arrêts». www.dalloz-actualité.fr.

ثم مع فيروس شيكونغونيا [274]، رفضت محكمة استئناف باس تير Basse-Terre، في حكم صادر في 17 ديسمبر 2018 ، اعتبار أن هذا الوباء غير ممكن التنبؤ به ولا مقاومته و في هذه الحالة ، و حسب حيثيات القضية كان بإمكان الفندق الذي ادعى وجود قوة قاهرة أن يحترم أدائه خلال فترة الوباء و يوفي بالتزاماته.

وفي عام 2019 ، قضت محكمة استئناف تولوز Toulouse الفرنسية أن: «أثر الوباء على سداد الديون التعاقدية ضيق لا تقبله القوة القاهرة »، واعتبرت أن الدفع بانتشار وباء إنفلونزا الطيور «لا يكفي لتبرير التأخر عن الأداء، طالما أنه لا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً، وأن مثل هذه الأوبئة مما يمكن مقاومتها لتنفيذ الالتزام من خلال الأداء، طالما أنه ليس هناك حالة طوارئ تفرض المكوث بالمنازل مثلاً، هذا الإجراء الأخير بدوره يعرف استثناءات لا تجعل من تنفيذ الالتزام مستحيلاً.[275]

مقابل هذا التحفظ الشديد بإطلاق وصف القوة القاهرة على الظروف المرتبطة بالأوبئة المنتشرة، واستبعاد تأثيرها على الإخلال بالموجبات التعاقدية، صدرت أحكام قليلة عن القضاء الفرنسي اتجه من خلالها القاضي إلى اعتبار المرض المنتشر قوة قاهرة، أو على الأقل أشار إلى ذلك بانعكاساته على صعوبة واستحالة تنفيذ التزامات المدين. وفي هذا الصدد اعتبرت محكمة استئناف نيمس Nimes في حكمها الصادر عام 2016 أن: «العجز الجسدي القوي الناتج عن العدوى والمرض الخطير الذي نشأ بعد إبرام العقد كان لا يمكن التنبؤ به، كما أن التسلسل الزمني للأحداث والشهادات الطبية المتعلقة بالتدهور المفرط لصحة المدين أظهرت بما لا يدعو للشك أننا بصدد مرض لا يقاوم .

و فيما يتعلق بفيروس كورونا فان القرارات الإدارية الملزمة المتخذة تدريجياً لمنع انتشار الفيروس مثل حظر التجمعات وإغلاق المطاعم و تجميد العديد من الانشطة ، إلى وقف تعامل الأغلبية و نظرًا لطبيعتها الاستثنائية ، يمكن تصنيف الفيروس على بناءا على ذلك على أنه حالة قوة قاهرة.[276]

أصدرت مؤخراً محكمة استئناف كولمار Colmar حكماً لافتاً، اعتبرت بموجبه أن: «تغيب السيد فيكتور Victor عن حضور جلسة المحكمة مرده إلى الظروف الاستثنائية التي لا يمكن مقاومتها والتي تتكيف طبيعتها مع حالة القوة القاهرة المتصلة بوباء كورونا ... فمقابلة السيد فيكتور Victor لمدة ساعة واحدة موظفاً يعمل في منظمة فرسان مالطا بحضور شخص ثالث تبين أنه يعاني من عوارض فيروس كورونا ، وهو يخضع للفحص الطبي للتثبت من مدى إصابته بوباء الكورونا ... ما أدى بالنتيجة إلى التزام الموظف الذي أجرى المقابلة بالحجر الصحي لمدة 14 يوماً... وهذا الأمر ينطبق أيضاً على السيد فيكتور Victor الذي كان حاضراً في مركز فرسان مالطا نفسه »

وعليه أيدت محكمة الاستئناف ما ذهبت إليه محكمة البداية التي أخذت بالاعتبار قرار المحافظ القاضي بحجر السيد فيكتور Victor إدارياً لمدة أربعة عشر يوماً تحت طائلة القوة القاهرة.

274 - والشيكونغونيا مرض فيروسي منقول بالبعوض وُصف، للمرّة الأولى، أثناء فاشية اندلعت بجنوب تنزانيا في عام 1952، https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/chikungunya ، 2020/08/15 ، الساعة 15.

275 CA Toulouse، 3 Octobre 2019، n° 19/01579 Dalloz actualité، 4 Mars 2020، «La grippe، les épidémies et la force majeure en dix arrêts». www.dalloz-actualité.fr.

276 Elsa Haddad. op.cit

ورغم حداثة الحكم وندرة التعليقات الصادرة بشأنه حتى اللحظة، إلا أن حكم محكمة استئناف كولمار Colmar سلط الضوء على عدة مسائل مهمة تتصل بالجديد في مقاربة مفهوم القوة القاهرة وتفسير شروطها .

و لقى القرار انتقادات عدة منها ان «إمكانية التوقع » و «إمكانية المقاومة »، إذ وعلى فرض التسليم بأن «إمكانية التوقع أضحت شبه متاحة بعد أن وقع العديد من الضحايا وامتلأت المستشفيات بالمصابين، من جهة اخرى فشرط «عدم التوقع » ما زال متوفرا لوصف القوة القاهرة لمجهولية مصدر التقاط العدوى، أو طريقة انتقاله بالنظر لحداثة المرض أو سرعة إنتشاره، وعدم إيجاد حتى اليوم أي لقاح أو دواء له بإقرار جميع الاختصاصيين »، الأمر الذي يشرع باب التساؤل عن «جدوى إمكانية التوقع في ظل عدم إمكانية المقاومة !؟ حيث ان أن المحكمة قد تعاملت مع نتائج الحدث واعتبرتها قوة قاهرة بغض النظر عن الحدث بذاته إذا انطبقت عليه شروط القوة القاهرة أم لا.

ولا خلاف أن **فيروس كورونا COVID-19** أنه إذا أدى إلى استحالة تنفيذ الالتزام استحالة مطلقة نكون بصدد إعمال نظرية **القوة القاهرة**، فيكون موجبا للمطالبة بفسخ العقد او تحويله الى عقد جديد، أما إذا أدى إلى الإرهاق في تنفيذ الالتزام وليس استحالته فنكون بصدد إعمال **نظرية الظروف الطارئة**، وحينئذ جاز للمحكم أو القاضي أن يُعمل رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول، أو أن يعلق تنفيذ الالتزام المرهق أو ينقص منه أو يزيد في الالتزام المقابل، دون فسخ العقد.[277]

فنجد الدول الاقتصادية الكبرى، كأمريكا والصين، بدأت في تبني حلول باستصدار ما يسمى بشهادات "القوة القاهرة". وهذه تقضي بإبراء الأطراف من مسؤولياتهم التعاقدية التي يصعب الوفاء بها بسبب ظروف استثنائية، تخرج عن نطاق سيطرتهم؛ وهو ما جعل الكثير من المؤسسات والشركات العالمية هناك تطالب بشهادة "القوة القاهرة" من أجل التحلل من التزاماتها التعاقدية، وعدم أداء غرامات التأخير أو التعويض عن التأخير في التنفيذ أو عن استحالته شريطة تقديم مستندات موثقة لإثبات التأخير أو التعطل.

في حالتنا Covid 19 و في العقود التي ابرمت قبل جانفي 2020 ، شرط عدم القدرة على التنبؤ غير متوفر اذ معيار عدم القدرة على التنبؤ الضروري للقوة القاهرة - يتم تقييمه في يوم إبرام العقد ، ولكن في أوائل عام 2020 ، كان الوباء معروفًا.

لا يشكل وباء كوفيد -19 في حد ذاته حالة قوة قاهرة.

277 - ومثال ذلك سابقة قضائية بـ إلزام جهة حكومية بناء على حكم قضائي برد مبلغ وقدره (650،708) للشركة المدعية بموجب العقد المبرم بين الشركة والجهة الحكومية وذلك بسبب انتشار وباء حمى الوادي المتصدع أثناء تنفيذ المشروع لأسباب خارجة عن إرادة الشركة المدعية وقد أيدت محكمة الاستئناف الحكم – رقم القضية 1885 لعام 1425- ومثال آخر لـ سابقة قضائية بـ إعفاء المدعية من غرامة التأخير تتمثل في مطالبة المدعية بإعفائها من غرامة التأخير الموقعة عليها عن العقد المبرم مع المدعى عليها بشأن طباعة وتوريد الكتب الدراسية –طبقا لنظام تأمين مشتريات الحكومة فإن التأخير إذا كان ناتجا عن قوة قاهرة أو حادث طارئ أو بسبب لا دخل لإرادة المتعاقدة فيه. فإن المتعاقد يعفى من الغرامة – وعلل الحكم في حيثياته بأن الثابت أن السبب في تأخير الكتب هو قيام حرب تحرير دولة الكويت التي حدثت بعد توقيع العقد بنصف شهر – المقرر أن الحروب تعد بمثابة القوة القاهرة والحادث الطارئ الذي لا دخل لإرادة المتعاقدة في حدوثه فتعفى عنه الغرامة بسببها – رقم القضية 782 لعام 1414هـ.

و لو ان محكمة استئناف كولمار اعترفت بالفعل بالقوة القاهرة لوباء كورونا، لكن قرار المحكمة كان حذراً وهي بصدد بيان قدرة أطراف العلاقة العقدية من الاستفادة من هذا الوباء في فسخ العقد أو المطالبة بالتخفيف من الالتزامات، فقد رُبط الأمر بمدى علم أطراف العلاقة العقدية بالوباء، بمعنى أرادت محكمة استئناف كولمار تطبيق شرط العلم بالقوة القاهرة من عدمه بالاعتماد على تاريخ إبرام العقد، أكان قبل إعلان الجائحة أم بعد الإعلان، فالمبدأ الأساسي الذي تبنته المحكمة أن يعامل كل عقد على حدى، وبعدها يلزم لتطبيق شروط القوة القاهرة التحقق من تاريخ توقيع العقد، ووقت المفاوضات التي سبقت إبرام العقد، ونوع الالتزامات التي تم الالتزام بها، والقدرة على التنبؤ بتأثير وباء كورونا على الأداء والتدابير التي اتخذها الأطراف لضمان أدائهم لالتزاماتهم ، فالقرار حَذّر الشركات وأرباب العمل في حالة عقود العمل من فسخ عقد العمل بالقياس على عقود أخرى، فيلزم النظر لطبيعة الالتزامات المتبادلة، فالعامل الذي يمكن أن يستمر بعمله ويؤدي التزاماته ولو عن بعد، غير العامل الذي يستوجب عمله أن يتواجد في مقر العمل، فلا يقاس الأول على الثاني لاختلاف العلة.[278]

ما يلزم بيانه هو أن مطالبة الأطراف بتعديل الالتزامات العقدية، بسبب الجائحة يلزم تحديد عدة مسائل، فالعقود التي حصلت قبل ظهور الجائحة وكانت مرتبطة بالمناطق التي ظهرت بها يمكن المطالبة بتعديل الالتزامات العقدية، أكانت قوة قاهرة أم ظرفًا طارئًا .أما العقود التي أبرمت بعد ظهور الجائحة، فلا يمكنها بأي حال الاستفادة من القوة القاهرة والظرف الطارئ، لأن إعلان الحكومة الصينية أنه وباء يجعلها جائحة متوقعة.

وتبقى العقود التي أبرمت وكانت بعيدة عن منطقة ظهور الجائحة ولا ترتبط بها بأي حال، فيمكن الاحتجاج بالجائحة إن حصلت في مكان إبرام العقد وأعلن عنها لاحقاً .لكن بعد إعلان منظمة الصحة العالمية أنها جائحة تهدد دول العالم جميعاً، فيفترض أن لا يحتج المتعاقدون بها لتعديل بنود العقد، لاسيما أن أغلب المطارات وطرق النقل البري والبحري قد تأثرت بجائحة كورونا، لذا يكون أمراً مُتوقعاً عدم القدرة على تنفيذ الالتزامات أو حتى التأخر في التنفيذ.

ثانيا - تأثير فيروس كورونا في مجال النقل بأنواعه .

شهدت مختلف دول العالم انتشار فيروس كورونا المستجد الذي أ ثّر على الحياة البشرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وقطاع الخدمات، ذلك ما انعكس على العلاقات التعاقدية ومنها عقود النقل البري و الجوي و حتى النقل البحري، التي تعتبر شريان الحياة الاقتصادية وعصب تداول الخدمات السّلع .

2-1- اثر جائحة كورونا في مجال النقل البري .

فرضت جائحة كوفيد-19 تحديات غير مسبوقة أمام كافة الشركات على مستوى العالم، وكانت الشركات العاملة في قطاع النقل من أبرز المتضررين بتداعيات هذه الأزمة. وقد أدّت إجراءات حظر السفر المُطبَّقة للحد من تفشي الفيروس إلى عدم قدرة الشركات على نقل المسافرين خصوصا بحريّة بين المدن والدول والقارات.

ولم تسلم الجزائر كباقي دول العالم حيث انعدمت حركة الطرقات والمدن عبر جميع ولايات الوطن، وغاب المسافرون عن محطات النقل البري، في أول يوم لدخول قرار رئيس الجمهورية حيز التنفيذ بمنع تنقل وسائل النقل

278 - انظر :قرار محكمة كولمار CA Colmar، 6e ch.، 12 Mars 2020، n° 20/01098

الجماعية والفردية الحضرية، والشّبه الحضرية والنقل بالسكك الحديدية، الذي أدى إيقافه إلى خسائر مادية باهضة مست الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، وقد صدر المرسوم التنفيذي رقم 69/20 المؤرخ في 26 رجب 1441 الموافق ل 21 مارس 2020 المتعلق بتدابير - الوقاية من انتشار وباء كورونا(كوفيد 19) ومكافحته لمدة 14 يوم، بحيث نصت المادة 03 منه على أنه "تعلق نشاطات نقل الأشخاص الآتي ذكرها خلال الفترة المذكورة أعلاه: الخدمات الجوية للنقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية النّقل البري في كل الاتجاهات الحضري وشبه حضري بين البلديات وبين الولايات،نقل المسافرين بالسكك الحديدية، النقل الموجه للجمهور، الترامواي والنقل بالمصاعد الهوائية، النقل الجماعي بسيارات الأجرة ويستثنى من هذا الإجراء نشاط نقل المستخدمين".

و بحسب المرسوم التنفيذي 69/20 والمراسيم الأخرى المكملة له، فقد تم استثناء النقل البري للبضائع من الإجراءات المتخذة بشان الحجر حيث تتم نشاطات تسليم البضائع بما فيها تلك التي تضمن التسليم داخل الولايات المعنية بالحجر إلى رخصة، على الرغم من ذلك فان اجراءات الحجر ادت إلى تكدس للبضائع داخل المخازن أو داخل العربات و الذي قد ينجم عنه إصابة البضائع بأضرار وذلك بتلفها أو بهلاكها الجزئي أو الكلي خاصة البضائع سريعة التلف وإلى التأخير في تسليمها مما يفوت فرص الربح على أصحابها وخاصة البضائع الموسمية .[279]

وهذا ما يؤثر بدوره على العلاقة التعاقدية التي تجمع بين الناقل والمرسل صاحب البضائع محل النقل فارتفاع الأسعار وكذا نقص السائقين يؤدي حتما إلى الزيادة في أجرة النقل ،و قد يؤدي إلى إصابة البضائع بضرر كالتلف أو الهلاك أو إلى التأخير في وصولها وهذا ما يؤدي إلى وقوع النزاعات بإثارة مسؤولية الناقل خاصة إذا كان هناك اتفاق سابق على أجرة النقل.

علما ان المشرع الجزائري وضع قواعد لتنظم عقد النقل بشكل مفصل في شقيه نقل الأشخاص ونقل البضائع وهذا ما نصت عليه المادة 36 من القانون التجاري على أن " عقد النقل اتفاق يلتزم بمقتضاه متعهد النقل مقابل ثمن بأن يتولى بنفسه نقل شخص أو شيء إلى مكان معين[280]."

ويتبين لنا من هذه المادة التي عرفت لنا عقد النقل أنه اتفاق بين شخصين هما الناقل و المسافر، وبصفة رضائية، على أن يلتزم فيه الناقل بنقل المسافر إلى مكان معين،ويلتزم المسافر بدفع ثمن النقل وهذا ما أكدته المادة 2 من قانون رقم 90/11 المتضمن-

توجيه النقل البري وتنظيمه [281] والتي عرفت عقد النقل البري " : كل نشاط يقوم من خلاله مستغل بنقل أشخاص أو بضائع من مكان إلى آخر عبر الطريق أو السكة الحديدية أو السلك على متن مركبة ملائمة ".

279 - ففي المغرب مثلا، كانت هناك عمليات شحن بشكل طبيعي، ولكن مع ذلك كانت هناك زيادة في الأسعار تتراوح ما بين 50 بالمائة و 75 بالمائة في النقل البري، وهو ما يقابل زيادة تتراوح ما بين 2100 أورو و 3500 أورو لكل شحنة وسبب هذه الوضعية تعود إلى أن شاحنات النقل البري الدولية تغادر المغرب مملوءة لكنها تعود فارغة بسبب انخفاض الطلب من المستوردين المغاربة وتعطل الإنتاج في أوروبا، وكذا بسبب نقص السائقين المحترفين في السوق حيث فاقت الخسائر 728 بالمائة مليار دولار.

280 - قانون رقم 59/57 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 ، المتضمن ق ت ج، المعدل والمتمم، بموجب القانون رقم 02/05 .المؤرخ في 96 فيفري 2005 ،ج ر، العدد 11 ، المؤرخة في 09 فيفري 2005.

281 - قانون رقم 90/ 11 المؤرخ في 05 جوان 2011 ، يعدل القانون رقم13/01 ،ج ر، العدد 32 ، المؤرخة في 08 جوان 2001المتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه.

إذا كانت مسؤولية الناقل العقدية فيما يخص نقل الاشخاص تتحقق في حالة المساس بالسلامة الجسدية والبدنية للمسافر والتأخير في نقله و ايصاله إلى المكان والميعاد المتفق عليهما، فإن هناك بعض الحالات تعتبر منفذا للناقل يستطيع بها الإفلات من هذه المسؤولية.

فبالرجوع لنص المادتين125 ، 139من القانون المدني يتضح لنا أن المشرع الجزائري،اعطاء للناقل إمكانية إبعاد المسؤولية عنه وذلك بالتمسك بإحدى الوسائل التي حددها له وهي القوة القاهرة، الحادث الفجائي .واذا كان المشرع جعل من القوة القاهرة سببا معفيا من المسؤولية في حالة المساس بسلامة المسافر أثناء عملية النقل، فإنه كذلك جعل من الحادث المفاجئ سببا لإعفاء الناقل من المسؤولية .

وقد جاء في نص المادة 63 من القانون التجاري ":2 يجوز إعفاء الناقل من المسؤولية الكلية أو الجزئية من أجل عدم تنفيذ التزاماته أو الإخلال بها أو التأخير فيها بشرط يثبت أن ذلك نشئ عن قوة قاهرة أو خطأ المسافر.

و مما لا شك فيه ايضا ان مسؤولية الناقل البري للبضائع تلعب دور لا يستهان به في العمل القضائي وذلك لما تثيره من نزاعات عديدة أمام القضاء،بحيث تبدأ مسؤولية الناقل العقدية من وقت تسلمه البضاعة من قبل المرسل، وتنتهي بتسليمها للمرسل إليه عند الوصول ، وقد نص عليها المشرع الجزائري في المادة 48 من القانون التجاري [282]" يمكن إعفاء الناقل من المسؤولية الكلية او الجزئية من جراء عدم تنفيذ التزاماته او الإخلال او التأخير فيها، وذلك عند إثبات القوة القاهرة او عيب خاص بالشيء أو الخطأ المنسوب للمرسل او المرسل إليه"

كما سمح المشرع الجزائري للناقل بالاتفاق من أجل دفع مسؤوليته بسبب التأخير أو بتحديد مسؤوليته بشرط عدم ارتكابه للغش أو للخطأ الجسيم، فجاء في نص المادة 52 من القانون التجاري على أنه" فيما عدا حالة الاشتراط الكتابي المدرج بسند النقل والمطابق للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل والمبلغ لعلم المرسل، يجوز للناقل عدا حالة الخطأ العمدي أو الجسيم المرتكب منه او من مستخدميه:

1- تحديد مسؤوليته بسبب الضياع أو التلف بشرط ألا يكون التعويض المقرر أقل بكثير من قيمة الشيء نفسه بحيث يصبح في الحقيقة وهميا .

2-إعفاؤه كليا او جزئيا من مسؤولية التأخير.

3-يكون باطلا كل اشتراط من شأنه أن يعفي الناقل كليا من مسؤوليته عن الفقدان الكلي أو الجزئي او التلف[283]."

كما لم يفت على المشرع النص على إعفاء الناقل للأشخاص من المسؤولية بان يثبت أن ذلك ناشئ عن قوة قاهرة او خطا المسافر.[284]

---

282 - الامر 75/ 59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري و المعدل و المتمم.

283 - و في المقابل نصت المادة 237 من القانون المصري17 /99 على هذا حيث جاء فيها كما يلي:

1-إذا حالت القوة القاهرة دون البدء في تنفيذ النقل، فلا يستحق الناقل أية اجرة.

2-وإذا حالت القوة القاهرة دون مواصلة النقل، فلا يستحق الناقل إلا اجرة ما تم من النقل.

3- .في جميع الأحوال يجوز للناقل المطالبة بمصاريف الشحن والتفريغ وغيرها من المصاريف الضرورية"

انظر خالد أمير عدلي،"عقدالنقل البري قواعد و احكام في ضوء قانون التجارة الجديد والمستحدث من احكام محكمة النقض والدستورية العليا"، الدار الجامعية الجديدة، مصر .2006،ص45 .

284 -المادة 63 من القانون التجاري حيث جاء فيها ما يلي"يجوز إعفاء الناقل من المسؤولية الكلية أو الجزئية من اجل عدم تنفيذ التزاماته أو الاخلال بها او التأخير فيها بشروط أن يثبت أن دلك ناشئ عن قوة قاهرة او خطا المسافر".

والأمر الملاحظ في هذا المقام أن هذا الفيروس حال دون تنفيذ هذه العقود وإن نفذت ستتعرض البضائع حتما إما للتلف بحيث تتعرض البضاعة لهلاك جزئي مما يؤدي إلى الانقاص من قيمتها سواء في الوزن أو في العدد أو بالهلاك الكلي أو بالتأخير في وصولها فتفوت فرص الربح على صاحب الحق عليها وبالتالي فهي تعد قوة قاهرة بحيث لا يمكن دفعها أو ردها.

و حيث لم يكن بمقدور الناقل أو أحد مساعديه رد هذا الفيروس ولا حتى إيقاف إجراءات الحجر أو توقعها وهذا سبب لإعفاء هذا الناقل من كل المسؤولية عند حدوث الضرر سواء للبضائع محل النقل أو للأشخاص الذين كانوا قد حجزوا تذاكر السفر باعتبارها قوة قاهرة حالت دون تنفيذ هذه العقود أو بتنفيذها بغير الوقت المعتاد او المتفق عليه.

و في ظل هذه الظروف الاستثنائية يعتبر التأمين من المسؤولية تقنية من تقنيات الحماية الاجتماعية، حيث أولى المشرع أهمية خاصة بهذا النوع من التأمينات حيث جعله إلزاميا ونظمه بعدة قوانين وكذا أوامر في هذا المجال، ولعل أبرزه الأمر رقم95

07المتعلق بالتأمينات حيث نصت المادة 166 منه في فقرتها الثانية على " ...كما يجب على الناقلين العموميين للبضائع أن يكتتبوا تأمينا يغطي مسؤوليتهم المدنية اتجاه الممتلكات التي ينقلوها".[285] وهذا بدوره يساهم في التعويض عن الاضرار التي تلحق بالمسافر او بالبضاعة و جبر الضرر الذي لحق به.

2-2 تأثير الوباء على قطاع النّقل الجوي للركاب .

حيث يعد قطاع النّقل الجويّ الدّولي للركّاب المتضرّر الأكبر من موجة فيروس كورونا حيث بدأ انخفاض سعة الركاب بمقدار 08 ٪ في فبراير 2020 م، وقد تعلّق الأمر بحركة المرور من وإلى الدّول التي عانت تفش مبكر لهذا الوباء والبلدان المترابطة بعمق دولة الصين.[286]

وقد شهدت المطارات في الرّبع الأول من عام 2020 م انخفاضا بنسبة % 28.4 في حجم حركة الركّاب [287]، أي ما يعادل انخفاضا قدره 612 مليون مسافر بالقيمة المطلقة، ومن المتوقع أن تنخفض حركة النّقل المحلّية و الدولية اكثر .و يمكن أن يسجّل تأثير جائحة كورونا على حركة نقل الركّاب الدّولية المنتظمة انخفاضا، يصل إلى 71%من سعة المقاعد أي ما يعادل 1.5 مليار راكب على مستوى العالمّ، وتواجه شركات الطيران والمطارات خسارة محتملة في الإيرادات تصل إلى 314مليار دولار أمريكي و 100 مليار دولار أمريكي في عام 2020 ، و طبعا لم يسلم قطاع النّقل الجوّي الجزائري من جائحة كورونا[288].

285 - الامر 07/95 المؤرخ في 25 يناير 1995 ، و المتعلق بالتأمينات- .

286 - أريوط وسيلة ،"انعكاسات جائحة كورونا على حركة النقل الجوي".مداخلة في الملتقى الدولي "جائحة كورونا بين حتمية االواقع و التطلعات". 16/15/جويلية 2020.المركز العربي الديمقراطي.المانيا .2020 .

287 - بن منصور محمد أمين،" أثر جائحة كورونا على عقود ال نّقل الجوي" ،مداخلة في الملتقى الدولي "جائحة كورونا بين حتمية الواقع و التطلعات". 16/15/جويلية 2020.المركز العربي الديمقراطي.المانيا .2020.

288 - حيث تكبّدت مؤسّسة مطار الجزائر منذ بداية تفشي الوباء من 18 مارس 2020 م خسائر فادحة قدرت ب 130 مليار دينار، بسبب التّمديد المستمر لإجراءات الحجر الصّحي ، حيث شهد مطار الجزائر انعداما تاما في حركة الطيران منذ أزيد من شهر ونصف وذلك على خلفية تعليق الرّحلات الجوية من وإلى دول العالم، خاصة ما تعلق بتجميد رحلات العمرة إلى السّعودية، والتي تعرف انتعاشا كبيرا ، كما أثّر انعدام حركة تدفق المسافرين وغياب حركية الملاحة الجوية على عائدات مؤسسة تسيير المطارات.

عملت اتفاقية وارسو 1929 م والبروتوكولات المعدّ لة لها، واتفاقية مونتريال 1999 م على وضع أحكام فيما يتعلق بمسؤولية الناقل الجوي وأساسها القانوني، حيث تبنّت اتفاقية وارسو 1929 م المسؤولية الشّخصية للناقل الجوي قائمة على أساس الخطأ، وهو ما أخذ به المشرّع الجزائري حسب ما ورد في المادة 150 من قانون رقم98 / 06المتعلق بالطيران المدني.[289]

أما اتفاقية مونتريال 1999 م فجعلتها مسؤولية موضوعية قائمة على أساس الخطر لا الخطأ ، وفي الوقت نفسه حدّدت الاتفاقيات للنّاقل الجوّي الوسائل والطرق التي يستطيع بموجبها دفع مسؤوليته، غير أن هذه الاتفاقيات لم توضّح الأحكام القانونية التي تنجر عن الأوبئة التي وتتسبب في تعطيل النقل.

و يظهر تأثير وباء كورونا على إلتزامين أساسيين للنّاقل الجوي للأشخاص، هما الإلتزام بتنفيذ النّقل في الميعاد المحدّد و الإلتزام بضمان سلامة الرّاكب، فالأول منه مرتبط بتأخير الرّحلة وهو مابينته المادة 19 من إتفاقية وارسو لسنة 1929م، والمقابلة لنص المادة 19 من إتفاقية مونتريال لسنة 1999 م، حيث نصت على"يكون الناقل مسؤولاً عن الضّرر الذّ ي ينشأ عن التّأخير في نقل الركّاب"...، فإلتزام النّاقل الجوّي بالنقل في الميعاد إلتزام ببذل العناية اللازمة لإتمام النّقل وتفادي الضّرر الذي ينشأ عن التّأخير، فعدم مراعاة النّاقل ذلك يحرم المسافر من التمتع بأهم ميزة للنّقل الجوي، وهي السّرعة في الوصول مما يعرض الناقل الجوي للمسؤولية عن ذلك[290] .

وما حصل للشّركات الجوية بسبب وباء كورونا من إلغاء للرّحلات الجوية أو تأخيرها ألزم المشرع الجزائري النّاقل الجوي حسب المادة 05 من المرسوم 175/16 [291]، بتسديد قيمة التّذكرة في أجل 08 أيام بالثّمن الذي باعها به ، حسب الأجزاء التي تمّ إلغاء الرّحلة الجوية بالنسبة لها، أو بالنّسبة لرحلة جوية تم القيام بها غير أنّ تذكرة النّقل أصبحت غير مفيدة لمخطّط السّفر، أو تعويضهم حسب المادة 09 بمبلغ جزافي قدره 3000 دج بالنسبة للرّحلات الدّاخلية، و 4500 دج بالنّسبة للرّحلات الدّولية يدفعها خلال أجل 30 يوما من تاريخ إلغاء الرّحلة، بشرط أن لا يكون قد تمّ إعلام الرّاكبين بإلغاء الرّحلة قبل 15 يوما من تاريخ موعد الإنطلاق، كما يمكن للناقل أن يعرض على الرّاكب حسب المادة 08 رحلة بديلة في نفس اليوم أو في تاريخ لاحق وفق شروط نفس الرّحلة الملغاة.

كما ألزم المشرّع الجزائري النّاقل الجوي بتقديم مساعدات للرّاكب حسب المادة 10 ، في حالة تأخير أو إلغاء الرّحلة الجوية بتقديم إتصالين مجانين والغداء والمبيت لليلة أو عدّ ة ليال، والنّقل لمكان المبيت حتى موعد إجراء الرّحلة الجوية [292]، وذلك ماحصل بسبب فرض الحجر الصّحي من طرف عدّة دول بسبب وباء كورونا، والذي يعدّ تطبيقا للمادة 173 مكرر 1 من القانون 15 /14 التي جاء فيها" يستفيد ركّاب النّقل الجوّي العمومي في حالة إلغاء رحلتهم أو تأخرها أو

289 - المحدد للقواعد العامة للطيران المدني، المؤرخ في 3 ربيع الاول 1419 الموافق 27 يونيو 1998 ، ج.ر عدد 48 الصادرة في 1 - قانون98 /06
28 .يونيو1998
290 - محمود عبد الجواد عبد الهادي عبد الجواد،" مسؤولية الناقل الجوي الدولي والداخلي للأشخاص"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، .جامعة أسيوط، مصر، 2015. ص82.
291- المرسوم التنفيذي 175/16 المؤرخ في رمضان 1437 ،الموافق ل 14 يونيو 2016 ، يحدد شروط و كيفيات تطبيق حقوق ركاب النقل الجوي العمومي . ج ر عدد 36 . الصادرة في 1 يونيو 2016.
292 - بن منصور محمد أمين .مرجع سابق.

تعذر ركوبهم لأسباب تعود للنّاقل، من التّكفّل من حيث الإعلام والتّعويض وكلّ مساعدة تتناسب مع الأضرار النّاجمة عن هذه الوضعيات[293]."

في سياق آخر يعدّ رفض النّاقل الجوّي لإركاب المسافر أو حجز تذكرته، أمرا قانونيا حسب المادة173 مكرر 3-2 من قانون 14/15 ، في حال الإمتثال لمتطلبات السّلامة المنصوص عليها دوليا أو وطنيا، ينطبق على تقييد الحركة الجوية وتجميد المطارات بسبب كورونا، والذي يعد تطبيقا من الجزائر للقواعد القياسية الواردة في الملحق 09 من اتفاقية شيكاغو 1944 م، المتعلّقة بالحدّ من انتشار فيروس كورونا بواسطة النّقل الجوّي وحماية صحّة المسافرين جواً والعاملين في الطيران فبعد أن كانت مسؤولية الناقل تقصيرية أساسها الخطأ الواجب الإثبات من طرف المسافر، أصبحت مسؤولية عقدية قائمة على أساس الخطأ المفترض المقترن بالنّاقل، فإذا لم تتحقق الغاية إنعقدت مسؤوليته بمجرد حصول الضّرر، ولا يمكنه التّخلّص منها إلا بإثبات خطإ المضرور أو الشّخص الذّ ي يستمد منه حقوقه . [294]

و بالنسبة لإعفاء الناقل الجوي للأشخاص من المسؤولية العقدية في حال وباء كورونا فللناقل يثبت أنّ تأخير أو إلغاء الرّحلة الجوية راجع لإجراءات السّلامة المطبّقة في المطارات من طرف الدّول، فهو من قبيل القوّة القاهرة التي يستطيع أن ينفي بها مسؤوليته العقدية، وهو ما تم إيراد في المادة 19 من اتفاقيتي وارسو 1929 م ومونتريال 1999 م تحت مصطلح "الحادث" ، و يعني أي واقعة يترتب عليها المساس بشخص الرّاكب سواء كانت ناتجة عن عملية النّقل ومرتبطة بها، أم ناتجة عن تدخل لا يمكن توقعه ناتج من عامل خارجي كفعل الطبيعة أو فعل الغير، و هذا هو الأقرب لمعالجة ظاهرة وباء كورونا والذي يعدّ قوة قاهرة غيرَ متوقّع حدوثه ولا يمكن دفعه، وهو ما ورد في المادة 20 من اتفاقية وارسو 1929م واسقط التزام النّاقل الجوّي بدفع التعويض إذا أثبت أن إلغاء الرّحلة كان بسبب قوة قاهرة، فإذا كانت القوة القاهرة تحمي شركات الطيران من تبعات عدم إنجاز الالتزام و دفع تعويض للمضرور ، إلا أنها لا تحميها إرجاع قيمة المال الذي استلمته من الراكب.

2-3- تأثيركورونا على النقل البحري.

ترتب على قرارات إعلان الحجر الصحي وفرض حظر التجوال وكذا إلغاء أغلب عمليات النقل الدولي، انعكاس قانوني في العديد من المجالات من بينها قطاع النقل البحري لاسيما عقود النقل البحري للبضائع المُنَفذة خدمة للتجارة الدولية، الأمر الذّي أدى إلى استحالة تنفيذ العديد من عقود النقل البحري للبضائع التّي أبرمت في ظلّ ظروف سابقة لانتشار هذا الوباء.هذا ما أثار إشكالية قانونية دولية ذات أبعاد قانونية واقتصادية واجتماعية في غاية الأهمية، جعلت من الشركات في مختلف الدول من بينها شركات النقل البحري تلجأ إلى تفعيل حالة القوة القاهرة من أجل التحلل من التزاماتها اتجاه طالب الخدمة– الشاحن- وبهذا عدم مسؤولية الناقل البحري عن استحالة تنفيذ العقد بسبب القوة

293 - قانون رقم 14/15 المؤرخ في 28 رمضان 1436 ، الموافق 15 يونيو 2015، يعدل و يتمم قانون الطيران المدني رقم 06/68 .ج ر عدد 41.

294- المحمدي صدام فيصل كوكو،" التزام الناقل الجوي برعاية المسافر" دراسة تحليلية مقارنة بين اتفاقيات النقل الجوي الدولية ولوائح .حماية المستهلك الوطنية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، مصر، عدد 01 ، 2013 ص650.

القاهرة كحالة من حالات الإعفاء المقررة له قانوًن سواًء ا على المستوى الداخلي وفقا للقانون البحري الجزائري او وفقا لاتفاقيات النقل البحري.

ومما لا شك فيه أنّ القرارات المتخذة من قبل العديد من دول العالم للحد من فيروس كورونا [295] يعدّ سبًبا أجنبًيا لا علاقة للناقل به، فهو ظرف أو واقعة مادية خارجة عن إرادة كلا طرفي العلاقة التعاقدية– الناقل والشاحن-،وغير متوقع ومستحيل الدفع مع انعدام أي إهمال أو تقصير من طرف الناقل،ومن ثم فلا مناص من تطبيق نظرية القوة القاهرة كسبب جعل تنفيذ الالتزام بالنقل مستحيلا من أجل تنصل الناقل البحري من التزاماته الناتجة عن عقد أبرمه في وقت سابق لتحقق هذا الظرف [296]،ما أدى إلى تعطل الحياة العملية والتجارية في مختلف دول العالم [297]،ما ترتب عنه عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات التعاقدية التّي دخلت إجبارًيا تحت بند القوة القاهرة،فطبقاً للمنظور القانوني هي أمر خارج عن إ رادة المتعاقدين بحيث لا يمكن توقعه ولا دفعه خاصّة في ظل عدم توافر لقاح مضاد له إلى حد الآن[298].

و في حالة عرقلة القوة القاهرة لتنفيذ عقد النقل برمته فإّنها تعفي الناقل من قيام مسؤوليته[299] عن عدم التنفيذ كما يعفى الشاحن من دفع الأجرة ،وهذا وفقا لنص الفقرة ه من المادة 803 من القانون البحري الجزائري والمادة 04 فقرة 02من معاهدة بروكسل 32 ،المادة 05 من قواعد هامبورج 33 ،المادة 17 فقرة 03 من قواعد روتردام .وتجدر بنا الإشارة أنّ قواعد روتردام كأحدث اتفاقية نقل بحري قد استجدت حالة الحجر الصحي كصورة من حالات الإعفاء التّي يستفيد منها الناقل،فمن خلالها قد جعلت القيود التّي تفرضها الحكومة والتي بموجبها تمنع دخول البضائع إلى الدولة بغية تحقيق هدف متعلق بالمصلحة العامة،حيث اعتبرتها الاتفاقية إجراءات تعيق تنفيذ عقد النقل كونها تؤدي إلى احتجاز البضائع أو حجزها،فالناقل سيعفى من المسؤولية إذا كانت تلك القرارات والقيود لا يعود سببها إلى الناقل أو من يقوم مقامه.[300]

---

295 - خلادي إيمان ، بسعيد مراد ، " مدى إعتبار جائحة كوفيد 19 قوة قاهرة لإبراء الناقل البحري من المسؤولية " عدد خاص :القانون وجائحة كوفيد 19 ، المجلد 34 :حوليات جامعة الجزائر 2020. ص 283.

296 - أسماء أحمد الرشيد ، "أسباب إعفاء الناقل البحري للبضائع من المسؤولية في القانون الإماراتي وقواعد روتردام"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية المجلد 16 العدد2 ديسمبر 2019 م ، ص4.

297 - تيانتي مريم،" تأثير كوفيد 19 على مستهلك خدمة النقل البحري للأشخاص" ،مداخلة في الملتقى الدولي "جائحة كورونا بين حتمية االواقع و التطلعات". 16/15/جويلية 2020.المركز العربي الديمقراطي.المانيا .2020.

298 - وهو ما قضت به محكمة الاستئناف بكولمار الفرنسية مؤخًرا من خلال قرارها الصادر بتاريخ 12 مارس 2020 ،حيث جاء فيه أنّ فيروس كورونا ظرف لا يمكن توقعه يتضمن خطر العدوى التّي كانت سببا في انتشاره الواسع والسريع في أنحاء العالم ما أدى بمنظمة الصحة العالمية إلى اعتباره جائحة عالمية،كما أنّ عدم وجود لقاح إلى يومنا هذا هو ما يجعل من هذه الجائحة قوة قاهرة .

Cour d'appel Colmar،6éme chambre،N°10098/20،12 Mars 2020،Covid 19 et Force majeur : la cour d'appel de Colmar est la première a se prnoncer .
https://www.actanceavocats.com/actualites/actualite-jurisprudentielle-/covid-19-etforce-majeur

299 - هاشمي عثمان ، "مسؤولية الناقل البحري للبضائع في التشريع الجزائري"، مذكرة ماستر في القانون ، جامعة مستغانم الجزائر .2019 ص 42.

300 - تنص المادة 17 من اتفاقية روتردام على انه " يعفى الناقل أيضا من كامل مسؤوليته التي تقضي بها الفقرة 1 من هذه المادة أو من جزء منها، إذا أثبت، بدلا من إثبات عدم ارتكاب خطأ حسبما تنص عليه الفقرة 2 من هذه المادة، أن واحدا أو أكثر من الأحداث أو الظروف التالية قد تسبب أو أسهم في الهلاك أو التلف أو التأخر:
(أ)القضاء والقدر؛
(ب)مخاطر البحار أو المياه الأخرى الصالحة للملاحة وأخطارها وحوادثها؛
(ج)الحرب والأعمال القتالية والنزاع المسلح والقرصنة والإرهاب وأعمال الشغب والاضطرابات الأهلية؛
(د)تقييدات الحجر الصحي؛ أو ما تقوم به الحكومات أو الهيئات العمومية أو الحكام

ان كورونا تعد حدثا استثنائيا غير متوقعا ولا يمكن دفعه ما جعل تنفيذ الالتزام الجوهري الوارد في عقد النقل البحري للبضائع مستحيلاً تنطبق عليه نظرية القوة القاهرة وتأثيرها على العلاقات التعاقدية لمعالجة الآثار المترتبة على جائحة ، لا سيما ما يتعلق بمسؤولية الناقل عن تنفيذ عملية النقل في الميعاد المتفق عليه .فإنّه يجوز للناقل البحري إثارة البند ه من المادة 803 من القانون البحري الجزائري من أجل إعفاءه من أي مسؤولية ناجمة عن عدم تنفيذه لالتزام تم الاتفاق عليه في ظل ظروف سابقة تختلف عن الظروف الراهنة.

وفي هذا الصدد قد بدأت الدول الاقتصادية الكبرى كالصين وأمريكا باستصدار "شهادات القوة القاهرة" ،تقضي هذه الشهادات بإبراء الأطراف المتعاقدة من مسؤولياتهم التعاقدية التّي يصعب أو يستحيل الوفاء بها بسبب ظرف جائحة 19 الذّي خرج عن السيطرة،ما أدى بالعديد من المؤسسات والشركات العالمية إلى المطالبة باستصدار هذه الشهادة من أجل التحّلل من التزاماتها التعاقدية وعدم أداء أي غرامات أو تعويضات عن التأخير في التنفيذ أو استحالته ،على أنّ هذه الشهادة هي شهادة معترف بها دوليا وليس محلًيا فقط ،وهو حل يجدر بحكومات الوطن العربي اللجوء إليه أيضًا.

خاتمة :

تخضع العقود لقاعدة أساسية متمثلة في أنّ" العقد شريعة المتعاقدين"، ومعنى ذلك أنّ الإرادة هي التي تنشأ العقد والإرادة هي التي تعدل من هذا العقد أو تلغيه، إلاّ أنّ هناك بعض الحالات قد تطرأ لأسباب خارجة عن إرادة المدين تجعل من المستحيل أو على الأقل من الصعب عليه أن يوفي بالتزاماته أو يؤخر تنفيذها والتي من بينها ما يعيشه العالم حاليا من انتشار فيروس كورونا

وما صحبه من إجراءات وتدابير وقائية فرضتها مختلف دول العالم – ومن بينها الجزائر – لتفادي تفشي العدوى بين أفرادها والحدّ من سرعة انتشاره بعد إعلان منظمة الصحة العالمية أنّ وباء كورونا بات وباء عالميا بعد أن اجتاح معظم الدول حيث انعكس ذلك بشكل سلبي على الالتزامات التعاقدية، بما يجعل المدين من الصعب تنفيذ بعض الالتزامات أو يؤخر تنفيذها،وفي هذا الإطار نشير إلى أنّ هناك نظريتان الظروف الطارئة و القوة القاهرة.

وفى نظرنا لا يمكن الجزم بالقول بأن إحدى النظريتين أولى بالتطبيق من الأخرى، بل يتعين النظر في كل حالة على حدى، والنظر فيما إذا كان انتشار فيروس كورونا أدى إلى استحالة في تنفيذ فالالتزام ومن ثم يكون العقد قابلا للفسخ، أم أنه جعل الالتزام مرهقاً على المدين، فيكتفي برد القاضي الالتزام إلى حده المعقول.

إذا يمكن لوباء كورونا ان يعتبر كقوة قاهرة ،في معظم الاحيان ، تمكن الناقل من إعفاء نفسه من المسؤولية في حالة تحقق إحدى حالات بالنسبة للمسافرين سواء كان ذلك في اطار النقل البري و حتى الجوي او البحري،بالنظر الى اوامر المنع من التنقل و حالة الاغلاق التي جاءت بعد بدا الجائحة.

اما فيما يتعلق بنقل البضائع سواء دوليا او داخليا ،و باعتبارها تخضع لتراخيص معينة ،فتتحمل كلا النظرين على حسب ظروف و ملابسات كل عقد. فيمكن ان تكون محل لتطبيق القوة الفاهرة اذا كان محل لالتزام قبل للتلف او لا

أو الناس من تدخلات أو ما تقيمه من عوائق، بما فيها الاحتجاز أو التوقيف أو الحجز الذي
لا يعزى إلى الناقل أو أي شخص مشار إليه في المادة 18 ؛"
انظر https://uncitral.un.org/ar/texts/transportgoods/conventions/rotterdam_rules

يحتمل التأجيل..و يمكن ان يكون تنفيذه فقط مرهقا كما هو الحال، كما تكلمنا سابقا، بسبب ارتفاع تكاليف الشحن و النقل و حتى قلة المواد الاولية. فالأجدر ان تكون وضعا قابل لان يطبق عليه نظرية الظروف الطارئة.

كما لا تطبق نظرية القوة القاهرة و الظروف الطارئة على العقود التي ابرمت بعد ظهور الجائحة،حيث ان اطراف العقد كانوا على دراية بوجودها و كان عليهم ملائمة العقود المبرمة حسب المستجدات.

وعليه يقوم الناقل بدفع كل التعويض اللازم لصاحب الحق على البضائع محل النقل او للشخص المضرور بسبب إلغاء عملية النقل أو التأخير في وصول الشحنة إلى المكان المتفق عليه في عقد النقل.

و بالأخذ بعين الاعتبار الظروف التي ينفذ فيها عقد النقل البحري للبضائع ، ونظرا لقيمة التعويضات الهائلة التي قد تؤدي إلى اثقال كاهل الناقل البحري ، وأهمية النقل البحري في المجال الاقتصادي، وجدت حلات كثيرة تمكنه الاستفادة من الاعفاء الكلي من المسؤولية، وهي التي جاء ذكرها في المادة 308 من القانون البحري والظاهر أن المشرع قد أكثر من الاعفاءات بالرغم من أن الجزائر تعتبر دولة شاحنة، وقد يرجع ذلك إلى تأثر المشرع بأحكام اتفاقية بروكسل.

و في ظل هذه الظروف ، و بالنظر ان جائحة كورونا لا تشبه الاوبئة التي ظهرت في السابق ، وفي ظل الفراغ التشريعي تبقى السلطة التقديرية الواسعة للقضاء او التحكيم لإعمال نظرية القوة القاهرة او نظرية الظروف الطارئة ، حيث يجب أن يستحضر حالة الطوارئ الصحية المفروضة بفعل فيروس كوفيد 19 حسب ظروف و ملابسات كل عقد.

انطلاقا مما سبق دراسته يمكن ان نوصي بما يلي :

- هناك بعض الالتزامات التعاقدية التي يكون محلها غير قابل للهلاك ويمكن التراخي في تنفيذها،لكن في ظل وجود فيروس كورونا يصعب على المدين أن ينفذها، بحيث تصبح الالتزامات التعاقدية مرهقة بالنسبة له، فهنا يعتبر فيروس كورونا ظرفا طارئا يرهق ذمة منفذ الالتزام، ولكن الالتزام يبقى قائما وغير مستحيل، بحيث يمكن للمتعاقد أن يدفع بوجود ظرف طارئ ليتخلص من مسؤوليته.و لابد ان يدخل ظرف الاوبئة في اطار الاعفاء من المسؤولية في اطار عقود النقل بأنواعها خصوصا ان هذه العقود هي غالبا نماذج عقدية او شروط عامة معدة مسبقا و عليه تحديد الاثار التي تنجم عنها لعدم ترك مجال للتأويل او التدخل القضائي او التحكيم.

- لابد من تدخل السلطات التنفيذية والتشريعية في أي بلد لإصدار القوانين واتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة التي يكون لها قوة القانون لمعالجة آثار الجوائح سواء كوفيد 19 او غيرها، بما يضمن ان تصدر هذه التشريعات والقرارات الادارية بما يحقق مصالح الأطراف بشكل عادل متوازن وتخفيف الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة و التي يغلب على الظن حصولها في مجتمعاتنا.

- ان تكون صياغة بنود القوة القاهرة و الظروف الطارئة بما يكفل التنفيذ بحسن للعقود و لا يجعلها منفذا للتهرب من المسؤولية او هدار حقوق المتعاقدين.

المراجع :

القوانين/

- الأمر رقم75 /58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني، ج ر، العدد 78 الصادرة في 30 سبتمبر 1975 ، المعدل و المتمم.

قانون رقم 14/15 المؤرخ في 28 رمضان 1436 ، الموافق 15 يونيو 2015، يعدل و يتمم قانون الطيران المدني رقم 06/68 .ج ر عدد 41.

- المرسوم التنفيذي 69/20 المؤرخ في 21 مارس 2020 ، يتضمن تدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا(كوفيد 19) ومكافحته ، ج ر عدد 15 الصادرة في 21 مارس2020.

- المرسوم التنفيذي 70/20 المؤرخ في 24 مارس 2020 ، المتضمن تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19 -و مكافحته، ج ر عدد 16 ، الصادرة في 24 .مارس 2020.

- المرسوم التنفيذي 159/20 المؤرخ في 13 جوان 2020 ، المتضمن تعديل الحجر المنزلي والتدابير المتخذة في إطار نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا(كوفيد .19 -ومكافحته، ج ر عدد 35 ، الصادرة في 14 جوان 2020.

المرسوم التنفيذي 175/16 المؤرخ في رمضان 1437 ،الموافق ل 14 يونيو 2016 ، يحدد شروط و كيفيات تطبيق حقوق ركاب النقل الجوي العمومي . ج ر عدد 36 . الصادرة في 1 يونيو 2016.

الكتب/

- بلحاج العربي، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

- خالد أمير عدلي،"عقدالنقل البري قواعد و احكام في ضوء قانون التجارة الجديد والمستحدث من احكام محكمة النقض والدستورية العليا"، الدار الجامعية الجديدة، مصر .2006.

- عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، المجلد الأول، الجزء 2، العقود الواردة على الانتفاع بالشيء، الإيجار والعارية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، الطبعة الثالثة الجديدة 2015.

الرسائل و المذكرات/

- احمد مروك ، " شرط اعادة التفاوض في عقود التجارة الدولية "، رسالة دكتوراه في القانون ، جامعة الجزائر .2015.

- محمود عبد الجواد عبد الهادي عبد الجواد،" مسؤولية الناقل الجوي الدولي والداخلي للأشخاص"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، .جامعة أسيوط، مصر، 2015.

- هاشمي عثمان ، "مسؤولية الناقل البحري للبضائع في التشريع الجزائري"، مذكرة ماستر في القانون ، جامعة مستغانم الجزائر 2019.

المقالات العلمية/

- أسماء أحمد الرشيد ، "أسباب إعفاء الناقل البحري للبضائع من المسؤولية في القانون الإماراتي وقواعد روتردام"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية/*المجلد* 16/*العدد2 ديسمبر* 2019 م .

- خلادي إيمان ، بسعيد مراد ، " مدى إعتبار جائحة كوفيد 19 قوة قاهرة لإبراء الناقل البحري من المسؤولية " عدد خاص: القانون وجائحة كوفيد 19 ، المجلد 34 :حوليات جامعة الجزائر 2020.

- المحمدي صدام فيصل كوكو،" التزام الناقل الجوي برعاية المسافر" دراسة تحليلية مقارنة بين اتفاقيات النقل الجوي الدولية ولوائح .حماية المستهلك الوطنية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، مصر، عدد 01 ، 2013 .

- مولاي زكرياء ، بن الزين محمد الأمين ، خدايم كريم ،" تأثير فيروس كورونا على تنفيذ الالتزامات التعاقدية " ، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد34 ، عدد خاص القانون و جائحة كوفيد 19- جويلية 2020.

المداخلات العلمية/

- أريوط وسيلة ،"انعكاسات جائحة كورونا على حركة النقل الجوي".مداخلة في الملتقى الدولي "جائحة كورونا بين حتمية الواقع و التطلعات". 16/15/جويلية 2020.المركز العربي الديمقراطي.المانيا .2020 .

- بن منصور محمد أمين،" أثر جائحة كورونا على عقود ال نّقل الجوي" ،مداخلة في الملتقى الدولي "جائحة كورونا بين حتمية الواقع و التطلعات". 16/15/جويلية 2020.المركز العربي الديمقراطي.المانيا .2020 .

- تيانتي مريم،" تأثير كوفيد 19 على مستهلك خدمة النقل البحري للأشخاص" ،مداخلة في الملتقى الدولي "جائحة كورونا بين حتمية الواقع و التطلعات". 16/15/جويلية 2020.المركز العربي الديمقراطي.المانيا .2020.

المراجع باللغة الاجنبية/

-Elsa Haddad، Charlotte Delaunay Le coronavirus et ses conséquences sur les contrats، cas de force majeure ou cause d'imprévision? 27 Mars 2020، https://www.village-justice.com/articles/coronavirus-ses-consequences-sur-les-contrats-commerciaux-cas-force-majeure،34373.html

- CA Besançon، 8 Janvier 2014، RG 12/02291، Dalloz actualité، 4 Mars 2020، «La grippe، les épidémies et la force majeure en dix arrêts». www.dalloz-actualité.fr.

تداعيات الازمة الصحية كوفيد 19 بالمغرب وسبل تجاوزها

عبد الله بونعاج

باحث في الجغرافيا البشرية، مركز نماء للدراسات والأبحاث حول الصحراء، حاصل على الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب

احمد بوهكو

باحث في الجغرافيا البشرية، مركز نماء للدراسات والأبحاث حول الصحراء، حاصل على الدكتوراه جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء/المحمدية، المغرب

الملخص:

لقد وضعت جائحة كوفيد 19 العالم في أزمة حقيقية، جعلت صناع القرار أمام معادلة صعبة، حيث وضعوا بين خياري فرض الحجر الصحي الشامل لإنقاذ الأرواح أو اتباع إجراءات صحية أقل صرامة ومنح الاقتصاد متنفسا. والمغرب على غرار باقي الدول، عمل منذ تسجيل أولى الحالات على اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية، والقيام بتعبئة مختلف المؤسسات، وقد كانت البداية بإعلان حالة الطوارئ الصحية يوم 20 مارس 2020 التي جرى في إطارها فرض حجر صحي شامل، وجاء ذلك وعيا من السلطات بمحدودية قدرات المنظومة الصحية وطنيا وكذا افتقارها لتجهيزات الضرورية لموجهة هذه الجائحة. وبالفعل وبمرور الوقت اتضح جليا مدى تمكن هذه الجائحة من رسم واقع غير مبشر، ظهر جليا في التداعيات التي خلفتها على مختلف المستويات بما فيها الصحي. وقد كان لزاما على الدولة القيام بعدة تدابير لتجاوز هذه الأزمة، وجعل الحركة تدب من جديد في الحياة اليومية للمغاربة.

الكلمات المفتاحية: كوفيد 19 – التداعيات – سبل تجاوز الجائحة – المنظومة الصحية المغربية – الازمة الصحية

Abstract:

The pandemic of Covid 19 has put the world in a real crisis that made decision-makers in front of a difficult equation, as they were put between two options; one: to of impose an overwhelming quarantine to save lives or two: to follow less coersive health measures and give breath to economy. Morocco, like other countries, has worked since the first cases were registered in setting a number of precautionary measures, and mobilized the majority of institutions. At the very beginning, Morocco declared a state of health emergency on March 20, 2020 in which an overall quarantine was imposed, knowing the limited capabilities from a national sphere besides the lack of necessary equipment to face this pandemic. Day by day, the extent to which this pandemic was able to form an unpromising reality became evident, mainly through the outcome left on various levels, including health. It was necessary for the state to take several measures to pass this crisis and start anew the movement in the daily life of Moroccans.

Key words: Covid 19- repercussions- Ways to overcome the pandemic- The Moroccan health system - Health crisis

مقدمة:

لم تعد حياة البشر على كوكب الأرض بعد جائحة كورونا كما كانت قبلها، إذ لم تنج دولة واحدة في العالم من آثار الفيروس التاجي المدمرة، سواء على المستوى الصحي أو الاقتصادي أو حتى السياسي والاجتماعي، ولا شك أن هذه الجائحة، أثرت في المغرب كما في العالم بشكل نتج عنه ضرر مس فئة مهمة من أطراف المجتمع المغربي، خاصة مستخدمي القطاع الخاص، والذين فقدوا وظائفهم بسب جائحة صنفتها منظمة الصحة العالمية بأنها أسرع الأوبئة انتشار بين البشر على مر التاريخ.

ويأتي هذه المقال في وقت لاتزال فيه جائحة فيروس كوفيد 19 مستفحلة، مثيرة معها مناخا مطبوعا بالتخوفات والشكوك وانعدام اليقين، والذي يساهم في جعل الآفاق على المديين القريب والمتوسط أكثر ضبابية. لذلك يظل من الصعب الإحاطة بالانعكاسات الحقيقية لهذه الجائحة، كما أن عودة الأمور إلى سابق عهدها ستبقى مرتهنة من جهة بمدى قدرة بلادنا على الحد والتخفيف من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة، إن على مستوى تعبئة الموارد أو بلورة وتنزيل الاستراتيجيات، ومن جهة أخرى بمدى نجاعة المنظومة الصحية الوطنية.

وعلى العموم فإننا سنحاول من خلال هذا المقال الاجابة عن مجموعة من الاشكالات المرتبطة بتداعيات كوفيد 19 وسبل السيطرة عليها وذلك بالإحاطة بأهم تداعيات الازمة التي خلفتها وستخلفها جائحة كورونا، كما سنسعى الى رصد استراتيجية المغرب في مواجهة هذه الاثار القبلية والبعدية.

وتتطلب دراسة موضوعنا هذا تتبع منهجية تقوم على المقاربة النسقية والمعاينة الميدانية أساسها التشخيص الوصفي والتحليل الاستكشافي ثم الاستنتاج، واستعمال مقاييس مختلفة للدراسة، بغية التوصل إلى نتائج شمولية حول الموضوع.

أخيرا تتجلى الأهمية العلمية للبحث في هذا الموضوع، من جهة أولى في إغناء المعرفة العلمية، من خلال التطرق لتداعيات أزمة كوفيد 19، ومن جهة ثانية في البحث عن سبل لتجاوز هذه الأزمة والتي الى حدود كتابة هذه السطور لازالت تعصف بالقطاع الصحي وتزيد من شدة الضغط على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

1- تداعيات وتحديات الازمة الصحية الناتجة عن جائحة كوفيد 19:

1-1 من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية

بعد ظهور وباء فيروس كورونا المستجد في الصين في نونبر 2019، وصل لاحقا إلى باقي دول العالم، منتقلا إلى أوروبا ثم أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ثم إفريقيا. أمام هذا الانتشار السريع والمتزايد للفيروس، شرعت عدة دول في إغلاق حدودها ووقف الرحلات الجوية الدولية، وفي مارس 2020، تم تعميم قرار تقييد الرحلات الجوية وإغلاق الحدود بين الدول، مما أدى إلى وقف حركية الأشخاص، وكذا المبادلات التجارية (وإن بدرجة أقل) لأكثر من 3 أشهر. وبالموازاة مع ذلك، بدأت جميع البلدان في اتخاذ جملة من التدابير الصارمة، المتفاوتة الحدة من بلد لآخر، تهم تقييدا مؤقتا لحرية التنقل والتجمع، بالإضافة إلى سن تدابير وقائية من قبيل إجبارية ارتداء الكمامة الواقية، واستخدام المحاليل الكحولية المعقمة،

والحجر الصحي (الفردي و / أو العام)، وفرض التباعد الجسدي، إلخ. لقد سعت الدول من خلال هذه التدابير أساسا إلى كبح تزايد حالات العدوى والوفيات في صفوف ساكنتها .وقد اختلفت الاستراتيجيات المعتمدة من بلد لآخر، وذلك حسب قدرات كل دولة ودرجة جاهزيتها، فضال عن مستوى تأهبها لمواجهة أزمة بهذا الحجم. كما أن تعامل الدول مع الوباء كان مرتبطا باختياراتها السياسية، ودرجة تمثلها لحقوق الإنسان الأساسية، ودرجة التأثر بتدابير تقييد الحركية، فضال عن مدى تأثير وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي على الرأي العام .

وتزامنا مع بداية رفع الحجر الصحي في العديد من الدول، تمت إعادة فتح الحدود بشكل تدريجي مع الإبقاء على إلزامية التباعد الجسدي والإجراءات الصحية الوقائية الأخرى. غير أن هذه التدابير لم تكن كافية لوقف الركود الحاد، إن لم نقل التوقف الكامل للعرض والطلب في العديد من قطاعات الاقتصاد. لقد شكل تحول الأزمة الصحية إلى أزمة اقتصادية عالمية، وما لها من تداعياتها على الأسر والمقاولات، تحديا للبلدان ومصدرا لجملة من التحولات الاجتماعية والبيئية.

خطاطة: حالة البيئة الدولية للاقتصاد المغربي

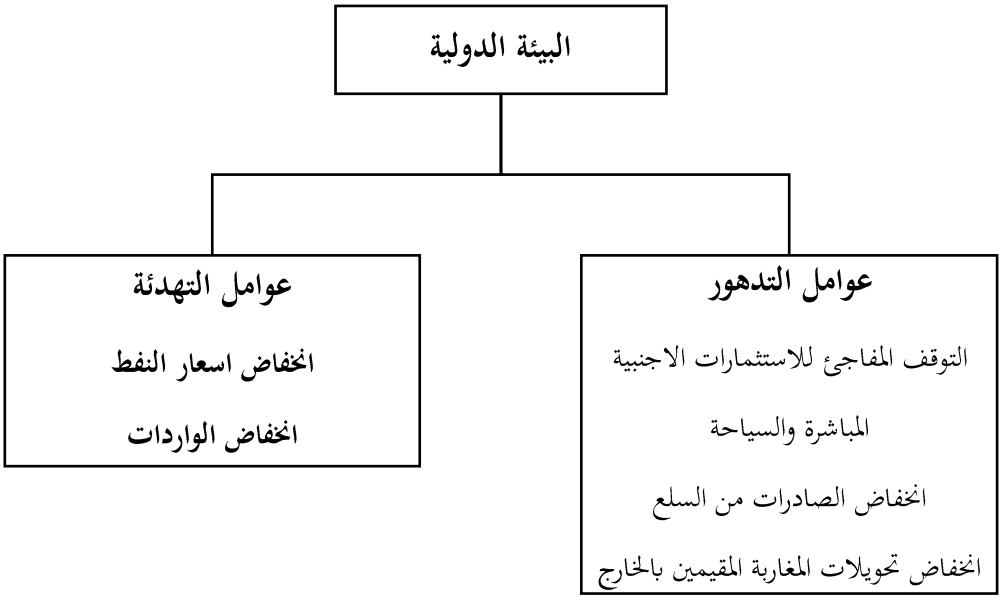

المصدر: مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، الاوراق السياسية، 07-20 ب.ب، ابريل 2020

2-1 الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية:

يمر المغرب من ظرفية استثنائية صعبة فرضتها جائحة كورونا، انعكست بشكل ملموس على المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وبالموازاة مع ذلك ازدادت الأوضاع الفلاحية سوء مع توالي سنوات الجفاف بفعل قلة التساقطات المطرية، هذا الوضع جعل التوجهات الملكية تتخذ شكلا استباقيا لتخفيف من هذه التداعيات على الاقتصاد المغربي، خاصة بعد إحداث صندوق لتدبير ومواجهة الوباء والذي بلغت موارده المالية إلى غاية 18 ماي 2020 ما مجموعه 32.7 مليار درهم

(قرابة 3,63 مليار دولار)، وإحداث لجنة اليقظة الاقتصادية، والإجراءات المتخذة لدعم ما يزيد عن 4 مليون من الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل، وما يناهز 950 ألف أجير متوقف مؤقتا عن العمل بسبب تداعيات كورونا[301].

وبعد تصريح 134 ألف مقاولة برسم شهر أبريل بأنها تضررت بفعل الجائحة، قامت الدولة بإقرار مجموعة من التدابير المرتبطة بمنح التعويضات ووضع قروض لتسهيل عمل المقاولة والمقاولين وتأجيل وضع التصريحات الضريبة، هذا الى جانب تعزيز نظام العملة واحتياطي الصرف وكذا دعم السوق بمختلف المواد الأساسية، وغيرها من الإجراءات الرامية الى التخفيف من وطأة هذه الجائحة على الاقتصاد الوطني.

جدول: نسبة الأسر التي تلقت مساعدة من الدولة جراء فقدان العمل (%)

الخصائص	مساعدة الدولة (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS)	مساعدة الدولة (نظام المساعدة الطبية RAMED)
حضري	7,8	9,3
قروي	1,9	12,9

المصدر: المندوبية السامية لتخطيط، 2020، بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر-مذكرة حول نتائج البحث-.

يتضح من الجدول أن الاسر التي فقدت عملها بالمجال الحضري والبالغة نسبتها 22,3 بالمئة، قد استفادت من مساعدة الدولة، فيما نجد ان 11,2 بالمئة من الاسر التي فقدت عملها بالعالم القروي قد استفادة من صندوق الدعم العمومي، اضافة الى ذلك، استفادت 18 بالمئة من الأسر التي لم تفقد عملها بدورها من مساعدة الدولة، 13 بالمئة بالوسط الحضري، 26 بالمئة بالوسط القروي. وهي تمثل 3,6 بالمئة من الأسر.

وقد عبرت 72 بالمئة من الأسر المستفيدة من مساعدة الدولة، أن هذه المساعدات ليست كافية للتعويض عن فقدان المداخيل، 75,9 بالمئة بالوسط الحضري و55,7 بالمئة بالوسط القروي.

إن الانكماش الاقتصادي الذي صاحب الازمة الصحية أصبح حقيقة نعيشها وامرا واقعا وجب التصدي له، هذا الواقع الذي أدى الى تعقيد مهمة التنبؤ بالمستقبل وأي اتجاه سوف تسلكه تلك الأزمة، فبالرغم من وجود عناصر وتأثيرات مشتركة بين الأزمات العالمية، إلا أن الوضع هذه المرة مختلف، فها نحن نرى تخبط الخبراء حول الاتجاه الذي تأخذه الأزمة، الآن الأوضاع تتطور بشكل يومي وتأخذ اتجاهات مختلفة مما يزيد الأمر تعقيدا، ولكن المؤكد هو سيادة النظرة التشاؤمية في ظل إجراءات إغلاق الحدود الدولية وبسبب التداعيات التي يحدثها الفيروس بشكل يومي، الامر الذي سيؤثر لا محال على عدد من القطاعات المهمة والمحورية كالسياحة والصناعة والتجارة والقطاع المال.

301. الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد-19" والسبل الممكنة لتجاوزها، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 2020/28. (2020)، ص 45.

- **قطاع السياحة:**

أصبحت السياحة في الوقت الحاضر من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تحظى باهتمام متزايد من قبل الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كونها تشكل أحد المرتكزات الاقتصادية للعديد منها. وعلى هذا الأساس، راهن المغرب منذ حصوله على الاستقلال، على القطاع السياحي لتحقيق التنمية، نظراً لما يتمتع به من مقومات وإمكانيات سياحية متنوعة من شأنها تطوير هذا النشاط.

غير أن الوضع الجديد الذي فرضته جائحة كوفيد 19، جعل المغرب يلجأ لأحد التدابير الوقائية الأكثر كلفة بإغلاقه خطوط النقل البرية والبحرية والجوية على جميع المسافرين داخليا وخارجيا وذلك بإصداره يوم الأحد 15 مارس 2020 بيانا من وزارة الشؤون الخارجية يفيد بتعليق جميع الرحلات الجوية الدولية لنقل المسافرين من وإلى تراب المغرب، إلى موعد غير محدد.

هذا القرار كان له الأثر العكسي على عمل هذا القطاع، خاصة أنه مرفوق بحظر شمل أهم الدول التي تعرف توافد سياح منها؛ مثل فرنسا وإيطاليا، وإسبانيا والولايات المتحد الأمريكية، مما أثر بالسلب على قطاع السياحة، هذه الإجراءات أسهمت في تراجع هذا القطاع بسبب انتشار كوفيد 19 والذي أثر على الناتج الإجمالي المحلي وخلق مناصب الشغل، فقطاع السياحة يعتبر ثاني مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يساهم بحوالي 11 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن كونه قطاع مساهم بشكل كبير في خلق مناصب الشغل، بما يزيد عن 500 ألف عامل بشكل مباشر حسب أرقام سنة 2017، أي ما يمثل حوالي 5 بالمئة من إجمالي نسبة اليد العاملة وطنيا، وهذه السنة عرف هذا القطاع نوعا من الجمود في ظل غلق الحدود وتوقف السياحة الداخلية بفعل إجراءات الحجر، الى جانب استغلال المؤسسات الفندقية في مدن عدة لاستقبال المصابين بكوفيد 19[302].

كما تأثر النقل الجوي من هذا التراجع الذي عرفه قطاع السياحة، فبفعل إعلان المغرب إغلاق حدوده البرية والبحرية والجوية على جميع المسافرين، اضطرت شركة الخطوط الملكية المغربية إلى تعليق رحلاتها الأجنبية والمحلية أيضا، هذه الشركة التي يبلغ حجم التداول داخلها بما يقدر بـ16.7 مليار درهم (أي قرابة 1,8 مليار دولار أمريكي)، في 2018 بإجمالي 7.5 مليون مسافر سنويا[303].

وبالنظر لكون هذا القطاع مساهم كبير في جلب العملة الصعبة، فإن هذا القطاع تأثر كثيرا، وذلك إلى جانب تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، حيث قدرت العائدات المحصلة من طرف السياح الذين زاروا المغرب سنة 2017 بحوالي 71.9 مليار درهم (أي قرابة 8 مليار دولار أمريكي). وتمثل هذه العائدات قرابة 20 بالمئة من موارد العملة الصعبة، هذا الرقم تراجع كثيرا بفعل الغلق الناتج عن هذه الجائحة[304].

302 . عثمان أمكور، تأثير وباء كوفيد 19 على النشاط الاقتصادي ليس فقط آني ومباشر ولكن أيضا سيكون له تبعات طويلة الأمد، بسبب تعطل النشاط الاقتصادي لأبرز الشركاء الاقتصاديين للمغرب، مارس 2020، المعهد المغربي لتحليل السياسات https://mipa.institute/7545/.

303 . نفس المرجع.

304. استراتيجية المغرب في مواجهة كوفيد 19، الاوراق السياسية، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، ابريل 2020، ص 7.

- **قطاع الصناعة والتجارة**

بالإضافة إلى قطاع السياحة، تأثر أيضا قطاع الصناعة في ظل تفشي انتشار وباء كورونا، حيث قلصت هذه الجائحة من نشاط صناعة السيارات كأحد أهم فروع الصناعة بالمغرب من حيث المداخيل، حيث تم اغلاق مصانع رونو بالمغرب بعد أن تم غلقها في دول عدة ك اسبانيا وفرنسا وإيطاليا، بعد تطبيق الحظر الصحي الشامل بالمغرب، ابتداء من الخميس 19 مارس. حيث هم هذا الإجراء حوالي 11 ألف مستخدم موزعين على مصنعي طنجة والدار البيضاء[305].

وقد كان لتراجع صادرات الصين نحو المغرب الأثر العكسي أيضا على قطاع الصناعة والتجارة، حيث أدى تفشي فيروس كوفيد 19 إلى تعطيل سلاسل الإمداد العالمية وتراجع النشاط التجاري ومنع النقل لثاني أكبر اقتصاد في العالم، خلف هذا الوضع آثارا على المغرب باعتبار أن المغرب يعتمد على الصين في تبادلاته التجارية من أجل توفير المواد الأولية لقطاع مهم في الصناعة، كذلك من أجل توفير السلع لقطاع التجارة والخدمات، حيث يعد الشريك التجاري الثالث للمغرب بإجمالي حجم تجارة يبلغ 39.5 مليار درهم (أي قرابة 4,4 مليار دولار أمريكي)[306].

كما تضررت الشركات المغربية سواء بفعل تقليص تعاملاتها بفعل الحظر الصحي المحلي، وكذلك بفعل التعامل الكبير مع دول تعرف كذلك حظرا صحيا خاصة شريك المغرب الاستراتيجي الاتحاد الأوروبي وبالتحديد فرنسا، وهو ما جعل الشركات المغربية تعاني بالضرورة كنتيجة لتضرر الشركات الفرنسية بسبب تفشي فيروس كورونا.

- **القطاع البنكي:**

يعتبر القطاع البنكي من القطاعات التي بدورها عانت كثيرا جراء هذه الجائحة التي ضربت عالم المال والأعمال، وذلك بسبب عامل رئيسي خارجي متمثل في تضرر شركاء المغرب في القطاع البنكي وأبرزهم فرنسا، حيث عانت البنوك الأوروبية من انخفاض حاد في سوق الأسهم، ومن بينها المجموعات الفرنسية الكبيرة التي كانت من ضحايا هذا الانخفاض، حيث انخفض سهم SOCIETE GENERALE بنسبة 6 بالمئة ، و BNP Paribas و Natixis بنسبة 5.5 بالمئة، و Crédit Agricole بنسبة تزيد قليلاً عن 4 بالمئة، ومنذ ظهور أولى حالات الإصابة بفيروس كورونا في أوروبا، فقد مؤشر Euro STOXX Banks ، الذي يضم الأسهم المصرفية الرئيسية في منطقة اليورو، حوالي 25 بالمئة. ووصل إلى أدنى مستوى له منذ أزمة الديون السيادية في عام 2012. خلال هذه الفترة، هبط سهم Societe Generale بنسبة 31 بالمئة، وهو ما يعادل المكاسب التي تحققت لمدة عام تقريبا، كما انخفضت قيمة سهم BNP Paribas بما يقارب 27 بالمئة وهو ما دفع أوروبيا إلى تدخل البنك المركزي الأوروبي ببرنامج طارئ بقيمة 750 مليار يورو لإرضاء أسواق السندات الأوروبية[307]. هذه المعطيات دفعت مجلس بنك المغرب لدارسة التطورات الأخيرة التي ميزت الظرفية الاقتصادية وكذا التوقعات الماكرو اقتصادية التي تزامنت مع كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وقد اسفرت هذه الدراسة الى ضرورة اتخاذ تدابير لتفادي ارتفاع التضخم على المدى المتوسط.

305. عثمان أمكور، تأثير وباء كوفيد 19 على النشاط الاقتصادي ليس فقط آني ومباشر ولكن أيضا سيكون له تبعات طويلة الأمد، بسبب تعطل النشاط الاقتصادي لأبرز الشركاء الاقتصاديين للمغرب، مارس 2020، المعهد المغربي لتحليل السياسات https://mipa.institute/7545/.

306 . نفس المرجع.

307 . نفس المرجع

- **قطاع الفلاحة والصيد البحري:**

رغم أن القطاع الفلاحي كان من القطاعات الاقتصادية الأقل تأثرا بالأزمة الصحية، الا أنه كان بالإمكان له أن يكون سندا في ضل ما يعانيه الاقتصاد الوطني جراء هذه الجائحة، الا أن تأثره بالنقص الكبير في التساقطات المطرية وتوالي سنوات الجفاف جعله قطاعا منهكا، فخلال السنتين الأخيرتين، بلغ إنتاج الحبوب 32 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2020/2019 ،مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 39 بالمئة مقارنة بالموسم السابق، وبنسبة 57 بالمئة مقارنة مع موسم فلاحي متوسط (75 مليون قنطار)، ومن حيث العرض، يغطي مستوى المخزون المسجل في نهاية ماي 2020 خمسة أشهر من الحاجيات الوطنية من القمح الطري، وإلى حدود أربعة أشهر بالنسبة للقمح الصلب، لذلك يبقى اللجوء إلى الواردات إجراء لابد منه لسد العجز في إنتاج الحبوب[308].

أما فيما يخص قطاع الصيد البحري، بجميع فروعه، فلم يتأثر كثيرا بأزمة كوفيد-19، وتظهر المقارنة بين الأنشطة، بمختلف أساطيل الصيد التقليدي والساحلي والعامل بأعالي البحار، وحسب النوع السمكي المصطاد سواء السطحي أو السمك الأبيض أو الرخويات أو القشريات والصدفيات وغيرها من المصطادات، فلم تعرف سوى انخفاض طفيف لم يتجاوز 7 بالمئة[309].

- **الانعكاسات النفسية:**

الى جانب التداعيات على مختلف القطاعات الاقتصادية لوباء كوفيد 19، فهذا الأخير شكل أيضا صدمة نفسية كبيرة في نفوس المغاربة، وزرع حالة من الرعب وانعدام الثقة، وأعاد للأذهان ما خلفه داء الإيدز سنوات الثمانينات والتسعينات من خلال كونه داء قاتلا. ولا شك أن وباء كوفيد 19 وبالنظر إلى طبيعته المميتة، قد جعل العديد من المواطنين لديه صعوبة كبيرة في استيعاب أزمة الوباء بالنظر لسرعة التي ينتشر بها، سيما وأن العديد ليست له فكرة شاملة ومطمئنة حول مأل هذه الأزمة، لكن من المؤكد أن طبيعة المرض المميتة في حد ذاتها، خلفت ارباكا جماعيا، وهالة كبيرة من السواد، والخوف والهلع، وشحنة من التوتر، والضغط، ومشاعر القلق الجماعي. وما يفاقم من هذا القلق، هو التحول السريع من الحياة العادية حيث الإحساس بأن العالم آمن، إلى وضعية الحجر الصحي حيث المكوث بالمنازل، لتجنب خطر غير مرئي. ويزداد القلق والتوتر عند متابعة أخبار عدد المصابين، والموتى. وعلى الرغم من الانخفاض النسبي لعدد المصابين، والترخيص بدواء كلوروكين، وشفاء عدد مهم، فلا زالت مشاعر القلق، والفزع تخيم على العديد من المغاربة، بالنظر إلى طبيعة الوباء الفتاك والسريع الانتشار، والمميت.

وما زاد الطين بلة الضعف والنقص الكبير في التجهيزات والمعدات الصحية داخل المستشفيات، وما أنتجه في أذهان المغاربة من كون هذه المستشفيات غير قادرة على معالجة المرضى والعناية بهم. هذا بالإضافة إلى النقص في المصحات النفسية، باعتبار أن الصحة النفسية تعد جزءا من الصحة العامة، بل وجانبا أساسيا في الحفاظ على الصحة العضوية

308 . الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد-19" والسبل الممكنة لتجاوزها، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 2020/28. (2020)، ص 49.

309 . نفس المرجع.

أو الجسدية، نظرا لوجود ترابط بين الصحة النفسية والجسدية، إذ يمكنها التأثير على الجانب العضوي، كما تشكل عاملا في تقوية المناعة، ومقاومة الأمراض.

مبيان رقم 1: الاسباب الرئيسية لتخوف الاسر

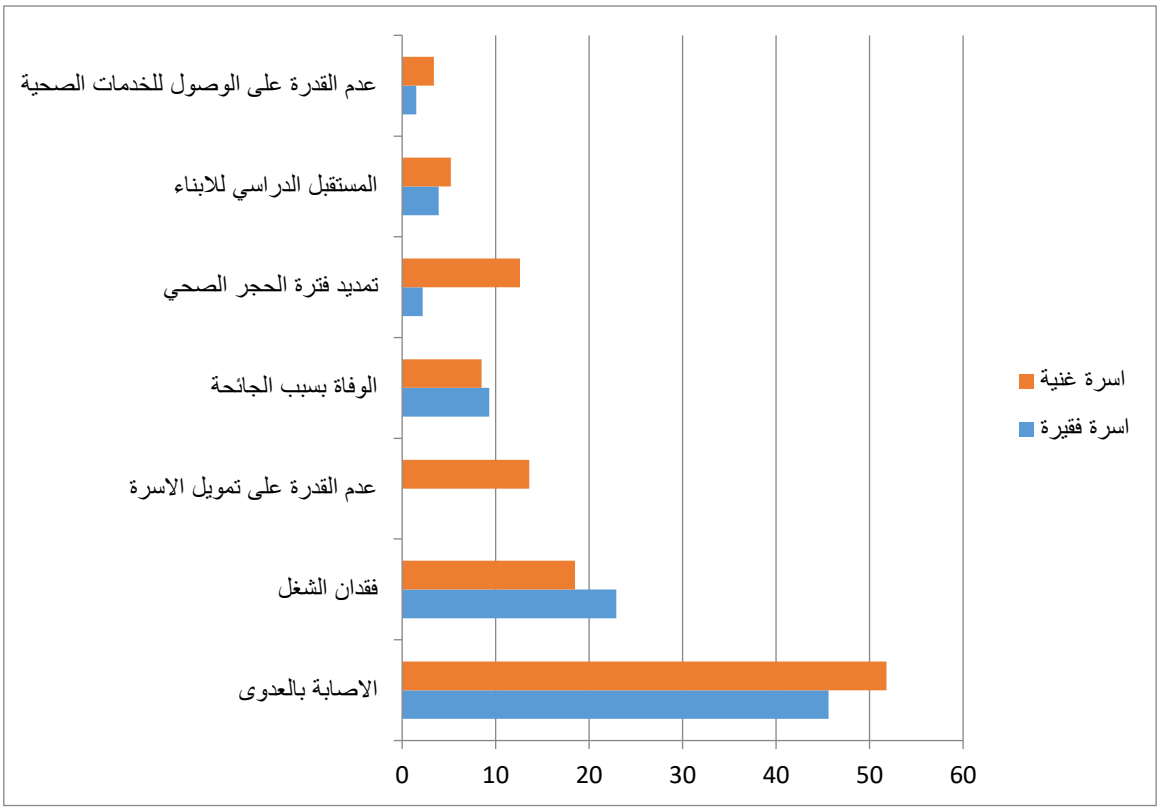

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط 2020

كما شكل الخوف والقلق أحد أهم الأثار النفسية التي خلفها الحجر الصحي، حيث وصل لدى الأسر في العالمين القروي والحضري ما بين 48 و49 بالمئة منهم، كما تصل لدى الأسر الفقيرة 43 بالمئة مقابل 33 بالمئة لدى الأسر الغنية.

- 30 بالمئة من الأسر عبرت عن شعورها برهاب الأماكن المغلقة، 32 بالمئة في الوسط الحضري و24 بالمئة في الوسط القروي.
- 25 بالمئة من الأسر صرحت بتعدد أنواع الرهاب لديها هذه النسبة هي أعلى في الوسط الحضري ب 29 بالمئة مقارنة بالوسط القروي 18 بالمئة.
- 24 بالمئة من الأسر تشعر باضطرابات النوم. وتتضاعف هذه النسبة لدى سكان المدن ب 28 بالمئة، مقارنة مع سكان القرى بنسبة 14 بالمئة، كما تعاني 8 بالمئة من الأسر من اضطرابات نفسية أخرى مثل فرط الحساسية والتوتر العصبي أو الملل والاكتئاب[310].

310 . بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر-مذكرة حول نتائج البحث-، المندوبية السامية لتخطيط، 2020، ص 27.

مبيان رقم 2: التداعيات النفسية للحجر الصحي على الأسر

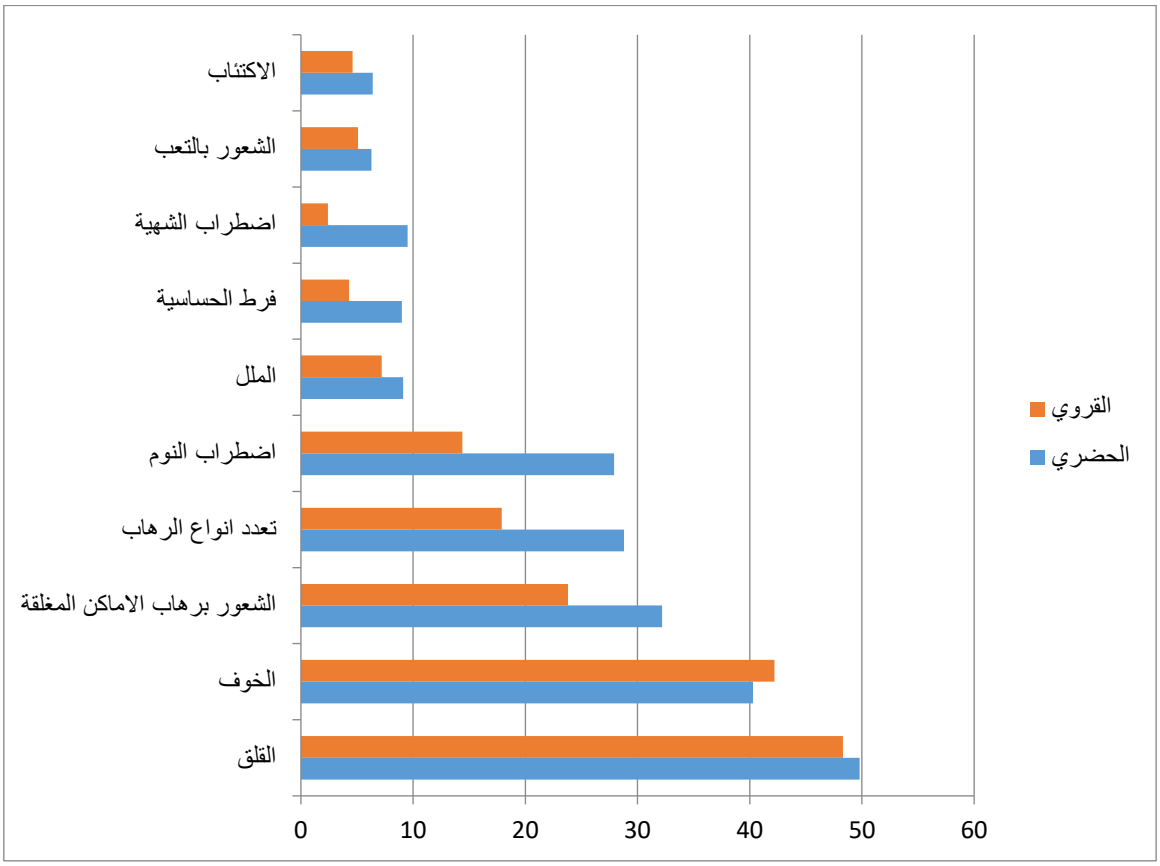

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط 2020

2- استراتيجية المغرب في مواجهة كوفيد 19:

يدخل تدبير الظواهر التي تهدد الصحة العامة في صميم مهام الدولة، في زمن الأوبئة. فمن منطلق مسؤولياتها تجاه مواطنيها، جندت الدولة مجموع هيئاتها لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد وتقديم استجابة فعالة لحماية مواطنيها، بحيث عبأت هياكل الدولة، في إطار منسق ومتناغم، جميع إمكانات العمل والتنظيم التي من شأنها احتواء الآفة، من خلال الحد من انتشارها قصد التقليص من الآثار والانعكاسات المترتبة عنه، لقد حظيت جميع مظاهر الحياة الاجتماعية التي داهمتها الجائحة بنصيبها من العناية والجهد. وسواء تعلق الأمر بالصحة الجسدية أو النفسية، بالاقتصاد، بالنظام العام أو بالجانب الاجتماعي، فإن جميع القطاعات حققت التقائيتها في تخطيط منسجم، على الرغم من بعض الاختلالات التي لن تتوان الدولة عن استخلاص الدروس المفيدة منها، في أفق تصحيحها في الأجل المنظور. وقد استفاذ هذا المجهود من التزام وانخراط المواطنين والجمعيات التي تؤطرهم. كما أبانت الدولة عن قدرة فائقة لتعاطي مع الرهانات الجسيمة للصدمة الوبائية من خلال اللجوء الى مقاربات وقائية مبتكرة، وعبر التحلي بروح بيداغوجية وضبط نفس في فرض احترام الآلية التي وضعتها في إطار حالة الطوارئ الصحية، وقد تجسدت هذه المقاربات الاستباقية المبتكرة بمختلف الجوانب والمستويات، الصحية والعسكرية والسياسية.

فمن الناحية الصحية ومن خلال اعتماد رصد حي لتطور الجائحة وتعزيز البنيات الصحية الأساسية، على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، من خلال تقديم مساعدة ثمينة للفئات الهشة والمقاولات في وضعية صعبة، لاسيما المتضررة من الأزمة الاقتصادية، على الصعيد النفسي، من خال توفير خدمات الإنصات وتقديم الدعم تجاه المعاناة الناجمة عن العزل، على صعيد النظام العام، باعتماد مقاربة ذات حس بيداغوجي تحث على احترام المقتضيات القانونية لحفظ النظام. أما على المستوى العسكري، فتمثل في تعبئة الوسائل البشرية والتقنية واللوجستية للقوات المسلحة الملكية في خدمة النظام الصحي والأمن القومي، على مستوى التواصل، من خال عرض رصين للحصيلة اليومية لتدبير الجائحة وفق معايير منظمة الصحة العالمية. أما على المستوى الدبلوماسي فظهر ذلك من خلال التعاون مبكرا مع التمثيليات الدبلوماسية وكذا عبر تبادل الخبرة مع البلدان التي ظهرت فيها الجائحة سلفا.

عموما أبانت الدولة عن قدرة كبيرة على التعاطي مع الرهانات الجسيمة للصدمة الوبائية من خلال اللجوء الى مقاربات وقائية مبتكرة، وعبر التحلي بروح بيداغوجية وضبط نفس في فرض احترام الآلية التي وضعتها في إطار حالة الطوارئ الصحية.

1-2 الاستجابة الصحية:

بعد قيام الدول ممثلة في السلطات العمومية بتشخيص لواقع وباء كوفيد 19 عالميا. تم الانتباه بشكل سريع إلى أن المغرب قد يتعرض سريعا لخطر انتشار الجائحة، وإذا كانت البنية التحتية الصحية للمغرب تضعه إفريقيا من ضمن الدول الأوائل في هذا الميدان، إلا أنها تظل دون تحقيق تغطية متنوعة ومتوازنة ترابيا، لذلك، تبنت المملكة رؤية واقعية لمحدودية إمكاناتها الصحية (خصوصا من حيث الطاقة الاستشفائية) وأدركت أن عليها انتاج استجابة عالية من خال بلورة مخطط عمل على عدة أصعدة:

- **استجابة استباقية ومزدوجة، صحية ومالية:**

حيث قامت السلطات على عجل بإطلاق عمليات للحد من نشاط سلسلة العدوى الوبائية، حيث أقامت مراكز قيادة خاصة بكوفيد 19 على المستويات الترابية المناسبة من أجل تأمين اليقظة والتنسيق مع المصالح الصحية وتشخيص وتحديد بؤر الوباء، هذه المبادرة تعززت بإغلاق الحدود، منع التجمعات، إغلاق المدارس، ثم تدابير أشد تدعو إلى العزل الطوعي ثم الإجباري .

بالمقابل وموازاة مع ذلك أحدث جلالة الملك صندوقا خاصا لتدبير جائحة فيروس كورونا المستجد -كوفيد 19 (10مليارات درهم). الصندوق الذي خصصت له اعتمادات أولية من الميزانية، استقبل مساهمات هامة من القطاعين الخاص والعمومي، وقد عهد للصندوق ب:

- التكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية.
- دعم الاقتصاد الوطني لمواجهة الصدمة.
- الحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من الانعكاسات الاجتماعية للجائحة.

- **رفع حجم العرض من البنيات الأساسية والمعدات والمنتجات الصحية:**

شملت هذه العملية أيضا الرفع من الطاقات الاستشفائية وإعادة تهيئتها وتحسين ظروف استقبال المرضى في مختلف المدن، وخصوصا المدن ذات الكثافة السكانية الأكثر تعرضا للخطر. أقيمت مستشفيات ميدانية عسكرية في مدن أو ضواحيها لتعزيز البنيات الصحية المدنية من حيث الأسرة والتجهيزات الخاصة بالعناية المركزة. تم كذلك استيراد معدات طبية وصحية بشكل سريع، وتزويد المؤسسات الصحية بها بشكل تدريجي. وتم من جهة أخرى تشكيل مخزونات للأدوية خصوصا من الكلوروكين المنتج من قبل مجموعة صيدليات متمركزة بالبلاد كما اعتمدت مساطر مخففة لطلب منتجات مقاولات مغربية متخصصة في تصنيع المعدات الطبية (أجهزة تنفس، معدات المستشفيات) وتمكنت مقاولات صناعية من تكييف نشاطها لإنتاج أجهزة تنفس وتأمين إنتاج الكمامات التي أملتها الضرورة الصحية بفعل الانتشار الكبير للفيروس عبر الهواء.

- **انخراط تضامني لفعاليات المجتمع المدني:**

وهم هذا الانخراط مجموع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وقد اتخذ عدة أشكال ووسائل، فقد قامت مقاولات قطاعية وأخرى خاصة بتهيئة مرافق استشفائية ومراكز للاستشارة الطبية والنفسية، كما تطوعت وحدات فندقية ومطاعم لتوفير غرف استقبال وتوفير خدمات شاملة لمرضى في مرحلة النقاهة ولمهني الصحة، اكتسى التطوع عدة عمليات: تشكيل شبكة من المونين المتبرعين بالمواد الغذائية، تعبئة طلبة المدارس المتخصصة في الفندقة والمطعمة ومتعهدي الحفات والإنتاج الفني، إلى جانب ذلك، انخرط باحثون جامعيون مغاربة في مصاحبة المجهود الذي تتولاه خلية إدارة الأزمات، بتقديم تحليلاتهم في مختلف المجالات البحثية المتعلقة بمعالجة المعطيات الخاصة بوباء كوفيد 19.

- **حكامة وسياسة تواصلية متناسبتان:**

وقد هيئة لهذا الدولة القطاعات الوزارية المعنية ومهني الصحة، وكذا الفاعلين في الحياة السوسيو- اقتصادية قصد التمكن من تحكم أفضل في الوباء، وأشرفت لجنة اليقظة الوزارية على خطة عمل بمختلف جوانبها. قامت وزارة الصحة، من جانبها، بسلسلة من العمليات لرفع مستوى اليقظة في التتبع الفوري للوضعية الوبائية، وعدلت أسلوب عملها عبر إحداث لجنة تقنية وعلمية استشارية عهد إليها بمهمة تحديد بروتوكول للتكفل بالمرضى المصابين بداء كوفيد 19.

2-2 الاستجابة الاقتصادية:

عملت الدولة على إقرار مقاربة للأزمة الصحية عبر تدابير الحجر الصحي الصارم في إطار حالة الطوارئ، وهذا جر على السلطات تبني خير مكلف اقتصاديا إلا أنه مهم لسلامة المواطنين، فبالنظر إلى الأبعاد المهولة التي اكتستها الجائحة عبر العالم نتيجة ذلك، وجد الاقتصاد المغربي نفسه في حالة توقف جزئي بتكاليف اقتصادية هامة ينبغي تغطيتها، ويمكن تصنيف آثار هذه الأزمة في ثلاث خانات: من جانب العرض، توقفت أو تباطأت بشكل كبير سلاسل القيمة الوطنية بسبب مشاكل خزينة المقاولات، تراجع الطلب وإفلاس بعض المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. أما على مستوى

الطلب، وكأثر من درجة ثانية، فإن هذا التباطؤ أفرز فقدان عدد من مناصب الشغل، خصوصا في قطاع الخدمات، وبالتالي فقدان موارد عيش العديد من الأسر، مما أفضى إلى تراجع في حجم الاستهلاك الوطني[311].

مبيان رقم 3: معدل التضخم بالمغرب

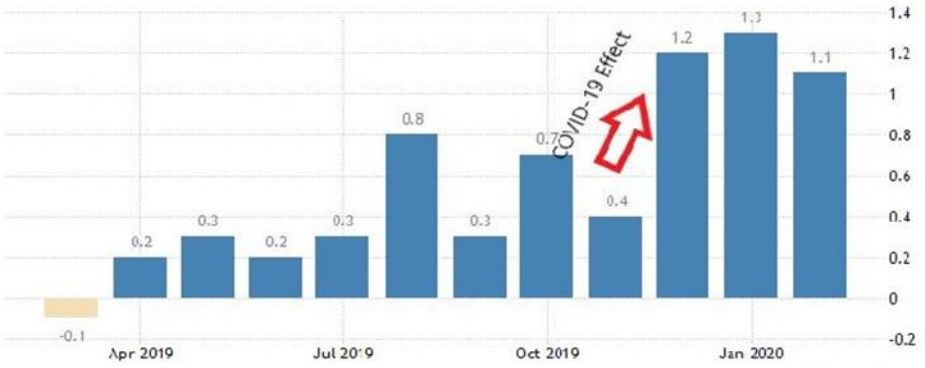

المصدر: Trading Economics

3-2 حفظ النظام الاجتماعي:

كان من نتائج الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد 19 والحجر الصحي الذي فرض على المغاربة توقف أنشطة العديد من المقاولات، وفقدان مناصب شغل وبالتالي فقدان مداخيل الشغيلة. شريحة واسعة من المجتمع، من أجراء القطاع المهيكل، والنشيطين في القطاع غير المهيكل) أجراء أو مقاولين ذاتيين (فقدوا موارد عيشهم. وإن تحديد قائمة الماليين من هؤلاء الأشخاص مهمة معقدة، ثمة سجل اجتماعي موحد في طور الإنشاء من أجل استهداف أمثل للأشخاص الفقراء، والمعوزين وفي وضعية هشاشة، أو ذوي الاحتياجات الخاصة. وحيث أن هذه الآلية لم تدخل طور الخدمة بعد، فقد تم رفع تحدي تحديد الأشخاص المستحقين لمساعدة اجتماعية استعجالية، وتصنيفهم وفق الآليات القائمة للحماية الاجتماعية، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتأمين استمرارية الحياة الاجتماعية في حالة أزمة.

ويمكن تقسيم مشهد تطور وباء كوفيد 19 بالمغرب إلى مرحلتين مختلفتين ومتباينتين وهما فترة الحجر الصحي، التي تميزت بسرعة تجاوب السلطات العمومية والتحكم في الوضعية الوبائية، ومرحلة رفع الحجر الصحي والتي أدت إلى تدهور مقلق في أغلب المؤشرات. وقد تميز المغرب بحصيلة إيجابية إلى حد كبير خلال فترة الحجر الصحي، كما تؤكد ذلك العديد من المؤشرات:

- نسبة تماثل لشفاء بلغت 90 بالمئة.
- عدد الحالات النشطة :3 لكل 100 ألف نسمة.

311 . استراتيجية المغرب في مواجهة كوفيد 19، الاوراق السياسية، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، ابريل 2020، ص 7.

- نسبة فتك قاربت 1.7 بالمئة.
- عدد الحالات الخطيرة :20 حالة بنسبة 0.2 بالمئة (إلى غاية 6 يوليوز 2020).
- عدد الوفيات لا يتجاوز 211.
- نسبة التكاثر أقل من 1[312].

وتبعا لهذا احتل المغرب المرتبة 65 في عدد حالات الإصابة بكوفيد- 19 في العالم، وكان من الممكن تفادي سيناريو 6000 حالة و200 حالة وفاة في اليوم[313]. غير أن الرفع التدريجي للحجر الصحي، ولا سيما اعتبارًا من 19 يوليوز 2020 المرحلة الثالثة من رفع الحجر الصحي، تسبب في زيادة عدد حالات كوفيد-19 وبالتالي، صعد المغرب إلى المرتبة 38 في عدد حالات الإصابة بـ كوفيد-19 على مستوى العالم، كما ارتفع عدد الحالات المؤكدة من 8000 حالة في منتصف يونيو 2020 إلى أكثر من 100 ألف حالة اعتبارًا من 20 شتنبر[314].

مبيان رقم 4: تطوروباء كورونا في المغرب ما بين 21 مارس الى غاية 15 ابريل 2020

المصدر: وزارة الصحة

هذا الارتفاع في الحالات المصابة زاد أيضا من ارتفاع نسبة الفتك، فقد ارتفع عدد الحالات الخطيرة بشكل كبير ليصل إلى 279 حالة، منها 39 حالة تحت التنفس الاصطناعي[315] (20شتنبر 2020) ومن ناحية أخرى، وضع الارتفاع السريع في عدد حالات كوفيد-19 المنظومة الصحية في وضعية صعبة حيث أصبحت غير قادرة على التعامل مع الأرقام القياسية

312 . الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد-19" والسبل الممكنة لتجاوزها، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 2020/28. (2020)، ص 67.

313. عرض وزير الصحة المغربي في 17 شتنبر أمام لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب.

314 . الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد-19" والسبل الممكنة لتجاوزها، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 2020/28. (2020)، ص 67.

315. وزارة الصحة، البوابة الرسمية لفيروس كورونا بالمغرب (covidmaroc.ma) ، (20 شتنبر 2020).

للحالات المؤكدة، مما نجم عنه وضعية جد صعبة تعيشها بعض المستشفيات، لكن رغم ذلك يبقى المغرب من بين الدول الأقل فتكا على مستوى كوفيد 19 (1.8 بالمائة).

ومع ذلك لا يزال من السابق لأوانه استخلاص حصيلة نهائية حول تداعيات التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية، بحيث من الصعوبة تحليل الأرقام المتوفرة التي تعتبر مؤشرات تقريبية إلى حد كبير، من ناحية أخرى، وبسبب تدهور الوضعية الوبائية، اتخذت السلطات العمومية مرة أخرى إجراءات تقييدية للحد من انتشار وباء كوفيد 19. وبالنظر إلى حالة عدم اليقين التي تسود تطور الحالة الوبائية مستقبلا، لا يزال من السابق لأوانه وضع بيان نهائي حول توازن المخاطر والفوائد في تدبير الأزمة الصحية بالمغرب.

ولا تزال أزمة كوفيد 19 الصحية قائمة إلى حدود كتابة هذه السطور، وعلى الرغم مما تسببت فيه من تداعيات وخسائر، لكنها يمكن أن تشكل فرصة تاريخية من أجل النجاح في التنفيذ الأمثل للنموذج التنموي الذي تنكب بلادنا على بلورته مستقبلا.

لقد عززت هذه الأزمة الصحية ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية بالمغرب بالوقوف بشكل ملموس على حجم مكامن الضعف والهشاشة التي يشكو منها المغرب، ولكنها مكنته أيضا من إدراك نقاط قوته وقدرته على إطلاق ديناميات التغيير على جميع مستويات المجتمع، وقد رصد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في مساهمته حول النموذج التنموي الجديد للمغرب جملة من مواطن الضعف البنيوية التي يعاني منها المغرب، والتي أكدتها بل وفاقمتها أزمة كوفيد-19 وذلك كالتالي:

- العوامل التي تحد من تنمية المواطنين وتكبح مبادراتهم، وترتبط أساسا بضعف الخدمات العمومية واقتصاد الريع والإكراهات التي تحد من المبادرة الحرة. وكلها عوامل من شأنها أن تحد من مساهمة المواطنين مساهمة كاملة في دينامية التنمية.
- قصور النموذج الحالي عن تأمين الحماية والدعم والإشراك في دينامية التنمية، لفئات عريضة من المجتمع، لاسيما الأشخاص المعوزون والنساء وساكنة العالم القروي؛
- الخصاص المسجل على مستوى الوضوح في توجهات السياسات العمومية، وعلى مستوى التقائيتها وانسجامها، وكذا تنفيذ الإصلاحات المعتمدة.

الخاتمة:

باعتبار الرؤية الضبابية والغير الواضحة لاستعادة الاقتصاد الوطني لعفيته، أصبح من الواجب بل ومن المفروض على المغرب استغلال الموارد المتاحة خاصة فيما يتعلق بالرأس مال البشري، إذ يعتبر الركيزة الأساسية للنهوض باقتصاد أي بلد في العالم، وذلك بتشجيع البحث العلمي والاهتمام أكثر بالقطاع الصحي، إتباع سياسات تحفيزية لعدد من القطاعات الاقتصادية والسعي لاستراتيجية توسعية لتنمية الصادرات والحد من تنامي الواردات مع السعي لزيادة معدلات اجتذاب الاستثمارات والاستمرار في تنشيط السياحة مع إجراء تعديل جوهري في سياسات الإقراض المصرفية ووضع آلية لإنهاء التعثر خاصة في المصانع ذات الأصول الإنتاجية.

ونتيجة لهذه الوضعية المتأزمة أصبح أيضا من الضروري وضع إطار لتعزيز قدرة بلادنا على استباق التغيرات والتكيف معها بكل مرونة من خلال العمل على مجموعة من المرتكزات منها على الخصوص:

- الرفع من تنافسية المقاولات، وجعلها أكثر انفتاحا وشفافية على محيطها الخارجي حتى تتمكن من الانخراط في سلاسل الإنتاج الوطنية والدولية.
- إعداد إطار جبائي لمساعدة المقاولات خاصة الصغرى والمتوسطة، واتخاذ تدابير وإجراءات عملية لمصاحبتها.
- مواصلة دعم الأسر والأجراء الذين سيجدون صعوبة في استعادة وظائفهم، لضمان إنعاش منظومة الطلب الداخلي وتحفيز الاستهلاك.
- تعزيز دعم بعض السياسات والمخططات القطاعية المرتبطة بالصحة والتعليم والبحث العلمي والحماية الاجتماعية، وتشجيع بعض المشاريع على مستوى العالم القروي.
- التخطيط لبرنامج إعادة توفير الشغل والإدماج المهني قصد تخفيض معدلات البطالة بسبب الجائحة وذلك على المستويين الجهوي والوطني.
- تشجيع القطاع السياحي، خاصة السياحة الداخلية على الصعيد الجهوي كمرحلة أولى، وكذا السعي لتنويع الشركاء والانفتاح على الدول التي لم تسجل حالات إصابة لفترات طويلة.
- التخطيط لتحقيق الاكتفاء الذاتي عبر الانتقال من المجال الفلاحي إلى المجال الصناعي، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الحيوية.
- ترشيد النفقات لتلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين، خاصة التعليم والصحة والتشغيل عبر إصلاحات جذرية للمنظومة الاقتصادية وربطها برهان العدالة الاجتماعية والمجالية.
- وضع آليات لاستغلال الحصيلة المعلوماتية التي يتم تجميعها لدعم الفئات التي تشتغل بالقطاع غير المهيكل، واستثمارها من أجل إدماج مختلف وحدات الإنتاج العاملة في هذا القطاع في الدورة الاقتصادية ودعمها.
- خلق إطار جديد لتعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات، خصوصا مع الإجراءات الاحترازية الحمائية التي تم اتخاذها، وإعادة إنتاج مفهوم التضامن.

قائمة المصادروالمراجع:

- الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد-19" والسبل الممكنة لتجاوزها، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 2020/28. (2020).
- استراتيجية المغرب في مواجهة كوفيد 19، الاوراق السياسية، مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد، ابريل 2020.
- بحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر -مذكرة حول نتائج البحث-، المندوبية السامية لتخطيط، 2020.
- عثمان أمكور، تأثير وباء كوفيد 19 على النشاط الاقتصادي ليس فقط آني ومباشر ولكن أيضا سيكون له تبعات طويلة الأمد، بسبب تعطل النشاط الاقتصادي لأبرز الشركاء الاقتصاديين للمغرب، مارس 2020، المعهد المغربي لتحليل السياسات https://mipa.institute/7545/.
- وزارة الصحة المملكة المغربية، البوابة الرسمية لفيروس كورونا بالمغرب (covidmaroc.ma) ، (20 شتنبر 2020).

- Trading Economics [Morocco - Economic Indicators (tradingeconomics.com)](2020/11/20).

الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب ورهان ما بعد كوفيد 19

محمد مريكيك

طالب باحث – كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة ابن زهر – أكادير – المغرب

ملخص :

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي إحدى القطاعات الحيوية بالمغرب، ويشغل نسبة هامة من اليد العاملة، كما أنه يمتاز بخصوصيات أبرزها اقتران النشاط الاقتصادي بالبعد الاجتماعي والإنساني، من حيث تأسيس أنشطة هذا القطاع على التضامن والعمل المشترك وعلى استثمار المعارف المحلية واستهدافه للقاعدة العريضة من المواطنين ذوو رؤوس أموال بسيطة. استنادا لكل ما مضى، واعتبارا لأهمية هذا القطاع وحساسيته كمكون أساسي داخل الاقتصاد الوطني، طرحنا إشكالية حمايته من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الطارئة، والتي تنعكس على حيوية بنياته ومستوى إنتاجيته، وذلك انطلاقا، في البداية، من الاستدلال على مكانة الاقتصاد الاجتماعي على مستوى مسلسل التنمية والأدوار التي يؤديها كنشاط اقتصادي ببعد اجتماعي، مستلهما قوته من المنظومة القيمية لتي يتميز بها المجتمع المغربي. ولقد توسعت دائرة الاقتصاد الاجتماعي، بشكل أفقي، ليستوعب مجموعة من القطاعات ذات القيمة الإنتاجية العالية، كما أنه ساهم بشكل كبير في إدماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني.

اعتبارا للظرفية الحرجة التي يعرفها المغرب، ومعه دول العالم، والتي تتصل بانتشار وباء كوفيد 19، تم تسليط الأضواء على مدى تأثر قطاع الاقتصاد الاجتماعي بهذه الجائحة، من حيث المردودية ومن حيث الانعكاسات على الشغيلة. هذه الأخيرة التي استفادت من مساعدة ودعم الدولة للفئات المتضررة، والتي أبانت، رغم أهميتها، عن ضرورة وضع استراتيجية تضمن استمرارية أنشطة الاقتصاد الاجتماعي بشكل لا يتأثر بالهزات والتغيرات الطارئة، كالتي أحدثها داء كورونا وتداعياته.

الكلمات المفاتيح: المغرب - الاقتصاد- كورونا - المقاولات – التعاونيات – التنمية.

Abstract :

The social economy is considered one of the vital sectors in Morocco,it occupies a significant proportion of the workforce.It is also distinguished by its peculiarities, most notably the association of economic activity with the social and human dimension, in terms of establishing the activities of this sector on solidarity and joint work and on the investment of local knowledge and its consumption of the broad base of citizens with simple capital. Based on the previous information and considering the importance of the sector and its sensitivity as a basic part within the national economy, we raised the problem of protecting it from emergency social and economic changes, which are reflected in the vitality of this sector and its level of productivity. at the beginning, from the inference of the position of the social economy at the level of the development process and roles It performs it as an economic activity with a social dimension, inspired by its strength from the value system that characterizes Moroccan society.
The social economy circle has expanded, horizontally, to accommodate a group of sectors with high productive value, and it has contributed much to integrating the informal sector into the

national economic fabric, Considering the critical circumstance that Morocco is known, and with it the countries of the world, related to the spread of the Covid epidemic.
key words : Morocco - Economy - Corona - Contracting - Cooperatives – Development.

مقــدمة :

على مر التاريخ يظل الاتصال قائما بين الأوبئة والحركة الاقتصادية والاجتماعية،316 فانتشار الوباء ينعكس على الإنتاج بفعل انخفاض وتدني النشاط، وهذه الوضعية تؤثر، بدورها، على توازن العرض والطلب، كما أن الإصابات المرضية تستدعي نفقات زائدة من أجل التطبيب، سواء تعلق الأمر بالنفقات العمومية أو بمصاريف الأفراد والأسر، مما يؤجج الأزمة ويعيق النمو، بل يرجع به خطوات إلى الوراء.

إن وضعية وباء كوفيد 19، لم يشذ عن هذه القاعدة. فقد كانت له الآثار الكبيرة على النشاط البشري وعلى وضعية الاقتصاد العالمي والمحلي على حد سواء، ولا زالت هذه الآثار تتجلى لنا يوما بعد يوم، إن على صعيد وثيرة الإنتاج أو علاقة العرض بالطلب أو على مستوى انعكاس النشاط الاقتصادي على الوضعية الاجتماعية أو العكس.

إن باعتبار الاقتصاد الاجتماعي إحدى القطاعات المحركة للاقتصاد الوطني، مثله مثل الكثير من اقتصاديات دول العالم العالم، وأن المشتغلين به يمثلون قطاعا واسعا من الساكنة، باعتباره قطاعا أفقيا يتقاطع مع جملة من المجالات الاقتصادية الحيوية كالفلاحة والصيد البحري والصناعة التقليدية وغيرها، فإن الاهتمام به ومراعاة تطوراته أضحى من الأمور اللازمة. خاصة وإن الإشكالية المركزية التي ترتبط بهذا الموضوع تتجلى في رصد حركية القطاع والنظر في إمكانية جعله رهانا أثناء هذا الظرف العصيب الذي يجتازه البلد في إطار تفشي وباء كوفيد 19، وكذا اتخاذ الإجراءات الضرورية لاعتماده ضمن عناصر أية استراتيجية يروم المغرب تبنيها لمرحلة ما بعد انجلاء هذا الوباء. ومن أجل الإحاطة بهذه الإشكالية، فإن بعض الفرضيات تحتم طرحها لتناول الموضوع الذي توقفنا عنده، ويعلق الأمر بإدراك مكانة الاقتصاد الاجتماعي والأدوار التي يلعبها داخل المنظومة التنموية، ثم بعد ذلك الارتجاجات التي شاهدها خلال هذه الظرفية المتسمة بتفشي داء كورونا والآثار الاجتماعية لكل ذلك، وفي الأخير تقديم تقييم لمحاولات الخروج من الأزمة والرجوع إلى الحالة العادية والطبيعية. هذه الرؤية التي لا زالت تعكرها الوضعية الطبيعية للمرض واحتمال بروز سلالات جديدة لهذا الداء، مع الإحاطة بالمستقبل وما بعد كورونا والذي نتصوره مرحلة يشوبها الحذر وتسود فيها الاحتياطات من عدم الانتكاس إلى الوراء أو السقوط في أزمات متوقعة شبيهة بتلك التي شاهدناها في ظل كوفيد 19، ومن تم فإن السيادة ستكون للمقاربات والآليات المعمول بها في مجال تدبير المخاطر.

1. موقع الاقتصاد الاجتماعي في التنمية:

استطاع الاقتصاد الاجتماعي المزاوجة بين النشاط الاقتصادي المدر للدخل والحس الاجتماعي الذي يحيط منظومة الإنتاج بمباديء وقيم التضامن والعمل المشترك، المبني على المبادرة الشخصية والجماعية وعلى تقاسم الخبرات

316 - البزاز، محمد الأمين، **تاريخ الأوبئة والمجاعات في المغرب بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات جامعية الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1992.

والتجارب. وهكذا يتم إضفاء البعد الإنساني على النشاط الإقتصادي فيتحقق الجزء الكبير من مفهوم الإستدامة، لذا نجد للاقتصاد الاجتماعي أدوارا أخرى غير الربح المادي، فهو يوظف الدينامية المجتمعية في تحقيق المصلحة الفرد والمجتمع ويعمل، في الوقت ذاته، على إذكاء هذه الدينامية وتنميتها وإعادة توظيفها في شكل دورة حياة حلزونية لا متناهية. وقد استلهم شارل جيل مفهوم الاقتصاد الاجتماعي من قراءته لسيرورة التدافع من أجل الربح خلال القرن 19 بين المؤسسات الاقتصادية التي لا تعير للحس الإنساني أي اعتبار، فوضع تصورا لاقتصادي يتبنى هذا الحس ويرمي إلى إثباته عبر العمل التطوعي المتعاقد حوله والمنظم والذي يرمي إلى حياة أفضل يسودها العدل والسعادة317، ولم تخرج التعريفات المتداولة حاليا عن هذا الإطار الذي رسمه جيل، فهو اقتصاد "شعبي" يستهدف إنتاج السلع والخدمات وتلبية احتياجات الناس منها مهما قلت الأرباح وتقلصت، لذا فهو أقرب إلى عامة المواطنين وأضمن لاندماجهم فيه، كما أن المشتغلين فيه يظلون قريبين من نبض المجتمع ويعدون أكثر معرفة بحاجيات زبنائهم وأكثر إنصاتا لمقترحاتهم. كما أن الزبناء بدورهم يحسون بأن هؤلاء أقرب إليهم وأكثر تفهما لأذواقهم وميولاتهم. وتظل طريقة إدارة الأشغال وسط هذا القطاع هي الأكثر إثارة للإهتمام، من حيث قيامها على التطوع وتلاقح المعارف من أجل إنجاز عملية إنتاجية يستفيد منها الجميع وبأثمان تراعي الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للوسط الاجتماعي، بالإضافة إلى أن القطاع يساهم بشكل فعال في إعادة تنظيم الاقتصاد غير المهيكل.

تجدر الإشارة إلى أن هذا النمط من الاقتصاد لم يكن دخيلا ولا غريبا عن البيئة المغربية، فلقد عرفت البلاد أنماطا من البنيات التقليدية التي عززت التضامن بين أفراد المجتمع المغربي وعملت ردحا من الزمن على ضمان تماسكه318، لا سيما عندما تلم به الأزمات كالحروب والأوبئة. هذا الإرث من القيم جعل المجتمع المغربي يقبل بارتياح على مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي باعتبارها أنماطا جديدة تمثل امتدادا لتلك النيات التضامنية الموروثة، فعرف المغرب، مند وقت مبكر، تأسيس التعاونيات والمؤسسات الاجتماعية، كما انطلقت دينامية جديدة للاقتصاد الاجتماعي في إطار مؤسسات القروض الصغرى والمقاولات الاجتماعية والجمعيات المشتغلة بالمشاريع المدرة للدخل والمدعمة من قبل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي مثلت قفزة نوعية في هذا الشأن319. لكل هذا نجد بأن قطاع الاقتصاد الاجتماعي يستقطب قاعدة مهمة من الساكنة يصعب التكهن بعدد دقيق لها، لصعوبة ضبط المشتغلين به والمستفيدين منه بشكل مباشر أو غير مباشر320. ذلك أن القطاع متاح ولوجه لقاعدة كبيرة من السكان مع كون مجاله واسعا ومتنوعا، يضاف إلى ذلك قدرة المشتغلين فيه على التكيف مع المحيط واستغلال الموارد المتاحة، خاصة منها الطبيعية. ومن هنا تطرح إشكالية الإستدامة داخل قطاع الاقتصاد الاجتماعي أو بمعنى آخر "الاقتصاد الاجتماعي المستدام"، باعتبار أن ولوج أنشطته من مدخله المتعلق باستغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني، يجعلنا أمام التركيبة التي يتشكل منها مفهوم التنمية المستدامة (النشاط الاقتصادي – حضور البعد الاجتماعي – التعامل العقلاني مع البيئة). وبالتالي فالقطاع أكثر قدرة على

317 - Gide, Charles, **Economie sociale**, Paris, Editions Société du recueil général, 1905, PP1-4.

318 - Laroui, Abdellah, **Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain 1830-1912**, Paris, Ed. Maspero, 1977, PP 150-151.

319 - INDH, **Présentation de la phase III 2019-2023**,(Plan d'action).

320 - لقد عرف المجال التعاوني لوحده داخل قطاع الاقتصاد الاجتماعي تأسيس 14.512 تعاونية في الفترة ما بين 2005 وأبريل 2015، والتي تستوعب 468.874 منخرطا، وتدير رأسمالا بقيمة 6.457.629.00 درهما: انظر :

Laabid, Abdelouahed, ***Les unions : Espace de restructuration des coopératives***, REMACOOP,N°5, ODECO, P45.

معالجة مختلف المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتلك التي ترتبط بالموارد الطبيعية التي يصبح التحسيس بالمحافظة عليها وتثمينها بالشكل اللائق مفهوما لدى عامة المشتغلين في القطاع، انطلاقا من إدراك تأثير استدامة هذه الموارد على استدامة النشاط الاقتصادي. ثم إن الاقتصاد الاجتماعي التضامني يساهم بشكل فعال " في تأمين وصول عادل إلى الموارد البيئية، وله دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة. إن الاعتماد على التجارة المحلية من خلال الجمعيات الزراعية المحلية على سبيل المثال، يحقق الاستدامة، لأنها تقدم حلولاً بديلة للمشاكل البيئية من خلال إعادة التدوير، والطاقة المتجددة، والإنتاج العضوي للسلع. ومن خلال الاقتصاد الاجتماعي التضامني، يتحسن وصول المجتمعات المحلية إلى الموارد البيئية؛ وتعمل على نطاق ضيق، ما يحدّ من المخاطر البيئية؛ وتنتج سلعاً وبضائع تستفيد منها المجتمعات المحلية، ما يسهل عملية التوزيع العادل."321

إن الإقبال الكبير على قطاع الاقتصاد الاجتماعي بسبب قربه إلى الناس وكون أنشطته متاحة للعامة، يجعله حساسا تجاه التغيرات التي تطرأ على المجتمع فتمس القاعدة الكبيرة منه322، لا سيما وأن أنشطة هذا القطاع تمارس بشكل جماعي من خلال أوراش، في الغالب. مما يجعل العدوى سريعة الانتشار بين الشغيلة، فيتهدد صرح القطاع وتتعطل أنشطه فيقل إنتاجه وتكثر البطالة في صفوف المشتغلين فيه. يضاف إلى ذلك الوضع الهش للقطاع، والذي لا يعول على احتياطات مالية كبيرة ولا أنظمة للتأمين تضمن تحمل الشغيلة العاطلة في أوساطه لمدة طويلة.

لكل ذلك، وإدراكنا لحساسية القطاع تجاه انتشار العدوى، يمكن التساؤل عن مدى استحكام وباء كورونا في قطاع الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب ومدى تأثير انتشاره على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

2. الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب و انعكاسات كوفيد 19

لا يمكن تناول الوضعية الاقتصادية في علاقتها بتأثيرات كوفيد 19 إلا بالدراية الكاملة بتأثير عدوى هذا الفيروس على الوضعية الصحية والاجتماعية، أولا، وذلك لتلازم الاقتصادي والاجتماعي ولمساهمة الوضعية الصحية وتأزمها في تراجع المنظومة الاقتصادية، لتكون الحياة الطبيعية رهينة باستقرار الوضع الصحي وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الوباء. فـ"في ظلّ خطر صحي عالمي النطاق وشديد الوطأة على المنطقة، تحوّل ما يُفترض أنهّ عقدٌ من العمل الدؤوب من أجل التنمية المستدامة إلى عقدٍ من العمل العاجل من أجل إنقاذ الأرواح وإصلاح سُبل العيش. لقد أشعل فيروس كورونا أزمةً تذكّرنا بأنّ القطاع العام القويّ والفعّال هو خط الدفاع الأول ضدّ المخاطر التي تهدّد نُظماً بأسرها .تتّسع رقعة الوباء والاقتصادات ترزح بالفعل تحت صراعات متعدّدة وضغوط مالية متفاقمة. ولاحتواء التهديدات المتزايدة النابعة من انتشاره، ينبغي للجميع في مختلف أنحاء المنطقة العمل معاً للحدّ من انتقال العدوى وخفض حصيلة الوفيات. وينبغي التفكير بالآخرين، لا سيما الأكثر ضعفاً، والعمل لحمايتهم. فيروس كورونا لا يعرف حدوداً. فقد أثّر بشدّة على حياة جميع الناس، من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى سُبُل عيشهم. تلك حالة طارئة إقليمية تستدعي استجابة

321 - الأمم المتحدة، الإسكوا ESCWA (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، سلسلة السياسات العامة (***نشرة***)، العدد 4، ص 2.

322 - بلوم، ديفيد، وآخرون، ***الأوبئة والاقتصاد، مجلة التمويل والتنمية***، منشورات صندوق النقد الدولي، يونيو 2018، صص 46- 49.

إقليمية طارئة. استجابة لا ترمي إلى إنقاذ البلدان أو الصناعات أو المؤسسات المالية في المنطقة، بل إلى إنقاذ آلاف الأرواح. وأيّ مبادرة إنقاذية للقضاء على هذا الوباء يجب أن تتمحور حول رفاه الناس وتضامُن أركان المجتمع، وأن تمكّن الحكومات من معاودة العمل من أجل إقامة عالم آمن وعادل ومزدهر لا يهمل أحداً."323 زد على ذلك اعتبار الشلل الذي أصاب وسائل النقل المختلفة وعلى رأسها حركة الطيران، جراء الحظر، ما أثر بشكل كبير على التجارة العالمية وعمليات التبادل وعلى التصدير والإستيراد من حيث حركيتها ومن حيث توفر المواد الأولية المعتمد فيها على هذه الوسائل. ولم يكن قطاع الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب بمنأى عن هذه الوضعية، فرغم الاحترازات والسياسة الوقائية التي انتهجتها الدولة في وقت مبكر، وأتت أكلها، خاصة بإعلان حالة الطواريء الصحية بتاريخ 20 مارس 3242020، والتي من خلالها فرض حجر شامل في البلاد، ورغم التعبئة الشاملة لمواجهة الوباء والحيلولة دون انتشره، إلا أن وضعية المغرب لم تشذ عن وضعيات بقية دول العالم التي واجهت أزمة حقيقية نتيجة لتفشي الوباء، لم ينحصر في الوضعية الصحية والاجتماعية التي عبر عنها تزايد الحالات المرضية وحالات الوفاة وارتفاع تكاليف التطبيب325، بل تعدى ذلك إلى تراجع سيرورة النمو الاقتصادي. ولفهم هذا التراجع يمكن الاستناد إلى "أربعة أرقام دالة، تُفصح لوحدها عن خطورة الوضع الحالي: 1) يتوقع أن تتراوح نسبة تراجع النمو الاقتصادي ما بين 5.8 % (المندوبية السامية للتخطيط ووزارة الاقتصاد والمالية) و6.3% (بنك المغرب) خلال السنة الجارية. وهو على الأرجح أكبر انخفاض تم تسجيله خلال العقود السبعة الماضية. 2) صرح حوالي 958.000 أجير في القطاع المنظم أنهم توقفوا عن العمل، وقد استفادوا من التعويض الممنوح في إطار الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا. 3) صرحت حوالي 134.000 مقاولة من أصل 216.000 مقاولة منخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أنها في وضعية صعبة جراء جائحة كوفيد. 4) استفادت أكثر من 5.5 مليون أسرة تعمل في القطاع غير المنظم من المساعدات الممنوحة في إطار عملية "تضامن". وقد كان لتدهور الظروف الاقتصادية وبالتالي لتضرر سوق الشغل، انعكاسات سلبية على دخل الأسر وقدرتها الشرائية، كما يتجلى ذلك من خلال انخفاض متوسط الدخل الشهري للنشطين المشتغلين بنسبة 50%"326. هذه الصورة العامة عن الاقتصاد المغربي في ظل الأزمة، لا تنفك عن واقع الاقتصاد الاجتماعي بهذا البلد، فتسريح الأجراء وتوقيف المقاولات سيستهدف بالدرجة الأولى المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والتي تتضمن القاعدة الواسعة من مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التي تعيش هشاشة بنيوية، في أصلها، وحساسة لكل تغيير يمس الهيكل الاقتصادي الوطني أو يمس الحالة الصحية والاجتماعية للمنخرطين فيه. ورجوعا إلى النسبة الكبيرة من المستفيدين من الدعم (5.5 مليون شخص) التي تمثل نسبة 20.52 % من مجموع السكان النشطين بالمغرب البالغ عددهم حوالي 26.797.000 نسمة327، والتي تشمل المشتغلين في القطاع غير المهيكل، يظهر بلا شك أنها، يقينا، كذلك، تهم فئة

323 - الأمم المتحدة، الإسكوا ESCWA (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، نشرة بعنوان: ***آثار جائحة كوفيد 19 - استجابة إقليمية طارئة***، نقلا عن الموقع الإلكتروني : https://www.unescwa.org/ar

324 - تم اعتماد حالة الطواريء الصحية استنادا إلى **مرسوم رقم 2.20.292 الصادر في 28 رجب 1441 الموافق لـ 23 مارس 2020 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطواريء الصحية وإجراءات الإعلان عنها**، أما إجراءات التخفيف من حالة الطواريء، هذه، والرفع التدريجي للحجر الصحي الشامل، فقد كان ذلك بموجب المرسوم رقم 2.20.406، الصادر في 9 نونبر 2020.

325 - المندوبية السامية للتخطيط، **العلاقات الاجتماعية في ظل جائحة كورونا** (تقرير)، 2020، ص 19.

326 - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول **(الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا "كوفيد19 " والسبل الممكنة لتجاوزها)**، رقم 28، 2020. ص 13.

327 - المندوبية السامية للتخطيط، **تطور مؤشرات سوق الشغل خلال الفصل الثالث من سنة 2020** (تقرير)، 2020، ص 1.

واسعة من رواد قطاع الاقتصاد الاجتماعي، وذلك اعتبارا لـ"خط التماس" بين القطاعين المذكورين وكون الاقتصاد الاجتماعي أداة لتنظيم القطاع غير المهيكل.

واجهت حركة الإنتاج داخل قطاع الاقتصاد الاجتماعي تعثرا كبيرا بسبب الحجر وتقييد حركة العمل وبسبب الشلل الذي أصاب نشاط الأسواق الداخلية بمختلف أحجامها، وكذلك توقفت المبادلات الخارجية وعمليات التصدير والاستيراد، وانعكس ذلك على وضعية المشتغلين في هذا المجال، حيث واجهوا مشكل البطالة أو التوقف المؤقت عن العمل وعرف معدل البطالة ارتفاعا فاق المعدلات المسجلة خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما يمكن أن نظهره في المبيان أسفله:

مبيان1 : تطور السكان النشيطين والسكان العاطلين ومعدل البطالة (ب%)[328]

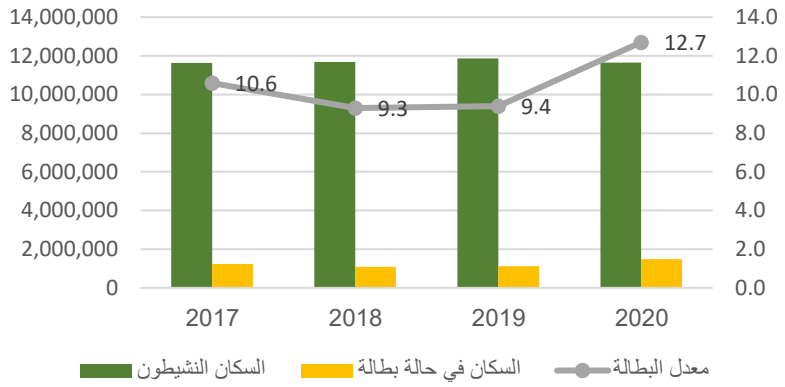

ولبيان تداعيات هذه الوضعية التي طبعت سوق الشغل خلال أزمة كورونا، فقد "اضطر نشيطان اثنان من بين ثلاثة إلى إيقاف نشاطهما مؤقتا بسبب الحجر، وتعتبر فئة المستقلين والمشغلين الأكثر عرضة لهذا الأمر بنسبة 88 % ، وتمكن ثلث الأشخاص الذين أجبروا على عن العمل من استئناف عملهم، ولم يتمكن من ذلك الباقي، بل منهم نسبة 11 % يبحثون عن عمل جديد، وقد حصل هذا بسبب تعليق المقاولات لأنشطتها أو تقليص عدد العمال، كما أن الخوف من العدوى بسبب عدم ملاءمة ظروف العمل، ساهمت كذلك في الانقطاع أو تأخر الالتحاق بالعمل أو تغييره، خاصة بالنسبة للمصابين بمرض مزمن أو النساء أو المسنين. وقد أثرت هذه الوضعية على دخل الأفراد، كما على المستوى المعيشي للأسر، وتأثر 86 % من الحرفيين والعمال المؤهلين بانخفاض الدخل، يليهم 84 % من التجار و 77 % من المستغلين الفلاحيين. وحسب الحالة في المهنة، أثر انخفاض الدخل على 88 % من المستقلين المشتغلين و 51 % من المأجورين. وأثبتت الأبحاث أن معدل الدخل الشهري انخفض ب 50 خلال مدة الحجر. أما بالنسبة لمساعدات الدولة للمحتاجين وفاقدي الشغل خلال مدة الحجر الصحي، فقد طلبها 30% من مجموع الأشخاص النشطين، وقد استجيب ل 23 %منهم. أي أن الاستفادة كانت لمصلحة 22.4 % من الأشخاص النشطين. ولم تستطع هذه المساعدات أن تغطي إلا 35 % من مداخيل النشاط المفقودة.

328 - المندوبية السامية للتخطيط، المصدر نفسه.

من خلال تتبع استهلاك الأسر المغربية تبين أن الحالة التي عرضناها أثرت على نمط عيشها، فقد خفضت هذه الأسر نفقاتها الخاصة ببعض المواد الغذائية خلال فترة الحجر، وذلك نتيجة انخفاض الدخل، ويتوقع العديد ممن خضعوا للبحث أن هذه الوضعية ستسمر. ومن المجالات التي أثر عليها انخفاض دخل الأفراد، وفاء الأسر بالتزاماتها، حيث تأكد عدم التزامها بتسديد القروض والرسوم المدرسية وتكاليف العلاجات وغيرها.329

استنادا إلى المعطيات السالفة، يتبين بأن فترة الحجر الصحي وما بعدها خلق ركودا على مستوى الأنشطة الاقتصادية، بشكل عام، وهمت بالخصوص فئة المستقلين والمشغلين، كما همت هذه الحالة فئة الحرفيين والعمال المؤهلين والتجار والعمال الفلاحيين، وكلها فئات تنشط في دائرة الاقتصاد الاجتماعي، الذي يظهر أنه المتضرر بدرجة كبيرة من تأثيرات وباء كوفيد 19.

حينما نعود بالتفصيل إلى وضعية القطاعات الاقتصادية التي تستوعب مؤسسات وأنشطة الاقتصاد الاجتماعي، نجد وضعيتها كالتالي:

- القطاع الفلاحي: يعتبر القطاع الفلاحيّ من أقل القطاعات تأثراً بالأزمة الصحية، لكن بالمُقابل تأثّر كثيرا بالنقص الكبير في التساقطات المطرية خلال السنتين الأخيرتين. فقد بلغ إنتاج الحبوب 32 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2020/2019 ، مسجّلا بذلك انخفاضاً بنسبة 39 % مقارنة بالموسم السابق، وبنسبة 57 % مقارنة مع موسم فلاحي متوسط (75 مليون قنطار). ومن حيث العرض، يغطي مستوى المخزون المسجل في نهاية ماي 2020 خمسة أشهر من الحاجيات الوطنية من القمح الطريّ ، وإلى حُدُود أربعة أشهر بالنسبة للقمح الصلب. لذلك يبقى اللجوء إلى الواردات إجراءً ضروريّا لسدّ العجز في إنتاج الحبوب.
هذه الأزمة، ولو كانت نسبية ولا ترتبط بالجائحة بشكل كبير، إلا أن تأثيرها وارد، كما أن تعثر عملية الاستيراد والتبادل التجاري وكذا تعثر الأشغال الفلاحية بسبب الحجر الصحي يبقى مؤثرا، وكذلك الشأن بالنسبة للأنشطة الموازية لها كالعمل بمحطات التلفيف ونقص بيع المواد الفلاحية وتعثر عمل أسواق بمختلف أنواعها وغيرها، كلها من تأثيرات الأزمة.
- تجارة القرب : بالنسبة لتُجَّار القُرب، فقد اضطر الكثير منهم إلى إغلاق محلاتهم خلال الأزمة، وقد تأثروا بشدة من وطأة الحجر الصحي والتدابير الصحية المفروضة، على عكس فضاءات التسوق الكبرى. بل إن بعض التجار تكبدوا خسائر كبيرة، حيث لم يتمكنوا، بسبب تدابير الحجر الصحي وانخفاض الطلب، من تصريف المخزون المهم من السلع التي قاموا باقتنائها من قبل تحسبا للارتفاع الموسمي للطلب خلال شهر رمضان 2020. من جانبها، تأثرت المقاولات الصغيرة جدا العاملة في قطاع النقل بشكل كبير من انخفاض نشاط الاستيراد والتصدير في الموانئ وفي مجال نقل الركاب، وهو الأمر الذي من شأنه التسبب في توقف نشاط الوحدات الصغيرة العاملة في القطاع وإفلاس بعضها.

329 - المندوبية السامية للتخطيط، **تأثير جائحة كوفيد 19 على الوضعية الاقتصادية للأسر (المرحلة الثانية من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر)**، 2020، صص 4 – 17، بتصرف.

- السياحة والصناعة التقليدية: تعد الأنشطة المرتبطة بالسياحة (النقل الجوي، وكالات السفر، الإيواء السياحي، المطاعم، الأنشطة الثقافية والعروض، وغيرها) من بين الفروع الاقتصادية الأكثر تضررا من الجائحة، حيث تضررت هذه الأنشطة بشدة من تداعيات الحجر الصحي وإغلاق الحدود، فمع متم 2020 تراجع عدد السياح الوافدين بنسبة 63 % وتوقفت 94 % من المؤسسات الفندقية والسياحية المصنفة مع نهاية 2020. ورغم رفع الحجر والعودة إلى الحياة الطبيعية، إلا أن الاستئناف التدريجي لم يسمح بالرجوع إلى الحالة الطبيعية، مع عدم ثقة السياح في ارتياد المؤسسات الإيوائية وسيادة الشكوك وعدم الوضوح لدى الفاعلين في القطاع.

  إن النكوص الذي أصاب قطاع السياحة، أثر على عدد من المستثمرين الفاعلين الذين ولجوا هذا القطاع في إطار جمعيات ومقاولات صغرى وتعاونيات واستثمروا في مشاريع ذات ارتباط بالسياحة كوكالات الأسفار ودور الضيافة والمآوي القروية والرياضات والمطاعم، وفي مجال التنشيط السياحي وغيرها. وتندرج الصناعة التقليدية أيضا ضمن القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة. وقد انخفض رقم معاملات المقاولات العاملة في القطاع بنسبة تقدر بحوالي 71 % في نهاية ماي 2020، وهو ثالث أكبر انخفاض يشهده قطاع اقتصادي جراء الأزمة بعد "السياحة والمطاعم" و"الصناعات الثقافية والإبداعية". ويوجد الكثير من الحرفيين على حافة الإفلاس.

أما الصيد البحري فلم يتأثر بشكل كبير بجائحة كوفيد 19[330]، ولكن الأنشطة التي تواكبه على صعيد التثمين والتسويق وغيرهما كانت متأثرة.

إن المشاكل القطاعية التي تناولناها والتي كان لها الوقع السلبي على الاقتصاد الاجتماعي، تضاف إلى بعض المشكلات الهيكلية التي يعاني منها، لكن حدة تأثيرها كانت قوية أثناء الأزمة، ويتعلق الأمر بصعوبة الولوج إلى التمويلات بالنسبة للمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا، رغم محاولات الدولة إحداث وسائل مختلفة لتشجيع القطاع والحيلولة دون استفحال الأزمة. أما بالنسبة للمشكل الآخر الذي أعاق مسيرة قطاع الاقتصاد الاجتماعي، فيتعلق بعدم تنظيم وهيكلة القطاع بالشكل الكافي.

إذا كانت هذه هي وضعية القطاع في ظل الأزمة الاقتصادية التي عمت البلاد، فإن الآفاق التي فتحتها الدولة أمام الفاعلين لاستئناف أنشطتهم وإعادة إطلاق الدينامية الاقتصادية من جديد، أعادت الأمل إلى منظومة الاقتصاد الاجتماعي، فإلى أي حد تمت العودة بهذا القطاع إلى سالف عهده؟

3. الاقتصاد الاجتماعي ومحاولات الإقلاع : وقفة تقييمية

في وقت متقدم، وبعد فرض الحجر الصحي اتخذت الدولة جملة من الإجراءات الرامية إلى دعم الفئات المتضررة من جائحة كورونا، ومنها إنشاء لجنة اليقظة الاقتصادية لتتبع انعكاسات الوباء وتحديد الإجراءات المواكبة[331]، وعهد إليها

330 - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول **(الانعكاسات الصحية والاقتصادية ...)** المرجع السابق.

331 - وزارة الاقتصاد والمالية والاصلاح الإداري، بلاغ صحفي ***حول إنشاء لجنة اليقظة الاقتصادية لتتبع انعكاسات وباء كورونا فيروس المستجد وتحديد الإجراءات المواكبة***، صادر بتاريخ 11 مارس 2020.

العمل من خلال آليات مضبوطة للتتبع والتقييم، برصد آني للوضعية الاقتصادية الوطنية، كما تعمل من جهة أخرى على تحديد الأجوبة المناسبة فيما يتعلق بمواكبة القطاعات الأكثر عرضة للصدمات الناجمة عن أزمة كورونا. وقد تمت هيكلة هذه اللجنة بحيث أن لكل جهة لجنة لليقظة تتبع الوضعية داخل مجالها وتقوم بتنزيل توصيات اللجنة المركزية. فإلى جانب تتبع الحالة الوبائية في البلاد، تعمل اللجان الجهوية واللجنة المركزية على الحرص على المحافظة على استقرار الوضعية الاقتصادية، ومن الوسائل التي اعتمدتها دعم المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا وكذا القطاع غير المهيكل وتخفيف آثار الأزمة عنها. وقد واكبت هذه اللجنة تأثيرات الجائحة على القطاعات الاقتصادية طيلة مدة الحجر الصحي كما واكبت فترة رفعه التدريجي ومحاولات إرجاع النشاط الاقتصادي إلى سالف عهده، محاولة من الدولة لإنعاش الاقتصاد.

في هذا الإطار، شرعت مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي تمارس عملها في ظل عادات جديدة وشروط صحية صارمة مثل التباعد الاجتماعي وارتداء الكمامات وتعقيم اليدين وأماكن العمل، وهي إجراءات مؤثرة على منظومة الإنتاج بكاملها، نظرا لذلك لارتباط هذه الأخيرة بالسلوك البشري. وفي إطار العودة التدريجية للأنشطة، وإدراكا من الدولة لحجم الخسائر التي أصابت القطاعات المنتجة، عمدت إلى توجيه العملية الاستهلاكية بشكل ينعش القطاعات المذكورة، فمثلا على صعيد السياحة تم التوجيه إلى تفضيل خدمات السياحة الداخلية وتشجيع إقامة التظاهرات بالمرافق السياحية الوطنية، دعما للقطاع[332]. ورغم كل هذه الإجراءات الهامة والأساسية، إلا أن الاستئناف الحقيقي للأنشطة الاقتصادية، بشكل عام، والاقتصاد الاجتماعي بالخصوص، يستدعي المبادرة الذاتية للقطاع عبر إعادة إطلاق الأنشطة أو تأسيس أخرى جديدة، مما يتطلب تمويل كل مبادرة يراد إطلاقها. وأمام عدم قدرة مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي على التمويل الذاتي، فإنها، بطبيعة الحال ستلجأ إلى التمويلات الخارجية ذات الطبيعية التحفيزية والمتمثلة في القروض الصغرى وما شابهها، إلا أن صعوبات جمة تعترض، كذلك، هذا السبيل، فمن الواضح أن كون المقاولات النشيطة في القطاع تعاني من مشاكل بنيوية تؤثر على قدرتها على استعادة عافيتها، فقد "كشفَت الأزمة عنْ نقطتيْ ضعف بنيويّتيْن ملازمتين للاقتصاد المغربي، وتتعلّقان، منْ جهةٍ ، بالحَجْمِ الكبير لوحدات الإنتاج غير المنظَّمَة، ومنْ جهة أخرى بنسيج مقاولاتي تهيمن عليه من حيث العدد المُقاولات ذات الحجم الصّغير جدًا، مع العلم أنّ المُقاولات الصغيرة جدّا والمُقاولات الصّغيرة تمثّل ما يرْبو على 94.2 % من أصل 250.000 مُقاولة نشيطة ضمْنَ النسيج المقاولاتي الوطني. إنّ هاتيْن الخاصّيتيْن تفسران مدى هشاشة النسيج الإنتاجيّ المغربي أمام الأزمات، بالنظر إلى أنّ هذه الفئة من المُقاولات غالبًا ما تكون ذات رأسمال ضعيف، ولا تمتلك القدرات المالية اللازمة لتحمّل الصدمات الكبرى، خاصّة وأنّ المُقاولات الصغيرة ما فتئتْ تُعاني من مشكلة التأخير في الأداء فضلا عن آجال الأداء الطويلة. وحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، فإنّ 50 % من المُقاولات الصغيرة جدًا تعرف حالياً نقْصاً في التّمويل الكفيل بالشّروع في تحقيقِ الانتعاش، الأمْر الّذي من شأنه أنْ يُفاقِمَ منْ هشاشة شرائح كبيرة من السّاكنة النّشيطة. كما أن نقص الرأس المال يؤثر سلبا على صورة هذه الوحدات الإنتاجية الصغيرة لدى القطاع البنكي، مما يشكل معيقا لولوجها إلى التمويل البنكي"[333]. وخلاصة القول أن بنية الاقتصاد الاجتماعي ساهمت في ضعفه رغم كل المحاولات التي تقدم الدولة من أجل إعادة إدماجه. فمعظم المقاولين الذاتيين الذين يشكلون عصب هذا القطاع " لم يتمكنوا من الاستفادة من منتوج الدعم المالي، بنسبة 0 %، الذي قُدِّمَ خلال الأزمة. وتعود الأسباب مرّة أخرى، حسب المهنيين، إلى

332 - **منشور رئيس الحكومة رقم 2020/10 بتاريخ 16 يوليوز، المتعلق بقضاء الإجازات داخل أرض الوطن وتشجيع السياحة الداخلية.**

333 تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول **(الانعكاسات الصحية والاقتصادية ...)** المرجع السابق.

الشروط التي تفرضها الأبناك والتي اعتبرت صارمة، لاسيما من حيث اشتراط وجود حركيّة في الحساب البنكي، أو ضرورة تجديد بطاقة المُقاوِل الذاتي عند انقضاء مدة سريانها، إلخ .كما واجه الصُّنّاع التقليديّون، من جهتهم، ظروفًا صعبة للغاية بسبب عدم تمكّنهم من الولوج إلى المنتوجات التمويلية المُقتَرَحَة، ممّا زاد من إضْعاف هذا القطاع الّذي يعاني أصْلا من العديد من نقاط ضعف بنيويّة. ثمّ إنّ منتوج "ضمان إقلاع" المُقاولات الصغيرة جدا، والذي يشْمل التّجّار والحرفيّين الّذين يقلّ رقم معاملاتهم عن 10 ملايين درهم، لمْ ينْطلق إلاّ في يونيو 2020."[334]

إذا كان هذا حال القطاع في ظل الأزمة الناتجة عن تفشي وباء كورونا، وإذا كانت هذه هي قدرة القطاع على الاستجابة لمختلف التسهيلات والتحفيزات المقدمة من الدولة، والتي يتبين بالملموس أن عملية الإقلاع تتم بصعوبة وأن الرجوع بقطاع الاقتصاد الاجتماعي إلى ما كان عليه يحتاج إلى وقت، كما أن الوضعية التي كان عليها والبنية التي كان يقوم عليها لا تضمن حمايته من الرجات والأزمات كتلك التي حملها معه فيروس كورونا، فما هي المقومات والتوجهات التي بالإمكان اعتمادها من أجل إخراج هذا القطاع من الأزمة الحالية، وما هي السبل التي يمكن أن تساهم في تقوية القطاع وإعادة هيكلته من أجل خلق مناعة ذاتية عنده تجاه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تؤثر في مساره بشكل سلبي؟.

4. أي توجه لقطاع الاقتصاد الاجتماعي بعد كوفيد19 ؟

يعتبر الكثيرون بأن الفترة التي شاهدها العالم وهو يترنح تحت وطأة وباء كورونا، تكاد تكون متميزة وتحضى بخصوصيات قلما شاهد هذا الكون مثلها، وربما قد تعتبر هذه النازلة التي حلت به حدثا تاريخيا مأساويا بامتياز، صالح لأن يؤرخ به المؤرخون وأن يتخذ حدا زمنيا فاصلا بين زمنين تاريخيين: "ما قبل كورونا" و "ما بعد كورونا". من هذا المنطلق، ووعيا بالظرفية التي تهم مرحلة ما بعد الوباء، وما تستلزمه من استدراك لما مضى وإعادة الانطلاق من جديد بشكل يتجاوز العوائق ويرمي إلى تأسيس أرضية مستقبلية للاقتصاد الاجتماعي لا يمكن أن نتصورها إلا باستحضار عناصر الأزمة ومكامن الداء داخل القطاع واعتبار المؤهلات ونقاط القوة، مع العمل على تنميتها والاستفادة منها. وفي هذا الإطار، لا بد من وضع الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب داخل ثلاث سياقات: السياق الدولي وما عاشه من العالم من صدمة انتشار الوباء وانعكاساته الصحية والاجتماعية والاقتصادية. ثانيا: السياق الوطني، وبالخصوص التحولات التي طرأت على الحالة الاجتماعية والاقتصادية الوطنية وانعكاساتها على الفرد والمجتمع وعلى البنية السوسيو اقتصادية. ثالثا: السياق القطاعي، والمرتبط بالخصوصيات التي تهم قطاع الاقتصاد الاجتماعي، مع علاقته بالسياقين السابقين. وبناء على المعطيات المتاحة حول الأزمة ومواجهتها، وتقييما للجهود التي بدلت من أجل ذلك، فإن الرؤية المستقبلية لقطاع الاقتصاد الاجتماعي يمكن أن تؤطرها الإجراءات التالية:

334 - المرجع نفسه.

أ. إعادة النظر في الاختيارات الاستراتيجية

كما عاينا من خلال استقراء الوضعية، يلاحظ ارتباط كبير بين مختلف المجالات التدبيرية على مستوى الدولة في مواجهتها للوباء وتداعياته، مما يلاحظ وجود تشابك قوي بين مختلف القطاعات، من حيث المشاكل المرتبطة بانتشار الوباء وتأثيرها، أو من ناحية الإجراءات المرتبطة بالوقاية أو التكفل بالإصابات، وهذا يستدعي القيام بإصلاحات تتبنى مقاربة مندمجة، واستراتيجية وطنية تستوعب كافة القطاعات، وكذا مختلف الفاعلين الرسمين والمدنيين، بشكل يراعى فيه التداخل الذي أشرنا إليه، مع ترسيخ الدور المركزي الذي تضطلع به الدولة في :

- تطوير الخيارات المتعلقة بالاستراتيجيات القطاعية من أجل إرساء تحول هيكلي "ذي جودة" وتطوير القطاعات السيادية؛
- تحديد الرهانات التكنولوجية المستقبلية؛
- وضع أولويات الاستثمار العمومي والتنمية الترابية؛
- تحديداستراتيجيات تنويع الشركاء الأجانب.
- دعم النشاط الاقتصادي من خلال وضع السياسات العمومية الملائمة.
- إعادة النظر في سياسة خوصصة قطاعي الصحة والتعليم، مع السهر على انخراط أقوى للدولة،من أجل ضمان الانسجام بين هذين القطاعين وتجنب تعدد الأنظمة واختلافها (الجودة والجاهزية)، وهو الأمر الذي يعتبر عنصرا أساسيا في تحقيق رفاه الساكنة وتعزيز التماسك الاجتماعي.[335]

ومن المؤكد أن التغيير على هذا المستوى سيوجه بقية التدخلات المستقبلية والتي ستؤسس لمنظومة تدبيرية تتبى الإستباقية والمقاومة الذاتية لكل التحولات المتوقع تأثيرها على البنية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

ب. تقوية المنظومة الصحية وتأمين المشتغلين في القطاع

بعد أزمة كورونا وما صاحبها من الارتباك والخلل، أضحى إعادة النظر في المنظومة الصحية مطلبا قويا، ليس على المستوى الوطني، فقط، ولكن حتى على المستوى الدولي، فقد "تحوّل ما يُفترض أنهّ عقدٌ من العمل الدؤوب من أجل التنمية المستدامة إلى عقدٍ من العمل العاجل من أجل إنقاذ الأرواح وإصلاح سُبل العيش. لقد أشعل فيروس كورونا أزمةً تذكّرنا بأنّ القطاع العام القويّ والفعّال هو خط الدفاع الأول ضدّ المخاطر التي تهدّد نُظماً بأسرها."[336]، فقد كانت المعركة من أجل توقيف نزيف الإصابة بالفيروس والحد من تصاعد عدد الوفيات، مع تأجيل كل الأولويات التي سبق تسطيرها. وإذا كانت هذه هي الصورة على المستوى العالمي، فإن الوضعية بالنسبة إلينا في المغرب لم تكن شاذة، وإن لم نقل أنها أكثر تأثرا نظرا لضعفها و هشاشتها في الأصل، لولا أن الدولة حاولت مند بداية انتشار الفيروس التحكم في الموقف وضبط الوضعية.

335 - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول ***(الانعكاسات الصحية والاقتصادية ...)***، المرجع السابق.
336 - - الأمم المتحدة، الإسكوا ESCWA (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، المرجع نفسه.

بالنسبة للوضعية في المغرب، ومن أجل النهوض بالمنظومة الصحية وتوجيه أدوارها، فإن ذلك يستدعي النظر في البنية الهيكلية للمؤسسات الطبية بشكل عام، وذلك بتحويلات الخدمات الصحية من التركيز على الوظيفة العلاجية إلى اعتماد الوظيفة الوقائية وتأمين الرعاية الدائمة للفئات الهشة داخل المجتمع، كذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والتغطية الاجتماعية لضحايا حوادث الشغل، مع الحاجة إلى تعميم العلاجات وتقوية البنيات التحتية والموارد البشرية المرتبطة بالصحة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الصيدلية وإرساء آلات الحكامة الجيدة داخل القطاع.[337] كما أن المنظومة الصحية لابد من أن توازن تدخلاتها وتحدد أولوياتها بدقة حتى تتفادى الارتباك عند الأزمات، فقد تأكد أن انشغال المصالح الطبية بانتشار داء كورونا جعل المصابين بالأمراض الأخرى محل الإهمال، مما زاد من تفاقم الوضع الصحي.[338]

كل هذه الخطوات ستنعكس على الأوضاع الاجتماعية والصحية للمشتغلين، كما أنها ستجعل القطاع يصمد أمام كل الطواريء والمتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليه، وسيصبح تأهيل المجال الصحي وضمان الحماية الاجتماعية للمشتغلين في إطار الاقتصاد الاجتماعي من أسباب استدامة الإنتاج داخل هذا القطاع الحيوي. كما أن وباء كورونا، نظرا لانعكاساته المختلفة ونظرا للإجراءات القاسية التي تستلزم الحيلولة دون انتشاره، يفرض وضع آليات لتكيف المجتمع معه واعتبار كل الإجراءات الاحترازية ضد انتشاره جزء لا يتجزأ من الممارسة اليومية المعتادة، والانتقال من الإجراءات الاحترازية من صيغتها الإجبارية إلى سلوك جماعي يحبده الجميع ويلتزم به من غير تكلف.

ج. التأهيل البنيوي للاقتصاد الاجتماعي

من خلال الإجراءات التي تطرقنا إليها آنفا والتي تخص التدابير التي اتخذتها الدولة لانعاش الاقتصاد الوطني ودعم العاملين فيه، يلاحظ بأنها إجراءات، في مجملها، حمائية. ورغم أهميتها في ظرف الأزمة بالذات، إلا أن التدابير الأكثر أهمية تتمثل في تلك التي تهم الإنعاش الاقتصادي، بحيث أنها تتطلب وضع خطّة ناجعة من شأنها أنْ تُمكّنَ النّشاط الاقتصادي من استعادَة المستوى الذي كان عليْه قبل الأزْمَة على الأقلّ . والأكيد أنّ مثل هذه الخطّة ترتهن بتحسن الوضْعيّة الصحية (لقاح، علاج فعّال، إلخ)، قصْد السّمَاح بتخفيفٍ أكْبَر للقيود التي تعُوق النّشاط الاقتصادي والشغل، وخاصّة السّماح بتجديدِ الثقة في صفوف الأسر والفاعلين الاقتصاديّين. ومع ذلك فإنّ خطّة الإنعاش، في سياق الشكوك الكبيرة المرتبطة بتطوّر الجائحة ومدّتها، ينبغي أنْ تصاحبها بكلّ تأكيد سلسلة من التدابير الصّحّية بصيغة "توقّفْ وانطلِقْ Stop and go" وتطورات متباينة جدا بحسب الجهات والقطاعات."[339] بمعنى آخر، إعادة النظر في المسار الحالي للإنتاج وابتكار خطط جديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني عامة مع تخصيص الاقتصاد الاجتماعي بالمكانة التي تليق به نظرا للأدوار التي يقوم بها. ففضلا عن الإجراءات التي أشرنا إليها والتي تهم الاقتصاد الوطني بشكل عام، واعتبارا للعقبات الهيكلية التي تعيق هذا القطاع والتي يمكن تجاوزها بتنظيمه والرقي بمؤسساته والعمل على التشبيك داخله وانفتاحه على الاقتصاد

337 - Avis du Conseil Economique, ***Social et Environnemental concernant : La protection sociale au Maroc*** Revue, bilan et renforcement des systèmes de sécurité et d'assistance sociales, 2018, PP 28–33.

338 - المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة حول **نتائج البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي**، 2020، ص 23 وما بعدها.

339 - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول **(الانعكاسات الصحية والاقتصادية ...)**، المرجع السابق.

الرقمي وتكنولوجيا التواصل الحديثة التي أبانت أزمة كورونا على أهمية الاستفادة منها. ومن جانب آخر، تسهيل الولوج إلى التمويلات والنهوض بالقدرات المالية الذاتية وشبه الذاتية، مع تقوية قدرات الفاعلين ومواكبتهم والتأسيس لروح المبادرة والابتكار داخل القطاع ووضع آليات لتفعيل واحترام الحقوق الأساسية للشغيلة.

د. تنمية البعد الاجتماعي والإنساني في الإنتاج

برهنت الأزمة التي خلقها وباء كورونا على الحاجة الملحة إلى تقوية الهياكل المعنية بالعمل الاجتماعي، سواء الرسمية منها أو المدنية والشعبية، وذلك نظرا إلى المهام والدور الذي أنيطت به خلال الوباء، ونظرا لدعمها القوي لجهود الدولة فيما يرتبط بتقديم المساعدة والتعبئة من أجلها وتمكنها من المعلومة المفيدة بحكم قربها من المواطنين. وفي هذا الإطار عرف المغرب دينامية متميزة على المستوى الرسمي والشعبي والذي برهن عنه إحداث الصندوق الخاص بكوفيد 19[340] وكذا مجهودات المجتمع المدني. هذه الخطوات التي تستوجب التثمين والتعزيز والعمل على تنظيمها ومأسستها تحسبا للطواريء، كما يمكن إحياء الأشكال التضامنية التقليدية التي لا زال المجتمع المغربي يحتفظ بها، والتي تعتبر، اليوم، موروثا ثقافيا، بالإمكان إعادة توظيفه في قوالب معاصرة تستفيد من التنظيمات العصرية ومن تقنيات التواصل الحديثة، لا سيما وأن هذه التنظيمات التقليدية أقرب ما تكون إلى القطاعات التي تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي كميدان الحرف والأشغال ذات الصبغة الجماعية.

خاتمة:

لقد أحدث انتشار وباء كورونا تحولات عميقة على مستوى البنية الاجتماعية المتمثلة في التغيرات التي لحقت حياة الأفراد والجماعات وعلى العلاقات الإنسانية والسلوك المجتمعي، كما مست هذه الجائحة بالنسيج الاقتصادي وبسيرورة الإنتاج وقواعد العرض والطلب وكل العادات التي تحكم الاستهلاك. هذه التغييرات، واعتبارا لعمق تأثيرها، فإنها لن تكون لحظية، بل ستواكب المجتمع لمدة طويلة حتى بعد التغلب على الجائحة. ورغم كل ما يمكن تقديمه عن النتائج السلبية لانتشار الوباء، فإن التجربة التي تخوضها البشرية معه أبرزت جوانب إيجابية، لعل منها رجوع سيادة روح التضامن والتكافل الاجتماعي والتعود على الاستعمال المعقلن للموارد الطبيعية وانخفاض لتلوث البيئي، كما تم اكتساب عادات إيجابية من خلال إجراءات الاحتراز من العدوى بالتزام النظافة والدوام عليها. ومن الناحية الاقتصادية، فقد تقلصت النفقات بانخفاض الأجور ، مما ساهم في انخفاض الطلب وخلق التوازن بينه وبين العرض. ومما واكب انتشار هذا الوباء استعمال الرقمنة في القطاعات الإدارية والتعليم والمرافق الطبية، وهذا ما كان يتماشى مع حملة الرقمنة التي أطلقتها الدولة، حتى قبل ظهور الجائحة. هذه العملية التي ملأت فراغا كبيرا زمن الأزمة، حري أن تطبع مرحلة "ما بعد كورونا" وتعمم على صعيد كافة المجالات، بل تصبح القاعدة في كافة المعاملات الإدارية والاقتصادية.

340 - تم إحداث هذا الصندوق **بمقتضى المرسوم رقم 2.20.269 الصادر في 16 مارس 2020**، وتمكن من تعبئة مبالغ مهمة من مساهمات الأفراد والمؤسسات العمومية والشبه العمومية والخاصة.

المصادروالمراجع :

المصادروالمراجع باللغة العربية :

- الأمم المتحدة، الإسكوا ESCWA (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، سلسلة السياسات العامة (نشرة)، 2020.
- الأمم المتحدة، الإسكوا ESCWA (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، نشرة بعنوان: آثار جائحة كوفيد 19 - استجابة إقليمية طارئة، نقلا عن الموقع الإلكتروني : https://www.unescwa.org/ar.
- مرسوم رقم 2.20.292 الصادر في 28 رجب 1441 الموافق لـ 23 مارس 2020 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارىء الصحية وإجراءات الإعلان عنها،
- مرسوم رقم 2.20.269 الصادر في 16 مارس 2020، الخاص بإحداث صندوق دعم كورونا.
- مرسوم رقم 2.20.406، الصادر في 9 نونبر 2020. الخاص بإجراءات التخفيف من حالة الطوارىء.
- منشور رئيس الحكومة رقم 2020/10 بتاريخ 16 يوليوز، المتعلق بقضاء الإجازات داخل أرض الوطن وتشجيع السياحة الداخلية.
- وزارة الاقتصاد والمالية والاصلاح الإداري، بلاغ صحفي حول إنشاء لجنة اليقظة الاقتصادية لتتبع انعكاسات وباء كورونا فيروس المستجد وتحديد الإجراءات المواكبة، صادر بتاريخ 11 مارس 2020.
- المندوبية السامية للتخطيط، (تقرير) حول تطور مؤشرات سوق الشغل خلال الفصل الثالث من سنة 2020.
- المندوبية السامية للتخطيط، (مذكرة) حول نتائج البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي، 2020.
- المندوبية السامية للتخطيط، (تقرير) حول العلاقات الاجتماعية في ظل جائحة كورونا ، 2020.
- المندوبية السامية للتخطيط، تأثير جائحة كوفيد 19 على الوضعية الاقتصادية للأسر (المرحلة الثانية من البحث حول تأثير فيروس كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر)، 2020.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول (الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا" كوفيد19 " والسبل الممكنة لتجاوزها)، رقم 28، 2020.
- البزاز، محمد الأمين، تاريخ الأوبئة والمجاعات في المغرب بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات جامعية الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1992.
- بلوم، ديفيد، وآخرون، الأوبئة والاقتصاد، مجلة التمويل والتنمية، منشورات صندوق النقد الدولي، يونيو 2018.

المصادروالمراجع باللغات الأجنبية:

- INDH, Présentation de la phase III 2019-2023,(Plan d'action).
- Avis du Conseil Economique, Social et Environnemental concernant : La protection sociale au Maroc Revue, bilan et renforcement des systèmes de sécurité et d'assistance sociale, 2018.
- Gide, Charles, Economie sociale, Paris, Editions Société du recueil général, 1905.
- Laabid, Abdelouahed, Les unions : Espace de restructuration des coopératives, REMACOOP,N°5, ODECO.
- Laroui, Abdellah, Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain 1830-1912, Paris, Ed. Maspero, 1977.

دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية والسياسية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بالجزائر -مع الإشارة إلى أهم التدابير والإجراءات المتخذة-

أ.هالة يحياوي
باحثة دكتوراه في إدارة الأعمال/ كلية علوم التسيير
جامعة العربي التبسي، تبسة (الجزائر)

أ.سليم جداي
باحث دكتوراه في العلاقات العامة/ كلية العلوم السياسية
جامعة محمد بوضياف، المسيلة (الجزائر)

ملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد الآثار الاقتصادية والسياسية المترتبة عن جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 بالجزائر، مع تحديد أهم التدابير والإجراءات المتخذة، وتمثلت إشكالية الدراسة في مساهمة الجزائر كدولة وسلطة لها محددات سياسية واقتصادية في إنعاش وتنشيط الاقتصاد الريعي وفرض الاستقرار السياسي والاجتماعي داخل حدودها، وضمان السير الحسن للمجريات الحياتية في ظل انتشار الجائحة المستجدة، باعتماد المنهج الوصفي التحليلي في وصف الدراسة وتحليلها وفق المعطيات والمراجع والمصادر المتاحة من مقالات ومداخلات ومواقع إلكترونية رسمية. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات كانت كالتالي:

- على الدولة دعم قطاع الطاقات المتجددة ،لإنعاش الاقتصاديات داخل حيز الدولة .

-إعادة هيكلة السياسات العامة ،وإعطاء الأولويات للقطاعات المنتجة مثل الطاقة الشمسية الحركية ،الكهربائية.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا (كوفيد-19)، الآثار الاقتصادية، الآثار السياسية، التدابير والإجراءات.

Abstract

The study aimed to determine the economic and political implications of the emerging coronavirus pandemic, Covid-19, in Algeria, and determine the measures and actions taken, The problem of the study was represented in the contribution of Algeria as a state and authority that has political and economic determinants in reviving and revitalizing the rentier economy, imposing political and social stability within its borders, and ensuring the proper functioning of life events in light of the spread of the new pandemic, by adopting the descriptive and analytical approach in describing the study and analyzing it according to the available data, references and sources such as articles, and official websites. The study recommendations were as follows:

- The state should support .the rewable energy sector ,to revive the economies within the state.
- Restructuring public policies and giving productive sectors such as solar,kinetic ,and electrical energy.

Key Words: Coronavirus (COVID-19) pandemic, Economic implications, Measures and procedures.

مقدمة

عرف العالم مجموعة من التغيرات الهيكلية التي بلورت مجموعة من التحديات منها تحدي العولمة والتغيير في الأنظمة الاقتصادية من الريعية الى الطاقات المتجددة، فقد أدت الجائحة منذ ظهورها والي يومنا هذا الى تغيير نمط الاقتصاد والسياسية وحتى الاجتماع والثقافة ,غير أن الدول ومنها النامية وبالأخص الدول العربية مازالت أسيرة تبعيتها المفرطة والمطلقة, فهي مازالت في حيز التقليد ومتاهة الانتظار ,وحتى القطاع الخاص في هذه الدول عرف تراجعا كبيرا من حيث العمل وإثراء الاقتصاديات الداخلية للدول وأصبح ينادي بتدخل الدولة من أجل إنقاض ما تبقى من استثمارات عكس الدول الاوربية والتي سعا فيها القطاع الخاص في تأمين مستحقاته ومتطلبات الدولة مثل دعم البحث العلمي في الكشف عن اللقاحات السريرية لفيروس كورونا، فالجائحة كشف المستور التي تدعيه العولمة وضغط الزمان والمكان، فانعزال الدول وانغلاقها حتم على الدول النامية الاعتماد على اقتصادياتها من أجل إثراه الجانب الاكتفائي لمستحقاتها ودعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي داخل حيزها الجغرافي ومراعاة الاثار المترتبة علي هذا الانغلاق والانعزال **فالإشكالية المطروحة** في هذه الدراسة :**كيف ساهمت الجز ائر في مواجهة أزمة كوفيد-19 للحفاظ بشكل أو بآخر على نوع من الاستقرار الاقتصادي والسياسي؟**

الأسئلة الفرعية

- ما هو فيروس كورونا (كوفيد-19)؟
- ما هي الآثار الاقتصادية والسياسية المترتبة عن هذا الفيروس في الجزائر؟
- ماهي التدابير التي اتخذتها الجزائر في ظل هذه الأزمة؟

وللإجابة على السؤال المركزي والأسئلة الفرعية وجب وضع فرضية مركزية كإجابة أولية في دراستنا وتتمثل في: **يمكن لجائحة كورونا أن تكون لها عو اقب اقتصادية وسياسية وخيمة على الدول النامية ومنها الجز ائر التي نخصها في الدراسة.**

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الاعتماد الكبير والكثير لمعظم الدول العربية، على الاقتصاديات الريعية واعتمادها على ما تجنيه من الأرباح جراء هذه الموارد الطبيعية وعادة ما تكتسي هذه الموارد وتصطدم بأزمات متتالية جراء الارتفاع أو الانخفاض في الطلب والعرض، وفي وقتنا الحالي وما يمر به العالم والجزائر بشكل خاص من نقص في الطلب على الموارد الطبيعية والباطنية، فقد لزم علي الدولة الجزارية تغيير توجهاتها الاقتصادية والسياسية في التعامل مع معايير ومقاييس الاقتصاد والتجارة الدولية، وعلية فأهمية دراستنا تكتسي الطابع الاقتصادي والسياسي والتكيف مع مجريات الوقت الراهن وكيفية الخروج من الأزمة العالمية بتدابير وقائية وتوجهات سياسية جديدة.

منهج الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج منها؛ المنهج التاريخي لمعرفة الماضي ومن أجل الادراك الصحيح للحاضر والتنبؤ بالمستقبل ضمن أسس منهجية تخضع للمعايير العلمية، والمنهج الوصفي في محاولة وصف الدارسة وصفا موضوعيا وحياديا يخضع للواقع الملموس والمحسوس، المنهج التحليلي وهو تحليل الدراسة بما وفرته المراجع والمصادر المختلفة.

المحور الأول: فيروس كورونا (كوفيد-19) في الجزائر

1. ما هو فيروس كورونا (كوفيد-19)

بحسب منظمة الصحة العالمية (WHO) فإنّ فيروسات كورونا هي فصيلة واسعة الانتشار يعرف أنها تسبب أمراضا تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد حدة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) ومتلازمة الاتهاب الرئوي الحاد الوخيم (SARS)، وفيروس كورونا المستجد (NCOV) هو سلالة جديدة من الفيروس لم يسبق اكتشافها لدى البشر، ففيروسات كورونا حيوانية الأصل؛ أي أنها تنتقل بين الحيوانات، وقد خلُصت التحريات المفصلة إلى أن فيروس كورونا المسبب لمرض سارس (SARS-COV) قد انتقل من القطط إلى البشر، وأن فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS-COV) قد انتقل أيضا من الإبل إلى البشر. وتشمل علامات العدوى الشائعة: حمى، سعال، ضيق التنفس، وفي حالاتها الخطيرة تسبب التهابات رئوية وخيمة ومتلازمة تنفسية حادة، وفشل كلوي، تؤدي حتى إلى الوفاة.[341]ويشتق اسم (Coronavirus) من لفظة (Corona) وهي كلمة لاتينية تعني: التاج، حيث يشير الاسم هنا إلى المظهر المميز لجزيئات الفيروس (الفريونات) والذي يظهر عبر المجهر الإلكتروني، حيث تمتلك خُملا من البروزات السطحية، ممّا يُظهرها على شكل تاج الملك، أو الهالة الشمسية.[342]

شكلت العولمة أحد العناصر المؤثرة في المتغيرات والعوامل الإنسانية وأدائها على المسار الصحيح وذلك ما أدى إلى إضعاف النظام الأمني المعمول به فمفهوم الأمن الإنساني هو مفهوم شامل في حد ذاته مطبوع بموضعه المرجعي وهو الانسان؛ وبالتالي أصبحت التهديدات الأمنية شاملة قد تصدر من فواعل دولية داخل الدولة وتنتشر في الدول الأخرى وتبقي العولمة هي باب دخول هذه التهديدات الأمنية[343] ويبدو أن الأزمة الراهنة لتفشي وباء كورونا المستجد هي مقدمة لازمة عالمية من الركود الجيوسياسي إذ أن تعطل الاعمال وعجلة الإنتاج حول العالم عموما وفي الدول الصناعية خصوصا بدأ بالفعل فيه ضرر واضح علي خطط التنمية الاقتصادية والمجتمعية وهو ما قد يتطور إلى أثر أكثر سلبية علي الاستراتيجيات

341 World Health Organization, on :www.who.int/ar/health-topics/coronavirus

342 نعيم بوعموشة، **فيروس كورونا (كوفيد 19) في الجزائر– دراسة تحليلية–**، **مجلة التمكين الاجتماعي**، المجلد02، العدد02، جوان 2020، ص.125، الصفحات: 113-151

343 سالم نسرين، آلاء الرحمان بن مساهل، **انعكاسات التهديدات الراهنة للأمن الإنساني على الدول** المغاربية دراسة في التهديد الوبائي كورونا، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد، 03، العدد 03سبتمبر 2020، ص:126

طويلة المدي المتعلقة بالتنمية الاقتصادية[344]، فالمفهوم الاصطلاحي لفيروس كورونا والذي منشئه حيواني طبيعي والأرجح أن المستودع البيئي لفيروس كورونا –سارس -02، هو الخفافيش وقد اكتشفت أول حالات العدوة البشرية بمرض كوفيد -19-، في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، ويسبب فيروس كورونا المكتشف المرض للحيوان والانسان ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب للبشر حالات عدوي في الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة الى الامراض الأشد مثل متلازمات الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة او ما يسمى- السارس-[345]، وتحدث هذه الامراض نتيجة للإصابات بالكائنات الحية مثل الفيروسات والبكتيريا والاوليات "البروتوزوا"، ومثلها مثل الكائنات الحية فهي تنحوا نحو التكاثر من أجل الحفاظ على نوعها، ولكن هذا التكاثر سواء كان في الحيوان أو الانسان ينتج عنه سموم ومواد ضارة عديدة تؤدي الى موت الأنسجة وتلفها وفي أحيان اخري يؤدي هذا التكاثر إلى موت النسيج الذي تعيش فيه وهو ما يؤدي الى موتها هي نفسها كما ان مقاومة الجسم لها قد يقضي عليها وفي الحالتين فإن هذا يعد خسارة لهذه الفيروسات ولتفادي هذه الخسارة تلجأ هذه الفيروسات الى العمل على استمرارية العدوي يعني استمرارية انتقالها من نسيج الى نسيج عن الطرق السالفة الذكر، هذا طبعا ما يحدثه فيروس كورنا داخل جسم الانسان [346]ومن خلال ما تم ذكره نري ان فيروس كورونا هو فيروس كباقي الفيروسات البيولوجية له خصائص مرضية تؤدي الى موت الانسان كما أن له خاصية مهمة ومميزة وهي خاصية الانتشار السريع وهو الأمر الذي ساهم في انتشاره بكثافة هائلة حول العالم، كما ان الدراسات العلمية مازالت في تخبط معرفي ومنهجي حول هذا الفيروس المستجد رغم معرف عائلته وسلالته السارس، كما ان هذه الفيروسات ومنها كورونا قد خلقت من البيئة الإنسانية ومخالطتها بالحيوان، وكذلك معايير السياسة الدولية وتغير أنماط الصراع بين القوي الكبرى فقد تحول الصراع من الحرب النووية الى الحرب البيولوجية او ما يعرف بالإرهاب البيولوجي.

2. مؤشرات كوفيد-19 في الجزائر لنهار 29 نوفمبر 2020

في هذا العنصر سيتم عرض بعض المؤشرات لفيروس كورونا (كوفيد-19) بالجزائر وباعتماد البيانات والمعطيات التي نشرتها وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، كالتالي:

يوم 29 نوفمبر 2020: الحصيلة الكاملة فيما يخص مؤشرات الترصد لجائحة كوفيد-19 في الجزائر وهي حصيلة 24 ساعة الأخيرة حسب الحالات المصرح عنها ونتائج المخابر الجهوية المعتمدة في التشخيص الفيزيولوجي لهذا المرض.

المؤشرات العامة: 1009 حالة جديدة، 636 حالة تماثلت بالشفاء، 44 مريض متواجدين في العناية المركزة، 17 حالة وفاة.

الحالات المؤكدة: 1009 حالة جديدة؛ أي بنسبة حدوث تقدر بـ 2,4 % حالة ·لكل مئة ألف نسمة خلال 24 ساعة.

---

344 علي بن الطيب، **التأثير العالمي لازمة كورونا علي الفرص الاستدامة المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا، ص:195.

345 احمد فايز الهرش، **أزمة الاغلاق الكبير الاثار الاقتصادية لفيروس كورونا**، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد02، العدد الخاص 02، 2020، ص:119.

346واتس شلدون، **الأوبئة والتاريخ "المرض والقوة والامبريالية"**، ترجمة أحمد محمود عبد الجواد، المركز القومي للترجمة، العدد1474، الطبعة الأولى، 2010، القاهرة، ص:09.

وخلال فترة الـ24 ساعة فقط: 26 ولاية سجلت أقل من 09 حالات منها، و22 ولاية سجلت أكثر من 10 حالات، و13 ولاية لم تسجل أيه حالة، وعن الوفيات: تم تسجيل 17 حالة وفاة (رحمهم الله)، وعن التي تماثلت بالشفاء عددها 53204 منها 636 خلال 24 ساعة الماضية. فيما يخص الاستشفاء فإن 44 مريضا متواجدون حاليا في العناية المركزة.

والوضعية الحالية للوباء تستدعي من طرف كل المواطنين: اليقظة، احترام قواعد النظافة والمسافة الجسدية، الامتثال لقواعد الحجر الصحي، الارتداء الإلزامي للكمامة.[347]

المحور الثاني: الآثار الاقتصادية والسياسية لكوفيد-19 بالجزائر

تعد أزمة كوفيد-19 أزمة صحية عالمية، و التي أصبحت أزمة اقتصادية عالمية بامتياز، أشد وطأة من أزمة الكساد الكبير لعام 1929، وأشد من الأزمة العالمية لعام 2008، والتي قيل عنها أنها لا تحدث إلا كل 100 عام، لكن جائحة كورونا قلصت الأعوام في ظرف 10 سنوات فقط.

1. الأوضاع الاقتصادية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد-19

كان لجائحة كورونا أثر بالغ على الاقتصاد العالمي، وعلى اقتصاد الجزائر كغيره من اقتصادات العالم، لكن كون اقتصاد الجزائر مترهل بالأساس بسبب اقتصاده الريعي، حيث أدى تراجع أسعار النفط إلى ركود شديد، ما أثر على مجموع القطاعات الاقتصادية، والتي يمكن التفصيل فيها كالتالي:[348]

- **قطاع المحروقات**: تشكل إيرادات النفط و الغاز 94% من إجمالي دخل صادرات الجزائر، و60% من ميزانية الدولة، ونتيجة أزمة كورونا تقلصت مستوى صادرات البترول والغاز ومن المتوقع أن يكون بنسبة 7,5%.

تعتمد الجزائر في مداخيلها من العملة الصعبة على صادراتها من البترول والغاز بنسبة 98%، كما أن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد أيضا على 50% من الجباية البترولية، وتدفع 70% من الرواتب على أساس هذه المداخيل، وبتهاوي أسعار البترول إلى 48,28 دولار[349] كما هو مبين في (الشكل رقم: 01) تكون الميزانية الجزائرية المبنية عادة على سعر برميل يفوق 50 دولارا، غير قادرة على استيعاب تراجع المداخيل، وتكبد الجزائر الآن خسائر بحوالي مليار دولار شهريا جراء انخفاض أسعار البترول، في وقت كانت التقديرات تشير إلى إمكانية تحصيل أكثر من 30 مليار دولار نهاية السنة.[350]

---

347 بيانات وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بالجزائر من خلال الموقعين : http://covid19.sante.gov.dz و http://www.sante.gov.dz

348 صلاح الدين بولعراس، **الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، 30 سبتمبر 2020، ص:168-170

349 من موقع: www.alger-eco.com يوم 29 نوفمبر 2020 على الساعة 21:40.

350 سامي عمري، مهيدي ذوادي، **تداعيات فيروس كورونا على أسعار النفط وانعكاسها على بعض اقتصاديات الدول النفطية**، المؤتمر الدولي الموسوم بـ "جائحة كورونا كوفيد 19 بين حتمية الواقع والتطلعات" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين –ألمانيا- يومي 15-16 يوليوز 2020، عبر تطبيقZoom، ص.318.

الشكل رقم 01: سعر البرميل الواحد للبترول لنهار 29 نوفمبر 2020

Source: World Bank see on: www.worldbank.org

الشكل رقم 02: مراحل تطور سعر برميل من البترول للسداسي الثاني 2020

Source: World Bank see on: www.worldbank.org

ووفقا لهذه المعطيات فإن الوضع المالي للجزائر حرج جدا، إذ كان من المتوقع أن يكون عجز بحوالي 13 مليار **دولار** في الميزانية، لكن وبحسب تصريحات بعض خبراء المالية، فإن الجباية البترولية التي كانت متوقعة بـ2800 مليار **دينار جزائري** سيتم تقليصها إلى النصف ما يعني عجز بـ 1400 مليار **دينار جزائري** يضاف إلى العجز المتوقع بـ 1500 مليار دينار جزائري؛ أي أن العجز تقريبا سيتضاعف إلى 2900 مليار **دينار جزائري**، وهو ما 26 مليار **دولار** تقريبا. ولمواجهة هذا الوضع لجأت الحكومة إلى خيارين إما التمويل غير التقليدي أو إلى طبع النقود[351]

ورغم تأزم الوضع الاقتصادي بالجزائر إلا أنها لا تزال تحتفظ بهامش أمان بفضل احتياطاتها من العملة الصعبة والمقدرة بنحو 55 مليار دولار.

351 سالم محمد، أثر كورونا على اقتصاد الجزائر، https://arabi21.com/story

- **قطاع الصناعة**: بسبب تسريح العمال بنسبة 50% إلى 75%، أدى ذلك إلى انخفاض الطاقة الانتاجية وتباطؤ شديد في وتيرة الإنتاج، وتعطيل حركة التصنيع، هذا زيادة إلى عبء الأجور دون توفر مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع على سلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية وشبه المصنعة لبعض الصناعات، الأمر الذي انعكس مباشرة في خفض الانتاج وتعطيل منشآت التجميع والتصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، حيث تراجعت صادرات الصين بنسبة 11,4% كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسبة 6,4% وهذا وفق آخر إحصاءات الإدارة العامة للجمارك الصينية.[352]

وبتأثر الصناعة الصينية تتأثر الصناعة الجزائرية بشكل أتوماتيكي، نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة الشحن وطول فترة الأزمة.

- **قطاع النقل**: في هذا العنصر سيتم التطرق لأنواع النقل المختلفة في الجزائر ومدى تأثير جائحة كورونا على هذا القطاع، كالتالي:[353]

النقل البري: تأثرت مؤسسات النقل الحضري وشبه الحضري العامة والخاصة بين الولايات وبين البلديات من قرارات الحجر الصحي وعدم التنقل، حيث ترتب عن ذلك خسائر فادحة، كما بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، إلى ما يفوق مليار دينار جزائري؛ أي ما يقدر بـ50% من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من 2019.

النقل الجوي: تأثرت شركات الطيران العالمية بصفة عامة بجائحة كورونا حيث تكبدت خسائر في الإيرادات بنحو 314 مليار دولار في 2020، بانخفاض 55% مقارنة بعام 2019[354]، وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسات الطيران والمطارات خسائر تفوق 1,3 مليار دينار جزائري، وذلك منذ تعليق الرحلات بداية من 22 مارس 2020، وكذا الرحلات الداخلية بداية من 19 من نفس الشهر.

النقل البحري: بعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفيد-19، تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدُرت بـ50% رقم أعماله، ونظرا لأن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم في نقل المسافرين، فمن المتوقع أن تتضاعف خسائر المؤسسة الوطنية والمجمع بالنسبة لنقل المسافرين، كما سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي، ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان استقرار الأسواق وتموين شبكاتهم للتوزيع؛ وبالتالي فإن تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت

352 Chines Government, **Review of China's Foreign Trade in the First Quarter of 2020, on official website of General Administration of Customs People's Republic of China:** http://english.customs.gov.cn/Statics/83de367c-d30f-4734-aba9-2046ab9b8a19.html

353 صلاح الدين بولعراس، **المرجع السابق**، ص: 169.

354 International Air Transport Association, **Covid-19 puts Over Half of 2020 Passenger at Risk**, On: http://www.iata.org/en/pressroom/pr/

محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطع الغيار والمواد الكيميائية، فضلا على أن تقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية، قد سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة.[355]

- **قطاع السياحة:** يشهد قطاع الوكالات السياحية صعوبات عديدة، خاصة تلك التي تنشط في السياحة الدينية على غرار الحج والعمرة، حيث قررت السعودية تعليق إلى إشعار آخر في إطار إجراءات الوقاية من تفشي وباء كورونا.[356]
- **القطاع الفلاحي:** بقي في منأى عن الركود الذي شهدته البلاد، كما أنه لا يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي.

الشكل 03: احصائيات بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر (الزراعة، الصناعة، والخدمات)/ نوفمبر 2020

Les principaux secteurs économiques

Répartition de l'activité économique par secteur	Agriculture	Industrie	Services
Emploi par secteur *(en % de l'emploi total)*	9,7	30,7	59,6
Valeur ajoutée *(en % du PIB)*	12,0	37,4	45,9
Valeur ajoutée *(croissance annuelle en %)*	2,3	1,1	3,5

Source : Banque Mondiale - Dernières données disponibles.

Source: World Bank see on: www.worldbank.org

- **أثر كورونا على البطالة في الجزائر والناتج المحلي الإجمالي:** في تقرير قدمه صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر فقد عدّل توقعاته للنمو الاقتصادي بالخفض إلى 5,5% مقابل -5,2% المتوقعة في شهر جوان الفارط، كما توقع أن معدل البطالة في الجزائر سيصل إلى 14,1% هذا العام، و14,3% العام المقبل،[357] وتحذر مؤسسة بريتون وودز من تدهور الحسابات الخارجية للجزائر مع احتمال حدوث عجز بنسبة 10,8%من الناتج المحلي الإجمالي، وعجز بـ-16,6% في عام 2021.[358]

355 وكالة الأنباء الجزائرية، **وكالات السياحة والأسفار في مواجهة جائحة كورونا**، عبر الموقع: http://www.aps.dz/ar/économie/87144

356 علي العبسي، حمزة تيجانية، **تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19): الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص، 30 سبتمبر 2020، ص:95.

357 International Monetary Fund, www.imf.org

358 Mehenni Ouramdane, **La croissance économique de L'Algérie devrait s'établir à -5,5% en 2020, 15octobre 2020**, consulté le 21:15 29 Novembre 2020 sur site: http://www.algerie-eco.com/

الشكل 04: المؤشرات الاقتصادية في الجزائر: معدل النمو

LES INDICATEURS ÉCONOMIQUES DE L'ALGÉRIE : CROISSANCE

Indicateurs de croissance

Indicateurs de croissance	2018	2019 (e)	2020 (e)	2021 (e)	2022 (e)
PIB *(milliards USD)*	173,76	169,27	147,32	155,31	160,85
PIB *(croissance annuelle en %, prix constant)*	1,4	0,8	-5,5	3,2	2,6
PIB par habitant *(USD)*	4	3	3	3	3
Endettement de l'Etat *(en % du PIB)*	38,174	46,278	57,218	66,573	74,675
Taux d'inflation *(%)*	4,3	2,0	3,5	3,8	4,5
Balance des transactions courantes *(milliards USD)*	-16,71	-17,11	-15,92	-25,80	-22,60
Balance des transactions courantes *(en % du PIB)*	-9,6	-10,1	-10,8	-16,6	-14,1

Source : FMI - World Economic Outlook Database - Dernières données disponibles.

Source: International monetary Fund see on: www.imf.org

2. الأوضاع السياسية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد-19

انتشر فيروس كورونا في كل أقطار العالم تقريبا خلال ثلاثة اشهر فقط من التعرف عليه وفي أقل من أربعة أشهر بلغ عدد المصابين في انحاء العالم نحو مليوني مصاب وبلغ عدد الوفيات نحو مئة الف وفاة وأصيب آلاف الملايين من البشر بالرعب، فقد أجبرتهم السلطات علي البقاء في المنازل ومنع التجوال إلا عند الضرورة القصوى وترتب علي ذلك آثار كارثية، وفي الوقت الذي كان فيه العلماء والباحثون يعكفون في مختبراتهم ليلا نهارا للتعرف علي هذا الفيروس القاتل وكيفية مواجهته كان السياسيون وقادة الدول يعلنون الحرب علي عدوهم غير المعروف لديهم وأسلحة غير متوفر في مخازنهم[359].أن فيروس كورونا يختبر مرونة المناطق الهشة وقد يؤدي الى تفاقم المنافسة الإقليمية وعدم الاستقرار السياسي وكذلك الهشاشة في بعض الحالات، لقد أدي تفشي الفيروس الي تطورات سياسية داخل منظومة كل الدول بما فيها الجزائر وشمال افريقيا وتزداد الشكوك حول قدرتها علي استعادة عقودها الاجتماعية ودعمها، فتوقف المظاهرات في الجزائر بسبب الأزمة الصحية، قد وضع السلطة السياسية أمام محفز لإعادة بناء الثقة بينها وبين الشعب الحاقد علي هذه المنظومة السياسية،[360] كما ان الجزائر اتخذت مجموعة من الاحترازات الأولية إبان وخلال بوادر الازمة وهي الاعلاق الفوري لجميع المطارات البحرية والجوية والبرية وكذلك تعليق بعض التجارات وحتي التعليم والدراسة، وكذلك بعض استثمارات الصغيرة التابعة للقطاع الخاص مثل مؤسسات العمرة والطيران وما الى ذلك، وكما ذكرنا سالفا فالجزائر قبل الازمة كانت في حالة انسداد سياسي مما ادي بالشعب الي الخروج الي الشارع و المناداة بالتحول الديمقراطي الذي اسفر عن انتخابات رئاسية، ولكن الشعب بقي في حالة توتر وداوم علي الخروج للمظاهرات، مما ادي بالسلطة بتعليق هذه المظاهرات بسبب الأزمة، والان السلطة السياسية بين رهانات كثيرة ومختلفة منها محاربة هذا الفيروس والعدو غير المرئي، كذلك إسكات

359 أسماء حسين ملكاي وآخرون **أزمة كورونا وانعكاساتها علي علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر، 2020، ص:63.

360 OECD, **COVID 19 CRISIS RESPONSE IN MENA COUNTRIES**, P:04

الشعب وإعادة هيكلة لبعض السياسات التي كانت ضمن النظام القديم، وهذا من أجل ربح رهان وثقة الشعب مرة اخري

.

المحور الثالث: التدابير والإجراءات المتخذة لِصد فيروس كوفيد-19 بالجزائر

أدى وباء كوفيد -19 والانهيار المتزامن في أسعار النفط إلى تهديد بيئة الاقتصاد الكلي الهشة في الجزائر، وتكافح السلطات الجديدة الآن مع أزمة متعددة الأوجه. وأدت إجراءات الإغلاق السريع على إبطاء الوباء، مما أثر بشدة على النشاط في هذه الأثناء. أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط والغاز العالمية والطلب إلى زيادة الصعوبات التي يواجهها هذا القطاع.

من المتوقع استمرار انكماش كبير في الاقتصاد الجزائري في عام 2020 نتيجة لوباء COVID-19 ، مع وجود شكوك كبيرة فيما يتعلق بمدة الأزمات الصحية والاقتصادية. ستؤدي إجراءات الإغلاق إلى حدوث انخفاضات حادة في مكونات الطلب الكلي ، وقد يمتد تأثير عدم اليقين الاقتصادي. إلى ارتفاع العجز الخارجي والمالي ، مع انخفاض عائدات البترول جزئياً وانخفاض قيمة العملة. ويعتمد الانتعاش الجزئي في عامي 2021 و 2022 على انتعاش جزئي لمجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي تعيد الثقة وتعزز استثمارات القطاع والقطاع الخاص خاصة.[361]

- قرار البنك المركزي الجزائري لمواجهة نقص السيولة جرّاء الأزمة باتخاذ إجرائيين، الأول؛ تخفيض معدل الفائدة التوجيهي بمعدل 0,25% والثاني؛ تخفيض معدل الاحتياطات الإجبارية في البنوك بـ 2%. مشيرا إلى أن هذه القرارات تسمح بتحرير هوامش إضافية للسيولة بالنسبة للنظام البنكي؛ وبالتالي توفير للبنوك والمؤسسات المالية وسائل دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة، أيضا تهدف إلى تشجيع البنوك للاقتراض من البنك المركزي من أجل الحصول عل السيولة، كما تسمح بتحرير جزء من سيولة البنوك المجمدة كاحتياطات إجبارية في مواجهة الأزمة، مخافة ظهور تصاعد مفاجئ في الطلب على سحب الأموال بسبب حالة الهلع من تفشي فيروس كوفيد-19.[362]
- تقليص الانفاق العام بنسبة 30%، تخفيض الاستثمار في مجال الطاقة إلى النصف في ظل الظروف التي تشهدها البلاد ليصل إلى 7 مليارات دولار، بالإضافة إلى تأجيل بعض المشاريع الاجتماعية والاقتصادية خاصة بعد التراجع الحاد لأسعار النفط العالمية[363]، وفي إطار ترشيد النفقات دائما تم تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بتخفيض أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليار دولار؛ قصد الحفاظ على احتياطات الصرف.[364]

361 World Bank, **Economic Updated Octobre 2020**, On : https://www.worldbank.org/en/country/algeria/publication/economic-update-october-2020

362 عمري سامي، مهيدي ذوادي، **المرجع سابق**، ص.319.

363 مروة كرامة، فاطمة رحال، أنفال خبيزة، **تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد–19 على الاقتصاد الجزائري نموذجا**، 30 جوان 2020، ص:324.

364 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **بيان نص مجلس الوزراء، الجزائر: رئاسة الجمهورية**، 2020.

- تعهد مجلس الوراء برفع القيود على الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وعدم الالتزام بقاعدة 49/51 بالمئة إلا فيما يتعلق بالقطاعات الاستراتيجية، وهي القاعدة التي كانت مصدر نفور لمستثمرين أجانب، بينما تمسكت بها الحكومات السابقة بدعوى الحفاظ على السيادة الوطنية.[365]
- حظر ممارسة بعض الأنشطة التجارية والخدماتية وكذا تعليق خدمات نقل الأشخاص: بموجب المادة 05 من المرسوم التنفيذي 20-69[366] تقرر غلق جميع محلات بيع المشروبات ومؤسسات وفضاءات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم، باستثناء تلك التي تضمن خدمة التوصيل إلى المنازل، لتليها قرار المادة 11 من المرسوم التنفيذي 20-72[367] والذي شمل إجراء غلق جميع أنشطة التجارة بالتجزئة باستثناء تلك التي تضمن تموين السكان بالمواد الغذائية (كالمخابز و الملبنات ومحلات البقالة، الخضر والفواكه، واللحوم)، مواد التنظيف والصيانة، المواد الصيدلانية وشبه الصيدلانية، والترخيص للباعة المتجولين للمواد الغذائية بممارسة نشاطهم بالمناوبة على الأحياء باحترام تدابير التباعد التي ينص عليها هذا المرسوم. وبموجب المادتين 06-09 من المرسوم 20-72[368] فإن هذه النشاطات المستثناة من قرار الغلق لا يعني أن أصحابها من التجار أو العمال يزاولون مهامهم في حرية تامة؛ وإنما يخضعون إلى القيود الواردة على حق العمل في هذه الظروف كاحترام اجراء اصدار رخصة التنقل لممارسة النشاط والأوقات المسموح بها لمزاولة الأنشطة المقررة في حالة العمل بنظام الحجر. واستثنت المادة 12 من المرسوم التنفيذي 20-72 دائما قرار الغلق والإبقاء في حالة نشاط للمؤسسات الخدماتية (مؤسسات النظافة والتزويد بالماء والكهرباء، والغاز، والمواصلات السلكية واللاسلكية، والوكالات البريدية، والبنوك، وشركات التأمين، والمؤسسات الخاصة بالصحة (العيادات الطبية ومخابر التحليل ومراكز التصوير الطبي، والمحلات المرتبطة بالمنتجات الصيدلانية والمستلزمات الطبية)، ومؤسسات توزيع القيود والمواد الطاقية، والأنشطة التي تكتسي طابعا حيويا بما فيها أسواق الجملة)[369]

أما عن المادتين 03 و04 من المرسوم التنفيذي 20-69 فقد تقرر بالأحكام المتعلقة بتقييد ممارسة حق العمل في نشاطات نقل الأشخاص من خلال منع التنقل البري للأشخاص عن طريق وسائل النقل العمومية أو الخاصة، وفي كل الاتجاهات الحضري وشبه الحضري، بين البلديات أو بين الولايات، ونقل المسافرين بالسكك الحديدية بما فيها (المترو،

365 رئاسة الوزراء، **نفس المرجع**.

366 المرسوم التنفيذي رقم **20-69 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا كوفيد-19 ومكافحته**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، المؤرخ في 21 مارس 2020.

367 المرسوم التنفيذي رقم 20-72 **المحدد لتدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا كوفيد-19 ومكافحته**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر في 24 مارس 2020، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 20-127 المؤرخ في 20 ماي 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30، الصادر في 21 ماي 2020.

368 المرسوم التنفيذي رقم 20-72، **المرجع نفسه**.

369 نذير العلواني، **تدابير تقييد ممارسة الأنشطة الاقتصادية في التجربة الجزائرية كإجراء للحد من انتشار فيروس كورونا وانعكاساتها على الحق في العمل**، المؤتمر الدولي الموسوم بـ "جائحة كورونا كوفيد 19 بين حتمية الواقع والتطلعات"، يومي 15-16 جويلية 2020 عبر تطبيق Zoom، ص ص. 366-367

الترامواي، المصاعد الهوائية، وكذا النقل بسيارات الأجرة) إضافة إلى توقيف الخدمات الجوية للنقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية، والنقل البحري كذلك.[370]

- الإحالة إلى العطلة الاستثنائية للمستخدمين في القطاعين العام والخاص: من أهم التدابير الحكومية هي إقرار عطلة استثنائية مدفوعة الأجر خلال المدة المحددة لتدابير الوقاية بنسبة تسريح 50% من العمال بالتناوب، باستثناء المستخدمين الذين ينتمون لمجال (الصحة مهما كانت الجهة المستخدمة، وكذا المستخدمين التابعين للمديرية العامة للأمن الوطني، الحماية المدنية، الجمارك، وإدارة السجون، المواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية، مستخدمي مراقبة الجودة وقمع الغش، والتابعين للمصالح البيطرية، والصحة النباتية، والمكلفون بمهام التنظيف والتطهير) مع امكانية لجوء المؤسسة المستخدمة إلى الترخيص لهؤلاء عند الاقتضاء بالعطلة الاستثنائية باستثناء المستخدمين اللازمين لاستمرار الخدمات العمومية الحيوية، حسب ما أقرته المادتين 06-07 من المرسوم التنفيذي 20-69[371] المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته؛[372]
- خفض الأنشطة: حيث يحفظ التوازن ما بين استمرار الحياة وتدفقات السلع الأساسية في حدها الأدنى، وخفض وتيرة الاصابات لأدنى مستويات ممكنة بشكل تستطيع قدرات السلطات الجزائرية استيعابه[373]؛
- هندسة التكاليف: وذلك بصياغة وتوزيع تكاليف خفض الأنشطة المباشرة وغير المباشرة بالشكل الذي يخفض مستواها الكلي لأدنى درجة أعباء ممكنة، بتوزيعها بشكل عادل اجتماعيا بين الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة، وفقا لقدراتها، وبشكل متوازن زمنيا بين المرحلة الحالية ومرحلة ما بعد الأزمة، وبشكل منضبط تمويليا بين الأدوات المالية الأكثر كفاءة والأقل تكلفة، بما ييسر في مجموعه تجاوز الأزمة حال استطالت بأقل خسائر ممكنة.[374]

خاتمة

تعد وتعتبر جائحة كورونا ،"بالأزمة العالمية" التي مست جميع الدول والقارات بما فيها الدول ذات الاقتصاديات المتطورة والدول النامية ذات الاقتصاد الريعي ،وتعتبر الجزائر دولة نامية تعتمد علي المحروقات لإثراء وإنعاش ودعم اقتصادياتها جميعا ،وهو ما يجعلها داخل دائرة وحيز التهديد أثناء، خلال ،وبعد الجائحة ,وهو ما يحتم عليها مسايرة الوضع الاقتصادي والتكيف مع الرهانات السياسية الآنية والمستقبلية ،وذلك ضمن توصيات الدراسة ونتائجها .

نتائج الدراسة:

- -تأثر اقتصاد الجزائر بمخرجات الجائحة وذلك ضمن مخرجات العرض والطلب .

370 نذير العلواني، **المرجع نفسه**، ص.367

371 المرسوم التنفيذي رقم 20-69، **المرجع السابق**.

372 نذير العلواني، **المرجع سابق**، ص. 368-369

373 علي العبسي، حمزة تيجانية، **المرجع السابق**، ص:97-98

374 علي العبسي، حمزة تيجانية، **المرجع نفسه**، ص:98

- -فشل قطاع المحروقات في تسيير الأزمة، وإنعاش الاقتصاد الجزائري .
- -تناقض السياسات المنوطة بالإنعاش الاقتصادي من جهة دعم المنتجات الأساسية ومن جهة إنعاش القطاعات المتوقفة جراء الجائحة.
- -توترات التضخم داخل ميزان المدفوعات ,مما يسوجب تعميم الإنعاش وفرض القيود علي بعض المنتجات .
- -نقمة وصدمة المحروقات جراء ما تحدثه وسوف تؤول إليه مخرجات السياسة والاقتصاد في الجزائر .
- -عدم تأقلم السياسات المستخدمة أمام زحف تأثيرات الجائحة ،سواء علي الشق السياسي من عدم الاستقرار, أو الجانب الاقتصادي من ركود منتوجات المحروقات أو الجانب الاجتماعي من تعاظم تهديدات البطالة والهجرة الغير شرعية .

التوصيات:

- - علي الدولة دعم قطاع الطاقات المتجددة، لإنعاش الاقتصاديات داخل حيز الدولة.
- -دعم الاقتصاد الأخضر ،وجعله بمثابة شريك مع الصناعات الأخرى لدحض الفوارق والفراغات الاقتصادية بين الإنتاج والاستهلاك.
- -إعادة هيكلة السياسات العامة ،وإعطاء الأولويات للقطاعات المنتجة مثل الطاقة الشمسية الحركية ،الكهربائية.
- -بناء استراتيجية اقتصادية تخضع لمعايير النمو ومقدرات الدولة وليس للمعايير السياسية وحوكمة التقليد .
- - تسهيل الاستثمار أمام الشركات الخاصة ،ودعم الاقتصاد الخاص بكافة جوانبه .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب المؤلفات

1. واتس شلدون، **الأوبئة والتاريخ "المرض والقوة والامبريالية"**، ترجمة أحمد محمود عبد الجواد، المركز القومي للترجمة، العدد1474، الطبعة الأولى، 2010، القاهرة، مصر.

المجلات والدوريات

1. أحمد فايز الهرش، **أزمة الاغلاق الكبير الاثار الاقتصادية لفيروس كورونا**، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد02، العدد الخاص 02، 2020، ص:119.
2. أسماء حسين ملكاي وآخرون **أزمة كورونا و انعكاساتها علي علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر، 2020.
3. سالم نسرين، آلاء الرحمان بن مساهل، **انعكاسات التهديدات الراهنة للأمن الإنساني علي الدول** المغاربية دراسة في التهديد الوبائي كورونا، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد، 03، العدد 03سبتمبر 2020، ص:126

4. صلاح الدين بولعراس، **الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، 30 سبتمبر 2020.
5. علي العبسي، حمزة تيجانية، **تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19): الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص، 30 سبتمبر 2020
6. علي بن الطيب، **التأثير العالمي لازمة كورونا علي الفرص الاستدامة المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا، ص:195.
7. مروة كرامة، فاطمة رحال، أنفال خبيزة، **تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري نموذجا**، 30 جوان 2020.
8. نذير العلواني، **تدابير تقييد ممارسة الأنشطة الاقتصادية في التجربة الجزائرية كإجراء للحد من انتشار فيروس كورونا و انعكاساتها على الحق في العمل**، المؤتمر الدولي الموسوم بـ "جائحة كورونا كوفيد 19 بين حتمية الواقع والتطلعات"، يومي 15-16 جويلية 2020 عبر تطبيق Zoom.
9. نعيم بوعموشة، **فيروس كورونا (كوفيد 19) في الجزائر- دراسة تحليلية-**، **مجلة التمكين الاجتماعي**، المجلد02، العدد02، جوان 2020، ص.125، الصفحات: 113-151.

المؤتمرات والملتقيات

1. سامي عمري، مهيدي ذوادي، **تداعيات فيروس كورونا على أسعار النفط و انعكاسها على بعض اقتصاديات الدول النفطية**، المؤتمر الدولي الموسوم بـ"جائحة كورونا كوفيد 19 بين حتمية الواقع والتطلعات" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين –ألمانيا- يومي 15-16 جويلية 2020، عبر تطبيقZoom.

الجريدة الرسمية والبيانات الوزارية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **بيان نص مجلس الوزراء**، الجزائر: رئاسة الجمهورية، 2020.
2. المرسوم التنفيذي رقم 20-69 **المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا كوفيد-19 ومكافحته**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، المؤرخ في 21 مارس 2020.
3. المرسوم التنفيذي رقم 20-72 **المحدد لتدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا كوفيد-19 ومكافحته**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الصادر في 24 مارس 2020، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 20-127 المؤرخ في 20 ماي 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 30، الصادر في 21 ماي 2020.

مو اقع الانترنيت

1. بيانات وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بالجزائر من خلال الموقعين : http://covid19.sante.gov.dz و http://www.sante.gov.dz
2. سالم محمد، **أثر كورونا على اقتصاد الجزائر**، https://arabi21.com/story
3. وكالة الأنباء الجزائرية، **وكالات السياحة والأسفار في مواجهة جائحة كورونا**، عبر الموقع: http://www.aps.dz/ar/économie/87144

المراجع باللغة الأجنبية

1. Chines Government, **Review of China's Foreign Trade in the First Quarter of 2020**, on official website of General Administration of Customs People's Republic of China: http://english.customs.gov.cn/Statics/83de367c-d30f-4734-aba9-2046ab9b8a19.html
2. International Air Transport Association, **Covid-19 puts Over Half of 2020 Passenger at Risk**, On: http://www.iata.org/en/pressroom/pr/
3. International Monetary Fund, www.imf.org
4. Mehenni Ouramdane, **La croissance économique de L'Algérie devrait s'établir à -5,5% en 2020, 15octobre 2020**, consulté le 21:15 29 Novembre 2020 sur site:http://www.algerie-eco.com/
5. OECD, **COVID 19 CRISIS RESPONSE IN MENA COUNTRIES**, P:04
6. World Bank, **Economic Updated Octobre 2020**, On : https://www.worldbank.org/en/country/algeria/publication/economic-update-october-2020
7. World Health Organization, on :www.who.int/ar/health-topics/coronavirus

الجائحة والسياحة بالمجال التطواني، التأثيرات وكيفية إنقاذ القطاع

جميلة السعيدي

أستاذة باحثة، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،المحمدية

عبد الحق لبدوري - رضوان المتقي

طالب باحث بسلك الدكتوراه، :إعداد وتنمية المجالات ،مركز دراسات الدكتوراه ، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية ، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات

ملخص:

تعتبر السياحة موردا اقتصاديا مهما وأساسيا للدول وخاصة التي تتميز بمحدودية الموارد، إلا أن هناك أثارا سلبية قد تنتج عن تنامي دور النشاط السياحي للمنطقة على الأمد البعيد ،فقد تحدث تأثيرا على المعطيات البيئية الطبيعية والبيئة الاجتماعية، وتركيبة الأيدي العاملة مما يؤدي إلى تأثيرها أيضا على قطاعات إنتاجية أخرى. وارتباطا بالموضوع، فمجال دراستنا لا يخرج عن هذا الإطار، إذ يعاني قطاع السياحة حالياً حالة من الشلل التام. وعلى الرغم من جهود واضعي السياسات حول العالم للتخفيف من الأثر الاقتصادي لجائحة فيروس كورونا المُستجد(COVID-19) ، فإن قطاع السياحة لن يتمكن من بدء التعافي، إلا بعد أن تتم السيطرة على حالة الطوارئ الطبية ورفع قرارات حظر السفر بصورة آمنة. وفي هذا السياق أكدت أخر الإحصائيات الصادرة عن المجلس العالمي للسفر والسياحة ،أن هذا الخطر يُهدد نحو 50 مليون وظيفة في هذا القطاع عبر العالم ، بانخفاض يقدر بنحو 12 و14.%

ونظرا لأهمية الوضعية الحالية، جاء هذا المقال للوقوف على واقع الحال وكيفية إنعاش القطاع السياحي بالمجال التطواني بعد جائحة كورونا ،والحفاظ على تحقيق الأهداف البعيدة المدى من أجل تنمية سياحية مستدامة. وتتبع أهمية هذه الدراسة من حقيقة أن السياحة هي واحدة من عدد قليل من القطاعات الحيوية في الاقتصاد بمجال الدراسة. وعلى هذا الأساس، فقد خلف كذلك قرار الحجر الصحي تعطيل النشاط السياحي من خلال إغلاق هياكل الإيواء، والمطاعم، والمقاهي، وعدم فتح أبوابها في وجه السياح الدوليين والداخليين، وتعريض أصحاب المؤسسات، وأصحاب المقاولات السياحية لخطر الإفلاس، وكذلك أرباب وكالات الأسفار التي تضررت من وطأة هذا الوباء الجائح نتيجة إلغاء الحجوزات البرامج السياحية وتزايد طلبات استرجاع المستحقات، ناهيك عن وضعية المرشدين السياحيين الذين وجدوا أنفسهم عرضة للشارع بدون تغطية اجتماعية، إلى جانب تعطيل عمل مئات الآلاف من المستخدمين الآخرين في القطاعات الأخرى التي لها علاقة بالسياحة كالصناعة التقليدية، والنقل، والبناء ،والتوزيع، وما زاد من الأزمة التأثير السلبي على كل من العرض والطلب على السفر.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا- السياحة- التنمية السياحية- المجال التطواني- البنيات التحتية السياحية- الآفاق التنموية.

Abstract:

Tourism is an important and essential economic resource for countries, especially those characterized by limited resources. However, there are negative effects that may result from the growing role of tourism activity in the region in the long term, as it may have an impact on the natural environmental data and the social environment, and the composition of the workforce, which leads to its impact also on sectors. Other productivity. And related to the topic, our field of study does not deviate from this framework, as the tourism sector is currently suffering from a state of complete paralysis. Despite the efforts of policymakers around the world to mitigate the economic impact of the emerging coronavirus (COVID-19) pandemic, the tourism sector will not be able to start a recovery until after the medical emergency is brought under control and travel bans are lifted safely. In this context, the latest statistics issued by the World Travel and Tourism Council confirmed that this risk threatens about 50 million jobs in this sector around the world, with an estimated decrease of 12 and 14%.

Given the importance of the current situation, this article came to find out the reality of the situation and how to revive the tourism sector in Tetouan field after the Corona pandemic, and to maintain the achievement of long-term goals for sustainable tourism development. The importance of this study is followed by the fact that tourism is one of the few vital sectors of the economy in the field of study. On this basis, the quarantine decision also left behind the disruption of tourism activity by closing accommodation structures, restaurants, and cafes, not opening their doors to international and domestic tourists, and exposing owners of establishments, owners of tourism businesses to the risk of bankruptcy, as well as employers of travel agencies that were affected by the burden This pandemic is a result of the cancellation of reservations, tourism programs and the increase in requests to recover receivables, not to mention the status of tour guides who found themselves exposed to the street without social coverage, in addition to disrupting the work of hundreds of thousands of other users in other sectors related to tourism, such as traditional industry, transportation, construction and distribution. What added to the crisis was the negative impact on both supply and demand for travel.

Key words: Corona pandemic - Tourism - Tourism development - Tetouanese field - Tourism Infrastructure - Development Prospects.

1-الأهمية السياحية لمجال الدراسة

ينتمي المجال المدروس إلى منطقة الريف الغربي المعروف بطابعه الجبلي، والذي تتخلله مجموعة من المنخفضات الساحلية والشريطية المتقطعة، والمتفرعة على طول المجاري الرئيسية. كما تتضافر مجموعة من العوامل والعناصر مجتمعة فيما بينها، لتجعل منه محور جذب للسياح، إذ يساهم الموروث الطبوغرافي بالساحل التطواني في تنوع المشهد الطبيعي ، كما يشكل تنوع الموروث الطبيعي، والمشهدي بالساحل التطواني عاملين دافعين ساهما في دفع السياح لزيارة المنطقة، التي تتوفر على شواطئ رملية وصخرية تنال استحسان الزوار، إضافة إلى توفرها على بحيرات تأتي في مقدمتها: أسمير، علاوة على كدية الطيفور التي تعتبر ارثا طبيعيا مهما يفصل بين سهل مرتيل، والمضيق، والفنيدق.

ومن العوامل الدافعة كذلك إلى حركية السياح الملحوظة بالمنطقة، وما يجعل من مجال الدراسة وجهة للسياح ، نجد التنوع الذي يعرفه المجال على مستوى التشكيلات الغابوية. ويتميز مجال الدراسة بمناخ بارد شتاء وحار صيفا،

وطول مدة التشميس خلال فصل الصيف، ما يشكل عاملا مساعدا على تنويع المنتوج السياحي، بالنظر إلى أهمية مسألة معطى المناخ في حركية السياح والسياحة، كما يلعب عنصر دفء مياه البحر الأبيض المتوسط ومناخه المعتدل دورا مهما في جلب السياح للمنطقة.

الصورة رقم (1): جبال الحوز بالظهير الخلفي لعمالة المضيق الفنيدق

الصورة رقم (2): جبل زمزم بالمضيق

المصدر: عدسة الطالب الباحث عبد الحق لبدوري،2020

الصورة رقم (3): جبل غرغيز

الصورة رقم (4): جبل درسة

الصورة رقم (5): جبل كرة السبع

* أهم الجبال التي تتواجد بإقليم تطوان

المصدر: عدسة الطالب الباحث عبد الحق لبدوري،2020

وإلى جانب المعطيات السالفة الذكر، تشكل السياحة الثقافية أحد عناصر الجذب السياحي بمدينة تطوان، كون هذه الأخيرة زاخرة بموروث ثقافي وحضاري عريقين لهما طابع الأصالة الحضارية الضاربة في جدور التاريخ، وبحكم توفرها على معالم تراثية ومآثر سياحية تحظى باهتمام السياح.

الخريطة رقم1 : توطين المجال المدروس

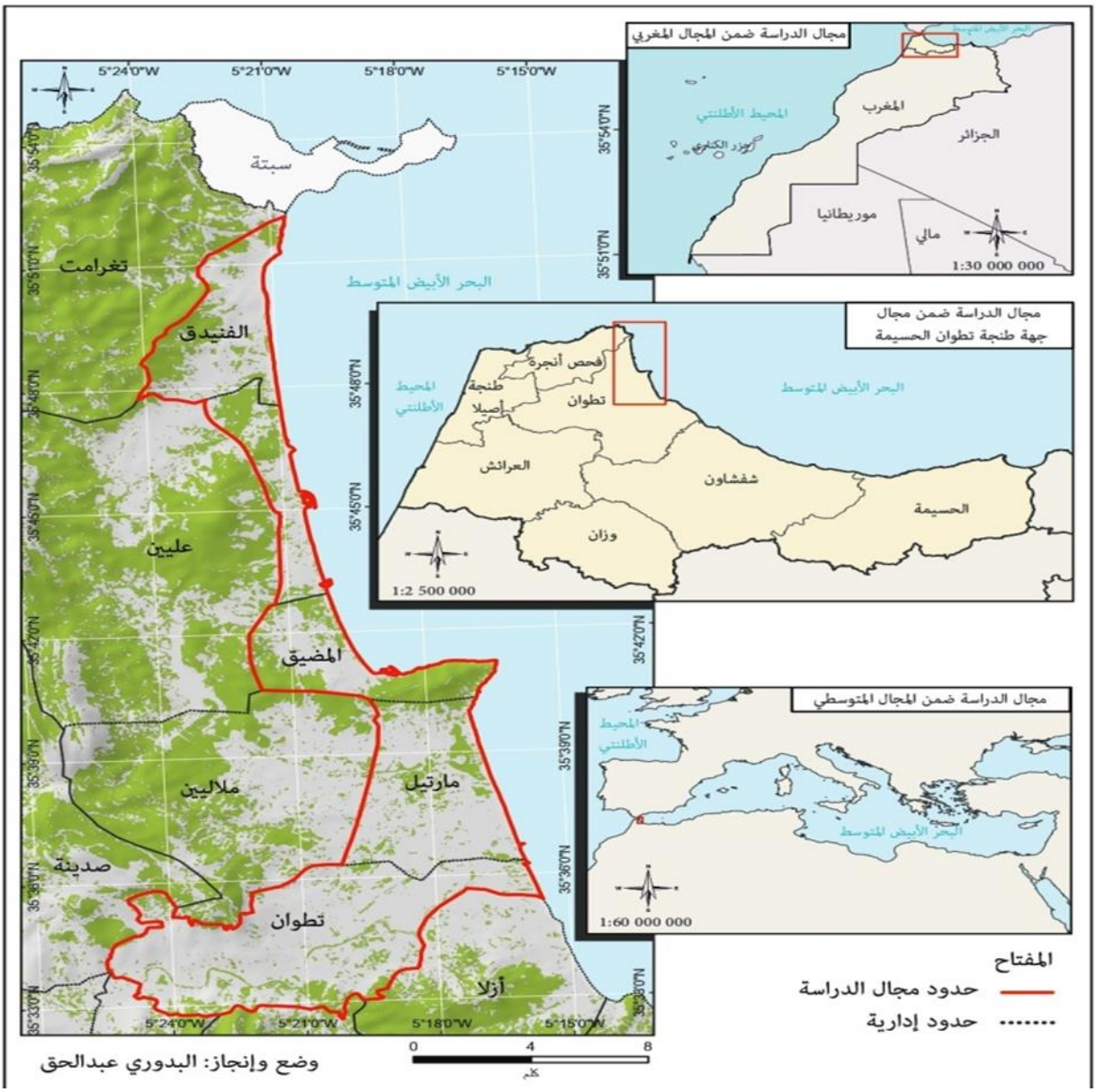

وغير خاف، أن المجال التطواني يعتبر من أهم المناطق السياحية بالمغرب، فقد بلغ عدد الإجمالي لأماكن الإيواء سنة 2010 حوالي 29 وحدة تحتوي 1921 غرفة وحوالي 4065 سرير، ليرتفع بشكل مفاجئ سنة 2018 إلى حوالي 58 وحدة

بإجمالي غرف ،بلغت 3211 وأسرة بلغت 6599، هذه الزيادة مست بالخصوص في المقام الأول الفنادق الرفيعة من صنف 5 نجوم ،والمتمثلة في "سوفيتل تمودا باي" بالمضيق و"بنيان تري" في الفنيدق.

الخريطة رقم2 : أهم الشواطئ الرئيسية بالساحل التطواني

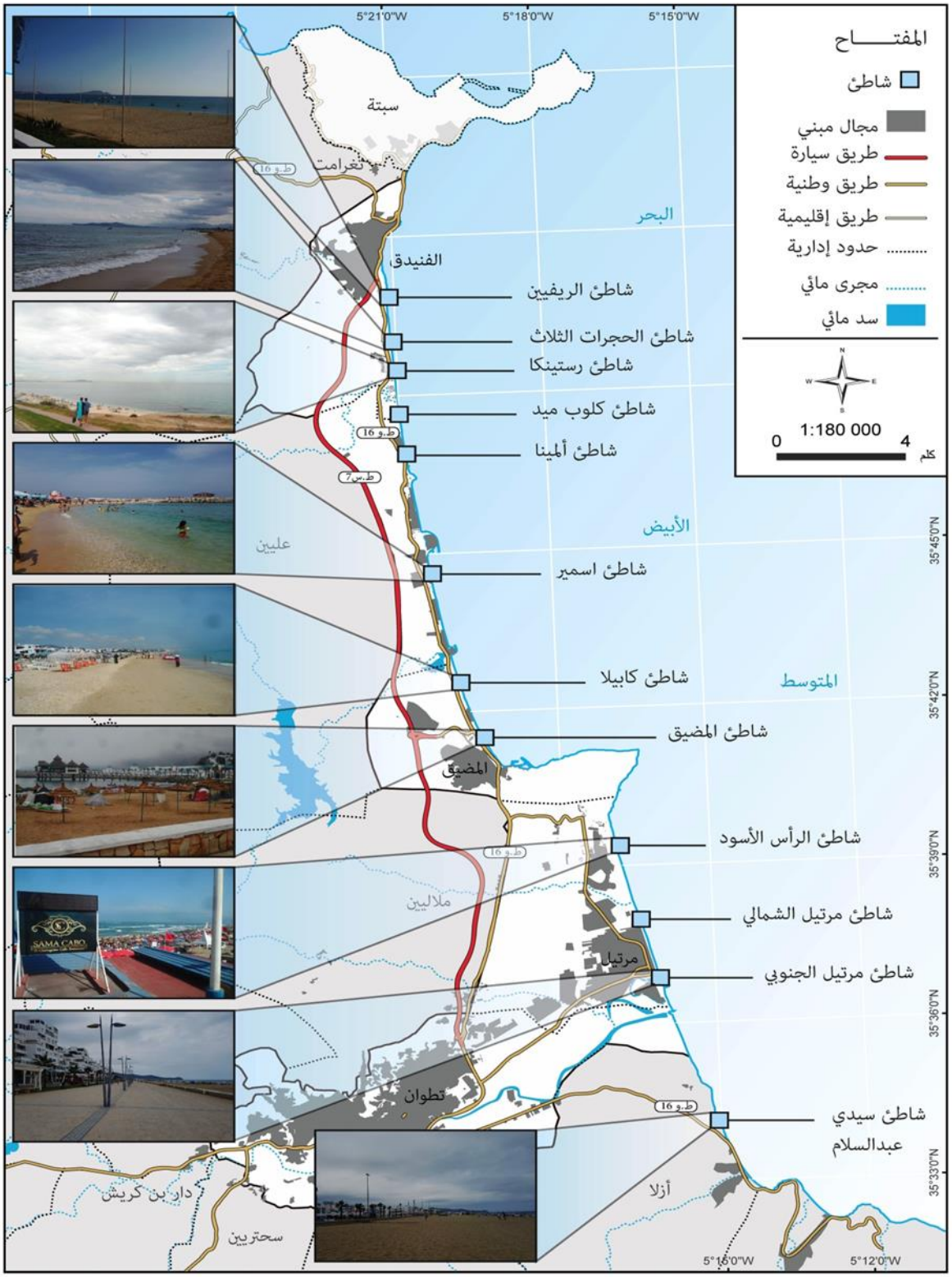

المصدر: استغلال شخصي للمعطيات المحصل عليها من الزيارات الميدانية 2018-2019

وضع وإنجاز: عبدالحق لبدوري

2-آثار جائحة كورونا على القطاع السياحي بمدينة تطوان وعمالة المضيق الفنيدق.

تأثرت جميع القطاعات الاقتصادية جراء انتشار وباء كورونا في جميع بقاع العالم، ويعتبر القطاع السياحي الأكثر تضررا إذ خلف خسائر في الربع الأول من عام 2020 بنسبة 22 % ،أي ما يمثل نحو 57 % في مارس وحده نتج عنه خسارة بلغت 67 مليون وافد دولي بقيمة ناهزت حوالي 80 مليار دولار375. وفي هذا السياق فقد تكبد القطاع السياحي بالمغرب ما يزيد عن مليار دولار من الخسائر مع تراجع دخل القطاع بأكثر من 376%33 خلال النصف الأول من العام 2020 بسبب الإجراءات التي فرضها تفشي فيروس كورونا377 ، وقد تضرر هذا القطاع بنسبة فاقت 69 %378 من إجمالي القطاعات الاقتصادية بالمغرب(الشكل رقم (1)، ويعود ذلك لكون السياحة تعتمد على التنقل نحو أماكن الاستجمام والراحة والترفيه، كما أنها مرتبطة أساسا بالطلب السياحي الدولي. إلى جانب ذلك عرف قطاع النقل الجوي هو الآخر ضررا، حيث تراجعت إيرادات القطاع ب 48 -%، أي ناقص 314 مليار دولار، كما انخفضت مداخيل المطارات ب77 - %، وتراجعت أسهم أكبر شركات الطيران بشكل كبير (شركة الخطوط الفرنسية ب 53.56 -%، لوفتانزا ب 50 -%379...).

الشكل رقم (1):القطاع الأكثرتضررا من انعكاسات وباء كورونا بالمغرب حسب رأي المستجوبين

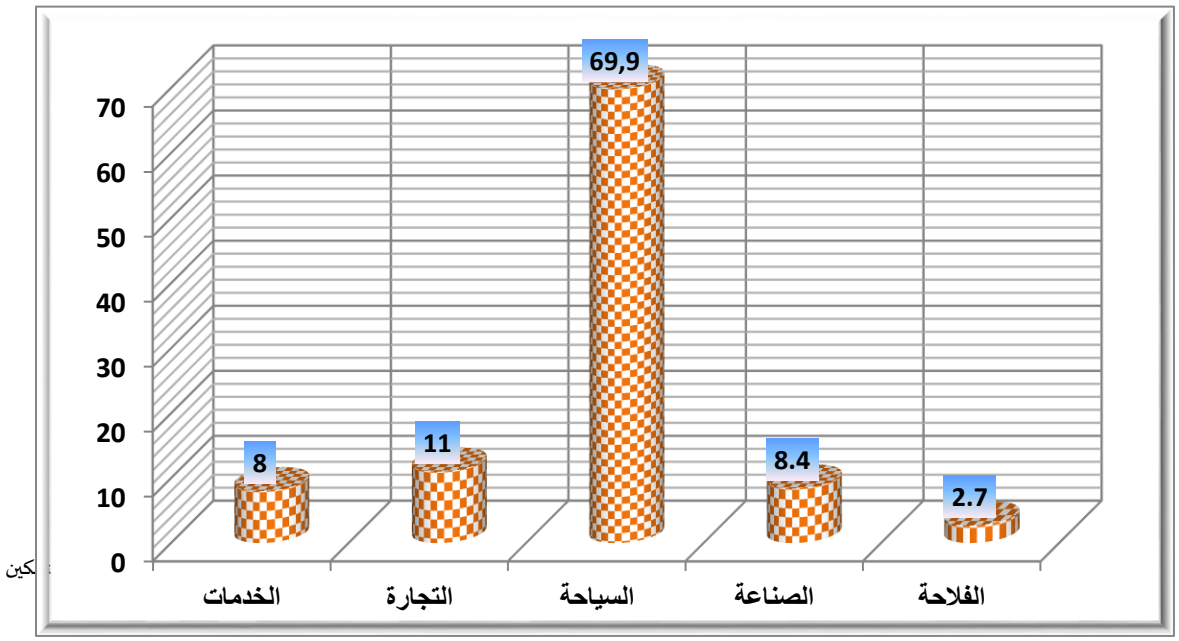

وفي ذات الاتجاه، وصل عدد المقاولات التي أوقفت نشاطها بشكل دائم أو بشكل مؤقت حوالي 142000 مقاولة، أي ما نسبته 57 % 380من مجموع المقاولات. وقد أظهرت المعطيات الرقمية المدرجة في الشكل رقم (2)، أن الفنادق والمطاعم تبقى أكبر متضرر جراء هذه الجائحة المستجدة بنسبة ناهزت 89% من إجمالي المقاولات المتوقفة بشكل

375 https://alittihad.info ، منظمة منظمة السياحة العالمية (توقعات سنة 2020 بشأن السياحة الدولية)

376 https://www.skynewsarabia.com/business/1373757

377وفي هذا الصدد، أكد مدير المركز المغربي للحكامة والتسيير،" يوسف كراوي فيلالي"، أن الأنشطة السياحية بالمغرب جراء فيروس كورونا عرفت تراجعا وصلت نسبته إلى ما يناهز 60 %، وأمام ذلك ستنعكس المداخيل السياحية الشيء الذي سينتج عنه ضرر في ميزانية الدولة.

النامي (زهير)، كريم(إلهام)،(2020 ،مرجع مذكور، ص159 .378

379 تصريح وزيرة السياحة، والصناعة التقليدية ،والنقل الجوي ،والاقتصاد الاجتماعي(نادية فتاح العلوي) ، عن : https://alyaoum24.com/1412194.html

380النامي (زهير)، كريم(إلهام)،2020،مرجع مذكور،ص1.

مؤقت أو دائم، إذ بلغ عدد المؤسسات السياحية المغلقة 3465 مؤسسة، من أصل 3989، بحيث لم يتبق سوى 520 مؤسسة مفتوحة381، مما ترتب عن ذلك تراجع العائدات السياحية بالعملة الأجنبية.

الشكل رقم2 : المقاولات المتوقفة مؤقتا أو نهائيا حسب القطاع ب(%)

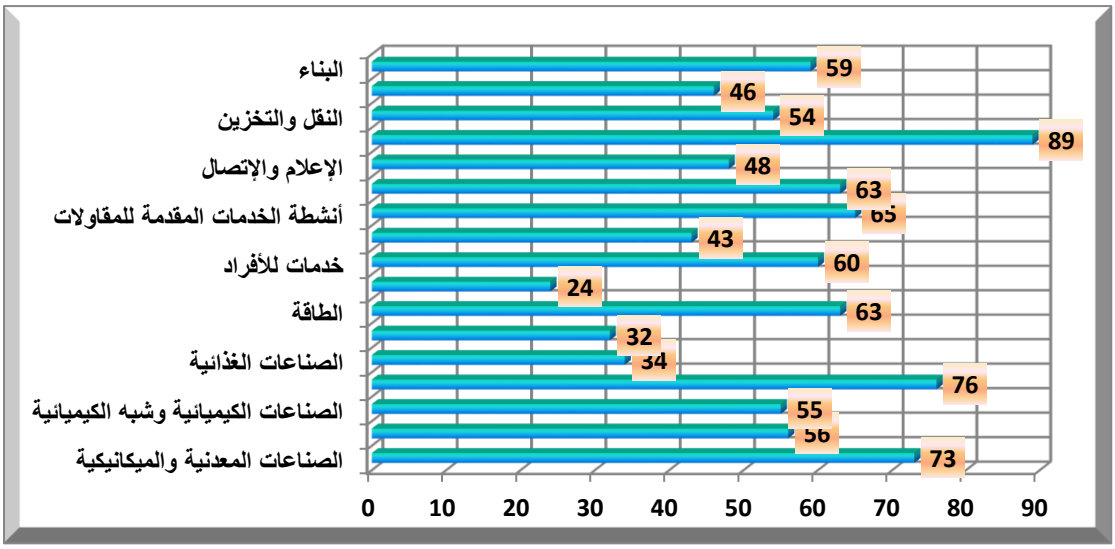

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات (النامي زهير، كريم إلهام(2020) ، مرجع مذكور، ص 157، عن : المندوبية السامية للتخطيط 2020، ص 1.

وارتباطا بهذا الموضوع، فمجال دراستنا لا يخرج عن هذا الإطار فقد خلف قرار الحجر الصحي تعطيل النشاط السياحي بمدينة تطوان، وعمالة المضيق الفنيدق من خلال إغلاق هياكل الإيواء ،والمطاعم ،والمقاهي وعدم فتح أبوابها في وجه السياح الدوليين والداخليين، وتعريض أصحاب المؤسسات، وأصحاب المقاولات السياحية لخطر الإفلاس، ونخص بالذكر في المقام الأول أرباب وكالات الأسفار382 التي تضررت من وطأة هذا الوباء الجائح نتيجة إلغاء الحجوزات البرامج السياحية، وتزايد طلبات استرجاع المستحقات ،خاصة أن هذه الأخيرة تبرم اتفاقيات مع شركان النقل الجوي، والفنادق383.

الصورة رقم 6: جانب من آثار جائحة كورونا على القطاع السياحي(نموذج شاطئ مرتيل)

381تصريح وزيرة السياحة، والصناعة التقليدية ،والنقل الجوي ،والاقتصاد الاجتماعي(نادية فتاح العلوي) ، عن : https://alyaoum24.com/1412194.html

382 في هذا الصدد، أكد رئيس الفيدرالية الوطنية لوكالات الأسفار(خالد بنعزوز) في تصريح لوكالة الأنباء المغربية، أن «وكالات الأسفار تأثرت حقا بهذا الوضع، جراء الكثير من الإلغاءات، ونحن في طور جمع المعلومات للحصول على الأرقام الدقيقة التي تعكس هذا التأثير، لكن في ظل ذلك باشرت وكالات الأسفار بمجال الدراسة (36 منها 26 وكالة رئيسية و10 ملحقات وكالات) إلى تقديم ملتمس من طرف الجمعيات الإقليمية والجهوية والوطنية إلى السلطة التنفيذية والتشريعية من أجل الحصول على قانون عدم إرجاع المستحقات إلى الزبناء.

383 السعيدي(جميلة)، 2020، الجائحة والسياحة بالساحل الشمالي التطواني: التأثيرات وكيفية إنقاذ القطاع، جريدة الاتحاد الاشتراكي: http://alittihad.info

3- الإرشاد السياحي بمجال الدراسة: القطاع الأكثر تضررا جراء جائحة كورونا

تأثر القطاع السياحي بمجال الدراسة بشكل قوي جراء جائحة كورونا، وبسبب ذلك وجد عدد كبير من المرشدين السياحيين أنفسهم في وضعية صعبة على عكس القطاعات الخدماتية الأخرى التي تمكنت من استئناف عملها بعد التخفيف من الحجر الصحي مثل الفنادق، والمطاعم، والنقل السياحي، والنقل الجوي، والصناعة التقليدية... ولا ننسى أن هذه القطاعات استفادت إما عن طريق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أو عن طريق راميد بالنسبة للمستخدمين غير المهيكلين، أو غير المصرح بهم، على غرار مهنة الإرشاد السياحي التي لم يستفد مستخدموها من الدعم المبرمج لمهني قطاع السياحة برسم البرنامج التعاقدي 2020-2022 الخاص بإقلاع القطاع السياحي384، ناهيك عن ذلك، أن أغلب المرشدين السياحيين لا يتوفرون على تغطية صحية ولا تقاعد ولا أي مساعدة اجتماعية كيفما كان نوعها.

وفي ظل توقف حركة السياح بمجال الدراسة بسبب إغلاق الحدود، وتزايد أمد هذه الأزمة الصحية، سيعرف هذا القطاع تفاقم الأوضاع الاجتماعية، والمادية لشريحة عريضة من العاملين في القطاع السياحي، ويبقى المرشد السياحي الأكثر تضررا، نظرا لكون هذه المهنة مصدر الدخل الوحيد لأغلبهم. وتماشيا مع نفس السياق، وبمعالجة النتائج الواردة في الشكل رقم (3)، يتضح لنا جليا أن ما يناهز 70 % من المرشدين السياحيين بمدينة تطوان وعمالة المضيق الفنيدق لم يقوموا بعمل آخر تزامنا مع الشلل التام الذي عرفه قطاع السياحة بسبب وباء كورونا، في حين اضطر آخرون إلى تغيير المهنة بشكل مؤقت، وبلغت نسبتهم حوالي 30 % من المجموع الإجمالي لمجتمع الدراسة385.

مقابلة ميدانية مع رئيس الجمعية الإقليمية للمرشدين السياحيين بتطوان **"عبد الواحد النادي"**. 384

385 بناء على نتائج المقابلة الميدانية ، أكد لنا رئيس الجمعية الإقليمية للمرشدين السياحيين بتطوان **"عبد الواحد النادي"**، أن بعض المرشدين السياحيين اضطروا إلى البحث عن مهن جديدة مؤقتة لإعالة أسرهم منهم من اشتغل في محلات تجارية، ومجموعة منهم "مياومين"، في حين ظلت فئة أخرى تنتظر تحرك الدولة لتوفر دعم لها، كما أن البعض منهم وصل إلى درجة أنه لا يجد ما يأكل أو يشرب فلولا التكافل الاجتماعي الذي قامت به الجمعية لما استطاعت نسبة كبيرة منهم أن تسد رمق عيشها، وأضاف إلى ذلك أنه في ظل استمرار الأزمة حتى نهاية العام، فأغلب المرشدين سيبحثون عن وظائف أخرى، الشيء الذي سيكون له أثر سلبي على القطاع السياحي، خاصة أن الإرشاد السياحي يلعب دورا أساسيا في التعريف بالتراث الثقافي والطبيعي لمنطقة الدراسة.

الشكل رقم(3) : قياس مدى ممارسة المرشدين السياحيين بمجال الدراسة لعمل آخر جراء جائحة كورونا

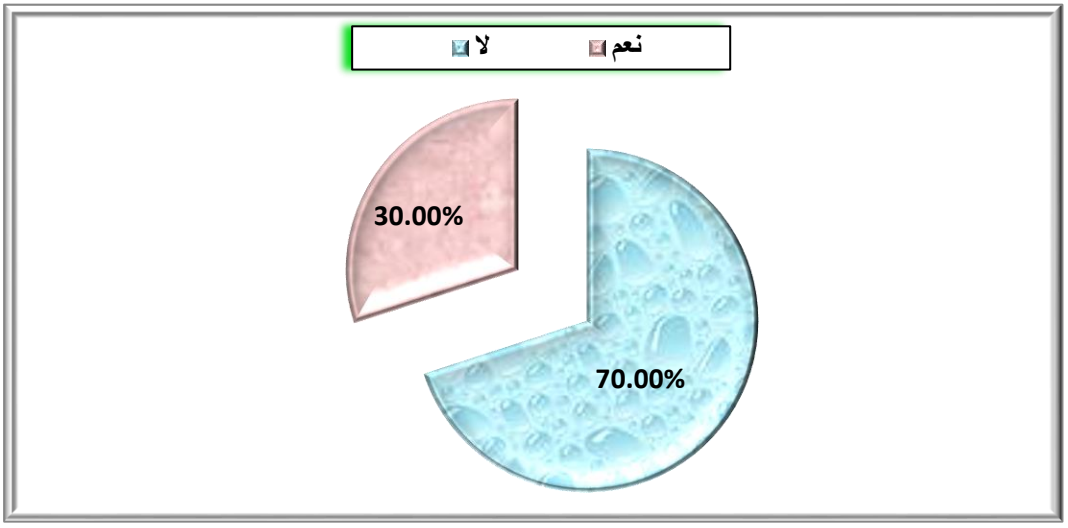

المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني 2020

إن إماطة اللثام عن ما جاء به هذا المحور، يدفعنا إلى القول أنه وجب على جميع المسؤولين والفاعلين في القطاع التدخل العاجل من أجل تحسين ظروف عمل المرشد السياحي بمدينة تطوان وعمالة المضيق الفنيدق، باعتباره النقطة الفاصلة التي تؤدي إلى انعاش القطاع السياحي، وذلك من خلال:

- تخصيص منحة مالية لكل فئات المرشدين السياحيين، وذلك مكافأة لما يقومون به من دعم للعملية الإشهارية للمنتوج المغربي، عن طريق المكتب الوطني للسياحة الذي يجب أن يخصص لها غلافا ماليا كافيا.
- تشجيع المرشدين على خلق مقاولاتهم الخاصة وذلك عن طريق منحهم قروضا مناسبة تساعدهم على تطوير ظروف وأوضاع الزيارة للمجال القروي[386].
- الحد من العلاقات المشبوهة التي تنسج بينه وبين جميع الفاعلين، والتي تنعكس سلبا على سمعة المهنة وعلى شفافية العلاقات بينهم وبين السائح في كل المحطات.
- تشجيع المرشد على تطوير واقتناء الوسائل والآليات الحديثة، وذلك عن طريق المنح المالية التي يجب أن تسلم للمتفوقين والمتميزين بعد تقييم ميداني تقوم به الوزارة الوصية في معزل عن الفدرالية والجمعيات.

386ادرييف (محمد)، 2016، الإرشاد السياحي بالمغرب، مقاربة حول المهنة والواقع والتحديات، الطباعة والنشر، سليكي أخوين، طنجة، المغرب، ، ص149 .

- تدخل الدولة عن طريق الفيدرالية لدى المؤسسات المالية والبنكية من أجل تسهيل عمليات القروض التي تساعد المرشد عل اقتناء السكن وتطوير مشاريعه الشخصية والعائلية[387].

4- إجراءات وتوصيات مقترحة لإنعاش القطاع السياحي بالمجال التطواني

على ضوء ماسبق ، يمكن القول إنه وجب على الوزارة الوصية بالقطاع السياحي وضع مقاربة تشاركية مع جميع الفاعلين السياحيين لمواجهة آثار الجائحة على المديين المتوسط والبعيد،وفيما يلي بعض الاقتراحات والحلول الواجب اتخاذها بصورة أسرع لانعاش القطاع السياحي بالمجال التطواني:

- تسطير برنامج استعجالي أولي لإعطاء الأولوية للقطاع السياحي كباقي القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة.
- الاشتغال على **السياحة الداخلية** كاستراتيجية على المدى البعيد، وليس كبديل نعتمد عليه فقط في الأزمات الاقتصادية من خلال معرفة انطباعات السياح المغاربة بواسطة استقراء الرأي (Marketing) من حيث (الوجهات السياحية المفضلة ، القدرة الشرائية، الوقت، الميزانية...) ، ويعزى ذلك بأن 65 %من السياح المغاربة أعربوا عن تفضيلهم لوجهة الشمال، ناهيك عن ذلك أن ما يناهز 900000 منهم يسافرون إلى دول أوروبية (فرنسا، تركيا، اسبانيا، ايطاليا، انجلترا...) ،وينفقون مبالغ هائلة بلغت 20 مليار درهم سنويا. ونسبة انفاق يومي ناهزت 150 أورو .**من هنا نتساءل لماذا لا نراهن على الاستفادة من هذه الفئة من أجل قضاء العطلة في المغرب ؟** الشيء الذي قد يشكل بديلا للنهوض بهذا القطاع في المجال التطواني، كما هو الشأن في الدول المتطورة التي راهنت على تشجيع السياحة الداخلية مثل فرنسا 57% ، و الولايات المتحدة الأمريكية 83 % ، ايطاليا 81 % ، اسبانيا 81 % ،كندا 98 %.وعليه وجب اعتماد السياحة الداخلية كأولوية للتنمية السياحية المستدامة.
- تطوير الإقامة وفق شروط (القيام برحلات سياحة لجميع المناطق الشمالية مثل منطقة بلوطة ومنطقة بوهاشم عن طريق التنسيق مع جميع الفاعلين السياحيين خصوصا الفنادق للتعريف بهذه المواقع السياحية ،تنشيط سياحي باستمرار.
- خلق خطوط جوية داخلية وتدعيمها.
- إعادة النظر في توزيع العطل المدرسية بغية تشجيع السياحة الداخلية.
- تشجيع المؤسسات السياحية الوطنية على إعادة هيكلة مؤسساتها تماشيا مع متطلبات السائح الداخلي.

387 . ادريبف(محمد)،2016 ، مرجع مذكور، ص148

- تسريع بإنجاز المشاريع السياحية المبرمجة في إطار برنامج بلادي المتعلق بالسياحة الداخلية.
- تأهيل الموارد البشرية تحسبا لما بعد الجائحة.
- تسريع المخطط الرقمي في جميع الأنشطة السياحية من خلال التوسع في استخدام تكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافي على نطاق أوسع في عمليات التخطيط والتسويق للمواقع السياحية في المجال التطواني، ضرورة توفر دائرة نظام المعلومات الجغرافي داخل وزارة السياحة يكون الهدف منها الإشراف على المواقع السياحية وإدارتها، بالإضافة إلى طرح هذا النظام على شبكة الانترنيت بهدف تمكين السائح من اختيار المعالم السياحية التي يريد البحث عنها.
- توفير أليات تمويلية لبرامج النقل السياحي (النقل البري، النقل الجوي، النقل البحري) ، الى جانب ذلك التسريع بإنجاز مقاولات مؤسسات النقل البحري غير متوفرة بكثرة في المجال التطواني.
- تثمين الموروث الطبيعي والثقافي من خلال إدماج الفاعليين المحليين في المنظومة السياحية سواء الجهوية أو الوطنية أو المحلية.
- تشجيع المغاربة على الإقبال على استهلاك المنتوجات السياحية المغربية.
- **تخفيف الأعباء الضريبية:** تخفيض الضغط الضريبي وتبسيطه سنة 2020 ، الاعفاءات من الضريبة على التنشيط السياحي لرسم سنة 2020(**TPT**: taxe de promotion touristique).
- تسريع بمطالبة البنك بمراجعة الضرائب المتعلقة بالقطاع السياحي (الفنادق،المطاعم، وكالات الأسفار، النقل السياحي).
- الاهتمام بالإرشاد السياحي (وضعية القانونية ،التكوين، التغطية الاجتماعية....).
- خلق مشاركة تواصلية مع السياح الدوليين من أجل التعريف بالمنتوجات المحلية(تعاونيات الموجودة في المجالات الريفية للزيتون والعسل والصناعة التقليدية ....) بواسطة المجتمع المدني.
- السهر على توفير عروض تنشيطية متنوعة من خلال تنظيم السهرات ، الحفلات ، ومرافق ترفيهية من خلال استغلال الموانئ الموجودة في الساحل التطواني (ميناء المضيق، ميناء مارينا سمير، ميناء كابيلا).وكذا تشييد تشييد المسارح والمعارض من آجل تحسين الوجه الثقافي لتطوان.

- الحرص على تطبيق القانون فيما يخص توظيف خريجي المعاهد والمدارس الفندقية لتحسين جودة الاستقبال والتسيير في الوحدات الفندقية.
- إعطاء أهمية للقطاع السياحي باعتباره أحد الأعمدة الاقتصادية الوطنية الذي يساهم في خلق فرص عمل جديدة وجلب العملة الصعبة وتقوية العلاقات الديبلوماسية ونشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب .

وختاما، نرجو من الوزارة الوصية بالقطاع السياحي وجميع الفاعليين السياحيين الاستفادة من الدراسات والكتابات والتوصيات كأرضية لمواجهة الأوضاع الحرجة التي يمر بها القطاع السياحي بمدينة تطوان وعمالة المضيق الفنيدق .

البيبلوغرافيا

- النامي(زهير)، كريم (إلهام)، 2020:وباء كورونا وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب: دراسة ميدانية، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 2، العدد 2، جامعة عمار ثليجي (الأغواط) ،الجزائر، ص 159.
- ادريف (محمد)، 2016، الإرشاد السياحي بالمغرب، مقاربة حول المهنة والواقع والتحديات، الطباعة والنشر، سليكي أخوين، طنجة، المغرب، ، ص149.
- السعيدي(جميلة)، 2020، الجائحة والسياحة بالساحل الشمالي التطواني: التأثيرات وكيفية إنقاذ القطاع، جريدة الاتحاد الاشتراكيhttp://alittihad.info :
- تصريح وزيرة السياحة، والصناعة التقليدية ،والنقل الجوي ،والاقتصاد الاجتماعي(نادية فتاح العلوي) ، عن : https://alyaoum24.com/1412194.html.
- تصريح وزيرة السياحة، والصناعة التقليدية ،والنقل الجوي ،والاقتصاد الاجتماعي(نادية فتاح العلوي) ، عن : https://alyaoum24.com/1412194.html.
- مقابلة ميدانية مع رئيس الجمعية الإقليمية للمرشدين السياحيين بتطوان "عبد الواحد النادي."
- منظمة السياحة العالمية (توقعات سنة 2020 بشأن السياحة الدولية) https://alittihad.info
- https://www.skynewsarabia.com/business/1373757.

تداعيات تفشي فيروس كورونا كوفيد -19- على نشاط مؤسسات القطاع السياحي (عقود الخدمات السياحية أنموذجاً)

الدكتورة: كركوري مباركة حنان

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة (الجزائر)

الملخص:

موضوع هذه الدراسة هو تداعيات تفشي فيروس كورونا كوفيد -19- على نشاط مؤسسات القطاع السياحي باعتبار هذه الأخيرة من أهم الدوافع التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول، وقد تم تسليط الضوء على عقود الخدمات السياحية كأنموذج باعتبار هذه العقود من أهم الخدمات التي تقدمها المؤسسات ذات الصلة بالقطاع السياحي؛ فمن ناحية لابد من البحث في محددات انتشار فيروس كورونا وعلاقته بتدهور النشاط الاقتصادي للمؤسسات في القطاع السياحي من خلال تحديد الإطار المفاهيمي لهذا الفيروس ثم تحديد دور مؤسسات القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية ومدى تأثر استمرارية نشاطها في ظل الأوضاع الراهنة، ومن ناحية أخرى لابد من بيان انعكاسات تفشي فيروس كورونا على تنفيذ عقود الخدمات السياحية، وترتبط هذه العقود أساسا بالآثار المترتبة عن تنفيذ مبدأ الاحتياط في مواجهة السائح مستهلك الخدمة السياحية في عقود الرحلات السياحية الشاملة التي تنظمها مختلف الوكالات والمؤسسات السياحية خاصة في ظل تفشي هذا الوباء الذي رتب تعليق وتوقيف هذه الخدمات، بالإضافة إلى العقود المتضمنة تقديم مختلف خدمات النقل السياحي وكذا خدمة الإقامة في المنشآت الفندقية.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا كوفيد -19-، القطاع السياحي، المؤسسات السياحة، التداعيات والآثار، التنمية الاقتصادية.

Summary:

The subject of this study is the implications of the outbreak of the Corona virus Covid-19- on the activity of the tourism sector institutions, as the latter is one of the most important motives that contribute to achieving the economic development of countries. Tourism services contracts have been highlighted as a model considering these contracts are among the most important services provided by relevant institutions Relevance to the tourism sector; On the one hand, it is necessary to research the determinants of the spread of the Corona virus and its relationship to the deterioration of the economic activity of institutions in the tourism sector by defining the conceptual framework for this virus and then determining the role of the tourism sector institutions in achieving economic development and the extent to which the continuity of their activity is affected in light of the current conditions, On the other hand, the implications of the Corona virus outbreak on the implementation of tourism services contracts must be explained, and these contracts are mainly related to the implications of implementing the precautionary principle in the face of the tourist consumer of the tourism service in comprehensive tourism contracts organized by various tourism agencies and institutions,

especially in light of the outbreak of this epidemic that Arrange the suspension and suspension of these services, in addition to the contracts involving the provision of various tourism transportation services, as well as the accommodation service in hotel establishments.

Keywords: Corona Covid virus -19-, Tourism sector, tourism institutions, repercussions and impacts, economic development.

مقدمة:

لقد ظهر فيروس كورونا كوفيد -19- المستجد منذ ديسمبر 2019 في الصين وانتشر إلى بقية دول العالم، حيث شكل انتشار هذا الوباء جائحة عالمية؛ وقد اعتبر الخبراء أن هذا الفيروس الخطير يعد بمثابة أزمة صحية واجتماعية ذات بعد عالمي، فقد اعتبرت منظمة الصحة العالمية بأن انتشاره السريع أصبح يشكل حالة طوارئ صحية أثرت بشكل كبير على المعاملات الوطنية والدولية بين الأفراد والمؤسسات أيا كانت الصفة التي تكتسبها هذه المعاملات تجارية أو سياسية أو اقتصادية، وقد أعلنت المنظمة المذكورة في تاريخ 11 مارس 2020 بأن فيروس كورونا يشكل جائحة عالمية، ليس له لقاح أو علاج فعال حتى الآن، هذا وقد رافق ظهوره اتخاذ العديد من الدول بعض الإجراءات القسرية المتمثلة في فرض إجراءات الحجر الصحي والعزل وغلق الحدود البرية والبحرية وتعليق مختلف الرحلات الجوية الداخلية والخارجية.

فضلا عن تعليق نشاط مختلف المؤسسات، خصوصا منها تلك الممارسة للنشاط السياحي على المستويين الوطني والدولي بمختلف أنواعه كتنظيم الرحلات السياحية الفردية والجماعية الشاملة لمختلف الخدمات السياحية المرتبطة بتنفيذ برامج الرحلات وكذا النقل والإقامة في المنشآت الفندقية، وذلك بغية الحد من سرعة انتشار الفيروس من خلال إعلان حالة الطوارئ الصحية في مختلف دول العالم، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على القطاع الاقتصادي على المستوى العالمي ومن بينها الجزائر على وجه الخصوص، ومما لا شك فيه أن انتشار فيروس كورونا كوفيد -19- قد أثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي والمالي للمؤسسات والوكالات السياحية، مما أدى إلى تعليق وتوقيف مختلف عقود الخدمات السياحية المبرمة مع السياح مستهلكي الخدمات السياحية، فمن الناحية القانونية يعتبر مبدأ الالتزام بقدسية تنفيذ عقود الخدمات السياحية في هذه الحالة التزام غير قابل للتطبيق في ظل الظروف الراهنة والناجمة عن تفشي الفيروس باعتباره قوة قاهرة أو حادثا مفاجئاً، وهو الأمر الذي انعكست عنه تداعيات خطيرة من الناحية الاقتصادية أثرت سلبا على المؤسسات السياحية وتسببت لها بخسائر مادية أدت إلى تدهور وضعها المالي والاقتصادي بشكل كبير.

وتهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع تداعيات تفشي فيروس كورونا كوفيد -19- على نشاط مؤسسات القطاع السياحي باعتبار هذه الأخيرة من أهم الدوافع التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تسليط الضوء على عقود الخدمات السياحية كأنموذج باعتبار هذه العقود من أهم الخدمات التي تقدمها المؤسسات ذات الصلة بالقطاع السياحي؛ وذلك من خلال البحث في محددات انتشار فيروس كورونا وعلاقته بتدهور النشاط الاقتصادي للمؤسسات في القطاع السياحي بدءا بتحديد الإطار المفاهيمي لهذا الفيروس وكيفيات انتشاره، كما لابد من تحديد دور مؤسسات القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية ومدى تأثر استمرارية نشاطها في ظل هذه الأحداث غير المتوقعة والتي ترتب عنها انتشار وتفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد -19- المستجد.

ثم بيان انعكاسات تفشي فيروس كورونا على تنفيذ عقود الخدمات السياحية، حيث يرتبط تنفيذ هذه العقود أساسا بالآثار المترتبة عن تنفيذ مبدأ الاحتياط في مواجهة السائح مستهلك الخدمة السياحية في عقود الرحلات السياحية الشاملة التي تنظمها مختلف الوكالات والمؤسسات السياحية، وكذا العقود المتضمنة تقديم مختلف خدمات النقل السياحي وكذا خدمة الإقامة في المنشآت الفندقية، وعليه فإن الإشكالية المطروحة في الدراسة هي: **فيما يتمثل الأثر القانوني والاقتصادي لتفشي فيروس كورونا كوفيد -19- على تقديم مؤسسات القطاع السياحي لمختلف الأنشطة السياحية؟**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والتحليل أداة له، وذلك من خلال وصف الوقائع وتحليل مختلف الأوضاع الحالية التي تعايشها مختلف المؤسسات السياحية في دول العالم ومن بينها الجزائر والمترتبة عن تفشي فيروس كورونا كوفيد -19- الذي انعكس بصفة سلبية على الوضع الاقتصادي لها، والذي نتج عنه توقيف وتعليق تنفيذ مختلف خدماتها السياحية، وقد ركزت هذه الدراسة في الإجابة على الإشكالية المطروحة على محورين أساسيين؛ بدءا بتحديد محددات انتشار فيروس كورونا وعلاقته بتدهور النشاط الاقتصادي للمؤسسات في القطاع السياحي (المحور الأول)، ثم التركيز على انعكاسات تفشي فيروس كورونا على تنفيذ عقود الخدمات السياحية خصوصا فيما يتعلق بالرحلات السياحية التي تنظمها مختلف المؤسسات السياحية فضلا عن خدمات النقل والفندقة (المحور الثاني).

المحور الأول: محددات انتشار فيروس كورونا وعلاقته بتدهور النشاط الاقتصادي للمؤسسات في القطاع السياحي

تتجلى محددات انتشار فيروس كورونا كوفيد -19 – بداية من خلال تحديد الإطار المفاهيمي لهذا الفيروس الذي أصبح يشكل جائحة عالمية بحسب ما أوردته منظمة الصحة العالمية كونه يشكل مرض أو وباء خطير يصيب الجهاز التنفسي للإنسان، بالإضافة إلى اعتباره مرض معدي ويتنقل وينتشر بين الأفراد بطرق مباشرة وغير مباشرة (أولا)، أما فيما يتعلق بعلاقة انتشاره بتدهور النشاط الاقتصادي للمؤسسات في القطاع السياحي، فإنه يعود بالدرجة الأولى إلى كون مؤسسات القطاع السياحي تلعب دور مهم وبارز في تحقيق التنمية الاقتصادية، وعليه فإن نشاطها قد تأثرت استمراريته بسبب هذه الأحداث غير المتوقعة التي ترتب عنها انتشار وتفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد -19- المستجد (ثانيا)، وسيتم التفصيل في مسألة محددات انتشار فيروس كورونا وعلاقته بتدهور النشاط الاقتصادي لهذه المؤسسات تباعا في النقاط الآتية:

أولا: الإطار المفاهيمي المحدد لانتشار فيروس كورونا المستجد -Covid 19

إن ظهور الجوائح والفيروسات أمر ملازم للوجود الإنساني؛ إذ لا يكاد يمر قرن دون حدوث أزمة وبائية أو جائحة تعصف باستقرار الإنسان وحريته وتؤثر على نموه الديموغرافي، ولم يتم التعرف على أنواع الفيروسات إلا في أحايين قليلة وربما لم يحدث أن وجِد العلاج المناسب لهذه الأوبئة باستثناء تجنب العدوى وسبل الوقاية منها، حتى وإن أودت بحياة العديد من الأفراد من سكان المدن أو نسبة كبيرة من سكان بعض الدول، حيث أن ظهور وانتشار هذه الجوائح والأوبئة ساهم بشكل كبير في إضعاف العديد من الإمبراطوريات الكبرى على مستوى العالم.

حيث تعني الجائحة بمفهومها اللغوي؛ النازلة العظيمة التي تجتاح المال من سَنَةٍ أو فتنة، فهي شدة، والجوع حيث تعني الاستئصال، فكل معاني الجائحة تدور في فلك الهلاك، وتعرف الجائحة في اللغة بأنها الشدة والنازلة العظيمة التي تجتاح المال، وكل مصيبة عظيمة، والجمع جوائح، وجاحهم يجوحهم إذا غشيهم بالجوائح وأهلكهم، والجائحة هي المصيبة التي تحل بالرجل في ماله فتجتاحه كله وتهلكه، وتتلفه إتلافاً ظاهراً؛ كالسيل والحريق والآفات، في حين تعرف في معناها الاصطلاحي بأنها الآفة التي لا يد للإنسان فيها[388]، حيث تعد من قبيل الجائحات السماوية كالظواهر الطبيعية من بينها الرياح الشديدة، وهطول الثلوج مع موجات البرد القارس، وموجات الحر الشديد، وغزو الجراد للمناطق الزراعية وانقطاع المطر والقحط وغيرها من الأوبئة.

وقد يكون الوباء أو الجائحة ناتجة بشكل كامل عن فعل الإنسان، والتي يفترض إمكانية ردها إلى كوارث بيئية تصيب الأرض أو الزرع وكان لفعل البشر سبب رئيسي في حصولها، ولعل خير مثال على ذلك هو حالة التلوث المناخي وارتفاع درجات الحرارة في الأرض وما يترتب عنه من ذوبان للثلوج سواء في القطب المتجمد الشمالي أو الجنوبي في الأرض، فتحدث ظاهرة الفيضان في بعض المدن الساحلية[389].

كما قد تحدث كوارث أخرى مثل السرقة وهجوم الجيوش في الحروب، فهناك رأي لا يعدها جائحة وعلى عكس هذا الرأي، فهناك من يرى أن فعل البشر يكون جائحة أياً كانت درجة توقعها والتحرز منها، كالسرقة والكوارث والحرب على حد السواء، في حين يرى رأي آخر أنها جائحة في حالة إذا لم يكن بالإمكان ردها، ولا يمكن توقعها والتحرز منها، كما لو تم الإعلان عن حرب، وعلى العكس فإن السرقة يمكن منعها بالحفظ وتعيين الحارس واتخاذ جميع التدابير والاحتياطات[390].

ويمكننا القول دون تهويل أو مبالغة أنه فجأة وبطريقة غير متوقعة في نهاية عام 2019 وخلال النصف الأول من عام 2020 انتشر الفيروس الذي أطلق عليه "فيروس كورونا المستجد" المسبب لمرض كوفيد -19-[391]، وتجدر الإشارة إلى أن مسألة وضع تعريف اصطلاحي محدد لفيروس كورونا كوفيد -19- في الوقت الحالي أمر مرهق وصعب نوعا ما، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن وضع تعريف جامع مانع لهذا الفيروس يحتاج إلى الوقت والجهد فضلا عن إجراء العديد من الأبحاث خاصة في ظل غموض وعدم اتضاح الرؤية لمصدر هذا الفيروس ومكوناته، ويشتق اسم "corona virus" عربيا من لفظ فيروس كورونا اختصارا لكلمة"cov" والمشتقة من الكلمة اللاتينية "corona" وتعني التاج أو الهالة، حيث يشير هذا الاسم إلى المظهر المميز لجزيئات الفيروس "الفريونات" والذي يظهر عبر المجهر الإلكتروني حيث تمتلك خملا من البروزات السطحية، مما يظهرها على شكل تاج الملك أو الهالة الشمسية[392].

388- ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب (ط. صادر)، المجلد الثاني، دار صادر، بيروت- لبنان 1992، ص 431 و432.

389- عادل مبارك المطيرات، أحكام الجوائح في الفقه الإسلامي وصلتها بنظريتي الضرورة والظروف الطارئة، كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية، جامعة القاهرة 2001، ص 514.

390- حسين بن سالم الذهب، نظرية وضع الجوائح في الفقه الإسلامي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، العدد 03، المجلد 08، أكتوبر 2011، ص 98 وما يليها.

391- مؤلف جماعي: تنسيق عبد الرحيم علام، حالة الطوارئ الصحية: التدابير القانونية والاقتصادية والسياسية وأبعادها، سلسلة أعمال كتبت في زمن "فيروس كورونا"، مركز تكامل للدراسات والأبحاث، مطبعة قرطبة –أكادير، المغرب 2020، ص 11.

392- لمزيد من التفصيل ينظر الموقع الالكتروني: فيروس_كورونا/https://ar.wikipedia.org/wiki، تاريخ الاطلاع: 2020/11/01، وقت الاطلاع: 23:16.

وإن صح التعبير يمكننا أن نعرف فيروس كورونا كوفيد -19- المستجد بأنه عبارة عن مرض أو وباء خطير ومعدي، ظهر فجأة وكان غير متوقع الحدوث أو الانتشار ولا يمكن دفعه في الوقت الراهن بسبب خطورته وسرعة انتشاره، فقد وصل إلى مرحلة الجائحة التي اجتاحت جميع دول العالم، وقد كان لها أثر بالغ انعكس بصفة سلبية على كل القطاعات الحيوية من صحة وتعليم وتجارة وغيرها من القطاعات، حيث أن هذا الأمر دفع بجل دول العالم لإعلان وفرض حالة الطوارئ الصحية في بسبب القوة القاهرة التي سببها تفشي فيروس كورونا الخطير.

ويجدر القول بأن فيروس كورونا كوفيد -19- يعتبر نوعًا جديدا من الفيروسات المعدية التي تسبب عدوى الجهاز التنفسي العلوي والجيوب الأنفية والتهابات الحلق، وفي معظم الحالات لا تكون الإصابة به خطيرة باستثناء الإصابة بنوعَيه المعروفين بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية "MERS" الذي ظهر في سنة 2012، والمتلازمة التنفسية الحادّة الوخيمة "SARS"الذي ظهر في سنة 2003 بالإضافة إلى النوع المستجد كورونا الذي سبقت الإشارة إليه الذي ظهر في الصين في نهاية عام 2019[393]، حيث أن كل من متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، والمتلازمة التنفسية الحادة المعروفة بالسارس؛ وفيروس كورونا المستجد ينتمون إلى عائلة فيروسات كورونا التاجية،وقد أظهر تحليل الجينات في الماضي أن خصائص الجين الخاص ب "nCov-2019" تختلف اختلافاً كبيراً عن جين "SARS-Cov"[394].

حيث يسبب هذا الفيروس التهابًا حادًا في الجهاز التنفسي للإنسان وقد تم الإبلاغ عن الحالات الأول عند انتشار هذا الفيروس في مقاطعة هوبي في الصين وعلى وجه التحديد كان ذلك في شهر ديسمبر من عام 2019 وقد بدأ بالانتشار بصفة فعليه[395]، في أوائل شهر يناير 2020 حين أبلغت الصين منظمة الصحة العالمية -WHO- عن تفشي هذا الفيروس الخطير، لتعلن المنظمة بعد ذلك عن وجود آلاف الحالات التي تم تأكيد إصابتها بالفيروس خارج الصين، وقد ازداد عدد البلدان المتضررة أضعافًا، ولذلك خلصت منظمة الصحة العالمية إلى تقييم مؤداه؛ أن فيروس كورونا كوفيد -19- المستجد ينطبق عليه تماما وصف الجائحة العالمية، حيث أعلنت بمجرد انتشاره عن وجود حالة طوارئ صحية عالمية[396].

والجدير بالذكر أيضا أن فيروس كورونا المستجد كوفيد -19- يعد نوعا من أنواع الفيروسات الجديدة التي تصيب الجهاز التنفسي للمريض المصاب به بالتهاب رئوي حاد، وفي شهر فبراير 2020 بالتحديد أطلقت لجنة الصحة الوطنية في جمهورية الصين الشعبية تسمية "فيروس كورونا المستجد" أو "الجديد" على هذا المرض بسبب مضاعفاته على مرضى الالتهاب الرئوي الناجم، وفي22 فبراير من نفس السنة تغير اسم الفيروس رسميا إلى الاسم الإنجليزي الرسمي فيروس كورونا الجديد إلى كوفيد -19-، قبل أن تعتمد هذه التسمية رسمياً من قبل منظمة الصحة العالمية في 11 فبراير من نفس السنة، في حين بقي الاسم الصيني لهذا الفيروس نفسه بدون إحداث أي تغيير يذكر[397].

393- ينظر الموقع الالكتروني: https://www.moh.gov.sa/awarenessplateform/VariousTopics/Pages/COIVD-19.aspx، تاريخ الاطلاع: 2020/11/05، وقت الاطلاع: 12:40.

394- نسرين عبد الحميد نبيه، وباء إنفلونزا الخنازير بين وجوب تصدي التشريعات له وآثاره المدمرة على الاقتصاد العالمي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية 2010، ص 09.

395- Alessandra Spadaro, "Do the containment measures taken by Italy in relation to COVID-19 comply with human rights law?", European Journal of International Law, Voir le site: https://www.ejiltalk.org, 09/11/2020, 16:20.

396-WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19- 11 March 2020: https://www.who.int, 11/11/2020, 19:55.

397- لمزيد من التفصيل ينظر: فيروس كورونا المستجد "Ncov-2019"، المركز العربي لتأليف وترجمة العلوم الصحية، الكويت 2020، ص 19.

ومن خلال ما سبق ذكره نلاحظ جليا أن فيروس كورونا كوفيد -19- المستجد قد انتشر بشكل متسارع على المستوى العالمي وفي كل دول العالم تقريبا بنسب متفاوتة، فالأوضاع التي يمر بها العالم اليوم تؤكد أنه فيروس غير متوقع الحدوث، وبحسب ما ورد عن منظمة الصحة العالمية عن هذا الفيروس الذي اعتبرته فصيلة من بين الأنواع الكبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للإنسان والحيوان معًا، وهو يسبب لدى البشر حالات عدوى خطيرة على مستوى الجهاز التنفسي والتي تتراوح أعراضها وحدّتها ما بين نزلات البرد المعروفة، إلى الأمراض الأشد وخامة التي تصيب الجهاز التنفسي وقد تؤدي بالمريض إلى الوفاة، أما بالنسبة إلى الطرق التي يتنشر بها فيروس كورونا كوفيد كغيره من الأمراض المعدية فغالبا ما ينتشر بطريقين هما الطريقة المباشر والطريقة غير المباشرة[398]؛

فالطريقة المباشرة تعني أن ينتقل الفيروس من شخص إلى آخر مباشرة بوساطة الملامسة الشخصية للمريض وأكثر الأمراض انتقالا الأمراض الجلدية المعدية تتمثل في الجرب والقمل والفطريات، والرذاذ الصادر من المصاب بواسطة السعال أو العطس أو البصق مثل الأنفلونزا والسل، والعلاقات والتجارب والملامسة الجنسية الخاطئة والمحرمة مثل الزهري والسيلان والايدز، أو بواسطة نقل الدم تنتقل عندما يكون الدم مصابا بمرض مثل الايدز من الأم إلى الجنين عبر المشيمة مثل مرض الايدز.

أما الطريقة غير المباشرة لانتقال الفيروس فهي التي تحتاج إلى وسيط آخر لنقل المرض من شخص إلى آخر مثل الوسائط الحية أي الكائنات الحية الموجودة في الطبيعة مثل القوارض والحشرات والحيوانات الأخرى وخير مثال على ذلك هو مرض الطاعون وأنفلونزا الطيور والوسائط غير الحية الموجودة في الطبيعة مثل الماء والتربة والهواء والحليب والأغذية مثل التسمم الغذائي والإسهامات والجفاف والتهابات الأمعاء.

ومن خلال ما سبق ذكره حول طرق انتشار فيروس كورونا كوفيد -19- نخلص إلى القول بأنه يعد من بين أخطر الأمراض المعدية التي شهدها العالم في بداية سنة 2020، حيث أن طريقة انتقاله بين الأفراد تتم بطريقين مباشرة وغير مباشرة وقد أثبتت أغلب الدراسات والأبحاث حول طريقة انتشار فيروس كورونا أن طريقة الانتقال الرئيسية هي التي تتم من إنسان إلى إنسان عن طريق المفرزات التنفسية مثل السعال أو العطاس لهذا حسب توصيات الأطباء وخبراء الصحة الذين يرون أنه يجب تجنب الأماكن المزدحمة والمغلقة خاصة في المحلات ومختلف المؤسسات التعليمية والاقتصادية وغيرها، كما يجب أن تكون المسافة بين الأشخاص 1,5 متر على الأقل حتى لا تنتقل العدوى إذا عطس شخص مصاب بين الأفراد.

ثانيا: دور مؤسسات القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية ومدى تأثر استمرارية نشاطها بعد انتشار فيروس كورونا

تعتبر السياحة عاملا قويا من عوامل تحقيق التنمية المستدامة والتقدم الاقتصادي للدول، وتختلف أهميتها ومكانتها في اقتصاديات الدول من دولة لأخرى، لكن يجمع كل الباحثين والخبراء الاقتصاديين بأن التأثير الاقتصادي لمؤسسات القطاع السياحي يعد من أهم التأثيرات على الإطلاق، فمنذ سنة 1985 أصبح قطاع السياحة يشكل أكبر صناعة

398– قدري الشيخ علي، سوسن جورج سمور، ماري زايد حداد، علم الاجتماع الطبي، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص 101 وما يليها.

في العالم حسب إحصائيات الأمم المتحدة وأصبحت الجوانب الاقتصادية لصناعة السياحة أحد المكونات الرئيسية في الهيكل الاقتصادي للعديد من الدول لدرجة أصبحت فيها أكبر قطاع صناعي[399]؛

ولا يتأتى ممارسة النشاط السياحي إلا من خلال المؤسسات الناشطة في هذا القطاع سواء كانت الوكالات أو المؤسسات السياحية؛ فهي تعد المحرك الأساسي والفعال للنهوض بالقطاع الاقتصادي وتطويره وتتمثل أهم المؤسسات الممارسة للنشاط السياحي في وكالات السياحة والأسفار التي تعنى بتنظيم الرحلات السياحية الفردية المنظمة والرحلات الجماعية غير المنظمة والمتضمنة تقديم مختلف الخدمات السياحية[400]، بالإضافة إلى المؤسسات والمنشآت الفندقية[401]، وكذا مؤسسات النقل السياحي المتمثلة في وسائط النقل البرية والبحرية والجوية[402]، فضلا عن المنتجعات السياحية وغيرها من المؤسسات المقدمة للخدمات السياحية.

حيث تلعب هذه المؤسسات دورا مهما في تجميع وجذب واستقطاب العملة الصعبة فضلا عن توفير مناصب الشغل، لكن تتوقف قدرة أي دولة سياحية تسعى إلى تحقيق مكانة هامة بين الأقطار السياحية العالمية في جذب تدفقات سياحية بصورة دائمة، ومبنية على وضع برامج متكاملة مشتملة على سياسات قائمة على ظروف ملائمة تسمح بتهيئة المنشآت السياحية وكذلك منشآت النقل والإقامة موافقة للمقاييس المعتمدة دوليا، بالإضافة إلى إتباع سياسات محافظة خاصة بالأقطاب السياحية الطبيعية والتاريخية لتحقيق سياحة مستدامة.

إذ أن إتباع سياسة تسويق وترويج ناجح لدى مؤسسات القطاع السياحي يتحقق بتوفير المناخ الملائم لذلك دون أن نغفل دور العنصر البشري وما يتطلبه من تكوين وتأهيل مستمرين من أجل مواكبة التطورات الحاصلة بالإضافة إلى نشر ثقافة ووعي سياحي لدى أفراد المجتمع من أجل ضمان بيئة مناسبة وملائمة لهذه الأسباب جميعا أصبح من الضروري إيجاد طريقة ومنهجية لتقييم أثر السياحة على الاقتصاد ومدى اعتبارها سببا في تقدمه وتطوره[403]، غير أن هذا الهدف

399- وليد محمد كساب الحميدي، التنمية السياحية على ساحل خليج العقبة السعودي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، المجلد 27، العدد 100، الكويت، مارس 2001، ص 81.

400- تتمثل نشاطات وكالة السياحة والأسفار في توفير مختلف خدمات الإيواء في المنتجعات السياحية أو حجز الغرف في المؤسسات الفندقية وكذا تقديم كافة الخدمات المرتبطة بها، وتوفير خدمات النقل السياحي براً أو بحراً أو جواً، وبيع كل أنواع تذاكر النقل حسب الشروط والتنظيم المعمول بها لدى مؤسسات النقل، بالإضافة إلى بيع تذاكر أماكن الحفلات الترفيهية والتظاهرات ذات الطابع الثقافي أو الرياضي أو الترفيهي وغير ذلك، بالإضافة إلى استقبال السياح ومساعدتهم خلال إقامتهم والقيام لصالحهم بكافة اجراءات التأمين من كل المخاطر الناجمة عن نشاطاتهم السياحية، كما تقدم أيضاً عدة خدمات لصالح وكالات السياحة والأسفار المتعاقدة معها والكائن مقرها في المزار السياحي المزمع زيارته، حيث تقدم المؤسسات والوكالات السياحية محلية كانت أو أجنبية مختلف الخدمات السياحية كتأجير السيارات بسائق أو بدون سائق ونقل الأمتعة وتأجير البيوت المنقولة وغيرها من معدات التخييم، أما بالنسبة للإطار القانوني المنظم لنشاط هذه الوكالات هو القانون رقم 06/99 الذي يحدد القواعد العامة التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، الجريدة الرسمية عدد 24، المؤرخة في 07 أفريل 1999.

401- القانون رقم 01/99 يتضمن القواعد المتعلقة بالفندقة، الجريدة الرسمية عدد 02، المؤرخة في 10 جانفي 1999.

402- من بين القوانين المنظمة لسير مؤسسات النقل السياحي البرية والبحرية والجوية نجد القانون رقم 35/90 المتعلق بالأمن والسلامة والاستعمال والحفاظ في استغلال النقل بالسكك الحديدية، الجريدة الرسمية عدد 56، المؤرخة في 26 ديسمبر 1990، والقانون رقم 04/10 يعدل ويتمم الأمر رقم 76-80 يتضمن القانون البحري الجزائري، الجريدة الرسمية عدد 46، المؤرخة في 15 أوت 2010، والقانون رقم 06/98 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، الجريدة الرسمية عدد 48، المؤرخة في 28 جوان 1998.

403- "Mesure de l'importance économique du tourisme: Travaux actuels et future de L'OMT", OMT 1996.

يعتبر صعب المنال بسبب الظروف الحالية خاصة بعد الانتشار الرهيب لفيروس كورونا كوفيد المستجد وما صاحبه من إجراءات احترازية لغلق مختلف المؤسسات ذات الصلة بقطاع السياحة وهو ما نتج عنه ركود وتحقق خسائر مالية انعكست سلبا على الدخل الفردي للأفراد والمؤسسات وكذا الدخل القومي للدول وهو الأمر الذي يتنافى تماما مع ما يتطلبه القطاع السياحي في تسيير نشاط مؤسسات وفي حاجة الأفراد للتنقل من حين لآخر؛

وذلك يعود لاعتبار السياحة ظاهرة إنسانية نشأت وتولدت من حاجة الأفراد للتنقل وتغيير المكان منذ العصور القديمة كما سبقت الإشارة إليه وقد تطورت هذه الحاجة وازدادت مع القرن العشرين، وبالنظر إلى أهمية هذا النشاط الإنساني وتطور مداخيله بالنسبة لكبريات الدول السياحية، أصبح يفترض بنا كباحثين تعريف مصطلح "اقتصاد السياحة" عوض الاقتصار على مصطلح السياحة المعبرة عن الترفيه والاستجمام فقط، وبالتالي إعطائها البعد الاقتصادي لارتباط هذا الأخير بالهدف الأساسي الذي أنشأت من أجله مؤسسات القطاع السياحي ويتمثل هذا الهدف بصفة رئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى الدخل القومي لدى الأفراد والمؤسسات القائم على تحقيق الربح المبني على تأسيس مجموعة من العلاقات المادية وغير المادية التي تتحقق نتيجة قيام الإنسان اختياريا بتغيير محل إقامته بصفة مؤقتة عن طريق تعاقده مع وكالات سياحية لتنظيم رحلات منظمة أو غير منظمة تهدف في مجملها لإشباع رغبات متعددة كالترفيه والاستجمام وليس من بينها الكسب عن طريق العمل[404].

حيث أن اقتصاد السياحة ما هو في الحقيقة إلا تجمع لخمسة أنواع من الأنشطة الإنسانية؛ تتمثل بداية في النشاط الصناعي والخدماتي لوكالات السياحة والأسفار والذي يضمن استمرارية النشاط السياحي بتقديم مختلف الخدمات اللازمة والمتمثلة في تنظيم وتنفيذ الرحلات، والنشاط الحرفي الذي يوفر مختلف المنتوجات الحرفية والتقليدية التي تعتبر عنصر من عناصر الجذب السياحي، والنشاط الفلاحي الذي يزود قطاع السياحة بمختلف المنتوجات الفلاحية اللازمة للإطعام، ونشاط النقل السياحي الذي يعمل على نقل الأشخاص من أماكن إقامتهم إلى المراكز السياحية وكذلك داخل المناطق مع توفير أماكن للإقامة فيها داخل المنشآت الفندقية[405].

وفي نفس السياق يرى الفقيه الألماني جوبير فرويلر "Guyer Freuler" بأن السياحة ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، والغاية منها الحصول على الاستجمام وتغيير الجو المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، واكتساب الوعي الثقافي وتذوق جمال المشاهد الطبيعية ونشوة الاستمتاع بجمالها[406]، في حين أن الفقيه الاقتصادي النمساوي شولرين شراتنهومن "Schullard.H.V" يعتبر ظاهرة السياحة عبارة عن عملية من بين العمليات الاقتصادية التي تتعلق بانتقال وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة ولفترة محددة، بغية القيام بجولات سياحية فيها[407].

404- علا سليمان الحكيم، دراسة أولية حول إمكانية السياحة في مصر ودورها في التنمية، مداخلة مقدمة في وقائع مؤتمر السياحة المنعقد في 1986/4/20، دمياط- مصر 1986، ص 20.

405- Léonce DEPREZ, "L' Économie touristique ou une croissance accessible et un développement durable", Public book, France, 2006, p20.

406- لمزيد من التفصيل ينظر: ريان درويش، الاستثمارات السياحية في الأردن، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1997، ص 11.

407- ريان درويش، المرجع نفسه، ص 11.

وعليه فإنه من الطبيعي أن تفرز المؤسسات ذات الصلة بقطاع السياحة آثارا اقتصادية على مستوى اقتصاديات البلدان السياحية، والتي تتوقف بدورها على أهمية هذا القطاع ومدى تطوره في هذه الدول ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة وزيادة الدخل الفردي والقومي فهي بمثابة بترول القرن الواحد والعشرين، فضلا عن اعتبار هذه الأخيرة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وثقافية، تهدف لتنمية العلاقات الدولية والإنسانية والثقافية، وفي هذا الصدد يرى الأستاذ هتركير السويسري "W.Hunziker" رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العلميين في بحث نشر له بالألمانية عام 1959 بأن السياحة مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي؛ وإنما يتعلق تحقيق الربح بالمؤسسة المنظمة للرحلة السياحية[408].

وعليه يظهر لنا جليا أن أهمية القطاع السياحي بمختلف مؤسساته القائمة تتجلى في كونه نشاطا اقتصاديا وصناعة قائمة، تؤدي دورا رياديا في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات، من خلال ما تساهم به من إيرادات سياحية بالنقد الأجنبي وتعتبر السياحة أيضا نشاطا اجتماعيا وثقافيا لارتباطها بالجوانب السلوكية والحضارية للإنسان، أي أنها رسالة حضارية وجسرا للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب ومما لا شك فيه أن تطور المجتمعات وارتفاع المستوى المعيشي للفرد ساهم في استغلال الإجازات وأوقات الفراغ في رحلات سياحية لتحقيق الإشباع النفسي والروحي للأفراد[409].

المحور الثاني: انعكاسات تفشي فيروس كورونا على تنفيذ عقود الخدمات السياحية: الرحلات السياحية، النقل والفندقة

إن بيان انعكاسات تفشي فيروس كورونا على تنفيذ عقود الخدمات السياحية، يرتبط أساسا بالآثار المترتبة عن تنفيذ مبدأ الاحتياط في مواجهة السائح مستهلك الخدمة السياحية في عقود الرحلات السياحية الشاملة التي تنظمها مختلف الوكالات والمؤسسات السياحية، باعتبار أن مبدأ الاحتياط يعد تأمينا من مخاطر المرض الوبائي المتمثل في فيروس كورونا كوفيد -19- المستجد فهو التزام يقع على عاتق المؤسسة السياحية مفاده اتخاذه جميع التدابير التي تكرس الحماية الفعلية لصحة مستهلك الخدمة السياحية وإبعاده عن كل خطر يهدده، لكن الأخطار الناجمة عن هذا الفيروس لا يمكن درئها بالتالي يترتب عن انتشاره إيقاف تنفيذ برنامج الرحلة السياحية (أولا)، وكذا العقود المتضمنة تقديم مختلف خدمات النقل السياحي على وسائط النقل المختلفة وكذا خدمة الإقامة في المؤسسات والمنشآت الفندقية (ثانيا)، وعليه سيتم التفصيل في مسألة انعكاسات تفشي فيروس كورونا على تنفيذ عقود الخدمات السياحية في النقاط الموالية:

أولا: أثر تفشي فيروس كورونا على تنفيذ المؤسسات السياحية لمبدأ الاحتياط في مواجهة السائح مستهلك الخدمة السياحية

408- نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، ط 1، دار ميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2001، ص 29.
409- محمود كامل، السياحة الحديثة علما وتطبيقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1975، ص 61.

تتعدد المؤسسات العاملة في القطاع السياحي إلا أننا سنركز في النقطة على المؤسسات التي تقوم بإعداد وتنظيم الأسفار والرحلات السياحية على المستويين الوطني والدولي، لما لهذه المؤسسات من دور في تنمية القطاع الاقتصادي وتنشيط حركة السياحة سواءً على المستوي الداخلي أو الخارجي، وتأخذ هذه المؤسسات عدة أشكال من مؤسسة تقوم بصناعة برامج الأسفار من أولي مراحله إلى نهايته أو ما يطلق عليه بالرحلات الشاملة إلى مؤسسات تقتصر على عملية التوزيع فقط الأخرى للمؤسسات السياحية ومواصفاتها.

وعليه فإن المؤسسات المنظمة للرحلات السياحية الشاملة هي عبارة عن وكالات سياحية تعمل على صناعة وتنظيم الأسفار بالإضافة إلى إرفاق السفر بتشكيلة من الخدمات السياحية وذلك بالاعتماد على طلب السائح مستهلك الخدمات السياحية، وتجدر الإشارة إلى أن منظم الأسفار يمكن أن يأخذ شكل وكالة أسفار أو جمعية سياحية تعتمد على المفهوم الاقتصادي لمنتج أسفار جزافية أو شاملة[410]، ولا يتأتى ممارستها للنشاط الاقتصادي إلا من خلال إبرامها لعقد السياحة والأسفار مع السائح مع التزامها التام بضمان سلامة السائح مستهلك الخدمة السياحية واتخاذ كافة الاحتياطات من أي خطر يهدد امن وسلامة السائح، ويستوي في ذلك أن تقوم الوكالة المذكورة بتنفيذ هذا الالتزام بصفة شخصية أو عن طريق مقدمي الخدمات السياحية، ولا تستطيع دفع مسؤوليتها عن عدم تنفيذ الخدمات السياحية إلا إذا أثبتت أن الضرر يعود لسبب أجنبي لا يد لها فيه كانتشار وباء كورونا المفاجئ.

ذلك أن انتشار وتفشي الأوبئة الصحية بشكل مفاجئ باعتباره واقعة مادية؛ ونقصد بذلك تفشي فيروس كورونا المستجد كوفيد -19- كانت له العديد من الآثار السلبية الواضحة على تنفيذ المؤسسات السياحية للبنود التعاقدية – تنفيذ برنامج الرحلة السياحية- المتفق عليها مع مستهلكي الخدمات السياحية، فقد تصدعت هذه الروابط نتيجة الركود الذي شهدته بعض القطاعات الاقتصادية والتجارية على حد السواء، مما استحال معه أو على الأقل صعب معه تنفيذ بعض الالتزامات أو التأخر في تنفيذها[411].

فمبدأ الاحتياط من مخاطر الأمراض الوبائية عموما ومن فيروس كورونا كوفيد المستجد على وجه الخصوص هو التزام يقع على عاتق المؤسسة السياحية بغية اتخاذها لجميع التدابير التي تكرس الحماية الفعلية لمستهلك الخدمة السياحية وإبعاده عن كل خطر يهدده، لكن الأخطار الناجمة عن فيروس كورونا المستجد لا يمكن درئها بالتالي قد تؤدي في غالبية الأحيان إلى إيقاف تنفيذ برنامج الرحلة السياحية في أي مرحلة كان فيها تنفيذ العقد.

لأن هذا الفيروس يعتبر بمثابة حادثة تخرج عن إرادة المؤسسة السياحية وتجعل تنفيذ الالتزام المتمثل في تنفيذ برنامج الرحلة السياحية مستحيلاً، وبالتالي لا تلتزم هذه الأخيرة برد مستحقات السائح أو تعويضه عن الأضرار المادية، لأن هذه الأضرار كانت نتيجة تفشي وباء فيروس كورونا المستجد الذي نتج عنه خسائر مادية بسبب توقف العديد من الرحلات

410- محمد عبد الرحمان محمد حجازي، أداء القطاع السياحي المصري في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية –دراسة تطبيقية على قطاع الفنادق في مصر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس– مصر، السنة الجامعية 1997، ص 19.

411- لمزيد من التفصيل ينظر: جاك غيستان، المطول في القانون المدني –تكوين العقد– ، ترجمة منصور القاضي، ط 01، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان 2000، ص 53، وانظر أيضا: محمد صبري السعدي، شرح القانون المدني الجزائري –النظرية العامة للالتزامات، مصادر الالتزام، التصرف القانوني، العقد والإرادة المنفردة–، ط02، ج 01، دار الهدى، عين مليلة – الجزائر 2004، ص287 .

السياحية على المستويين الوطني والدولي وهو الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسات السياحية[412].

ويعود سبب هذه الخسائر إلى الظروف التي تشهدها العديد من دول العالم ومن بينها الجزائر من جراء تفشي فيروس كورونا المستجد، والذي جعل جل الدول تغلق حدودها البرية والبحرية والجوية وتلغي جميع الرحلات من والى الوطن بغية الإحاطة قدر الإمكان بالمخاطر التي قد يخلفها الوباء على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، والجزائر مثلها مثل باقي دول العالم تأثرت بشكل كبير بما خلفه انتشار هذه الجائحة العالمية؛ حيث تعطلت مجموعة من الاستحقاقات والمعاملات الاقتصادية في القطاع السياحي بسبب فرض حالة الطوارئ الصحية داعية بذلك مختلف المؤسسات السياحية إلى اتخاذ مختلف التدابير الاحترازية والوقائية للحد من تفشي الفيروس بين الأفراد والجماعات[413].

ويعتبر أغلب الفقه أن جائحة كورونا بمثابة القوة القاهرة وليست حادثا مفاجئ؛ ويميز البعض بين كل من القوة القاهرة والحادث المفاجئ على أساس أن القوة القاهرة تتميز باستحالة الدفع وتكون الاستحالة مطلقة، أما الحادث المفاجئ فيتميز باستحالة توقعه وتكون الاستحالة نسبية، لكن على الرغم من إختلاف كل من القوة القاهرة والحادث المفاجئ إلا إنهما مترادفان في المعنى والأثر[414]، ويعرف الفقهاء القوة القاهرة بأنها "كل آفة غير متوقعة وغير مقدورة الدفع تؤثر في محل العقد، فتؤدي إلى استحالة تنفيذه وانفساخه، فالقوة القاهرة أو الحادث المفاجئ حدث منبت الصلة عن نشاط المدين، يمكنه أن يحتج به لطلب الإعفاء من تنفيذ الالتزامات"[415]؛

فكِلاهما يعني أنه لا دخل لإرادة الإنسان بصفة عامة والمؤسسات السياحية بصفة خاصة أي سبب في وقوع الضرر الناجم عن تفشي الفيروس وليس في الوسع توقعه وكلاهما لا يمكن درء نتائجه أو تلافي حدوثه وأنهما يجعلان تنفيذ الالتزام المتمثل في تنفيذ برنامج الرحلة السياحية مستحيلاً بسبب تزامن تفشي هذا الفيروس مع إجراءات تطبيق الحجر الصحي ومنع التنقل والتجمعات وإغلاق المراكز والمنتجعات السياحية وشركات الطيران وغيرها من المرافق السياحية والترفيهية، وحتى نقول أننا أمام حالة القوة القاهرة في تفشي فيروس كورونا فلا بد من توافر شرطين مهمين هما عدم إمكان التوقع واستحالة الدفع؛

حيث يتمثل شرط عدم إمكان التوقع في وجوب أن يكون الحادث المفاجئ أو القوة القاهرة مِما لا يمكن توقعه حتى يتم إعفاء المدين فيه من المسؤولية، وبمعنى آخر هو أن تستجد ظروف لم تكن متوقعة أثناء أو بعد إبرام عقد الخدمة

412- نظراً لخلو أحكام القانون رقم 06/99 المتضمن تنظيم نشاط وكالات السياحية والأسفار من النصوص التي تحدد السبب الأجنبي، تم الاستناد على النصوص الواردة في القواعد العامة تحديداً في نص المادة 127 من القانون المدني الجزائري والتي تقضي بأنه: "إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه كحادث فجائي أو قوة قاهرة أو خطأ صدر من المضرور أو خطأ من الغير كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر، ما لم يوجد نص في القانون أو اتفاق يخالف ذلك"، القانون رقم 10/05 المتضمن القانون المدني الجزائري، الجريدة الرسمية عدد 44، المؤرخة في 26 جوان 2005.

413- سفيان أدريوش، المسؤولية المدنية لوكالات الأسفار والسياحة اتجاه زبائنها –دراسة مقارنة على ضوء القانون الجديد المنظم لوكالات الأسفار–، ط 1، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق 2001، ص 65.

414- أمير فرج يوسف، المسؤولية المدنية والتعويض عنها، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 2006، ص 144.

415- محمد حسين علي الشامي، ركن الخطأ في المسؤولية المدنية –دراسة مقارنة بين القانون المدني المصري واليمني والفقه الإسلامي–، دار النهضة العربية، القاهرة 1990، ص 612.

السياحية بين كل من الوكالة السياحية ومستهلك الخدمات السياحية، ويمكن أن تكون الظروف المستجدة اقتصادية، قانونية أو حتى ظروف سياسيةً[416]، ويمكن أن تكون هذه الظروف متغيرة تغيراً مطلقاً أو تدريجياً، وبعد انتشار فيروس كورونا بدأت الظروف الاقتصادية بالتغير منذ تاريخ اكتشاف الحالات الأولى لانتشار هذا الفيروس في الصين ثم انتقاله إلى جميع دول العالم تقريبا، وهو الأمر الذي أدى إلى التأثير بصفة سلبية على نشاط جميع المؤسسات ذات الصلة والناشطة في القطاع السياحي.

أما بالنسبة للشرط المتعلق باستحالة الدفع؛ فان مضمون شرط إستحالة الدفع هو أن يجعل الحادث تنفيذ الإلتزام مستحيلاً استحالة مطلقة ليس للمدين وحده أي الوكالة السياحية وإنما بالنسبة لأي شخص أو مؤسسة سياحية تكون في موقفها، لأن تفشي جائحة أو فيروس كورونا كوفيد -19- يعد بمثابة ظرف طارئ ذات طابع عام وليس ظرفا خاصا بأحد الأطراف، بحيث لا يمكن لأحد الطرفين المتعاقدين دفعه ، فقد يكون تفشي الوباء غير ممكن التوقع لكن يمكن مقاومته أو إجتنابه بعد أن وقع لكنه يجعل تنفيذ الالتزام المتمثل في تنفيذ عقد الخدمة السياحية مرهقا للمؤسسة السياحية وقد يهددها بخسائر مالية ومادية جسيمة –تؤدي إلى تدهور الوضع المالي والاقتصادي في القطاع السياحي- إذا قامت بتنفيذ بنود العقد التي تم الاتفاق عليها قبل ظهور وانتشار الجائحة.

فإذا كانت الخسائر المادية فادحة فوجود الإرهاق والخسارة في حالة تنفيذ الالتزام في ظل ظروف غير متوقعة يقع على عاتق السائح المستهلك للخدمة السياحية والمتمسك بتطبيق نظرية الظروف الطارئة[417]، وهذا يعني أن عنصر عدم إمكان الدفع مستقل تمام الاستقلالية عن عنصر عدم إمكان التوقع، لذلك لا يعتبر قوة قاهرة الحادث الذي يستحيل توقعه وفي الإمكان درئه، كذلك لا يُعد قوة قاهرة الحادث الذي يمكن توقعه ويستحيل دفعه أو مغالبته[418].

ثانيا: أثر تفشي فيروس كورونا كوفيد على تنفيذ خدمات النقل والإقامة السياحية في مواجهة السائح مستهلك الخدمة السياحية

لقد تأثر قطاع خدمات النقل السياحي والفندقة سلبا بسبب تداعيات فيروس كورونا باعتباره قوة قاهرة وحادثا مفاجئا عرقل سير المؤسسات السياحية مما أثر على وضعها الاقتصادي لأن الحادث الذي لا يمكن أن تتخلص منه هذه المؤسسات يجب أن يكون غير ممكن التوقع ويستحيل دفعه[419]، بمعنى أنه لا ينسب لها ولا يكون نتيجة لفعلها أيضا ولم يقترن بخطأ صادر منها وهو ما ينطبق تماما مع حالة انتشار فيروس كورونا المستجد، حيث ألغيت آلاف الحجوز، وتوقفت مئات الرحلات، وتعطلت وظائف وعمال، وما زالت قائمة الخسائر تتوسع يوما بعد يوم، حيث قدر خبراء ومعنيون في القطاع السياحي الأردني إلغاء حجوزات سياحية بنسبة زادت على 30% خلال شهر مارس الجاري، بالإضافة إلى توقف الطلب على البرامج السياحية ويعود السبب -بحسب الخبراء- إلى حظر خدمات النقل السياحي والفندقة.

416- Bertrand Fages, Droit des obligations, LGDJ une marque de L'extenso, 9éme éd, Paris, 2019, p 351.

417- ياسر باسم دنون ورؤى خليل إبراهيم، نظرية الظروف الطائرة وأثرها على الأحكام القضائية، مجلة الشريعة والقانون، العدد 57، كلية القانون- جامعة الإمارات العربية المتحدة، جانفي 2014، ص 192.

418- انظر: سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني، في الالتزامات (المجلد الأول: العقد والإرادة المنفردة)، ط 4، دار الكتب القانونية، مصر 1987، ج 2، ص 666 وما يليها.

419- Philippe Le Tourneau, Loic Cadiet, Droit de la Responsabilité, Collection Dalloz Action, Paris 1998, p 519.

ويؤكد الخبراء أن الخطورة تكمن في توقف الحجوزات المستقبلية، بعدما سجلت البلاد حجوزات سياحية على خدمات النقل والإقامة على مدى أشهر العام الجاري وبداية العام المقبل 2021 ويصفون الوضع السياحي في الجزائر خلال الشهرين الماضي والجاري بـ"الكارثي"، وهو ما ينبئ بحالة إفلاس لشركات طيران كبرى ومكاتب سياحية وفنادق ونقل سياحي وغيرها، كما أن هذه الآثار ستنعكس بالمحصلة على جميع مزودي الخدمة، وإذا استمر الوضع على حاله، فسنرى إغلاقا للمكاتب والمؤسسات السياحية وتسريحا للموظفين بسبب إلغاء الحجوزات وتراجع مبيعات العروض السياحية[420].

وفي نفس السياق نجد أن قرار السعودية المفاجئ في وقف العمرة أدى إلى مزيد من الخسائر، خاصة أن نحو سبعة آلاف معتمر حصلوا على تأشيرات للعمرة، وبتكلفة 140 ألف دولار تقريبا، أما الفعاليات السياحية بمختلف أنواعها فتأثرت بشكل سلبي بسبب انتشار فيروس كورونا"، حيث أن هناك حجوزات تم إلغاؤها، وأخرى في حالة ترقب لحالة انحسار المرض، وهناك فعاليات سياحية ومؤتمرات تأجلت.

وعزا الخبراء ذلك إلى أن ظهور الفيروس ترافق مع الأزمة المالية والاقتصادية الحادة التي تضرب البلاد، والتي كان لها الأثر الأكبر على تراجع حركة السياحة والسفر في البلاد، فقد تم إلغاء الكثير من رحلات الطيران من الجزائر وإليها، حيث سُجل انخفاض في عدد الرحلات الطيران عبر المطار الدولي ذهابا وإيابا من 130 رحلة يوميا قبل الأزمة المالية والاقتصادية وانتشار فيروس كورونا، إلى قرابة ثلاثين رحلة حاليا، كما انخفض عدد الركاب من 13 ألفا يوميا إلى ما بين 5-6 آلاف راكب، كما انخفضت مبيعات شركات السياحة والسفر شهريا من حوالي ستين مليون دولار قبل الأزمة المالية وانتشار فيروس كورونا إلى 18 مليون دولار في شهر فبراير، كما أن جميع الفنادق ومكاتب النقل المختلفة وشركات الطيران بدفع نصف الراتب لموظفيها، إلى جانب تسريح عدد من الموظفين لديها، والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى انتشار فيروس كورونا والأزمة المالية تسببت عن انتشاره بنتائج كارثية نتيجة توقف نشاط مختلف المؤسسات في القطاع السياحي[421].

ومن الناحية الواقعية فإن هناك تقديرات تشير إلى تراجع السياحة الخارجية والداخلية حاليا إلى درجة الصفر، بسبب تفشي فيروس كورونا الذي خلف تداعيات خطيرة نتج عنها أزمة مالية واقتصادية، لأن تفشي فيروس كورونا كوفيد-19- يطرح أمام قطاع السياحة تحديا كبيرا ومتطورا فمنظمة السياحة العالمية تناشد قطاع السياحة والمسافرين مواجهة هذا التحدي بحكمة وباتخاذ تدابير متناسب؛ لأن السياحة تعد حاليًا أحد أكثر القطاعات تضررًا خصوصا قطاع النقل السياحي والفنادق، وتقوم منظمة السياحة العالمية بمراجعة توقعاتها لعام 2020، مع العلم أنه لا يمكن في الوضع الراهن إجراء أي تقييم لتأثير الفيروس على السياحة الدولية، لكن منظمة الصحة العالمية تنصح حاليا بفرض قيود على السفر أو التجارة مع البلدان التي تعاني من تفشي الفيروس لأن المؤسسات الناشطة في القطاع السياحي تقوم على التفاعل بين

420- محمد أفزاز، تحقيق للجزيرة نت بالأرقام: هكذا أثر فيروس كورونا على السياحة والطيران، على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/ebusiness، تاريخ الاطلاع: 2020/11/27، وقت الاطلاع: 21:36.

421- لمزيد من التفصيل ينظر الموقع الالكتروني: https://www.unwto.org/ar/tourism-covid-19، تاريخ الاطلاع: 2020/11/28، وقت الاطلاع: 02:40.

الناس أكثر من أي نشاط اقتصادي آخر ذات تأثير اجتماعي، لذلك لابد من تنفيذ تدابير صحية تقلص إلى أدنى حد من التأثير غير الضروري على السفر على المستوى الوطني والدولي خصوصا.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة المتعلقة بتداعيات تفشي فيروس كورونا كوفيد -19- على نشاط مؤسسات القطاع السياحي باعتبار هذه الأخيرة من أهم الدوافع التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول، من خلال تنفيذها لعقود الخدمات السياحية باعتبار هذه العقود من أهم الخدمات التي تقدمها المؤسسات ذات الصلة بالقطاع السياحي؛ والتي عرفت تدهورا في ممارسة النشاط الاقتصادي بسبب تفشي فيروس كورونا فقد تأثرت استمرارية نشاطها في ظل الأوضاع الراهنة، ومن ناحية أخرى لابد من بيان انعكاسات تفشي فيروس كورونا على تنفيذ عقود الخدمات السياحية المرتبطة بتطبيق مبدأ الاحتياط في مواجهة السائح مستهلك الخدمة السياحية في عقود الرحلات السياحية الشاملة وكذا خدمات النقل السياحي وخدمة الإقامة في المنشآت الفندقية، وقد توصلنا بهذا الخصوص إلى جملة من النتائج نوردها فيما يأتي:

1. تتجلى محددات انتشار فيروس كورونا وعلاقته بتدهور النشاط الاقتصادي للمؤسسات في القطاع السياحي من خلال البحث في مضامين هذه الجائحة العالمية المتمثلة في تفشي فيروس كورونا كوفيد -19- والتي ظهرت في الصين في نهاية عام 2019، وقد انتشرت بشكل سريع في مختلف أنحاء العالم، حيث قامت العديد من الدول بمواجهة هذا الحدث المفاجئ عن طريق فرضها لإجراءات الحظر الصحي في مختلف مدنها وذلك بمنع التجوال للحد من انتشار وتفشي عدوى الفيروس بين الأفراد.

كما صاحبها غلق مختلف الحدود البرية والبحرية والجوية وغلق المؤسسات السياحية التي تعنى بإبرام وتنفيذ عقود الخدمات السياحية وقد نتج عنه تدهور التنمية في القطاع الاقتصادي، وحتى بعد انتهاء هذه الجائحة ستبقى آثارها السلبية تشكل عائقا على تنفيذ عقود الخدمات السياحية.

2. لقد انعكس عن تفشي فيروس كورونا عدة آثار أثرت بصفة سلبية على تنفيذ المؤسسات السياحية لعقود الخدمات والمرتبطة أساسا بتطبيق مبدأ الاحتياط في مواجهة السائح مستهلك الخدمة السياحية في عقود الرحلات السياحية الشاملة التي تنظمها مختلف الوكالات والمؤسسات السياحية على المستويين الوطني والدولي، فمن الناحية القانونية تلتزم المؤسسات السياحية بمبدأ حسن النية في تنفيذ العقود –عقود الخدمات السياحية- المبرمة مع السائح مستهلك الخدمة السياحية؛

فتلتزم باتخاذ كافة الوسائل الوقائية المناسبة لمنع تضرر الأفراد، لكن وفي ظل هذه الأوضاع الراهنة فإن الحفاظ على سلامة الأفراد لا يعتبر التزام بتحقيق نتيجة بالنسبة للمؤسسات فينتج عن ذلك تحقق العديد من الأضرار الواقعة على الذمة المالية للمؤسسات بشكل خاص وتدهور التنمية في القطاع الاقتصادي بشكل عام.

3. إن تطبيق مبدأ الاحتياط من طرف المؤسسات السياحية يعد تأمينا من كافة المخاطر وعلى وجه الخصوص التأمين من المرض الوبائي المتمثل في فيروس كورونا كوفيد -19- المستجد في ظل هذه الأوضاع الراهنة، فهو التزام يقع على

عاتق المؤسسة السياحية مفاده اتخاذها لجميع التدابير الأساسية التي تكرس الحماية الفعلية لصحة مستهلك الخدمة السياحية فضلا عن إبعاده عن كل خطر يهدد سلامته الجسدية.

4. إن الأخطار المترتبة عن انتشار وتفشي هذا الفيروس الناتج عن أحداث طارئة ومفاجئة لا يمكن درئها فبالتالي يترتب عن ذلك إيقاف أو تعليق تنفيذ برامج الرحلات السياحية وبالتالي إيقاف نشاط المؤسسات السياحية المتضمنة تقديم مختلف خدمات النقل السياحي على وسائط النقل المختلفة وكذا خدمات الإقامة في المؤسسات والمنشآت الفندقية والتي تؤدي بالضرورة إلى تدهور النشاط الاقتصادي.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1- الكتب:

1. ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب (ط. صادر)، المجلد الثاني، دار صادر، بيروت- لبنان 1992.
2. أمير فرج يوسف، المسؤولية المدنية والتعويض عنها، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 2006.
3. جاك غيستان، المطول في القانون المدني -تكوين العقد- ، ترجمة منصور القاضي، ط 01، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان 2000.
4. سفيان أدريوش، المسؤولية المدنية لوكالات الأسفار والسياحة اتجاه زبائنها –دراسة مقارنة على ضوء القانون الجديد المنظم لوكالات الأسفار-، ط 1، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق 2001.
5. سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني، في الإلتزامات (المجلد الأول: العقد والإرادة المنفردة)، ط 4، ج 2، دار الكتب القانونية، مصر 1987.
6. عادل مبارك المطيرات، أحكام الجوائح في الفقه الإسلامي وصلتها بنظريتي الضرورة والظروف الطارئة، كلية دار العلوم، قسم الشريعة الإسلامية، جامعة القاهرة 2001.
7. فيروس كورونا المستجد "Ncov-2019"، المركز العربي لتأليف وترجمة العلوم الصحية، الكويت. 2020
8. قدري الشيخ علي، سوسن جورج سمور، ماري زايد حداد، علم الاجتماع الطبي، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان 2008.
9. محمد حسين علي الشامي، ركن الخطأ في المسؤولية المدنية -دراسة مقارنة بين القانون المدني المصري واليمني والفقه الإسلامي-، دار النهضة العربية، القاهرة 1990.
10. محمد صبري السعدي، شرح القانون المدني الجزائري -النظرية العامة للالتزامات، مصادر الالتزام، التصرف القانوني، العقد والإرادة المنفردة-، ط02، ج 01، دار الهدى، عين مليلة - الجزائر 2004.
11. محمود كامل، السياحة الحديثة علما وتطبيقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1975.
12. مؤلف جماعي: تنسيق عبد الرحيم علام، حالة الطوارئ الصحية: التدابير القانونية والاقتصادية والسياسية وأبعادها، سلسلة أعمال كتبت في زمن "فيروس كورونا"، مركز تكامل للدراسات والأبحاث، مطبعة قرطبة –أكادير، المغرب 2020.
13. نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، ط 1، دار ميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2001.

2- المقالات العلمية:

1. حسين بن سالم الذهب، نظرية وضع الجوائح في الفقه الإسلامي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، العدد 03، المجلد 08، أكتوبر 2011.
2. نسرين عبد الحميد نبيه، وباء إنفلونزا الخنازير بين وجوب تصدي التشريعات له وآثاره المدمرة على الاقتصاد العالمي، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية 2010.

3. وليد محمد كساب الحميدي، التنمية السياحية على ساحل خليج العقبة السعودي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، المجلد 27، العدد 100، الكويت، مارس 2001.
4. ياسر باسم دنون ورؤى خليل إبراهيم، نظرية الظروف الطائرة وأثرها على الأحكام القضائية، مجلة الشريعة والقانون، العدد 57، كلية القانون- جامعة الإمارات العربية المتحدة، جانفي 2014.

3- الرسائل العلمية:

1. ريان درويش، الاستثمارات السياحية في الأردن، رسالة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1997.
2. محمد عبد الرحمان محمد حجازي، أداء القطاع السياحي المصري في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية –دراسة تطبيقية على قطاع الفنادق في مصر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس- مصر، السنة الجامعية 1997.

4- المداخلات العلمية:

1. علا سليمان الحكيم، دراسة أولية حول إمكانية السياحة في مصر ودورها في التنمية، مداخلة مقدمة في وقائع مؤتمر السياحة المنعقد في 1986/4/20، دمياط- مصر 1986.

5- المو اقع الالكترونية:

1. https://ar.wikipedia.org/wiki/فيروس_كورونا.
2. https://www.moh.gov.sa/awarenessplateform/VariousTopics/Pages/COIVD-19.aspx.
3. Alessandra Spadaro, "Do the containment measures taken by Italy in relation to COVID-19 comply with human rights law?", European Journal of International Law, Voir le site: https://www.ejiltalk.org.
4. WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19- 11 March 2020: https://www.who.int.
5. محمد أفزاز، تحقيق للجزيرة نت بالأرقام: هكذا أثر فيروس كورونا على السياحة والطيران، https://www.aljazeera.net/ebusiness.
6. https://www.unwto.org/ar/tourism-covid-19

6- القو انين:

1. القانون رقم 10/05 المتضمن القانون المدني الجزائري، الجريدة الرسمية عدد 44، المؤرخة في 26 جوان 2005.
2. القانون رقم 06/99 يحدد القواعد العامة التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، الجريدة الرسمية عدد 24، المؤرخة في 07 أفريل 1999.
3. القانون رقم 01/99 يتضمن القواعد المتعلقة بالفندقة، الجريدة الرسمية عدد 02، المؤرخة في 10 جانفي 1999.
4. القانون رقم 35/90 المتعلق بالأمن والسلامة والاستعمال والحفاظ في إستغلال النقل بالسكك الحديدية، الجريدة الرسمية عدد 56، المؤرخة في 26 ديسمبر 1990.
5. القانون رقم 04/10 يعدل ويتمم الأمر رقم 76-80 يتضمن القانون البحري الجزائري، الجريدة الرسمة عدد 46، المؤرخة في 15 أوت 2010.
6. القانون رقم 06/98 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، الجريدة الرسمية عدد 48، االمؤرخة في 28 جوان 1998.

ثانيا: باللغة الاجنبية

1- Les ouvrages:

1. Léonce DEPREZ, "L' Économie touristique ou une croissance accessible et un développement durable", Public book, France, 2006.
2. Bertrand Fages, Droit des obligations, LGDJ une marque de L'extenso, 9éme éd, Paris, 2019.
3. Philippe Le Tourneau, Loic Cadiet, Droit de la Responsabilité, Collection Dalloz Action, Paris 1998.

2- Les Rapport:

1. "Mesure de l'importance économique du tourisme : Travaux actuels et future de L'OMT", OMT 1996.

سبل وإجراءات مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا

د. أيمن أحمد علي العوامري

مركز نور للبحث والاستشارات العلمية/ مصر

الملخص

تستهدف الدراسة التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا، والتعرض لنماذج القرارات التي اتخذتها بعض الدول للتصدي لتلك الآثار، وفي النهاية اقتراح سبل وإجراءات الموجهة، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أثرت جائحة كورونا على مناحي الحياة كافة، وقد أصبحت علامة فارقة في حياة الأفراد والحكومات، لن تصمد جهود الدول في رفع الضرر مدة طويلة عن الفئات والقطاعات المتضررة دون مساعدة من المؤسسات والمنظمات والأفراد، إن آليات تعامل أغلب الدول من الناحية الاجتماعية مقبولة إلى حد كبير، لكنها تتسم بالبطء النسبي غالبًا، إن الآثار النفسية والاجتماعية الخفية للجائحة لم تحظَ بالاهتمام الكافي، بيد أنها لا تقل خطرًا عن آثارها الاقتصادية، وسيتفاقم الحال في الحجر المنزلي، وقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات؛ منها: أن تُشكل الحكومة في الدول هيئة مسؤولة عن مواجهة تداعيات وباء كورونا، وأن تضم تلك الهيئة الخبراء والاختصاصين في المجالات كافة، وعلى رأسها الطبية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتعاون مع الهيئات المماثلة في الدول الأخرى، التعلم من التجارب السابقة والحالية للدول في التعامل مع وباء كورونا والأوبئة بصورة عامة.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا – الأوبئة – كوفيد19- تداعيات - اقتصادي – اجتماعي.

Abstract

The study aims to identify the social and economic impact of the Coronavirus, and to outline the decisions taken by some countries to address those effects. At the end of the study, we propose ways and procedures for the virus. The researcher followed the analytical descriptive approach, and the study reached a number of results, the most important of which are: The Coronavirus has affected all aspects of life, has become a milestone in the lives of individuals and Governments, but the efforts of States to lift the damage will not last long from the affected groups and sectors without the assistance of institutions, organizations and individuals. The social treatment mechanisms of most States are largely acceptable, but are often relatively slow, and the hidden psychological and social effects of the pandemic have not received sufficient attention, however, they are no less serious than their economic implications, the situation in domestic quarantine will be aggravated.

The study proposed a set of recommendations; these include: The government in the countries should form a responsible organization to face the repercussions of the Coronavirus epidemic, and should include experts and specialists in all fields, foremost among them medical, economic, social and cultural fields. It should also work with similar organizations in other countries to learn from past and current experiences of those countries in dealing with the Coronavirus and epidemics in general.

Keywords: Coronavirus - Epidemics - Covid 19 - Social-Economic- Repercussions.

مقدمة

إننا نواجه أزمة صحية عالمية يترنح العالم كله تحت رياحها الهوجاء؛ فهي أزمة تسببت في قتل أكثر من مليون شخص، ونجمت عنها معاناة إنسانية كبيرة، وقد غيرت وقلبت حياة الكثير من الناس رأسًا على عقب؛ فجائحة كورونا أكثر بكثير من مجرد أزمة صحية، إنها أزمة إنسانية واقتصادية واجتماعية، فإن تفشي جائحة كورونا بين سكان جميع الدول بلا استثناء يضر بشكل خاص الأفراد والأسر من ذوي الدخل المنخفض، وكبار السن، وذوي الإعاقة، وتشير الدلائل المبكرة إلى أن الآثار الصحية والاقتصادية لفيروس كورونا يتحملها الفقراء بشكل غير متناسب؛ كالمشردين واللاجئين والنازحين؛ إذ يُعدُّون من أكثر الفئات عُرضة للإصابة بهذا الوباء اللعين؛ فلا يتوافر لديهم مأوى يحميهم من الاختلاط بالآخرين، ناهيك عن عدم قدرتهم على توفير أدوات الحماية من الفيروس، وعدم توفير الرعاية الصحية في حال إصابة أحدهم.

إذا لم يكن التعامل مع جائحة كورونا بشكل صارم، فقد تؤدي الأزمة الاجتماعية الناتجة عنه أيضًا إلى زيادة الظلم الاجتماعي والإقصاء والتمييز والبطالة العالمية على المدى المتوسط والطويل، وتلعب أنظمة الحماية الاجتماعية المتكاملة والشاملة، عند وضعها دورًا دائمًا في حماية العمال، والحد من انتشار الفقر؛ لأنها تعمل على توفير الحد الأدنى من الدخل الذي يضمن للفرد والأسرة حياة كريمة (422).

وعلى المستوى الاقتصادي نجد أن جائحة كورونا قد أضرت باقتصاد جميع الدول؛ وذلك على مستوى القطاعين العام أو الحكومي والخاص؛ فقد أدت إلى عمليات إغلاق الأسواق التجارية، وتعليق السفر بين البلاد، بل داخل البلد الواحد أيضًا؛ كل ذلك أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، وأجبر الشركات على التوقف عن العمل أو تسريح العمال؛ وهو ما أدى إلى قلة الإنتاج وضعف الخدمات، وقطع سلاسل التوريد، وقد اتخذت بعض الحكومات بعض الإجراءات التي من شأنها التخفيف من الآثار السلبية في قطاعاتها المختلفة؛ كضخ النقد الحكومي حتى تتمكن القطاعات العديدة من الصمود والاستمرار، وتُقدم خدماتها للمواطنين، لكن مع المزيد من عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، فإن استمرار الحكومة بتقديمها الدعم سوف ينتهي لا محالة.

إن الآثار الاقتصادية لمعركة الدول ضد فيروس كورونا تُشبه إلى حد كبير الآثار الناجمة عن دخول الدول في حرب شاملة؛ فالحريات مقيدة، والسفر متوقف، والخوف منتشر بين الناس، والاستهلاك متزايد والاستثمار بائد راكد؛ ومن ثم فإن إجراءات الإصلاح المتبعة في حالات الركود الاقتصادي التي تمر بها أي دولة لم تعد مجدية بأي شكل كان من حيث المقاصد والأغراض، كما أنه غير معلوم متى نتمكن بالتحديد من القضاء على هذا الوباء؛ فهل يستمر عامًا أم عامين أو أكثر!

مشكلة الدراسة:

لقد كشفت جائحة كورونا نقاط ضعف المجتمعات واقتصاداتها ومؤسساتها المختلفة خاصة قطاع الصحة؛ وهو ما يدعونا إلى إعادة التفكير في كيفية تنظيم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية؛ لأن الأزمة التي خلقتها جائحة كورونا تتطلب

(422) The Social Impact of COVID-19. (April 2020). United Nations, Department of Economic and Social Affairs Social Inclusion, Retrieved from: https://www.un.org/development/desa/dspd/2020/04/social-impact-of-covid-19/

استجابات قوية تقوم على التضامن والتعاون والمسؤولية، يمكن لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي؛ كالجمعيات، والمؤسسات الاجتماعية أن تساعد في إعادة تشكيل اقتصادات ومجتمعات ما بعد الأزمة، وقد اكتسبت التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة وسبل وإجراءات التعامل معها أهمية كبيرة على كل الأصعدة المحلية والإقليمية، القطاع الحكومي والخاص، المؤسسات والأفراد؛ فمع عدم وجود لقاح للفيروس وتنبؤ منظمة الصحة العالمية بأنه مستمر حتى عام (2022) وانتشاره مرة أخرى بهذه الأرقام المخيفة، وزيادة أعداد الوفيات وتطور أعراضه وتأثيره في الأجهزة الحيوية بالجسم، وعدم القدرة على الخروج بمدى زمني للأزمة أو انتهائها بصورة نهائية، نجد أن الشك والتردد هو السمة السائدة للمرحلة التي نعيشها؛ فلا يقين على المستوى الفردي والمجتمعي والحكومي حول السبيل الأمثل الذي يمكن السير فيه لمواجهة تداعيات الجائحة، مع عدم اليقين أيضًا بالنتائج التي سوف تسفر عنها، والشكوك حول فاعلية الحلول والسبل التي اتبعتها مختلف الدول حتى وقتنا هذا، لكن على أي حال يجب أن تضع كل دولة خُطتها لمواجهة التداعيات السلبية لفيروس كورونا لا سيما مع احتمالية استمراره مدة طويلة؛ فينبغي أن نجد طرقًا للتأقلم معه بأقل خسائر ممكنة.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا.
2. التعرض لنماذج القرارات التي اتخذتها بعض الدول للتصدي الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا.
3. اقتراح سبل وإجراءات لموجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا؟
2. ما نماذج القرارات التي اتخذتها بعض الدول للتصدي الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا؟
3. كيف يمكن موجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الانعكاسات السلبية التي سببها وباء كورونا في القطاع الاقتصادي والاجتماعي، واستخلاص الدروس المستفادة من تعامل بعض الدول مع تداعيات الوباء، وتقديم عدد من الإجراءات والسبل للمسؤولين ومتخذي القرار من شأنها الحد من تلك الانعكاسات السلبية.

منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتوافق مع طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إليها، والعمل على جمع البيانات والحقائق وتصنيفها وتبويبها.

مصطلحات الدراسة:

وباء كورونا:

تناولت المعجمات العربية الوباء بوصفه مرضًا عامًّا معديًا ينتشر بين الناس؛ فيعمهم، وعبروا عنه باسم الطاعون؛ حتى إنهما مترادفان عند أرباب اللغة[423]، وجعل الفيومي (ت: 770هـ) الطاعون الموت بسبب الوباء[424]، وقد تبع في ذلك الرازي (ت: 666هـ)[425]، وقد ذهب الأطباء العرب القدماء كابن سينا إلى أن الوباء هو فساد الهواء، وقال بعضهم: الوباء فساد جوهر الهواء لأسباب خبيثة سماوية أو أرضية[426]، واعترض أهل الشرع بأن الوباء قد يكون في أعدل الفصول وأطيبها، كما أنه مُسَوَّم يصيب الله به من عباده من يشاء؛ بدليل اختلاط الناس بالمصاب، وعلى الرغم من ذلك فإن المرض ينتقل إلى بعضهم دون الآخر، وربما يصيب بعض أهل البيت دون الآخرين[427].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الوباء بأنه **(كل مرض قاتل معدٍ ناجم عن فيروس أو بكتريا ضارة، يعمّ الناس بالموت أو يقتل منهم خلقًا كثيرًا)**؛ ومن ثم فالوباء يتحدد بقيدين؛ هما: القتل، والانتشار.

إن فيروس كورونا يدخل ضمن عائلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب أمراضًا ما بين نزلات البرد إلى أمراض أكثر حدة؛ مثل: متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS-CoV)، ومتلازمة الجهاز التنفسي الحادة الوخيمة (SARS-CoV)، كورونا فيروس جديد وسلالة جديدة من الفيروسات لم يعرفها البشر من قبل [428].

ويُعد فيروس كورونا من الأمراض التنفسية المعدية، لكنه يؤثر أيضًا في القلب والأوعية الدموية [429]، ويعاني معظم المصابين بفيروس كورونا أمراضًا تنفسية خفيفة إلى متوسطة، والكثير منهم يتعافون دون الحاجة إلى علاج خاص، وتشمل الأعراض الشائعة للفيروس الحمى والسعال وضيق التنفس وفقدان حاستي الشم والتذوق [430]، في الحالات الأكثر شدة يمكن أن يتسبب الفيروس في الالتهاب الرئوي ومتلازمة الجهاز التنفسي الحادة والفشل الكلوي والموت، أما كبار السن

(423) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (دت). العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (دط)، (418/8)؛ ابن سيده المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل. (2000م). المحكم والمحيط العظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (566/10).

(424) ينظر: الفيومي، أحمد بن محمد بن علي. (دت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، (دط)، (373/2).

(425) ينظر: الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. (1999م). مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ص. 190.

(426) ينظر: المقدسي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي. (2000م). ما يفعله الأطباء والداعون بدفع شر الطاعون، تحقيق: خالد بن العربي مدرك، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (دط)، ص. 38.

(427) ينظر: ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين. (دت). الطب النبوي، دار الهلال، بيروت، (دط)، ص. 33.

(428) World Health Organization. (2020). About COVID-19, Retrieved from: http://www.emro.who.int/health-topics/corona-virus/about-covid-19.html

(429) COVID-19 and vascular disease. (August 2020). EBioMedicine, Retrieved from: https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7438984/

(430) World Health Organization. (October 2020). Coronavirus disease (COVID-19), Retrieved from: https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answers-hub/q-a-detail/q-a-coronaviruses

وأولئك الذين يعانون مشكلات طبية أساسية؛ مثل: أمراض القلب والأوعية الدموية والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة والسرطان هم أكثر عرضة للإصابة وحدة الأعراض لديهم، وينتشر فيروس كورونا بشكل أساسي من طريق الهواء واللعاب أو إفرازات الأنف حينما يسعل الشخص المصاب أو يعطس؛ لذلك من المهم لحماية الآخرين استخدام أدوات العناية في أثناء وبعد السعال والعطس؛ كاستخدام المناديل وتعقيم اليد [431]، ولمنع انتشار العدوى يجب على الأفراد غسل اليدين بانتظام، والتباعد الاجتماعي، وتغطية الفم والأنف عند السعال والعطس، واستخدام أقنعة الوجه، وتجنب التواصل عن قرب مع أي شخص تظهر عليه أعراض أمراض الجهاز التنفسي؛ مثل السعال، والعطس.

المبحث الأول: مبادئ توجيهيه لمواجهة تداعيات جائحة كورونا

قد قدمت منظمة الصحة العالمية مجموعة من المبادئ التي ينبغي للدول الأخذ بها عند وضع خُططها الاستراتيجية في التعامل مع تداعيات الوباء، وتتمثل تلك المبادئ فيما يأتي:

1. أن تكون القرارات مبنية على خطوات واضحة مستنيرة بأفضل المعلومات المتاحة؛ لأن وضع خطوات واضحة سيسهل صنع القرار متعدد القطاعات، وعندما تكون البيانات والأدلة المتعلقة بفعالية وتكلفة تدابير معينة ناقصة، يجب على الدول جمع وتقييم المعلومات من مصادر مختلفة لتوجيه قراراتها.
2. اتخاذ القرار بالمشاركة مع القطاعات الرئيسة بالدول؛ كوزارة المالية، ووزارة التضامن الاجتماعي، أو الهيئات والوزارات المسؤولة عن النسق المجتمعي؛ وذلك من أجل فهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية للوباء ووضع المقترحات والبدائل والسبل كافة التي يمكن اتباعها لمكافحة ومواجهة هذه الآثار واختيار أنسبها وأمثلها للموقف الحالي.
3. التنفيذ المرحلي لتدابير الرقابة على أساس معايير محددة سلفًا، ويجب تنفيذ التدابير بطريقة تدريجية، وليس دفعة واحدة؛ فيجب أن تبدأ الدول في إجراء التدابير والتغيرات في مناطق جغرافية أو سكنية معينة، وقياس النتائج التي أسفرت عنها ومقارنتها بالنتائج المرجوة أو المتوقعة عند تطبيقها؛ ومن ثم تعميمها تدريجيًا على المناطق الأخرى.
4. **حماية الفئات الضعيفة:** ومن بينهم كبار السن وذوو الإعاقة أو المشردون واللاجئون والسجناء، مع الخطوات المتبعة في سبيل تقليل مخاطر نشر العدوى وتفشي الوباء بين السكان، يجب الأخذ في الاعتبار الظروف المُعرض لها فئات من المواطنين والتي تؤثر فيهم ليس فقط صحيًا وإنما اقتصاديًا، ويظهر هنا دور المؤسسات غير الربحية في مساعدة تلك الفئات المُعرضة لخطر فقدان الدخل، نتيجة فقد أعمالها أو توقف الأعمال التي يمتهنونها، وأيضًا انخفاض الوصول إلى الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية، وزيادة العزلة الاجتماعية، وعدم القدرة على العزلة الذاتية في حال الإصابة خاصة مع ظروف المعيشة المزدحمة، كما ينبغي تطوير آليات للاستجابة للزيادات المحتملة في العنف الأسري وانتهاكات حقوق الإنسان.

(431) World Health Organization. (2020). Coronavirus, Retrieved from: https://www.who.int/health-topics/coronavirus#tab=tab_1

5. يجب تأسيس تصور طبيعي جديد في البلدان، مع الأخذ في الاعتبار العوامل التي تُسهم في تخفيف المخاطر؛ كسلوكيات الحماية الشخصية؛ مثل: التعقيم وغسل الأيدي باستمرار وارتداء الكمامة، والعمل عن بعد، والخروج من المنزل في الحالات الضرورية، ومراعاة التباعد الاجتماعي، ويجب تنفيذ هذه التدخلات الجديدة حتى التخلص بشكل تام من وباء كورونا، كما أنه من المهم بشكل خاص تنفيذ تدابير للتخفيف من مخاطر انتقال العدوى في الخدمات والأنشطة الأساسية المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية؛ مثل: المرافق العامة؛ كوسائل النقل، والمؤسسات الخدمية [432].

خطوات التدخل لمواجهة تداعيات جائحة كورونا:

يُقترح خمس خطوات يمكن للدول الاعتماد عليها عند تنفيذها استراتيجيات التدخل غير الدوائية، وتتمثل هذه الخطوات فيما يأتي:

1. أن تُقيم الدولة قدرة قطاع الصحة لديها:

إن المؤسسة الأولى والأهم في خُطة أي دولة لمواجهة تفشي وباء كورونا وتداعياته هي وزارة الصحة؛ فهي من تضع خطة مواجهة تفشي الوباء الخاصة بالدولة ونظام تتبع المخالطين للمصابين، ويجب أن تكون خطة مواجهة التفشي المحلية قادرة على تلقي ومشاركة ومعالجة البيانات من وإلى المصادر والجهات المعنية في الوقت المناسب لمنع انتشار الفيروس والسيطرة عليه لأقصى درجة، هناك مجموعة من الإجراءات الواجب أخذها في الاعتبار في أثناء تصميم خُطة المجابهة المحلية؛ تتمثل فيما يأتي:

- أن تُشكل الدولة من القدرات العلمية والقيادية الخبيرة المتوافرة بنظام الصحة العامة المحلي لتصميم وتنفيذ خطة مواجهة تفشي الوباء.
- يجب أن تكون الأدوار والمسؤوليات الخاصة بفريق تصميم وتنفيذ خطة مواجهة تفشي الوباء واضحة.
- إن الهدف الأول الذي تسعى إلى تحقيقيه خُطة مكافحة تفشي وباء كورونا هو مكافحة العدوى وحماية صحة المواطنين.
- ستوفر القدرات والإمكانيات لقطاع مكافحة العدوى في الخدمة الصحية الوطنية المستلزمات المادية؛ من أقنعة للوجه وملابس الأطباء وأجهزة التنفس الصناعية.
- أن تكون وزارة الصحة هي المسؤولة عن توزيع وإمداد المرضى بفيروس كورونا باللقاح –بعد اكتشافه- وتتبع تلك الحالات للتأكد من مدى فاعلية اللقاح في وقف أعراض المرض والتغلب عليه.

(432) POLITICO. (November 2020). How to minimize the impact of the coronavirus on the economy, POLITICO, Retrieved from: https://www.politico.eu/article/how-to-minimize-the-impact-of-the-coronavirus-on-the-economy/

- ستكون الخطة المحلية المستخدمة لمواجهة تفشي الفيروس قادرة على تلقي ومشاركة البيانات من وإلى عدد من القطاعات ذات الصلة في الوقت المناسب؛ وذلك لضمان نجاح الخطة، وبناء الخُطط المكملة على إثرها لمواجهة الفيروس في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.
- يجب أن تتسم خُطة المواجهة المحلية بالتكامل في البيانات المتضمنة التي تحصل عليها من شتى القطاعات؛ وذلك حتى تتمكن من تتبع المخالطين للمرضى، ووضع تصور ومخطط لانتشار العدوى ومراقبته، والبحث والتحليل المعملي للوباء لدراسة مدى تطوره ورصد تأثيراته في صحة المرضى [433].

2. تصنيف التدخلات التي تتخذها الدولة على أساس كفاءة وفاعلية التكاليف الاجتماعية والاقتصادية.
3. معرفة وتحديد مدى وحجم الوباء.
4. تحديد ما إذا كانت الإجراءات المتبعة كافية أو يجب تخفيفها أو تعديلها وفقًا للمعلومات الأخيرة التي تمتلكها مؤسسات الدولة حول الوباء [434].
5. مراقبة التغييرات التي يشهدها الوباء، ومدى قدرة الأنظمة والقطاعات الحكومية وغير الحكومية المختلفة على مجابهته، وتأثير التدخلات غير الدوائية التي تطبقها الدولة، ومدى فاعليتها في تحقيق التوازن بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والتكاليف الأخرى.

المبحث الثاني: خطوات التدخل لمواجهة تداعيات جائحة كورونا اقتصاديًّا

في عام (2019) عدّ أقل من (10%) من قادة الأعمال من مجموعة العشرين ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انتشار الأمراض المعدية خطرًا عالميًا يلوح في الأفق، كما لم تكن الشركات تتوقع أن الوباء قد يختبر سمعتها العامة كصاحب عمل مسؤول، ومع ذلك في أوائل عام (2020) تواجه جميع المنظمات والشركات هذه الأزمة، وتحتاج إلى معالجة الاحتياجات الملحة لفئات مختلفة من الموظفين؛ أولئك الذين يستطيعون ويستمرون في العمل عن بُعد، والموظفون غير البعيدين الذين يمكنهم العمل عن بُعد مع توفير الدعم المناسب، وأولئك الذين لا يتمكنون من العمل عن بُعد، كما أن معظم الشركات لم تنفذ ترتيبات العمل المرنة أو عن بُعد، ومع الإنذار ببدء موجه ثانية من فيروس كورونا يتعين على معظم الشركات وضع تدابير جديدة للقوى العاملة لديها بسرعة حتى تتكيف مع الحال بمرونة مرة أخرى.

يزداد قلق الدول باختلاف مستوياتها من أن التدابير المتخذة لمواجهة تفشي وباء كورونا من قبل الحكومات تزيد من التكاليف المجتمعية، ويؤثر بصورة قوية في النشاط الاقتصادي للدول؛ فقد أصدرت البيانات الأولية لاقتصاد الصيد في الربع الأول من عام (2020) انخفاضًا بنسبة (10%)، وتتمثل التكاليف الاقتصادية في مصدين؛ هما:

(433) Public Health Leadership, Multi-Agency Capability: Guiding Principles for Effective Management of COVID-19 at a Local Level. (June 2020). Association of Directors of Public Health, P. 13-14

(434) World Health Organization, Regional Office for the Western Pacific. (2020). Calibrating long-term non-pharmaceutical interventions for COVID-19: principles and facilitation tools, Manila: WHO Regional Office for the Western Pacific, P. 2-3

1. **تكاليف الرعاية الصحية:** ويُحسب فيها التكاليف المباشرة للفيروس؛ كتكاليف إقامة الرعاية الحرجة للمرضى؛ إذ يبلغ متوسط تكلفة إقامة المريض الواحد في الولايات المتحدة نحو (2000) دولار أمريكي في اليوم الواحد، وتبلغ تكلفة اختبار الفيروس (51) دولارًا.
2. **خسائر النشاط الاقتصادي والعمالي:** يؤثر انخفاض الطلب وعمليات الإغلاق الإلزامية في النقل والخدمات الغذائية والفنون والترفيه، ويفقد النقل الجوي (70%) من إيراداته، في حين يفقد النقل البري (50%) ومن المتوقع استمرار ذلك حتى (مايو 2022)، وفي الدول التي يعتمد مواطنوها على التسوق الإلكتروني نجد أن انخفاض الطلب على السلع لم يتأثر كثيرًا، لكن ذلك لا يعني تأثر القطاعات الأخرى؛ أهمها تأثر الناتج المحلي للدول؛ ففي أمريكا قد انخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة (4.4%)، والخسائر الأكبر والأهم قد حدثت في العمالة وخسارة الكثير من الموظفين وظائفهم نتيجة الإغلاق التام، وقد تأثرت العمالة الأمريكية بنسبة (6.6%) وهو ما يكون أعلى من ذلك في الدول النامية [435].

وعلى مستوى الدول العربية قدر البنك الدولي تأثر الدول العربية بأزمة كورونا في عام (2020) تصل إلى (3.7%) من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة؛ أي: ما يعادل (42) بليون دولار تقريبًا [436]، وخسارة (1.7) مليون موظف وعامل وظائفهم ومصدر رزقهم، وانتقال ما يقرب من (8.3) مليون فرد لدائرة الفقر [437]، كما نجد أن الاقتصاد الأردني قد تضرر في القطاع السياحي بما يقرب من (2.3-2.6) مليار دينار، وفي النصف الأول من عام (2020) بلغ مستوى عجز الموازنة (1.1227) مليار دينار، وارتفاع المديونية فوصل الدين العام لأكثر من (32) مليار دينار [438].

هناك مجموعة من المبادئ المقترحة التي من شأنها أن تساعد في توجيه الشركات في تشكيل مسار عمل مسؤول يوازن بين الضغوط قصيرة الأجل والاحتياجات طويلة الأجل، وتتمثل تلك المبادئ فيما يأتي:

1. يجب النظر إلى الأزمة التي خلقتها جائحة كورونا على أنها لحظة حاسمة للقيادة، واختبار للاستراتيجيات المستحدثة في ظل أزمة كورونا التي تسعى من خلالها الاستراتيجيات إلى الوصول إلى أفضل النتائج الممكنة، إن التمسك بالأهداف والقيم والمبادئ وثقافة المنظمة يبدأ من القمة؛ فالقادة الفعالون يتسمون بالشفافية والتعاطف ويخلقون الثقة بينهم وبين الموظفين، وتساعد سلوكياتهم على تهدئة الموظفين ودعمهم ولو تنشيطهم حتى يشعروا بأنهم منخرطون في مهامهم ويسعوا جميعًا نحو هدف مشترك، ويتبنوا طرقًا جديدة للعمل.

---

(435) Ugarov, Alexander. (March 2020). Inclusive Costs of NPI Measures for COVID-19 Pandemic: Three Approaches, medRxiv, P. 2, 5-8.

(436) WORLD BANK MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA REGION. (APRIL 2020). How Transparency Can Help the Middle East and North Africa, New York: The World Bank, P. 3.

(437) ينظر: غنيم، أحمد فاروق. (يوليو 2020). كفاءة التدابير الطارئة المتخذة للتخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول العربية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، 36 (2)، ص. 225.

(438) ينظر: قضماني، عصام. (2020). الآثار الاقتصادية لأزمة "كورونا" على الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، 24 (93)، ص. 93-94.

2. أن يتسم قائد الشركة بعقلية تعلم سريعة تضمن له إعادة المعايير والاستراتيجيات بوصفها استجابة للمواقف الحالية؛ فالآثار التي تتركها كورونا والتغيرات السريعة التي تحدثها تتطلب أن تتسم الخطوات المرحلية بالشركات بالابتكار والإبداع، والقدرة على التكيف مع الأنظمة واللوائح المتغيرة بسرعة.
3. فهم وجهات نظر وإشراك جميع أصحاب المصلحة؛ مثل: الموظفين والمساهمين والعملاء والموردين والنقابات ومقدمي الرعاية الصحية في صنع القرار، ويجب أن تحرص الشركة على متابعة الاحتياجات والأولويات المتغيرة لجميع أصحاب المصلحة والحالة المتطورة للممارسات التنافسية والمبتكرة.
4. التركيز على مصالح كل من الموظف والشركة؛ إذ تفرض ضغوط التكلفة على البيئة الحالية التي تواجه تحديات في الإيرادات ضغوطًا كبيرة على القادة لتلبية احتياجات المساهمين، وعدم الإضرار بالموظفين وأجورهم، لكن يجب التنبيه إلى أن مصالح الشركة وضمان خروجها من تلك الأزمة يتسق مع مصالح الموظفين واحتياجاتهم.
5. اتخاذ القرارات والإجراءات التي تقوم على أساس الاحتياجات متوسطة الأجل وأهداف العمل طويلة الأجل، كما تتطلب عملية صنع القرار في هذه البيئة المتغيرة وغير المستقرة أن تقاوم الشركات الضغط للانخراط في إجراءات قصيرة الأجل تبدو ضرورية في ظل البيئة الفوضوية الحالية، ولكنها قد تعرض استدامة الأعمال على المدى الطويل للخطر [439].

التدابيروالإجراءات الاقتصادية المتخذة في دول العالم:

إن حكومات الدول العربية والأجنبية قد اتخذت مجموعة من السياسات المالية والنقدية التوسعية والتي من شأنها مساعدة الفئات والقطاعات الأكثر تضررًا على الاستمرار والخروج من الأزمة بأقل خسائر، لكن تحتاج الحكومات أيضًا إلى ربط شروط ذكية بعمليات الإنقاذ التي تحمي المصالح العامة؛ مثل: الإجراءات التي تتطلب من الشركات الاحتفاظ بالعاملين أو حظر إعادة شراء الأسهم، يجب عليهم أيضًا إدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ ما يضمن إعادة مكافآت الاستثمار العام؛ مثل: تمويل البحث والتطوير للوصول إلى لقاح لوباء كورونا بدلًا من ترك المهمة إلى القطاع الخاص، ومن بين تلك السبل ما يأتي:

- ضخ البنوك المركزية سيولة إضافية في السوق الاقتصادي، لكن هذه المرة يجب عليها وضع الأسس لانتعاش شامل ومستدام، يقوم البعض بالفعل بتنظيم مساعداتهم لضمان علاقة تكافلية مع القطاع الخاص؛ على سبيل المثال: قامت الحكومة الفرنسية بعمليات إنقاذ لقطاعي السيارات والطيران بشرط الحد من انبعاثات الكربون [440].

(439) Watson, Willis Towers. (March2020). Workforce Principles for the COVID-19 Pandemic Stakeholder Capitalism in a Time of Crisis, World economic forum, P. 1.
(440) World Health Organization, Regional Office for the Western Pacific. (2020). Calibrating long-term non-pharmaceutical interventions for COVID-19: principles and facilitation tools, ibid, P. 3.

- تقديم التسهيلات الائتمانية كافة، وتأجيل سداد القروض والمستحقات أطول مدة ممكنة.
- تقديم وزارة المالية للإعانات للشركات والقطاعات الاقتصادية الأكثر تضررًا من الأزمة.
- الإعفاءات الضريبية للشركات [441].

المبحث الثالث: خطوات التدخل لمواجهة تداعيات جائحة كورونا اجتماعيًّا

أحدثت أزمة جائحة فيروس كورونا غير المسبوقة في جميع أنحاء العالم تغييرات لا حصر لها وتعقيدات جديدة في حياتنا اليومية، ومن أبرز تلك التغيرات في الجوانب الاجتماعية هو فرض التباعد الاجتماعي بين الأفراد؛ وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تستهدف منع الناس من الالتقاء والتجمع بهدف الحد من تفشي العدوى، وألا تقل المسافة بين الأفراد عن متر، وإغلاق أماكن التجمعات كافة؛ كالمدارس وصالات الرياضة والسينما، والأماكن العامة؛ كالحدائق والملاهي، والمطاعم [442].

هذا بالإضافة إلى الحجر المنزلي التام أو الجزئي الذي تم تطبيقه في دول العالم كافة قد أثر على العلاقات الاجتماعية للأفراد، بل بصورة أكثر سلبية خاصة في الحالة النفسية؛ فنتيجة الحجر المنزلي المطبق قد قطعت العلاقات والزيارات الاجتماعية المادية بين العائلات والأقارب والأصدقاء، وتم استعواضها بالتقنيات الحديثة للتواصل من خلال مكالمات الفيديو والاتصالات وغيرها من السبل الإلكترونية التي تضمن التباعد بين الأفراد؛ وهو ما أبرز أهمية وجود تلك التقنيات في حياتنا اليومية، وزيادة استخدام الاتصالات الرقمية.

إلا أن العزلة الاجتماعية والحجر المنزلي قد أدى إلى آثار سلبية كثيرة أبرزها، ويمكننا تلخيص تلك الآثار السلبية فيما يأتي:

- **ضعف المناعة:**

تراجع قدرات الجسم والمناعة على محاربة العدوى، وزيادة خطر وفاة كبار السن بنسبة (26%)؛ فالروابط الاجتماعية الضعيفة تساوي في خطرها على صحة الفرد ضعف المخاطر الناجمة عن السمنة أو تدخين (15) سيجارة يوميًا، وهو ما أكده عدد من الدراسات التي أشارت إلى أن ضعف العلاقات الاجتماعية بين الفرد والمحيطين به يؤدي إلى اختلال وظائف جهاز المناعة وتحفيز جينات الالتهاب داخل الجسد؛ أي: إنهم يكونون أكثر عرضة للانتكاسات والاضطرابات من الأفراد الذين يعيشون في ظل حياة اجتماعية نشيطة وفعالة.

(441) ينظر: غنيم، أحمد فاروق. (يوليو 2020). كفاءة التدابير الطارئة المتخذة للتخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول العربية، مرجع سابق، ص. 227.

(442) ينظر: معجم مصطلحات كوفيد-19 إنجليزي-فرنسي-عربي. (يوليو 2020). الرباط: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، ص. 54.

- **التعرض للأمراض والاضطرابات النفسية المختلفة:**

إن أكثر تلك الأمراض النفسية شيوعًا والناتجة عن الحجر المنزلي وضعف العلاقات الاجتماعية القلق؛ وهو شعور الفرد بالتوتر الدائم من الأحداث حوله، وهو سمة عامة لهذا الزمان؛ لأن الناس جميعًا في حالة ترقب وخوف دائم من المستقبل، خاصة مع ارتفاع وتيرة المصابين والوفيات، فالخوف دائم من الإصابة أو إصابة أحد المقربين، والمرض النفسي الذي ينتشر أيضًا بين الأفراد نتيجة العزلة والمكث في البيت مدة طويلة هو الاكتئاب فيزيد معدل إصابة الأفراد المعزولين بالاكتئاب بنحو ثلاثة أضعاف، والشعور بالوحدة والكسل والخمول الدائم بنحو مرتين إلى ثلاث مرات؛ وهو ما يؤدي ليس فقط لأمراض واضطرابات نفسية، بل لأمراض جسدية أيضًا؛ فيزيد الخمول والكسل من نسبة إصابة الفرد بالسكر بنحو (7%)، وأمراض القلب بنحو (14%) [443].

- **تعطل المناقشات العلمية والمؤتمرات:**

ترتب على إغلاق المؤسسات العلمية تعطل أو تأخر المناقشات العلمية لرسائل الماجستير والدكتوراه؛ وهو الأمر الذي نجمت عنه أضرار بالغة بالباحثين؛ سواء من الناحية النفسية، أم من الناحية العلمية وتعطل مسيرتهم، أم من الناحية المادية؛ إذ قد يضطرون إلى دفع رسوم جديدة؛ نتيجة انتهاء مدة القيد أو بسبب الدخول في عام دراسي جديد، علاوة على توقف المؤتمرات العلمية التي نجم عنه تأخر الأطروحات والنتائج التي كانت ستثري الحركة العلمية في شتى المجالات.

- **تعطل البت في المنازعات والفصل في الحقوق والخصومات:**

نجم عن التباعد الاجتماعي وفرض الحظر على مستوى العالم توقف مرفق القضاء عن العمل؛ ما أدى إلى تأخر العدالة ووقوع أصحاب الحقوق في غياهب الانتظار الذي غالبًا يضر مصالحهم، وربما لا يستفيدون شيئًا ولو حُكِم لهم بعد التأخير.

- **تعطل احتفالات الزفاف والخطوبة:**

تأثرت أيضًا بالحظر مراسم الزواج والخطبة، وربما أدى ذلك إلى أضرار بالغة بطرفي العقد أو بأسرهم نتيجة هذا التعطل أو التأخير؛ وهو الأمر الذي يزيد من سوء الحالة الاجتماعية لا سيما في ظل وباء أوقف الحياة حرفيًّا، وتأجلت معه الأحلام والطموحات.

التدابير والإجراءات لمواجهة التداعيات الاجتماعية:

على العالم كله اتخاذ عدة تدابير من شأنها أن تحد من تفشي فيروس كورونا المستجد، ولعل من أهم تلك التدابير ما يأتي:

(443) ينظر: بن زيان، مليكة، زيات، وسيلة، زيتوني، نسيبة. (سبتمبر 2020). العزلة الاجتماعية بسبب جائحة كورونا كوفيد -19 وانعكاساتها على الصحة النفسية والجسدية للفرد، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 3 (5)، ص. 253-255.

- ينبغي أن تعمل الحكومات على تنظيم خروج العائلات في رحلات خلوية بالتناوب بعيدًا عن المدنية والعمران، وبما يضمن التباعد الاجتماعي، ويكسر حالة العزلة التي تسببت في الكثير من المشاحنات الأسرية، ونجمت عنها ارتفاع معدل حالات الطلاق في ظل كورونا، علاوة على انخفاض الروح المعنوية وشيوع الكآبة.

- لم يعد مجديًا إغلاق دور العبادة في أوقات عصيبة يحتاج الناس فيها إلى التضرع والخشوع والتوبة والاقتراب من خالقهم ومولاهم الحق سبحانه؛ ومن ثم ينبغي فتح الأماكن المقدسة مع اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة.

- توفير المعدات والشبكات اللازمة لتواصل العائلات من خلال الفيديو كونفرانس الذي يكسر التباعد الاجتماعي، ويعيد الناس مرة أخرى للتواصل والتلاحم، ولو عبر الأثير فما لا يُدرَك كله، لا يُترَك كله.

- على الحكومات أن توفر لمواطنيها الاحتياجات الأساسية؛ من مأكل ومشرب ودواء، وتوصلها إلى بيوت المواطنين؛ من خلال قواتها التنفيذية المتمثلة في جهاز الشرطة والجيش؛ لضمان عدم محاولة المواطنين خرق الحظر لتوفير احتياجاتهم.

- ينبغي تفعيل تقنية الفيديو كونفرانس لعقد المناقشات العلمية لرسائل الماجستير والدكتوراه، علاوة على انعقاد المؤتمرات عن بعد؛ بما يحقق السلامة والتباعد الاجتماعي، ولا يحرم الحراك العلمي من ثمار الغرس الفكري.

- من خلال تقنية الفيديو كونفرانس تعمل أيضًا المحاكم الإلكترونية بتفعيل التقاضي عن بعد؛ وهو الأمر الذي يجعل الأخذ بأسباب التكنولوجيا وأدوات الحضارة أمرًا ضروريًّا لكل من أراد البقاء في عالم لا يعترف إلا بالأقوياء الذين يعرفون كيف تُدار الأزمات.

- ينبغي عودة الاحتفالات بالزفاف والخطبة وغيرها من المناسبات الاجتماعية مع أخذ الحيطة والحذر وتضييق دائرة الحضور والجمهور، واتباع تعليمات السلامة، واستعمال أدوات الوقاية.

- على الإعلام أن يدشن حملات تثقيفية ترشد الناس إلى أهمية استعمال أدوات الوقاية، والعمل على تنفيذ التباعد الاجتماعي بشكل صحيح وفعال.

الخاتمة

قد أثرت جائحة كورونا بالسلب على جوانب حياتنا كافة على المدى القصير والطويل، لكن يجب أن تتدارك الدول الأمور سريعًا حتى يمكنها وضع خطط وإجراءات مواجهة تلك الآثار والحد منها، وقد تأثر القطاع الاقتصادي تأثرًا بالغًا بهذه الأزمة، لكن الإجراءات الاقتصادية التي اتبعتها الدول لمواجهة جائحة كورونا في النصف الأول من عام (2020) لم تعد مجدية، بل مرهقة للدولة واقتصادها ولا تتمكن من اتباع نفس الآليات في التعامل مع الأزمة في النصف الثاني من العام أو العام المقبل فليس معروفًا تاريخ مُحدد لتنتهي به الجائحة، وهو ما ينطبق أيضًا على الجانب الاجتماعي إلا أن جزءًا كبيرًا

من المسؤولية يتحمله الأفراد أو المواطنين في عدم التزامهم بتعليمات وإرشادات وزارات الصحة المحلية ومنظمة الصحة العالمية، ويجب على الدول اتخاذ خطواتٍ جادة نحو رعاية الصحة النفسية والاجتماعية للأفراد بعد التجارب المريرة التي مر بها من تماثلوا للشفاء، أو من هم في الحجر المنزلي.

أولًا: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج؛ أهمها:

1. **أثرت جائحة كورونا في مناحي الحياة كافة، وقد أصبحت علامة فارقة في حياتنا؛ فلم تظهر فقط قدرات وإمكانات تعامل الحكومات وقطاعاتها المختلفة للتصدي والتعامل مع الأوبئة أو الأزمات، و إنما أيضًا أظهرت السلوكيات الاجتماعية، والإنسانية للفرد والجماعة وقت الأوبئة.**
2. **لن تصمد الدول مدة طويلة في رفع الضرر عن الفئات والقطاعات المتضررة دون مساعدة من المؤسسات والمنظمات والأفراد.**
3. **إن آليات تعامل أغلب الدول من الناحية الاجتماعية مقبولة إلى حد كبير، لكنها بطيئة نسبيًّا غالبًا، لكن الآثار النفسية والاجتماعية المستترة للجائحة لم تحظَ بالاهتمام الكافي.**
4. **إن الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا لا تقل ضراوة عن آثارها الاقتصادية، وسيتفاقم الحال إذا دام الحجر المنزلي أكثر من ذلك.**

ثانيًا: التوصيات:

1. **أن تُشكل الحكومة في الدول هيئة مسؤولة عن مواجهة تداعيات وباء كورونا، وأن تضم تلك الهيئة الخبراء والاختصاصين في المجالات كافة، لا سيما الطبية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتعاون مع الهيئات المماثلة في الدول الأخرى.**
2. **التعلم من التجارب السابقة والحالية للدول في التعامل مع وباء كورونا والأوبئة بصورة عامة.**
3. **استغلال التقنيات الحديثة في التقليل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للوباء.**
4. **موازنة تصورات المواجهة المطروحة كافة ومر اقبة تأثيراتها في إدارة الأزمة ومواطن القوى والضعف الخاصة بكل تصور.**

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية:

- الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. (1999م). مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، (دط).
- بن زيان، مليكة، زيات، وسيلة، زيتوني، نسيبة. (سبتمبر 2020). العزلة الاجتماعية بسبب جائحة كورونا كوفيد -19 وانعكاساتها على الصحة النفسية والجسدية للفرد، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 3 (5).
- ابن سيده المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل. (2000م). المحكم والمحيط العظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

- غنيم، أحمد فاروق. (يوليو 2020). كفاءة التدابير الطارئة المتخذة للتخفيف من آثار فيروس كورونا المستجد على اقتصاديات الدول العربية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، 36 (2).
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (دت). العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (دط).
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي. (دت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، (دط).
- قضماني، عصام. (2020). الآثار الاقتصادية لأزمة "كورونا" على الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، 24 (93).
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين. (دت). الطب النبوي، دار الهلال، بيروت، (دط).
- معجم مصطلحات كوفيد-19 إنجليزي-فرنسي-عربي. (يوليو 2020). الرباط: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، (دط).
- المقدسي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي. (2000م). ما يفعله الأطباء والداعون بدفع شر الطاعون، تحقيق: خالد بن العربي مدرك، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (دط).

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- COVID-19 and vascular disease. (August 2020). EBioMedicine, Retrieved from: https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7438984/
- POLITICO. (November 2020). How to minimize the impact of the coronavirus on the economy, POLITICO, Retrieved from: https://www.politico.eu/article/how-to-minimize-the-impact-of-the-coronavirus-on-the-economy/
- Public Health Leadership, Multi-Agency Capability: Guiding Principles for Effective Management of COVID-19 at a Local Level. (June 2020). Association of Directors of Public Health.
- The Social Impact of COVID-19. (April 2020). United Nations, Department of Economic and Social Affairs Social Inclusion, Retrieved from: https://www.un.org/development/desa/dspd/2020/04/social-impact-of-covid-19/
- Watson, Willis Towers. (March2020). Workforce Principles for the COVID-19 Pandemic Stakeholder Capitalism in a Time of Crisis, World economic forum.
- WORLD BANK MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA REGION. (APRIL 2020). How Transparency Can Help the Middle East and North Africa, New York: The World Bank.
- World Health Organization, Regional Office for the Western Pacific. (2020). Calibrating long-term non-pharmaceutical interventions for COVID-19: principles and facilitation tools, Manila: WHO Regional Office for the Western Pacific.
- World Health Organization. (2020). About COVID-19, Retrieved from: http://www.emro.who.int/health-topics/corona-virus/about-covid-19.html
- World Health Organization. (October 2020). Coronavirus disease (COVID-19), Retrieved from: https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/question-and-answers-hub/q-a-detail/q-a-coronaviruses
- World Health Organization. (2020). Coronavirus, Retrieved from: https://www.who.int/health-topics/coronavirus#tab=tab_1
- Ugarov, Alexander. (March 2020). Inclusive Costs of NPI Measures for COVID-19 Pandemic: Three Approaches, medRxiv.

مدى تأثر الاقتصاد العالمي والليبي بجائحة كورونا

د. مجدي عثمان سالم المبروك

جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، بنغازي، فرع توكره.

أ. اسامة محمد منصور العماري

جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، بنغازي، فرع سلوق.

ملخص:

نتيجة لما يمر به العالم اليوم من إصابات متزايدة ووفيات متزايدة من جائحة كورونا وما يصاحبها من إغلاق للدول والأنشطة الاقتصادية وما صاحبها من انخفاض للناتج المحلي الاجمالي وتأثر الاقتصاديات العالمية بالأزمة , جاءت هذه الورقة لتدرس مشكلة اساسية وهي تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي من نواحيه المتعددة و الاثر المترتب على الاقتصاد المحلي , تأتي أهمية هذه الدراسة للتعرف على ما حصل للاقتصاديات العالمية والاقتصاد المحلي نتيجة للجائحة , وهل يمكن التخلص منها او التخفيف من أعبائها والتعامل معها حاليا ؟

وذلك من خلال دراسة نظرية تحليلية للتعرف على هذه الجائحة والخلفية العامة لها مقارنة بأوبئة سابقة حلت بالعالم، ومعرفة الاثار الاقتصادية للجائحة على العالم ككل، وبالأخص الدول النامية، وعلى الدول العربية، وخاصة بعد اشكالية أسعار النفط التي صاحبت الازمة، وكيف ان الواقع الاقتصادي المحلي يمر بأزمة مسبقة لأزمة كورونا.

وخلصت الدراسة بانه يجب على الاقتصاد العالمي العمل على التخلص من بعض العوامل التي تكون سبب في زيادة الازمات وتضخيمها مثل التكتلات الاحتكارية، وإيجاد دور حقيقي للدولة والتخلص من سيطرة الشركات الكبرى، مع تنظيم النظام المالي لمواجهة الازمات المالية المتتالية من خلال تعاملات مالية حقيقة تولد ناتج حقيق وتخلق قيمة مضافة للاقتصاد وتوطن فرص عمل.

أما فيما يتعلق بالاقتصاد المحلي يجب اعادة النظر في الاقتصاد والتخلص من كونه اقتصاد ريعي الى اقتصاد متنوع يعتمد على تحقيق الاستخدام الامثل لجميع الموارد لديه مع توحيد النظام المصرفي والحكومي داخل الدولة.

الكلمات المفاتحية: كورونا – اقتصاد – تدبير احترازية – أثار – جائحة – وباء – مرض - أزمة - اقتصاد عالمي – اقتصاد محلي

تمهيد

ظهرت في نهاية العام 2019 م جائحة كورونا في الصين ومن تم بداء انتشارها في العالم أجمع ولم تسلم من هذه الجائحة أي دولة في العالم وأختلف تأثير الجائحة على الدول حسب استعدادات وإمكانيات هذه الدول من حيث الاستعدادات والامكانيات المتاحة للدول واقتصاداتها، فمن الدول التي استعدت للازمة من حيت التوعية بالمرض ودعم

القطاعات الاقتصادية والأفراد وتأمين متطلبات الجائحة من توفير الخدمات الطبية والاغذية وتامين احتياطيات غذائية للأزمة وما يترتب عليها، من غلق الدول والعزل التي تفرضه الجائحة للوقاية منها.

فهذه الجائحة أترث كثيرا في جميع اقتصاديات الدول الكبيرة منها والصغيرة , وكذلك الشركات الاقتصادية بجميع أنواعها إلا الشركات الالكترونية منها , فهي الوحيدة التي حققت أرباح قياسية كشركة ميكروسوفت وموقع أمازون وغيرها من الشركات والمواقع الالكترونية , وذلك راجع لسبب بسيط جدا وهوا ما ترتب من الازمة من بقاء الافراد في منازلهم وأصبحت الاعمال تدار الكترونيا من المنازل , والشركات الاقتصادية والصناعية الاخرى بشتى مجالاتها لم تسلم من أثار الازمة على أداءها المالي من خسائر فادحة كخسائر شركات الطيران والسياحة والخدمات والطاقة أو تدني في مستوى الايرادات مما أدى لبعض الشركات الكبرى للإفلاس مثل : الشركة المالكة لتوكيل مطاعم بيتزا هت الامريكية -شركة المدفوعات وايركارد الألمانية - شركة الطيران إيرو مكسيكو _ شركة جي كرو غروب أحد أكبر متاجر الملابس الجاهزة بالولايات المتحدة - شركة فلايبي للطيران الانجليزية - شركة أفيانكا القابضة للطيران في امريكا وغيرها من الشركات ومحلات التجزئة (عبدالناصر،2020).

ناهيك عن انخفاض الناتج المحلي الاجمالي لمعظم دول العالم حيث أشارت منظمة الأونكتاد إلى حدوث تباطؤ في معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى أكثر من 2% لهذا العام هذا الأمر الذي قد يكلف الاقتصاد العالمي نحو تريليون دولار خلافا لما كان متوقعا في أيلول/سبتمبر 2019 , أي أن العالم على عتبة ركود اقتصادي عالمي شديد وعليه فان هذه الجائحة أثرت على جميع الاقتصاديات والأفراد دون استثناء ولا تمييز وفي جميع النواحي (اليوانسة , 2020م).

و أصبح مكافحة الفيروس والتصدي له من أسباب النجاح في الانتخابات من عدد الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وما يحدث بها , مما دفع بالرئيس الأمريكي بالتصريح لتأجيل الانتخابات الرئاسية , ويقول كوستاس باناغوبولوس وهو خبير سياسي في جامعة هارفارد (أن الآثار السياسية للفيروس أكثر أهمية من القضايا الصحية وفي الوقت الذي تعيش فيه الولايات المتحدة استقطابا سياسياً فسيكون تفاعل الناس مع الوباء بحسب آرائهم السياسية نتيجة طبيعية لذلك) , وكذلك ما قام به رئيس البرازيل من تصريحات بان الفيروس مجرد انفلونزا بسيطة مما ادى الى ارتفاع حصيلة الاصابات لتصبح ثاني دولة في العالم من حيث الاصابات , و معظم الدول منقسمة بين اليمين واليسار في تأييد الاجراءات من الوقوف ضدها ,كما انتقد حزب يونايتد فيوتشر برايس المعارض في كوريا الجنوبية طريقة تعامل الحكومة مع الوباء بما في ذلك رفض حظر دخول الصينيين إلى البلاد في المراحل الأولى من استجابة الدولة للمرض , وبدا في طريقه إلى النجاح في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 15 أبريل/نيسان ولكن بحلول موعد الانتخابات وبدء الكوريين بالتصويت في صناديق الاقتراع كانت كوريا الجنوبية قد أصبحت تمثل قصة نجاح في كيفية معالجة تفشي الفيروس. وفي نهاية المطاف حقق الحزب الديمقراطي للرئيس مون جاي إن فوزاً ساحقاً وانتقل من أقلية في البرلمان إلى حكومة أغلبية فيه (دواتي , 2020 م).

كما تغير دور الدولة في الانظمة لتكون الدولة الحارسة في النظام الرأسمالي الى الدولة المتدخلة , وعليه تدخلت الدولة ودفعت رواتب للأفراد في ضل الوباء وتدخلت في منع ودخول الافراد , ومن ناحية اجتماعية أخرى ادى التباعد الاجتماعي الذي فرضه الفيروس الى الاخلال بنظريات علم الاجتماع والتي تهدف لتحقيق إحداث التنمية المجتمعية للبشر

وتحقيق المنفعة الاجتماعية لجميع الافراد من خلال تضافرهم وتعاونهم فيما بينهم ,وفرض عليهم التقابل في العالم الافتراضي المبني على الية التواصل من خلال التقنية الحديثة عبر الاتصالات والانترنت (محمود , 2020)

وعليه فان هذا الفيروس أثر في العالم الذي نعيش فيه من جميع النواحي ودولتنا جزاء من هذا العالم وتأثر بما يحصل فيه فهي من الدول الريعية والمعتمدة اعتمادا كليا على التعاملات الخارجية في انشطتها الاقتصادية الشق وسوف نتعرف في هذه الورقة على مدى تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي والمحلي وذلك من خلال المحاور التالية: -

1- جائحة كورونا الخلفية العامة والأبعاد الحقيقية لها
2- تأثير كورونا على الاقتصاديات العالمية المتطورة
3- تأثر اقتصاد الدول العربية والنامية بالمرض
4- واقع الاقتصاد المحلي
5- هل تأثر الاقتصاد المحلي بالجائحة
6- الخلاصة العامة

الكلمات المفتاحية

كورونا – اقتصاد – تدبير احترازية – أثار – جائحة – وباء – مرض - أزمة - اقتصاد عالمي – اقتصاد محلي

مشكلة الدراسة

نتيجة لما مر به العالم من الاصابة بهذا المرض (COVID 19) والانتشار السريع عبر العالم وتزايد حالات الوفاة مع إغلاق الدول واتخاذ التدابير الاحترازية على مستوى العالم مما ترتب عليها توقف الانشطة الاقتصادية وانخفاض معدلات النمو وتزايد حالات البطالة والركود عليه تقوم الدراسة على مشكلة أساسية وهي ما هي الاثار الاقتصادية للجائحة على الاقتصاد العالمي والمحلي ؟

منهج البحث

يقوم البحث على الدراسة النظرية للآثار التي يسببها الفيروس على الاقتصاديات المختلفة من خلال دراسة استقرائية للواقع الحالي للاقتصاد المحلي والعالمي، وما التأثير الذي سببه الفيروس؟ وهل هناك وسيلة للتخلص من الآثار المصاحبة له في المستقبل؟ وكيفية التعامل المستقبلي لمثل هذه الازمة وغيرها؟ والاستعداد لها من خلال استقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع بغرض الاستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية للدراسة.

أهمية الدراسة

نتيجة لما مر به الاقتصاد العالمي من أزمة نتيجة لهذا الفيروس وتأثره به، من خلال ما ينشر من تقرير عالمية على اداء الاقتصاد وما حدث في اسواق الطاقة العالمية من انهيار للأسعار وخاصة في سوق التعاملات الآجلة، عليه تنبع أهمية

هذه الدراسة من خلال التعرف على ما حصل للاقتصاديات العالمية والاقتصاد المحلي نتيجة الجائحة، وهل يمكن التخلص منها او التخفيف من أعبائها والتعامل معها حاليا وما هي الاساليب التي يجب اتخاذها للتعامل المستقبلي لمثل هذه الازمات.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة للتعرف على ما ترتب من الاصابة بالفيروس لدول العالم، وأثارها على اقتصاداتها وهل الاقتصاد المحلي تأثر نتيجة الاصابة بالفيروس، وفي حالة تأثره كيف يمكن التخلص من الاثار المترتبة على الاقتصاد وتعافي الاقتصاد، وكذلك الية التعامل في المستقبل لمثل هذه الجائحة وغيرها والوقوف على جوانب القصور في الاقتصاد المحلي.

الدراسات السابقة

- دراسة علي محمد الخوري , مارس 2020م , الاقتصاد العالمي بين مطرقة كورونا وسندان الازمات , وهي تدرس أثار الكورونا على الاقتصاد العالمي من تراجع وانكماش عالمي وكيف يتم التعامل معهما , من خلال اراء المدرسة الكنزية والمدرسة الكلاسيكية , من خلال عرض آرائهم في مواجه الازمات الاقتصادية والوصول لدور جديد للاقتصاد تتدخل فيه الدولة وتعمل لإيجاد دخل حقيقي من ناتج حقيقي , ومعالجة مشاكل مثل البطلة والركود من خلال مفاهيم جديدة لتنويع الانتاج والملكية الفكرية والاقتصاد الرقمي والتوظف التام , وتغيير مفهوم القيمة التقليدي والتعامل مع الفائدة بشكل ينفع الاقتصاد وكذلك البورصات العالمية التي أصبحت مجال للمضاربة أكثر من كونها مجالات لتمويل الاستثمارات كما حدث في أزمة الرهن العقاري .
- دراسة كارلوس كوندي ومارسل استر راي التابعين للأمم المتحدة، مايو 2020 م، الاستثمار في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في زمن الكورونا، وقامت الدراسة على التعرف على الواقع الاقتصادي والاستثماري لهذه الدول وكيفية إعادة تنظيم التجارة والاستفادة من المقدرات الاقتصادية لهذه الدول لمواجه الازمة.
- دراسة ميلود بن خيرة، وسعيدة طيب، يونيو 2020 م، أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، وبينت الدراسة الازمات الاقتصادية السابقة وكيف ان هذا الانتشار السريع للمرض سوف يخفض النمو الاقتصادي العالمي وسيؤدي لتغير الموازين العالمية بشكل غير متوقع.
- دراسة احمد الزورق وآخرون، يونيو 2020 م، الاثار المحتملة لجائحة فيروس كورنا المستجد على الاقتصاد الليبي، وجاءت لدراسة الآثار المحتملة للفيروس على النواحي النفسية والاجتماعية والاقتصادية للمواطن الليبي، من خلال دراسة استبانة وزعت على عينة كبيرة من المجتمع، وخلصت الدراسة الى انه هناك خوف وهلع من الاثار التي حدثت نتيجة الفيروس خاصة مع الوضع السياسي والاقتصادي للبلد الغير مطمئن في حالة انتشار الفيروس.

1- جائحة كورونا الخلفية العامة والأبعاد الحقيقية لها

منذ ديسمبر 2019 م ظهرت أعراض هذا المرض في مدينة ووهان الصينية بكثرة الاصابات بأمراض الرئة مجهولة المصدر , ومن بعد ذلك تولت الاصابات في الصين لتصل في يوم واحد الى قرابة 8 ألاف اصابة مما أدى بمنظمة الصحة العالمية الى ان تعلن ان الفيروس بمثل قلق دوليا وتفشي الفيروس يشكل حالة طوري دولية في 30 يناير 2020 م (ويكيبيديا

2020 م) , ومن ثم بداء الفيروس بالانتشار متخطيا الحدود الدولية والإجراءات الامنية , ولم تخل دولة في العالم من الاصابة بهذا الفيروس صغيرة كانت أو كبيرة نامية كانت أو متطورة في الوقت الذي وصلت فيه أعداد الاصابات 24720656 إصابة الى حد الان , وبلغ عدد الوفيات 837537 حالة وفاة على مستوى العالم أي بمعدل 0.034 % حيث يعتقد باحثون حالياً أنّ ما بين 5 و 40 حالة من كل 1000 حالة إصابة بفيروس كورونا تنتهي بالوفاة وأن أفضل تخمين لمعدل الوفاة هو موت تسعة أشخاص من كل 1000 حالة إصابة أو نحو 1 في المائة منها تنتهي بالوفاة (كوفي 2020 م) , كما يمكن بيان الاحصائية العالمية للكورونا في العالم والدول الاكثر إصابة في العالم كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 1 إجمالي الاصابات بالكورونا الى 31 / 8 / 2020 م

البلد	عدد الاصابات	المتعافون	حالات الوفاة	نسبة الوفاة للإصابة
الولايات المتحدة	6100201	3376815	186024	0.030495
البرازيل	3812605	2976796	119549	0.031356
الهند	3477250	2658419	62594	0.018001
ليبيا	12958	1333	231	0.017827
اوروبا	1264464	409268	120529	0.09532
شمال امريكا	1039334	144588	58800	0.056575
اسيا	467856	223397	17062	0.036468
جنوب امريكا	131375	48001	6023	0.045846
الدول العربية	1210889	895749	25685	0.025
افريقيا	31863	9733	1392	0.043687
العالم ككل	24963141	17343167	842333	0.033743

المصدر منظمة الصحة العالمية

ويتضح من الجدول السابق ان نسب الوفيات تكاد تكون متقاربة في جميع دول باستثناء ليبيا والهند وتعتبر اقل وفيات مقارنة بالبرازيل والولايات المتحدة وتعد شمال امريكيا اكبر نسب الوفيات وأوروبا من اقل نسب الوفيات , والكورونا ليست الوحيدة من الامراض الفتاكة التي لحقت بالبشرية , فهناك من الامراض والأوبئة ما حصد اضعاف اضعاف ما حصدت الكورونا قديما وحديثا , فمن الامراض حاليا يقتل اعداد أكبر مما قتلت الكورونا , ولكن هذه الامراض ليست بالمعدية :كالسرطان وأمراض القلب وغيرها من الامراض , ولكن في حالة كورونا فالعدوى هي مصدر الازعاج لدى المنظمات الصحية وللجميع , أما بالنسبة للأمراض المعدية فهناك سوابق تاريخية مثل الانفلونزا الاسبانية والتي ظهرت في عام 1918 م وحصدت قرابة 50 - 100 مليون شخص على مستوى العالم وخاصة ممن أعمارهم ما بين 20 – 40 عام (سليمان , 2020 م) , وكذلك انفلونزا الخنازير والتي حصدت قرابة 550 الف شخص , و الايبولا الذي بينت الدراسات ان نسبة الوفيات به 50 % (سليمان ,2020 م) وغيرها من الامراض والأوبئة على مر التاريخ لتثبت عجز الانسان مهما تطور العلم والتقنية وتبين قدرة الله على البشر ولكن الكورونا تختلف من شخص لأخر و تتفاوت وذلك يعتمد على :

- جرعة الفيروس التي أصيب بها في البداية.
- كم من الوقت مضى على إصابته.
- مدى شدة الأعراض.

يقول الدكتور كوتشارسكي : "إذا ذهب شخص ما من بين الذين هم أكثر قابلية لنقل العدوى إلى اجتماع طوال اليوم مع عدد كبير من الأشخاص ثم خرج لتناول العشاء بعد ذلك فقد ترى واقعة انتشار هائل للفيروس." وأضاف : "إذا حدث أن أمضى ذلك الشخص المساء في المنزل فربما لا يحدث أي انتقال" (موريال , 2020 م) , وعليه فان الاثر السلبي لها هو سرعة الانتشار مع عدم وجود لقاح أثبت فاعلية وتجربة الى حد الان وهو ما يعيق حركة الاقتصاد والتعافي للنشاط الاقتصادي خاصة وان النظام الاقتصادي العالمي كان قد بداء يتعافى من الازمة المالية العالمية التي مرت به في 2008 – 2009 (أزمة الرهن العقاري) وكانت التوقعات العالمية بتعافي الاقتصاد بمعدلات مطمئنة للاقتصاديين , ولكن ما حصل ادي لتأخر هذا التعافي ربما لفترة أبعد حتى عن 2022 م أدى لم يحصل العالم على عقار مؤكد لهذا الوباء وحسب التصريحات العالمية للمؤسسات البحثية والتي تعمل على استكشاف مثل هذه العقارات فان ذلك صعب قبل مطلع العام 2021 م حتى العقار الذي تم اكتشافه في روسيا والصين لن يتم تسويقه للعالم قبل مطلع العام القادم , وعليه فان الوضع سيبقى على ما هوا عليه الان ,مع الاخذ بالإجراءات الاحترازية لما لها من عوقب على الاقتصاد والأفراد بصفة عامة , وقد بينت هذه الجائحة ضعف بعض الاقتصاديات في مواجهة الازمة وخاصة من الناحية الطبية , وكذلك نجاح ومقدرة اقتصاديات ودول أخرى تكاد تكون نامية في تعاملها مع الازمة مثل ما حدث مع ايطاليا واسبانيا وتونس , فنجد الاقتصاد الايطالي عجز عن مواجهة الازمة هوا والاقتصاد الاسباني , بينما في تونس مثلا على الرغم من الاوضاع الاقتصادية الصعبة إلا إن مواجهة الدولة للازمة كانت أفضل بكثير مما قلل عدد الاصابات للصفر وخرجت بأقل عدد وفيات لتصل الى 76 حالة وفاة الى حد الان , والاعتماد بالكامل على المنتوج المحلي خلال فترة الازمة , وهذا هو البعد الحقيقي للازمة هوا مدى مقدرة الادارة في البلد على التعامل مع الازمة .

وقد يكون هذا الوباء من ضمن الحرب البيولوجية التي تخوضها الدول الكبرى فيما بينها , خصوصا بعد تصريحات الرئيس الامريكي في شهر ابريل الماضي و اتهاماته للصين وانخفاض قيمة الدولار , ولكن منظمة الصحة العالمية فندت كل الاخبار المتعلقة بنظرية المؤامرة حيال هذا الفيروس نتيجة الانتشار الكبير الذي يصاحبه , وبالتالي فان خطورة الانتشار هي مصدر الخوف الاساسي وراء هذا الفيروس وارتفاع معدلات الوفيات , فهي بهذا المعدل تصبح مائة الف وفاة كل شهر حسب الاحصائيات السابقة وفي ليبيا فان الاجراءات الاحترازية التي اتخذت من قبل السلطات الرسمية وخاصة في شرق البلاد ادت لتأخر وصول الفيروس لدينا ولم تصب البلاد إلا بعد توافد بعض القادمين من الخارج الى البلاد ولم يضعوا انفسهم في الحجر الصحي كما حدث في غرب البلاد, ونجد أن التقاليد الاجتماعية التي تستلزم وجود تقارب اجتماعي مثل الافراح والمأتم ادت الى انتشار الفيروس ,وكانت الاصابات تختلف باختلاف المصدر الذي اتى منه الفيروس , واختلاف المناعة لدى الافراد , و هذا كله تخمينات .

فنجد أن الأبحاث العلمية على مستوى العالم لازالت قائمة الى حد الان بخصوص الفيروس وانتشاره وتأثيره على الافراد، فنجد اشخاص لا يعانون من امراض وتوفوا واشخاص لديهم امراض وشفوا واعمارهم متقدمة فالمهم ان الحل الامثل والسليم الى حد الان هو التباعد الاجتماعي مع ارتداء الكمامات خاصة في آلامكن المغلقة والتي يكتر فيها الناس فان

التزيد في عدد الاصابات والوفيات هو المخيف، ولكن يجب معرفة شيء وحيد وهوا أن لكل داء له دواء كما قال رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم وأسال الله ان يحفظ الجميع من شر هذا المرض.

2- تأثيركورونا على الاقتصاديات العالمية المتطورة

الاقتصاد العالمي يمر من حين لأخر لازمات تهز الاقتصاد بداء بأزمة الكساد الكبير الذي هز العام في 1929 م على الرغم من الانتعاش في مجالي الصناعة والعقارات في ذلك الوقت وارتفاع في أسعار الاسهم ومع ذلك كله اخفضت اسعار المستهلكين ولم يعد ارتفاع اسعار الفائدة يعطي مردوده على الاقتصاد وانهارت البورصة الانجليزية في لندن ليفلس على اثرها قرابة 11000 الف بنك على مستوى العالم في عام 1933 م لتستمر عشر سنوات تقريبا (عثمان , 2019) , وفي 1973 – 1974 انهيار اتفاقية برتن وودز , وانخفاض اسعر البترول وما صحابها من انهيار للبورصات العالمية , وبعدها تتولى الازمات في 1997 م في اسيا وأوروبا من حيث افلاس الحكومة الروسية وأزمة النمور الاسيوية في التوسع في الائتمان مما ادى لانهيار الاسواق الاسيوية واخذ الامر عدة سنوات ليتعافى الاقتصاد العالمي , وأزمة الارجنتين في الفترة 1998 – 2002 وانهيار برج التجارة العالمي وبعدها تأتي الازمة العالمية 2008 - 2009 أزمة الرهن العقاري والتي تعد من أكبر الازمات بعد الكساد الكبير مما أضطر بالبنوك المركزية والحكومات الرأسمالية بالتدخل في شراء البنوك ومؤسسات الاقراض لمنع انهيار النظام المالي العالمي .

كل هذا لم يمنع الاقتصاد العالمي من الدخول في دوامة الكساد وانهيار البورصات العالمية على نستوى اجمع ومن الدول التي لم تتعافى الى حد الان ليستغرق الامر قرابة عشر سنوات للتعافي من هذه الازمة (المنجومي ,2020) , وبالكاد بداء الاقتصاد العالمي يتعافى من الازمة المالية العالمية .

جاءت هذه الجائحة التي الزمت الافراد بالبقاء في البيوت لمنع انتشار العدوى , الامر الذي يترتب عليه عدم الانتاج بالدرجة الاولى وخاصة أن ليست جميع القطاعات الاقتصادية يمكن ان تدار والعاملين داخل غرف التباعد الاجتماعي , فهناك اعمال لا تستلزم ذلك , مثل :- القطاعات السياحية , وشركات النقل , والأعمال العقارية , والتصنيع , والقطاع الزراعي , فهذه كلها اعمال ميدانية تتطلب الوقوف على الاعمال , وتوقف العمل بها يضر الاقتصاد , فنجد أن معدلات البطالة سوف ترتفع مع ظهور للتضخم نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج مع ركود اقتصادي مع تبخر للسيولة من المصارف لوجود عدم الثقة المترتبة عن انتشار المرض ,كل ذلك سيؤثر في الاقتصاد العالمي (Baldwin –Wederdi– 2020)

وعليه ولمعرفة الاثار الاقتصادية للكورونا على الاقتصاد العالمي سيكون البحث منحصرا في

1. الاثار على الناتج المحلي الاجمالي العالمي والبطالة والركود الاقتصادي
2. الاثار على القطاعات الاقتصادية المختلفة
3. الاثار على التجارة العالمية

2-1 الاثارعلى الناتج المحلي الاجمالي العالمي والبطالة والركود الاقتصادي

مع بدية توقعات مطمئنة بداية العام على تعافي الاقتصاد للعام الحالي من الازمة الاقتصادية العالمية 2008 م بارتفاع النمو العالمي الى 4 % للعام الحالي، ولكن نتيجة للجائحة فانه حسب تصريحات صندوق النقد الدولي فإن الاقتصاد

العالمي سيواجه انكماش بمعدل يصل الى (5 %) تقريبا هذا العام , وكذلك انخفاض الناتج المحلي الاجمالي العالمي (6.5 %) نقطة مئوية للعام 2021 م (صندوق النقد الدولي 2020)

ويقول معهد التمويل الدولي أن الدين العالمي زاد ب 10 تريليون دولار ليصل الى ما يزيد عن 255 ترليون دولار عن العام الماضي وهو ما يزيد عن الناتج المحلي العالمي ب 322 % مع الانكماش الاقتصادي، مما يزيد من حاجة الدول للمديونية كما يقول مسؤولي صندوق النقد الدولي ان الحكومات أنفقت 10 ترليون دولار على مواجهة الفيروس كما سنوضح أثار الجائحة على الناتج المحلي الاجمالي للدول الكبرى والعالم في الجدول التالي.

جدول رقم 2 أثار الجائحة على الناتج المحلي الاجمالي للدول الكبرى والعالم

الدولة	الناتج المحلي 2019	التغير في الناتج المحلي الاجمالي 2020 تريليون دولار	ارتفاع معدل البطالة	معدل التضخم
الولايات المتحدة	21.5	% (9.5 -)	%14.7	% 7
المملكة المتحدة	2.74	% (20.4 -)	% 13	% 6
المانيا	3.86	% (9.7-)	% 9	% 7
فرنسا	2.7	% (13.5 -)	% 8	% 8
إيطاليا	1.9	% (12.4 -)	% 9.3	% 4 -
كندا	1.7	% (12 -)	%13	% 4
اليابان	5.15	% (7.8 -)	% 5	% 3
الصين	14.14	% (1.6 -)	% 6	% 25
الدول العربية	2.89	% (5 -)	% 13	% 8.8
ليبيا	0.03318	% (27.5 -)	% 19	% 22
العالمي	87.27	% (10.9 -)	% 5.5	% 8

المصدر بيانات تم تجميعها من قبل الباحثان من نشرات صندوق النقد الدولي خلال العام 2020 م

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن الاثار المصاحبة لهذا الفيروس تختلف عن الاثار للأوبئة الاخرى من حيث حجم الانتشار العالمي فنجد في فيروسات سابقة أترث في دولا لا تؤثر في الناتج المحلي الاجمالي كما تؤثر به الان , مثل السارس انتشر في الصين في 2003 ولكن الصين في ذلك الوقت كانت ذات الترتيب السادس عشر في الناتج المحلي الاجمالي , ولكن الان اصبحت الصين الثانية عالميا حيث ساهمت و لوحدها بنمو الاقتصاد العالمي ب 39 % في عام 2019 م وهذا الفيروس اثر في جميع الدول وخاصة المتقدمة منها والتي تساهم ب 60 % من الناتج العالمي و 65 % من الانتاج الصناعي (عبد الطيف , 2020 م) .

وهذا كله سوف يتسبب في ركود اقتصادي عالمي اذ تشير معظم الدراسات الى أن معظم الاقتصاديات ستحتاج لتمويل ميزانيتها مع انخفاض اسعار الطاقة وتسريح العمالة فان المتوقع أن يكون هناك تضخم سلبي , ويتوقع انه سيكون

هناك قرابة 220 مليون عاطل عن العمل بسبب الجائحة وذلك حسب متوسط التقديرات العالمية بالخصوص حيث أن عدد العاطلين عن العمل حاليا 188 مليون ومن التقديرات من يقول أن الجائحة ستسبب في تصريح قرابة 50 مليون عامل على اعلى تقدير واقل تقدير 20 مليون عامل (كريم ,2020) وعليه فان الاقتصاد العالمي يمر بأزمة كبيرة جراء الجائحة وللتعافي منها يجب على الاقتصاديات الكبرى العمل على اتخاذ التدابير الاحترازية الوقائية لسلامة الافراد اولا تم اتخاذ التدبير الوقائية لسلامة نمو الناتج المحلي.

وذلك من خلال إعادة صياغة السياسة الاقتصادية للحد من التفاوت الاقتصادي والعمل على توليد ناتج حقيقي من خلال القطاعات الاقتصادية وتحسين الحراك ألاجتماعي من خلال معالجة التفاوت الاقتصادي من خلال النظم الضريبية وإيجاد مصادر دخل حقيقي للجميع وتحديد مصادر جديدة للنمو الاقتصادي ومواءمة الأهداف الجديدة مع الأداء الاقتصادي.

ولكن هناك دائما نظرة إيجابية للأمور من حيث العاطلين عن العمل نتيجة الكورونا سوف يتم استدعائهم للعمل ثانية بمجرد زوال الازمة من جديد وقد لا يتم استدعائهم جميعا ومن لا يتم استدعائهم هم من سيشكلون البطالة الحقيقية وكذلك فان الاقتصاد سيتعافى من جديد تدريجيا بمجرد التعافي من الازمة , بل نتيجة ما سببته الازمة من ركود قد يقفز الاقتصاد العالمي بعد التعافي للنمو سريعا ولكن يجب أولا العمل بشكل متكاثف بين الدول والأفراد من أجل القضاء على الفيروس والتخلص منه من خلال المصداقية وعدم استغلال الفرص لتحقيق أي مكاسب أي بمعنى ادق تكثف شامل لهدف وحيد ألا وهوا وقوف ضد المرض بأساليب الوقاية العلمية والتي تنص بها منظمات الصحة العالمية , تم بعد ذلك اتخاذ تدابير بالتوسع في السياسات المالية , من خلال دعم المتضررين من الفيروس من الافراد والشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك لان الاقتصاد عملية متكاملة اذا لم تدعم الجانب الاستهلاكي منه لا تستطيع التوسع في الجانب الانتاجي كذلك تكاتف الاقتصاديات الكبرى مع الاقتصاديات الصغرى والوقوف معها لأنها من تمثل المستهلك الاساسي لمنتجاتهم .

2-2 الاثار على القطاعات الاقتصادية المختلفة

نتيجة ما سببه الفيروس على اثار على القطاعات الاقتصادية أدى لوجود خلل في القطاعات الاقتصادية لمختلف الدول و أحيانا لتغير نمط الدولة الاقتصادي , فنجد أن حجم الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي للعام السابق في الدولة المتطورة والمتقدمة كان يمثل 39 % في المتوسط ليرتفع هذا العام ليكون ما بين 53 % الى 60 % وهو ما يؤثر على زيادة الدين العام , و يخفض من حجم الاحتياطيات العامة وخصوصا عندما لا يقابلها انتاج لتغطية النفقات فمن المتوقع ارتفاع الدين العام الحكومي العالمي لذات الدول من 115 % عام 2019 م الى 135 % هذا العام (إبراهيمي , 2020) وكل ذلك سيؤثر على الامدادات من السلع والخدمات وخاصة سلاسل توريد التصنيع السياحة والنقل وعلاقات الخدمات الطلب وأسعار الطاقة والسلع.

هذه الروابط والعوامل لها أوزان مختلفة للبلدان المختلفة، وبالتالي سيتأثر النمو والتطور خلال عامي 2020 و 2021 بكثافة الاقتصاد و الإنتاج والاستهلاك والتجارة (Baldwin , Wederdi 2020) ونتيجة ما فرضته العولمة على

الاقتصاديات اصبحت الشركات الكبرى تتحكم في سلاسل التوريد العالمي , وبذلك عندما يصبح لدينا أي خلل مثل الفيروس التاجي سيتأثر الامداد الغذائي وخاصة مع حالة الهلع التي يشعر بها الافراد نتيجة الوباء فيزداد الطلب على الاغذية خوفا من المستقبل الذي يرسمه الفيروس

(يقول الاقتصاديون إن جزءًا من المشكلة هو أن سلاسل التوريد اليوم ليست متنوعة بما يكفي. ويقول جيفري غيرتز، الزميل في برنامج التنمية والاقتصاد العالمي في مؤسسة بروكنغز، "إن هناك الكثير من نقاط الاختناق حيث يتركز إنتاج سلع معينة بشكل كبير في بلد واحد، وأحيانًا في مدينة واحدة أو حتى في شركة واحدة وهذا يخلق مخاطر وأضاف "نحن بالتأكيد نرى ذلك مع الصين. إن هذا الوباء بالفعل يؤكد حاجتنا إلى زيادة الاستثمار في مرونة وتنوع سلاسل التوريد") (وانغ، 2020 م)

فنجد أن الصين لوحدها تمد العالم ب 60 % من المنتجات الصناعية بمختلف انواعها كما أن الولايات المتحدة وأوروبا تمد العالم بقربة 30 % من هذه المنتجات ويتوق خسارتهما لهذا العام قرابة 2 تريليون دولار جراء الازمة , أما فيما يتعلق بالأغذية فهي من المسائل ذات الاهمية القصوى بعد الدواء , و لتلبية الطلب المتزايد على الاغذية يجب تخفيف القيود على انتقال البضائع في الموني وتسهيل الاجراءات فنجد أن مع بداية الانتشار للفيروس في العالم وجد المستهلكون أنفسهم أمام رفوف فارغة كانت ملئ بالبضائع قبل ايام , والسبب كما قلنا زيادة الاستهلاك نتيجة الخوف والشيء الاهم في ذلك أنه هل هناك منتجات تكفي للطلب المتزايد من شيئين الخوف من المستقبل ,وكذلك تزايد الطلب نتيجة العزلة الاجتماعية والبقاء في البيوت ؟ ففي السابق نتيجة تواجد الافراد العاملين خارج البيوت مما يقلل من الاستهلاك المنزلي والاعتماد على الوجبات السريعة والاكتفاء بوجبة واحدة في البيت، ولكن الان أصبحت عملية عكسية مما يؤثر في المطاعم والمقاهي وهو ما أثر سلبا على هذا القطاع.

الشيء الاهم في سلاسل التوريد ايضا بجانب توريد الاغذية توريد الادوية والطاقة فنجد في بداية الازمة النقص الشديد في الادوية مما ادي للقرصنة دوليا على شحن من الامدادات الطبية والكمامات كما لا يخفى على أحد من التصريحات الاعلامية للمسولين في بعض الدول الاوربية والعربية من القرصنة على شحن من الادوية والكمامات متجهة لدولهم وتمت تغيير وجهتها في البحر والجو.

في قطاع الطاقة نجد أن القطاع لم يسلم من أثار الفيروس وكذلك ما جرى بين الروس والسعودية مما أدى لانخفاض غير مسبوق لأسعار العقود الآجلة - 37 دولار للبرميل في ابريل 2020 م حسب تصريحات رويترز وتتوقع وكالة الطاقة العالمية أن القطاع سيشهد خسائر تقدر ب 400 مليار دولار (قنديل احمد 2020) كما أن التدبير الاحترازية التي اتخذتها الدول أثر بشكل كبير على القطاع الخدمي والممثل في السياحة وقطاع النقل والوجبات السريعة وقد قدر الاتحاد الدولي للطيران بان خسائر شركات الطيران من جراء الازمة تصل الى 113 مليار دولار (TRT عربي 2020) كما تشير نفس التقرير أن البطالة ستضر ب 50 % من العاملين بالقطاع السياحي كما يقول مجلس السياحة والسفر العالمي WTTCأتاحت صناعة السياحة نحو 319 مليون و وظيفة ، أي نحو 10% من مجمل الوظائف العالمية في 2018 وحجم القطاع السياحي من الاقتصاد العالمي سنوياً -وفق الأرقام الرسمية - يبلغ قرابة 8.5 تريليون دولار ، ما يعادل حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة ، بالإضافة إلى إيران ، وتركيا ، وفرنسا ، وبريطانيا ,كما يشير التقرير بان خسائر السياحة قد تصل الى 2.1 ترليون دولار (الخليج اون لاين 2020)

كما تهدد الكورونا الاسواق المالية فقد تدهور الائتمان على الصعيد العالمي فقد تم تصنيف سندات العديد من الشركات الكبيرة الى – BBBوانخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر من – 5 % الى – 15 % (الفرا , 2020م) .

واتخذت معظم الدول الكبرى تدبير مالية فقد اتخذت الولايات المتحدة حزمة تحفيز مالي للاقتصاد بقيمة 12 تريليون دولار من تأجيل للضرائب ومساعدة للقطاعات لتحفيز النمو الاقتصادي , واتخذ الاتحاد الاوربي في مختلف دوله حزمة مساعدات بقيمة 800 مليار دولار ولجأت الصين الى التوسع في الانفاق الحكومي وتعويم الاقتصاد بقروض ذات فوئد منخفضة لإنعاش الاقتصاد مع العلم بان هذا التعويم يعرض المصارف لمخاطر اكبر , ونتيجة لذلك فقد نجد أن الدول لجات من جديد لحماية البنوك كما حصل في أزمة الرهن العقاري 2008 – 2009 (E lena , 2020)

توصيات صندوق النقد الدولي الارشادية لأجهزة الرقابة المصرفية في استجابتها للجائحة

- استخدام المرونة التي يتيحها الإطار التنظيمي والرقابي مع الالتزام بمعايير الحد الأدنى الاحترازية والحفاظ على الاتساق مع المعايير الدولية
- تيسير القيام بتدخلات جيدة التصميم لتقديم دعم موجَّه للمقترضين والقطاعات المتضررة في القطاعين العام والخاص
- الحد من فرص الخطر المعنوي والحفاظ على الالتزام بالممارسات السليمة في إدارة مخاطر الائتمان، مع تيسير التخصيص الكفء للائتمان الجديد.
- تقديم الإرشاد حول تصنيف الأصول ورصد مخصصات الخسائر، بالبناء على الإرشادات المقدمة من الهيئات المعنية بوضع المعايير، والإحجام عن تخفيف التعريف التنظيمي للقروض المتعثرة.
- الحفاظ على الشفافية وتقديم إرشادات إضافية بشأن الإفصاح عن المخاطر.
- تعليق الأساس التلقائي الذي تنطلق على أساسه الإجراءات الرقابية التصحيحية للتعامل مع الظروف الاستثنائية للجائحة الحالية.
- مراجعة الأولويات الرقابية والحفاظ على الحوار الوثيق مع الصناعة المصرفية
- ضمان عمل البِنى التحتية الحيوية للأسواق بصورة سلسة.

3-2 الآثار على التجارة العالمية

على غرار ما سبق فان التجارة يحصل عليها من أثار مثلما حصل مع الناتج المحلي والقطاعات الاخرى فهي تأثر بذلك بسبب الاغلاق , وقد تكون الاثار التي تترتب على التجارة العالمية اعلى من الاضرار المرتبطة فيما سبق , وذلك لان التجارة ترتبط بالدول وتختلف الدول من حيث الاجراءات الاحترازية وبذلك فالتجارة ترتبط بمؤشرين داخلي يعتمد على الدولة المنتجة وظروفها وخارجي يعتمد على الدول المستوردة وظروفها و تشير منظمة التجارة العالمية على ان الاثار الناجمة من جراء الفيروس ستؤدي لانخفاض حجم التجارة العالمي الى 32 % هدا العام .

كما أن منظمة التجارة العالمية تتوقع انخفاضا مزدوجا في حجم التجارة لهذا العام وخاصة صادرات الولايات المتحدة واسيا (مركز الامارات لدراسات والأبحاث 2020) ونجد أن الوباء يثبت هشاشة نظام التجارة العالمية والاحتكارات

العالمية للتجارة والتحكم في تدفقات السلع والبضائع عبر العالم وكيف أن منظور الاكتفاء الذاتي مهم جدا لجميع الدول وخاصة الدول التي تتمتع بميز نسبية في جوانب متعددة من الاكتفاء الذاتي فنجد لدى بعض الدول توفر الارضي الخصبة والمياه للزراعة ولا تستغلها وخاصة في الدول النامية والتي هي من أكثر الدول يتخوف عليها صندوق النقد من الفقر نتيجة الجائحة (خالد , 2020) .

فالتجارة العالمية مهددة كبقية الانشطة الاقتصادية وخاصة نتيجة الصراعات ما بين امريكا والصين وخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي كما ان انخفاض التصنيع في الصين يمكن أن يخفض حجم التجارة العالمي ب 50 مليار دولار ولكن نتيجة لهذه الاحتكارات التي فرضتها العولمة فان المرونة في حركة تدفقات التجارة تأثر بأي سبب مثلما حصل حاليا مع الكورونا , وبذلك يجب تنويع الانتاج حتى تتكيف الشركات مع الواقع والبيئات المختلفة وكذلك على الدول لتحقيق مبدا الاكتفاء الذاتي والنظر في مبدا المرونة من حيث سياسات التجارة والاستثمار الداعمة لمرونة الانتقال للسلاسل الغذائية وتوفر البنى التحتية الرقمية والتنوع في مصادر الامدادات مع تخفيف الاعباء والتكاليف من القيود على التجارة سواء التعريفات الجمركية أو التوترات السياسية المضرة بالتجارة فهي لا تؤثر فقط في مشقة لأولئك الذين يعانون بالفعل من فقدان الدخل بسبب الأزمة , ولكن أيضًا يخاطر بزيادة حجم المساعدة الحكومية اللازمة لدعم تلك الشركات والمستهلكين. لذلك، من بين الخطوات الإيجابية لتعزيز الثقة وتخفيف الأعباء أن تلتزم الحكومات بعدم فرض تعريفات جمركية جديدة أو إجراءات تقييدية تجارية (سيرج , 2020م)، ولكن مع بعض الجوانب الايجابية لها من حيث الاعتماد المتبادل للتجارة العالمية في مختلف دول العالم وأهمية النقل العالمي لجميع السلع والخدمات والأدوية فلن تكون الصورة بالشكل المتوقع بإذن الله تعالى.

وعلى الرغم من تضرر معظم القطاعات الاقتصادية في الدول بشك عام من الجائحة إلا ان هناك قطاع لم يتضرر مطلقا بل حقق ارباح قياسية مقارنة بباقي القطاعات ألا وهوا قطاع التكنولوجيا والاتصالات , بل كانت المخاوف من انهيار الشبكات لكثرة الطلب جراء الكورونا فنجد حسب مؤشر بليمبورغ للملياردريرات أن العشر الأوائل المتصدرين للقائمة هم من عمالقة التقنية التكنولوجية من اصحاب مواقع أمازون وميكروسوفت , وغيرهم لترتفع ارباحهم بأرقام مأهولة ب 80 مليار لجيف بيزوس صاحب موقع امازون و 30 مليار لمارك زوكربيرج وغيرهم ممن تصدروا القائمة في الموقع وهوا شيء متوقع من بداية الازمة وذلك نتيجة العزلة المنزلية فان الطلب يتزايد على التواصل الاجتماعي الالكتروني لتلبية الطلبات ومعرفة الاخبار والتواصل فيما بين الافراد , وكذلك نتيجة العزلة نقلت معظم الشركات أعملها للبيوت تدار من خلالها وهو ما يتطلب التواصل الالكتروني بل حتى الخدمات الالكترونية تزيدت من خدمات التوصيل وغيرها وتأثرت بالحجر والعزل المنزلي .

أما قطاع الاسهم المالية والبورصات العالمية فهي شهدت انخفاضا ملحوظا وذلك بسبب الانفتاح العالمي وأصبح الملاذ الامن للمستثمرين هو الذهب إذ ارتفعت اسعاره لتتجاوز 2000 دولا للأوقية، وختاما في هذا الصدد نجد أنه على الدول الكبرى العمل بشكل جاد لا يجاد حلول للعالم اجمع وذلك لان الاثار الاقتصادية عندما تمس بها فهيا تمس حتى بالدول الاخرى المتوسطة الدخل أو الفقيرة فهيا من تستهلك السلع والمنتجات التي تنتجها هذه الدول فالاقتصاد العالمي مشترك بين جميع الدول كبرى كانت او صغرى نامية كانت او متطورة.

3- تأثر اقتصاد الدول العربية والنامية بالمرض

من الناحية الصحية نجد أنه الى حد الان الوضع الصحي أفضل منه حالا لدى الدول الاوربية والأمريكية في حالات الوفاة والإصابة ومن الدول لم تصب بالمرض الا مؤخرا وذلك قد يكون راجع للتدابير الوقائية المتخذة من قبل هذه الدول لمكافحة الاصابة بالمرض وأن الفئة العمرية لهذه الدول تتراوح ما بين 28 – 32 بعكس الدول الاوربية والتي تتراوح الفئة العمرية لديها ما بين 43 - 47 مما يجعل حالات الوفاة أقل , ولكن نتيجة لكون سكان هذه الدول هم أكثر عرضة للإصابات بالنوبات القلبية والسكري وأمراض الدم والسرطان وهذا هوا المؤشر الاهم الذي يجعل من الاصابة خطيرة على هذه الشرائح من المجتمع (فرناداث , 2020).

يمكن تصنيف الدول العربية اقتصاديا حاليا الى ثلاث مجموعات ,دول مستقرة وتعتمد على النفط كما في دول الخليج ,ودول مستقرة لا تعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل وهي شبه مستقرة لحدوث بعض الاضطرابات السياسية بها وتتلاشى بسرعة مثل المغرب والأردن وتونس ومصر , ودول غير مستقرة مثل دول الربيع العربي ولبنان وفلسطين , وبالتالي فإن مثلما تأثر الاقتصاد العالمي فإن الاقتصاد العربي والدول النامية ليست بمنأى عن التأثر بالأزمة من نواحي متعددة من أهمها انفتاح الاقتصاديات العربية على العالم وكذلك هي في معظمها اقتصاداتها ريعية احادية الجانب تعتمد على البترول كمصدر وحيد للدخل, وتتفاوت في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى ,مثل دول الخليج فمنها ما يعتمد على النفط مطلقا ومنها ما لديها بعض الأنشطة الاقتصادية المصاحبة كما في الامارات والسعودية الا أن هده الأنشطة تعد محدودة جدا وأن الاعتماد الأساسي على البترول كمصدر للدخل يعتبر هوا الأساسي وبذلك فإن عدم الاستقرار في أسعار النفط والتي انخفضت بشكل حاد في الفترة الاخيرة من قرابة 75 دولار للبرميل الى 40 دولار للبرميل وهو ما يؤثر في اداء الاقتصاديات فهوا يهدد باستنزاف مواردها ويغير من خطط التنموية والتي تسعى لها بشان تغيير نمط الاقتصاد للاقتصاد المتنوع , كما أن ارتباطها بالدول المتأثرة بالفيروس من الدول الكبرى يؤثر عليها فالصين تمثل 60 % من الطلب العالمي لصادرات البترول العربي فالانخفاض في اسعار البترول مع انخفاض الطلب العالمي عليه سيؤثر سلبا على اقتصاداتها ناهيك عن عدم الاستعداد الطبي لهذه الدول لمواجهة الفيروس مما يزيد من حجم الانفاق العام لديها كما ان اسعار البترول انخفضت بمعدل 45 % حيث كانت مستويات الاسعار تتراوح ما بين 75 – 80 دولار للبرميل في يناير 2020 م لتنخفض دون 35 دولار نتيجة الازمة وكذلك نتيجة ما دار من حرب بين السعودية وروسيا في الاسعار والإنتاج في مايو الماضي .

كما أنها شعوب مستهلكة وليست منتجة والاقتصاديات المعتمدة على القطاعات الخدمية كبعض دول المغرب العربي وشمال أفريقيا تأثرت بفقد مدخولات هذه القطاعات كما في تونس والمغرب والأردن، فالدول العربية بعكس الدول المتقدمة لم تفق من أثار الازمة المالية العالمية بعد، وأثار الربيع العربي عليها وعلى دول الجور، وعدم الاستقرار من ناحية محاربة التطرف الديني وهو ما يرفع الكلفة الاقتصادية للجائحة عليها.

أما الاثار على الناتج القومي فأنه حسب ما تشير الارقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي فإن الناتج المحلي الاجمالي سينخفض في دول المنطقة ما بين 5 % و 7 % باستثناء الجمهورية المصرية والتي يتوقع ارتفاع نسبة النمو بها الى 2 % (مصطفى , 2020) , وتشير التقارير المعدة من قبل الجامعة العربية بأن خسائر الدول العربية بلغت 1.2 تريليون دولار

من خسائر الاوراق المالية وخسائر الناتج المحلي الاجمالي للدول الاعضاء , وخسائر ايرادات النفط والديون الاضافية وخسائر التعريفة الجمركية وإن قرابة 7.1 مليون عامل مهددون بفقد وظائفهم جراء الوباء وخاصة في القطاعات الخدمية منها وأن الصادرات ستنخفض بمعدل 65 % (الشرق الاوسط 2020) , و كما يشير التقرير الى أن هناك دول الوضع لديها ممتاز واستطاعت السيطرة على الوباء ولديها مخزون استراتيجي ,ولكن معظم الدول الاخرى إما تعاني اصلا من مشاكل اقتصادية مسبقة كالدول التي بها الربيع العربي ودول الشرق الأوسط , ودول مستقرة والوضع الاقتصادي لديها مطمئن لوفرة الاحتياطيات النقدية مثل دول الخليج ولكنها تمر بأزمتين الكورونا وأسعار النفط ,ودول مستقرة ويمكنها التعافي على الرغم من الازمة مثل تونس والمغرب وذلك لاعتمادها على الانتاج المحلي ولديها القدرة على الاكتفاء الذاتي ,ودولة واحدة حققت نموا في الناتج الاجمالي على الرغم من الازمة وهي مصر , بفضل حزمة السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة لتنمية الاقتصاد المحلي وتخفيض المديونية للناتج المحلي ومقدرة الاقتصاد على تحقيق ناتج اضافي واكتفاء ذاتي .

كما أن القطاعات التي تأثرت بالأزمة تمثل 70 % من الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة وكذلك المشروعات الصغرى والمتوسطة والتي تمثل 45 % منها كما سيقع على الدول العربية عبء بمقدار 50 % نتيجة تخفيض إنتاج النفط حسب اتفاق اوبك + وهو ما يضر ضرار كبيرا باقتصاديات المنطقة والذي يمثل النفط لديها 60 % من الايرادات العامة واتخذت الدول العربية حزمة من الاحتياطيات لمواجهة الازمة بمقار 330 مليار دولار في مختلف الدول وحسب الامكانيات ومقدرة اقتصاداتها (صندوق النقد العربي 2020).

على الرغم من ذلك فان فرص التعافي للاقتصاديات العربية يتفاوت حسب وضعية هذه الاقتصاديات كما سبق ذكرها فمن الدول مثل مصر فان معدلات التعافي والنمو ستكون عالية وذلك لمقدرتها على التعافي في ضل الازمة أما دول الخليج فهيا مرتبطة برفع القيود العالمية وانتعاش القطاعات الخدمية لديها مثل السياحة وإجمالا يجب القول بان الدول العربية يجب عليها أعادة النظر بجدية في معظم سياساتها الاقتصادية لوجود الميز النسبية لهذه الدول من نواحي متعددة الموقع قربها من مركز الانتاج والتوزيع المقدرة المالية لمعظم هذه الدول من ناحية البترول والموارد الطبيعية الغير مستغلة وبذلك يجب عليها العمل على ذلك من حيث توفير الاكتفاء الذاتي والعمل على خلق المشاريع الاقتصادية وخاصة في المناطق الغير مستغلة

4- و اقع الاقتصاد المحلي

الاقتصاد الليبي اقتصاد نامي يحظى بالعديد من الامتيازات ولكن لم يستفد من هذه الامتيازات الامن البترول وأعتبر هو المصدر الوحيد الرسمي للدخل منذ اكتشاف البترول الى حد الان وخلال هذه الفترة تطورت اسعار البترول من قرابة 8 دولار للبرميل الى 140 دولار للبرميل وليصبح حاليا في حدود 40 دولار للبرميل والإنتاج المحلي في حدود 1.7 مليون برميل يوميا مع عدد سكان لا يتجاوز سبع ملايين نسمة يعيشون على رقعة جغرافية 1.700 الف كيلو متر مربع بساحل بحري طوله 2000 كيلو متر مربع وبكل هذه المعطيات نجد المؤشرات الاقتصادية التالية

- نتيجة لظهور النفط والمناداة بالاشتراكية تغير نمط الاقتصاد من اقتصاد يعتمد على الاكتفاء الذاتي ودور بارز للقطاع الخاص الى اقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد فقط على عائدات النفط

- الخلفية الاقتصادية للاقتصاد المحلي المتراكمة من سياسات سابقة من عدم وجود رؤية واضحة للاقتصاد يعمل بها ولا هدف تنموي واضح ادت لتكدس الموظفين في الوظائف العامة وظهور للبطالة المقنعة وانخفاض الانتاجية وذلك لغياب الخطط التنموية والاقتصار على ميزانية سنوية لا تنفذ إلا في ستة أشهر في أحسن الأحوال لتأخر اعتمادها من قبل المؤتمرات الشعبية
- عدم الاستفادة من الاستقرار السياسي لمدة اربعين عام وتحقيق عوائد عالية من دخل البترول والاستفادة منه في تحقيق مصادر بديلة وتنمية القطاعات الواعدة
- القطاع المصرفي لم يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تمويل المشروعات الاقتصادية وخلق قيمة مضافة على الرغم من تكدس الاموال لديها واقتصار عملها على قبول الودائع وسداد المرتبات
- لم تعمل البلاد بسياسة نقدية واضحة ومعلنة حيث تم تشكيل لجنة السياسة النقدية بمصرف ليبيا المركزي عام 2006م ولم تجتمع طيلة الفترة السابقة أبدا
- عدم تنمية القطاع الخاص بل وصل في فترة من الفترات لتجريمه والوقوف ضده وعدم الاستفادة من هذا القطاع لما له من أهمية في التنمية الاقتصادية
- الاهدار في المالية العامة للدولة من خلال الانفاق المتزايد على التأثيث والتجهيز والمواقع الادارية والسيارات وهو واضح في جميع تقارير الرقابة الشعبية ولا تصرف الميزانية إلا الاشهر الاخيرة من العام بسبب البيروقراطية المعقدة
- التوسع في الانفاق العام مع انعدم البنى التحتية وعدم وجود مردود لهذه المشاريع باستثناء البرامج الوطنية التي تم البدء فيها من 2009 م
- على الرغم من إننا دولة نفطية إلا إننا نستورد معظم مشتقات البترول من الخارج الى حد الان ولم نستطع توليد صناعات عليها على الرغم من وجود الميز النسبية لدينا فيها
- على الرغم من الانفاق المتزايد على التعليم والصحة ولكن مخرجات التعليم لا تتلاءم مع حجم هذا الانفاق لغياب المتابعة وتعتبر انظمة التعليم لدينا من الانظمة السيئة

وسنبين فيما يلي اهم المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المحلي.

جدول رقم 3 المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد المحلي

البيان	2010	2012	2016	2019	*2020
الناتج المحلي الاجمالي	74.77	81.87	26.2	52.08	9.9
الايرادات النفطية	55.713	66.932	6.666	24.490	3.415
الايرادات غير النفطية	5.790	3.199	2.179	25.970	1.3
صافي الايرادات*	7.004	16.19	7.768 -	2.111 -	0.851 -
الميزان التجاري	29.777	44.650	2.645 -	14.753	-

الاستهلاك المحلي من المنتجات النفطية	8.925	10.661	8.805	9.121	8.416
القاعدة النقدية	22.604	34.301	45.597	60.73	58.680
عملة لدى الجمهور	7.609	13.391	27.103	36.724	35.205
التضخم	3.1	3.7	25.9	2.2-	0.9

تم تجميع البيانات من قبل الباحثان من تقارير المصرف المركزي وتقارير أخرى

* صافي الايرادات يأتي من اجمالي الايرادات والمصروفات
* 2020 الربع الاول حسب البيانات المنشورة
* استهلاك المنتجات النفطية طن متري
* الايرادات غير النفطية تشمل الضرائب والجمارك ورسوم تحصيل النقد الاجنبي

من خلال الجدول السابق نجد أن جميع المؤشرات انخفضت اعتبارا من عام 2016 م وذلك راجع لأسباب متعددة وهي :-

- العنصر الأساسي المكون للدخل هو البترول وكلما يتأثر الإنتاج أو الأسعار تتأثر جميع المعطيات الأخرى من انخفاض في الناتج الإجمالي والايرادات
- نتيجة للأوضاع السياسية وعدم مقدرة المصرف المركزي على تطوير المعاملات النقدية أصبح الافراد يفضلون تجميع أموالهم لديهم بدلا من الاحتفاظ بها في المصارف مما أدي لزيادة العملة لدى الجمهور إلى 500 % من عام 2010 إلى عام 2020م وحتى المعاملات التي استحدثتها المصارف من بطاقات ائتمان متنوعة لم تعطي مفعولها واترها الحقيقي بسبب مشاكل فنية بسيطة
- سعر الدولار محور أساسي في التعاملات وذلك لغياب الإنتاج المحلي والاعتماد بشكل كامل على الواردات الخارجية
- فيما يتعلق بالتضخم نجده انخفض في 2009 ليصبح 2.5 % لدل من 10 % عام 2008 وارتفاع قيمة محفظة الاستثمارات الخارجية الى 85 مليار ويرتفع في عام 2016 الي 25% وفي عام 2019م ظهر سالبا بسبب الانخفاض في أسعار الدولار
- بعد اربعين عام ونتيجة تغير النظام السياسي وانتشار السلاح قي البلاد دخلت البلاد في مرحلة فوضى الى حد الان غلب عليها طابع الفساد الاداري والثراء الفاحش والاستحواذ على ثروات البلاد في ايدي أشخاص محدودين أو بمعنى أصح في أيدي مليشيات معينة
- ادى ايقاف انتاج البترول في 2013 الى 2017 م ليحقق خسائر مالية للبلاد في حدود 100 مليار دولار ناهيك عما صاحبها من ارتفاع سعر الصرف لأسعار قياسية وصلت الى 14 دينار للدولار وما صحابها من تضخم وشح السيولة النقدية لدى المصارف وتكدسها لدى الجمهور كما في الجدول السابق

- انقسام الحكومة منذ 2014 لتصبح حكومة في شرق البلاد وحكومة في غرب البلاد وانقسام المصرف المركزي وطبع المزيد من العملة مع فشله في السيطرة على الازمة النقدية مع تزايد الدين العام المحلي ليصل لقرابة 100 مليار دينار
- ايقاف انتاج البترول من جديد في 2020 م لتتفاقم الازمة من جديد بخسائر تقدر ب 10 مليار مع انخفاض الاسعار العالمية
- منذ 2011 لم يتم الاهتمام بالاقتصاد المحلي وتطويره وتنويعه بل ازداد الامر الى اسوء مما كان عليه نتيجة الحروب المتلاحقة وما صاحبها من اتلاف للممتلكات العامة والخاصة وأصبح اعادة الاعمار والتطوير هو الحلم والفساد هو الواقع مع زيادة معاناة الموطن في الحصول على اشياء لم يكن يفكر بها من قبل من الكهرباء او الخبز او المياه وغيره مما لا يخفى على أحد

كل العوامل السابقة وغيرها من العوامل ادت لتفاقم الوضع الاقتصادي داخل البلاد، ولكن الوضع العام ليس سيئ بشرط قيام حكومة موحدة ومصرف مركزي موحد، واستقرار الوضع الامني سوف تنجلي جل هذه المشاكل من استقرار العملة وتوفر الخدمات الاساسية، من تم العمل بخطط تنموية متنوعة تهدف لتنويع الاقتصاد وتطويره.

5- هل تأثر الاقتصاد المحلي بالجائحة؟

الاقتصاد المحلي شأنه شان أي اقتصاد لم يسلم من الجائحة ,ولكن نتيجة ما يمر به الاقتصاد المحلي من إغلاق الحقول النفطية وما يترتب عليها من تأخر صرف الميزانية, وارتفاع سعر العملة الاجنبية في السوق الموازي لتصل لقرابة 7 دينار للدولار مقارنة ب 4 دينار في العام السابق ,والحرب الدائرة في طرابلس ,وكل ذلك صاحبه ظهور الفيروس وإغلاق كلي للعالم وخاصة في بداية الازمة مع عدم الاستعداد لها من جميع النواحي ,الصحية والاقتصادية والاجتماعية ,فمن الناحية الاجتماعية أدت العادات الاجتماعية لدى الافراد لسرعة انتشار المرض وخاصة أن المرض لم يصل للبلاد إلا في يونيو نتيجة فتح البلاد لعودة المواطنين العالقين في الخارج مع عدم التقيد بالحجر الصحي الى الانتشار السريع ليصل عدد الاصابات لقرابة 20 الف اصابة مع 300 حالة وفاة في سبتمبر الجاري وهذا كله بسبب هذه الاجتماعات في الافراح والمأتم وعدم الالتزام بتعليمات اللجان الطبية من ارتداء الكمامات في الاماكن العامة والابتعاد عن التجمعات .

أما من الناحية الصحية تشير البيانات المنشورة لمنظمة الصحة العالمية أن الدولة الليبية تأتي في المرتبة 168 عالميا حسب مؤشر الامن الصحي العالمي GHS INDEX في عام 2019 م, و نجد أن معظم المستشفيات والمراكز الصحية مستنفرة ولكن مع شح الامكانيات والظروف الاقتصادية التي تعاني منها من عدم توفر احتياجات اساسية في الظروف الطبيعية ناهيك عن ازمة ولا يوجد لها عقار مؤكد حتى الان ,فنتيجة عدم الاستقرار السياسي والحرب الدائرة منذ 2011 والقطاع الصحي يعاني كثيرا من نقص الامكانيات وتردي الخدمات, وعدم توفر الامن لحماية الاطقم الطبية أثناء تأدية أعمالهم وعدم جاهزية المراكز الطبية في مختلف ربوع البلد لاستقبال عدد كبير من المرضى وعدم توفر أجهزة التنفس الاصطناعي ,كل ذلك وغيرها سيؤثر على الاداء الصحي وتزايد حالات الوفاة وخاصة للأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة وهم كثر وكذلك كبار السن ,وهذا الامر لكونه صحي بالدرجة الاولى ولكنه مرتبط ارتباط وثيق بالوضع الاقتصادي

والسياسي في البلاد حيث لو كان الوضع الاقتصادي مستقرا لاستعدت البلد بتجهيز القطاع وتوفير الاحتياجات اللازمة لذلك .

ومن الناحية الاقتصادية نتيجة للأحداث المتولية منذ عام 2011 وكثرة الفساد وانتشاره وعدم مقدرة الدولة على مجابهة الفساد العام في البلاد ,فالدولة فقدت ما يقارب عن 277 مليار دولار من ايرادات كانت لتتحقق لولا الفساد والحروب الدائرة ,وكذلك الانخفاض في حجم الاحتياطيات النقدية لتصبح 66 مليار دولار بسبب الاحداث الدائرة ,ونتيجة لهذه الاحداث والدعم الخارجي من قبل دول تدعم طرفي النزاع وتتدخل في الشؤون المحلية ,وتوقف انتاج النفط مع استمرار الانقسام السياسي ,فان الاقتصاد المحلي مهدد بعدم المقدرة على تحقيق نمو موجب بل سينخفض الناتج المحلي وبذلك لن تستطيع الحكومة الايفاء بواجباتها نتيجة نقص التمويل ومما يزيد الامور صعوبة تفشي المرض مع عدم وجود إنتاج محلي لتغطية طلب السوق من السلع والخدمات الأساسية, وكذلك شبه استنفاذ للمدخرات لدى الافراد نتيجة الحروب الدائرة والتهجير وتدمير الممتلكات ,ونقص المقدرة الشرائية مع ارتفاع معدلات التضخم لتصل الى ارقام قياسية لم تتحقق من قبل ,وقيام دول الجوار بإغلاق حدودها والاحتفاظ بمخزونها من المواد والسلع الاساسية ,كل ذلك يعطي مؤشرات مخيفة عن الوضع الاقتصادي حتى مع فتح الحقول النفطية مع انخفاض الاسعار العالمية ما بين 40 – 45 دولار للبرميل والإنتاج الفعلي الذي سيكون منخفضا فلا يمكن ان يكون الانتاج في حدود 1.7 مليون برميل بل سيأخذ فترة من الزمن لعام او عام ونصف حتى نصل للإنتاج المطلوب في حالة تم التوصل الى اتفاقات سياسية وحصول استقرار أمني ,وهذا الانتاج لن يغطي الميزانية العامة وذلك لان بند المرتبات لوحده يصل الى 25 مليار دينار فلو فرضنا ان الانتاج من البترول 1.7 مليون برميل وبيع بسعر 40 دولار فان اجمال الدخل في حدود 25 مليار دولار وهي تساوي 36.7 مليار دينار بمعنى تسديد المرتبات وبقاء 11.7 مليار دينار للإنفاق على التنمية وذلك بالسعر الرسمي 1.5 دينار للدولار إلا إذا استعملت الدولة نفس النهج في بيع الدولار بفرض رسوم والذي تم إقراره منذ العام 2018م بحيث يكون سعر الصرف 1.4 وتفرض رسوم على التعاملات التجارية بزيادة 183 % ليصبح السعر 3.9 دينار وهذا الفرق 2.5 دينار يوجه للإصلاحات الاقتصادية وهنا يمكن تغطية النفقات التمويلية المختلفة وذلك مرهون بوصول الانتاج للإنتاج الكامل وتوحيد الحكومة والمصرف المركزي .

فالاقتصاد المحلي مصاب بأزمات من قبل الكورونا وشبه متوقف، وبذلك فان اثار الكورونا جاءت في الاسعار والإغلاقات في دول الجور وأثارها على القطاع الصحي ,والإمدادات من السلع والخدمات وهنا يرتبط تأثر الاقتصاد بالكورونا في حالة بدء التعافي في الاقتصاد العالمي, وفتح المجالات الجوية والبحرية وعبور التجارة بشكل افضل مما هي عليه في مطلع العام أثناء الازمة فأن الاثار الاقتصادية على الاقتصاد المحلي لن تكون سلبية على أداء الاقتصاد, أما في حالة تأخر وصول العقار للفيروس للدول وحصول موجة ثانية من الجائحة للعالم وخاصة مع قرب موسم الشتاء وازدياد الإصابات بالأنفلونزا مع الوباء, فأن الأمور سوف تزداد تعقيدا على معظم الاقتصاديات والأنشطة الاقتصادية ,وبالتالي فالاقتصاد المحلى سوف تنخفض الامدادات من السلع والخدمات التي تصل اليه من الخارج لهذه الأسباب ولكونه يعتمد اعتمادا كليا على الواردات الخارجية وهوا ما يؤثر على الاقتصاد .

وللتخلص من هذه الازمة وغيرها أو للتخفيف من حدتها يجب العمل على تنمية وتطوير الاقتصاد المحلي، وتغيير الطبيعة العامة له من كونه اقتصاد استهلاكي يعتمد على الواردات الخارجية اعتمادا تام إلى اقتصاد يعمل على تنمية

المقدرات الموجودة لديه، مثل السياحة والتجارة والمشروعات الاقتصادية المتنوعة، لتنمية الاقتصاد المحلي , والعمل على خلق قيمة مضافة وخاصة من القطاعات التي تحقق تنمية اقتصادية مثل الزراعة والصناعة والتركيز على المشروعات الصغرى لما لها من مردود اقتصادي ,وهوا يتطلب كما أسلفنا لتوحيد الدولة وقطاعاتها المختلفة والعمل بسياسة تنموية وطنية شاملة واضحة المعالم والاهداف مع متابعة لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

الخلاصة العامة

جاءت الكورونا للعالم أجمع لثبت للعالم المقدرة الالهية على البشر والتطور العلمي والتكنولوجي, وقد يكون ذلك عقوبة من الله للعباد لمخالفة أوامر الله في المعاملات الربوية والاحتكار ,ونجد أن العالم أجمع وقف عاجزا أمامها فانخفض الناتج المحلي وازدادت معدلات البطالة ومعدلات التضخم ,وأصبح شبح الركود العالمي يهدد العالم بأسره مع عجز الحكومات المتقدمة والمتأخرة على حد سواء من الناحية الصحية والاقتصادية ,بل وأصبحت الدول التي كانت تمنع دخول الافراد لديها إلا بالتأشيرات تمنح حق الدخول للأطباء والممرضين مع ضمانات من الدخل والإقامة, وفرص العمل للمساعدة في مكافحة الفيروس ومن الناحية الاقتصادية, نجد أن معظم القطاعات الاقتصادية أصيبت بتوقف الإنتاج, ومن دون المبالغة هناك قطاعات اصيبت بشلل تام نتيجة الازمة مثل السياحة وشركات الطيران والمطاعم.

كما صاحب ذلك تنامي لقطاعات الاتصالات والتكنولوجيا مع تحقيق أرباح قياسية, وبذلك يجب التفكير جديا للخروج من هذه الازمة وغيرها مستقبلا ,فالعالم في مطلع العام الحالي كان على اعتاب توقعات بنمو اقتصادي وخروج من الازمة المالية ولكن تغير الحال بحلول الجائحة, وعليه يجب على العالم والدول المتقدمة العمل على تغيير نمط الاقتصاد الرأسمالي المهيمن ,ومراقبة الدولة للأنشطة الاقتصادية والتخلص من سيطرة الشركات الكبرى المهيمنة على الانشطة الاقتصادية من باب الاحتكارات العالمية, وإعادة النظر في الاسواق المالية والسياسات النقدية وأسعار الفائدة مع العمل بالاكتفاء الذاتي في مختلف الاقتصاديات وخاصة النامية منها فهي الوحيدة التي يوجد بها مقدرات وموارد اقتصادية غير مستغلة, والعمل على تنمية الاستثمارات المحلية وخلق فرص عمل ,وهو ما يحدث فعلا في بعض الانظمة فنجد في الازمة المالية 2008 - 2009 تدخلت الحكومة الامريكية لمنع انهيار بعض البنوك وشرائها ,وفي الازمة الحالية ضخت الحكومة من جديد قرابة 11 ترليون كحزمة مساعدات للاقتصاد وللأنشطة الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة .

وفيما يتعلق بالاقتصاد المحلي فيجب العمل على توحيد المصرف المركزي بالدرجة الاولى لضبط النفقات والمصروفات، وحكومة موحدة، وتغليب المصالح العامة مع دور أفضل للأمم المتحدة والمجتمعات الدولية، والعمل على تكوين هوية مستقلة للاقتصاد مع رؤية واضحة للنشاط الاقتصادي يعتمد على القطاعين العام والخاص، وتفعيل القطاع المصرفي كممول للتنمية والاستفادة من القطاعات الغير مستغلة كالسياحة وقطاع الخدمات، وفتح مجالات الاستثمار المختلفة مع رقابة فعالة من قبل الجهات الرقابية تهدف لتنمية الاقتصاد وليس لاصطياد الأخطاء.

كما يجب العمل بخطط تنموية شاملة تهدف لتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة ومعالجة الاختلالات في القطاعات القائمة من تكدس الموظفين ,وتزايد الانفاق الغير مقنن وترشيد الانفاق العام لمعالجة الاختلالات التي تظهر دائما في تقرير الرقابة وديوان المحاسبة من تضخم حجم النفقات في قطاعات الدولة المختلفة , كما يجب العمل على سياسة الدعم السلعي والتي أحيانا لا يستفيد منها الموطن بشكل مباشر وكيفية العمل على إصلاحها , والاستفادة من جميع

الموارد الاقتصادية الغير مستغلة وتطوير البنى التحتية المنعدمة للاقتصاد ككل بمختلف قطاعاته والنظام الضريبي مع حوكمة للدولة.

المراجع

1 – ابرتر شكري اليوانسة .(2020). **تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي**. صحيفة الوطن الالكترونية.

2 – احمد قنديل.(2020).**كورونا يهدد قطاع الطاقة العالمية بالشلل** .لشرق الاوسط .

3 – احمد ابرهيمي علي .(2020). **سياسة المالية العامة وصدمة الكورونا** . مركز الفرات للدراسات والابحاث .

4 - أحمد مصطفى .(2020) .**اثيروباء كورونا في دول الشرق الاوسط** . INDEPENEDNT عربية .

5- شريف عثمان . (2019). **تعرف الى اكبر الازمات التي هزت العالم في القرن العشرين** . العربي الجديد .

6 - عامر سليمان . (2020) .**اشد الاوبئة فتكا في التاريخ وكيف تصدى لها العالم ؟** .TRTعربي .

7- هيثم عمير فرندات .(2020).**فيروس كورونا في الدول العربية – فرصة عابرة أم كارثة إقليمية أم عاصفة للتغيير؟** . Real Instituto Elcano .

8- هاني عبد اللطيف .(2020). **أثار كورونا الاقتصادية : خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة** .تقارير الجزيرة .

9- فرناندو دواتي فيروس .(2020)**كورونا والسياسة: كيف يتأثر اختيارك لارتداء الكمامة بالسياسي الذي تصوّت له؟ .** BBC. نيوز عربية .

10– فاطمة الزهراء محمود ادم سالم .(2020) . **التباعد الاجتماعي و اثره في زمن الكورونا** .

11– **روبرت كوفي** .(2020).**فيروس كورونا: ما هي احتمالات الموت جراء الإصابة ؟ . BBC** عربية **نيوز.**

12– ريبيكا موريال .(2020). **فيروس كورونا: هل يمكن وقف التفشي السريع للوباء؟ BBC** عربية نيوز .

13 - ليندا وانغ .(2020). **كيف يمكن ان يغير فيروس كورونا سلاسل التوريد** . . share America

14- كنزي سيرج .(2020). **مستقبل التجارة العالمية بعد الكورونا** . المركز المصري للدرسات والابحاث .

15- منى المنجومي .(2020).**كورونا يستعيد تاريخ الهزات الاقتصادية في العالم** . INDEPENEDNT عربية .

16 – مهدي كريم .(2020). **الكورونا يرفع معدلات البطالة في العالم** . العربي الان .

17 - مرام تسيير الفرا .(2020).**تأثيرات أزمة فيروس كورونا على أداء الاقتصاد العالمي وعلى مؤسسات ضمان الودائع حول العالم** . المركز الديمقراطي العربي .

18 – مصطفى خالد .(2020). **الدروس المستفادة من الفيروس** . الارشيف العربي العلمي .

19 – **كورونا يضرب السياحة العالمية بشكل عام والخليج بشكل خاص** – الخليج اون لاين –مارس -2020 م

20– محمود عبد الناصر .(2020). **عشر شركات عالمية تعلن افلاسها بسبب كورونا** .مجلة الروية الالكترونية .

21 - صحيفة الشرق الأوسط.(2020) **1.2 ترليون دولار خسائر الدول العربية جراء الكورونا .**

22- تقرير أفاق الاقتصاد العربي – صندوق النقد العربي – اغسطس 2020 م.

23 - **E lena Carletti** - Stijn Claessens, Antonio Fatas, Xavier Vives – 18 June 2020.

24 - Richard Baldwin and Wederdi Mauro Beatrice (2020). Economics in The Time of Covd – 19.

LE COVID 19 ET IMPACT SUR L'ÉCONOMIE MONDIALE

ADRIF ABDESLAM

Secrétaire générale d'une collectivité territoriale

ABSTRACT

In essence, this is the appropriate time to ardently think about the problem of Covid 19 if not, the global economy's armature, the political systems and even the local authorities as well as other partners will be going through the eye of a needle.

In sum, the efforts of the States, the World Health Organization (WHO) and the non-governmental organizations will do their utmost to transform the predatory tiger into a wild cat.

Let us have confidence in them, and give them adequate time to trigger the right operations.

Introduction:

Ce que j'affirme et tiens pour certain que les politiciens économiquo-financiers mondiaux n'ont pas su donner avec talent à « l'économie mondiale » sa dimension culturelle et identitaire, sans lesquelles aucun projet ne peut être conduit.

Une économie qui se détache de son appartenance identitaire ne puisse jamais répondre à l'interrogation essentielle : **« D'où je viens-où je vais ?** »

Le monde est devenu complexe, voire même difficile a décrypté, cependant, renoncer à le comprendre, risque d'être un tentant, abandonner ces questions aux spécialistes, ces derniers se feront un plaisir de définir un champ clos afin qu'il soit monopolisé uniquement par eux.

Le premier pays à souffrir de l'impact du COVID-19 est la Chine, la deuxième économie mondiale. Le confinement drastique, qui a nécessité la fermeture ou la réduction des activités d'un certain nombre de grandes entreprises manufacturières et de commerces de détail, a terriblement ralenti l'économie chinoise. Selon le rapport de la Confédération des entreprises de Chine (CEC) du 6 mars, plus de 95 % des 299 grands fabricants interrogés ont vu leurs revenus baisser.

Heureusement, comme la Chine a réussi à stopper la propagation du virus, les fabricants chinois ont retrouvé leur pleine capacité. Cependant, alors que le reste du monde traverse une forme de verrouillage similaire, l'économie du pays subit un second coup dur avec la fermeture des marchés étrangers. Selon un document des économistes du FMI, la Chine va souffrir de la réduction de la demande mondiale, qui représente 20 % de l'économie chinoise.

Une crise qui atteint l'économie mondiale dans un laps du temps, par conséquent, les limites de la gestion collective du monde n'a été aussi apparent. Trop d'actions ont davantage cherché à trouver des responsables extérieurs que des remèdes aux souffrances de leurs

populations. Or dans un monde globalisé le multilatéralisme n'est pas une option, c'est une obligation.

La pandémie du coronavirus Covid 19 a frappé de plein fouet l'économie mondiale, au fur et à mesure que les pays se calfeutrent, la propagation du virus a perturbée d'une façon ni envisagé ni saisi par la pensée les chaînes d'approvisionnements et a provoqué une chute exorbitante de l'investissement voire même de la consommation, conduisant à un « risque réel et croissant de récession mondiale» a souligné le 15 mars 2020, le secrétaire général de l'ONU, **«Antonio Guterres»**.

Il a appelé les gouvernements du monde à travailler ensemble pour empêcher l'économie mondiale d'entrer en récession.

Alors que le fond monétaire international à son tour avertit que la gravité de ralentissement de l'économie mondiale dû au coronavirus dépendrait de la durée de celle-ci, et des réponses apportées par les gouvernements.

Au début mois du mars 2020, la directrice du FMI **« Kristalina Giorgieva»** a prévenu que la croissance en 2020 serait inférieure de 2,9 % par rapport à l'année précédente 2019.

Apres ces déclarations, il s'est avéré que l'économie mondiale se voit passer par le trou d'une aiguille .

La Pandémie du Covid 19, on peut la considérer comme une métastase qui a su bien provoqué avec talent un arrêt brutal de l'activité économique dans un nombre croissant de pays.

Certes rien n'est aujourd'hui occulte, et surtout dans le nouveau mode numérique, voire des réseaux sociaux .

La pandémie a créé des risques de plus en plus lourde et difficile à maîtriser, ce qui explique que la gestion des risques, ainsi que les démarches afférentes telles que les évaluations prospectives de l'impact, des décisions, et la mise en œuvre de principe de précaution n'ont pas été prises en considération, ou bien n'ont point abouti à des résultats positifs, à l'encontre de la puissance du virus Covid 19.

Malgré l'impossibilité pour une entreprise de prévoir l'intégralité des risques inhérents à son projet et nous le constatons dans cette période exceptionnelle où tous les pays et donc les entreprises sont confrontés à des difficultés majeures.

Et jusqu'à maintenant les analystes économiques n'ont pas pu déterminer la nature de ces risques :

- Est-ce des risques professionnels ?
- Ou bien des risques de fraude ?
- Ou bien des risques de sécurité et sureté ?
- Ou bien une défaillance humaine ?
- Ou bien technologiques ?
- Ou bien défaillance du processus de fabrication d'un produit ?
- Ou bien défaillance de non-conformité avec la réglementation ?

La disparition des frontières, ou plutôt leur transformation en mitoyenneté ou encore la multiplication des zonages. En réalité, elles étaient loin d'avoir disparu, la grande majorité des

conflits est de nature territoriaux. L'Europe comme exemple, voire encore la puissance des réseaux qui l'emportent sur les lieux, toutes ces mutations pointent l'affaiblissement de la territorialité nationale, ce qui a comme répercussion un déchirement apparent des villes, et sous la poussée de la mobilité générale, tendent à s'effacer au profit de nouveaux pôles.

- La topographique de la résille (espaces non clos, aire ouvert à l'étendu, et ne connaît pas de frontières) ;
- Et mettre fin à la topographique du cercle (espaces fermés, monde clos par une frontière) ;
- La topographique de la résille se substitue à la topographique du cercle.

L'économie chinoise représentait 10 % du PIB américain en 2001. Lorsqu'elle a adhéré l'OMC, elle représente 65% désormais. L'URSS du temps de la guerre froide n'a jamais dépassé 40 % du PIB américain.

En l'occurrence, la réplique du Covid 19 a été immédiate, et a mis en désuétude l'approche relative à la topographique du résille, car cette approche qui était basée sur des impératifs techniques et économiques , son objectif s'articulait sur le déchirement des villes, et le redécoupage des territoires au profit des nouveaux pôles économiques et financiers , mais le Covid 19 a mis en échec cette approche, cependant les États ont eu recours à la topographique du cercle en fermant leurs frontières .

Donald Trump a considéré que le Covid 19 a ruiné ses espoirs de réélection, et a trouvé un bouc émissaire (est un individu, un groupe, une organisation, etc., choisi pour endosser une responsabilité ou expier une faute pour laquelle il est, totalement ou partiellement, innocent).

Eu égard les grandes économies ont réagi en prenant des énergique de politique monétaire et budgétaire, l'évolution à court terme de la demande voire de l'activité dépendra entièrement de la durée et de la sévérité du confinement des populations. Une fois qu'il sera levé, la reprise sera probablement progressive et inégale, l'action des pouvoirs publics devra évoluer, les mesures d'aide face à la pandémie cédant la place aux mesures de relance de la croissance, avec des finances publiques encore mises à l'épreuve.

Les mesures de confinement qui en avril, ont touché l'économie dans un nombre croissant de pays, ce coup de frein a eu des répercussions internationales avec la baisse du commerce extérieure et la hausse de l'aversion au risque des investisseurs. Celle -ci a déclenché une quête mondiale effrénée de liquidités dollar ainsi que des sorties de capitaux dans les pays en développement.

Les mesures de quarantaine réduisent continuellement les activités économiques, les économistes de Morgan Stanley ont prédit une baisse de 30 % de la consommation et un niveau de chômage atteignant environ 12,8 % au deuxième trimestre. En effet, l'impact de la pandémie ne peut être pris à la légère car elle touche tout le monde. **L'industrie du voyage est l'un des secteurs les plus exposés aux risques en raison des restrictions de voyage mises en place par les gouvernements du monde entier.**

En conséquence, les États qui avaient opté pour que leurs territoires soient attractifs afin de renforcer leurs compétitivité nationale ou internationale et de réaliser des objectifs de développement, se voient clairement en état d'incapacité d'affronter le fameux (concept) coronavirus, Covid 19, qui a mis toutes les théories économiques, voire les planifications territoriales en échec.

Les retombées du Covid 19 sur la structure économique mondiale sont lourdes, et les mesures de les réajuster ne sont point disponibles pour le moment, étant donné que les anciens outils et moyens ne sont points adéquats pour mesurer les pertes infligées.

L'économie mondiale est dorénavant dans l'obligation de changer de stratégie, afin qu'elle puisse intégrer de nouveau le marché monétaire mondial, une mission qui s'avère impossible jusqu'à maintenant.

Le système économique mondial (d'après Covid 19) est dans l'obligation de prendre des mesures opportunes, en incitant les États modernes de gérer les espaces de quotidienneté et de proximité dans le cadre d'une nouvelle politique monétaire et économique mondiale, en mettant l'accent sur la démocratie politique et de l'action publique.

En outre, ils doivent également dans le cadre de l'action publique anticiper l'avenir, en évitant toutes risques qui peut surgir d'un moment à l'autre, afin d'assurer un meilleur cadre de développement, grâce aux prospectives qui sont les objectifs primordiaux des pouvoirs politiques.

L'intervention des Etats n'est devenue un instrument nécessaire de régulation des systèmes économiques qu'à partir de la crise des années 30.

La politique économique constitue actuellement un ensemble extrêmement complexe, par la diversité de ses objectifs, la multiplicité de ses instruments et l'articulation nécessaire entre d'une part des plans à moyen terme et d'autre part le réglage de la conjoncture en courte période.

L'historicité économique contemporaine stipule qu'il y'a deux sortes de politique économique :

- La politique de relance qui vise l'accélération de développement économique (politique budgétaire, expansive), qui met l'accent sur l'investissement, les réformes des structures, l'allocation rationnelle des ressources, l'emploi et le développement harmonieux. Cette politique s'inscrit donc dans une perspective à moyen et long terme, et accorde plus d'importance au structurel qu'au conjoncturel.
- La politique de stabilisation : elle est mise en œuvre dans des conjonctures historiques marquées par des déséquilibres économiques. S'inscrivant dans une perspective à court terme, elle privilégie le conjoncturel en visant des objectifs immédiats. Dans les pays en développement, on recherche à travers son application le ralentissement de l'équilibre des finances publiques, et la balance des paiements au moyen de la limitation des dépenses publiques d'une politique restrictives des salaires, d'une politique de la libéralisation des prix, d'une politique monétaire fondée sur la dévaluation et le contrôle du crédit d'une politique commerciale qui repose sur la libéralisations des échanges extérieures, etc…

La question qui se pose c'est que les économistes mondiales sont appelés après le Covid 19, quelle politique vont prendre en considération pour remédier à cette défaillance de la crise économique ?

La problématique qui flotte dans le concept de l'économie mondiale c'est que :

- Dans quelle mesure les politiques étatiques, les collectivités territoriales voire même le secteur privé sont-elles aptes actuellement à encourager les investissements existantes

à ne pas changer de directions ou objectifs en l'absence d'une stratégie afférente à la situation nouvelle du Covid 19 ?

- Quelle est la capacité de l'économie mondiale à résoudre certains problèmes fondamentaux dus à Covid 19 ?
- Quelles sont les chances d'une reprise réelle et durable ?

Il faudra alors une dizaine d'années pour que le monde puisse redresser sa situation financière et devienne vraiment solvable. C'est ainsi que le monde pourrait retrouver progressivement le chemin d'une croissance plus forte sans danger pour ses équilibres externes.

Concomitamment avec, les politiques étatiques, les collectivités territoriales et le secteur privé qui disposaient au préalable dans leurs budgets des ressources, des potentialités économiques, humaines voire matérielles ont-elles vraiment une assise solide afin de réceptionner d'autres projets et investissements internationaux, et ont - elles vraiment une stratégie efficace et efficiente pour garder les investissements existantes et déjà opérationnels.

La crise du coronavirus a déstabilisée les sociétés. Elle a remis en cause les fondements de la mondialisation aussi bien que l'équilibre des rapports internationaux. Il est alors temps d'avancer une réflexion sur les changements qui pourraient concerner le monde post Covid19. Tirer profit des enseignements de « cette phase douloureuse » permettrait certainement de bâtir les piliers d'un avenir meilleur.

Sur le plan relations internationales, la crise liée au Covid 19 a mis en doute le système de multilatéralisme. Elle invite les acteurs politiques et économiques à revoir les modes de coopération euro – méditerranéenne, euro – arabe, euro – africaine, inter – africaine et inter – arabe. Le renforcement de ces formes de coopération aussi bien que la consolidation des partenariats sur tous les plans, est le seul élément qui permettrait au continent africain de s'épanouir et au monde arabe de résister à la dépendance envers le monde lointain.

Sur le plan géopolitique, tirer profit du voisinage géographique, comme élément mobilisateur des ressources et de partage d'expériences, s'avère d'une importance cruciale. Les moments de crises écologiques, sanitaires et humaines nécessitent la mise en place de mécanismes d'ententes, de réconciliation et de rapprochement plus performants. Une consolidation des instances mises en place par la communauté internationale s'avère nécessaire.

Sur le plan économie mondiale, la pandémie à coronavirus a révèlé son extrême vulnérabilité. Il est alors important d'assurer une révision radicale de son fonctionnement. La très forte dépendance des économies, surtout africaines, à l'étranger sur des produits de première nécessité, amènerait les acteurs politiques et économiques à réfléchir sur les modalités d'investissement sur le plan national et de relocalisation de la production sur le plan territorial et local.

Selon la dernière édition sur le secteur extérieur, les déficits et les excédents des transactions courantes se situaient juste au-dessous de 3 % du PIB mondial en 2019, soit à un niveau légèrement inférieur à celui de l'année précédente. D'après nos dernières prévisions pour 2020, ils ne devraient diminuer que d'environ 0,3 % du PIB mondial, soit une baisse plus modeste que celle enregistrée après la crise financière mondiale d'il y a dix ans.

L'irruption du Covid 19 en début 2020 a provoqué une crise voire même un désastre économique, Jamais connu dans l'historicité économique mondiale.

En revanche les indicateurs d'attractivités auprès des investissements nécessitent en premier lieu l'accessibilité aérienne, à savoir le nombre de connexion aériennes directes, voire nombre de passagers aériens.

Autrement dit les cartes classiques du territoire sont en quelque sorte froissées, laissant apparaître un nouveau relief des sommets de la Grande vitesse .

L'infrastructure aéronautique qui comprend à la fois les aéroports, leur utilisation et la gestion des routes aériennes qui survolent tous les pays du monde.

Les aéroports mondial ont subi au cours du Covid 19 une perte exorbitante, et n'arrive point d'ailleurs à s'adapter au développement du trafic aérien et aux nouvelles exigences établies par les nouvelles recommandations soient de l'OMS, ainsi qu'aux directives des pouvoirs publics étatique, ce qui a perturbé tous les programmes d'action aérien relatifs au transport.

Le Covid 19 était rigoureux vis-à-vis des compagnies chargées du transport aérien. Les infrastructures du transport ne sont pas qu'un outil. Elles jouent également un rôle de moteur économique. Autrement, si l'implantation des infrastructures a souvent répondu dans un premier temps aux besoins d'exploitation, où la mise en valeur des pays, cette implantation a eu elle-même une réaction sur l'occupation humaine de l'espace et sur le développement de certains pays et régions du monde, Paris, Rome, Berlin, Tokyo, Bruxelles sont des exemples les plus spectaculaires.

Les aéroports ont drainé depuis toujours d'importantes activités industrielles et commerciales, point de mire d'une population qui a progressé rapidement jusqu'à faire des agglomérations connues dans tout le monde.

Le covid 19 a bouleversé le développement des échanges économiques voire même la circulation des biens et des humains.

Les ports du monde entier qui assuraient jadis les trois fonctions spéciales à savoir :

- Un abri pour les navires ;
- Un lieu de transit pour les marchandises ;
- Aire de transformation de celle-ci.

Cependant, Le Covid 19 a résigné uniquement en abri et d'une manière forcée tous les ports du monde, alors les implantations industrielles portuaires sont devenues un cimetière chargée d'inhumer les navires ainsi que les navigations internationales.

Se rendre à l'évidence des faits, la politique économique mondiale, les organisations non-gouvernementales l'ONU, le FMI, l'OMS, voire les collectivités territoriales sont appelées dès à présent à créer des cellules de réflexions qui ont pour objectif d'analyser la situation actuelle des investissements installées dans leurs territoires et qui auront certainement dorénavant des conséquences qui puissent être infligées à leurs trésors.

En substance c'est le moment opportun d'y réfléchir avec ardeur au problème du Covid 19 si non, l'armature de l'économie mondiale, ainsi que les systèmes politiques voire les collectivités territoriales ainsi que les autres partenaires se verront passer par le trou d'une aiguille.

En somme, les efforts déployés par les États, l'OMS ainsi que les organisations non gouvernementales feront de leurs mieux pour transformer le tigre prédateur en un chat sauvage.

Uniquement faisons confiance en eux, et laissons leur le temps adéquat pour déclencher les opérations opportunes.

REFERENCES

- Déséquilibre de l'économie mondiale et crise de Covid 19, Martin Kaufman, Daniel Leigh 2020 ;
- Regard sur le monde post Covid 19, Youness Kbibchi (Docteur en droit public) ;
- Renouveler l'aménagement du territoire, Mario Gauthier, Michel Gariepy, Maria Odil Trepanier ;
- Génie du territoire et identité politique, Jacques Beauchard ;
- Bataille du territoire (mutation spatiale et aménagement du territoire), Jacques Beauchard ;
- Dynamique et enjeux multiples de la réforme, Ali Sedjari ;
- Préface de l'ouvrage « Dynamique et enjeux multiples de la réforme », Yeves Jecouzo (Ex-président honoraire de l'université Paris 1) ;
- L'irruption Covid 19 a provoqué une crise économique jamais connu dans l'historicité économique mondiale, Médias 24 ;
- L'économie mondiale à l'arrêt, l'express (l'expansion, l'express. fR > l'économie ;
- Covid 19 ; l'impact sur l'économie du 19/4/2020, BNP Paribas ;
- L'économie mondiale après le choc du Covid -19 et les GAFA renforcés, « www. Médias 24. Com » l'économie ;
- CNUCED, les retombées économiques dues à la Covid 19 dureront plus, unctad . org > près-matériel> cnuce ...
- Crise économique liée au Covid 19 - la finance pour tous. « www. la finance pour tous. Com » crise...
- www.dynamique- mag.com
- 50 idées reçues sur l'état du monde, Pascale Boniface, édition 2021 ;
- TH les ateliers D'IFTm, article du Dr Emmanuel Jurczenko ;
- La grande encyclopédie du Maroc- Economie et finances structures et politiques, édition 1986.

Economie asphyxiée : effet secondaire du covid-19

HANAN KADDAR - JAMILA SAIDI

Faculté des lettres et sciences humaines De Mohammedia Université Hassan 2 de Casablanca Maroc

Résumé :

l'univers a été contaminé par la covid-19, la pandémie qui a causé un déséquilibre persistant. Cette crise a entrainé un bouleversement dans différents secteurs : transactions mondiales ; tourisme ; investissement… en résultant une forte chute économique ; le PIB mondial a diminué de 5,2% ce qui représente la plus forte récession planétaire depuis la Seconde Guerre mondiale.

L'activité économique pourrait être plus détériorée que prévu, sous l'effet de prolongation des mesures de distanciation physique et d'un lourd confinement. Les séquelles semblent nombreuses et transfrontalières à cause de recule de la demande cela pourrait amplifier les effets secondaires d'un pays ou d'une région.

Au-delà de cette situation pandémique, une reprise partielle est prévue pour 2021 avec un taux de croissance un peu plus élevé mais le chiffre PIB restera inferieur à la tendance avant la propagation du covid-19 ; c'est pour cet effet que la reprise est évidente mais incertaine. En conséquent, les pays doivent agir collectivement et solidairement afin de maintenir une coopération multilatérale et efficace, qui permet d'atténuer ces retombés sur le système commercial et prévenir toute dégradation prévue.

Abstract:

This study was treating the most important dramatic changes caused by the pandemic the propagation of the virus is not only infected our vulnerable respiratory system but also the economy is suffocated. All countries are developing their own strategies to improve the hall situation and surviving in this critical environment. The global PIB is decreased into 5,2% Witch causes the most exceptional year after lockdown the customers are changing their hobbits and methods of thinking which impact negatively on the behavior of most of the factories, people can get all they need in one Click the digitalization forms a primordial part of our style of living. A rare disaster, coronavirus pandemic has resulted in tragically huge number of human lives being lost. This is a crisis like no other, and there is substantial uncertainty about its impact on people's lives. A lot depends on the epidemiology of the virus, the effectiveness of containment measures, and the development of the vaccines, all of which are hard to predict. In other ways, lot of countries now face several crises: health crisis, a financial crisis, commodity prices, which interact negatively in different ways.

Mots clés : covid-19 – économie mondiale – conséquences de la pandémie – crise sanitaire – confinement – récession économique.

Key words: coronavirus – pandemic - financial crisis – economic crisis -economic recovery.

INTRODUCTION

« C'est pour moi un sujet particulier de fierté de constater comment l'ensemble des Marocains et les forces vives de la Nation ont traversé cette conjoncture en manifestant un tel niveau de prise de conscience, de discipline et de réactivité positive, chacun remplissant avec sérieux et responsabilité le rôle qui lui incombe » Sa majesté le roi MOHAMMED 6

« Nous sommes en guerre, en guerre sanitaire certes. Nous ne luttons ni contre une armée, ni contre une autre nation. Mais l'ennemi est là, invisible, insaisissable, qui progresse. Et cela requiert notre mobilisation générale. »

EMMANUEL MACRON

« Ces perspectives sont d'autant plus alarmantes que la crise risque de laisser des séquelles durables et de donner lieu à des difficultés planétaires majeures » souligne Ceyla Pazarbasioglu, vice-présidente du Groupe de la Banque mondiale pour le pôle Croissance équitable, finance et institutions.

« La crise due à la pandémie de COVID-19 est exceptionnelle à de nombreux égards : elle s'annonce comme la plus grave récession enregistrée dans les économies avancées depuis la Seconde Guerre mondiale, tandis que les économies émergentes et en développement devraient connaître la première contraction de leur production en soixante ans, » analyse Ayhan Kose, directeur de la division Perspectives de développement à la Banque mondiale.

"We have all got to be clear, this is the worst public health crisis for a generation. Some people compare it to seasonal flu. Alas, that is not right. Due to the lack of immunity this disease is more dangerous.

"It is going to spread further, and I must level with you, I must level with the British public: many more families are going to lose loved ones before their time" UK prime minister, Boris Johnson

Citations et d'autres ne font que révéler l'importance du danger invisible qui nous entoure mais qui a misérablement été apparent sur plusieurs secteurs d'activités.

Les grandes forces mondiales souffrent, le chiffre des meurs augmentent l'économie mondiale s'asphyxie. Quel avenir peut-on imaginer après cette crise sanitaire ? Peut-on révéler que 2020 déclenchera l'étincelle de 3éme guerre mondiale ? L'égoïsme et l'irresponsabilité envers les pays voisins peuvent inverser les ingrédients de l'union européenne ? Quelles sont les autorités responsables de ce séisme cruciale ou proprement dit quelles sont les autorités qui ont tiré profils par la propagation de cette pandémie ?

Plusieurs philosophies s'imposent pour trouver un dénouement à cette situation tragique par laquelle nous passons tous.

Mon projet de recherche s'articule sur l'importance des investissements étrangers au sein du pays d'origine en revanche, et après ce bouleversement d'autres problématiques seront mises en place pour analyser les perspectives dans le domaine du tourisme ainsi de mettre l'accent sur l'impact de cette situation critique sur l'économie nationale et mondiale.

La réalisation de ce projet prendra en considération les effets indésirables du covid-19 sur la nouvelle gouvernance mondiale et la gestion des ressources, transactions financiers …….

Cette crise sanitaire nous a exalté à poser plusieurs questions et d'ouvrir de nombreux vecteurs de recherche après avoir constater que les dirigeants ont flippé dans leur confuse

gestion de crise, et si ce virus avait d'autre vertus que celle de s'attaquer à nos vies ? et s'il tentait de nous rendre la vue sur la réalité humaine en finissant par remettre tout à plat ?

On se découvre brutalement solidaire envers notre environnement et se rappeler ce qui est primordiale, plusieurs individus nous ont bien servi en mettant leurs vies en danger.

L'état de santé des Etats n'a pas empêché les dirigeants de surmonter cette situation qui a asphyxié tous les services publics et privés et dévoile progressivement l'esprit d'union et de responsabilité.

Pour évaluer l'ampleur des conséquences de cette situation critique on va procéder à une analyse politique et bibliographique pour une étude approfondie sur la récession économique mondiale.

Etude analytique de la situation économique mondiale :

L'économie mondiale a subi une dégradation notable et généralisée au cours de cette année. Cela peut entraver les efforts du programme de développement durable ; réduire la pauvreté, créer les emplois, garantir une dynamique économique.

Avant d'entamer cette analyse commençant par comprendre le système économique mondial ou proprement dit le fonctionnement du mécanisme mondial.

L'économie est d'abord un phénomène d'un marché mondial c'est-à-dire les opérations (vente, achat, investissement, embauche …) et agents économiques (entreprises, ménages …)

Elle porte à la fois sur les biens services et capitaux sous le règne d'un équilibre globale.

Tout déséquilibre entraine un dysfonctionnement entre de nombreux secteurs et met en évidence un pessimiste avenir pour tous l'univers. C'est le cas persistant de cette année, la crise pandémique a inversé les modes de vies sous un ordre prioritaire à caractère d'urgence. pour sauver le développement et la progression des nations les pays qui empruntent trop et trop rapidement à l'étranger, en enregistrant des déficits extérieurs, peuvent devenir vulnérables à un arrêt soudain des flux de capitaux.

Nous présentons des évaluations des déséquilibres extérieurs qui se sont accumulées au fil des années et qui représentent un éventuel danger pour les pays débiteurs ou même créanciers ainsi que de nombreux pays présentent des facteurs de vulnérabilité et de distorsions.

Graphique 1 : projection de croissance

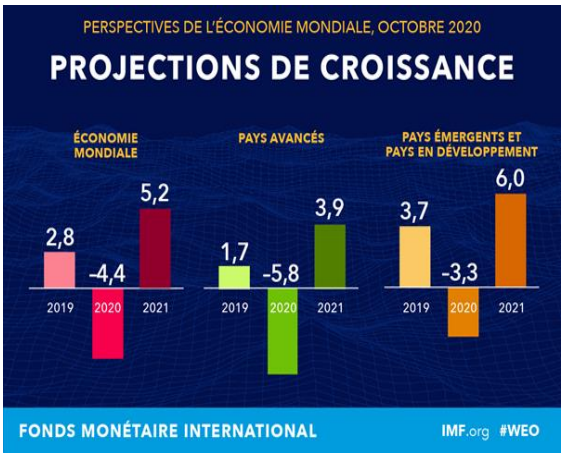

Source : FMI perspectives de l'économie mondiale

L'activité économique avait des difficultés à se relancer au parallèle : la propagation du virus repart de nouveau. Après le grand confinement, de nombreux pays tentent de reprendre prudemment leurs activités, mais la pandémie continue son expansion ce qui a ralentie le retour des ouvertures.

Malgré la stagnation de la situation vers le mois de juin, en septembre le nombre des cas confirmés augmente d'une façon spectaculaire et dépasse les 33 millions. Devant cette situation critique le retour de confinement partiel est mentionné dans nombreux pays.

Graphique 2 : Indicateur de l'activité mondiale moyenne mobile sur les trois mois : variation annualisée en pourcentage

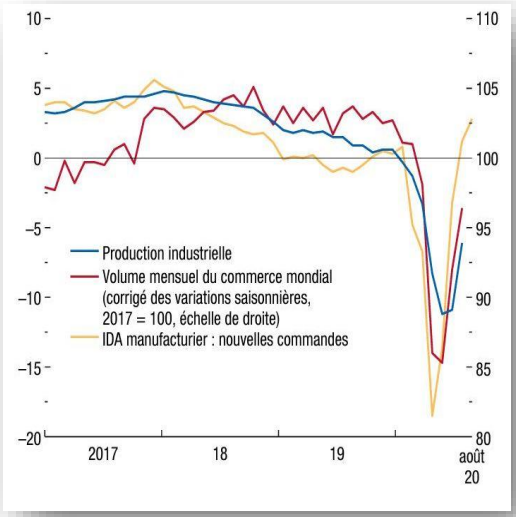

Source : bureau néerlandais de l'analyse de politique économique CPB ; haver Analytics ; markit economics ; calculs des services du FMI

La production industrielle et le commerce mondial ont repris une bonne hausse après l'assouplissement des mesures barrières apportées par le confinement.

Graphique 3-1 : Production industrielle

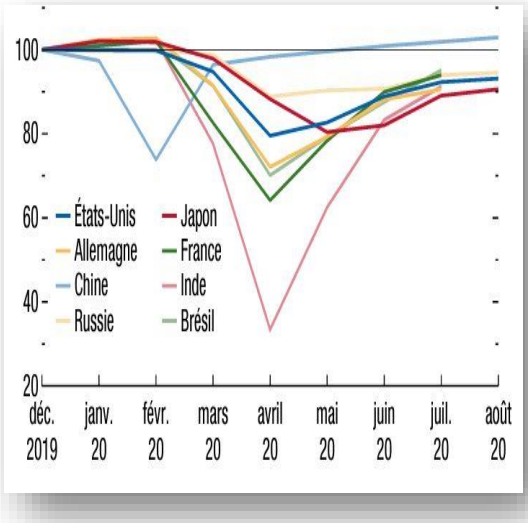

Graphique 3-2 : Volume des ventes au détail

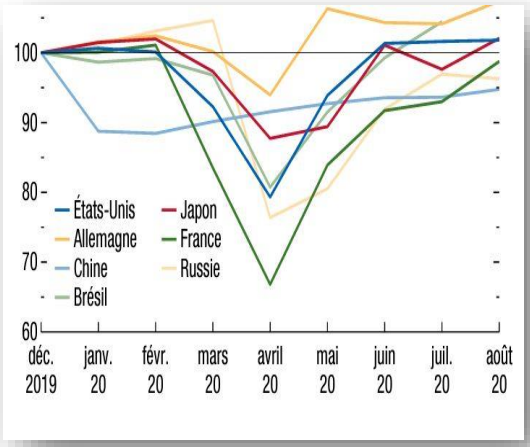

Source : haver Analytics ; markit economics ; calculs des services du FMI

Les ventes en détail révèlent une reprise importante par rapport à la production industrielle.

Effet du covid-19 sur l'offre

Dans cette partie on va analyser les données à partir du trajectoire envisagée 2020-2025 avant la crise pandémique.

Après 2021 on prévoie une croissance de 3,5% d'une façon progressive mais les résultats peuvent montrer une approche médiocre des pays émergeants, en développement ou avancés de la ligne des activités économiques. Cela révèle un important risque d'avancement et d'amélioration des niveaux et qualité de vie sous un rythme très réduit.

Les respectives au moyen terme se basent sur la capacité d'un pays de gérer ses situations dramatiques notamment avec cette pandémie. Pendant la première période plusieurs modalités ont été mises en place tel que la distanciation physique, que l'économie subira les séquelles par la suite.

Les pays ont censé gérer les retombés des gestes barrières sur la gestion des entreprises et son attribution dans la productivité et la vitalité des entreprises (faillite, taux d'activité …). Ceci pourra aussi être la cause du déséquilibre structurel lié au changement des lieux de travail en adaptant les mesures de sécurité, incarné le télétravail et la digitalisation des ressources afin de faciliter le travail distanciel. Cet ajustement qu'apporte chaque entreprise productive donne aux consommateurs une nouvelle référence de vie et de nouveaux modes de consommation ce qu'ils les rendent plus adapter à l'achat en ligne. Ce sont au-delà des perspectives qu'on doit se focaliser sur le capital humain.

Condition humaine vulnérable infectant la bonne reprise

La pauvreté et l'inégalité sociale :

La crise sanitaire a dévoilé la situation délicate des travailleurs qui compte sur des ressources journalières. Les dispositifs du pays ne prennent pas en charge la protection des

personnes qui ont subi une perte soudaine des revenus à cause des restrictions de déplacement ou autre pendant le grand confinement.

D'après la banque mondiale 90 millions de personnes pourraient tomber cette année en dessous du seuil de pauvreté extrême qui est 1,90 dollar par jour.

(Moniteur des finances publiques ; banque mondiale ,2020).

C'est le cas qui s'empire avec les étrangers qui sont mener à nourrir des familles et qu'ils travaillent avec rémunération journalière.

Le fardeau de la crise n'est pas reparti uniformément entre secteurs, en distinguant les emplois selon les caractéristiques qui se prêtent au télétravail, les travailleurs les plus touchés par la pandémie sont ceux de secteur de l'hébergement de la restauration, et des cafés des transports du commerce de détail et du commerce de gros (Brussevich, Dabla-Noris et Khalid 2020)

En conclusion les travailleurs aux salaires bas sont les plus exposés au danger de licenciement et risquent de perdre leur emploi

Ce changement dès l'aube de la crise démasque la réalité des inégalités budgétaires et malgré la situation critique certains pays ont pu la surmonter avec une croissante déterminante.

Cette croissance est due aux plusieurs indices :

- Evolution technologique : destiner aux personnes particulières et avec des connaissances et compétences élevées.
- Le pouvoir des Entreprises.
- Nouvelles politiques en vigueur : permettant de réduire les impôts des sociétés ainsi que la marge des salaires élevés.

Agglomération des ressources humaines

Selon une étude de l'UNESCO 2020 1,6 milliard d'apprenants ont été concernés par la fermeture des écoles et des universités.

Cette situation actuelle exacerbe de nombreuses difficultés des parents sur le marché de travail :

- Limiter la capacité de travail des parents à cause de la fermeture des écoles de garde surtout pour les femmes.
- Les élèves des milieux défavorisés l'arrêt de scolarité Réduit la possibilité d'apprendre dans l'absence des services complémentaire.
- Les cours distanciels ne représentent qu'une solution partielle.
- La gratuité des repas offerts par les établissements entraine une insuffisance alimentaire chez les ménages à revenus bas Durant la fermeture, résultat une nutrition à qualité réduite pour les enfants de ces ménages.
- Les enfants sont exposés au danger de violence ou d'exploitation.
- Dans certains pays les enfants s'enrôlent péniblement.

L'interruption de la scolarité est associée à des trajectoires plus faibles en matière de revenus (lighlt,1995 ; Holmlund, Liu et Skans ,2008)

L'inflation mondiale

L'inflation est la perte de pouvoir d'achat de la monnaie qui se traduit par une augmentation durable et générale des prix.

Au cours de cette période de crise pandémique et malgré les différentes séquelles les intervenants des secteurs du marché s'optimisent à une faible inflation :

- Les pays avancés : 0,8% en 2020 passer à 1,6 en 2021, avec la reprise s'installe le taux se stabilise à 1,9%
- Les pays émergent et pays en développement : le taux devrait atteindre 5% en 2020, voire 4,7% en 2021.

Le flux commercial Mondial : entre recule et déficit

L'activité commerciale mondiale devrait reprendre considérablement et de contracter de 10% avec un processus similaire à celui de la crise financière de 2009. Actuellement la chute du volume des échanges commerciaux s'explique par la diminution de la demande des consommateurs et même des entreprises.

L'activité mondiale devrait augmenter d'environ 8% en 2021. Cette évolution se concrétise par la stabilité des flux d'investissement directs étrangers et le maintien du pourcentage au PIB Mondial.

Malgré tout ça l'avenir des perspectives commerciales reste sombre pour les pays ou le tourisme, le transport et les voyages internationaux sont des vecteurs moteurs de leur économie cela peut lourdement infecter l'activité touristique même si la pandémie semble saisissable. Ces pays peuvent subir une baisse très importante du PIB 2020/2021 par rapport à des période précédentes.

Nouvel assouplissement : priorité à court et moyen terme pour limiter les dégâts

La crise sanitaire importe de lourdes séquelles sur l'économie mondiale on peut même dit que c'est la pire récession au cours des dernières décennies. Les robustes pouvoirs économiques devraient fonctionner bien au-delà de 2020/2021. Les priorités immédiates se concrétisent dans l'assurance que les systèmes de santé présentent des ressources suffisantes afin de limiter les dégâts sur le plan économique.

Hybridation délicate : priorité à court terme et défis à moyen terme

Afin de combattre les profondes recessions, les responsables dirigeants doivent relever des défis complexes pour maintenir la croissance de la productivité ; présente étroitement aux trajectoires d'évolution plus forte et équitable. Ils doivent balancer entre les mesures de croissance et la lutte contre l'apparition des accumulations des dettes. Les politiques monétaires doivent :

- privilégier les bonnes initiatives, protéger les groups vulnérables par le biais d'assurer une évolutivité participative.
- exalter les investissements dans la santé, l'éducation et les infrastructures.

Les dépenses dédiées à la recherche scientifique peuvent valoriser l'innovation et l'intégration des technologies.

Généralement, il sera indispensable de mettre en ordre les normes les plus strictes en toute transparence dans l'ensemble de l'économie pour éviter toutes formes de difficultés financières.

Renforcer les coopérations au carrefour de plusieurs disciplines

Pour faire face à la propagation des conséquences liées à la crise sanitaire et économique.

Plusieurs réformes doivent être installées dans divers niveaux :

- Soutien financier des pays en difficulté, afin de conserver les liquidités. Ces pays doivent recevoir des allègements des dettes des dons et des financements supplémentaires et solidaires. Le mécanisme de financement doit conserver et restructurer les ressources afin de se consacrer aux dépenses de la santé :
- Donner les moyens de gérer les atteintes d'infection et répondre à la forte demande.
- Donner la priorité aux dépenses liées au dépistage et le suivi des personnes en contact avec le malade.

Disposer du matériel de protection et d'équipement d'urgence (soin intensif des urgences, équipements de respirations, unités d'isolement …).

Le dispositive Mondial de sécurité financière propose aussi d'autres facilités de prêt et procède à un affablement des services de dettes sous forme de dons.

Au niveau national, les états doivent faire tout ce qui est dans leur pouvoir pour maitriser les séquelles provoquées par la pandémie et rétrécir ces effets sur l'activité. Il serait indispensable de reconstituer les marges financières en réduisant toutes Formes de gaspillages ou de subventions mal déterminées. Malgré la nouvelle reforme la complexité est toujours présente dans l'application de ces Nouvelles mesures. Les gouvernements seront menés à accroitre les impôts d'une manière progressive sur ceux qui sont plus au moins étaient légèrement infectés par la crise, ou les tranches à revenue élevé. Toutes ces initiatives de changement et développement, les autorités devraient exprimer clairement les garanties proposées afin d'assurer la viabilité des finances publics.

Ces éléments touchent en particulier les états qui dépendent des activités touristiques, les fonds étrangers et l'exportation du pétrole. Sans l'aide extérieur les pays disposant d'un système de santé fragile et faible rémunération budgétaire souffrent d'une grave asphyxie.

Reforme nationale : mesures et défaits

Limiter les dommages économiques

Au cours de l'évolution de la pandémie, ses effets sur divers secteurs d'activités rendent plus évident la bonne gouvernance et gestion des crises, les dirigeants savent de mieux en mieux les réactions les plus pertinentes sur le plan politique et économique en ciblant l'atténuation des dégâts afin de reprendre de bon rythme la dynamique avant la covid-19.

A cet effet, les mesures de Nouvelles politiques économiques devraient assurer :

- L'amélioration des conditions de travail.

- La bonne gestion du chômage.
- Le dispositif de protection sociale.
- Une aide de longue durée pour les travailleurs victimes de pertes d'emploi.

Ces compléments sur le plan financier, politique, règlementaire peuvent envisager un ralentissement plus pertinent et plus durable afin de contrôler les prix et réduire le risque d'inflation.

Favoriser une bonne reprise des activités : comme on a détaillé précédemment

les pays retrouveront la bonne manière de gestion de la crise sur plusieurs plans. La reprise partielle a été bien placée pour ralentir et interrompre le processus de propagation de la crise économique.

Les autorités veillent à garder l'aspect de reprise plus progressif et annuler les aides financières en facilitant l'accès et la réintégration vers les secteurs les moins touchés par les gestes barrières et prévoir un système de relance en ciblant l'orientation étatique vers les investissements des énergies renouvelables.

Stimuler la productivité est l'un des mesures les plus courants car sa croissance a déjà freiné dans pas mal de pays, à cause des dommages produits par l'offre, c'est l'un des facteurs contribuants à cet effet, en conséquence une croissance progressive des initiatives d'investissements peut redresser la situation à nouveau et régler les bouleversements signés par la crise. Cela peut aussi constituer une augmentation et concentration du pouvoir du marché dans l'ensemble, ce qui peut menacer la dynamique générale. Les dirigeants doivent assurer que cette évolution ne contribue en aucun cas à un déséquilibre de marché et que l'égalité de pouvoir et de concurrence continue entre les petites et les grandes entreprises.

Accompagnement des entreprises en surdette et régler la situation de l'état

L'épidémie du covid-19 continue d'infecter péniblement l'activité économique nationale et internationale. L'Etat continue à accompagner les employeurs sur le mode d'organisation du travail afin d'aider les entreprises à combattre cette situation et limiter les séquelles, des mesures exceptionnelles de soutien des entreprises sont mises en œuvre :

- Soutien des entreprises qui font l'objet de fermeture ou de restrictions d'horaires se concrétise dans l'exonération de toutes cotisations sociales, ainsi que des taux faibles de garantis sont à leur disposition.
- Le télétravail et l'aide à la formation sont des compétences développées par des dispositifs de formation professionnelle afin de répondre au besoin de l'entreprise et des salariés, ainsi que des fonds de solidarité concernant toutes entreprises jusqu'à 50 salariés.

Soutien psychologique des travailleurs

En France et après deux mois de confinement c'est le jour G du grand soulagement pour les entreprises et leurs salariés. En effet 44% des français souffrent de détresse psychologique et une multiplication de trouble d'anxiété dépressive alors comment doit-on prévenir le stress ?

Une étude a déclaré une augmentation de 9% de la consommation des médicaments antistress, anxiété et insomnie dans la période de confinement, mais le retour au poste de travail semble aussi pénible et forme une source d'anxiété pour plusieurs cas. Le lieu de travail changera aussi, il subit à des restrictions d'utilisation de l'espace (emplacement des bureau, distanciation, planning roulé etc.)

Il faut aussi mentionner que dans les entreprises ou le télétravail est appliqué à 100%, le risque psychologique est gravement accentué malgré la création des vidéoconférences, messageries, ou autres.

Le service solidarité psy covid-19 :

C'est un dispositif qui met plusieurs psychologues et psychiatres à l'écoute des personnes qui présentent un malaise psychologique soit par peur du virus, la difficulté du concept du confinement, les familles touchées par le décès et des deuils pénibles.

C'est un soutien psychologique et solidaire d'urgence où plusieurs psychothérapeutes se rendent à la disponibilité par une téléconsultation entièrement gratuite.

En conclusion toutes les autorités internationales devraient agir en toute urgence et admettre les mesures ciblant le renforcement des moyens de lutte contre les crises sanitaires (augmentation du réserve médical, Equipment, fournitures essentielles financement de la recherche scientifique, en préservant une aide importante au pays dont le système sanitaire reste très limité.

Conclusion et préconisation :

Le choc sanitaire provoqué par la propagation du covid-19 a péniblement infecté le monde entier en présentant un déséquilibre national et international à plusieurs échelles. Cette crise a rétréci l'activité économique mondiale en laissant des séquelles à long terme ce qui a réduit les transactions et échanges commerciaux. Les perspectives semblent évidentes mais totalement incertaines car l'ennemie y existe encore. C'est une guerre contre un virus insaisissable, et le risqué d'autres vagues de contamination semble très probable. Les priorités immédiates consistent à accorder une aide d'urgence et réagir au-delà des perspectives afin de réduire le déséquilibre mondial et promouvoir une reprise sans obstacles.

Tout au long de cette étude plusieurs protocoles ont été mis en place pour favoriser les conditions économiques en donnant fruits à deux scenarios possibles pendant et après la covid-19.

Le scenario maléfique :

ce scenario désavantageux on prétend que les mesures appliquées et ciblant l'atténuation de la propagation semblent faiblement réagi car le virus est devenu incontrôlable et très difficile à maitriser. En 2021 et malgré la distanciation physique et la course scientifique pour la découverte et la commercialisation d'un vaccin fiable, le Progrès et l'amélioration des

conditions économiques restent très restreintes et très lentes. Les répercussions sont amplifiées par la suite. Les échanges commerciaux concernant la demande interne un recensement est aussi remarquable dans les conditions financières car la faiblesse des activités persiste. Elle peut reprendre son niveau de référence au-delà de 2022. Ce scenario met l'accent sur la faiblesse de la croissance mondiale 2020 selon lui les pays émergent sont les plus infectés que les pays avancés à cause de la faible disposition budgétaire et une capacité très restreinte de soutenir les revenus. Après 2021 la croissance dépasse la ligne trajectoire de référence mais le PIB reste inférieur d'environ 1,5% à la fin de la période considérée.

Le scenario bénéfique :

Ce scenario optimise les efforts de lutte contre la covid-19, il suppose que tout se déroule de plus mieux que ce qui avait été programmé dans les mesures de référence. Le taux de moralité est très réduit et diminue le sentiment de terreur et peur, en essayant de regagner la confiance.

Les investissements de production des vaccins ont connu une augmentation rapide et responsable permettent de disposer de vaccins avant même que prévu grâce aux accords de coopération mondiale.

Tous ces progrès favorisent le retour des activités dans les secteurs à contacts nombreux plus rapidement.

Le redressement rapide permet d'atténuer le nombre des faillites, limite le déséquilibre du marché et stabilise le processus de croissance de productivité. Dans ce scenario avantageux l'accélération progressive de la croissance mondiale atteint ses objectifs : taux élevé en 2021. La reprise sera donc bien envisagée à l'horizon de 2024, et effacement plus prononcée des séquelles prévues. En 2025, le PIB Mondial s'élève à 2% et l'accélération de la croissance entraine un perfectionnement de la situation budgétaire d'ici la fin de la période envisagée dans les perspectives mondiales.

Bibliographie

- Banque mondiale, 2019, rapport annuel, www.banquemondiale.org
- Banque mondiale, 2020, rapport annuel, www.banquemondiale.org
- Brussevich, Mariya, Era Dabla-Norris, and Salma Khalid. 2020. "Who Will Bear the Brunt of Lockdown Policies? Evidence from Tele-Workability Measures across Countries." IMF Working Paper 20/88, International Monetary Fund, Washington, DC.
- CNN business ,2020, tracking America's recovery.
- International monetary fund, Avril 2020, the great lockdown.
- International monetary fund, October 2020, world economic outlook reports Monique Remillieux,2016, télétravail des cadres : perspectives et limites.
- Nations unies 2020 « situation et perspectives de l'économie mondiale » résumé analytique. Organisation de coopération et de développement OCDE ,1999, l'économie mondiale de demain vers un essor durable ?

- United Nations Development Program (UNDP). 2019. “Human Development Report 2019: Beyond Income, Beyond Averages, Beyond Today: Inequalities in Human Development in the 21st Century.” New York.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). 2020. “Education: From Disruption to Recovery.” New York. https://en.unesco.org
- World Bank (WB). 2020b. “The COVID-19 Pandemic: Shocks to Education and Policy Responses.” World Bank Report 148198, Washington, DC.

Webographie :

www.banquemondiale.org
www.elsevier.com/fr
www.lemonde.fr
www.qsapple.org
www.solidarites-sante.gouv.fr
www.voanews.com
www.wikipedia.org

Impacts de la pandémie Covid-19 sur le secteur pétrolier Cas des pays exportateurs de la région du MENA

BOULAHBEL-BACHARI Samira* , BENDAHMANE Amina*

Maitre de recherche / Maitre de recherche

* Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement

- CREAD - Algérie

Résumé :

L'âge de pierre ne s'est pas terminé parce qu'il n'y avait plus de pierre, mais parce que l'humanité s'est tournée vers des technologies plus avancées.

Si les prévisions sur l'épuisement du pétrole pour 2050 ont été remises en cause depuis les importantes découvertes de gisement réalisées dans le Golfe du Mexique, au Moyen-Orient, en Chine et en Alaska, il n'en demeure pas moins que la pandémie du COVID-19 a poussé les réserves à leur maximum et les prix à leur minimum. Dans cet article nous tenterons de décrire la situation économique que vivent les pays exportateurs de pétrole de la région du Moyen Orient Afrique du Nord depuis la propagation du Covid-19. Nous présenterons le contexte d'évolution des prix du pétrole depuis le début de la pandémie. Ensuite, nous verrons comment le Covid-19 s'est propagé dans la région MENA et quelles sont les mesures d'endiguement entreprises. Enfin, les conséquences économiques de la pandémie sur la région seront esquissées.

Mots clés : Covid-19, Moyen Orient, Afrique du Nord, Pays pétroliers, Croissance économique.

Abstract :

The Stone Age did not end because there was no stone left, but because mankind turned to more advanced technology!

If the predictions of oil scarcity for 2050 have been invalidated since the major oil discoveries found in the Gulf of Mexico, the Middle East, China and Alaska, the facts show that perhaps the COVID-19 pandemic has driven supplies to their maximum and prices to their minimum. In this paper we shall try to describe the economic environment faced by oil-exporting countries in Middle East North Africa Region after the spread of the Covid 19. We will present the context of the evolution of oil prices since the beginning of the pandemic. Next, we will see how Covid-19 has spread to the MENA region and also what containment measures are being taken. Finally, the economic implications of the pandemic for the region will be highlighted.

Keywords: Covid-19, Middle East, North Africa, Oil-producing countries, Economic growth

1. Introduction

L'âge de pierre ne s'est pas terminé parce qu'il n'y avait plus de pierre, mais parce que l'humanité s'est tournée vers des technologies plus avancées[444] !

Si les prévisions sur l'épuisement du pétrole pour 2050[445] ont été remises en cause depuis les importantes découvertes de gisement réalisées dans le Golfe du Mexique, au Moyen-Orient, en Chine et en Alaska, il n'en demeure pas moins que la pandémie du COVID-19 a poussé les réserves à leur maximum et les prix à leur minimum.

En effet, la pandémie du COVID-19 a très fortement impacté la demande en énergie fossile, une demande qui peinera à retrouver son dynamisme d'antan et finira par se tarir.

Cette pandémie inéluctable et imprévisible a eu des conséquences majeures sur l'économie mondiale entière.

Les mesures associées au « Grand Confinement » du mois d'Avril dernier, ont entraîné une contraction sans précédent de l'activité économique mondiale et, par conséquent, une chute de la demande mondiale de produits pétroliers. Début Mars 2020, le prix du baril de pétrole a connu une baisse drastique passant sous la barre des 16 dollars (Brent)et affichant même des taux négatifs le 20 avril 2020 pour la première fois depuis la guerre du Golfe.

Depuis, les cours arrivent difficilement à garder la moyenne de 40 dollars, loin des 60 dollars d'avant crise.

Plusieurs institutions internationales ont dévoilé des perspectives économiques particulièrement sombres. En juin 2020, le Fonds Monétaire International a estimé 12 000 milliards de dollars de pertes cumulées pour l'économie mondiale en 2020 et 2021. De son côté, la Banque Mondiale avait prévu une contraction de 5,2% du PIB mondial en 2020 selon le meilleur des scénarii (contrôle rapide et efficace de la propagation du virus, interventions économiques partiellement efficaces et retour de la croissance économique) et de 8% selon un scénario plus pessimiste (récidive virale, croissance économique à long terme faible et insuffisante, interventions économiques inefficaces).

Outre les effets dévastateurs de cette pandémie sur la santé des populations, les pays pétroliers exportateurs, notamment ceux de la région du Moyen–Orient, ont subi un double choc : une baisse de la demande mondiale et une chute des prix du pétrole. Ces deux chocs économiques se renforcent l'un l'autre et causent de sérieuses turbulences économiques dans la région.

En effet, la pandémie a fortement perturbé les échanges commerciaux et a entrainé des pertes économiques considérables. D'une part, le ralentissement de l'économie mondiale a eu des effets néfastes sur les chaînes de valeurs mondiales dans la région, en particulier avec le ralentissement dû aux mesures de confinement prises par les principaux partenaires économiques et qui ont réduit sensiblement la demande extérieure. D'autre part, les gouvernements de ces pays ont eux aussi arrêté des mesures pour atténuer la contagion.

S'ajoute à cela le resserrement des conditions financières mondiales qui a réduit les flux d'investissement vers ces pays et, par conséquent, impacté leur capacité de financer les dépenses nécessaires pour gérer la crise sanitaire et soutenir la croissance économique.

444 Sheikh Ahmed Zaki Yamani, Ministre Saoudien du Pétrole et des Ressources minérales (1962 – 1986) et un des ministres à l'OPEP pendant 25 ans.
445 Rapport "Energy Outlook" publié mi-septembre 2020, par British Petroleum.

Dans ce papier, nous tenterons de décrire la situation économique que vivent ces pays depuis la propagation du Covid-19.

Dans une première section nous présenterons le contexte d'évolution des prix du pétrole depuis le début de la pandémie. Ensuite, nous verrons comment le Covid-19 s'est propagé dans la région MENA et quelles sont les mesures d'endiguement entreprises. Dans la troisième section, les conséquences économiques de la pandémie sur la région seront esquissées. Une conclusion terminera l'article.

2. Covid-19 et la fin du pétrole cher

La pandémie du Covid-19 continue d'infliger des pertes humaines et économiques considérables partout dans le monde. Cette crise s'est vu porter le chapeau d'un bouc-émissaire de la crise économique qui a suivi. Pourtant, les contextes énergétique et économique dans lesquels elle est survenue étaient bien particuliers.

En effet, depuis le début de l'année 2019, la croissance mondiale a été revue à la baisse régulièrement pour chaque trimestre par plusieurs institutions internationales (Banque Mondiale et FMI notamment). Cette croissance était estimée à 3,4% au début de l'année 2019 et avait reculé à 3% pour la fin de la même année. La principale cause de ce déclin était la guerre commerciale Sino-Américaine qui a freiné le commerce mondial.

D'un autre côté, et depuis le milieu des années 2010, l'industrie pétrolière extractive a connu une décadence, amortie par le recours au pétrole non conventionnel, mais qui a fini par s'accentuer fin 2018 avec l'effondrement du prix du baril. Le contexte énergétique mondial a été fragilisé aussi par la guerre commerciale pétrolière opposant l'Amérique, l'Arabie Saoudite et la Russie.

Ainsi, il apparait que la pandémie du Covid-19 n'a que révélé les déficiences déjà présentes de l'économie mondiale.

Gravitant actuellement autour de 40 dollars, les cours du pétrole ont connu en ce début d'année 2020 des bouleversements sévères liés principalement aux mesures prises pour contenir la propagation du Covid-19.

En effet, la prolifération de ce virus dès le mois de Février, a forcé les gouvernements à prendre des mesures strictes pour endiguer la pandémie. Ainsi, le « grand confinement » fut appliqué dans beaucoup de pays et a concerné plus de 2 milliards de personnes dans le monde durant le mois de Mars.

Un événement singulier dans l'histoire de l'humanité qui a freiné l'économie par la mise à l'arrêt des entreprises, la fermeture des frontières, l'interruption des moyens de transport et l'encouragement du télétravail. Toutes ces mesures ont engendré une contraction mondiale inédite de l'activité économique et une chute brutale de la demande mondiale de produits pétroliers.

Les premières conséquences du grand confinement se font sentir sur la croissance mondiale. Le FMI et la Banque mondiale révisent à la baisse, encore une fois, leurs prévisions de 0,4%. La crise sanitaire prend dès lors les aspects d'une crise économique annonciatrice d'une récession économique sans précédent.

La rétraction de la demande mondiale de pétrole survient pour la première fois depuis la récession mondiale de 2009. Vient s'ajouter à ce recul, l'éclatement de la coalition russo-

saoudienne jusqu'alors alliée pour piloter les volumes de production de pétrole. Ces deux producteurs clés ont décidé d'augmenter leur production début mars et ont inondé un marché déjà approvisionné de manière excédentaire, aggravant de la sorte les déséquilibres.

Le jeudi 9 avril, face à l'excédent sur le marché pétrolier, l'OPEC, la Russie et d'autres producteurs ont essayé de s'accorder sur la plus forte réduction de la production de pétrole dans l'histoire : moins de 10 millions de barils par jour, soit 10% de la production mondiale pour les mois de mai et de juin, décision renforcée par la réunion ministérielle extraordinaire du G20 le 10 avril, rassemblant certains des plus gros producteurs mondiaux (les États-Unis, le Canada, le Brésil…). Un processus de diminution de la production a été établi : réduction de 9,7 millions de barils du 1er Mai au 30 Juin 2020, puis de 7,7 millions de barils du 1er Juillet au 31 Décembre 2020, et de 5,8 millions du 1er Janvier 2021 au 30 Avril 2022, en prenant pour référence la production d'Octobre 2018. Toutefois, la capacité à contenir durablement l'offre est restée fragile en raison du non-respect du quota assigné de certains pays (Nigeria et l'Irak) et de l'éventuelle progression de la production en Lybie.

D'un autre côté, le 20 Avril, les prix du pétrole Brent sont passés sous la barre de 20 dollars, présentant une perte de près de 70% de sa valeur. Les capacités de stockage atteignant presque leurs limites, les prix du pétrole fixés par les contrats du WTI sont devenus négatifs durant quelques heures pour la première fois de leur histoire. Les fournisseurs de pétrole payaient 37,63 dollars le baril aux acheteurs pour prendre leur marchandise !

Cette transaction inédite est le résultat de la saturation des infrastructures de stockage de pétrole dont les tarifs ont explosé, vu la quantité journalière démesurée produite (entre 70 et 80 millions de barils) durant le grand confinement et qui se rapproche de la production dans le monde avant la pandémie (100 millions de barils par jour). Par conséquent, les producteurs ont tenté d'écouler ce qui sortait de leurs puits pour ne pas avoir à les fermer, une opération très onéreuse.

Cet effondrement des prix représente certainement un des plus graves chocs sur les prix de l'histoire du marché de l'énergie. Bien qu'il ait été profitable pour les producteurs à faible coût pour reconquérir une part du marché, cet effondrement a laissé de lourdes conséquences sur le secteur. Ces conséquences portent sur l'approvisionnement en pétrole de certaines régions telle que l'Europe (à l'horizon 2025), sur l'arrêt de l'activité et la faillite d'une partie significative de l'industrie américaine, et sur une baisse des revenus des pays exportateurs de pétrole fragiles comprise entre 50 et 85% (selon l'Agence Internationale de l'Energie).

Compte tenu des incertitudes géopolitiques perceptibles, les compagnies pétrolières diminueront leurs investissements dans l'exploration-production, dans une proportion comprise entre 20 et 35% afin de réduire leur exposition aux risques de fluctuations du prix du brut. D'un autre côté, plusieurs compagnies européennes (Shell, Total et BP) ont annoncé un objectif de neutralité carbone pour 2050, augmentant ainsi leur investissement dans des énergies plus propres. Ainsi, et bien que l'industrie pétrolière se prépare à des changements impératifs au cours des prochaines décennies dans le cadre de la lutte contre le réchauffement climatique, la pandémie a probablement rapproché l'horizon de cette transformation.

Si dans leurs prévisions du mois de Mars, le recul de la croissance économique mondiale variait entre moins 1 et 3%, les prévisions du mois de Juin sont encore plus pessimistes et font état de taux de croissance négatifs compris entre 5, 10 et 15% !

Toutefois, malgré la baisse de la demande subie au premier semestre, le troisième trimestre de 2020 a enregistré de meilleures performances avec la reprise de la consommation pétrolière mondiale, suite à la levée progressive des mesures de confinement. Grâce aux efforts

d'endiguement de la pandémie, la courbe de contagion du coronavirus a pu être aplatie dans plusieurs pays permettant la remise en marche de certains secteurs économiques. Soutenue par les aides publiques, l'économie mondiale a donc pu rebondir au troisième trimestre même si elle reste toujours fragile face à la menace d'une deuxième vague qui s'intensifierait dans l'hémisphère Nord de la planète.

Par ailleurs, les avancées des discussions entre Washington et Pékin et l'éventuelle nouvelle baisse de la production de l'OPEP, ont permis aux prix du pétrole de rebondir durant le mois d'Octobre passé.

Figure 01 : Evolution du prix du Baril de Brent sur la période 01 Jan 2020 - 23 Nov 2020 (prepare par les auteures , données OCDE)

D'autres événements politiques ont aussi impacté les cours du pétrole. Il s'agit des élections présidentielles américaines. La victoire de Joe Biden aurait eu pour effet une montée des prix du pétrole à court terme du fait de son projet de limiter l'exploitation du pétrole de schiste dans le pays. Cependant, à moyen terme et avec une politique plus souple vis-à-vis de l'Iran permettant l'augmentation de sa production, les prix du pétrole pourraient chuter.

Durant le mois de Novembre, les prix du pétrole ont à nouveau été boostés (le Brent à 45,60 dollars et le WTI à 43 dollars) par l'annonce du laboratoire américain Pfizer et le laboratoire allemand BioNTech de la production d'un vaccin contre le Covid-19. Des espoirs de campagnes de vaccination massives avant la fin de l'année 2020 devraient dynamiser l'économie et la demande d'or noir.

La pandémie du Covid-19 a impacté durablement l'industrie pétrolière car elle a modifié les comportements tant en termes de consommation que de travail, en particulier avec la généralisation du télétravail durant le grand confinement.

Néanmoins, en dehors de la Chine, les perspectives économiques restent moroses en particulier pour de nombreux marchés émergents et pays en développement, dont les pays pétroliers de la région MENA. Ces pays subissent la baisse des produits de base, de la demande à l'exportation, la baisse du tourisme et la baisse des transferts de fonds en provenance de l'étranger.

La section qui suit montre comment ces pays ont fait face à la pandémie du Covid-19.

3. Propagation du Covid-19 dans la région MENA et mesures d'endiguement

Les pays pétroliers de la région Mena sont confrontés à un double choc avec la pandémie du Covid-19 : un choc sanitaire mettant à nu les défaillances de leur système de santé et un choc économique dû à l'effondrement des prix et de la demande de pétrole.

A des degrés divers, ces pays ont été touchés par cette pandémie, élevant le nombre de personnes contaminées à plus de 2,5 millions de personnes vers la fin Novembre.

L'Iran et l'Irak sont les pays les plus affectés par la pandémie avec près d'un million de personnes infectées et plus de 47 000 décès en Iran, et près de 550 000 personnes contaminées et 2 200 décès en Irak.

Malgré la diversité des capacités des systèmes de santé de ces pays à faire face à la pandémie, les stratégies sanitaires globales entreprises ont toutes appliqué des mesures strictes de confinement dès les premiers cas de contamination confirmés pour la majorité des pays, et même avant pour certains. A titre d'exemple, l'Arabie Saoudite n'a pas attendu d'enregistrer des cas confirmés pour limiter les déplacements et imposer des mesures de distanciation sociale. Elle a même suspendu les pèlerinages à la Mecque et à Médine, et interdit l'accès aux sites religieux dans les deux villes dès le mois de février.

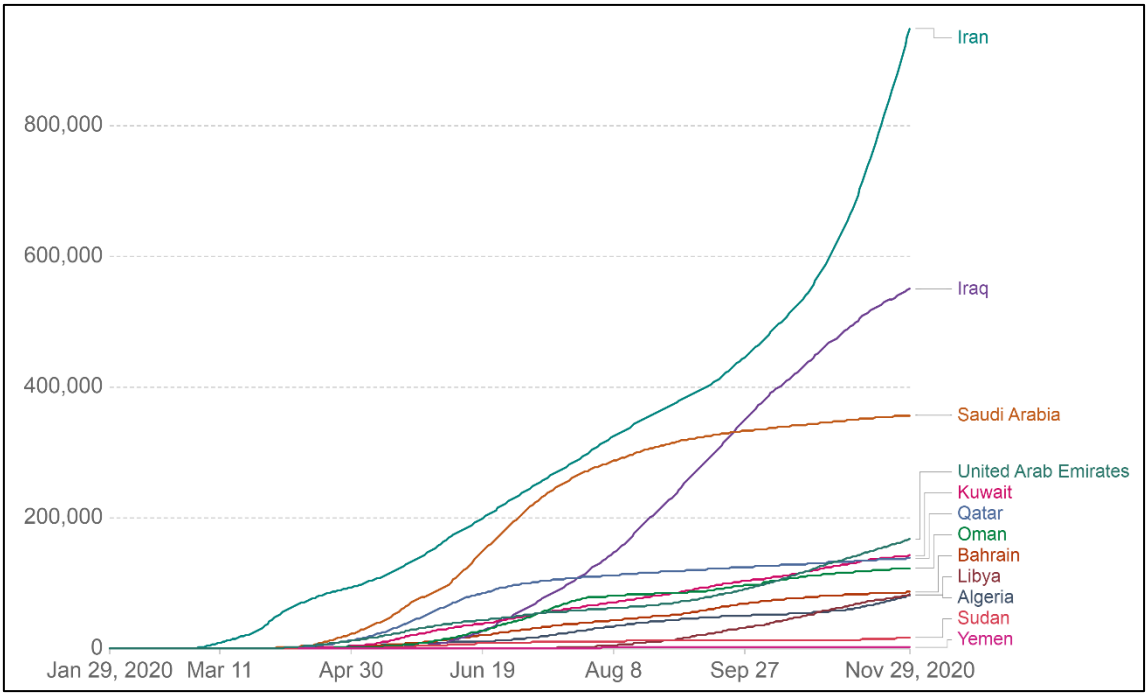

Figure 02 : Nombre cumulé de personnes contaminée. (Sources : Johns Hopkins University CSSE COVID-19 Data- 30/11/2020)

Si pour les pays prospères du Golf, les systèmes de santé ont pu faire face au flux de malades, les systèmes de santé des autres pays de la région Mena sont mis à rude épreuve, notamment les pays vulnérables et affectés par de conflits comme l'Iran, l'Irak, le Yémen et la Libye, où le manque de lits d'hôpital et de capacités de tests inquiète.

Les mesures prises par les pays reflètent le niveau de développement et les avancées dans les différents secteurs de santé. Ainsi, les Emirats Arabes Unis ont eu recours à des médecins virtuels et des robots de nettoyage alors que d'autres pays tels que la Lybie et le Yémen peinent à tester les populations faute de disponibilité de tests.

Par ailleurs, d'importants investissements dans le secteur de santé ont été réalisés pour renforcer le secteur et répondre à la pandémie, et renforcer la capacité de dépistage en ouvrant de nouveaux centres de tests pour faciliter le dépistage, le traçage et l'isolement des cas. Les ÉAU et Bahreïn figurent parmi les nations les plus avancées dans le monde en termes de détection, aux premier et troisième rangs respectivement pour le nombre de nouveaux tests pour 1 000 personnes à la fin septembre.

Un processus de déconfinement progressif a été établi entre Mai et Août avec une levée des restrictions de déplacement, la reprise des activités économiques et la réouverture des frontières au niveau de certains pays. Ces mesures ont été associées à de strictes règles de prudence afin d'assurer le maintien de la distanciation physique et d'autres gestes barrières. Les masques faciaux ont été rendus obligatoires dans les espaces publics de la plupart des pays MENA, et ceux qui n'en portent pas sont susceptibles de lourdes sanctions.

Cet allégement des mesures a eu des effets différenciés entre les pays. Si les pays du Golf n'ont pas enregistré une recrudescence du nombre de contaminés, les pays du Maghreb font face depuis le mois d'octobre à une deuxième vague émergente, suivie de la reprise des mesures de confinement pour éviter une diffusion rapide du virus.

La pandémie a ainsi mis en évidence la résilience différenciée à travers les pays MENA.

Les pays fragiles affectés par des conflits se heurtent à d'énormes entraves pour procurer les soins pour les malades du fait de la difficulté d'accès aux installations sanitaires et d'hygiène, et la destruction partielle des infrastructures de santé pendant la guerre.

Afin de garantir la continuité des services publics, de nombreux pays de la région ont misé sur le télétravail et sur les outils en ligne. Afin de sensibiliser les populations aux règles d'hygiène, de distanciation sociale et aux mesures préventives d'une manière générale, plusieurs pays ont opté pour des compagnes télévisuelles, radiophoniques ou via les réseaux sociaux.

4. Conséquences économiques de la pandémie sur la région

- *Recul de la croissance*

Pour les pays pétroliers de la région MENA, la pandémie du Covid-19 a engendré des coûts économiques importants en raison du choc négatif sur l'offre comme sur la demande, et de l'effondrement des prix du pétrole d'un côté. D'un autre côté, les mesures de confinement ont aussi affecté l'activité économique (perturbation du secteur de transport, des services, l'industrie du tourisme…) induisant une probable augmentation du chômage et une diminution des salaires et des transferts de fonds.

Selon les prévisions du FMI, la reprise économique dans la région MENA, plus particulièrement dans les pays exportateurs de pétrole, sera lente, incertaine et conditionnée essentiellement par l'évolution des cours de pétrole et du marché pétrolier et de la reprise de l'économie mondiale. Relativement à cette évolution du marché pétrolier, l'OPEP et l'AIE restent pessimistes pour cette année. Effectivement, dans leur rapport du mois d'Octobre passé, les deux institutions prévoient un recul de la demande de pétrole pour cette année en raison du recouvrement lent de l'économie mondiale. Selon l'AIE, la consommation de pétrole reculera de 8%. La deuxième vague de la pandémie vient perturber encore les marchés pétroliers, exacerbant les incertitudes sur les marchés pétroliers. Incertitudes qui ne pourront être dissipées qu'avec l'avènement d'un vaccin.

Le FMI prévoit pour l'ensemble de ces pays des baisses drastiques de leur croissance. L'Arabie Saoudite par exemple, devrait connaitre une contraction de 5,4% cette année et une croissance positive estimée à 3,1% pour 2021. L'Algérie dont l'économie a connu un grand ralentissement (0,8% en 2019), enregistrerait quant à elle, une récession de 5,5% due à une baisse de la croissance dans les secteurs pétrolier de 7,7% et non pétrolier de 4.5 % (le gouvernement Algérien prévoit une croissance de -4,6% en 2020 et 4% en 2021).

Pour l'Irak, le Koweït, la Lybie et Oman, le recul de la croissance est plus important et varie entre – 8,1 % au Koweït à -66,7% en Lybie.

Pour l'année 2021 les chiffres sont moins moroses. Les services du FMI prévoient une reprise de 3,2% en 2021 avec un retour de la croissance dans le secteur non pétrolier (3,4%) et pétrolier (1,7%).

- ***Difficultés budgétaires***

Comme dans le reste de la planète, les pays exportateurs de pétrole de la région MENA ont entrepris une série de mesures pour maintenir le marché financier en activité. En moyenne, 2,7% du PIB ont été alloués aux mesures budgétaires, et 3,4% en apports de liquidités mobilisés par les Banques centrales dans la région lors des premières semaines de la crise (soit plus de 37 et 47 milliards de dollars respectivement). Ainsi, des ressources complémentaires ont été allouées au secteur de la santé, mais aussi aux foyers les plus vulnérables.

Pour le prix d'équilibre du baril maintenant le niveau et la structure des dépenses actuelles, il est estimé à 118,2 dollars en Algérie, 521,2 dollars pour l'Iran (en raison des sanctions américaines) et 414, 6 dollars pour la Lybie (pays en conflit). Pour le reste des pays, il se situe entre 42 et 93 dollars le baril.

Ces mesures pèsent lourdement sur la stabilité macroéconomique des pays, notamment ceux présentant des niveaux élevés de dette, d'autant plus que le coût des emprunts a lui aussi beaucoup augmenté.

Le niveau des recettes hors pétrole devrait atteindre 21,7% du PIB hors pétrole en 2020 pour l'Algérie et 32,9% pour le Koweït. Pour le reste des pays, les ratios sont inférieurs à 19% du PIB hors pétrole.

Le déficit budgétaire régional connaitrait à son tour un accroissement et passerait de 3,3% en 2019 à 10,8% du PIB en 2020. Des pressions supplémentaires pourraient s'exercer pour les pays présentant des marges budgétaires réduites tels que l'Algérie, le Bahreïn, l'Irak et l'Iran.

Tenant compte du déficit hors pétrole, le ratio est estimé à 55,9% du PIB hors pétrole pour l'Irak, 68,7% pour le Koweït, 466,5% pour la Lybie, 48,8% pour Oman, 32,3% pour le Qatar et 30,7% pour l'Arabie Saoudite.

Pour ce qui est de la dette publique, elle se situe autour de 45% du PIB en 2020 et devrait atteindre 46,6% du PIB en 2021. Les pays les plus endettés sont le Bahreïn (128,5% du PIB), l'Irak (68,3% du PIB), Oman (81,5% du PIB), le Qatar (68,1% du PIB) et le Yémen (81,7% du PIB).
Pour la dette extérieure, elle se situerait à 1,9% du PIB en 2020 et 3,5% du PIB en 2021. Seuls l'Iran et l'Algérie (2,3% en 2018) affichent un taux aussi bas, les autres pays exportateurs de pétrole étant fortement endettés.

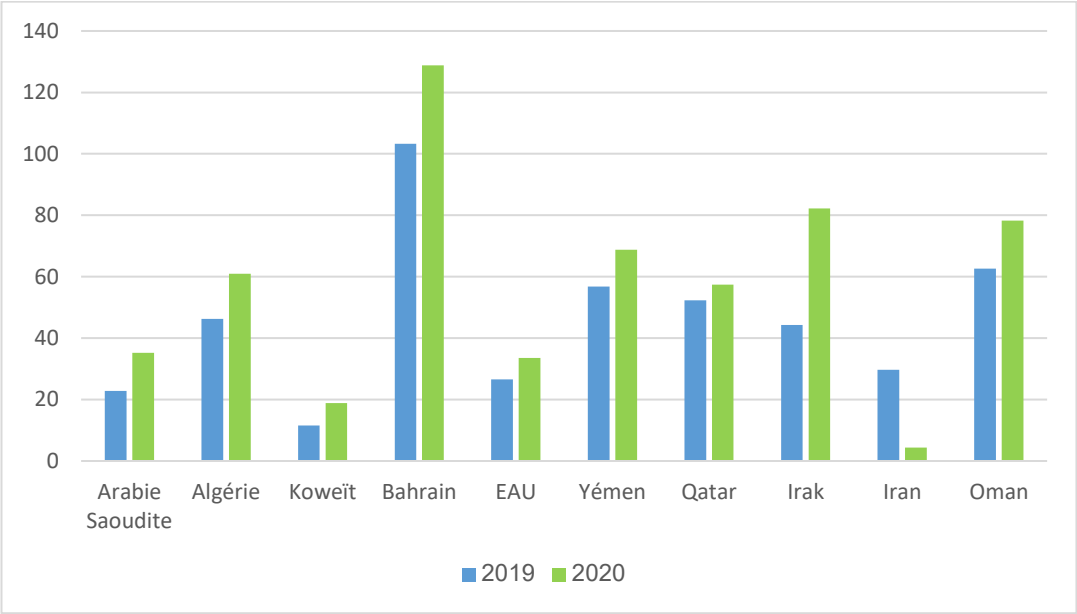

Figure 03 : Dette brute des pays pétroliers de la région MENA en % PIB. (OCDE, Novembre 2020)

Pour les Réserves internationales de change (RIC), pour l'Algérie, elles devraient se situer à 44,6 milliards de dollars à fin 2020 et 21,9 milliards de dollars à fin 2021. Seuls l'Irak (57,9 milliards de dollars), la Libye (56 milliards de dollars), l'Arabie Saoudite (439,3 milliards de dollars) et les Emirats arabes unis disposent de RIC élevées. Pour le déficit du compte courant de la balance des paiements, il devrait se situer à 10,8% du PIB, par rapport à 10,1% du PIB en 2019, reflétant une baisse des exportations de 12,2 milliards de dollars en 2020 et une baisse des importations de 12,5 milliards de dollars. En 2021, ce déficit devrait se creuser davantage pour atteindre 16,6% du PIB.

Relativement aux investissements dans la région, ils se sont réduits, notamment pour les pays du Golfe qui représentent le premier investisseur de la région, impactant ainsi les transferts de fonds et diminuant les offres d'emplois pour les ressortissants d'autres pays MENA. Les pertes en termes d'investissements sont estimées à 42 milliards de dollars durant cette année.

Les pays pétroliers de la région MENA devront réaliser une nouvelle stimulation budgétaire en 2021 pour tenir compte des effets durables de la pandémie, mais devront aussi penser à de possibles coupes budgétaires permettant de prioriser l'allocation des ressources**.**

5. Conclusion

La pandémie du Covid-19 a bouleversé toute la planète à différents niveaux, mais ses conséquences sur l'industrie pétrolière marqueront un tournant majeur dans l'histoire du secteur. Le Covid-19 a conduit à un effondrement de la demande pétrolière, engendrant une chute des cours. Tous les pays pétroliers ont subi de lourdes conséquences économiques et notamment ceux de la région MENA.

Ces pays, dont beaucoup ne se sont pas remis du choc pétrolier de 2014, font face à la fois au choc sanitaire de la pandémie, à l'effondrement de la demande de pétrole et à la chute des prix de ce dernier. Leur situation économique ne risque pas de s'améliorer de sitôt au regard de la réduction des recettes d'exportation, de la diminution des investissements étrangers et de l'aggravation des déficits des comptes courant et budgétaire.

Les conditions macroéconomiques initiales de ces pays sont différentes et expliquent l'impact différencié de la crise sur ces pays. Les pays les plus touchés restent ceux vivant des situations de conflit (la Lybie et le Yémen). Par contre ceux qui s'en sortent le mieux sont le reste des pays du Golfe et qui possèdent les meilleures infrastructures de santé.

Bien que les réponses des gouvernements au Covid-19 soient différenciées, elles présentent toutes les mêmes priorités d'actions : augmenter les dépenses pour enrayer la pandémie, utiliser les politiques monétaire, budgétaire et financière pour protéger les groupes les plus vulnérables, et soutenir l'économie.

Malgré la soudaineté de la crise du Covid-19, ses répercussions sur le secteur énergétique représentent un aperçu de l'ère après-pétrole, et fournissent une idée des défis auxquels l'industrie sera confrontée au cours de la prochaine décennie.Les gouvernements des pays pétroliers devront inclure dans le développement de leurs politiques économiques de relance la composante transition énergétique afin de diversifier leur économie et la protéger de la dépendance du secteur de l'énergie conventionnelle.

En conséquence, plusieurs milliards de dollars devraient être consacrés au déploiement d'infrastructures à faible et à zéro émission de carbone, ainsi qu'à la recherche et au développement de technologies qui le permettent.

Selon le rapport de l'OPEP « World Oil Outlook » du début octobre 2020, les pays industrialisés ont déjà entamé leur désengagement de l'industrie des hydrocarbures. Leur consommation des énergies fossiles va diminuer de 1,1 million de barils par jour au cours des cinq prochaines années. Les pays en développement seront donc les seuls moteurs de la demande qui finira par atteindre un plateau vers 2040 autour.

D'un autre côté, les institutions financières aussi rompent avec l'industrie des hydrocarbures. En Novembre 2019, la Banque européenne d'investissement, le plus grand prêteur multilatéral au monde, annonçait qu'elle ne financerait plus l'exploitation des combustibles fossiles (pétrole, charbon et gaz) d'ici la fin 2021.

Cette mouvance de désinvestissement du pétrole rappelle la période du début du désinvestissement du charbon engagé par 140 institutions financières dans le monde.

Malgré les conséquences dramatiques du Covid-19 sur le plan planétaire, la pandémie aura peut-être le mérite de faire avancer la transition énergétique de plusieurs années. Ainsi, la fin de l'ère du pétrole serait poussée par la transition énergétique et propulsée par la pandémie du Coronavirus**.**

Bibliographie

1. Beck, T. (2020). Finance in the times of coronavirus. A VoxEU. org Book.
2. Berahab, R (2020). Global trends in the energy sector and their implication on energy security. In Policy Center for the New South.
3. Canuto, O (2020). The Impact of Coronavirus on the Global Economy. Policy Brief. In Policy Center for the New South.
4. Dadush, U (2020). Un regard prudent sur les perspectives économiques au-delà catastrophe provoquée par la Covid-19. Policy Brief. In Policy Center for the New South.
5. Economics, B. E. (2020). BP Energy Outlook. BP plc: London, UK
6. FMI (2020). WORLD ECONOMIC OUTLOOK Update, June 2020.
7. Folliot,. P. (2020). La Pandémie de Covid-19 et la Région Moyen-Orient / Afrique du Nord. Assemblée parlementaite de l'OTAN.
8. Meninno, R., & Wolff, G. (2020). 9 As coronavirus spreads, can the EU afford to close its borders?. Economics in the Time of COVID-19, 87.
9. MICHAEL MAIELLO (2020) How COVID-19 shocked both supply and demand ; https://review.chicagobooth.edu/economics/2020/article/how-covid-19-shocked-both-supply-and-demand.
10. OECD (2020). Economic Outlook, June 2020.
11. OPEP, (2020) World Oil Outlook 2045.
12. UN (2020) World Economic Situation And Prospects: May 2020 Briefing, No. 137.

The Coronavirus Health Crisis: An Opportunity To Create A Solid Social

GHAZI Soukaina

Doctorante,Faculté des Lettres et des Sciences Humaines - Mohammedia,

Université Hassan II –Maroc,

SAIDI Jamila

Enseignant chercheur,Faculté des Lettres et des Sciences Humaines - Mohammedia,

Université Hassan II –Maroc.

Résumé

La crise liée à la propagation du Covid-19 a eu un impact considérable sur l'économie mondiale. En effet, cette crise sanitaire n'a pas tardé à se transformer en une réelle crise économique et sociale à la fois, appelant ainsi les gouvernements à faire preuve de vigilance mais également de flexibilité afin de s'adapter aux changements.

Au Maroc, l'État s'est mobilisé en proposant différentes mesures, dès le début de la crise sanitaire, afin de minimiser son impact et de préserver la stabilité sociale des citoyens marocains touchés directement ou indirectement par la crise sanitaire. Néanmoins, celle-ci a révélé les fragilités de certains secteurs, notamment l'informel, et ainsi les limites des interventions étatiques au profit de cette catégorie. D'où l'intérêt de repenser un nouveau modèle de développement social, ayant pour étais la santé, la sécurité sociale ainsi que la lutte contre le chômage et les inégalités sociales.

Mots-clés : Crise sanitaire, Impact social ; Sécurité sociale ; Préservation de l'emploi, État Marocain.

Abstract

The crisis linked to the spread of Covid-19 has had a huge impact on the world economy. Indeed, this health crisis quickly turned into a real economic and social crisis at the same time, calling on governments to be vigilant but also to be flexible in order to adapt to this unstable context.

In Morocco, the State mobilized by proposing various measures, from the start of the health crisis in order to minimize the impact of this pandemic and to preserve the social stability of Moroccan citizens, directly or indirectly affected by the health crisis,

Nevertheless, the crisis has revealed the weaknesses of certain sectors, particularly the informal sector, and thus the limits of state interventions for the benefit of this category. This should lead us to rethink a new model of social development, having for major interest health, social security as well as the fight against unemployment and social inequalities

Keywords: Health crisis, Social impact; Social Security; Preservation of employment, Moroccan State.

Introduction

Dans un contexte économique et politique marqué par la crise sanitaire mondiale covid-19, aucun gouvernement ne peut prétendre être à l'abri des effets désastreux de cette crise. Le Maroc, à l'image des pays du monde, a été touché directement par cette pandémie. En effet, les dommages causés par la pandémie sur les plans économiques et sociales ne cessent de s'aggraver dans l'ensemble des pays. Le Haut-commissariat au Plan (HCP) estime que l'économie nationale a régressé de 8,7% au cours du troisième trimestre de 2020.

La déclaration de l'état d'urgence sanitaire au Maroc, la fermeture des frontières, la suspension des activités touristiques et le confinement sont des mesures rapides prises par le gouvernement marocain, et dont les résultats semblent lourds sur plusieurs secteurs ; l'informel à titre d'exemple. Bien que les gouvernements aient pris de nombreuses actions en vue d'alléger les effets de la pandémie et protéger les moyens de subsistance de leurs peuples, en l'occurrence la distribution des aides, dons, et nourritures, ces interventions ne parviendront probablement pas à résoudre de façon miracle les effets de la crise. D'où la nécessité de mettre en place des solutions durables pour mieux résister aux éventuels chocs futurs, à travers la réglementation du secteur informel, l'instauration d'une politique de développement social, la généralisation du système de sécurité sociale, et ainsi la lutte contre le chômage et les inégalités sociales.

Dans l'espace de cet article, nous répondrons à la question suivante : face à un défi de grande ampleur, nécessitant une mobilisation urgente de toutes les parties prenantes du gouvernement, quels sont les plans d'action à mettre en œuvre en vue de créer un modèle de développement social visant à préserver l'équilibre social du Royaume, et à alléger les effets de la crise sanitaire sur les citoyens Marocains ?

Chapitre 1 : D'une crise sanitaire à une crise économique et sociale de grande ampleur :

1- Les effets de la crise sur l'économie marocaine :

Le Maroc, à l'instar de la majorité des pays du monde, est confronté à une crise sanitaire, économique et sociale inédites. En effet, la propagation du coronavirus a eu des retombées conséquentes sur la situation économique et sociale du pays, et continue toujours à générer des conséquences de grande ampleur. Face à cette crise sanitaire, le Maroc a été parmi les premiers pays à prendre des mesures préventives, en vue d'alléger les effets désastreux de la crise du coronavirus sur l'ensemble du territoire. Dans ce cadre, la déclaration de l'état d'urgence sanitaire au Maroc en mois de Mars a été accompagnée par la suspension de tous les événements publics, de même pour les voyages internationaux et les activités touristiques.

Par conséquent, plusieurs secteurs économiques ont enregistré une baisse remarquable de leurs chiffres d'affaires, en raison de l'enregistrement des taux élevés d'arrêt de l'activité de plusieurs entreprises marocaines. Selon les résultats de l'étude menée par le Haut-Commissariat au Plan au début du mois d'Avril 2020, sur l'impact du coronavirus sur la situation économique, sociale et psychologique des ménages au Maroc, il en ressort que 142 000 entreprises, soit 57% des entreprises au Maroc, ont arrêté leurs activités ; 3% de ces entreprises ont procédé à un arrêt définitif, tandis que 54% ont arrêté temporairement leurs activités.

Figure 1 : situation de l'activité des entreprises marocaines

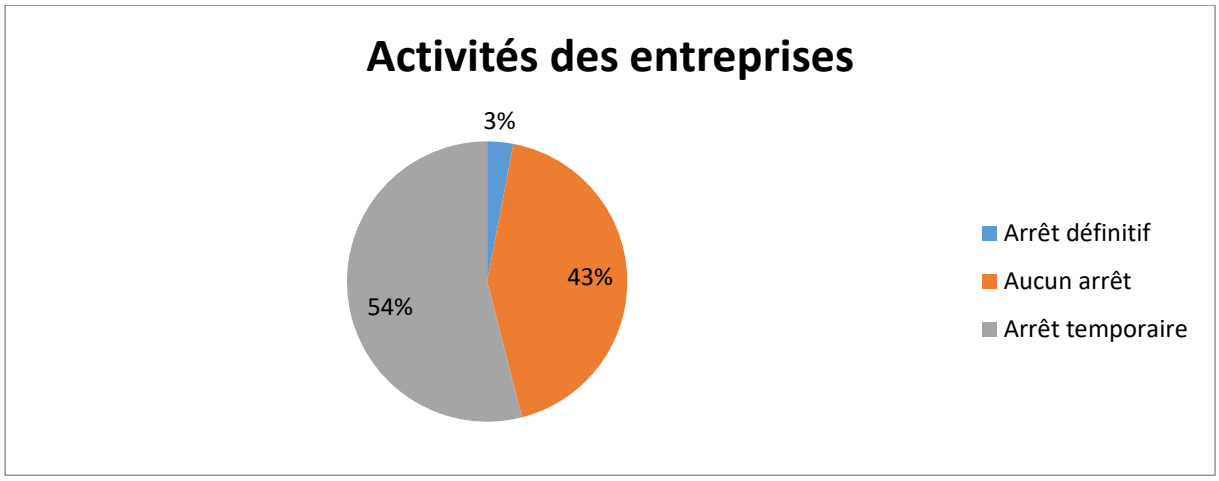

Source : Note de synthèse des principaux résultats : enquête sur l'impact du coronavirus sur la situation économique, sociale et psychologique des ménages (Avril 2020)

D'un point de vue macro-économique, l'ensemble des indicateurs économiques du Royaume ont enregistré une forte régression depuis le premier trimestre de l'année 2020, en dégageant, de ce fait, un déficit budgétaire très prononcé, une augmentation de la dette publique, une aggravation de l'écart de la balance de paiement et une chute du Produit Intérieur Brut et des réserves en devise de l'année 2020. Par ailleurs, dans le cadre de la note stratégique du mois de Juillet 2020, concernant l'impact économique et social de la Covid-19 au Maroc, la Banque mondiale estime que le PIB réel du pays diminuerait de 4% en 2020. Cette chute s'explique essentiellement par la baisse de la production des biens et services des entreprises marocaines, la réduction des exportations, la baisse des réserves en devises étrangères et des transferts des Marocains Résidents à l'étranger, des investissements directs étrangers. Notons également la perturbation des chaînes de valeur mondiale sous l'effet du confinement, la fermeture des frontières et les mesures restreignant la mobilité des personnes.

La situation est ainsi donc inquiétante, et cela a des répercussions, non seulement sur les indicateurs économiques, mais aussi sur la situation sociale du pays, en menaçant de mettre en péril les conditions sociales de plusieurs citoyens Marocains touchés par les effets désastreux de la crise sanitaires.

2- Le secteur informel, le plus touché par la crise économique :

Il est désormais certain que la pandémie actuelle est un choc majeur pour l'économie marocaine en générale, et pour le marché du travail en particulier, avec un impact significatif en termes de chômage et de sous-emploi. En effet, s'agissant de la situation globale de l'emploi au Maroc, et selon les résultats de l'étude menée par le Haut-Commissariat au Plan, au début du mois d'Avril 2020, sur l'impact du coronavirus sur la situation économique, sociale et psychologique des ménages au Maroc, les secteurs les plus touchés en termes de réduction d'emplois seraient principalement les services avec 245000 postes de travail, soit 17,5% de

l'emploi total de ce secteur ; suivi du secteur de l'industrie, avec une réduction de 195000 postes, ce qui représente 22% de la main-d'œuvre dans ce secteur ; le secteur de la construction aurait également enregistré une réduction de près de 170000 postes d'emploi durant cette période, soit 24% de l'emploi global de ce secteur.

Figure 2 : répartition de l'emploi réduit par secteur d'activité (les plus touchés par la crise sanitaire)

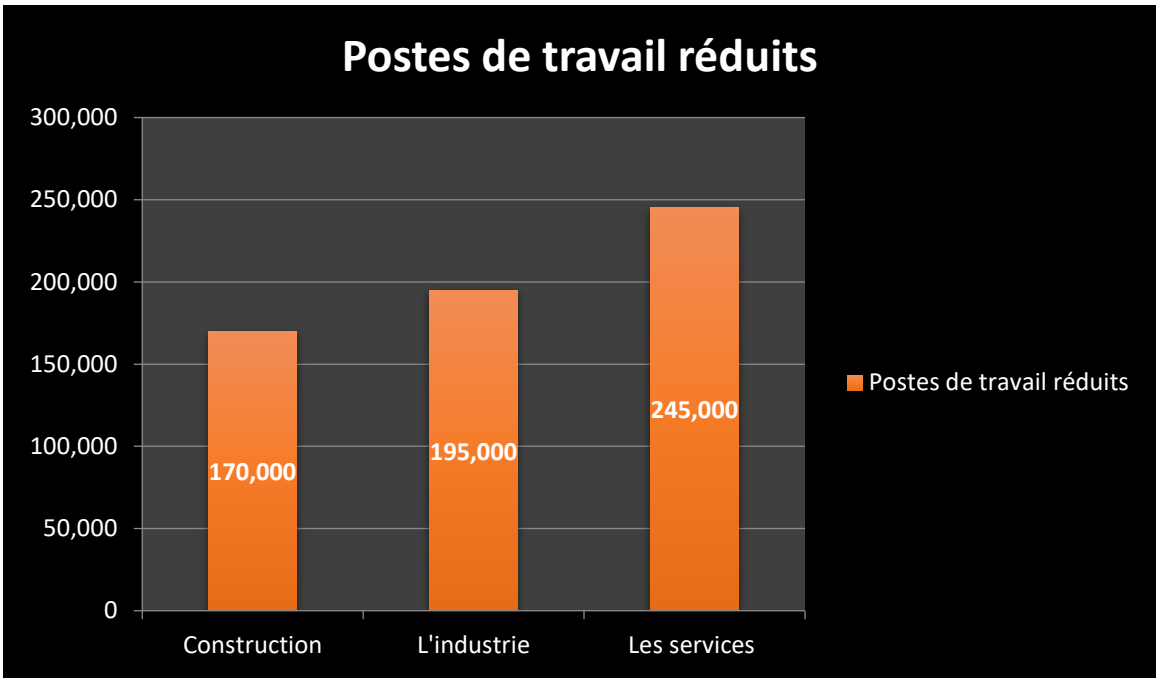

Source : note de synthèse des principaux résultats : enquête sur l'impact du coronavirus sur la situation économique, sociale et psychologique des ménages (Avril2020)

Ainsi, selon le HCP, plus de 726 000 employés ont été mis au chômage, soit 20% de la main d'œuvre des entreprises Marocaines ; soulignons, sur ce point, que ces effectifs ne tiennent pas compte du chômage conjoncturel observé dans le secteur informel. En effet, l'impact socio-économique de la crise sanitaire sera sans doute ressenti en premier lieu et durement par les travailleurs du secteur informel, lesquels représentent une grande majorité des Marocains actifs.

Dans le cadre de la note stratégique, du mois de Juillet 2020, concernant l'impact économique et social de la Covid-19 au Maroc, la Banque mondiale, en se basant sur le revenu par habitant, estime que l'incidence de la pauvreté pourrait atteindre 6.6% en 2020. Par ailleurs, en raison de la crise économique et sociale déclenchée par la pandémie mondiale, la proportion de personnes « vulnérables à la pauvreté » et/ou « pauvres » pourrait passer de 17,1% de la population en 2019 à environ 19.87% en 2020, soit 1,058 million de personnes additionnelles.

Chapitre 2 : La crise socio-économique : un défi pour l'État Marocain

1- Les stratégies de l'État Marocain face à une crise sociale inédite :

L'État Marocain s'est fixé comme objectif fondamental d'accorder la priorité à la préservation de la santé et de la sécurité des citoyens. Dans ce contexte difficile, une série de mesures conjoncturelles ont été mises en place afin de soutenir les secteurs impactés par la crise sanitaire et les couches sociales les plus vulnérables. Ainsi, sur Hautes Instructions de Sa Majesté le Roi, un Compte d'Affectation Spéciale intitulé « Fonds spécial pour la gestion de la pandémie du Coronavirus » a été mis en place afin de faire face aux dépenses exceptionnelles. Doté initialement de 10 milliards de dirhams provenant du Budget Général, ce fonds a bénéficié de la contribution de différentes entités : partenaires institutionnels, secteur privé et citoyens.

À ce propos, les recettes du dit fonds qui ont atteint plus de 33 milliards de dirhams vont particulièrement aux populations en situation de vulnérabilité et de précarité. En effet, le Comité de Veille Économique, créée à cet effet au niveau du Ministère de l'économie et des Finances et de la Réforme de l'Administration, a mis en place des mesures d'allocation au profit de cette catégorie sociale. La première mesure concerne les ménages « ramédistes » bénéficiaires du Régime d'Assistance Médicale (RAMED) opérant dans l'informel et qui se sont retrouvés sans revenus. Ces aides ont été fixées pour les ménages de deux personnes ou moins à 800 dirhams, pour les ménages formés de trois à quatre personnes à 1.000 dirhams et pour les ménages de plus de quatre personnes à 1.200 dirhams.

La deuxième mesure concerne les « non-ramédistes » opérant dans le secteur informel et qui n'ont plus de revenus du fait du confinement. Les ménages de deux personnes ou moins reçoivent une aide de 800 dirhams, ceux formés de trois à quatre personnes bénéficient de 1000 dirhams et ceux de plus de quatre personnes jouirent de 1200 dirhams. Et cela via le lancement d'une plateforme électronique dédiée au dépôt des déclarations. Concernant les salariés des secteurs formels touchés par la crise, en arrêt d'activité, et affiliés à la Caisse Nationale de Sécurité Sociale (CNSS), ils bénéficieront d'une indemnité forfaitaire mensuelle de 2000 dirhams nets en plus du bénéfice des prestations relatives à l'assurance maladie obligatoire et aux allocations familiales pendant la période allant du 15 mars au 30 juin 2020. Cette indemnité leurs sera versée par le Fonds spécial pour la gestion de la pandémie du coronavirus. Ces salariés pourront également bénéficier du report de remboursement des échéances des crédits bancaires, à savoir le crédit à la consommation et le crédit immobilier et ce jusqu'au 30 juin 2020.

2- Le rôle des interventions étatiques dans la préservation de la paix sociale et la préparation de la relance économique :

La Préservation des emplois revêt une importance primordiale par le gouvernement Marocain. En effet, la pandémie du Coronavirus a engendré la baisse ou l'arrêt de l'activité de plusieurs secteurs économiques. Les mesures d'accompagnement sociales et économiques prises en faveur des entreprises et personnes impactées par la pandémie ont permis le maintien d'un nombre maximum d'emplois. Pour certains secteurs économiques qui demeureront en difficulté même après la levée progressive du confinement, le maintien du soutien apporté à partir du « Fonds spécial pour la gestion de la pandémie du Coronavirus - Le Covid19 » jusqu'à la fin de l'année, et ce conformément aux Hautes Orientations de Sa Majesté Le Roi, favorisera la reprise de leur activité et partant la préservation de l'emploi et du pouvoir d'achat des salariés. Par ailleurs, l'opérationnalisation de l'accompagnement spécifique aux différents secteurs, sera concrétisée dans un cadre contractuel, avec les différentes parties concernées, en conditionnant

l'appui à la reprise économique, par la préservation d'au moins 80% des employés déclarés à la CNSS, et la régularisation rapide de la situation des employés non déclarés.

S'agissant du secteur de l'informel, et qui a toujours été une grande problématique pour l'économie nationale, du fait de son large plan d'activités échappant à la régulation de l'État, il est marqué par une précarité ainsi qu'une vulnérabilité sociale de ses travailleurs, qui se sont trouvés sans activité. Il est donc primordial, suite aux difficultés engendrées par la crise actuelle, de cartographier pour ensuite structurer ce marché. Car, en effet, d'un point de vue social, répertorier le secteur de l'informel serait en faveur du projet national de généralisation de la couverture sociale, lancé dans le discours du Roi à l'occasion du 21ème anniversaire de son accession au Trône.

Selon la note de présentation du projet de loi de finances (PLF 2021), le processus de la généralisation de la couverture sociale nécessitera la mise en place d'un ensemble de mesures d'accompagnent. Ces mesures portent sur la mise en place d'un cadre législatif et règlementaire, la mise à niveau des structures hospitalières, ainsi que la réforme des systèmes et programmes sociaux déjà mis en place. Ladite note préconise aussi l'instauration d'une contribution professionnelle unique pour les personnes physiques soumis à l'impôt sur le revenu selon le régime du bénéficiaire forfaitaire. Une partie de cette contribution sera destinée à la couverture médicale des contribuables concernés.

Dans la même lignée, et conformément aux Instructions Royales contenues dans le Discours du Trône du 29 juillet 2020, la généralisation de la couverture sociale doit devenir un levier essentiel d'insertion du secteur informel dans le tissu économique national. A ce titre, la réforme des institutions politiques et économiques s'impose, ainsi que l'amélioration de la qualité du capital humain dans le but de donner plus d'espoir aux jeunes Marocains en les incitants à s'investir davantage pour lutter contre le chômage et les inégalités sociales.

Conclusion :

Le choc soudain de la Covid-19 a entraîné l'économie marocaine dans une récession, une première depuis 1995. L'économie risque de subir le double impact des chocs économiques intérieurs et extérieurs. Selon plusieurs études et enquêtes, le Produit Intérieur Brut réel diminuera en 2020 et en 2021 si la situation sanitaire continue de se dégrader. Le marché du travail, de sa part, fait face à un choc historique, les travailleurs vulnérables, notamment ceux du secteur informel, sont particulièrement touchés, les entreprises sont affectées par les perturbations des chaînes de valeur, la réduction de la mobilité des travailleurs, les fermetures temporaires ainsi que le ralentissement de la demande mondiale. Ces effets ont conduit à des pertes d'emplois et de revenus.

En dépit des mesures préventives prises par le gouvernement Marocain, afin de soutenir les catégories fragiles affectées par les implications de cette pandémie, et limiter son impact négatif sur la situation économique du pays, la situation socio-économique du pays reste toujours instable. Il convient alors de repenser un nouveau modèle de développement social, plus solide, dont le but est alors d'alléger les impacts de la crise sur le marché de travail au Maroc, le chômage, le sous-emploi, la pauvreté au travail, mais aussi l'impact sur les secteurs vulnérables comme les travailleurs indépendants, les travailleurs non-protégés ou alors les employés du secteurs informels.

Bibliographie :

- Délégation de l'Union européenne au Maroc - Section commerciale, Note sur les impacts économiques du Covid-19 au Maroc du 26/03/2020.
- Data cited at: World Economic Outlook, The International Monetary Fund, le 13 October 2020,
- HCP, Enquête sur l'impact du coronavirus sur la situation économique, sociale et psychologique des ménages du 14 au 23 avril 2020.
- https://travail-emploi.gouv.fr/, consulté en date du 01 Janvier 2021
- https://www.sante.gov.ma/, consulté en date du 29 Décembre 2021
- Bulletin officiel : Dahir n° 1-20-72 du 4 hija 1441 (25 juillet 2020) portant promulgation de la loi de finances rectificative n°35-20 pour l'année budgétaire 2020.
- note stratégique : impact sociale&économique de la crise du Covid 19 au Maroc. Auteur : Haut Commissariat au Plan, système des nations unies au Maroc, et Banque Mondiale, Juillet 2020.
- Ministère de l'Economie, des Finances et de la réforme de l'Administration, « Communiqué de presse de la deuxième réunion du Comité de Veille Economique », 16 Mars 2020.
- Ministère de l'économie des finances et de la réforme des administrations (2020), « Mise en place d'un Comité de Veille Economique pour le suivi des répercussions du Corona Virus et l'identification des mesures d'accompagnement » Mars 2020.
- Discours de sa Majesté le Roi Mohammed VI, Fête du trône, 29 Juillet 2020.

Covid-19 et crises : vecteurs de changement au service de l'innovation pour la relance du tourisme

Sanae EL HACHCHOUMI

Doctorante, « Laboratoire : Environnement Littoral/ Patrimoine Naturel, Logistique et Tourisme ». Faculté des lettres et des sciences humaines, Mohammedia. Université Hassan II Casablanca

Jamila SAIDI

Enseignant-Chercheur, Département de Géographie, « Laboratoire : Environnement Littoral/ Patrimoine Naturel, Logistique et Tourisme », Faculté des lettres et des sciences humaines Mohammedia. Université Hassan II Casablanca

Brahim MOUDOUD

Enseignant-Chercheur, Département de Géographie, « Laboratoire : Géoenvironnement et développement des Zones Arides et Semi-arides », Faculté des lettres et des sciences humaines, Université Ibn Zohr, Agadir

Résumé :

Le secteur touristique a été durement touché par la pandémie de coronavirus (COVID-19) et par les mesures qui ont été adoptées pour limiter la propagation du virus. Selon des scénarios révisés, ce choc pourrait conduire l'industrie touristique mondiale à se contracter de 60 % à 80 % en 2020, en fonction de la durée de la crise. Au-delà de mesures immédiates de soutien au secteur du tourisme, les pays sont en train de préparer des actions de relance.

Face aux défis de la compétitivité internationale, les crises sanitaires, économiques, celle du pétrole et celle des finances, le chômage, les grandes transformations technologiques, les impacts de la globalisation, la rude concurrence, ainsi que les contextes politiques et socioculturels, tout cela engendre une forte pression. Devant ces grands défis, le Maroc se trouve confronté à des défis énormes. Afin de relancer son industrie touristique, le Royaume est appelé à assurer croissance durable, à travers la valorisation du capital humain, la création d'emploi, la formation professionnelle continue, qui ne pourront se faire sans l'excellence de l'innovation et de la durabilité.

Le tourisme a depuis longtemps été un secteur peu innovant, subissant de plein fouet les avancées technologiques et s'y adaptant. Même en plein 21ème siècle, la tendance n'a que très peu évolué. Alors que le web et les plateformes digitales se développent comme des champignons, le tourisme fait de la résistance.

L'innovation est une condition incontournable pour développer le tourisme national et même mondial. Et le web a un rôle majeur à jouer tant ses vertus ne sont plus à démontrer, permettant de rapprocher les services au client, et conquérir les marchés.

Mots clés : Tourisme, crise, développement, innovation, durabilité,

Abstract:

The tourism sector has been severely affected by the coronavirus pandemic (COVID-19) and the measures adopted to limit the spread of the virus. Under revised scenarios, this shock could lead to a 60-80% contraction in the global tourism industry in 2020, depending on the duration of the crisis. Beyond immediate measures to support the tourism sector, countries are preparing recovery actions.

Faced with the challenges of international competitiveness, health, economic, oil and financial crises, unemployment, major technological transformations, the impacts of globalization, fierce competition, as well as the political and socio-cultural contexts, all this generates strong pressure. Faced with these great challenges, Morocco is faced with enormous challenges. In order to revive its tourism industry, the Kingdom is called upon to ensure sustainable growth, through the enhancement of human capital, job creation, continuing professional training, which cannot be done without excellence in innovation and durability.

Tourism has long been a relatively uninnovative sector, feeling the brunt of and adapting to technological advances. Even in the midst of the 21st century, the trend has changed very little. While the web and digital platforms are growing like mushrooms, tourism is resisting.

Innovation is an essential condition for developing national and even global tourism. And the web has a major role to play as its virtues are no longer to be demonstrated, allowing bringing services closer to the client, and conquering the markets.

Keywords: Tourism, crisis, development, innovation, sustainability.

Introduction

Si le secteur du tourisme contribue de manière importante au PIB446 national, cependant sa quotte part n'a pas augmenté depuis les années 80. Elle se situe autour de 7% en 2019. Il est également un secteur pourvoyeur des emplois directs et indirects, avoisinant les 600.000 emplois directs en 2019447, et représentant 5% de la main d'œuvre active au niveau national.

Secteur exportateur par excellence, le tourisme est générateur de devises étrangères, à côté des transferts des Marocains Résidents à l'Etranger (MRE), des exportations des phosphates et autres minerais et des exportations agricoles. En 2019 (hors transport international) le montant des devises rapatriées par le secteur du Tourisme s'élève à près de 78,6 milliards de dirhams[448]. Il représente près de 19% des exportations des biens et services en 2019.

Toutefois, malgré les performances relatives du secteur du tourisme dans plusieurs pays, il reste un secteur très fragile, soumis aux aléas de tous les événements et incidents régionaux et mondiaux. Chaque attentat, toute épidémie, chaque guerre, toute catastrophe naturelle ou humaine, font troubler les voyages inter-pays et souvent intra-pays.

446 Produit Intérieur Brut.
447 Selon les statistiques du Ministère du Tourisme marocain, janvier 2020 (Voir le siteweb dans le lien suivant : https://mtataes.gov.ma/fr/tourisme/chiffres-cles-tourisme/indicateurs-du-secteur-touristique/)
448 Idem.

Les investissements touristiques de par le monde, sont ceux des Etats, à la recherche de la diversification économique et les retombées financières, ou d'aventuriers financiers, individuels ou multinationaux qui profitent des bénéfices notables de cette activité commerciale, mais elles peuvent même être de sources financières douteuses, comme le blanchissement d'argent dans les investissements hôteliers, pour cacher la fraude financière.

I- Les crises du tourisme au Maroc

Comme pour tous les pays du monde, le secteur du tourisme au Maroc est passé par plusieurs crises internes et externes, des plus longues qualifiées de crises lourdes, à celles plus courtes ou à caractère éphémère. Elles agissent sur les investissements et les déplacements de personnes à travers les continents.

1-1- Les crises cycliques des décennies 70 à 2000.

Pour le Maroc, malgré les incitations du code des investissements touristiques de 1973, le climat de l'investissement, aussi bien national qu'international, n'était pas propice durant les années 70. Il a été entaché de plusieurs événements, comme le boycott des élections de 1970 aussi bien par la gauche que par la droite, les arrestations dans les rangs de la gauche à Marrakech en 1971[449], les deux coups d'Etat : de Skhirat le 13 juillet 1971, et celui « des aviateurs » du 16 août 1972. Ensuite, les événements du 23 mars 1973, liés à ce qui a été montré de « Guérilla de Moulay Bouaazza au Moyen Atlas et Goulmima au Sud »[450], ainsi que et la guerre arabo-israélienne d'octobre 1973 dans le Moyen Orient ; ne représentent que les parties de toute une séries de tensions nationales entre le pouvoir et les forces de changement[451]. Enfin, les incidents financiers majeurs à l'international comme la hausse du prix du pétrole[452] et la chute brutale des prix des phosphates[453].

Toutefois, les années 80 ont connu une évolution sensible de l'activité touristique, mais lente, aussi bien au niveau de l'offre que de la demande. On constate à ce sujet que les prévisions trop optimistes du début des années 1980[454] sont devenues plus ou moins réalistes, après les avoir revues à la baisse, mais les réalisations sont altérées par de nombreux incidents[455], dont principalement les effets de la sécheresse sur l'économie marocaine, et les conséquences de celle-ci sur la vie sociale des populations, en plus des changements dans la politique régionale, dont principalement l'affaire du Sahara marocain[456], ainsi que les répercussions de la première guerre du Golfe en 1990.

449 Le quotidien l'Express, « Le complot de Skhirat », par Pierre Doublet, publié le 02/03/2006. Lien : https://www.lexpress.fr/actualite/monde/afrique/le-complot-de-skhirat_482688.html

450 VERMEREN P., "Histoire du Maroc depuis l'indépendance", édition La découverte, 2016.

451 MOUDOUD Brahim, « du tourisme balnéaire au tourisme balnéaire » projet de live en cours de publication.

452 Le prix du baril a augmenté 11 fois créant une crise dans tous les domaines, notamment celui de l'aérien et le tourisme.

453 HILALI Mimoun, "Du tourisme et de la géopolitique au Maghreb : le cas du Maroc", Hérodote, n° 127, 2007, p. 61. https://www.cairn.info/revue-herodote-2007-4-page-47.htm#pa5

454 Moulay Ahmed El Alaoui, Ministre du tourisme à l'époque, de passage à Agadir, a eu en 1980 l'idée de lancer une stratégie de développement touristique qui visait d'atteindre 20 millions de touristes en l'an 2000, chiffre avancé en 2011 pour l'horizon 2020.

455 Voir encadré n°2.

456 HILALI Mimoun, Op. Cit. p.61.

Tableau n°1 : Arrivées des touristes internationaux de séjour de 1985 à 2000 (les non résidents et les Marocains résidents à l'étranger).

Années	Total Arrivées T.I.S	Non résidents	M.R.E
1985	2171106	1536563	634543
1986	1877372	1470637	657582
1987	2247809	1566254	681555
1988	1877372	1978420	862791
1989	3468429	2515251	953178
1990	4024196	2978366	1045830
1991	4162239	3190381	971858
1992	4389753	3252062	1137691
1993	4027356	2945700	1081656
1994	3465437	2293349	1172088
1995	2601641	1524119	1077522
1996	2693338	1632731	1060607
1997	3071668	1823448	1248220
1998	3133955	1812412	1321543
1999	3863321	2152769	1710552
2000	4278120	2325505	1952615

Sources : Compilation des données statistiques de différentes sources du Ministère du Tourisme, du Haut Commissariat au Plan, de l'Organisation Mondiale du Tourisme

La guerre du golfe, et ses répercussions à court terme entre 1990 et 1991, n'est qu'un phénomène passager lié à cette industrie touristique qualifiée de fragile par les experts du domaine, qui a conduit à la réduction des flux touristiques dirigés vers le Maroc et vers d'autres pays dits arabo-musulmans. Les traces ont disparu progressivement depuis 1991 et 1992 par une reprise sur la destination Maroc comme le montre le tableau ci-dessous (Tableau n°1 + figure n°1), mais les effets vont se sentir par la chute qui va s'opérer en 1993, suivie du grand choc de 1994[457] suite à l'attenta de l'hôtel Atlas Asni à Marakech, pour connaitre les plus faibles chiffres de touristes étrangers de cette décennie en 1995 et 1996, ne dépassant pas les 2.600.000 touristes. Une reprise s'amorcera en 1987 pour atteindre les chiffres de 1991 en 2000 (Voir le tableau n°1).

457 La fermetre des frontières maroc-algériennes.

Figure n°1 : Evolution des arrivées de touristes au Maroc de 1985 à 2000

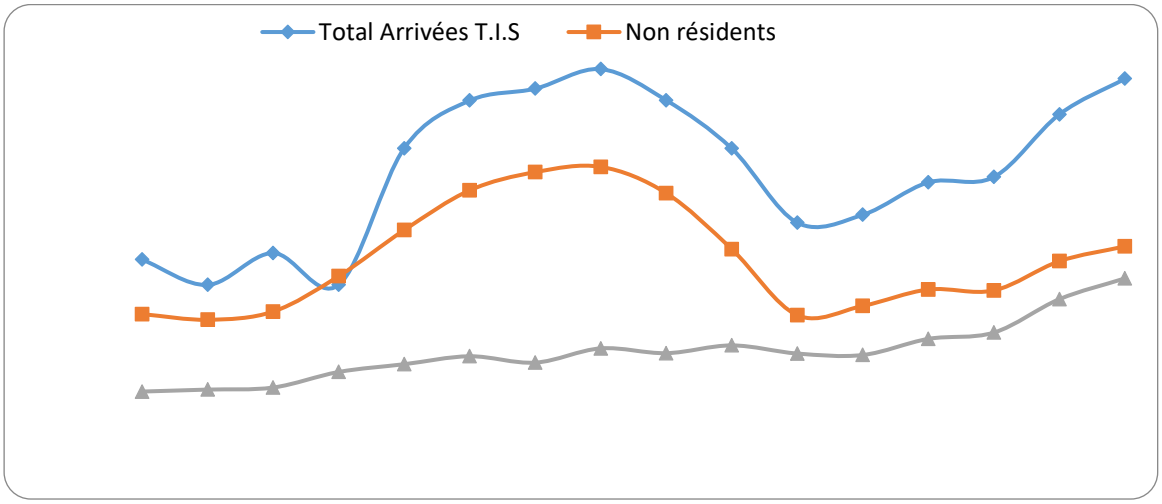

Source : données statistiques tableau n °1.

1-2- Les crises et la recherche hâtive des alternatives dans les années 90

D'un côté, le processus d'investissement, supporté par les deux codes d'investissement touristiques, mais délaissé par le système bancaire, montre une incohérence de la gestion de ce secteur ; dans la mesure où l'Etat veut s'en débarrasser pour la lourdeur des charges de sa gestion, mais sans accorder une souplesse ni au niveau des traitements des dossiers des projets touristiques ni pour présenter les facilités et les garanties de l'accès aux crédits bancaires. Un dilemme !

Il s'ajoute à cela, la grande méfiance des investisseurs privés marocains et étrangers, quant à la nature fragile du secteur, la lourdeur administrative et le manque des garanties et facilités bancaires. Tous les encouragements des codes d'investissements vont profiter, difficilement, à quelques projets hôteliers ici et là.

D'un autre côté, et comme le développement de l'activité du secteur du tourisme s'adosse sur la promotion et la publicité du ou des produits divers, le Maroc, à travers l'Office National du Tourisme, et ses représentations à l'étranger, entreprennent toujours une série d'opérations et actions promotionnelles, dites promotions institutionnelles du « produit Maroc ». Elles peuvent être localisées par pays ou marché ou encore globales, couvrant plusieurs marchés émetteurs de touristes.

C'est également dans ce contexte et devant ce marasme du secteur touristique, que le Ministère du Tourisme a cédé au bureau d'étude Suisse URBAPLAN[458], en 1994, la mission de réaliser une étude sur la Stratégie d'Aménagement touristique du Maroc. Dans son rapport final[459], la préface indique que «…l'étude se fixait comme objectif d'effectuer une radioscopie

458 Sous le passage du Ministre du Tourisme Serge BURDIGO (11 novembre 1993 – 31 janvier 1995), cette étude est lancé en 1994, et s'est achevée en 1996. Quatre rapports maigres en résultent.
- Royaume du Maroc, Ministère du Tourisme « Étude de la Stratégie d'Aménagement touristique », rapport intermédiaire n° 3, URBAPLAN, Bureau d'étude Suisse, Rabat, juillet 1995.
- Royaume du Maroc, Ministère du Tourisme « Étude de la Stratégie d'Aménagement touristique », rapport final stratégie de développement et programme d'action, URBAPLAN, Rabat, avril 1996, 219 p.

459 Op. Cit.

complète du secteur touristique afin d'identifier les raisons de la crise et de proposer des scénarios de développement ».

1-3- La nouvelle stratégie et l'espoir de développement du secteur touristique

Cette nouvelle ère, malgré une situation interne, relativement stable, et en attente de changements en termes de bonne gouvernance et de partage équitable des richesses, les événements externes sont beaucoup plus influents, que les quelques incidents internes sur le secteur touristique. Le 10 septembre 2000 a marqué le lancement à Marrakech de la nouvelle politique de développement touristique « vision 2010 » ou encore « le plan Azur ».

Nous notons particulièrement, le ralentissement de l'activité touristique, survenue après les événements de New-York, le 11 septembre 2001, qui a affecté notablement ce créneau de l'économie nationale, et qui continuera en 2002 et 2003 avec l'attentat de Casablanca. Après un calme relatif en 2004 jusqu'à 2006, sans grande performance du secteur, la crise financière de 2008 à ce jour, va appauvrir les caisses de l'Etat en devises touristiques, et qui parmi d'autres facteur ont précipité les « bouleversements dans les pays arabes » en 2011, connus sous l'appellation du « Printemps arabe », lequel printemps ne verra pas encore le jour !.

La même année le « café Argana à Marrakech a explosé en faisant des victimes étrangères et marocaines, en touchant le cœur du tourisme marocain, que représente la ville de Marrakech.

Les effets du printemps arabe évoluent négativement sur la zone, et des événements internationaux se succéderont en 2015 et 2016 pour apporter plus de préjudices au tourisme dans le monde, en général, et autour de la Méditerranée en particulier.

L'ouverture officielle des marchés russe et chinois en 2016, vient combler la stagnation, sinon la régression des marchés traditionnels, en levant la restriction imposée aux agences de voyages nationales sur le marché chinois depuis le début des années 2000, soumise à un cahier des charges prohibitif, qui n'a profité qu'à des agences privilégiées. Les résultats sont très modestes à faibles sur le marché russe, quant au marché chinois, il a montré des performances intéressantes jusqu'au début de la crise de la pandémie ''Covid-19''.

Tableau n°3 : Evolution des nuitées touristiques au Maroc, périodes 1980 à 2019

Années	Total Nuitées	Nuitées T.I.S.	T. Interne
1980	7805530	6111528	1694002
1985	9641691	7954740	1686951
1990	10294826	8366905	1927921
1995	9941390	7780284	2161106
2000	13539567	11267761	2271806
2005	15215589	12259489	2956100
2010	17950966	13913095	4037871
2015	18424251	12525014	5899237
2019	25243989	17406273	7837716

Source : Compilation de données par l'auteur, d'après les statistiques du Haut Commissariat au plan, DPCP du Ministère du Tourisme, l'Observatoire du Tourisme, l'OMT, la Banque mondiale.

Malgré des actions, jugées favorables au développement du secteur touristique, celles-ci restent limitées dans le temps et ne bénéficient que pour une frange de professionnels, notamment la baisse de l'impôt de la TVA, l'opération avortée de rénovotel pour l'octroi des crédits à la rénovation des établissements hôteliers vétustes. Quant à Kounouz Biladi en 2003, une campagne auprès des nationaux pour les encourager à voyager et combler le manque de touristes étrangers, elle n'est qu'une manifestation illusoire et une perte de fonds des contribuables, qui n'a profité à personne, et que l'ONMT a bien voulu lapider pour marquer le pas.

La dernière des crises jamais vue, depuis la II guerre mondiale, est la pandémie COVID-19, qui vient bouleverser le monde entier, en touchant tous les secteurs d'activités sans exception. Les secteurs du transport international des voyageurs, les compagnies, l'hôtellerie et la restauration, se trouvent depuis mars 2020 en arrêt complet. La reprise semble impossible sans la réussite du vaccin, et la relance se fera très lentement en raison des effets néfastes de cette pandémie sur les ménages, les économies et les entreprises.

II- L'impact de la crise sanitaire et la nécessité de l'innovation dans le secteur

Malgré la fermeture des frontières le 13 mars 2020, le Maroc a dû affronter cette super-pandémie, qui a bouleversée, le monde entier. Il a essayé de limiter la propagation du virus et a anticipé des tactiques dans la gestion de l'actuelle crise sanitaire du Covid-19 et ce, devant le manque de moyens et infrastructure sanitaire adéquate. Dans ce contexte, et afin d'épargner des vies humaines et éviter le drame, des décisions et les mesures ont été prises par les autorités publiques, pour la sécurité sanitaire des concitoyens, en procédant à un confinement général, ayant duré plus de 4 mois, durant lesquels l'ensemble les entreprises du secteur touristique au Maroc : hôtels, restaurants, agences de voyages, transporteurs, loueurs de voitures…, les guides et accompagnateurs touristiques se sont pliés à ces règles.

Nul ne peut douter des effets néfastes de cette crise mondiale sur l'économie nationale. De nombreux secteurs ont directement et sévèrement impactés, dont en premier lieu l'Industrie touristique, qui connait depuis plusieurs mois un arrêt net et total. Malgré la levée partielle du confinement, depuis juillet 2020, le secteur touristique est resté paralysé par les décisions fortuites de fermetures précoces de certaines entreprises et des mises en sièges de certaines localités et villes du pays.

2 1- Les incidences économiques et sociales de la crise du tourisme

En 2020, la Confédération nationale du tourisme (CNT), appartenant à la Confédération Nationale des Entreprises du Maroc (CGEM) a estimé le bilan de la crise Covid-19 à 34,1 milliards de dirhams de perte en termes de chiffre d'affaires touristique et à 14 milliards de dirhams de perte en termes de chiffre d'affaires hôtelier ; ce qui correspond à une baisse totale de près de 6 millions de touristes étrangers (-98%), et une perte totale de quelques 11,6 millions de nuitées.

Quelques 500 000 emplois dans le secteur et environ 8 500 entreprises se sont retrouvé en arrêt complet, notamment les établissements d'hébergement touristique classés, les

prestataires de services de restauration touristique, les agences de voyage, les compagnies de transport touristique et les sociétés de location de voitures.460

Selon le Haut Commissariat au Plan (HCP), et après la vague étendue du Covid-19 sur tout e territoire national, survenue avec l'ouverture incontrôlée de juillet et août 2020, coïncidant avec la fête de l'Aïd El Kebir[461], un autre repli sera amorcé dès septembre 2020, paralysant encore le secteur du tourisme. Ainsi « au quatrième trimestre 2020, la valeur ajoutée de l'**hébergement et de la restauration** aurait régressé de 44,2%, en glissement annuel, après avoir chuté de 65,2% un trimestre auparavant, et les nuitées touristiques globales, ainsi que les recettes voyages, se seraient repliées, respectivement, de 71% et 62,6%, en variations annuelles »[462].

A noter qu'au niveau mondial, l'Organisation Mondiale du Tourisme table sur une baisse des arrivées internationales estimée entre 70% et 75% pour l'ensemble de l'année 2020, soit une perte de 1100 milliards de dollars de recettes touristiques internationales. En raison de la fermeture des frontières, de la faible confiance des consommateurs et de la lutte mondiale pour contenir la pandémie de Covid-19, le nombre des arrivées de touristes auraient chuté de 72% au cours des dix premiers mois de 2020. L'Asie et le Pacifique, premières régions à subir l'impact de la pandémie et celles où les restrictions sur les voyages sont les plus sévères à ce jour, auraient connu une diminution de 82,3% des arrivées internationales à fin octobre 2020, suivies par le Moyen-Orient avec une baisse de 73,4%, l'Afrique (-68,6%), l'Europe (-68,5%) et les Amériques (-67,7%).

Dans ce sens et au niveau national, la CNT propose la mise en place d'un dispositif proactif spécifique au secteur qui s'articule autour de 3 points :

- maintien de l'outil de production, maintien des emplois,
- sauvegarde de la compétitivité, dans le cadre d'un plan de relance463. Elle estime que la sauvegarde de l'outil de production passe par la limite du nombre de faillite des entreprises.
- À cela s'ajoutent la sauvegarde des emplois en particulier les plus vulnérables tout en sauvegardant les compétences du secteur et en préservant le pouvoir d'achat de la classe moyenne en plus de la préservation de la compétitivité de la destination via une sauvegarde des parts de marchés de la destination Maroc.

En termes de mesures concrètes, la quantification des mesures préconisées nécessitera le déblocage d'un investissement supplémentaire dans le secteur estimé à 1,7 MMDH dont 1,2 MMDH pour la sauvegarde du secteur et 500 MDH pour le plan de relance.

Devant le manque de données statistiques pour l'année 2020, soit du côté du Ministère du Tourisme et de celui de l'Observatoire national du Tourisme, nous nous appuyons sur les projections de la Délégation européenne au Maroc en mars 2020, relatives à l'évolution du secteur du tourisme au Maroc pour la période du confinement général, de mars à juin 2020 et pour celle de l'ouverture partielle en été et le confinement régional et provincial à partir de septembre 2020.

460 Confédération nationale du tourisme « Coronavirus : Le tourisme et le transport au Maroc en détresse respiratoire aiguë ». Publié le 31/03/2020.
461 Fête du sacrifice ou fête du mouton selon la religion muslmane.
462 HCP, « Point de conjencture », Institut national d'analyse de la conjencture, n°39, janvier 2021, p. 6.
463 Confédération nationale du tourisme « Crise du tourisme : deux scénarios se profitent pour le Maroc ». Publié le 24/04/2020.

Dans l'attente des statistiques officielles, qui peut-être arriveront un jour, ces projections sont à notre avis sous estimées pour la 2ème moitié de l'année 2020 ; car hormis les mois de juillet et août, où le tourisme interne a dû avoir réalisé quelques flux vers les villes côtières, et inter-villes dans le cadre des visites familiales de la fête de l'Aïd El Kebir, le tourisme international est resté figé par les conséquences de la pandémie sur les ménages et leur pouvoir d'achat, ainsi que la psychose qui règne dans les esprits par peur d'un autre confinement qui bloquera les visiteurs loin de leur domiciles et pays de résidence.

Tableau 1 : Projection de l'évolution de l'activité touristique, 2020.

Projections arrivées aux postes frontières en 2020 (en milliers)										
	Mars	Avril	Mai	Juin	Juillet	Août	Sept.	Oct.	Nov.	Déc.
2019	911	1 078	724	1 093	2 145	1 722	884	970	815	994
2020	275	0	0	0	1 072	861	442	679	652	845
%	-70%	-100%	-100%	-100%	-50%	-50%	-50%	-30%	-20%	-15%
Total arrivées perdues (Mars- Déc. 2020)				5 982 800		Perte en CA touristique (Mars-Déc. 2020)			34,10 milliards de Dhs	
Projections nuitées dans les EHTC 2020 (en milliers)										
	Mars	Avril	Mai	Juin	Juillet	Août	Sept.	Oct.	Nov.	Déc.
2019	4 340	2 535	6 458	2 004	2 505	3 021	2 225	2 300	1 942	1 767
2020	1 302	0	0	0	1 253	1 510	1 112	1 610	1 554	1 502
%	-70%	-100%	-100%	-100%	-50%	-50%	-50%	-30%	-20%	-15%
Total nuitées perdues (Mars-Déc. 2020)				11 603		Perte prix moyen nuitée (Mars-Août. 2020)			14 milliards de Dhs de perte en CA hôtellerie	

Source : Note sur les impacts économiques du COVID-19 au Maroc, Délégation européenne au Maroc.

Graphique 1 : Projection des arrivées aux postes frontières marocaines, 2020

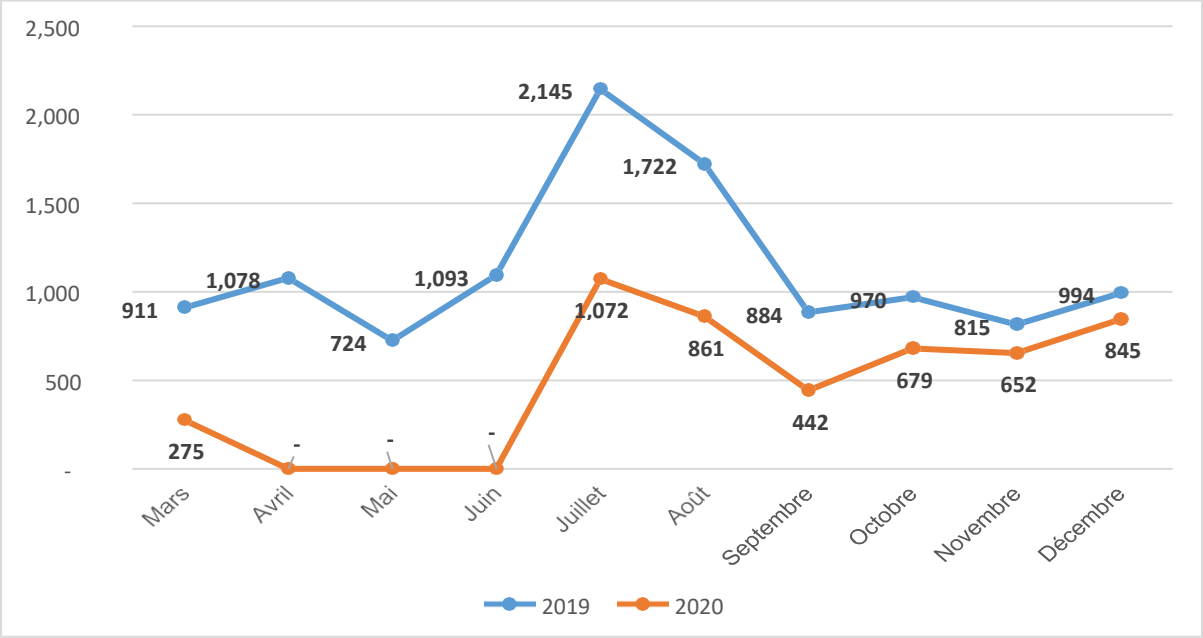

Source : Note sur les impacts économiques du Covid-19 au Maroc, Délégation européenne au Maroc, 26/03/2020.

Graphique 2 : Projection des nuitées dans les établissements hôteliers classés au Maroc, 2020.

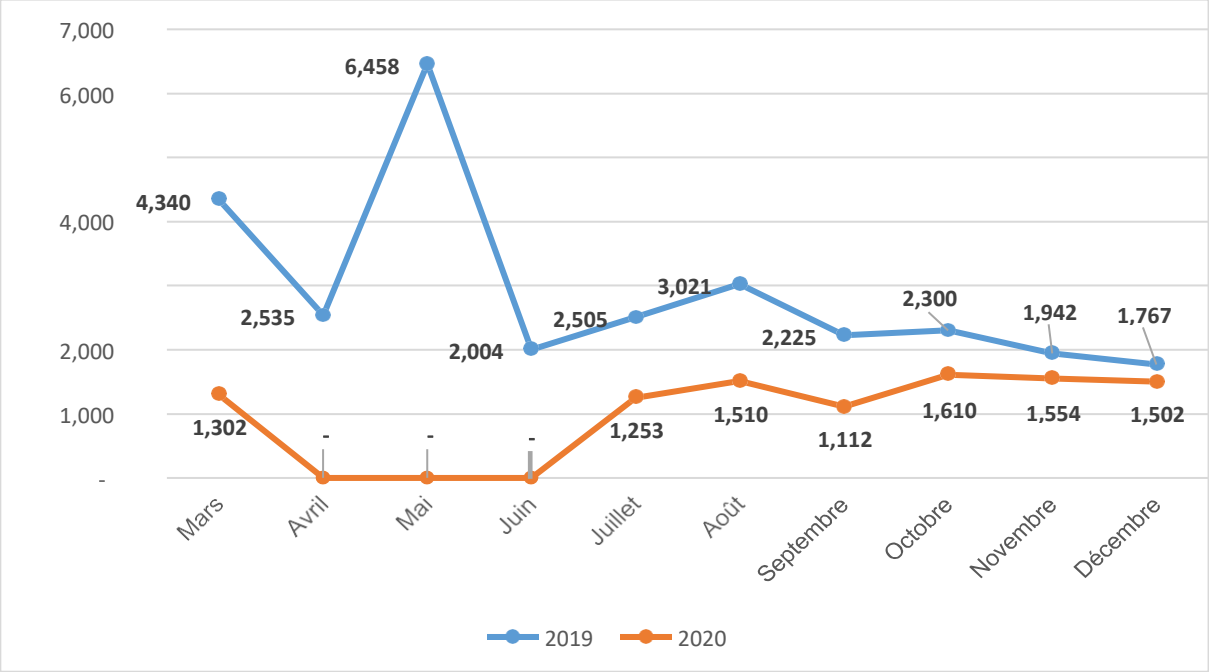

Source : Note sur les impacts économiques du COVID-19 au Maroc, Délégation européenne au Maroc, 26/03/2020.

2-2- L'innovation touristique un levier de développement pour relancer le tourisme

La notion de l'innovation peut revêtir plusieurs significations. J. Schumpeter (1883/1950), considéré comme premier théoricien de l'innovation, a donné une large signification à ce concept. Il l'associe à de nouveaux produits, de nouveaux procédés de production, de nouveaux marchés, de nouvelles matières premières, de nouvelles organisations.

''Pour lui, le trait commun de ces changements est qu'il s'agit de « l'exécution de combinaisons nouvelles » qualitativement importantes et introduites par des chefs d'entreprises dynamiques, les « entrepreneurs ». L'acceptation généralement retenue actuellement n'indique pas nécessairement un changement important lié à un personnage particulier''464.

Quant P. Drucker465, c'est « la conception et la réalisation de quelque chose de nouveau, encore inconnu et inexistant, de manière à établir des contributions économiques nouvelles à partir de la connaissance d'éléments anciens, déjà connus et existants, en leur donnant une dimension économique nouvelle. L'innovation constitue alors le lien qui transforme un jeu d'éléments, dont chacun dispose d'une efficacité marginale en un système intégré puissant ».

Dans le contexte de l'actuelle pandémie, l'innovation doit être un élément essentiel pour permettre aux entreprises de se maintenir sur le marché, avec un risque élevé, et surtout relever le défi de présenter au consommateur un produit auquel il s'attend et qu'il en appréciera sa

464 L'article « Innovation » (2002), in Encyclopaedia Universalis.
465P. Drucker (1985), 'Innovation and entrepreneurship', Harper Collins Pub., cité par H. Mathe « L'art de la stratégie », les Echos, 4 mai 2000.

qualité466, c'est également le cas de l'approche de J.P. Flipo467, qui prône le client comme étant le principal acteur à satisfaire par tout acte d'innovation, avant les salariés, les actionnaires et l'environnement externe de l'entreprise.

2-4- L'innovation et la maitrise du marketing touristique

Toute action d'innovation, quelque soit le domaine d'activité, aspire à la réussite auprès des clients habituels ainsi qu'auprès des clients potentiels, d'où un risque de la résistance des uns et des autres, qui souvent se rallient aux concurrents où cherchent d'autres produits. La caractéristique du secteur du tourisme puise l'innovation dans la technologie appliquée et sa force à rallier des parts de la société vers les produits offerts[468].

Afin d'entamer une opération d'innovation, il est donc important d'étudier l'environnement Marketing et les particularités des entreprises touristiques, à travers une nécessité d'approfondir la connaissance de l'environnement des organisations touristiques pour une judicieuse décision marketing. L'environnement influence directement les opportunités d'affaire, qui permet d'analyser et comprendre ses différentes composantes, en préparant ses tactiques d'innovation.

"L'environnement marketing représente l'ensemble des forces extérieures à l'entreprises, qui influence ses performances sur un marché donné". Ainsi Kotler et Dubois[469] décomposent l'environnement marketing en trois parties, soit :

Le système Marketing Central : Il s'agit de l'environnement lié au secteur d'activité, dont l'organisateur du voyage élabore ses produits en négociant avec les différents acteurs et intervenants : Hôteliers, transporteurs ainsi qu'avec les offices du tourisme qui peuvent prendre en charge une partie du budget de la promotion.

Les partenaires sont des fournisseurs de l'organisation du voyage, que ce dernier doit évaluer en termes de performances de chacun et des possibilités de satisfaire les consommateurs. En même temps il faut qu'il surveille de très près la concurrence qui cherche à satisfaire les mêmes besoins.

Il est donc impératif de faire une sélection appropriée du réseau d'agences pour la commercialisation de sa brochure ou ses produits, en étant très attentif au suivi de l'évolution de l'attitude du consommateur envers ses intermédiaires et prestataires de services.

Il s'agit don de mieux maîtriser sa relation et ses partenariats avec les acteurs suivants, qui composent le système marketing central : l'Office du Tourisme, les agences voyages réceptives, les établissements d'hébergement, les entreprises de transport, les établissements de restauration, autres prestataires.

L'environnement public : Il est composé du monde des affaires, des publics locaux, des médias, des groupements d'intérêt, des pouvoirs publics et du grand public, lesquels représentent des éléments influençant la position et le développement de l'entreprise, et assure sa percée dans son environnement et peuvent adopter les opérations d'innovation que l'entreprises entreprendra.

466 Rapport de la section « Tourisme et innovation » (2004), Ministère Délégué au Tourisme, France. P18.
467 J. P. Flipo (2001), L'innovation dans les activités de service, les éditions d'Organisation.
468 C. Gallouj et F. Gallouj « L'innovation dans les services », la documentation française, (2004).
469 Philip KOTLER, Kevin Lane KELLER Delphine MANCEA, Bernard DUBOIS, « Marketing management », Pearson Education, 13ème édition, 725p.

Le macro-environnement : est formé des éléments technologiques, démographiques, économiques, socioculturels, politico-légal, climatiques, au sein desquels l'entreprise vit et interagit. Ils ont une influence importante et exercent des pressions sur l'avenir de l'entreprise.

Conclusion

Le secteur du tourisme évolue de façon considérable au niveau des flux humains et financiers. La multiplication des entreprises touristiques est sans conteste, mais elles sont confrontées à subir des conséquences, souvent dramatiques, en période de crises diverses, comme les guerres, les épidémies et les catastrophes naturelles.

Toutefois, il est toujours possible pour certaines destinations et des entreprises touristiques d'affronter ces aléas, et promouvoir ses offres par des actions nouvelles et innovatrices, qui suscitent l'intérêt du grand public et lui assouvie ses désirs.

La connaissance des environnements divers et les forces extérieures des destinations et des entreprises, à travers l'analyse marketing peut être une solution de dépasser progressivement les périodes de crises.

Bibliographie

- BELLON B. (2002), "L'innovation créatrice", Economica.
- CACCOMO J.L. et SOLONANDRASANA B. (2001). "L'innovation dans l'industrie touristique, enjeux et stratégiques", L'Harmattan.
- Commission européenne (1995), "Livre vert sur l'innovation", COM (95).
- Confédération nationale du tourisme "Coronavirus : Le tourisme et le transport au Maroc en détresse respiratoire aiguë", publié le 31/03/2020.
- Confédération nationale du tourisme "Crise du tourisme : deux scénarios se profitent pour le Maroc", publié le 24/04/2020.
- DRUCKER P. (1985), 'Innovation and entrepreneurship', Harper Collins Pub., cité par H. MATHE "L'art de la stratégie", les Echos, 4 mai 2000.
- DUBRULE P. in DUMONT A. (2001), Innover dans les services ; de l'évident à l'impensable, Village mondial.
- EL ARIF Hassan "PME touristiques près de 1 milliard de DH pour la mise à niveau". Publié Organisation mondiale du tourisme 2020, Baromètre OMT du tourisme mondial, édition spéciale sur l'impact de la COVID-19, OMT.
- FLIPO J. P. (2001), "L'innovation dans les activités de service", les éditions d'Organisation.
- GALLOUJ C. et GALLOUJ F. "L'innovation dans les services", la documentation française, (2004).
- HILALI Mimoun, "Du tourisme et de la géopolitique au Maghreb : le cas du Maroc", Hérodote, n° 127, 2007, p. 61. https://www.cairn.info/revue-herodote-2007-4-page-47.htm#pa5
- KOTLER Philip, KELLER Kevin Lane, MANCEA Delphine, DUBOIS Bernard, "Marketing management", Pearson Education, 13ème édition, 725p.
- OCDE 2018 "Tendances et politiques du tourisme de l'OCDE 2018".
- Rapport de la section "Tourisme et innovation" (2004), Ministère Délégué au Tourisme. P18. France.
- Secrétariat du Conseil du Trésor du Canada (2001), "Risque ; innovation et valeurs ; examen des tensions".
- VERMEREN P., "Histoire du Maroc depuis l'indépendance", édition La découverte, 2016.

Le COVID 19 : La pandémie du 21ème siècle et ses répercussions sur la vie économique mondiale

Dr KIBCHI YOUNESS

Faculté poly-disciplinaires de LARACHE UNIVERSITE ABDELMALEK SAADI

abstarct

The 21st century has seen multiple political, economic and other challenges, to which can be added a pandemic crisis linked to Covid 19. From Wuhan to Milan via Madrid, Paris, London, New York and other metropolises, a world tour of SARS VIRUS reveals that the pandemic circulates with the movement of people.

This contribution would aim to highlight the impacts of the COVID crisis on international political and economic life. If the current crisis sees itself as "The pandemic of urban centers (Title I), important lessons should be drawn from it, while multiple urgent measures should be adopted to ensure better security both climate and otherwise. health essential for a changing global economy (Title II).

In the same vein, it is therefore necessary to benefit at the global level from international law and mechanisms that ensure the effective application of its rules, as well as an effective alert and response network (Title III). Particular attention would then be given to determining the characteristics of the post-Covid 19 world (Title IV)

Introduction

Le 21 siècle a connu de multiples défis politiques, économiques et autres, auxquels s'ajoute une crise pandémique liée au Covid 19. De Wuhan à Milan en passant par Madrid, Paris, Londres, New York et autres métropoles, un tour du monde du VIRUS SARS révèle que la pandémie circule avec la circulation des personnes.

Cette contribution viserait à mettre en évidence les impacts de la crise COVID sur la vie politique et économique internationale. Si la crise actuelle se considère comme « La pandémie des centres urbains (Titre I), d'importants enseignements devraient être tirés de celle-ci, alors que de multiples mesures urgentes devraient être adoptées pour assurer une meilleure sécurité à la fois climatique et autre sanitaire indispensable pour une économie mondiale en pleine transformation (Titre II).

Dans le même ordre d'idée, il est donc nécessaire de bénéficier au niveau mondial d'un droit international et de mécanismes qui veillent sur l'application effective de ses règles, aussi bien qu'un réseau d'alerte et de réponse performant (Titre III). Une attention particulière serait accordée en suite à la détermination des caractéristiques du monde post Covid 19 (Titre IV)

Titre I : Les villes métropoles et le covid 19

Si les fortes concentrations des populations au niveau des espaces urbains accentuent la contamination, « les villes mondiales », à leurs tours, ont pu rendre planétaire la diffusion du virus à travers les fortes connexions aériennes entre elles. Le Covid 19 a-t-il changé les rôles et les formes des grandes villes ?

Sans aucun doute, la diffusion du virus Covid 19 est fortement liée à « l'urbanisation » et à ses différentes formes. Les grandes infrastructures de mobilité et les rapports plus rapprochés entre citadins augmentent d'avantage les risques de contagion. Les foules denses de personnes au niveau des grandes surfaces publiques et autres de commerce semblent aussi avoir joué un rôle essentiel dans la diffusion du virus. La crise à Covid 19 est qualifiée alors comme « phénomène urbain ».

La métropolisation se considère alors comme une concentration toujours accrue de richesses et d'habitants dans les plus grandes villes, et forme l'une des causes de la crise sanitaire actuelle. La ville est alors « doublement victime » du Covid-19. D'abord, elle est touchée par ses habitants puis touchée dans ses logiques de fonctionnement. La place de l'individu au niveau de la société est déstabilisée suite à la crise virale en cours. L'arrêt des activités touristiques, productives, industrielle en témoignent, ce qui marque une suspension momentanée de « la vie urbaine » pendant la phase du confinement. Les grandes villes se sont devenues désertes avec des rues vides et des commerces fermés.

Les villes constituent des lieux de vie à la foie complexe et stratégique. En générale, elles forment des espaces d'exercice de la citoyenneté, des lieux de rencontres, d'animation, de culture et de divertissement, mais aussi des lieux d'expression des inégalités, et parfois des foyers de propagation de virus. Partout dans le monde, les grandes villes sont en première ligne de la lutte contre le COVID-19, à travers la gestion de services sanitaires et sociaux, à un moment ou les entités productives et les établissements d'enseignement sont tous fermés.

La crise à coronavirus a bouleversé « les formes de vie » au niveau des grandes villes. Les liaisons de transports ont été suspendues entre les villes mondiales. Sur le plan interne, Les liens sociaux se sont changés. Les modes de consommation ont été bouleversés. La distanciation physique a pu réduire les contacts entre voisins au niveau des quartiers, entre collègues au niveau du milieu du travail, ect. De nouvelles formes de travail ont émergé comme le télétravail.

La crise pandémique a imposé d'importants changements dans le fonctionnement des villes. A titre d'exemple, en l'espace de quelques semaines, l'éducation à la santé de tous les citoyens est devenue une priorité mondiale. De même, la fourniture de solutions alternatives d'apprentissage (en faveur des apprenants confinés à domicile) est devenue une exigence absolue. Des initiatives pertinentes ont été menées au plan local mettent en lumière comment le capital culturel et créatif des villes peut être mobilisé pour faire face au COVID-19 dans des domaines divers, tels que l'éducation, les sciences et la technologie, l'inclusion sociale, ainsi que l'assistance aux professionnels et aux artistes et aux groupes défavorisés.

En général, les villes (quelles que soient leurs tailles) devraient favoriser, entre autre, l'autonomisation individuelle et la cohésion sociale, la prospérité culturelle aussi bien que le développement durable. Elles devraient être plus équitables, solidaires, résilientes et durables. Les villes devraient être des pôles d'exercice de politiques publiques susceptibles d'apporter aux acteurs de toutes natures et aux communautés des solutions alternatives pour une gestion efficace de « toute éventuelle crise », quelle soit écologique, financière, économique ou

pandémique. Des changements dans le fonctionnement des villes s'avèrent, alors, « être nécessaire et urgent ».

Titre II : Ecologies, épidémies : quelles relations pour quel avenir ?

La journée mondiale de l'Environnement, célébrée cette année le 5 juin 2020, a choisi le thème de « la biodiversité ». Une telle occasion a pour but d'inciter les gouvernements à sauvegarder les espaces sauvages, les entreprises à développer des modèles plus écologiques, les agriculteurs à produire de manière plus durable, les individus à réfléchir à leur mode de consommation et à devenir les bons gardiens d' « un avenir vert ». Il s'agit d'un appel à l'action pour lutter contre la perte accélérée des espèces et la dégradation des milieux naturels.

L'action de l'homme à caractère économique et industrielle permet de générer des gaz à effet de serre, responsables d'événements météorologiques extrêmes. Le dérèglement climatique, qui en résulte, se manifeste, entre autre, par de fortes précipitations aussi bien que des changements dans leurs intensités et leurs répartition géographiques, des intempéries et des inondations, des canicules et sècheresses, etc. Les écosystèmes se déséquilibrent alors, les terres agricoles se dégradent et la vie de l'homme est donc menacée sur Terre.

Alors que des doutes persistent encore sur les origines, naturelles ou artificielles, du Covid19, ce ci prouve que « la santé humaine », « la santé animale » et « la santé des écosystèmes » sont étroitement liées, et que l'une influx sur l'autre. En général, cette pandémie mondiale démontre l'interdépendance des êtres humains et des réseaux de vie dans lesquels ils vivent.

La crise à coronavirus a imposé l'adoption des mesures barrières et autres préventives. La limitation du trafic sous toutes ses formes, la cessation momentanée de l'activité industrielle et productive à travers le monde, à titre d'exemple, ont pu minimiser, en quelque sorte, la consommation des produits pétroliers, ce qui a diminué significativement les émissions des polluants atmosphériques (y compris le dioxyde d'azote et le dioxyde de carbone responsables du réchauffement climatique).

Les milieux naturels ont pu profiter de cette phase de confinement pour prendre « leurs souffles ». La biodiversité a pu reprendre ses droits sur la nature. Alors que tous s'accordent sur les bienfaits du Covid-19 sur le climat et plus généralement sur l'écologie, d'autres scientifiques s'inquiètent, cependant, sur les conséquences « néfastes » de la reprise accélérée de l'activité industrielle sur l'environnement (prévue, en effet, pour rattraper le retard du au confinement).

Dernièrement, de multiples sommets internationaux ont été organisés pour garantir une gestion responsable de l'environnement. Cette année, la pandémie de COVID-19 a bouleversé les agendas mondiaux en provoquant le report de la COP26 (prévue en novembre) pour l'an 2021. Ce sommet serait l'occasion pour renforcer les engagements des États en matière de réduction des taux de carbone atmosphérique, visés par l'Accord de Paris.

L'avenir environnemental tout comme l'avenir économique reste encore flous. Bien gérer la crise sanitaire est une tache prioritaire, voire urgente pour le moment. Cette crise actuelle rappelle la nécessité de renforcer les bases d'un système de production plus responsable, qui réconcilie économie et écologie. Un futur durable sur la planète terre est encore possible pour l'humanité à condition de l'anticiper et de le concevoir dès maintenant.

Titre III : Le droit international face aux pandémies

Une crise sanitaire dans un pays peut avoir des répercussions rapides sur la population et l'économie dans de nombreuses parties du monde.

La propagation des maladies infectieuses à l'échelle mondiale est due principalement aux flux internationaux des personnes. Le syndrome respiratoire aigu sévère (SRAS) apparues en 2003, la pandémie grippale associée au virus A(H1N1) en 2009, l'épidémie du virus Ébola en 2014 et plus récemment la pandémie à Coronavirus, en sont les meilleurs exemples.

Il est donc opportun de faire le point sur la santé et le droit international, une question fondamentale pourtant peu analysée dans sa globalité.

Le droit international de la santé a pour objectif mondial de permettre à tous de conserver ou de parvenir à la santé. Définie comme « un état de complet bien-être physique, mental et social. Il ne consiste pas seulement en une absence de maladie ou d'infirmité ». Historiquement, la formation de ce droit a commencé avec une série de conférences sanitaires internationales organisées au dix-neuvième siècle pour prendre des mesures contre la propagation transfrontalière du choléra, de la peste et d'autres maladies.

La première convention sanitaire internationale a été adoptée en 1892 à la conférence de Venise. Puis en 1907, celle de Rome décide de la création à Paris de l'Office international d'hygiène publique. Ensuite, en 1945, l'organisation des Nations Unies est crée et qui a donné naissance à l'organisation mondiale de Santé (OMS), considérée aujourd'hui comme principal maître d'œuvre du droit international de la santé.

La santé est indiscutablement un thème transversal en droit international. Le droit international de la santé est au carrefour de plusieurs disciplines scientifiques. Il est en effet à distinguer du droit international du travail et du droit social international, ainsi que du droit international humanitaire et du droit médical international.

Le droit international du travail, (au même titre que le droit social international) porte sur les règles relatives au travail, et s'intéresse aussi aux activités d'ordre sanitaire tel que la médecine du travail, les conséquences sur la santé du travail forcé et l'hygiène. De son coté, le droit international humanitaire est en quelque sorte un droit international de la santé en période de guerre ou de conflit international. C'est un droit qui participe à la protection générale des droits de l'homme.

Son contenu est donc plus large que celui du droit de la santé, mais son application est plus étroite. Enfin, le droit médical international est beaucoup plus spécialisé que le droit international de la santé. Il traite certes des problèmes médico -juridiques aussi bien en temps de guerre qu'en temps de paix (assistance médicale..), et son objet général est la protection internationale des individus sur le plan médical.

Le droit à la santé est bien sûr un droit de l'homme, et les questions sanitaires, qui se posent aussi bien en période de paix qu'en période de guerre, présentent à la fois un aspect politique (humanitaire) et un aspect technique (médical). Le droit de la santé est en fait une synthèse de tout cela, et peut être défini comme l'ensemble des règles juridiques relatives à la protection internationale de la santé.

Un rapport étroit existe entre santé et développement. Avant d'être une branche du droit international général, le droit international de la santé est une branche du droit international du développement. La situation sanitaire d'un pays sert par exemple de critère pour évaluer son niveau de développement.

À l'aube du XXIe siècle, lutter contre la propagation mondiale des maladies infectieuses est un enjeu majeur de sécurité internationale. D'où le recours aux organisations internationales et en particulier à l'Organisation mondiale de la santé. D'autres organisations à l'instar de la Banque Mondiale, de l'Organisation mondiale du commerce ou bien encore l'Organisation des Nations Unies sont amenées également à intervenir dans le domaine de la santé.

Le Conseil de sécurité quand à lui a inscrit les épidémies et les pandémies à son ordre du jour depuis l'an 2000 (en adoptant des résolutions sur le VIH et sur l'épidémie de maladie à virus Ébola en Afrique de l'Ouest et en république démocratique du Congo). Ces pandémies sont considérées par le conseil comme des menaces à la paix et à la sécurité internationales.

En 2005, la communauté internationale, consciente du danger dû aux pandémies transfrontalières, a refondu le Règlement sanitaire international (RSI), par le biais de l'Organisation mondiale de la santé. Ce texte a pour vocation de contraindre les États signataires afin de rendre cette lutte la plus efficace possible.

Ce règlement a pour but d'aider la communauté internationale à prévenir les risques graves pour la santé publique, susceptibles de se propager au-delà des frontières et de constituer une menace dans le monde entier et à y riposter.

Une foie la crise sanitaire se prononce, c'est au directeur général de l'OMS d'annoncer une USPPI (urgence de santé publique à portée internationale). Des recommandations temporaires pour faire face à la situation sont ainsi énoncées, en se basant sur l'avis du Comité d'urgence (composés d'experts internationaux), et sur les informations fournies par les États Parties.

Une USPPI est un événement à risque pour la santé publique interne d'un État et qui pourrait engendrer des risques de propagation internationale des maladies. Cette définition implique que la situation est grave, soudaine, inhabituelle ou inattendue, et nécessite une action internationale coordonnée et urgente. Reste à savoir, les modalités d'intervention judicaires de l'OMS. Celle-ci pourrait intervenir, avec l'accord des États concernés, pour résoudre des différends d'ordre sanitaire survenus entre deux ou plusieurs États membres. Elle peut également utiliser la procédure de l'enquête internationale.

La santé renouvelle de nombreuses problématiques du droit international, surtout celle liée à la responsabilité étatique et internationale en cas de refus d'un État de prendre les mesures nécessaires pour faire face à une épidémie aux bons moments. En effet, lors d'une sérieuse menace à l'ordre public sanitaire à connotation mondiale, les règles et principes du droit international devraient être, en réalité, sérieusement respectées.

Cependant, le manque de confiance envers certains États et le manque de transparence dans les déclarations des cas de pandémies pourraient le rendre vide de sens. Si le droit international avait été pleinement respecté, la pandémie liée au COVID-19 n'aurait peut-être jamais eu lieu ?

Aussi, la dépendance financière de l'organisation mondiale de santé (OMS) relativise, incontestablement, ses interventions, ses objectifs et par la suite son « pouvoir décisionnel ». Alors que son rôle repose sur le maintien d'un ordre public international, d'importants efforts devraient encore être faits pour atteindre une solidarité sanitaire internationale effective.

Titre IV : Regards sur le monde post- covid19

L'humanité est plongée dans une crise sanitaire dont l'ampleur reste encore à évaluer. Le Covid 19, qualifié de Virus Trans - Continental, a causé la mort à des centaines de milliers de personnes à travers le monde

La crise du coronavirus a déstabilisée les sociétés. Elle a remis en cause les fondements de la mondialisation aussi bien que l'équilibre des rapports internationaux. Il est alors temps d'avancer une réflexion sur les changements qui pourraient concerner le monde post Covid19. Tirer profit des enseignements de « cette phase douloureuse » permettrait certainement de bâtir les piliers d'un avenir meilleur.

Sur le plan relations internationales, la crise liée au Covid 19 a mis en doute le système de multilatéralisme. Elle invite les acteurs politiques et économiques à revoir les modes de coopération euro – méditerranéenne, euro – arabe, euro – africaine, inter – africaine et inter – arabe. Le renforcement de ces formes de coopération aussi bien que la consolidation des partenariats sur tous les plans, est le seul élément qui permettrait au continent africain de s'épanouir et au monde arabe de résister à la dépendance envers le monde lointain.

Sur le plan géopolitique, tirer profit du voisinage géographique, comme élément mobilisateur des ressources et de partage d'expériences, s'avère d'une importance cruciale. Les moments de crises écologiques, sanitaires et humaines nécessitent la mise en place de mécanismes d'ententes, de réconciliation et de rapprochement plus performants. Une consolidation des instances mises en place par la communauté internationale s'avère nécessaire.

Sur le plan économie mondiale, la pandémie à coronavirus a révélé son extrême vulnérabilité. Il est alors important d'assurer une révision radicale de son fonctionnement. La très forte dépendance des économies, surtout africaines, à l'étranger sur des produits de première nécessite, amènerait les acteurs politiques et économiques à réfléchir sur les modalités d'investissement sur le plan national et de relocalisation de la production sur le plan territorial et local.

Le Covid-19 a mis en lumière les limites du libéralisme. Les règles du marché ne peuvent plus, seules, diriger le monde. L'État aura pour mission, entre autre, de renforcer les mécanismes de protection de l'environnement, de consolider les structures de lutte contre les inégalités socio – spatiales, aussi bien que l'amélioration des modes de préventions contre les épidémies. L'adoption de politiques publiques par voies participatives permettraient plus d'efficacité et d'impact sur le plan politique, économique et social.

Sur le plan interne, la crise économique actuelle due au Covid 19 a accentuée les disparités. A caractère momentané, elle a causé des pertes importantes des postes d'emploi, ce qui pousse à réfléchir sur les modalités de renforcement des filets de protection sociale et de développer les mécanismes d'assurance professionnelle. De même, une attention particulière devrait être accordée aux acteurs de l'économie informelle pour facilité la régularisation de leurs unités productives, ainsi que leurs intégrations dans l'économie formelle.

Les entreprises traversent actuellement une crise sans précédente liée à la pandémie à coronavirus. Une forme de solidarité sociale de ces acteurs économiques s'est manifestée par l'apport des dons en faveur des ONGs. Beaucoup d'autres se sont mobilisées pour fabriquer des équipements de soin et de protection contre le virus, même parfois en dehors de leurs spécialités productives. De telles initiatives prometteuses devraient être renforcées dans les années avenir.

Sur le plan humanitaire, la pandémie à coronavirus a imposé la distanciation sociale comme mesure de précaution contre la propagation du virus Covid 19. Le confinement de la population a rendu possible l'émergence de nouvelle forme de consommation et d'achat via internet. L'e-commerce a renforcé sa place dans toutes les sociétés. Les modalités d'exécution juridiques des contrats de commerce électronique connaitraient certainement plus d'évolution dans les économies locales Post Covid 19.

Sur le plan professionnel, suite aux mesures de précautions contre la propagation du virus, une nouvelle forme de travail émerge, c'est le télétravail. Les vidéoconférences ont permis de fluidifier les communications et les réunions sur le plan professionnel et académique. Un nouveau marché ouvre ses dimension dans l'après Covid. Il s'agit de l'investissement dans le numérique et la digitalisation, surtout dans le secteur de l'enseignement numérique. Une démarche pédagogique qui nécessiterait, alors, plus d'attention et de généralisation.

La pandémie de Covid 19 a accentué la numérisation dans le secteur de la santé. La médecine numérique s'est développée encore d'avantage surtout dans cette période de crise. La télésanté s'impose comme facteur clé de lutte cotre les inégalités sociales en favorisant la prestation de soins de santé à distance. L'offre des conseils et des consultations médicales à distance en faveur des patients donnent ainsi le temps aux hôpitaux de se désengorger. De tel secteur, la médecine numérique, connaitrait une évolution dans les années à venir.

Sur le plan des valeurs, ivre confiné dans un espace restreint pendant des semaines, à permis de renforcer l'unité, la fraternité et la solidarité familiale. Les sentiments d'égoïsme se menuisent en faveur d'une générosité remarquable, dont la base fondamentale est la lutte contre les violences sous toutes ses formes, surtout à l'égard des enfants, des femmes et des voisins. De telles nobles valeurs seraient certainement consolidées dans le futur par l'éducation.

Tous responsables, tous solidaires face au Covid 19 sont les règles pour un avenir optimiste. Les partenariats créatifs et l'économie numérique peuvent créer un monde meilleur pour tous. La fraternité, la solidarité et le bon voisinage sont certainement les valeurs clés pour une destinée prospère. Celles-ci devraient être plus renforcées et consolidées au niveau des sociétés post Covid 19.

Sources et web - bibliographie

- Catherine Le Bris, « La Chine peut-elle être poursuivie pour sa gestion de la crise du Covid-19? », publie le 5 mai 2020 , http://www.slate.fr/story/190284/covid-19-pandemie-poursuites-justice-chine-gestion-crise-droit-international

- Thibaut Fleury Graff, Professeur de droit international à l'Université de Versailles (Paris Saclay), « Covid-19 et droit international : la Chine peut-elle être tenue juridiquement responsable de la crise sanitaire ? ». https://www.leclubdesjuristes.com/blog-du-coronavirus/que-dit-le-droit/covid-19-et-droit-international-la-chine-peut-elle-etre-tenue-juridiquement-responsable-de-la-crise-sanitaire-par-thibaut-fleury-graff/

-

- Par Thibaut Fleury-Graff, Professeur de droit international à l'Université de Versailles (Paris Saclay), « Covid-19 et droit international : quelles « sanctions » contre la Chine

(suite et fin) », https://www.leclubdesjuristes.com/blog-du-coronavirus/que-dit-le-droit/covid-19-et-droit-international-quelles-sanctions-contre-la-chine/

-

- « Covid-19: Peut-on poursuivre un Etat pour manquement à son devoir de préserver sa population? », https://www.heidi.news/sciences/covid-19-on-ne-peut-plus-ignorer-que-les-etats-font-face-a-des-vulnerabilites-communes

- « Le coronavirus et la force majeure : comparaison entre la Chine et la France », https://www.dalloz-actualite.fr/dossier/coronavirus-et-force-majeure-comparaison-entre-chine-et-france#.XvO6cxjjJdg

- « Covid-19, un état de guerre sanitaire en Chine et une menace internationale », https://www.frstrategie.org/publications/notes/covid-19-un-etat-guerre-sanitaire-chine-une-menace-internationale-2020

La géo-économie et la politique mondiale à l'ère du CORONAVIRUS

KBIBCHI YOUNESS

Faculté poly disciplinaire de Larache Université ABDEL MALEK ESSAADI

Aziz Meziane

Doctorant chercheur Université Hassan 2 Casablanca

Abdelali Boualaga

Doctorant chercheur Université Hassan 2 Casablanca

ABSRACT

The world is currently experiencing an acute health crisis caused by COVID 19. The CORONAVIRUS pandemic is an unprecedented event in human history. This virus, which spreads at high speed internationally, continues to kill thousands of people. It has succeeded in sowing terror among the populations while creating a situation of global political and economic instability.

The coronavirus pandemic has become the topic of discussion for all think tanks around the world, due to the precarious situations that generate on the social level as well as the complexity of its consequences on the political and economic balance of the system. international. Its ailments could last longer than the pandemic itself. It is therefore urgent to focus on such a theme in order to enrich the debate objectively on its repercussions on the structure of the international system.

This contribution would enrich the debate around the effects of the coronavirus pandemic on geo-economy and global politics. The adoption of a comparative methodology would make it possible to assess the behavior and attitudes of governmental and non-governmental actors. Likewise, this study aims to unveil the impacts of the pandemic on the political, economic and social in a globalized world. So what are the main effects of this virus on the balance of power in the world?

Introduction

Le monde actuellement connait une crise sanitaire aiguée, causée par le COVID 19. La pandémie à CORONAVIRUS constitue un événement inédit dans l'histoire de l'humanité. Ce virus dont la propagation se fait à grande vitesse à l'échèle internationale continue de causer la mort des milers de personne. Il a réussi à semer la terreur au niveau des populations toute en engendrant une situation d'instabilité politique et économique mondiale.

La pandémie à coronavirus est devenue le sujet de discussion de toute les tables de réflexion partout dans le monde, de part les situations de précarité qui génèrent sur le plan social

(perte d'emploi, chômage, dégradation des modes de vies,…) aussi bien que la complexité de ses conséquences sur l'équilibre politique (incapacité des organisations internationales à coordonner les actions de coopération, désaccord entre les superpuissances au niveau de la gestion de la crise…) et économique mondial (crises économiques et financières, interruption des flux d'échange liés aux tourisme, le transport et autres…) . Ses maux pourraient durer plus longs temps que la pandémie elle même. Il est, donc, urgent de se focaliser sur un tel thème afin d'enrichir le débat de manière objective sur ses répercussions sur la structure du système internationale.

Cette contribution permettrait d'enrichir le débat autour des effets de la pandémie de coronavirus sur la géo – économie et la politique mondiale. L'adoption d'une méthodologie comparative permettrait d'évaluer le comportement et attitudes des acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux. De même, cette étude vise à dévoiler les impacts de la pandémie sur le politique, l'économique et le social dans un monde globalisé. Quels sont alors les principaux effets de ce virus sur les rapports de force dans le monde ?

1- La mondialisation à l'épreuve du Covid 19

En quelques semaines depuis l'apparition du Covid 19, ses effets se font déjà sentir. La rapidité de la propagation du virus a engendré une situation de crise planétaire. Les dispositifs étatiques de prévention de la maladie ont été critiquée d'avoir été fragile face à la pandémie, d'où les conséquences dramatiques sur le plan humain et économique. Le Covid 19 a mis tous les pays, développés ou en développement, sur un pied d'égalité au niveau de la confrontation à la contamination. Un nouveau lexique des relations internationales s'est produit alors à la suite de la pandémie. Certains États sont qualifiés à haut risque pandémique, alors que d'autres réputés résilients, imperméables ou vulnérables.

La Covid 19 infecte l'économie au niveau mondial et met en danger la vie des personnes. Le monde ainsi fait face à un ennemi commun. Il s'agit d'une guerre contre un virus invisible dont les répercussions sont transfrontalières. Les **économies des pays ont été mises en détresse, voire en état d'arrêt forcé.** Cette pandémie a accentué le chômage lié aux pertes de postes d'emplois. **Des entreprises cessent leurs activités alors que les investissements sont gelés dans la plupart des secteurs.** Le commerce international a lui aussi chuté, entraînant avec lui le secteur du transport et celui du tourisme. **L'industrie pétrolière est prise au piège du coronavirus et un** effondrement **des bourses de valeurs a été constaté.** Résultats, risques de pénuries alimentaires dans le monde, surtout en Afrique.

Sur le plan de la coopération pour le développement, la pandémie a impacté les progrès réalisés il y a de longues années par la communauté internationale en matière de développement et de réduction de la pauvret, surtout en faveur des pays en voie de développement.

Les convictions dans les modes actuels de fonctionnement et de comportement ont été brisées. Dans un laps de temps très court, les paradigmes qui gouvernent le monde ont changé. A nous de percevoir le sens profond de **ces transformations et se préparer pour le monde post Covid 19, même s'il est encore un peu tôt d'analyser de manière précise les conséquences de cette situation de crise.**

Partie de Chine fin 2019, l'épidémie à coronavirus s'est rapidement mondialisée et transformée en pandémie, qualifiée de telle le 11 mars 2020 par l'OMS. La majeure partie du

globe est aujourd'hui atteinte, ce qui s'assimile à un effondrement qui affecte la mondialisation de manière inédite

Il est à constater que la majorité de la population mondiale est confrontée au même défi au même moment, c'est sans précédent dans l'histoire. Cette pandémie a freiné en quelque sorte la mondialisation et a augmenté le nationalisme. Elle a renforcé le rôle des États tout en accentuant la rivalité entre les puissances mondiales.

En quelques semaines, les mesures de prophylaxie décidées par les États dans l'urgence ont amoindri, voire interrompu les grands flux caractéristiques de la mondialisation. La circulation des personnes s'est presque arrêtée, suite au rétablissement des frontières administratives et sanitaires.

Les fermetures de frontières ont été parmi les premières mesures prises par les États pour empêcher la propagation du coronavirus. L'épidémie met les États en première ligne car ils se trouvent plus ou moins contraints de répondre aux demandes d'aide et de protection de leurs populations. Ces dernières peuvent être, dans ce contexte, moins exigeantes en matière de liberté individuelle. La survie étant considérée comme l'absolue priorité.

Le corollaire de cette rupture dans la mondialisation est le grand retour des États sous le double visage de l'État Providence (protecteur de la santé publique) et de l'État régalien (détenteur du monopole de la violence légitime). Devant les risques pour la santé humaine, les États ont imposé des limitations drastiques aux libertés fondamentales pour fermer et quadriller leurs territoires. En matière économique, ils ont amplement accru leur périmètre d'intervention. Alors que l'État est considéré comme stimulateur de l'économie, en tel cas de crise, il est devenu protectionniste et régulatrice.

Cette pandémie aura des conséquences certaines sur les rôles de l'État d'après le covid 19. Le monde de demain est sans doute celui d'une « ré-étatisation » qui contrebalancera la mondialisation. Quel sera le nouveau point d'équilibre provisoire entre concurrences et coopérations à travers des relations multilatérales réinventées ?

Il est beaucoup trop tôt pour annoncer une « dé - mondialisation ». La mondialisation est pour le moment suspendue par l'urgence. Mais la grande récession qui se profile pourrait bien remodeler la mondialisation des flux. A l'heure actuelle, la puissance stratégique d'un État concerne non seulement ses forces en matière d'armement et d'énergie mais aussi ses ressources dans les domaines sanitaires, alimentaires, énergétiques et industriels. Le Grand Confinement d'urgence peut-il provoquer une Grande renationalisation des chaînes de production ? Voilà ce qui constituerait une rupture structurelle dans l'ordre mondial.

2- Les superpuissances réussissent – elle leurs gestions de la crise Covid19 ?

Le traitement de la crise aux États Unis d'Amérique a été amorcé par la fermeture des frontières tout en se désengagent des instances multilatérales. Les États Unis d'Amérique ont lourdement critiqués les instances de sécurité collective mondiale (ONU) et régionales (OSCE). Au moment où la coopération entre États est nécessaire pour faire face à une pandémie sans frontières, les États Unis minent le seul mécanisme de coordination sanitaire en annonçant

une suspension de la contribution budgétaire américaine au budget de l'Organisation Mondiale de la Santé (OMS).

Les États-Unis ont malheureusement tenté de politiser la pandémie et de stigmatiser la Chine et, à ce jour, leur analyse de la situation s'est rarement montrée coopérative. La Covid-19 a non seulement confirmé les déficiences du système de santé étasunien mais elle a également confirmé la réaction tardive de la maison blanche, qui a sous-estimé la situation et s'est lancée dans un combat pour l'hégémonie planétaire.

Dans un autre contexte, au niveau de l'Union Européenne, comme lors de la crise de l'euro, on peut distinguer les bons résultats des pays du Nord de ceux des pays du Sud. De la capacité de ces pays du Nord, l'Allemagne en tête, à accepter d'aider les pays du Sud. L'Allemagne a de bons résultats dans sa lutte contre le virus, mais Berlin serait perdant si les pays du Sud de l'Union subissaient une récession profonde et prolongée. Actuellement, l'Europe fait preuve d'une solidarité, en s'engageant dans une aide de 15 milliards de dollars pour aider l'Afrique.

Foyer de l'épidémie, cible de toutes les critiques pour ses statistiques épidémiologique non crédible, la Chine se présente aujourd'hui comme le modèle à suivre, forte de son succès contre l'épidémie.

La prise de conscience des pays occidentaux de leur dépendance stratégique envers la Chine devrait les pousser à relocaliser une partie de leurs industries. Si la croissance chinoise porte mieux que celles de ses concurrents, son économie reste assez dépendante de ses exportations. Autrement dit , la Chine a besoin que la récession mondiale ne se prolonge pas dans le temps et que les normes de la mondialisation ne soient pas remises en question, ce qui est loin d'être gagné.

La Chine, qui a rapporté le premier cas de Covid-19, a apporté une réponse rapide et admirable face à la communauté internationale. Elle a su donner des leçons au monde sur la manière de contenir le nouveau coronavirus, même si ses modalités d'interventions sont à discuter. Elle a même déployé une « diplomatie des masques » en offrant ses médecins et en exportant ses matériels médicaux vers l'Union européenne.

Revendiquant une supériorité mondiale, la RPC (la république populaire de la Chine) a elle aussi explicité sa posture pour le monde qui vient dans tous les domaines (économique mais aussi médiatique, scientifique, sanitaire, normatif et évidemment militaire) et par tous les moyens, elle revendiquera la première place et multipliera les initiatives bilatérales (en Europe, en Afrique et au Moyen-Orient) pour supplanter les États-Unis. Depuis des semaines, elle instille l'idée que le monde de 2020 sera influencé, guidé et façonné par le « modèle chinois ».

La rivalité entre États-Unis et la Chine s'est brusquement portée sur de nouveaux domaines : la guerre commerciale des droits de douanes n'est plus qu'un des volets d'une rivalité planétaire. La Chine sortira de la crise d'autant plus nationaliste que son économie est promise à une stagnation. La Chine et les États-Unis sont très interdépendants, notamment en ce qui concerne leurs marchés. Ainsi, si les économies occidentales et, en particulier, américaine, sont en difficulté, la Chine en pâtira également. Partant, c'est pour l'instant surtout un processus d'accélération du rattrapage chinois sur la puissance américaine qui se décline.

3- L'Afrique face au Covid 19 : Un avenir incertain

Les pays occidentaux sont de loin les plus meurtris par le virus de Covid-19 dans le monde. L'Afrique est pour l'instant beaucoup moins touchée que les pays occidentaux, mais les mesures de confinement y ont des effets beaucoup plus désastreux, provoquant notamment des risques de grande famine.

L'impact économique de la crise du Covid-19 sur le continent africain est à double détente. D'une part les économies africaines sont affectées par le ralentissement ou l'arrêt relatif de l'activité nationale en raison des mesures de confinement. D'autre part elles subissent l'impact de leur dépendance à l'égard des économies européennes et asiatiques.

Ces conséquences économiques négatives du Covid 19 attestent l'exposition des puissances économiques régionales africaines à la demande des économies hors Afrique ainsi que de leur intégration aux chaînes logistiques mondiales. Ces conséquences traduisent tout d'abord l'impératif d'accroître l'intégration continentale des puissances régionales au commerce intra-régional africain afin d'atténuer l'impact de la chute de la demande des économies non africaines sur la chaîne logistique africaine. Cette intégration à travers la mise en œuvre de la zone de libre-échange continentale africaine, fortement soutenue par certaines puissances régionales, est en cours et doit être poursuivie tout en mettant en place des mesures d'accompagnement.

Les conséquences de la crise du Covid-19 reflètent la nécessité pour les puissances régionales africaines de développer des mécanismes de solidarité continentale, à travers des institutions multilatérales, à l'instar de l'initiative de l'Union Africaine, de coordonner une réponse africaine à la crise. Il s'agit également d'assurer un partage du savoir-faire lié à la gestion des pandémies, telle que la mise à disposition par les puissances régionales des ressources financières et humaines nécessaires pour capitaliser sur la gestion du virus Ebola apparu en 2014 en Guinée, Liberia et Sierra Leone, ainsi que sur la coopération sanitaire à travers l'assistance des puissances régionales disposant d'infrastructures et moyens sanitaires plus importants (hôpitaux, lits de réanimation, appareils de ventilation, laboratoires de test, équipements de protection...).

Dés les premiers cas apparus du Covid 19 , enregistrés le 2 mars 2020, **les pouvoirs publics au Maroc ont pris de bonnes** décisions **pour une meilleure gestion de cette crise à différentes échelles. Ainsi,** un état d'urgence sanitaire a été déclaré le 19 mars 2020. Les autorités marocaines ont étés toutes mobilisées pour lutter contre le Covid 19. La production massive des masques et leurs accessibilités à tout le monde a permis de rétablir la confiance sociale à un moment ou l'angoisse gagne beaucoup de place. Des amendes ont été imposées à l'encore de ceux qui ne respectent pas les mesures d'état d'urgence. Une aide de l'État en faveur de la relance économique a été assurée à travers la construction dans un temps records du fond Coronavirus.

Le Maroc s'est rayonné de par sa réactivité et la solidarité de toutes ses forces vives. Toutes les composantes de la société ont été conscientes quand à la sensibilité de la situation et à la nécessité de mobiliser toutes les énergies pour dépasser une crise endémique aux effets contrastés. La constitution en un temps record du Fonds dédié à la lutte contre le Covid-19 en est le meilleur exemple. Le Maroc a insufflé une dynamique vive sur le plan politique et social face à la Covid 19.

Le Maroc tente de profiter de l'opportunité induite par la pandémie du Covid-19 pour consolider son statut de puissance régionale à l'échelle africaine et méditerranéenne. Le Maroc

ne cesse d'apporte sa collaboration au profit des pays africains depuis son réintégration à l'unité africaine . Différents secteur de coopération ont été sujet de coordination tel que la sécurité alimentaire, la politique de l'immigration, la lutte contre le terrorisme. Le Maroc de part sa générosité, se positionner comme étant un acteur crédible pour les pays du nord en fournissant des masques produits nationalement et un partenaire fiable pour les pays africains. Globalement, la gestion de la crise Covid au Maroc a été jugée efficace.

4- Le Covid 9 et la mise en échec du système de coopération internationale

Depuis décembre 2019, les fragiles équilibres internationaux sont secoués par trois crises majeures qui se sont succédé et qui s'amplifient désormais mutuellement. La première est sanitaire par sa contagiosité. Le virus du COVID-19 frappe les populations et pousse les États à restreindre les mouvements internes et externes. La seconde crise est économique. En raison de ces mesures prophylactiques, l'activité économique a drastiquement chuté au point que le FMI prévoit une récession mondiale. La troisième est politico- stratégique car ces catastrophes sont devenues des enjeux d'affrontement entre puissances chinoise et américaine ou encore, à l'intérieur de l'Union européenne.

En à peine trois mois, la structure du monde semble être profondément modifiée. Mais le « monde d'après » sera-t-il radicalement différent « d'avant » ou bien sera-t-il seulement « pire » ?

La situation internationale est hautement évolutive . Les trois crises actuelles ont déjà produit un triple effet sur les relations internationales. Ainsi, ces crises accélèrent la rivalité sino-américaine, révèlent des tendances économiques comme le tournant keynésien de l'économie, et créent des fractures à même de provoquer une pause dans la mondialisation.

La pandémie liée au coronavirus de 2019 a donc révélé une fragilité des mécanismes de concertation et de coordination internationale. La gouvernance mondiale de la pandémie est mise à mal par la rapidité de la propagation du virus. En définitive, la crise est marquée de l'incertitude. Sa profondeur, sa durée et ses conséquences demeurant encore amplement inconnues. Il est toutefois certain que, du fait de son étendue et de son architecture, une réponse individuelle ne saurait mener à une solution pérenne.

Il est clair que face à de tels défis planétaires, la solidarité internationale. Aucun pays ne pourra combattre cette pandémie sans la coopération mondiale et régionale. Une meilleure coordination des actions s'avèrent indispensable. La priorité des politiques publiques prises actuellement doit concerner les modalités de sortie de crise sociale et de santé, tout en privilégiant le multilatéralisme.

Face à la pandémie, il est à constater que les acteurs non étatique se sont mobilisée dans la lutte contre la crise de coronavirus en apportant le soutien en faveur des personnes démunies. Une forme de solidarité sociale s'est accentuée durant le confinement et la mise en quarantaine des populations partout dans le monde. Les ONGs ont réussi à inviter , voire mobiliser, les forces vives des nations surtouts au niveau de l'UE pour venir en aide en faveur des pays africains.

La réponse face à la Covid-19 pourrait avoir une incidence sur le tableau de l'hégémonie mondiale. Alors que les États-Unis montrent clairement la déficience de leur système de santé

et son manque évident de solidarité avec le monde, la Chine prend le leadership pour avoir réussi à contenir la pandémie, et avoir apporté son aide au reste du monde, en offrant fournitures et médecins.

La pandémie à coronavirus démontre la transformation du monde en « un petit village » ou les États et les économies sont inter - dépendants. En revanche, les pays ne vivent pas tous la pandémie de la même manière. Les mesures politiques prises ne sont pas exactement les mêmes d'un État à l'autre. La géographie d'un pays a des incidences sur les modalités de sa contamination. Les modes de vie et les pratiques culturelles diffèrent d'une société à autre. Le rythme aussi bien que le temps de réponse face à la crise diffère d'un État à autre suite aux différences dues aux variations de système politico – économique et à la dépendance envers les superpuissances.

Le monde d'après la crise COVID-19 est en gestation. La catastrophe sanitaire et la récession économique ont d'ores et déjà accentué et modifié les rapports de force internationaux. Comme toutes les crises, celle que traverse le monde actuellement a non seulement avivé les rivalités latentes. Elle a révélé de nouvelles transformations et créé de véritables ruptures. Alors même que la coopération internationale est le seul instrument pour vaincre l'épidémie, c'est la confrontation qui façonne la géopolitique du monde qui vient.

A un moment où les grandes puissances se cachent, la Chine a fait preuve d'une solidarité remarquable en soutenant et en participant activement à la coopération internationale dans la lutte contre la maladie par le biais du don, la fourniture de produits médicaux (masques, gants médicaux, vêtements de protection…) à des pays tel que la France, l'Italie, l'Espagne. A ceux-ci s'ajoute l'échange d'expériences dans la prévention de la maladie, l'envoi d'équipe de spécialistes dans plusieurs pays.

La situation actuelle exige des efforts coordonnés face à la pandémie . Il faut en sorte ne pas avoir recours au protectionnisme, ni à l'unilatéralisme, et agir ensemble comme une civilisation. Les conséquences de La Covid 19 sur l'échiquier géopolitique seront nombreuses. Comme tout conflit violent, une telle guerre contre un virus entraînera certainement des changements dans le système international.

Conclusion

Le monde n'est pas encore stabilisé dans un nouvel équilibre. **Le Covid-19 a complètement bouleversé la donne en matière de géopolitique mondiale.** La pandémie à Corona virus a révélé une aspiration au retour des États dans la vie économique et dans la vie sociale des populations. Enfin, elle a assurément rendu obsolète une certaine forme de mondialisation.

Les accusations mutuelles sur l'origine de la pandémie entre les États-Unis et la Chine laisse craindre la naissance de nouvelles tensions sur l'échiquier mondial. L'épidémie du Covid-19 est la « première crise d'un monde post-américain ou les USA ne semblent pas prendre le leadership. Le multilatéralisme est à l'arrêt. Les institutions internationales montrent leurs limites et de nombreuses lacunes persistent . L'Organisation Mondiale de la Santé n'a pas rempli son rôle planétaire, l'ONU est restée très discrète.

L'UE est divisée et paraît incapable de peser dans un monde dominé par deux empires, l'un américain et l'autre chinois. Cette organisation n'a pas trouvé la réponse commune et efficace face à la crise. Au contraire, les pays membres ont montré très peu de coopération.

Alors que l'épidémie requiert une coopération internationale inédite pour identifier le virus et le vaincre, le bilan à ce niveau-là ne pousse guère à l'optimisme. **Le covid 19 a changé les rapports de force dans le monde. Dans cette configuration le Maroc, en effet, pourrait jouer un rôle important dans la mise en place d'un nouvel ordre sanitaire en Afrique.**

Webographie :

-« COVID-19, Géopolitique du monde qui vient », par Cyrille BRET, publication de la revue géopolitique, publié le 29 avril 2020
https://www.diploweb.com/COVID-19-Geopolitique-du-monde-qui-vient.html

-« Le virus et la géopolitique », Note de la FRS (la fondation pour la recherche stratégique) , n°25/2020 , par François Heisbourg, publié le 21 avril 2020.
https://www.frstrategie.org/publications/notes/virus-geopolitique-2020

-« Géopolitique de l'après-coronavirus », par Mohammad-Mahmoud Ould Mohamedou, Professeur d'histoire internationale, publié sur « le temps », le samedi 2 mai 2020 .
https://www.letemps.ch/opinions/geopolitique-laprescoronavirus

-« **Penser l'après : La géopolitique du monde qui vient »,** par Mohammad-Mahmoud Ould Mohamedou , Professor of International History, Graduate Institute – Institut de hautes études internationales et du développement (IHEID) , publié le 15 May2020.
https://theconversation.com/penser-lapres-la-geopolitique-du-monde-qui-vient-138471

-« La bataille contre le Covid-19 est aussi géopolitique », par Pierre Bienvault, publié le 15/05/2020 .
https://www.la-croix.com/France/bataille-contre-Covid-19-aussi-geopolitique-2020-05-15-1201094499

-« Les premières leçons géopolitiques de la crise du Covid-19 », Par Anthony SAMRANI,publié le 25 avril 2020 à 08h44
https://www.lorientlejour.com/article/1215660/les-premieres-lecons-geopolitiques-de-la-crise-du-covid-19.html

-« Covid-19: l'Occident a perdu l'hégémonie économique mais reste militairement dominant », **par Darwis Khudori,** directeur du Master Echanges avec l'Asie à l'Université Le Havre Normandie, France, publié le 14 mai 2020
https://www.financialafrik.com/2020/05/14/covid-19-loccident-a-perdu-lhegemonie-economique-mais-reste-militairement-dominant/

-« Hégémonie mondiale de COVID-19 », par Javier Fernández Arribas, publié le 27 avril 2020.
https://atalayar.com/fr/blog/h%C3%A9g%C3%A9monie-mondiale-de-covid-19